

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

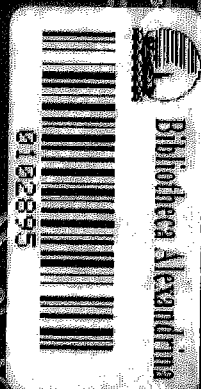
لإمام أبي بكر الصفي الدين بن شرف النوري

المجلد السادس عشر

مكتبة المطبعة العلمية

محمد نجيب الطيبي

مكتبة المطبعة العلمية



الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله الكريم أتمانه على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأجلها ،
وأنعمها في الآخرة والدينا ، وأكثرها انتفاعا به وأعمها فائدة لجميع
المسلمين ..
[الشيخ محمد الدين النوراني في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء التاسع عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعني

رئيس قسم السنة وعلوم الشريعة
بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الإرشاد
جدة - المملكة العربية السعودية

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الايلاء

يصح الايلاء من كل زوج بالغ عاقل قادر على الوطء لقوله عز وجل
 ((للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر)) واما الصبي والمجنون فلا يصح
 الايلاء منهما لقوله صلى الله عليه وسلم ((رفع القلم عن ثلاثة : الصبي حتى يبلغ
 وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق)) ولأنه قول يختص بالزوجية
 فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق . واما من لا يقدر على الوطء ، فان كان
 سبب يزول كالمرض والمجنوس صح ايلاؤه . وان كان بسبب لا يزول كالمجنوب
 والأشل ففيه قولان :

(احدهما) يصح ايلاؤه لأن من صح ايلاؤه اذا كان قادرا على الوطء صح
 ايلاؤه اذا لم يقدر كالمرض والمجنوس .

(والثاني) قاله في الأم لا يصح ايلاؤه لأنه يمين على ترك ما لا يقدر عليه
 بحال فلم يصح ، كما لو حلف لا يصعد السماء . ولأن القصد بالايلاء أن يمنع
 نفسه من الجماع باليمين ، وذلك لا يصح ممن لا يقدر عليه ، لأنه ممنوع من
 غير يمين ، ويخالف المرض والمجنوس لأنهما يقدران عليه اذا زال المرض
 والحبس . فصح منهما المنع باليمين ، والمجنوب والأشل لا يقدران بحال) .

الشرح قوله تعالى ((للذين يؤلون من نسائهم)) ؛ الآية . معناه
 يحلفون ، والمصدر ايلاء وألية وألوة والوة . وقرأ أبي وابن عباس :
 ((للذين يقسمون)) ومعلوم أن يقسمون تفسير يؤلون ، وقرئ ((للذين
 آلوا)) يقال : آلى يؤلى ايلاء وآلى تألياً وآلتى آتلاء أى حلف . ومنه
 « ولا يآتل أولو الفضل منكم » كذا أفاده القرطبي وقال طرفة بن العبد :

فآليت لا ينفك كشحى بطانة لعضب رقيق الشفرتين مهند

وقال في الجمع :

قليل الاالا يا حافظ ليمينه وان سبقت منه الألية يرت

وقال آخر :

فأليت لا أتفك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدى

وفى الحديث « ومن يتألى على الله يكذبه » وقال ابن عباس : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك ؛ يقصدون بذلك إيذاء المرأة عند المساء ، فوقت لهم أربعة أشهر • وقد آلى النبی صلى الله عليه وسلم عندما سأله نساؤه النفقة مما ليس عنده • كذا فى الصحيحين وفى سنن الترمذى وابن ماجه « أن زينب ردت عليه هديته فغضب صلى الله عليه وسلم فألى منهن » •

ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق ، فالحر والعبد والسبكران يلزمه الإيلاء وكذلك السفیه والمولى عليه اذا كان بالغا عاقلا • وكذلك الخصى اذا لم يكن مجبواً والشيخ اذا كان فيه بقية رمق ونشاط •

وجملة ذلك أنه يصح الإيلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء وأما الصبى والمجنون فلا يصح إيلأؤهما ؛ لأن القلم مرفوع عنهما ؛ ولأنه قول تجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منهما كالنذر •

وأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو زواله كالمرض والعجز صح إيلأؤه لأنه يقدر على الوطء فصح منه الامتناع منه ؛ وإن كان غير مرجو الزوال كالجب والشلل لم يصح إيلأؤه لأنها يمين على ترك مستحيل فلم تنعقد ؛ كما لو حلف أن لا يقلب الحجارة ذهباً ؛ ولأن الإيلاء اليمين المانعة من الوطء وهذا لا يمنعه يمينه فانه متعذر منه ولا تضر المرأة يمينه •

واختلف قول الشافعى فى المجهوب فقال : ولا يلزم الإيلاء الا زوجاً صحيح النكاح • فأما فاسد النكاح فلا يلزمه إيلاء • وقال : واذا آلى الخصى غير المجهوب من امرأته فهو كغير الخصى • وهكذا لو كان مجبواً قد بقى له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى فى جميع أحكامه • وأما اذا آلى الخصى المجهوب من امرأته قيل له : فء بلسانك لا شئ عليه غيره لأنه ممن لا يجامع مثله ، وانما الفء

الجماع ، وهو ممن لا جماع عليه . قال : ولو تزوج رجل امرأة ثم ألى منها ثم خصى ولم يجب كان كالفحل ، ولو جب كان له الخيار مكانها فى المقام معه أو فراقه ؛ فان اختارت المقام معه قيل له : اذا طلبت الوقف ففء بلسانك لأنه ممن لا يجامع ا هـ .

قال الربيع : ان اختارت فراقه فالذى أعرف للشافعى أنه يفرق بينهما ، وان اختارت المقام معه فالذى أعرف للشافعى أن امرأة العنن اذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية . المجبوب عندى مثله ا هـ

قال القرطبى من المالكية وهو صاحب الجامع لأحكام القرآن : والأصح والأقرب الى الكتاب والسنة القول بأنه لا يصح ايلأؤه ، فان الفىء هو الذى يسقط اليمين ، والفىء بالقول لا يسقطها .

والى عدم ايلأؤه ذهب المالكية والحنابلة الا أبا الخطاب فانه قال : يحتمل أن يصح الايلأؤه منه قياساً على العاجز بمرض أو حبس . وقال ابن قدامة : فأما الخصى الذى سلت ييضته أو رضى فيمكن منه الوطء وينزل ماء رقيقاً فيصح ايلأؤه . وكذلك المجبوب الذى بقى من ذكره ما يمكن الجماع به .

وقالت الحنفية : ان عجز عن وطئها لجبة صبح ايلأؤه ؛ وفيؤه أن يقول : فئت اليها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الايلأؤه الا بالله عز وجل ، وهل يصح بالطلاق والمعتاق والصوم والصلاة وصدقة المال ؟ فيه قولان : قال فى التذنين : لا يصح لانه يمين بغير الله عز وجل ، فلم يصح به الايلأؤه كاليمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والكعبة وقال فى الجديد : يصح وهو الصحيح لأنه يمين يلزمه بالحنث فيها حق ، فصح به الايلأؤه كاليمين بالله عز وجل ، فاذا قلنا بهذا فقال : ان وطئتك فمعدى حر فهو مول . وان قال : ان وطئتك فله على أن اعتق رقبة فهو مول ، وان قال : ان وطئتك فانت طالق ، او امرأتى الاخرى طالق فهو

مول . وان قال ان وطنتك فعلى ان اطلقك او اطلق امرأتى الأخرى لم يكن موليا ، لانه لا يلزمه بالوطء شيء . وان قال : ان وطنتك فانت زانية لم يكن موليا لانه لا يلزمه بالوطء حق لانه لا يصير بوطئها قاذفا ، لان القذف لا يتعلق بالشرط ، لانه لا يجوز ان تصير زانية بوطء الزوج كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، واذا لم يصير قاذفا لم يلزمه بالوطء حق فلم يجز ان يكون موليا .

وان قال : ان وطنتك فله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا ، لان المولى هو الذى يلزمه بالوطء بعد اربعة اشهر حق او يلحقه ضرر ، وهذا يقدر على وطئها بعد اربعة اشهر من غير ضرر يلحقه ولا حق يلزمه ، لان صوم شمسهر مضى لا يلزمه ، كما لو قال : ان وطنتك فعلى صوم امسى .

وان قال : ان وطنتك فسالم حر عن ظهارى وهو مظاهر فهو مول . وقال الترمذى : لا يصير موليا لان ما وجب عليه لا يتعين بالنذر ، كما لو قال : ان وطنتك فعلى ان اصوم اليوم الذى على من قضاء رمضان فى يوم الاثنين ، وهذا خطأ لانه يلزمه بالوطء حق وهو اعتاق هذا المبد .

واما الصوم فقد حكى ابو على بن ابي هريرة فيه وجها آخر انه يتعين بالنذر كالتق ، والذى عليه اكثر اصحابنا وهو المنصوص فى الام انه لا يتعين . والفرق بينهما ان الصوم الواجب لا تتفاضل فيه الايام ، والرقاب تتفاضل ائمانها . وان قال ان وطنتك فعبدى حر عن ظهارى ان ظاهرت ، لم يكن موليا فى الحال لانه يمكنه ان يطاها فى الحال ولا يلزمه شيء ، لانه يقف العتق بعد الوطء على شرط آخر ، فهو كما لو قال : ان وطنتك ودخلت الدار فعبدى حر ، وان ظاهر منها قبل الوطء صار موليا ، لانه لا يمكنه ان يطاها فى مدة الايام الا يحق يلزمه فصار كما لو قال : ان وطنتك فعبدى حر .

الشرح من شروط الايلاء التى لا يصح الا بها ان يحلف بالله تعالى او بصفة من صفاته ، ولا خلاف بين أهل العلم فى أن الحلف بذلك ايلاء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت » .

فاما ان حلف على ترك الوطء بغير هذا ؛ مثل ان حلف بطلاق أو عتاق أو صدقة المال أو الحج أو الظهار ، فعلى قوله فى القديم (١) لا يكون موليا للحديث ، وفى احدى الروايتين عن أحمد كذلك .

(١) اخطأ القرطبى فى تفسيره الجامع لاحكام القرآن اذا اختلط عليه قولاً الشافعى فجعل قوله فى الجديد مكان قوله فى القديم والعكس فليحذر ، وذلك فى الجزء الثالث بالصفحة ١٠٣ مطبوعة دار الكتب (الطيعى)

وقال ابن عباس : كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء . وهو قول الشافعي في الجديد والرواية الأخرى عن أحمد ، وبذلك قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز والثوري وأبو خنيفة وأهل العراق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر والقاضي أبو بكر بن العربي ، لأنها يمين منعت جماعاً فكانت إيلاء كالحلف بالله ولأن تعليق الطلاق والعتاق على وطئها حلف بدليل أنه لو قال : متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثم قال : ان وطئتك فأنت طالق ، طلقت في الحال . وقال أبو بكر : كل يمين من حرام أو غيرها يجب بها كفارة يكون الحالف بها مولى وأما الطلاق والعتاق فليس الحلف به إيلاء لأنه يتعلق به حق آدمي وما أوجب كفارة تعلق بها حق الله تعالى ، والرواية الأولى هي المشهورة ؛ لأن إيلاء المطلق إنما هو القسم ؛ ولهذا قرأ أبي وابن عباس « يقسمون » مكان يولون . وروى عن ابن عباس في تفسير يولون قال « يحلفون بالله » .

قال ابن قدامة : والتعليق بشرط ليس بقسم ، ولهذا لا يؤتى فيه بحرف القسم ولا يجاب بجوابه ولا يذكره أهل العربية في باب القسم فلا يكون إيلاء ؛ وإنما يسمى حلفاً تجوزاً لمشاركته القسم في المعنى المشهور وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو تأكيد الخبر ، والكلام عند إطلاقه لتحقيقته ، ويدل على هذا قول الله تعالى « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » وإنما يدخل الغفران في اليمين بالله .

قلت : فإذا قلنا بقوله في الجديد أو بالرواية الأخرى لأحمد بن حنبل أو بما ثبت عن مالك قولاً واحداً فإنه لا يكون مولى إلا أن يحلف بما يلزمه بالحنث فيه حق ؛ كقوله : ان وطئتك فأنت طالق أو فأنت على كظهر أمي أو فأنت على حراء أو فالله على صوم سنة أو الحج أو صدقة فهذا يكون إيلاء ، لأنه يلزمه بوطئها حق يمنعه من وطئها خوفاً من وجوبه .

وان قال : ان وطئتك فأنت زانية لم يكن مولى لأنه لا يلزمه بالوطء حق ؛ ولا يصير قاذفاً بالوطء ، لأن القذف لا يتعلق بالشرط ، ولا يجوز بالشرط أن تصير زانية بوطئه لها كما لا تصير زانية بطلوع الشمس . وان

قال : ان وطئتك فله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لأنه وطئها بعد مضيه لم يلزمه حق ، فان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه فلا يلزم بالندرج كما لو قال : وطئتك فله على صوم أمس . وان قال : ان وطئتك فله على أن أصلي عشرين ركعة كان موليا .

وقال أبو حنيفة : لا يكون موليا لأن الصلاة لا يتعلق بها مال ولا تتعلق بمال فلا يكون الحالف بها موليا ؛ كما لو قال : ان وطئتك فله على أن أمشي في السوق . قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : واذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو على مشي ال بيت الله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الابل ان قربتك فهو مول لأن هذا اما لزمه واما لزمته به كفارة يمين .

ثم قال : وان قال والكعبة أو عرفة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواقف أو الخنس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو شيء مما يشبه هذا لا أقربك ، لم يكن موليا ؛ لأن كل هذا خارج من اليمين ، ولا يتبرر ولا حق لأدعى يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه .

فروع قال الشافعي رضي الله عنه : وان قال : ان قربتك فأت زانية فليس بمول اذا قربها ؛ واذا قربها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها قذفا صريحا يحد به أو يلاعن ؛ وهكذا ان قال : ان قربتك ففلانة — لا مراة له أخرى — زانية .

وقال رضي الله عنه : وان قال لامرأته : ان قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري — فان كان متظراً — فهو مول ما لم يمت العبد أو يبيعه أو يخرج من ملكه وان كان غير متظهر فهو مول في الحكم ، لأن ذلك اقرار منه بأنه متظهر وان وصل الكلام فقال : ان قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري ان تظهرت لم يكن مولياً حتى يتظهر ، فاذا تظهر والعبد في ملكه كان مولياً لأنه حلف حينئذ يعتقه . اهـ .

قلت : وكذلك لا يكون موليا ان حلف بالنبي أو الملائكة أو الكعبة ألا يطأها أو قال : هو يهودى أو زان أن وطئها •

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو كان عليه صوم يوم فقال : لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه ؛ لأنه لم ينذر فيه بشئ يلزمه ، وأن صوم يوم لازم له فأى يوم صامه أجزا عنه ، ولو صامه بعينه أجزا عنه من الصوم الواجب لا من النذر •

هذا هو قول الشافعى الذى أشار اليه المصنف وعليه أكثر أصحابنا خلافا لما حكاه أبو على بن أبى هريرة وجها آخر أنه يتعين بالنذر كالتق • وان قال : ان وطئتك فأنت على كظهر أمى فانه لا يقربها حتى يكفر • وهكذا نص أحمد بن حنبل فى تحريمها قبل التكفير • وعليه أن يترخص مدة الايلاء ، لأنه لا يمكنه أن يطأها قبل مضى المدة ولو أدى كفارة الظهار •

وقال أحمد : اذا واطأ فى الايلاء زال حكم الايلاء وثبت الظهار وقد تفرع فى هذا اذ كيف يكون مظاهراً من واطأ قبل الكفارة ، وأجيب بأنه اذا وطئ هنا صار مظاهراً من زوجته وزال حكم الايلاء ، ويحتمل أنه أراد وطئها مرة فقد ثبت الظهار فلا يطؤها مرة أخرى حتى يكفر لكونه صار بالوطء مظاهراً ، اذ لا يصح تقديم الكفارة على الظهار لأنه سببها • ولا يجوز تقديم الحكم على سببه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الايلاء الا على ترك الوطء فى الفرج ، فان قال والله لا وطئتكم فى الدبر لم يكن موليا ، لان الايلاء هو اليمين التى يمنع بها نفسه من الجماع ، والوطء فى الدبر ممنوع منه من غير يمين ، ولان الايلاء هو اليمين التى يقصد بها الاضرار بترك الوطء ، والوطء الذى يلحق الضرر بتركه هو الوطء فى الفرج

وان قال : والله لا وطئتك فيما دون الفرج لم يكن موليا ، لانه لا ضرر في ترك الوطء فيما دون الفرج .

فصل وان قال والله لا انيك في الفرج ، او والله لا اغيب ذكرى في فركك ، او والله لا افتضك بذكرى ، وهى بكر ، فهو مول في الظاهر والباطن لانه صريح في الوطء في الفرج ، وان قال : والله لا جامعك او لا وطئتك فهو مول في الحكم لان اطلاقه في العرف يقتضى الوطء في الفرج . وان قال : ردت بالوطء وطء القدم وبالجماع الاجتماع بالجسم دين فيه لانه يحتمل ما يدعيه . وان قال : والله لا افتضك ولم يقل بذكرى ففيه وجهان :

(احدهما) انه صريح كالقسم الاول (والثانى) انه صريح في الحكم كالقسم الثانى ، لانه يحتمل الافتضاى بغير ذكره .

وان قال : والله لا دخلت عليك ، او لا تجتمع راسى ورأسك ، او لا جمعى واياك بيت فهو كناية ، فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول ، وان لم تكن له نية فليس بهول ، لانه يحتمل الجماع وغيره ، فلم يحمل على الجماع من غير نية كالكنائيات في الطلاق .

وان قال : والله لا باشرتك ولا مسستك او لا افصو اليك ففيه قولان . قال في القديم هو مول لانه ورد به القرآن بهذه الالفاظ والمراد بها الوطء فان نوى به غير الوطء دين لانه يحتمل ما يدعيه ، وقال في الجديد : لا يكسون موليا الا بالنية لانه مشترك بين الوطء وغيره فلم يحمل على الوطء من غير نية ، كقوله لا اجتمع راسى ورأسك .

واختلف اصحابنا في قوله لا اصيبك او لا لمسستك او لا غشيتك او لا واضعتك فمنهم من قال هو كقوله لا باشرتك او لا مسستك فيكون على قولين . منهم من قال : هو كقوله : لا اجتمع راسى ورأسك ، فان نوى به الوطء في الفرج فهو مول ، وان لم يكن له نية فليس بهول .

وان قال : والله لا غيبت الحشفة في الفرج فهو مول ، لان تقييب ما دون الحشفة ليس بجماع ولا يتعلق به احكام الجماع ، فصار كما لو قال والله لا وطئتك وان قال : والله لا جامعك الا جماع سوء ، فان اراد به لا جامعك لا في الدبر او فيما دون الفرج فهو مول ، لانه منع نفسه من الجماع في الفرج مدة الايلاء وان اراد به لا جامعك الا جماعا ضعيفا لم يكن موليا ، لان لجماع الضعيف كالقوى في الحكم فكذلك في الايلاء .

الشرح قوله : لا أقتضك بالقاف هو جماع البكر والقضة بالكسر جماع الجارية ، أفاده ابن بطال .

وقال في المصباح شرح غريب الجامع الكبير للرافعي : قضضت الخشبة
قضاً من باب قتل ثقبته . ومنه القضة بالكسر وهي البكارة . يقال اقتضضتها
إذا أزلت قضتها ، ويكون الاقتضاض قبل البلوغ وبعده . وأما ابتكرها
واختصرها وابتسرهما بمعنى الاقتضاض ، فالثلاثة مختصة بما قبل البلوغ ؛
وكما هو معروف من اللغة من حيث تقارب المعنى حين تتقارب مخارج
الحروف وتتجاوز في نطقها رأينا أن الاقتضاض بالفاء كالإقتضاض بالقاف
من فضضت الختم فضاً من باب قتل كسرتة ، وفضضت البكارة أزلتها على
التشبيه بالختم . قال الفرزدق .

فبتن بجسائي مصرات وبت أفض أغلاق الختام

مأخوذ من فضضت اللؤلؤة إذا خرقتها ، وفض الله فاه شر أسنانه ،
وفضضت الشيء فضاً فرقته فانفض ، وفي التنزيل « لا تقضوا من حولك » .

وقوله « لا باضعتك » قال ابن الصباغ : قال أبو حنيفة : هو مشتق من
البضع وهو الفرج فيكون صريحاً ، ويحتمل أن يكون من التقاء البضعة
من البدن بالبضعة منه ؛ والبضعة القطعة من اللحم . ومنه الحديث : « فاطمة
بضعة مني » وقيل البضع هو الاسم من باضع إذا جامع .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يلزمه الإيلاء حتى
يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة . وذلك : والله لا أطوئك ، أو
والله لا أغيب ذكرى في فرجك ، أو لا أدخله في فرجك ؛ أو لا أجامعك .
أو يقول إن كانت عذراء : والله لا أقتضك (بالقاف) أو لا أقتضك (بالفاء)
أو ما في هذا المعنى . فإن قال هذا فهو مول في الحكم ، وإن قال لم أرد
به الجماع نفسه كان مديناً بينه وبين الله تعالى ولم يدين في الحكم .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإن قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك
أو والله لا ألامسك أو لا أرشفك أو ما أشبه هذا فإن أراد الجماع نفسه
فهو مول ؛ وإن لم يردده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ، ومتى قلت :
القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه اهـ .

قلت مقتضى هذا أنه اذا قال : والله لا وطئتك في الدبر لم يكن مولى
لأنه لم يترك الوطء الواجب عليه ، ولا تتضرر المرأة بتركه ، وانما هو
وطء محرم ، وقد أكد منع نفسه منه بيمينه . وان قال : والله لا وطئتك دون
الفرج لم يكن مولى لأنه لم يحلف على الوطء الذى يطالب به في الفئسة
ولا ضرر على المرأة في تركه . وان قال والله لا جامعك الا جماع سوء ،
فقد قال الشافعى رضى الله عنه ولو قال والله لا أجامعك الا جماع سوء ،
فان قال غنيت لا أجامعك الا في دبرك فهو مولى والجماع نفسه في الفرج
لا في الدبر . ولو قال : غنيت لا أجامعك الا بأن لا أغيب فيك الحشفة فهو
مولى ؛ لأن الجماع الذى له الحكم انما يكون بتغيب الحشفة . وان قال
غنيت لا أجامعك الا جماعا قليلا أو ضعيفا أو متقطعا أو ما أشبه هذا فليس
بمولى .

اذا ثبت هذا فانه اذا قال : والله لا جامعتك الا جماع سوء سئل
عما أراد ، فان قال أردت الجماع في الدبر فهو مولى ، لأنه حلف على ترك
الوطء في الفرج ، وكذلك اذا قال أردت أن لا أطأها الا دون الفرج . وان
قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء الختائين لم يكن مولى ، لأنه يمكنه
الوطء الواجب عليه في الفئسة بغير حنث .

وان قال : أردت وطئا لا يبلب التقاء الختائين فهو مولى ، لأنه يمكنه الوطء
الواجب عليه في الفئسة بغير حنث ؛ وان لم تكن له نية فليس بمولى : لأنه
محتمل فلا يتعين ما يكون به مولى . وان قال : والله لا جامعتك جماع سوء
فقد قال الشافعى رضى الله عنه : وان قال والله لا أجامعك في دبرك فهو
محسن غير مولى لأن الجماع في الدبر لا يجوز ، وكذلك ان قال : والله
لا أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون مولى الا بالحلف على
الفرج : أو الحلف منهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج .

وجملة ذلك أنه اذا قال : والله لا جامعتك جماع سوء لم يكن مولى
بحال لأنه لم يحلف على ترك الوطء وانما حلف على ترك صفته المكروهة .

إذا ثبت هذا فإن الألفاظ التي يكون بها مولى تنقسم الى ثلاثة أقسام : الأول ما هو صريح في الحكم والباطن جميعاً ، وهو ألفاظ ثلاث وهي : والله لا أنيكك ، ولا أدخل أو لا أغيب أو لا أولج ذكرى في فرجك ، ولا افتضفتك للبكر خاصة ؛ فهذه صريحة : ولا يدين فيها لأنها لا تحتمل غير الإيلاء .

أما إذا قال للشيب : والله لا أقتضك بالقاف ولم يقل بذكرى ففيه وجهان : (أحدهما) أنه صريح كالقسم الأول هذا (والثاني) أنه صريح في الحكم كالقسم الثاني ، وسيأتي .

القسم الثاني : صريح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ، وهو عشرة ألفاظ : لا وطئتك ، ولا جامعتك : ولا أصبتك ، ولا باشرتك ، ولا مسستك ولا قربتك ؛ ولا أيتك ، ولا باضعتك ، ولا باعلتك ؛ ولا اغتسلت منك ، فهذه صريحة في الحكم لأنها تستعمل في العرف في الوطء ، وقد ورد القرآن ببعضها فقال تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله » وقال : « ولا تباشروهن وإتسم عاكفون في المساجد » وقال : « من قبل أن تمسوهن » .

وأما الجماع والوطء فهما أشهر الألفاظ في الاستعمال ، فلو قال أردت بالوطء الوطء بالقدم ، وبالجماع اجتماع الأجسام ، وبالإصابة الإصابة باليد ، دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحكم ؛ لأنه خلاف الظاهر والعرف ، وقد اختلف قول الشافعي فيما عدا الوطء والجماع من هذه الألفاظ ، فقال في الجديد ليس بصريح في الحكم لأنه حقيقة في غير الجماع . وقال في قوله : لا باضعتك ليس بصريح لأنه يحتمل أن يكون من التقاء البضعتين ، البضعة من البدن بالبضعة منه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاطمة بضعة مني » .

وقال في القديم : هو منول لأنها ألفاظ وردت في القرآن مراداً بها الجماع . قال أصحاب أحمد : أنه مستعمل في الوطء عرفاً ، وقد ورد به القرآن والسنة فكان صريحاً كلفظ الوطء والجماع . وكونه حقيقة في غير الجماع

يبتل بلفظ الوطء والجماع ، وكذلك قوله باضعتك فانه مشتق من البضع
فى غير الوطء فهو أولى أن يكون صريحا من سائر الألفاظ لأنها تستعمل فى
غيره ؛ وبهذا قال أبو حنيفة •

القسم الثالث : ما لا يكون ايلاء الا بالنية وهو ما عدا هذه الألفاظ مما
يحتمل الجماع كقوله : والله لا يجمع رأسى ورأسك شىء ، لا ساقف رأسى
رأسك ، لا سوأئك لأغيظنك ؛ لتطولن غيبتى عنك ، لا مس جلدى جلدك ؛
لا قربت فراشك ، لا أويت معك ، لا نمت عندك ؛ فهذه ان أراد بها الجماع
واعترف بذلك كان مؤليا والا فلا ، لأن هذه الألفاظ ليست ظاهرة فى الجماع
كظهور التى قبلها ولم يرد النص باستعمالها فيه ؛ الا أن هذه الألفاظ منقسمة
الى ما يفتقر فيه الى نية الجماع والمدة معا • وهى قوله لأسوأئك أو لأغيظنك
أو لتطولن غيبتى عنك فلا يكون مؤليا حتى ينوى ترك الجماع فى مدة تزيد
على أربعة أشهر ، لأن غيظها يكون بترك الجماع فيما دون ذلك ، وفى
سائر هذه الألفاظ يكون مؤليا بنية الجماع فقط •

وان قال : والله ليطولن تركى لجماعك أو لوطئتك أو لاصابتك • فهذا
صريح فى ترك الجماع وتعتبر نية المدة دون نية الوطء على ما سيأتى •

وان قال : والله لا أدخلت جميع ذكرى فى فرجك لم يكن مؤليا ؛ لأن
الوطء الذى يحصل به الفىء يحصل بدون ايلاج جميع الذكر ، وان قال والله
لا أولحت حشفتى فى فرجك كان مؤليا ، لأن الفية لا تحصل بدون ذلك •

قال الشافعى رضى الله عنه : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
عطاء قال : الايلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه ؛ وذلك أن يحلف
لا يمسها فأما أن يقول : لا أمسك ولا يحلف ، أو يقول قولا غليظا ثم يهجرها
فليس ذلك بايلاء •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الايلاء الا فى مدة تزيد على أربعة اشهر حرا كان
الزوج أو عبدا ، حرة كانت الزوجة أو أمة ، فان ألى على ما دون أربعة

اشهر لم يكن موليا لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر » فدل على انه لا يصبر بما دونه موليا ، ولأن الضرر لا يتحقق بتسرب الوطء فيما دون اربعة اشهر ، والدليل عليه ما روى أن عمر رضى الله عنه كان يطوف ليلة في المدينة فسمع امرأة تقول :

الا طال هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبى حليل الاعبه
فوالله لولا الله لا شيء غيره لززع من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يكفى واكرم بعلى أن تنال مراكبه

فسال عمر رضى الله عنه النساء كم تصبر المرأة عن الزوج لا فقلن شهرين وفي الثالث يقل الصبر وفي الرابع يفقد الصبر ، فكتب عمر الى امرأه الأجناد ان لا تحبسوا الرجل عن امراته أكثر من اربعة اشهر . وان آلى على اربعة اشهر لم يكن موليا ، لأن المطالبة بالفيئة أو الطلاق بعد اربعة اشهر ، فإذا آلى على اربعة اشهر لم يبق بعدها ايلاء فلا تصح المطالبة من غير ايلاء .

فصل وان قال : والله لا وطئتكم فهو مول ، لأنه يقتضى التأييد .
وان قال : والله لا وطئتكم مدة ، او والله ليطولن عهدك بجماعى ، فان اراد مدة تزيد على اربعة اشهر فهو مول ، وان لم يكن له نية لم يكن موليا ، لأنه يقع على القليل والكثير فلا يجعل موليا من غير نية .

وان قال : والله لا وطئتكم خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم سنة ، فهما ايلاءان في زمانين لا يدخل احدهما في الآخر فيكون موليا في كل واحد منهما لا يتعلق احدهما بالآخر في حكم من احكام الايلاء ، واذا نفى حكم احدهما بنى حكم الآخر لأنه افرد كل واحد منهما في زمان فانفرد كل واحد منهما على الآخر في الحكم . وان قال : والله لا وطئتكم خمسة اشهر ، ثم قال والله لا وطئتكم سنة دخلت السنة الأولى في الثانية ، كما اذا قال : له على مائة ثم قال : له على الف دخلت المائة في الالف فيكون ايلاء واحدا الى سنة يمين ، فيضرب لهيئة مدة واحدة ، ويوقف لهما وقفا واحدا ، فان وطئ بعد الخمسة أشهر مضت في يمين واحدة فيجب عليه كفارة واحدة ، وان وطئ في الخمسة الأشهر حنت في يمينين فيجب عليه في أحد القولين كفارة . وفي الثاني كفارتان .

وان قال : والله لا وطئتكم اربعة اشهر ، فاذا مضت فوالله لا وطئتكم اربعة اشهر . ففيه وجهان (احدهما) وهو الصحيح انه ليس بهول ، لأن كل واحد من الزمانين اقل من مدة الايلاء (والثاني) انه مول لأنه منح نفسه من وطئها ثمانية اشهر فصار كما لو جمعها في يمين واحدة) .

الشرح قوله تعالى « تربص أربعة أشهر » التربص التأني والتأخر
مقلوب التصبر ، قال الشاعر :

تربص بها ريب المنون لعلها تطلق يوما أو يموت حليلها

قال القرطبي : وأما فائدة توقيت الأربعة الأشهر فيما ذكر ابن عباس عن أهل الجاهلية (وقد تقدم قوله في أول هذه الفصول) فمنع الله من ذلك وجعل للزوج مدة أربعة أشهر في تأديب المرأة بالهجر ؛ لقوله تعالى « واهجروهن في المضاجع » وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه شهراً تأديباً لهن ، وقد قيل الأربعة أشهر هي التي لا تستطيع ذات الزوج أن تصبر عنه أكثر منها ، وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلة بالمدينة فسمع امرأة تشد - ثم ساق القصة التي أوردها المصنف .

ولا أرى لهذه القصة سنداً قوياً إلا ما حكاه ابن حجر في التلخيص الحبير من رواية البيهقي في أوائل كتاب السير بمعناه وفيه فقال عمر لحفصة وفي رواية الخرائطى أن المرأة أم الحجاج ؛ ولأن هذا من الأمور التي تعم بها البلوى وتوقيت مدة الغزو بأربعة أشهر قد يقتضى عودة جيش برمته من جبهة العدو ، وقد يكون الجيش متقدماً أو في حالة التحام واشتباك ، الأمر الذي لا يمكن معه تفادى هذا العمل واجراؤه ، ثم انه لو أجرى عمر هذا لصار من سنن الجهاد وآدابه لأن اقرار الصحابة له اجماع متبع ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أو التابعين من العمال والولاة والخلفاء من صنع هذا ، إلا أن هذا الأثر قد اشتهر عند الفقهاء فقد أورده ابن قدامة من الحنابلة ؛ وأورده القرطبي من المالكية في تفسيره ؛ كما أورده المصنف هنا ، إلا أنه لم يورده أصحاب الصحاح ولا السنن إلا البيهقي وسعيد بن منصور ؛ ويبدو أن مصدره أصحاب المغازى وليسوا بثقات .

أما الأحكام فإن هذا شرط من شروط الإيلاء وهو أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر ؛ وهذا قول ابن عباس وطاوس وسعيد بن جبير ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد .

وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي : اذا حلف على أربعة أشهر فما زاد كان مولياً ؛ وحكى ذلك القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ؛ لأنه ممتنع من الوطء باليمين أربعة أشهر كان مولياً ، كما لو حلف على ما زاد ، وقال النخعي وقتادة وحساد وابن أبي ليلى واسحاق : من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير وتركها أربعة أشهر فهو مول ، لقوله تعالى « للذين يقولون من نسائهم تربص أربعة أشهر » وهذا مؤول ، فان الايلاء الحلف وهذا حالف .

دليلنا أنه لم يمنع نفسه الوطء باليمين أكثر من أربعة أشهر فلم يكن مولياً كما لو حلف على ترك قبلتها والآية حجة عليهم لأنه جعل له تربص أربعة أشهر فإذا حلف على أربعة أشهر أو ما دونها فلا معنى للتربص لأن مدة الايلاء تنقضي قبل ذلك ومع انقضائه وتقدير التربص بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ؛ ولأن المطالبة انما تكون بعد أربعة أشهر ، فإذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير ايلاء ، وأبو حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على قولهم في الفيئة انها تكون في مدة الأربعة أشهر ؛ وظاهر الآية خلافه ؛ لقوله تعالى « تربص أربعة أشهر فان فاءوا » فعقب الفاء عقيب التربص بفاء التعقيب فيدل على تأخيرها عنه .

إذا ثبت هذا فقد حكى عن ابن عباس أن المؤلى من يحلف على ترك الوطء أبداً أو مطلقاً ، لأنه اذا حلف على ما دون ذلك أمكنه التخلص بغير حنث فلم يكن مؤلياً ، كما لو حلف لا وطئها في مدينة معينة .

ولنا أنه لا يمكن التخلص بعد التربص من يمينه بغير حنث فأشبه المطلقه ؛ بخلاف اليمين على مدينة معينة فانه يمكن التخلص بغير حنث .

قال الشافعي رضى الله عنه : وكذلك لو قال لها : والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال في يمين أخرى : لا أقربك ستة أشهر وقف وقتاً واحداً وحنث اذا بجميع الأيمان ، وان قال والله لا أقربك أربعة أشهر أو أقل ثم قال : والله لا أقربك خمسة أشهر كان مولياً بيمينه لا يقربها خمسة أشهر ؛ وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر ، وأربعة أشهر .

وقال الشافعي : ولو كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وتركت وقته عند الأولى والثانية ؛ كان لها وقته ما بقى عليه من الايلاء شئ • لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين • قال : ولو قال لها : والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال : غلامى حر ان قربتك اذا مضت الخمسة الأشهر ، فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها ، خرج من حكم الايلاء فيها ؛ فان طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تمضى الخمسة الأشهر من الايلاء الذى أوقع آخراً ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف • اهـ

فرع فان قال : والله لا وطئتك فهو ايلاء ، لأنه قول يقتضى التأييد • وان قال : والله لا وطئتك مدة أو ليطولن تركى لجماعك — ونوى مدة تزيد على أكثر من أربعة أشهر فهو ايلاء ، لأن اللفظ يحتمله فانصرف اليه بنيته ؛ وان نوى مدة قصيرة لم يكن ايلاء لذلك ، وان لم ينو شيئاً لم يكن ايلاء لأنه يقع على القليل والكثير فلا يتعين للكثير •

فان قال : والله لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر ، أو فاذا مضت فوالله لا وطئتك شهرين أو لا وطئتك شهرين فاذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر ففيه وجهان (أحدهما) ليس بمول لأنه حالف بكل يمين على مدة ناقصة عن مدة الايلاء فلم يكن مولياً ، كما لو لم ينو الا مدتهما ولأنه يمكنه الوطء بالنسبة الى كل يمين عقيب مدتها من غير حنث فيها فأشبه ما لو اقتصر عليها • قال المصنف : وهذا الوجه هو الصحيح •

(والثانى) يصير مولياً لأنه منع نفسه من الوطء بيمينه أكثر من أربعة أشهر متوالية فكان مولياً ؛ كما لو منعها بيمين واحدة ، ولأنه لا يمكنه الوطء بعد المدة الا بحنث فى يمينه فأشبه ما لو حلف على ذلك بيمين واحدة ، ولو لم يكن هذا ايلاء أفضى الى أن يمنع من الوطء طول دهره باليمين ؛ فلا يكون مولياً ؛ وهذا الحكم فى كل مدتين متواليتين يزيد فى مجموعها على أربعة كثلاثة أشهر وثلاثة أو ثلاثة وشهرين لما ذكرنا من التعليلين ، وبكل ما قلنا قال أحمد وأصحابه •

فرع فان قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك عاماً . فهو ايلاء واحد وكفارة واحدة .
 وان قال : والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك نصف عام ؛ أو قال :
 والله لا وطئتك نصف عام ثم قال : والله لا وطئتك عاماً دخلت المدة القصيرة
 في الطويلة لأنها بعضها ، ولم يجعل احدهما بعد الأخرى ، فأشبه ما لو أقر
 بدينار ثم أقر بنصف دينار ؛ أو أقر بنصف دينار ثم أقر بدينار فيكون ايلاء
 واحداً لهما وقت واحد وكفارة واحدة .

وان نوى باحدى المديتين غير الأخرى في هذه أو في التي قبلها ، أو قال
 والله لا وطئتك عاماً ثم قال : والله لا وطئتك عاماً آخر أو نصف عام آخر ،
 فهما ايلاءان في زمانين لا يدخل حكم أحدهما في الآخر (أحدهما) منجز
 (والآخر) متأخر ، فاذا مضى حكم أحدهما بقى حكم الآخر لأنه أفرد كل
 واحد منهما بزمان غير زمن صاحبه ، فيكون له حكم يفرد به .

فرع فان قال في المحرم : لا وطئتك هذا العام ، ثم قال : والله
 لا وطئتك عاماً من رجب الى تمام اثني عشر شهراً أو قال في المحرم : والله
 لا وطئتك عاماً ؛ ثم قال في رجب : والله لا وطئتك عاماً فهما ايلاءان في
 مديتين بعض احدهما داخل في الأخرى ، فان فاء في رجب أو فيما بعده
 من بقية العام الأول حث في اليمينين وتجزئه كفارة واحدة وينقطع حكم
 الايلاءين ، وان فاء قبل رجب أو بعد العام الأول حث في احدى اليمينين
 دون الأخرى ؛ وان فاء في الموضعين حث في اليمينين وعليه كفارتان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال ان وطئتك فوالله لا وطئتك ، ففيه قولان ، قال
 في القديم : يكون مولياً في الحال ، لأن المولى هو الذي يمتنع من الوطء خوفاً
 الضرر ، وهذا يمتنع من الوطء خوفاً من أن يطاها فيصير مولياً ، فعلى هذا
 اذا وطئها صار مولياً وذلك ضرر .

وقال في الجديد : لا يكون مولياً في الحال ، لأنه يمكنه أن يطاها من غير ضرر

يلحقه في الحال فلم يكن مولياً ، فعلى هذا اذا وطنها صار مولياً لانه يبقى يمين يمنع الوطء على التأييد . وان قال : والله لا وطئتك في السنة الا مرة صار مولياً في قوله القديم ، ولا يكون مولياً في الحال في قوله الجديد ، فان وطنها نظرت - فان لم يبق من السنة أكثر من اربعة اشهر - لم يكن مولياً ، وان بقى أكثر من اربعة اشهر صار مولياً) .

الشرح فان قال : والله لا وطئتك ، لم يكن مولياً في الحال على قوله في الجديد لأنه لا يلزمه بالوطء حق ، لكن ان وطنها صار مولياً لأنها تبقى يميناً تمنع الوطء على التأييد ، وبهذا قال أحمد وأصحابه ، لأن يمينه معلقة بشرط ، ففيما قبله ليس بحلف فلا يكون مولياً ؛ ولأنه يمكنه الوطء من غير حنث فلم يكن مولياً كما لو لم يقل شيئاً وكونه يصير مولياً لا يلزمه به شيء ، انما يلزمه بالحنث .

ولو قال : والله لا وطئتك في السنة الا مرة لم يصير مولياً في الحال ؛ لأنه يمكنه الوطء متى شاء بغير حنث فلم يكن ممنوعاً من الوطء بحكم يمينه ، فاذا وطنها وقد بقى من السنة أكثر من اربعة اشهر صار مولياً ، وهذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي ؛ وظاهر مذهبه في القديم مولياً في الابتداء ، وكذلك في التي قبلها يكون مولياً من الأول ، لأنه لا يمكنه الوطء الا بأن يصير مولياً فيلحقه بالوطء ضرر . وكذلك على هذا القول ان قال : ان وطئتك فوالله لا دخلت الدار كان مولياً من الأول ، فان وطنها انحل الايلاء ؛ لأنه لم يبق ممتنعاً من وطنها يمين ولا غيرها ، وانما بقى ممتنعاً باليمين من دخول الدار ؛ وقد سبق أن أجبت على ذلك بقوله في الجديد .

وان قال : والله لا وطئتك سنة الا يوماً فهو مثله ، وبهذا قال أبو حنيفة ، لأن اليوم منكر فلم يختص يوماً دون يوم . ولذلك لو قال : صمت رمضان الا يوماً ؛ لم يختص اليوم الآخر .

ولو قال : لا أكلمك في السنة الا يوماً لم يختص يوماً منها ، وعلى القول الآخر عندنا - وهو وجه عند الحنابلة - أنه يصير مولياً في الحال ، وهو قول زفر لأن اليوم المستثنى يكون من آخر المدة كالتأجيل ومدة الخيار ؛ بخلاف قوله : لا وطئتك في السنة الا مرة ، فان المرأة لا تختص وقتاً بعينه ،

ومن نصر القول الأول فرق بين هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث ان التأجيل ومدة الخيار تجب الموالاة فيهما ، ولا يجوز أن يتخللها يوم لا أجل فيه ولا خيار ، لأنه لو جازت له المطالبة في أثناء الأجل لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل بالكلية ، ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم يعد الى الجواز فتعين جعل اليوم المستثنى من آخر المدة بخلاف ما نحن فيه ؛ فان جواز الوطء في يوم من أول السنة وأوسطها لا يمنع ثبوت حكم اليمين فيما بقى من المدة ، فصار ذلك كقوله : لا وطئتكم في السنة الا مرة ، وقد حدد الشافعي في قوله الجديد المدة الباقية اذا وطئها ولم يبق من السنة أكثر من أربعة أشهر لم يكن موليا والا صار موليا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان علق الإيلاء على شرط يستحيل وجوده - بان يقول : والله لا وطئتكم حتى تصعدى الى السماء او تصافحنى الثريا - فهو مول ، لأن معناه لا وطئتكم ابداً ، وان علق على ما يتيقن انه لا يوجد الا بعد أربعة أشهر ، مثل ان يقول : والله لا وطئتكم الى يوم القيامة ، او الى ان اخرج من بغداد الى الصين واعود ، فهو مول ، لأن القيامة لا تقوم الى في مدة تزيد على أربعة أشهر ، لأن لها شرائط تتقدمها ، ونتيقن انه لا يقدر ان يخرج من بغداد الى الصين ويعود الا في مدة تزيد على أربعة أشهر .

وان علق على شرط الغالب على الظن انه لا يوجد الا في الزيادة على أربعة أشهر ، مثل ان يقول : والله لا وطئتكم حتى يخرج الدجال ، او حتى يجيء زيد من خراسان ، ومن عادة زيد ان لا يجيء الا مع الحاج ، وقد بقى على وقت عادته زيادة عن أربعة أشهر ، فهو مول لأن الظاهر انه لا يوجد شيء من ذلك الا في مدة تزيد على أربعة أشهر .

وان علق على امر يتيقن وجوده قبل أربعة أشهر ، مش ان يقول : والله لا وطئتكم حتى يلبل هذا البقل او يجف هذا الثوب ، فليس بمول ، لانا نتيقن ان ذلك يوجد قبل أربعة أشهر ، وان علقه على الأمر الغالب على الظن انه يوجد قبل مدة الإيلاء وان جاز ان يتأخر لعارض . وان قال والله لا وطئتكم حتى اموت او تموتن فهو مول ، لأن الظاهر بقاؤهما ، وان قال والله لا وطئتكم حتى يموت فلان فهو مول ، ومن اصحابنا من قال : ليس بمول والصحيح هو الاول لأن الظاهر بقاؤه ، ولانه لو قال : ان وطئتكم فمعدى حر كان موليا على قوله الجديد ، وان جاز ان يموت العبد قبل أربعة أشهر .

فصل وان قال والله لا وطنتك في هذا البيت لم يكن موليا لانه يمكنه ان يطاها من غير حنث ، ولانه لا ضرر عليها في ترك الوطء في بيت بعينه ، وان قال : والله لا وطنتك الا برضاك لم يكن موليا لما ذكرناه من التعليلين ، وان قال : والله لا وطنتك ان شئت فقلت في الحال شئت ، كان موليا ، وان اخرت الجواب لم يكن موليا على ما ذكرناه في الطلاق) .

الشرح اذا علق الایلاء بشرط يستحيل وقوعه - وضرب المصنف أمثلة لما يستحيل من ذلك - كقوله حتى تصعدى السماء ؛ والصعود الى السماء اليوم ليس مستحيلا بوسائل الطيران الذي بلغت سرعة ارتفاعه الى أعلى مئات الألوف من الأقدام ، وسرعة مسيرته أسبق من الصوت ، فانك ترى الطائرة كالبرق الخاطف ثم تسمع صوتها بعد أن تختفى عن نظرك ؛ ومن ثم لا يكون الایلاء بالصعود الى السماء داخلا في ضروب المستحيلات .

وأما مجموعة كواكب الثريا فمصافحتها اذا كان على حقيقة اللفظ وظاهره فهو من المستحيل ، لأنها كواكب سماوية وأجرام في الأفلاك لا تصافح بالتقاء الأكف ولا بتعاقب التحية والتسليم .

وقوله « أو الى أن أخرج من بغداد الى الصين وأعود » فان ذلك يخرج أيضا من نطاق المستحيل لما قلنا في شأن الصعود الى السماء قبله ، وقد جاء في القرآن الكريم صور من المستحيلات ، كقوله تعالى في الكفار « لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط » ومعناه لن يدخلوها أبداً ومثل المستحيل قوله : والله لا وطنتك حتى يشيب الغراب ؛ لأن معنى ذلك ترك وطنها ، فان ما يراد احالة وجوده يعلق على المستحيلات . قال الشاعر :

اذا شاب الغراب أتيت أهلى ووصار القار كاللبن الحليب

وان قال والله لا وطنتك حتى تحبل ، فهو غير مول ؛ الا أن تكون صغيرة يغلب على الظن أنها لا تحمل في أربعة أشهر أو آيسة . فأما ان كانت من ذوات الأفراء فلا يكون موليا لأنه يمكن حملها .

وقال القاضي من الحنابلة : واذا كانت الصغيرة بنت تسع سنين لم يكن مولياً لأن حملها ممكن ؛ وقال أصحاب أحمد كافة خلا القاضي وأبا الخطاب كما أفاده ابن قدامة : ان قال والله لا وطئت حتى تحبل فهو مول لأن حملها بغير وطء مستحيل عادة ، وهذا ما اختاره ابن قدامة واستدل عليه بقوله تعالى عن مريم « أتئى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغيا » وقولهم « يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا » ولولا استحالة ذلك لما نسبوها الى البغاء لوجود الولد . وقول عمر رضى الله عنه « الرجم حق على من زنى وقد أحصن ؛ اذا قامت به البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » الا أنه يرد على كلامهم هذا امكان حدوث الحمل باستدخال المنى ، ومن ثم لا يكون مولياً .

وان علقه على غير مستحيل فذلك على خمسة أضرب .

(أحدها) ما يعلم أنه لا يوجد قبل أربعة أشهر كقيام الساعة فان لها علامات تسبقها فلا يوجد ذلك في أربعة أشهر .

(الثانى) ما الغالب أنه لا يوجد في أربعة أشهر ؛ كخروج الدجال والذابة وغيرهما من أشراف الساعة . أو يقول حتى أموت أو تموتى أو يموت ولدك ، أو حتى يقدم زيد من مكة ، ويكون زيد من عادته أن يقضى العمرة في شهر رجب ثم ينتظر حتى يشهد وقفة عرفات ثم يتم الحج نافلة أو فريضة بالتيابة عن غيره فلا يقدم في أربعة أشهر فيكون مولياً ؛ وكذلك لو علق الطلاق على مرضها أو مرض انسان بعينه .

(الثالث) أن يعلقه على أمر يَحتمل وجوده في أربعة أشهر . ويحتمل أن لا يوجد احتمالاً متساوياً ، كقدوم زيد من سفر قريب أو من سفر لا يعلم قدره فهذا ليس بايلاء ؛ لأنه لا يعلم حلقه على أكثر من أربعة أشهر ولا يظن ذلك .

(الرابع) أن يعلقه على ما يعلم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو يظن ذلك كذبول بقل (النجل) وجفاف ثوب ومجىء المطر في أوأانه بوقدوم الحاج

في زمان قدومه ، وابتداء الدراسة في المدارس ؛ وابتداء دورة المجلس ؛ وموعد الميزانية ؛ اذا كان قد بقى على حدوث ذلك أقل من أربعة أشهر فلا يكون موليا ولأنه لم يقصد الاضرار بترك وطئها أكثر من أربعة أشهر ؛ فأشبه ما لو قال : والله لا وطئتك شهراً .

(الخامس) أن يعلقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها وذلك ينقسم الى : (ا) أن يعلقه على فعل مباح لا مشقة فيه . كقوله : والله لا أطوك حتى تدخلني الدار ، أو تلبسني هذا الثوب ؛ أو حتى آتئفل بصوم يوم ؛ أو حتى أكسوك ؛ فهذا ليس بإيلاء لأنه ممكن الوجود بغير ضرر عليها فيه ؛ فأشبه الذي قبله . (ب) أن يعلقه على فعل محرم ، كقوله : والله لا أطوك حتى تشربني الخمر أو تزني أو تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الغرض ، أو حتى أقتل فلانا أو أزني بفلانة أو نحو ذلك ، فهذا كله إيلاء لأنه علقه بممتنع شرعا فأشبه الممتنع حسا . (ج) أن يعلقه على ما على فاعله فيه مضرة . مثل أن يقول : والله لا أطوك حتى تسقطي صداقك عني أو دينك . أو حتى تكفل ولدي أو تهينني دارك . أو حتى يبيعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا إيلاء ، لأن أخذه لما لها أو مال غيرها عن غير رضى صاحبه محرم فجرى مجرى شرب الخمر ، فلو حلف عليها أن لا يطأها حتى تخرج من بيتها (بالميني جيب أو المكروجيب) وهي ثياب قصيرة ، الأولى فوق الركبة بخمسة عشر سنتيمتراً ، والثاني فوق آخر الفخذ ، قريبا من البيت أو قال لها : والله لا أطوك حتى تخرجني على الشاطئ (بالبكينى) وهو قطعتان صغيرتان في قدر منديل اليد ، احدهما تكون كالشريط على الفرج ، والأخرى على مقدمة الشدين ، كل ذلك يعد موليا ؛ لأنه يحرم عليها الظهور بكل ما ذكر لأنها ثياب أقبح في الرجعية من ثياب الجاهلية ؛ وانتكاسة بالمجتمع الانساني الى مستوى بهيمي ، ليس له في العفة أو الشرف حظ أو نصيب .

فان قال : والله لا أطوك حتى أعطيك مالا أو أصنع معك صنيعا حسنا أو أقدم لك جميلا ، لم يكن إيلاء ؛ لأن فعله لذلك ليس بمحرم ولا ممتنع فجرى مجرى قوله : حتى أصوم يوما .

مسألة وان قال : والله لا وطئتك في هذا البيت أو في هذه البلدة أو نحو ذلك من الأمكنة المعينة لم يكن مولياً . وهذا قول الشافعي وأحمد والثوري والأوزاعي والنعمان وصاحبيه ؛ وقال ابن أبي ليلى واسحاق : هو مول ، لأنه حلف على ترك وطئها .

وان قال : والله لا وطئتك الا برضاك لم يكن مولياً لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث ؛ ولأنه محسن في كونه ألزم نفسه اجتناب سخطها . وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث ، كقوله : والله لا وطئتك مكروهة أو محزونة ونحو ذلك ؛ فانه لا يكون مولياً .

وان قال : والله لا وطئتك مريضة لم يكن مولياً لذلك الا أن يكون بها مرض لا يرجى برؤه أو لا يزول في أربعة أشهر ، فينبغي أن يكون مولياً لأنه حالف على ترك وطئها أربعة أشهر ؛ فان قال ذلك لها وهي صحيحة فمرضت مرضاً يمكن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصير مولياً ، وان لم يرج برؤه فيها صار مولياً ؛ وكذلك ان كان الغالب أنه لا يزول في أربعة أشهر صار مولياً ، لأن ذلك بمنزلة ما لا يرجى زواله .

وان قال : والله لا وطئتك حائضاً ولا نفساء ولا محرمة ولا صائمة ونحو هذا لم يكن مولياً ، لأن ذلك ممنوع شرعاً ؛ فقد أكد منع نفسه منه يمينه ، وان قال والله لا وطئتك طاهراً أو لا . وطئتك وطئاً مباحاً صار مولياً ، لأنه حالف على ترك الوطء الذي يطالب به في الفئدة فكان مولياً ؛ كما لو قال : والله لا وطئتك في قبلك ، وان قال والله لا وطئتك ليلاً ، أو والله وطئتك نهراً لم يكن مولياً لأن الوطء يمكن بدون الحنث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال لأربع نسوة والله لا وطئتكن لم يصير مولياً حتى يطأ ثلاثاً منهن ، لأنه يمكنه أن يطأ ثلاثاً منهن من غير حنث فلم يكن مولياً ، وان وطئ ثلاثاً منهن صار مولياً من الرابعة ، لأنه لا يمكنه وطئها الا بحنث ، ويكون ابتداء المدة من الوقت الذي تعين فيه الايلاء ، وان طلق ثلاثاً منهن كان الايلاء

موقوفاً في الرابعة لا يتعين فيها ، لأنه يقدر على وطنها من غير حث ولا يسقط منها لأنه قد يطا الثلاث المطلقات بنكاح أو سفاح ، فيتعين الإيلاء في الرابعة ، لأنه يحث بوطنها والوطء المحظور كالإباح في الحث ، ولهذا قال في الأم : ولو قال والله لا وطئت وفلانة الأجنبية لم يكن مولياً من أمرته حتى يطأ الأجنبية ، وإن ماتت من الأربع واحدة سقط الإيلاء في الباقيات لأنه قد فات الحث في الباقيات لأن الوطء في الميئة قد فات ، ولأن الإيلاء على الوطء إطلاق الوطء لا يدخل فيه وطء الميئة ، ويدخل فيه الوطء المحرم .

وان قال لأربع نسوة : والله لا وطئت واحدة منكن وهو يريد كلهن صار مولياً في الحال ، لأنه يحث بوطء كل واحدة منهن ، ويكون ابتداء المدة من حين اليمين ، فإيتهن طالبت وقف لها ، فإن طلقها وجاءت الثانية وقف لها ، فإن طلقها وجاءت الثالثة وقف لها . فإن طلقها وجاءت الرابعة وقف لها ، فإن طالبت الأولى فوطئها حث وسقط الإيلاء فيمن بقي ، لأنه لا يحث بوطنهن بعد حثه بوطء الأولى .

وان طلق الأولى ووطئ الثانية سقط الإيلاء في الثالثة والرابعة ، وان طلق الأولى والثانية ووطئ الثالثة سقط الإيلاء في الرابعة وحدها .

وان قال : والله لا وطئت واحدة منكن وأراد واحدة بعينها تعين الإيلاء فيها دون من سواها ، ويرجع في التعيين إلى بيانه لأنه لا يعرف إلا من جهته ، فإن عين واحدة وصدقته الباقيات تعين فيها ، وإن كذبه الباقيات حلف لهن ، فإن نكل حلفن وثبت فيهن حكم الإيلاء بنكوله وإيمانهن .

وان قال : والله لا وطئت واحدة منكن ، وهو يريد واحدة لا بعينها ، فله أن يعين فيمن شاء ويؤخذ بالتعيين إذا طلب ذلك فإذا عين في واحدة منهن لم يكن للباقيات مطالبة ، وفي ابتداء المدة وجهان .

(أحدهما) من وقت اليمين والآخر من وقت التعيين كما قلنا في المدة في الطلاق إذا أوقعه في أحدهما لا بعينها ثم عينه في واحدة منهن . وان قال والله لا أصبت كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة منهن وابتداء المدة من حين اليمين ، فإن وطئ واحدة منهن حث ولم يسقط الإيلاء في الباقيات لأنه يحث طء كل واحدة منهن .

فصل وان كانت له امرأتان فقال لأحدهما : والله لا أصبتك ثم قال للآخرى اشركتك معها ، لم يكن مولياً من الثانية لأن اليمين بالله عز وجل لا يصح إلا بلفظ صريح من اسم أو صفة ، والتشريك بينهما كناية فلم يصح بها اليمين بالله عز وجل . وان قال لأحدهما : أن أصبتك فأنت طالق ، ثم قال للآخرى اشركتك معها ونوى صار مولياً لأن الطلاق يصح بالكناية .

الشرح قال الشافعى رضى الله عنه : واذا قال الرجل لأربع نسوة له : والله لا أقر بكن فهو مول منهن كلهن ؛ يوقف لكل واحدة منهن ، فاذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً عرج من حكم الایلاء فيهن ، وعليه للباقية أن يوقف حتى يفىء أو يطلق ولا يحنث عليه حتى يصيب الأربع اللاتى حلف عليهن كلهن فاذا فعل فعله كفارة يمين أو يطأ منهن ثلاثاً ولا يحنث ولا ایلاء عليه فيهن . ويكون حينئذ في الرابعة مولياً لأنه يحنث بوطنها ، ولو مات احداهن سقط عنه الایلاء لأنه يجمع البواقي ولا يحنث .

ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتى طلق حنث .

ثم قال : ولو قال لأربع نسوة له : والله لا أقرب واحدة منكن وهو يريدهن كلهن فأصاب واحدة حنث ؛ وسقط عنه حكم الایلاء في البواقي ، ولو لم يقرب واحدة منهن كان مولياً منهن يوقف لهن ، فأى واحدة أصاب منهن خرج منهن حكم الایلاء في البواقي لأنه قد حنث باصاة واحدة ؛ فاذا حنث مرة لم يعد الحنث عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منكن - يعنى واحدة دون غيرها فهو مول من التى حلف لا يقربها وغير مول من غيرها اهـ .

وجملة ذلك أنه اذا قال لأربع نسوة : والله لا أقربكن ابنى ذلك على أصل وهو الحنث بفعل بعض المحلوف عليه أو لا ؟ فقد اختلف أصحابنا في ذلك ؛ فان قلنا بقول من قال : يحنث فهو مول منهن كلهن في الحال لأنه لا يمكنه وطء واحدة بغير حنث فصار مناناً لنفسه من وطء كل واحدة منهن من غير حنث فصار مانعاً لنفسه من وطء كل واحدة منهن في الحال ، فان وطئ واحدة منهن حنث وانحلت يمينه وزال الایلاء من البواقي . وان طلق بعضهن أو مات لم ينحل الایلاء في البواقي .

وان قلنا بقول من قال لا يحنث بفعل البعض لم يكن مولياً منهن في الحال لأنه يمكنه وطء كل واحدة منهن من غير حنث ، فلم يمنع نفسه يمينه من وطئها فلم يكن مولياً منها ؛ فان وطئ ثلاثاً صار مولياً من الرابعة لأنه

لا يمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه . وإن مات بعضهم أو طلقها انحلت يمينه وزال الايلاء لأنه لا يحنث بوطنهم ، وإنما يحنث بوطء الأربع ، فإن راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينوتها عاد حكم يمينه . وهذا القولان وجهان عند أصحاب أحمد ابن حنبل رضى الله عنهم . واختار ابن قدامة منهم أنها يمين حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الأيمان ؛ ولأنه إذا وطئ واحدة حنث ولزمته الكفارة فلا يلزمه بوطء الباقيات شيء فلم يبق ممتنعاً من وطئهم بحكم يمينه فانحل الايلاء كما لو كفرها . أما أصحابنا فقد ذهب أكثرهم إلى أنه لا يكون مولياً منهم حتى يطأ ثلاثاً فيصير مولياً من الرابعة .

وحكى المزنى عن الشافعى أنه يكون مولياً منهم كلهن يوقف لكل واحدة منهن ، فإذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء ، ويوقف لمن بقى حتى يقى أو يطلق ؛ ولا يحنث حتى يطأ الأربع .

وقال أصحاب الرأى : يكون مولياً منهم كلهن ، فإن تركهن أربعة أشهر بن منه جميعاً بالايلاء ، وإن وطئ بعضهن سقط الايلاء في حقها ولا يحنث إلا بوطنهم جميعاً .

فروع فإن قال : والله لا وطئت واحدة منكن ونوى واحدة بعينها تعلقت يمينه بها وحدها وصار مولياً منها دون غيرها ؛ وإن نوى واحدة مبهمة منهم لم يصير مولياً منهم في الحال ، فإذا وطئ ثلاثاً كان مولياً من الرابعة ويحتمل أن تخرج المولى منها بالقرعة كالطلاق إذا أوقعه في مبهمة من نسائه ؛ وإن أطلق صار مولياً منهم كلهن في الحال ، لأخه لا يمكنه وطء واحدة منهن إلا بالحنث ؛ فإن طلق واحدة منهم أو ماتت كان مولياً من البواقي ، وإن وطئ واحدة منهم حنث وانحلت يمينه وسقط حكم الايلاء في الباقيات لأنها يمين واحدة ، فإذا حنث فيها مرة لم يحنث مرة ثانية ولا يبقى حكم اليمين بعد حنثه فيها ؛ بخلاف ما إذا طلق واحدة أو ماتت فانه لم يحنث ثم يبقى حكم يمينه فيمن بقى منهم ؛ وهذا مذهب أحمد .

وذكر بعض أصحاب أحمد أنه إذا أطلق كان الايلاء في واحدة غير معينة ؛ وهو اختيار بعض أصحابنا ؛ لأن لفظه تناول واحدة منكراً فلا يقتضى العموم

ولنا أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ؛ كقوله تعالى « ولم يتخذ صاحبة » وقوله « ولم يكن له كفواً أحد » وقوله « ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور » ولو قال انسان : والله لا شربت ماء من اداة حث بالشرب من أى اداة كانت فيجب حمل اللفظ عند الإطلاق على مقتضاه في العموم .
وان قال : نويت واحدة معينة أو واحدة مبهمة قبل منه ، لأن اللفظ يحتمله احتمالا غير بعيد في رأى الحنابلة ، وعندنا أنه اذا أبهم المحلوف عليها فله أن يعينها بقوله ؛ كما ورد ذلك في الطلاق .

فرع فان قال والله لا وطئت كل واحدة منكن صار موليا منهن كلهن في خال ولا يقبل قوله نويت واحدة منهن معينة ولا مبهمة لأن لفظ « كل » أزال احتمال الخصوص ، ومتى حث في البعض انحل الإيلاء في الجميع كالتى قبلها وقال بعض أصحابنا . لا تنحل في الباقيات ، وقال أصحاب أحمد أنها يمين واحدة حث فيها فسقط حكمها كما لو حلف على واحدة ؛ ولأن اليمين الواحدة اذا حث فيها مرة لم يمكن الحث فيها مرة أخرى فلم يبق مستمعا من وطء الباقيات بحكم اليمين فلم يبق الإيلاء كسائر الأيمان التى حث فيها . قلت : وفى هذه المواضع التى قلنا بكونه موليا منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتها . فاذا وقف للأولى وطلقها وقف للثانية ، فان طلقها وقف للثالثة ؛ فان طلقها وقف للرابعة ؛ وكذلك من مات منهن لم يمنع من وقعه للأخرى ؛ لأن يمينه لم تنحل ، وإيلاؤه باق لعدم حثه فيهن . وإن وطئ أحداهن حين وقف لها أو قبله انحلت يمينه وسقط حكم الإيلاء في الباقيات على ما قلناه .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو آلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق جئت وكذلك لو آلى من أجنبية ثم جامعها حث باليمين مع المأثم بالزنا ؛ وإن نكحها بعد خرج من حكم الإيلاء .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولو آلى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ، ولم يدبر أيتها طلق ، فمضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال : هى التى طلقت حلف للبواقي ؛ وكانت للتى طلق ،

ومتى راجعها فمضت أربعة أشهر وقفته أبداً حتى يمضى طلاق الملك كما وصفت . ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلبت أن يوقف فقال : لا أدري أهى التى طلقت أم غيرها قيل له : ان قلت هى التى طلقت فهى طالق ، وان قلت ليست هى حلفت لها ان ادعت الطلاق ثم فئت أو طلقت .

وان قلت لا أدري فأنت أدخلت منع الجماع على نفسك ؛ فان طلقتها فهى طالق ، وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التى طلقت أو صدقتك هى ؛ ففى أو طلق ؛ وان آبيت ذلك كله طلق عليك بالايلاء لأنها زوجة مولى منها ؛ عليك أن تقى اليها أو تطلقها . فان قلت لا أدري لعلها حرمت عليك ، فلم تحرم بذلك تحريماً بينها عليك وأنت مانع القينة والطلاق فتطلق عليك . فان قامت بينة أنها التى طلقت عليك قبل طلاق الايلاء سقط الايلاء ، وان لم تقم بينة لزمتك طلاق الايلاء وطلاق الاقرار معاً ثم هكذا البواقي .

فرع فان قال كلما وطئت واحدة منكن فضرائها طوالق ، فان قلنا ليس هذا بايلاء فلا كلام ؛ وان قلنا : هو ايلاء فهو مول منهن جميعاً ؛ لأنه لا يمكنه وطء واحدة منهن الا بطلاق ضرائها فيوقف لهن ، فان فاء الى واحدة طلق ضرائها ، فان كان الطلاق بائناً انحل الايلاء لأنه لم يبق ممنوعاً من وطئها بحكم يمينه ؛ وان كان رجعياً فراجعهن بقى حكم الايلاء فى حقهن لأنه لا يمكنه وطء واحدة الا بطلاق ضرائها ، وكذلك ان راجع بعضهن لذلك الا أن المدة تستأنف من حين الرجعة .

ولو كان الطلاق بائناً فعاد فتزوجهن أو تزوج بعضهن عاد حكم الايلاء واستؤنفت المدة من حين النكاح ؛ وسواء تزوجهن فى العدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة .

وان قال : نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها ، فاذا وطئها طلق ضرائها ؛ وان وطئ غيرها لم يطلق منهن أحداً ويكون مولياً من المعينة دون غيرها لأنها التى يلزمه بوطنها الطلاق دون غيرها .

فرع وان قال لاحدى زوجتيه : والله لا وطئتك ، ثم قال

للأخرى : أشركتك معها لم يصر موليا من الثانية ؛ لأن اليمين بالله لا يصح إلا بلفظ صريح من اسم أو صفة ، والتشريك بينهما كناية فلم تصح به اليمين •

وان قال : ان وطئتك فأنت طالق ثم قال للأخرى : أشركتك معها وفوى فقد صار طلاق الثانية معلقاً على وطئها أيضاً ؛ لأن الطلاق يصح بالكناية • فان قلنا : ان ذلك ايلاء في الأولى صار ايلاء في الثانية لأنها صارت في معناها والا فليس بايلاء في واحدة منهما ، وكذلك لو آلى رجل من زوجته فقال آخر لامرأته : أنت مثل فلانة لم يكن مولياً • وقال أصحاب الرأي : هو مول • وقال أحمد : انه ليس بصريح في القسم فلا يكون مولياً به كما لو لم يشبهها بها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واذا صح الايلاء لم يطالب بشيء قبل أربعة أشهر لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » وابتداء المدة من حين اليمين لأنها ثبتت بالنسب والإجماع فلم تفتقر إلى الحاكم كمدة المدة ، فان آلى منها وهناك عذر يمنع من الوطء نظرت ، فان كان لمعنى في الزوجة بان كانت صغيرة أو مريضة أو ناشزة أو مجنونة أو محرمة أو صائمة عن فرض أو معتكفة عن فرض لم تحسب المدة • وان طرا شيء من هذه الأعذار في أثناء المدة انقطعت المدة لأن المدة انما نظرت لامتناع الزوج من الوطء ، وليس في هذه الأحوال من جهته امتناع ، فان زالت هذه الأعذار استؤنفت المدة لأن من شأن هذه المدة أن تكون متوالية ، فاذا انقطعت استؤنفت كصوم الشهرين المتتابعين ، فان كانت حائضاً حسبت المدة ، فان طرا الحيض في أثناءها لم تنقطع لأن الحيض من معتاد لا ينفك عنه •

فلو قلنا : انه يمنع الاحتساب اتصل الضرر وسقط حكم الايلاء ، ولهذا لا يقطع التتابع في صوم الشهرين المتتابعين •

وان كانت نفساء ففيه وجهان (أحدهما) انه يحتسب المدة لانه كالحيض الأحكام فكذلك في الايلاء (والثاني) لا يحتسب • واذا طرا قطع لأنه عذر نادر فهو كسائر الأعذار ، وان كان العذر لمعنى في الزوج بان كان مريضا أو مجنونا أو غائبا أو مجبوا أو محرما أو صائما عن فرض ، أو معتكفا عن فرض ،

حسبت المدة ، فان طرا شيء من هذه الأعذار في أثناء المدة لم تنقطع ، لأن الامتناع من جهته ، والزوجية باقية فحسبت المدة عليه ، وان آلى في حال الردة أو في عدة الرجعية لم تحتسب المدة . وان طرات الردة أو الطلاق الرجعي في أثناء المدة انقطعت ، لأن النكاح قد تشعث بالطلاق والردة ، فلم يكن للامتناع حكم ، وان اسلم بعد الردة أو راجع بعد الطلاق وبقيت مدة التربص استؤنفت المدة لما ذكرناه (٣٢)

الشرح قوله : 'لم يطالب بشيء قبل أربعة أشهر الخ . هذا هو قول جمهور الفقهاء ان الزوج لا يطالب بالنفى قبل أربعة أشهر . وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة : انه يطالب بالنفى فيها لقراءة ابن مسعود (فان فاءوا فيهن) قالوا : واذا جاز النفى جاز الطلب ؛ اذ هو تابع ، ويجاب بمنع الملازمة بقوله تعالى « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » فان الله تعالى شرع التربص هذه المدة فلا يجوز مطالبة الزوج قبلها ، واختياره للنفى قبلها ابطال لحقه من جهة نفسه ؛ فلا يطل بإبطال غيره .

قال القاضي ابن العربي : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ؛ فان فاءوا بعد انقضائها فان الله غفور رحيم ؛ وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ، وتقديرها عندهم : فان فاءوا فيها فان الله غفور رحيم ؛ وان عزموا الطلاق بترك الفیئة فيها ، وهذا احتمال متساو ولأجل تساويه توقفت فيه .

قال الشافعي رضي الله عنه : وهكذا لو ارتدت عن الاسلام لم يسكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة ، فاذا رجعت قيل له : نفى أو طلق ، وان لم ترجع حتى تنقضي العدة بانت منه بالردة ومضى العدة . قال : واذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها ؛ ثم يوقف مكانه ، لأن الأربعة الأشهر قد مضت ، واذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشيء يحدثه غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها ثم أبيح الجماع من قبلها أجل من يوم أبيح أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى

له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى يمضى حكمها استؤثقت له متتابعة كما جعلت له أولا .

ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام فى الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالها ثم راجعها أو رجع المرتد منها الى الاسلام فى العدة استأنف فى هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالمراجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها الى الاسلام ؛ ولا يشبه هذا الباب الأول ، لأنها فى هذا الباب صارت محرمة الشعر والنظر والحبس والجماع ، وفى تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع وحده ، فأما الشعر والنظر والحبس فلم يحرم منها ، وهكذا لو ارتدا . اهـ

قلت : وجملته ذلك أنه إذا آلى منها وثم عذر يمنع الوطء من جهة الزوج كمرضه أو حبسه أو احرامه أو صيامه حسبت عليه المدة من حين ايلائه ، لأن المانع من جهته ، وقد وجد التمكين الذى عليها ؛ ولذلك لو أمكنته من نفسها . وكان ممتنعاً لعذر . وجبت لها النفقة ، وإن طرأ شئ من هذه الأعذار بعد الايلاء أو جن لم تنقطع المدة للمعنى الذى ذكرناه ؛ وإن كان المانع من جهتها نظرنا . فإن كان حيضاً . لم يمنع ضرب المدة لأنه لو منع لما أمكن تحقيق ضرب المدة ، لأن الحيض لا يخلو منه شهر غالباً فيؤدى ذلك الى اسقاط حكم الايلاء ، وإن طرأ الحيض لم يقطع المدة لما ذكرنا . والنفس كالحيض لأنه مثله فى أحكامه وقال أصحاب أحمد : فيه وجهان (أحدهما) كالحيض . (والثانى) كسائر الأعذار التى من جهتها لأنه قادر معتاد فأشبهه سائر الأعذار .

وأما سائر الأعذار التى من جهتها : كصغرها ومرضها وحبسها واحرامها وصيامها المفروضين واعتكافها المنذور ؛ ونشوزها وغيبتها ، فمتى وجد منها شئ حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول ، لأن المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع ههنا من قبلها . وإن وجد شئ من هذه الأسباب استؤثقت المدة ولم يبين على ما مضى ، لأن قوله تعالى « تربص أربعة أشهر » يقتضى متوالية ؛ فإذا قطعها وجب استثنائها كمدة شهرين فى صوم الكفارة . وإن

حُثَّ وهربت من يده انقطعت المدة ، وان بقيت في يده وأمكنه وطؤها
احتسب عليه بها .

فان قيل فهذا الأسباب مما لا صنع لها فيه ، فلا ينبغي أن تقطع المدة
كالحيض قلنا اذا كان المنع فيها فلا فرق بين كونه بفعلها أو بغير فعلها ، كما
أن البائع اذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم يتوجه له المطالبة بموضه ،
سواء كان لعذر أو غير عذر . وان آلى في الردة لم تضرب له المدة الا من
حين رجوع المرتد منهما الى الاسلام . وان طرأت الردة في أثناء المدة
انقطعت لأن النكاح قد تشعث وحرم الوطء ، فاذا عاد الى الاسلام استؤنفت
المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدهما . وكذلك ان أسلم أحد الزوجين
الكافرين أو خالها ثم تزوجها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا طلقها في مدة التبرص انقطعت المدة ولم يسقط الإيلاء ؛
فان راجعها وقد بقيت مدة التبرص استؤنفت المدة ، فان وطئها حث في اليمين
وسقط الإيلاء ، لأنه ازال الضرر ، وان وطئها وهي نائمة أو مجنونة حث في
يمينه وسقط الإيلاء ، وان استمخلت ذكره وهو نائم لم يحث في يمينه لارتفاع
القلم عنه ، وهل يسقط حقها ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يسقط لأنها وصلت
الى حقها (والثاني) لا يسقط لأن حقها في فعله لا في فعلها ، وان وطئها وهي
مجنونة لم يحث لارتفاع القلم عنه ، وهل يسقط حقها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يسقط وهو الظاهر من المذهب لأنها قد وصلت منه الى حقها ،
وان لم يقصد فسقط حقها ، كما لو وطئها وهو يظن انها امرأة أخرى .
(والثاني) وهو قول الزنى أنه لا يسقط حقها ، لأنه لا يحث به فلم يسقط
به الإيلاء (١)

فصل وان وطئها وهناك مانع من احرام أو هوم أو حيض سقط
به حقها من الإيلاء لأنها وصلت منه الى حقها ، وان كان بمحرم .

الشرح بجيلة هذا الفصل أنه اذا وطئها بعد المدة ؛ قبل المطالبة
أو بعدها ، خرج من الإيلاء ، وسواء وطئها وهي عاقلة أو مجنونة أو يفتانة

أو فائمه ؛ لأنه فعل ما حلف عليه ؛ فان وطئها وهو مجنون لم يحنث وهذا هو قول أحمد والشمسي . وقال أبو بكر من الحنابلة : يحنث وعليه الكفارة ؛ لأنه فعل ما حلف عليه . وهذا غير صحيح ، لأنه غير مكلف ، والقلم عنه مرفوع ؛ ويخرج بوطئه عن الإيلاء لأنه قد وفاها حقها ، وحصل منه في حقها ما يحصل من العاقل ، وانما تسقط الكفارة عنه لرفع القلم ، وهو أحد الوجهين عند أصحابنا ، وهو الظاهر من المذهب ، والآخر أنه يبقى موليا ، فانه اذا وطئ بعد افاقته تجب عليه الكفارة ، لأن وطأ الأول ما حنث به ، واذا بقيت يمينه بقي الإيلاء ؛ كما لو لم يطل . وهذا هو قول المزني .

وينبغي أن يستأنف له مدة الإيلاء من حين وطئ ، لأنه لا ينبغي أن يطالب بالقيصة مع وجودها منه ، ولا تطلق عليه لانتفاءها وهي موجودة ، ولكن تضرب له مدة لبقاء حكم يمينه . وقيل تضرب له المدة اذا عقل لأنه حينئذ يمنع من الوطء بحكم يمينه ؛ ومن قال بالأول قال قد وفاها حقها فلم يبق الإيلاء ، كما لو حنث ، ولا يمتنع انتفاء الإيلاء مع اليمين كما لو حلف لا يطلأ أجنبية ثم تزوجها .

فرع اذا وطئ العاقل قاسياً ليمينه فهل يحنث ؟ على روايتين ، فان قلنا يحنث انحل إيلاؤه وذهبت يمينه . وان قلنا لا يحنث فهل ينحل إيلاؤه ؟ على وجهين قياساً على المجنون . وكذلك يخرج فيما اذا آلى من إحدى زوجتيه ثم وجدها على فراشه فظن أنها الأخرى فوطئها ، لأنه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظن أنها أجنبية فبات زوجته .

فرع ان استدخلت ذكره وهو قائم لم يحنث لأنه لم يفعل ما حلف عليه ولأن القلم مرفوع عنه ؛ وهل يخرج من حكم الإيلاء ؟ فيه وجهان (أحدهما) يخرج لأن المرأة وصلت الى حقها فأنشبه ما لو وطئ . (والثاني) لا يخرج من حكم الإيلاء لأنه ما وفاها حقها ، وهو باق على الامتناع من وطء بحكم اليمين فكان موليا كما لو لم يفعل به ذلك ، والحكم فيما اذا وطئ وهو قائم كذلك لأنه لا يحنث به .

مسألة قوله : وان وطئها وهناك مانع من احرام الخ ، فجملة ذلك أنه اذا وطئها وطئا محرما مثل أن وطئها حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة صوم فرض أو كان محرما أو صائما أو مظاهراً حث وخرج من الايلاء ؛ وعند أحمد وأصحابه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) وهو قول القاضى أبى بكر أن قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لأنه لو طء لا يقر به فى الفئنة فلم يخرج به من الايلاء كالوطء فى الدبر ، ولا يصح هذا لأن يمينه انحلت ولم يبق ممتعا من الوطء بحكم اليمين فلم يبق الايلاء ، كما لو كفر يمينه او كما لو وطئها مريضة ؛ وقد نص أحمد فىمن حلف ثم كفر يمينه أنه لا يبقى موليا لعدم حكم اليمين مع أنه ما وفاها حقها فلان يزول بزوال اليمين بحثه أولى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان لم يطلقها ولم يطأها حتى انقضت المدة نظرت - فان لم يكن عذر يمنع الوطء - ثبت لها المطالبة بالفئنة او الطلاق ، لقوله عز وجل « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فان فاءوا فان الله غفور رحيم ، وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم » .

وان كانت الزوجة امة لم يجز للمولى المطالبة ، وان كانت مجنونة لم يكن لوليها المطالبة ، لأن المطالبة بالطلاق او الفئنة طريقها الشهوة ، فلا يقوم الولي فيه مقامها ، والمستحب أن يقول له فى المجنونة : اتق الله فى حقها فاما أن تفى اليها او تطلقها . وان ثبتت لها المطالبة فعفت عنها الزوجة جاز لها أن ترجع وتطالب ، لأنها انما ثبت لها المطالبة لدفع الضرر بترك الوطء ، وذلك يتجدد مع الاحوال فجواز لها الرجوع ، كما لو اعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ . وان طولب بالفئنة فقال : امهلونى فففيه قرن : (أحدهما) يمهل ثلاثة أيام لأنه قريب والدليل عليه قوله عز وجل « ولا تمسوها بسوء فىأخذكم عذاب قريب ، فعقروها فقال تمتعتوا فى داركم ثلاثة أيام ذلك وعد غسير مكنوب » ولهذا قهر به الخيار فى البيع .

(والثانى) يمهل قدر ما يحتاج اليه للتأهب لاوطء ، فان كان ناعسا أمهل الى أن ينام . وان كان جائئا أمهل أبى أن يأكل وان كان شبعانا أمهل الى أن يخف . وان كان صائما أمهل الى أن يفطر ، لأنه حق حمل عيسته وهو قادر على ادائه فلم يمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين الحال) .

الشرح اذا انقضت المدة فلها المطالبة بالقيمة ان لم يكن عذر ، فان طالبت فطلب الامهال فان لم يكن له عذر لم يمهل ، لأنه حق توجه عليه لا عذر له فيه فلم يمهل به كالدين الحال ؛ ولأن الله تعالى جعل المدة أربعة أشهر فلا تجوز الزيادة عليها بغير عذر ، وانما يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة ، فانه لا يلزمه الوطء في مجلسه وليس ذلك بامهال .

فان قال : امهلوني حتى آكل فاني جائع ؛ أو ينهضم الطعام فاني كظيظ ، أو أصلى الفرض ، أو أفطر من صوم ففیه وجهان : (أحدهما) أمهل ثلاثة أيام لقوله تعالى « تمتعوا في داركم ثلاثة أيام » ولهذا قدر به الخيار في البيع (والثاني) أمهل بقدر ذلك ، فانه يعتبر أن يصير الى حال يجمع في مثلها في العادة ، وكذلك يمهل حتى يرجع الى بيته ؛ لأن العادة فعل ذلك في بيته . وان كان لها عذر يمنع من وطئها لم يكن لها المطالبة بالقيمة لأن الوطء ممنوع من جهتها ، فلم يكن لها مطالبتة بما يمنعه منه ؛ ولأن المطالبة مع الاستحقاق وهي لا تستحق الوطء في هذه الأحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لأنه انما يستحق عند امتناعه من القيمة الواجبة ، ولم يجب عليه شيء ، ولكن تأخر المطالبة الى حال زوال العذر ، ان لم يكن العذر قاطعاً للمدة كالحيض ، أو كان العذر حدث بعد انقضاء المدة .

فان عفت عن المطالبة بعد وجوبها فانه لا يسقط حقها في المطالبة متى شئت وعند أحمد وأصحابه وجهان (أحدهما) يسقط بحقها وليس لها المطالبة بعده . وقال القاضي : هذا قياس المذهب لأنها رضيت بإسقاط حقها من الفسخ لعدم الوطء فسقط حقها كأمراة العنين اذا رضيت بعنته (والثاني) لا يسقط بحقها ولها المطالبة متى شئت -

دليلنا أن المطالبة انما ثبتت لرفع الضرر بترك ما يتجدد من الأحوال فكان لها الرجوع ؛ كما لو أعسر في النفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ ثم طالبت ، وفارق الفسخ للعنة ، فانه فسخ لعيبه ، فمتى رضيت بالعيب سقط حقها ؛ كما لو عفا المشتري عن عيب المبيع . وان سكنت عن المطالبة ثم طالبت

بعد فلها ذلك ، لأن حقها ثبت على التراخي فلم يسقط بتأخير المطالبة
كاستحقاق النفقة .

فرع الأمة كالحرّة في استحقاق المطالبة ، سواء غفا السيد عن
ذلك أو لم يغف ؛ لأن هذا حقها من الاستمتاع ، فإن تركت المطالبة لم يكن
لمولاها الطلب لأنه لا حق له .

فإن كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لهما المطالبة لأن قولهما غير
معتبر وليس لوليها المطالبة لهما ، لأن هذا طريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما
مقامهما فيه فإن كانتا ممن لا يمكن وطؤهما لم يحسب عليه بالمدة . لأن
المنع من جهتهما ؛ وإن كان وطؤهما ممكناً - فإن أفاقت المجنونة أو بلفت
الصغيرة قبل انقضاء المدة تمت المدة ثم لها المطالبة ؛ وإن كان ذلك بعد
انقضاء المدة ظمها المطالبة يومئذ ، لأن الحق لها ثابت ، وإنما تأخر لعدم
امكان المطالبة . وقال الشافعي : لا تضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ
وقال أبو حنيفة : تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن فإن لم يكن
فاه بلسانه ؛ وإلا باتت بانقضاء المدة وكذلك الحكم عنده في الناشز والرتقاء
والقرناء والتي غابت في المدة ، لأن هذا إيلاء صحيح فوجب أن تتبعه المدة
كالتى يمكنه جماعها .

دليلاً أن حقها من الوطء يسقط بتعذر جماعها وجب أن تسقط المدة
المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه . وأما التى أمكنه جماعها فتضرب
له المدة فى حقها لأنه إيلاء صحيح ممن يمكنه جماعها فتضرب له المدة
كالبالغة ، ومتى قصد الإضرار بها بترك الوطء أثم ؛ ويستحب أن يقال له :
اتق الله . فاما أن تهىء وأما أن تطلق ، فإن الله تعالى قال « وعاشروهن
بالمعروف » وقال تعالى « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » وليس
الإضرار من المعاشرة بالمعروف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وطئها في الفرج فقد أوفأها حقها ويسقط الإيلاء ، وأدناه ان تفتيت الحشفة في الفرج لأن أحكام الوطء تتعلق به ، وأن وطئها في الموضع المكروه أو وطئها فيما دون الفرج لم يعتد به ، لأن الضرر لا يزول إلا بالوطء في الفرج . فان وطئها في الفرج ، فان كانت اليمين بالله تعالى فهل تلزمه الكفارة ؟ أهية القولان ؟

قال في القديم : لا تلزمه لقوله عز وجل « فان قاموا فان الله غفور رحيم » فعلى المغفرة بالفيئة ، قبل على أنه قد استغنى عن الكفارة .

وقال في الجديد تلزمه الكفارة ، وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف عن يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » ، ولأنه حلف بالله تعالى وحنت فليزمت الكفارة ، كما لو حلف على تركه صلاة فصلها .

واختلف أصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان فيمن جامع وقت المطالبة ، فاما اذا وطئ في مدة التبرص فانه يجب عليه الكفارة قسولا واحداً لأن بعد المطالبة الفية واجبة ، فلا يجب بها كفارة كالحلق عند التحلل ، ومنهم من قال القولان في الجمالين ، ويخالف كفارة الحج فانهما يجب بالمحظور ، والحلق المحظور وهو الحلق في حال الإحرام . واما الحلق عند التحلل فهو نسك ، وليس كذلك كفارة اليمين فانهما يجب بالحنث ، والحنث الواجب كالحنث بالمحظور في إيجاب الكفارة . وأن كان الإيلاء على عتق وقسح بنفس الوطء لانه عتق معلق على شرط فوقع بوجوده . وأن كان على نذر عتق أو نذر صوم أو صلاة أو التصديق بمال فهو بالخيار بين أن يفي بما نذر وبين أن يكفر كفارة يمين ، لانه نذر نذر على وجه اللجاج والغضب ، فيخبر فيه بين الكفارة وبين الوفاء بما نذر ، وأن كان الإيلاء على الطلاق الثلاث طلقت ثلاثاً لانه طلاق معلق على شرط فوقع بوجوده . وهل يمنع من الوطء أم لا ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن خيران : أنه يمنع من وطئها لأنها تطلق قبل أن يتزوج فمنع منه ، كما يمنع في شهر رمضان أن يجامع وهو يفتش أن يطلع الفجر قبل أن يتزوج .

(والثاني) وهو المذهب أنه لا يمنع لأن الإيلاج صايف النكاح ، والذي يصادف غير النكاح هو التزاع ، وذلك ترك الوطء ، وما تعلق التحريم بفعله لا يتعلق تركه ولهذا لو قال لرجل : ادخل دارى ولا تقم فيها جاز أن يدخل ثم يخرج ، وأن كان الخروج في حال الحظر .

واما مسئلة الصوم فقد ذكر بعض اصحابنا انها على وجهين :

(احدهما) انه لا يمنع فلا فرق بينها وبين مسالتنا ، فعلى هذا لا يزيد على تقييب الحشفة في الفرج ثم ينزع ، فان زاد على ذلك او استدام لم يجب عليه الحد لانه وطء اجتمع فيه التحليل والتحرير فلم يجب به الحد ، وهل يجب به المهر ؟ فيه وجهان (احدهما) يجب كما تحب الكفارة على الصائم اذا اولج قبل الفجر واستدام بعد طلوعه .

(والثاني) لا يجب لان ابتداء الوطء يتعلق به المهر الواجب بالنكاح ، لان المهر في مقابلة كل وطء يوجد في النكاح ، وقد تكون مفوضة فيجب عليه المهر بتقييب الحشفة ، فلو اوجبنا بالاستدامة مهراً أدى الى ايجاب مهرين بايلاج واحد ، وليس كذلك الكفارة ، فانها لا تتعلق بابتداء الجماع فلا يؤدي ايجابها في الاستدامة الى ايجاب كفارتين بايلاج واحد ، وان نزع ثم اولج نظسرت ، فان كانا جاهلين بالتحرير ، بان اعتقدا ان الطلاق لا يقع الا باستكمال الوطء ، لم يجب عليهما الحد للشبهة ، فعلى هذا يجب المهر ، وان كانا عالين بالتحرير ففي الحد وجهان : (احدهما) انه يجب لانه ايلاج مستأنف محرم من غير شبهة فوجب به الحد كالايلاج في الاجنبية ، فعلى هذا لا يجب المهر ، لانها زانية . (والثاني) لا يجب الحد ، لان الايلاجات وطء واحد ، فاذا لم يجب في اوله لم يجب في اتمامه ، فعلى هذا يجب لها المهر . وان علم الزوج بالتحرير وجهلت الزوجة ، او علمت ولم تقدر على دفعه ، لم يجب عليها الحد ، ويجب لها المهر . وفي وجوب الحد على الزوج وجهان ، وان كان الزوج جاهلاً بالحد ، لا يجب عليه الحد ، وفي وجوب الحد عليها وجهان (احدهما) يجب ، فعلى هذا لا يجب لها المهر (والثاني) لا يجب فعلى هذا يجب لها المهر) .

الشرح قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل المسلم على أن التمتع الجماع لمن لا عذر له ؛ فإن كان له عذر مرض أو سجن أو شبه ذلك فإن ارتجاعه صحيح وهي امرأته .

أما الحديث فقد رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها غيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وسيأتى في الأيمان جميع طرقه وألفاظه ومذاهب العلماء فيه . أما المطلوب هنا فهو أن القية الجماع ليس في هذا اختلاف كذلك قال ابن عباس وعلى وابن مسعود . وبه قال مسروق وعطاء والشعبي والنخعي وسعيد بن جبير

والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو عبيدة وأصحاب الرأي ومالك في المدونة والمبسوط وعبد الملك بن الماجشون كل ذلك إذا لم يكن عذر ، وأصل النوى الرجوع ، ولذلك يسمى الظل بعد الزوال فيئة لأنه رجع من المغرب الى المشرق ؛ فسمى الجماع من المولى فيئة ، لأنه رجع الى فعل ما تركه ، وأدنى الوطء الذي تحصل به الفئة أن تغيب الحشفة في الفرج فان أحكام الوطء تتعلق به ، ولو وطئ دون الفرج أو في الدبر لم يكن فيئة لأنه ليس بمحلول على تركه ولا يزول الضرر بفعله .

فرع إذا فاء لزمته الكفارة في قول أكثر أهل العلم أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وأحمد وأصحابهم حيث أوجبوا الكفارة على المولى إذا فاء بجماع امرأته . وقال الشافعي في القديم والحسن البصري : لا كفارة عليه لقوله تعالى « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » .

قال النخعي : كانوا يقولون إذا فاء لا كفارة عليه . وقال اسحاق : قال بعض أهل التأويل في قوله تعالى « فان فاءوا » يعني لليمين التي حنثوا فيها ، وهو مذهب في الأيمان لبعض التابعين فيمن حلف على بر أو تقوى أو باب من الخير ألا يفعله ، فانه يفعله ولا كفارة عليه ، والحجة له « فان فاءوا فان الله غفور رحيم » ولم يذكر كفارة . وأيضاً فان هذا يتركب على أن لنفسو اليمين ما حلف على معصية وترك وطء الزوجة معصية .

وقال قتادة : هذا خالف الناس - يعني الحسن البصري .

وقد يستدل لهذا القول بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها فان تركها كفارتها » رواه النسائي وأبو داود ؛ وقد ذكر البيهقي في شعب الأيمان أنه لم يثبت ، وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر عن يمينه إلا ما لا يعبأ به » وقد اختلف أصحابنا في موضع القولين : فمنهم من قال وجه الخلاف فيمن جامع وقت المطالبة . أما في وقت التربص فان الكفارة واجبة عليه قولاً واحداً ؛ لأن الفئة واجبة بعد المطالبة فلا يجب بها كفارة

كالحلق عند التحلل من الاحرام ، ومنهم من جعل القولين في الحالين بخلاف كفارة الحج . فانها تجب بالمحذور - يعنى الحلق فى حال الاحرام - لأن الحلق عند التحلل نسك ، وليس كذلك كفارة اليمين فانها تجب بالحنث ؛ والحنث الواجب كالحنث المحذور فى ايجاب الكفارة .

دليلنا فى ظاهر المذهب قوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين - الآية الى قوله - ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم » وقال تعالى « قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم » والحديث المتفق عليه عن عبد الرحمن بن سبرة « اذا حلقت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتت الذى هو خير وكفر عن يمينك » ولأنه حالف حاث فى يمينه فلزمه الكفارة كما لو حلف على ترك فريضة ثم فعلها ، والمغفرة لا تنافى الكفارة : فان الله تعالى قد غفر لرسوله صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ وقد كان يقول « انى والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الا أتيت الذى هو خير وتحطلتها » متفق عليه من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه .

فرع اذا كان الایلاء بتعليق عتق أو طلاق وقع بنفس الوطء لأنه معلق بصفة وقد وجبت ، وان كان على نذر أو عتق أو صوم أو صلاة أو صدقة أو حج أو غير ذلك من الطاعات أو المباحات فهو مخير بين الوفاء وبين كفارة يمين لأنه نذر لجأج وغضب فهذا حكمة .

انما ثبت هذا فقد اختلف العلماء فى الایلاء فى حال الغضب ، فقال ابن عباس لا ایلاء الا بغضب . وروى ذلك عن على فى المشهور عنه . وقاله الليث والشمس والحسن وعطاء ، كلهم يقولون : الایلاء لا يكون الا على وجه معاضبة ومشارة وخرجة ومناكدة الا يجامعها فى فرجها اضراً بها . ونساء كان فى ضمن ذلك اصلاح ولد أم لا ، فان لم يكن عن غضب فليس ایلاء .

وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين فى غضب أو غير غضب هو ایلاء .

وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والثافى وأحمد وأصحابهما ؛ الا أن مالكا قال : ما لم يرد اصلاح ولد .

قال ابن المنذر : وهذا أصح ، لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضا كان الإيلاء كذلك ويدل على كلام ابن المنذر عموم القرآن ، وتخصيص حالة الغضب يحتاج الى دليل ولا يؤخذ من وجه يلزم . أفاده القرطبي .

وان علق الطلاق للثلاث بوطئها لم يؤمر بالقيئة وأمر بالطلاق في قول بعض أصحابنا لأن الوطء غير ممكن لكونها تبين منه بإيلاج الحشفة ، فيصير مستمتاً بأجنبية . وأكثر أصحابنا قالوا تجوز القيئة ، لأن النزاع ترك للوطء ، وترك الوطء ليس بوطء .

وقال بعض أصحاب أحمد : ان كلام أحمد يقتضى روايتين (كهذين الوجهين) وقال ابن قدامة ، واللائق بمذهب أحمد تحريمه لوجوه (أحدها) أن آخر الوطء حصل في أجنبية ، فان النزاع يلتذ به كما يلتذ بالإيلاج ، وقد شبه أصحابنا ذلك بمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فتزاع أنه فطر ، والتحريم هنا أولى لأن الفطر بالوطء ويمكن منع كون النزاع وطئاً ، والمحرم هنا الاستمتاع ، والنزاع استمتاع فكان محرماً ولأن لمسها على وجه التلذذ بها محرم ، فلمس الفرج بالفرج أولى بالتحريم فان قيل فهذا انما يحصل ضرورة ترك الحرام كما لو اختلط لحم خنزير بلحم مباح لا يمكنه أكله الا بأكل لحم الخنزير حرم ؛ ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأة بأجنبية حرم الكل ، وهذا وجه اختاره أبو على بن خيران . وهو الصحيح من مذهب أحمد ، والصحيح عندنا قال المصنف وهو المذهب : تجوز القيئة لأن النزاع ترك للوطء ، وترك الوطء ليس بوطء ؛ فان وطئ فعليه أن ينزع حين يولج الحشفة ولا يفيد على ذلك ، ولا يلبث ولا يتحرك عند النزاع لأنها أجنبية فاذا فعل ذلك فلا حد ولا مهر لأنه تارك للوطء . وان لبث أو تم الإيلاج فلا حد عليه لتمكن الشبهة منه لكونه وطئاً بعضه في زوجته ، وفي المهر وجان :

(أحدها) يلزمه ؛ لأنه حصل منه وطء محرم في محل غير مملوك فأوجب

المهر كما لو أولج بعد النزاع (والثاني) لا يجب ، لأنه تابع الايلاج. في محل
ملوك فكان تابعا له في المهر الأول ؛ وفي ايحابه بالاستدامة يؤدي الى ايجاب
مهرين بايلاج واحد .

وان نزع ثم أولج - وكانا جاهلين بالتحريم - فلا حد عليهما وعليه
المهر لها ويلحقه النسب . وان كانا عالمين بالتحريم ففيه وجهان (أحدهما .)
عليهما الحد لأنه ايلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه ما لو طلقها ثلاثا ثم وطئها
ولا مهر لها ؛ لأنها مطاوعة على الزنا . (والثاني) لا يجب الحد عليهما ،
لأن هذا مما يخفى على كثير من الناس لأن الوطء الواحد يشتمل على
ايلاجات مما لم يجب في اتمامه ، ومن ثم وجب لها المهر ؛ والصحيح الأول
لأن الكلام في العالمين وليس هو في مظنة الخفاء ؛ فان أكثر المسلمين يعلمون
أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة ، ويحتمل أن لا يقام الحد عليهما اذا تأولا
ذلك باعتبار أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد كان طلقة واحدة في عهده
صلى الله عليه وسلم وخلافه الصديق وصدرأ من خلافة عمر ، لقوله صلى الله
عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » .

وان كان أحدهما عالما والآخر جاهلا نظرت - فان كان هو العالم -
فعليه الحد ولها المهر ولا يلحقه النسب لأنه زان محدود ؛ وان كانت هي
العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولا مهر لها والنسب لاحق بالزوج لأن وطأه
وطئ شبهة ، هذا هو أظهر الوجهين اللذين ساقهما المصنف ، وبه قال أحمد
وأصحابه قولاً واحداً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان طلق فقد سقط حكم الايلاء وبقيت اليمين ، فان امتنع
ولم يف ولم يطلق ففيه قولان . قال في القديم لا يطلق عليه الحاكم . لقوله
صلى الله عليه وسلم « الطلاق لمن اخذ بالساق » ولأنه ما خير فيه الزوج بين
امرئ لم يقر الحاكم فيه مقامه في الاختيار ، كما لو اسم وتحتته اختان فعلى
هذا يحبس حتى يطلق او يفىء ، كما يحبس اذا امتنع من اختيار احسدى
الاختين .

وقال في الجديد يطلق الحاكم عليه ، لأن ما دخلت النيابة فيه وتمسكين
مستحقة وامتنع من هو عليه قام الحاكم فيه مقامه كقضاء الدين ، فعلى هذا
يطلق عليه طلبة وتكون رجعية .

وقال ابو ثور : تقع طلبة بئنة ، لأنها فرقة لدفع الضرر لفقد الوطء
فكانت بئنة كفرقة العنين ، وهذا خطأ طلاق صادم مدخولا بها من غير عوض
ولا استيفاء عند فكان رجعياً كالطلاق من غير ايلاء ، ويخالف فرقة العنين فان
تلك الفرقة فسخ وهذا طلاق ، فاذا وقع الطلاق ولم يراجع حتى بانت ثم
تزوجها والمدة باقية فهل يعود الايلاء ؟ على ما ذكرناه في عود اليمين في النكاح
الثاني ، فان قلنا : يعود كانت المدة باقية استؤنفت مدة الايلاء ثم طولب بعد
انقضائها بالغيبة او الطلاق ، فان راجعها والمدة باقية استؤنفت المدة وطولب
بالغيبة او الطلاق ، فهل يعود الايلاء ؟ على قولين .

فصل وان انقضت المدة وهناك عذر يمنع الوطء نظرت فان كان
لعمى فيها كالمرض والجنون الذي لا يخاف منه او الاغماء الذي لا تمييز معه او
الحبس في موضع لا يصل اليه ، او الاحرام او الصوم الواجب او الحيض او
النفس لم يطالب لان المطالبة تكون مع الاستحقاق ، وهي لا تستحق الوطء
في هذه الاحوال فلم تجز المطالبة به .

وان كان العذر من جهته نظرت - فان كان مغلوبا على عقله - لم يطالب
لانه لا يصلح للخطاب ولا يصلح منه جواب ، فان كان مريضا مرضا يمنع
الوطء او حبس بغير حق حبسا يمنع الوصول اليه طولب ان يفى فيئة المعتور
بلسانه . وهو ان يقول لست اقدر على الوطء ولو قدرت لفعلت ، فاذا قدرت
فعلت .

وقال ابو ثور : لا يلزمه الغيبة باللسان ، لان الضرر بترك الوطء لا يزول
بالغيبة باللسان ، وهذا خطأ ، لان القصد بالغيبة ترك ما قصد اليه من الاضرار ،
وقد ترك القصد الى الاضرار بما اتى به من الاعتذار ، ولان القول مع المسئور
م مقام الفعل عند القدرة ، ولهذا نقول : ان اشهاد الشفيع على طلب
الشفعة في حال الغيبة يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفعة ،
واذا فاء باللسان ثم قدر طولب بالوطء ، لانه تاخر بعذر ، فاذا زال العسر
الشفعة في حال الغيبة يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفعة ،
طولب به) .

الشرح الحديث أخرجه ابن ماجه والدارقطني والطبراني وابن
عدي ، وفي اسناد ابن ماجه ابن لهيعة ، وكلام المحدثين فيه معروف ، وفي

اسناد الطبراني يحيى الحماني ضعيف ، وفي اسناد ابن عدى والدارقطني عصمة بن مالك ، وفي التقريب أنه صحابي ، وطرقه يقوى بعضها بعضها ؛ قال ابن القيم : ان حديث ابن عباس وان كان في اسناده ما فيه فالقرآن يعضده وعمل الصحابة ، وأراد بالقرآن قوله تعالى « اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » وقوله تعالى « اذا طلقتم النساء » الآية .

اما الأحكام فانه اذا امتنع من الفئته بعد التبرص أو امتنع المذنب من الفئته بلسانه ، أو امتنع من امتنع من الوطء بعد زوال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوقعه واحدة كائت أو أكثر ، وليس للحاكم اجباره على أكثر من طلاقه لأنه يحصل الوفاء بحقها بها فانه يفضى الى اليئونة والتخلص من ضرره وان امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه في أحد القولين . وبهذا قال مالك .

وعن أحمد رواية : ليس للحاكم الطلاق عليه لأن ما خير الزوج فيه بين أمرين لم يرق الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم وتحت أكثر من أربع نسوة أو اختان ، فعلى هذا يحبس ويضيق عليه حتى يفيء أو يطلق ، وهذا قول آخر عندنا .

دليل القول الأول أن ما دخلته النياية ويعين مستحقة وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه كقضاء الدين . وفارق الاختيار فانه ما تعين مستحقة . وهذا أصح في المذهب عند أحمد . وليس للحاكم أن يأمر بالطلاق ويطلق الا أن تطلب المرأة ذلك ، لأنه حق لها ، وانما الحاكم يستوفى لها الحق فلا يكون الا عند طلبها .

فرع اذا انقضت المدة فادعى أنه عاجز عن الوطء — فاذا كان قد وطئها مرة لم تسمع دعواه الفنة ، كما لا تسمع دعواها عليه . ويؤخذ بالنيسة أو بالطلاق كغيره ؛ وان لم يكن وطئها — ولم تكن حاله معروفة — فقال القاضي : تسمع دعواه ويقبل قوله ؛ لأن التعنين من الميوب التي لا يقف عليها غيره ، هذا هو ظاهر المذهب وبه قال أحمد وأصحابه ، ولها أن تسأل الحاكم فيضرب لها مدة العنة بعد أن يفيء فئته أهل الأعذار .

وفيه وجه آخر : أنه لا يقبل قوله لأنه متهم في دعوى ما يسقط عنه
حقاً توجه عليه الطلب به والأصل سلامته .

وان ادعت أنه قد أصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب
مدة العنة لاعترافها بعدم عنته ؛ والقول قوله في عدم الاصابة .

فروع الطلاق الواجب على المولى رجعى . سواء أوقعه بنفسه
أو طلق الحاكم عليه وعند أحمد روايتان ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله —
يعنى أحمد بن حنبل — في المولى فان طلقها ؟ قال تكون واحدة وهو أحق
بها ؛ وذكر أبو بكر رواية أخرى : أن فرقة الحاكم تكون بائناً .

وقال ابن قدامة : قال القافى : المنصوص عن أحمد في فرقة الحاكم أنها
تكون بائناً ؛ فان في رواية الأثرم وقد سئل : اذا طلق عليه السلطان أتكون
واحدة ؟ فقال : اذا طلق فهي واحدة وهو أحق بها ، فأما تفريق السلطان فليس
فيه رجعة .

وقال أبو ثور : طلاق المولى بائن سواء طلق هو أو طلق عليه الحاكم
لأنها فرقة لرفع الضرر فكان بائناً كفرقة العنة ، ولأنها لو كانت رجعية لم
يندفع الضرر لأنه يرتجعا فيبقى الضرر . وقال أبو حنيفة : يقع الطلاق
بانقضاء العدة بائناً ، ووجه الأول أنه طلاق صادف مدخولاً بها من غير عوفى
ولا استيفاء عدد فكان رجعياً كالطلاق في غير الأيلاء ، ويفارق فرقة العنة
لأنها فسخ لئيب . وهذه ملقة . ولأنه لو أبيع له ارتجاعها لم يندفع عنها
الضرر وهذه يندفع عنها الضرر ، فانه اذا ارتجعا ضربت له مدة أخرى ؛
ولأن العنين قد يش من وطنه فلا فائدة في رجعته ، وهذا غير عاجز ورجعته
دليل على رغبته فيها واقلعه عن الاضرار بها فافترقا .

ثم ان المولى اذا امتنع من الفينة والطلاق معاً وقام الحاكم مقامه فانه
لا يملك من الطلاق الا واحدة ؛ لأن أيقاء الحق يحصل بها فلم يملك زيادة
عليها كما لم يملك الزيادة على وفاء الدين في حق الممتنع .

وقال أحمد وأصحابه : ان الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق ما يملكه
فاذا رأى طلقها واحدة واذا رأى طلقها ثلاثا •

فرع وان انقضت المدة وهو محبوس بحق يمكن أدائه طولب
باليئة لأنه قادر على أداء ما عليه نحوها ، فان لم يفعل أخذ بالطلاق وان
كان الطريق مخروفا أو له عذر يمنعه فاء فيئة المذور •

فان كان مغلوبا على عقله يجنون أو اغماء لم يطالب لأنه لا يصلح
للخطاب ولا يصح منه الجواب ، وتتأخر الأطلبة الى حال القدوة وزوال العذر
ثم يطالب حينئذ ، وان كان مجبوبا وإقلنا : يصح ايلأؤه فاء فيئة المذور ،
فيقول : لو قدرت جامعتها ، فمتى قدر فلم يفعل أمر بالطلاق ، لأنه اذا وقف
وطولب باليئة وهو قادر عليها فلم يفعل أمر بالطلاق ؛ وهذا قول من يقول :
يوقف المولى ، لأن الله تعالى قال « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان »
فاذا امتنع من أداء الواجب لها عليه فقد امتنع من الامسك بالمعروف ، فيؤمر
بالتسريح بالاحسان ، وان كان معذورا ففاء بلسانه ثم قدر على الوفاء أمر
به ، فان فعل والا أمر بالطلاق وبهذا قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه •

وقال القاضى أبو بكر من أصحابه : اذا فاء بلسانه لم يطالب باليئة
مرة أخرى وخرج من الايلاء ، وهو قول الحسن وعكرمة والأوزاعي ؛ لأنه
فاء مرة فخرج من الايلاء ولم تلزمه فيئة ثانية ، كما لو فاء بالوطة •

وقال أبو حنيفة : تستأنف له مدة الايلاء ؛ لأنه وفاها حقها بما أمكنه
من اليئة فلا يطالب الا بعد استئناف مدة الايلاء كما لو طلقها • دليلنا أنه
آخر حقها لعجزه عنه فاذا قدر عليه لزمه أن يوفيه اياه كالدين على المعسر اذا
قدر عليه • وما ذكره فليس بحقها ولا يزول الضرر عنها به ، وانما وعدنا
بالوفاء ولزمها الصبر عليه ، وانكاره كالغريم المعسر •

فرع وليس على من فاء بلسانه كفارة ولا حنث لأنه لم يفعل
المحلف عليه ؛ وانما وعد بفعله فهو كمن عليه دين حلف أن لا يوفيه ثم
أعسر به فقال : متى قدرت وفيتته •

إذا ثبت هذا فإنه إذا مضت المدة وبالمولى عذر يمنع الوطاء من مرض أو حبس بغير حق أو غيره لزمه أن يفيء بلسانه فيقول : متى قدرت جامعتهما ونحو هذا . ومن قال يفيء بلسانه إذا كان ذا عذر ابن مسعود وجابر بن زيد والنخعي والحسن والزهرى والثورى والأوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وإصحاب الرأي وقال سعيد بن جبير : لا يكون ألفى إلا بالجماع في حال العذر وغيره . وقال أبو ثور : إذا لم يقدر لِم يوقف حتى يصح أو يصل أن كان غائباً ولا تلزمه الفئته بلسانه لأن الضرر بترك الوطاء لا يزول بالقول . وقال بعض أصحابنا يحتاج أن يقول : قد ندمت على ما فعلت وإن قدرت وطلت .

ولنا أن القصد بالفئته ترك ما قصده من الأضرار وقد ترك قصد الأضرار بما أتى به من الاعتذار ، والاعتذار بالقول يقوم مقام فعل القادر ، بدليل أن اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عند المعجز عن طلبها يقوم مقام طلبها في الحضور في إثباتها ؛ ولا يحتاج أن يقول : ندمت ، لأن الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه .

وقال ابن قدامة وأبو الخطاب والقاضى أبو بكر من الحنابلة : إن فئته المعذور أن يقول : فئت إليك ، وهو قول الثورى وأبى عبيد وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور لا يلزمه الفئته باللسان لأن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً ولا يفيدها فى شيء أن يمدّها بالفعل عند القدرة ، وهذا خطأ لأن الإبانة عن القصد بترك الأضرار مع ما فيه من نوع اعتذار والاخبار بإزالته للضرر عند امكانه ؛ كل ذلك يقوم مقام الفعل عند القادر عليه ، كما قلنا في اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عند المعجز عن طلبها .

ونخلص من هذا أن كل عذر من فعله يمنعه الوطاء لا يهمل ويؤمر بالطلاق ، لأن الامتناع بسبب منه ، فلا يسقط حكماً واجباً عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن انقضت المدة وهو غائب ، فإن كان الطريق آمنا فلها أن توكل من يطالبه بالمسح إليها أو بحملها إليه أو بالطلاق ، وإن كان الطريق غير آمن فإم فية معذور إلى أن يقدر ، فإن لم يفعل أخذ بالطلاق .

فصل وإن انقضت المدة وهو محرم قيل له : إن وطئت ففسد إحرامك وإن لم تطأ أخذت بالطلاق ، فإن طلقها سقط حكم الإيلاء ، وإن وطئها فقد أوفأها حقها وفسد نسكه ، وإن لم يطأ ولم يطلق ففيه وجهان (أحدهما) يقتنع منه بنية معذور إلى أن يتحل ، لأنه غير قادر على الوطء فاشتباه المريض والمحبوس (والثاني) لا يقتنع منه ، وهو ظاهر النص لأنه امتنع من الوطء بسبب من جهته .

فصل وإن انقضت المدة وهو مظاهر قيل له : إن وطئت قبل التكفير تمت للظاهر ، وإن لم تطأ أخذت بالطلاق . فإن قال أمهلوني حتى اشتري رقبة أكفر بها أمهل ثلاثة أيام . وإن قال أمهلوني حتى أكفر بالصيام لم يمهل ، لأن مدة الصيام تطول ، وإن أراد أن يطأها قبل أن يكفر وقالت المرأة : لا أمكنك من الوطء لاني محرمة عليك فقد ذكر الشيخ أبو حامد الأسفراييني رحمه الله : أنه ليس لها أن تمتنع ، فإن امتنعت سقط حقها من المطالبة ، كما تقول فيمن له دين على رجل فاحضر مالا فامتنع صاحب الحق من أخذه وقال : لا أخذه لأنه مفصوب أنه يلزمه أن يأخذه أو يبرئه من الدين ، وعندى أن لها أن تمتنع لأنه وطء محرم فجاز لها أن تمتنع منه كوطء الرجعية ، ويخالف صاحب الدين فإنه يدعى أنه مفصوب والذي عليه الدين يدعى أنه ماله ، والظاهر معه ، فإن اليد تدل على الملك ، وليس كذلك وطء المظاهر منها ، فإنهما متفقان على تحريره ، فنظيره من المال أن يتفقا على أنه مفصوب فلا يجيز صاحب الدين على أخذه .

فصل وإن انقضت المدة فادعى أنه عاجز ولم يكن قد عرف حاله أنه عني أو قادر ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو ظاهر النص أنه يقبل قوله لأن التعمين من الميوب التي لا يقف عليها غيره فقبل قوله فيه مع اليمين ، فإن حلف طوب بنية معذور أو يطلق (والوجه الثاني) أنه لا يقبل قوله لأنه متهم فعلى هذا يؤخذ بالطلاق .

فصل وإن آلى المحبوب وقلنا : أنه يصح الإيلاء أو آلى وهو صحيح

الذكر وانقضت المدة وهو محبوب فاء فيئة معذور ، وهو ان يقول : لو قدرت فعلت فان لم يفيء اخذ بالطلاق .

فصل وان اختلف الزوجان في انقضاء المدة فادعت المرأة انقضائها وانكر الزوج فالقول قول الزوج ، لان الاصل انها لم تنقض ، ولان هذا اختلاف في وقت الايلاء فكان القول فيه قوله ، وان اختلفا في الاصابة فادعى الزوج انه اصابها وانكرت المرأة فعلى ما ذكرناه في العنين) .

الشرح اذا انقضت المدة وهو محرم أو محبوس في حق عليه نظرت فان كان الطريق آمنا والحق الذي عليه يمكنه أدائه ؛ فان انقضت المدة وهو غائب فلها أن توكل من يطالبه بالمسير اليها أو يحملها هي اليه أو يأمره بأداء ماعليه ، فان لم يفعل أمر بالطلاق ، فان كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظلماً أمر بفئة المعذور ؛ وان كان الطريق مخوفاً أو له عذر يمنعه فاء فيئة المعذور . وقد مضى مزيد ايضاح في الفصول قبله .

فرع سبق أن قلنا ان الامتناع بسبب منه لا يسقط حكماً واجبا عليه ، وجملة ذلك أن الاحرام والاعتكاف المنذور وكفارة الظهار كل أولئك لا يؤمر بالوطء فيه لأنه محرم عليه ، ولكن يؤمر بالطلاق . ووجه هذا أنه عاجز عن الوطء بأمر لا يمكنه الخروج منه فأشبهه المريض ؛ فان لم يطأها حين انقضاء المدة — لخوفه من فساد نسكه — لأنه اذا وطئها أوفأها حقها وارتكب اثم افساد نسكه ، أخذ بطلاقها ، فان لم يطلقها ولم يطأها ففيه وجبان :

(أحدهما) يكتفى منه بفئة المعذور الى أن يتحلل فيكون كالريض .

(والثاني) لا يكتفى منه ، وهو ظاهر قوله في الأم حيث يقول : واذا آلى الرجل من امرأته ثم أحرم قيل له اذا مضت أربعة أشهر فان فئت فسد احرامك وخرجت من حكم الايلاء ، وان لم تنه طلق عليك لأنك أحدثت منع الجباع على نفسك ، فان فئت فانت عاص بالاصابة وانت مظاهر ؛ وليس لك أن تطلق قبل الكفارة ، وان لم تنه فطلق أو يطلق عليك ؛ وهكذا لو تظاهر ثم آلى لأن ذلك كله جاء منه لا منها ولم تحرم عليه بالظهار حرمة الأجنبية .

فرع المظاهر اذا انقضت مدته يقال له : اما أن تكفر وتضوء واما أن تطلق . فان قال أهملوني حتى أطلب رقبة أو أطمع ، فان علم أنه قادر على التكفير فى الحال وانما يقصد المماطلة والمدافعة والتأخير لم يمهل ؛ لأن الحق حال عليه ، وانما يمهل للحاجة ولا حاجة ، وان لم يعلم ذلك أهمل ثلاثة أيام لأنها قريبة ؛ ولا يزداد على ذلك ؛ وان كان فرضه الصيام فطلب الامهال ليصوم شهرين متتابعين لم يمهل لأنه كثير ، فان أراد أن يجامعها كان لها أن لا تمكنه من نفسها لأن هذا الوطء محرم عليهما ، وهذا هو اختيار الشيخ أبى اسحاق الشيرازى هنا واختيار ابن قدامة من الحنابلة .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى وبعض أصحاب الامام أحمد أنه يلزمها التمكن ؛ وان امتنعت سقط حقها ، لأن حقها فى الوطء وقد بدله ، ومتى وطئها فقد وفاها حقها والتحرير عليه دونها كمن له على آخر دين فأحضره له فأبى أخذه لأنه منسوب ؛ فهو بين أمرين اما أن يأخذه وفاء لديته واما أن يقبله من الدين ولنا أنه وطء حرام فلا يلزم التمكن منه كالوطء فى الحيض والنفاس . وهذا بخلاف الدين ، فان المال ملك من فى حوزته ومن يده عليه ، فكان الحكم الظاهر أن المال ماله ؛ وفارق الظهار فانها مشتركان فى الاثم ، ولا نسلم كون التحريم عليه دونها ؛ فان الوطء متى حرم على أحدهما حرم على الآخر لكونه فعلا واحداً ولو جاز اختصاص أحدهما بالتحريم لاختصت المرأة بتحريم الوطء فى الحيض والنفاس ؛ واحرامها وصيامها لاختصاصها بسببه .

ويتخرج على ذلك أنه يمكن أن يضىء بلسانه فيئة المذذور ويمهل حتى يصوم ، كقولنا فى المحرم على أحد الوجهين . وهذا ما اخترته على أصل المذهب ، وهذا أولى من ايقاع الطلاق عليه فقد تكون الثالثة فتبين منه ؛ وان كان المنصوص أنها تطلق عليه ان لم يطلقها .

فرع مضى فى الفصل قبله قولنا اذا انقضت المدة فادعى عجزه عن الوطء وقلنا لا تسمع دعواه كما لا تسمع دعواها ، ونقول هنا انه اذا لم تكن حاله معروفة لنا من عنة أو قدرة ففيه وجهان : (أحدهما) تسمع

دعواه ويقبل قوله ؛ لأن التعنين من العيوب التي لا يقف عليها غيره ؛ وهذا هو ظاهر قوله في الأم ، وقد نص الشافعي أن لها أن نسأل الحاكم فيضرب له مدة العنة وقدرها سنة ، الآن يطلقها بعد الأشهر الأربعة •

(والوجه الثاني) لا يقبل قوله لأنه متهم في دعوى ما يسقط عنه حقاً توجه عليه الطلب به والأصل سلامته منه فيؤخذ بالطلاق •

فرع ان ادعت أنه قد أصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الإصابة •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : اذا آلى الخصى غير المجبوب من امرأته فهو كغير الخصى ؛ وهكذا لو كان مجبواً قد بقي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب خشفته كان كغير الخصى في جميع أحكامه • واذا آلى الخصى المجبوب من امرأته قيل له : فيء بلسانه لا شيء عليه غيره لأنه ممن لا يجمع مثله ، وانما الفء الجماع وهو ممن لا جماع عليه •

قال : ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها ثم خصى ولم يجب كان كالفحل ، ولو جب كان لها الخيار في مكانها في المقام معه أو فراقه ؛ فان اختارت المقام معه قيل له : اذا طلبت الوقف ففى بلسانك لأنه ممن لا يجمع •

قال الربيع : ان اختارت فراقه فالذى أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما ، وان اختارت المقام معه فالذى أعرف للشافعي أن امرأة العيين اذا اختارت المقام معه بعد الأجل انه لا يكون لها خيار ثانية والمجبوب عندي مثله •

مسألة اذا اختلف الزوجان في انقضاء المدة فالقول قوله مع يمينه ؛ وانما كان كذلك لأن الاختلاف في مضي المدة ينبنى على الخلاف في وقت يمينه ، فاتهما لو اتفقا على وقت اليمين حسب من ذلك الوقت ، فعلم هل انقضت المدة أم لا ؟ وزال الخلاف ، أما اذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت

في غرة رمضان ، وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لأنه صدر من جهته ، وهو أعلم به فكان القول قوله فيه ؛ كما لو اختلفا في أصل الإيلاء ؛ ولأن الأصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في تقيده موافقاً للأصل مع يمينه ، وبهذا قال الخرقى من الحنابلة ؛ وقال القاضي : أبو بكر منهم : لا يمين عليه . دليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اليمين على المدعى » ولأنه حق لآدمي يجوز بذله فيستحلف فيه كالديون .

ولو وقفناه بعد الأربعة الأشهر فقال قد أصبتها ، فإن كانت ثيباً كان القول قوله مع يمينه ؛ لأن الأصل بقاء النكاح والمرأة تدعى ما يلزمه بعد رفعه ؛ وهو يدعى ما يوافق الأصل ويبقى ، فكان القول قوله ؛ كما لو ادعى الوطء في العنة ولأن هذا أمر خفي ولا يعلم إلا من جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين ؛ لأن ما تدعيه المرأة محتمل فوجب تقيده باليمين ونص أحمد في رواية الأثرم أنه لا يلزمه يمين لأنه لا يقضى فيه بالنكول ، وهذا اختيار أبي بكر من أصحاب أحمد .

أما ان كانت بكراً واختلفا في الإصابة أريت النساء الثقات ، فإن شهدن بشيبتها فالقول قوله ، وإن شهدن ببيكارتها فالقول قولها ؛ لأنه لو وطلتها زالت بكارتها ، فإن قلنا ان النساء الثقات بمثابة البينة فلا يميز ؛ لأن من شهدت له البينة فلا يمين عليه .

فلو كانت هذه المرأة غير مدخول بها فادعى أنه أصابها وكذبت ثم طلقها وأراد رجعتها كان القول قولها ، فنقل إقوله في الإصابة في الإيلاء ولا نقبله في إثبات الرجعة له ، كما مضى في الرجعة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وهو حسبي ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الظهار

الظهار محرم لقوله عز وجل « والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم أن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ، وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا » ويصح ذلك من كل زوج مكلف لقوله عز وجل « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة » ولأنه قول يختص به النكاح فصح من كل زوج مكلف كالطلاق ، ولا يصح من السيد في أمته لقوله عز وجل « والذين يظاهرون من نسائهم » فخص به الأزواج ، لأن الظهار كان طلاقا في النساء في الجاهلية فنسخ حكمه وبقي محله .

الشرح الظهار مشتق من الظهر وكل مركوب يقال له ظهر قال ابن قتيبة : وإنما خصوا الظهر بالتحريم دون سائر الأعضاء لأنه موضع الركوب والمرأة مركوبة إذا غشيت ؛ فكأنه أراد بقوله : أنت على كظهر أمي ، ركوبك للنكاح على حرام كركوب أمي للنكاح ؛ وهو استعارة وكناية عن الجماع . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي وخلف « يظاهرون » بفتح الياء وتشديد الظاء وألف وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وعاصم وزيد بن حبيش « يظاهرون » بضم الياء وتخفيف الظاء وألف وهاء « يظهرون » بحدف الألف وتشديد الهاء والظاء وفتح الياء ، وقرأ أبو العالية وعاصم وزيد بن حبيش (يظاهرون) بضم الياء وتخفيف الظاء وألف وهاء مكسورة . وفي قراءة أبي « يتظاهرون » وهي معنى قراءة ابن عامر وحزمة .

قال القرطبي وذكر الظهر كناية عن معنى الركوب ؛ والآدمية إنما يركب بطنها ، ولكن كنى عنه بالظهر عن الركوب اهـ .

قلت : وقد علم الله من أمر الناس وأجناسهم وألوانهم وعاداتهم وتقاليدهم ما هو أهم في مفهومه ، وأشمل في مضمونه ؛ فلا يغفل أن تكون عادة بعض

القبائل العربية أو كانت العرب كلها في زمن سابق يأتون النساء بهذه الطريقة . يدل على ذلك قوله تعالى « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » فهذا الحوار حول هذه الطريقة يدل على شيوعها وانتشارها ، وفي عصرنا هذا عرفنا أن أمم الأرض في أوروبا وأمريكا وأكثر شعوب آسيا وأفريقيا يركبون ظهور النساء عند اتیانهن . ومعنى أنت محرمة لا يجعل لى ركوبك ، وحقيقة الظهار تشييه ظهر بظهر ، والموجب للحكم منه هو تشبيهه بظهر محلل بظهر محرم .

قال الشافعى رضى الله عنه : سمعت من أرمى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاثة : الظهار والايلاء والطلاق ، فأقر الله تعالى الطلاق وحكم فى الايلاء بأن أمهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن يفىء أو يطلق ، وحكم فى الظهار بالكفارة ، فان تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر ، وإذا طلقها فكان لا يملك رجعتها فى العدة ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار .

ثم قال : وإذا تظاهر من أمتة أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار ، لأن الله عز وجل يقول « والذين يظاهرون من نساءهم » وليست من نساءه ، فلو آلى من أمتة لم يلزمه الايلاء ؛ وكذلك قال « والذين يرمون أزواجهم » وليست من الأزواج فلو رماها لم يلتمن ، لأننا عقلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نساينا ، وانما نساؤنا أزواجنا ، ولو جاز أن يلزم واحداً من هذه الأحكام لزمها كلها لأن ذكر الله عز وجل لها واحد . ١ هـ

فكل زوج يجوز طلاقه يجوز ظهاره . ومنه الذمى خلافا لأبى حنيفة ومالك وهذا مبنى على أصل عندهم أن أنكحة الكفار فاسدة الأصل فلا يتعلق بها حكم طلاق ولا ظهار ، وقد استدلووا بقوله تعالى « منكم » يعنى من المسلمين ، وهذا يقتضى خروج الذمى من الخطاب ، وقد اعترضنا عليهم بأن هذا استدلال بدليل الخطاب ، وليس حجة فى اخراج الذمى .

قال أبو حنيفة ومالك : لا تصح منه الكفارة التى هى رافعة للحزمة فلا يصح منه التحريم . ودليل أن الكفارة لا تصح منه انها عبادة تقتقر الى

النية فلا تصح منه كسائر العبادات . وهذا غير صحيح ؛ لأن من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم وبهذا قال أحمد وأصحابه كافة . فأما ما ذكره المالكية والحنفية فيبطل بكفارة الصيد اذا قتله في الحرم ، وكذلك الحد يقام عليه ، لا يصح منه الصوم ، فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أنواع الكفارة ولا نسلم أن التكفير لا يصح منه ؛ فانه يصح منه العتق والاطعام ، وانما كما في حق العبد ، والنية معتبرة في تعيين الفعل للكفارة فلا يمتنع ذلك في حق الذمي ؛ كالنية في كنايات الطلاق ، والظهار يلزم في كل زوجة مدخول بها أو غير مدخول بها من زوج يجوز طلاقه ، وعند مالك : ومن يجوز له وطؤها من امائه اذا ظاهر منهن لزمه الظهار فيهن . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يلزمه .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : وهي مسألة عسيرة جداً علينا ، لأن مالكا يقول اذا قال لامته : أنت على حرام لا يلزم ، فكيف يبطل فيها صريح التحريم وتصح كنياته . ثم قال : ولكن تدخل الأمة في عموم قوله : من نسائهم . وقال عطاء : عليه نصف كفارة حرة ، لأن الأمة على النصف من الحرية ، وليس عليه دليل ؛ والصحيح أنه ليس بظهار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : انت على كظهر امي فهو ظهار ، وان قال انت على كظهر جدتي فهو ظهار ، لان الجدة من الامهات ، ولانها كالام في التحريم ، وان قال انت على كظهر ابي لم يكن ظهاراً ، لانه ليس بمحل الاستمتاع فلم يصر بالتشبيه به مظاهراً كالبيهمة . وان قال : انت على كظهر اختي او عمتي ففقه قولان :

قال في القديم ليس بظهار ؛ لان الله تعالى نص على الامهات وهن الاصل في التحريم وغيرهن فرع لهن دونهن ، فلم يلحق بهن في الظهار .

وقال في الجديد : هو ظهار ؛ وهو الصحيح ، لانها محرمة بالقسابة على التأييد فاشبهت الام ، وان شبهها بمحرمة من غير ذوات المحارم نظرت ، فان كانت امرأة حلت له حرمت عليه كالملاعة والام من الرضاع وحليلة الأب بعد ولادته او محرمة تحل له في الثاني ، كاخت زوجته وخالتها وعمتها . لم يكن

ظهاراً لأنهن دون الأم في التحريم ، وإن لم تحل له قط ، ولا تحل له في الثاني كحيلة الأب قبل ولادته ، فعلى القولين في ذوات المحارم) .

الشرح في هذا الفصل أمور (أحدها) أنه إذا قال لزوجته : أنت على كظهر أمي فهو ظهار ؛ لأنه شبه امرأته بمن أحرم عليه على التأييد ، وهذا التشبيه بظهر أمه يعد ظهاراً بالاجتماع .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صريح الظهار أن يقول : أنت على كظهر أمي (ثانيها) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوى رحمه ، فإن شبهها بجده فهو ظهار صريح عند الشافعي قولاً واحداً ، وبه قال أحمد ومالك وأصحاب الرأي وغيرهم ؛ وإن شبهها بظهر أخته أو عمته أو خالتها كان ظهاراً في قوله الجديد ، وفي قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهرى والثوري والأوزاعي ومالك وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وأحمد ، وقال الشافعي في القديم : لا يكون الظهار إلا بأم أو جدة لأنها أم أيضاً لأن اللفظ الذي ورد به القرآن مختص بالأم ؛ فإذا عدل عنه لم يتعلق به ما ألوجه الله تعالى فيه .

ولنا أنهن محرمات بالقراءة فأشبهن الأم ، وحصول الزور والمنكر واقع وموجود في مسألتنا فجرى مجراه ، وتعليق الحكم بالأم لا يمنع ثبوت الحكم في غيرها إذا كانت مثلاً .

(ثالثها) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأييد سوى الأقارب والأمهات المرضعات والأخوات من الرضاعة وحلائل الآباء والأبناء وأمهات النساء ، فقد قال الربيع بن سليمان في الأم : فإن قال أنت على كظهر أجنبية لم يكن مظاهراً من قبل أن الأجنبية — وإن كانت في هذا الوقت محرمة — فهي تحل له لو تزوجها والأم لم تكن حلالاً له قط ولا تكون حلالاً أبداً .

فإن قال أنت على كظهر أختي من الرضاعة — فإن كانت قد ولدت قبل أن ترضعه أمها فقد كانت قبل أن يكون الرضاع حلالاً له ولا يكون مظاهراً بها ؛ وليست مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالاً قط له ، وهذه قد

كانت حلالاً له قبل أن ترضعه أمها ، فإن كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهذه لم تكن قط حلالاً له في حين ؛ لأنها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاعة ، وكذلك امرأة أبيه ، فإذا قال الرجل لامرأته : أنت على كظهر امرأة أبي — فإن كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهر من قبل أنها لم تكن حلالاً قط ، ولم يولد إلا وهي حرام عليه ؛ وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه فقد كانت في حين حلالاً له فلا يكون بهذا متظاهراً . قال الشافعي رحمه الله : وإن قال أنت على كظهر امرأة ابني أو امرأة أبي أو امرأة رجل سماء أو امرأة لا عنها أو امرأة طلقها ثلاثاً لم يكن ظهاراً من قبل أن هؤلاء قد كن وهن يعلنن له .

وقال أحمد وأصحابه في الأمهات المرضعات والأخوات من الرضاعة وحلائل الآباء والأبناء وأمهات النساء أنه ظهار في كل أولئك ولم يفرق ؛ أما إذا شبهها بظهر من تعمر عليه تحريماً مؤقناً كآخت أمهات وعمتها أو الأجنبية فإنه ليس بظهار قولاً واحداً ؛ وعند أحمد روايتان — أحدهما أنه ظهار — وهو اختيار الخرقى وقول أصحاب مالك ، ووجه كونه ليس بظهاراً أنها غير محرمة على التأييد فلا يكون التشبيه بها ظهاراً كالعائض والمحرمة من نسائه ، ووجه كونه ظهاراً عند القائلين به أنه شبهها بمحرمة فأشبه ما لو شبهها بالأم ؛ ولأن مجرد قوله أنت على حرام ظهار إذا نوى به الظهار ، والتشبيه بالمحرمة تعزيم فصار ظهاراً .

فرع وإن شبهها بظهر أبيه أو بظهر غيره من الرجال أو قال : أنت على كظهر البهيمة ، أو أنت على كالميتة ، فليس بظهار قولاً واحداً . وفي ذلك كله عند أحمد بن حنبل روايتان ؛ أحدهما ظهار . قال الميموني قلت لأحمد : إن ظاهر من ظهر الرجل ؟ قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً ، وبهذا قال ابن القاسم صاحب مالك فيما إذا قال : أنت على كظهر أبي وروى ذلك عن جابر بن زيد والثانية ليس بظهار ، وهو قول أكثر العلماء لأنه تشبيه بما ليس بعمل للاستمتاع ؛ أشبه ما لو قال : أنت على كمال زيد وهل فيه كفارة ؟ ليس فيه كفارة عندنا وجهاً واحداً ، لأن الكفارة لا تكون إلا من

ظهار وهو لم يظاهر ، وعلى روايتين عند أحمد ؛ أحدهما فيه كفارة لأنه نوع تحريم ، فأشبه ما لو حرم ماله ؛ والثانية ليس فيه شيء .

نقل ابن القاسم عن أحمد فيمن شبه امرأته بظهر الرجل لا يكون ظهاراً قال : ولم أره يلزمه فيه شيء وذلك لأنه تشبيه لامرأته بما ليس بمحل للاستمتاع أشبه التشبيه بمال غيره ؛ وقد مر في كتاب الطلاق حكم من قال لامرأته أنت على كالميتة والدم ان فوى به الطلاق أو فوى به الظهار ، وفيه وجهان (أحدهما) ظهار وهو إحدى الروايتين عن أحمد . (والثاني) هو يمين ، وهو الرواية الأخرى لأحمد قال ابن قدامة : ولم يتحقق عندي معنى الظهار واليمين .

قال القرطبي من المالكية : ان شبه امرأته بأجنبية فان ذكر الظهر كان ظهاراً حملاً على الأول ؛ وان لم يذكر الظهر - فاختلف فيه علماؤنا - فمنهم من قال يكون ظهاراً ، ومنهم من قال يكون طلاقاً . وقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون شيئاً . انتهى .

ثم نقل قول ابن العربي في أنه تشبيه محلل بمحرم فكان مقيداً بحكمه بالظهر ، لأن الأسماء بمعانيها عندهم ؛ وعند الشافعية بالفاظها ، على أن الخلاف في الظهار بالأجنبية قوى عند المالكية ، فمنهم من لا يرى الظهار إلا بذوات المحارم خاصة ولا يزي الظهار بغيرهن ؛ ومنهم من لا يجعله شيئاً ، ومنهم من يجعله في الأجنبية طلاقاً ؛ وهو عند مالك إذا قال كظهر ابني أو غلامي أو كظهر زيد أو كظهر أجنبية ظهار ؛ ولا يحل له وطؤها في حين يمينه ؛ وقد روى عنه أيضاً أن الظهار بغير ذوات المحارم ليس بشيء كما قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال الأوزاعي : لو قال أنت على كظهر فلان فهو يمين يكفرها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال أنت عندي أو أنت مني أو أنت معي كظهر أمي فهو ظهار لأنه يفيد ما يفيد قوله أنت على كظهر أمي ، وان شبهها ببعض من أعضاء

الأم غير الظهر بان قال أنت على كفرج أمي أو كيدها أو كراسها فالمنصوص أنه
ظهار ومن أصحابنا من جعلها على قولين قياساً على من شبهها بذات رحم محرم
منه غير الأم ، والصحيح أنه ظهار قولاً واحداً لأن غير الظهر كالظهار في التحريم
رغم الأم دون الأم في التحريم .

وان قال أنت على كبدن أمي فهو ظهار لأنه يدخل الظهر فيه ، وإن قال
أنت على كروح أمي ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه ظهار لأنه يعبر به عن البعد
(والثاني) أنه كناية لأنه يحتمل أنها كالروح في الكرامة فلم يكن ظهاراً من غير
نية (والثالث) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه ليس بصريح ولا كناية ،
لأن الروح ليس من الأعيان التي يقع بها التشبيه .

وان شبه عضواً من زوجته بظهر أمه بان قال رأسك أو يدك على كظهر أمي
فهو ظهار ، لأنه قول يوجب تحريم الزوجة ، فجاز تعليقه على يدها ورأسها
كالطلاق ، وعلى قول ذلك القائل يجب أن يكون ههنا قول آخر أنه ليس
بظهار .

فصل وان قال : أنت على كأمي أو مثل أمي لم يكن ظهاراً إلا
بالنية ، لأنه يحتمل أنها كالأم في التحريم أو في الكرامة فلم يجعل ظهاراً لمن
غير نية كالكنيات في الطلاق .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : والظهار أن يقول الرجل
لامرأته : أنت على كظهر أمي ؛ فإذا قال لها : أنت مني كظهر أمي أو أنت
معي أو ما أشبه هذا كظهر أمي فهو ظهار ، وكذلك لو قال لها : فرجك أو
رأسك أو بدنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أمي كان
ظهاراً ، وكذلك لو قال : أنت أو بدنك على كظهر أمي أو كبدن أمي أو كراس
أمي أو كيدها أو كرجلها كان هذا ظهاراً لأن التلذذ بكل أمه محرم عليه
كتحريم التلذذ بظهرها .

وجملة ذلك أنه إذا قال أنت عندي أو معي كظهر أمي كان ظهاراً بمنزلة
على لأن هذه الألفاظ في معناه . وان قال : جملتك أو بدنك أو جسمك
أو ذاتك أو كلك على كظهر أمي لأنه أشار إليها فهو كقبوله : أنت . وان
قال : أنت كظهر أمي كان ظهاراً لأنه أتى بما يقتضي تحريمها عليه فأنصرف
الحكم إليه ؛ كما لو قال : أنت طالق .

وذهب بعض أصحابنا الى جعلها على قولين (أحدهما) هذا (والثاني)
ليس بظهار لأنه ليس فيه ما يدل على أن ذلك في حقه قياساً على من شبهها
بذات رحم محرم منه غير الأم ، وليس بصحيح .

وان قال : أنت على كروح أمي ففيه ثلاثة أوجه ذكرها المصنف ، ويمكن
أن تلحق بالروح قوله أنت على كأمي أو مثل أمي ؛ فانه اذا نوى به الظهار
فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم أبو حنيفة وصاحبا والشافعي وإسحاق
وأحمد بن حنبل وان نوى به الكرامة والمعزة والتوقير ، أو أنها مثلها في
الصفة فليس بظهار والقول قوله في نيته .

وقال أبو بكر بن الحنابلة ان أطلق فهو صريح في الظهار ؛ وهذا أحد
الوجوه الثلاثة في الروح عندنا ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وقال
ابن أبي موسى فيه روايتان عن أحمد أظهرهما أنه ليس بظهار حتى ينويه ،
وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، لأن هذا اللفظ يستعمل في الكرامة فلم
ينصرف اليه بغير نية ككنائيات الطلاق .

ووجه الأول أنه شبه امرأته بجملته أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت
الظهار كما لو شبهها به منفرداً . والذي يصح عندي أنه ان وجدت قرينة
تدل على الظهار مثل أن يخرج به مخرج الحلف ، كقوله ان فعلت كذا فأت
على كزوج أمي ، أو قال ذلك حال الخصومة والغضب فهو ظهار ، لأنه اذا
خرج مخرج الحلف فالحلف يراد للامتناع من شيء أو الحث عليه ، وانما
يحصل ذلك بتحريمها عليه ، ولأن كونها مثل أمه في صلتها أو كرامتها لا يتعلق
على شرط فيدل على أنه انما أراد الظهار ، ووقوع ذلك في حال الخصومة
والغضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأذاها ويوجب اجتنابها وهو
الظهار . وان عدم هذا فليس بظهار لأنه محتمل لغير الظهار احتمالاً كثيراً .
فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل .

وأما قوله : أنت على كأمي فالرجع الى نيته ، فان قال نويت ظهاراً كان
ظهاراً وان قال نويت شيئاً آخر فالقول قوله ، وقال أبو ثور : لو قال أنت

على كأمي أو قال : أنت أمي أو امرأتي أمي مع الدليل الصارف له الى الظهار
كان ظهاراً ، اما بنية أو ما يقوم مقامها .

وان قال امي امرأتي أو مثل امرأتي لم يكن ظهاراً لأنه تشبيه لأمه
ووصف لها وليس بوصف لامراته ، قال الشافعي واذا قال الرجل لامراته
أنت على أو عندي كأمي أو أنت مثل أمي أو أنت عدل أمي وأراد في الكرامة
فلا ظهار ، وان أراد ظهاراً فهو ظهار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال أنت طالق ونوى به الظهار لم يكن ظهاراً ، وان قالت
أنت على كظهر امي ونوى به الطلاق لم يكن طلاقاً ، لان كل واحد منهما صريح
في موجه في الزوجية فلا ينصرف عن موجهه بالنية ، وان قال أنت طالق كظهر
امي ولم ينو شيئاً وقع الطلاق بقوله أنت طالق ويلغى قوله كظهر امي ، لانه
ليس معه ما يصير به ظهاراً وهو قوله أنت على أو مني أو معي أو عندي ،
فيصير كما لو قال ابتداء كظهر امي . وان قال أردت أنت طالق طلاق يحرم
كما يحرم الظهار وقع الطلاق وكان قوله كظهر امي تأكيداً . وان قال أردت أنت
طالق وانت على كظهر امي ، فان كان الطلاق رجعيّاً صار مطلقاً ومظاهراً ،
وان كانت بانناً وقع الطلاق ولم يصح الظهار ، لان الظهار يلحق الرجعية لان
يلحق البائن . وان قال أنت على حرام كظهر امي ولم ينو شيئاً فهو ظهار لانه
انى بصريحه واكد بلفظ التحريم ، وان نوى به الطلاق فقد روى الربيع انه
نحلاقي ، وروى في بعض نسخ المزي انه ظهار ، وبه قال بعض اصحابنا ، لان
ذكر الظهار قرينة ظاهرة ونية الطلاق قرينة خفية ، فقدمت القرينة الظاهرة
على القرينة الخفية والصحيح انه طلاق .

واما الظهار فهو غلط وقع في بعض النسخ ، لان التحريم كناية في الطلاق
والكناية مع النية كالصريح ، فصار كما لو قال أنت طالق كظهر امي ، وان قال
أردت الطلاق والظهار — فان كان الطلاق رجعيّاً — صار مطلقاً ومظاهراً ،
وان كان الطلاق بانناً صح الطلاق ولم يصح الظهار لما ذكرناه فيما تقدم ، وعلى
منه ذلك القائل هو مظاهر ، لان القرينة مقدمة ، وان قال أردت تحريم
عينها وجبت كفارة يمين وعلى قول ذلك القائل هو مظاهر .

الشرح الأحكام : اذا طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، وان ظاهر يريد
طلاقاً كان ظهاراً لأن كل لفظ منهما صريح في موجه ، اما اذا خلط في عبارته

بينهما فقال أنت طالق كظهر أمي ، ولم ينو شيئاً منهما وقع الطلاق وسقط
الظهار لأنه أتى بصريح الطلاق أولاً وجعل قوله كظهر أمي صفة له ؛ ولأنه
لم يضاف الظهار الى نفسه بحرف من حروف الظهار ، كقوله على أو مني
أو معي أو عندي لأنه لو قال ابتداء كظهر أمي فانه ليس ظهاراً لافتقاره الى
ضميره المجرور المتعلق به صريح الظهار لكونه أطلق اللفظ بغير متعلقه ،
فان نوى بقوله كظهر أمي تأكيد الطلاق لم يكن ظهاراً كما لو أطلق ، وان
نوى به الظهار وكان الطلاق بائناً فهو كالظهار من الأجنبية لأنه أتى به بينوتها
بالطلاق ، وان كان رجعيّاً كان ظهاراً صحيحاً ، لأن الظهار يلحق الرجعية
ولا يلحق اليسوتة ؛ هذا مذهبنا وبه قال أحمد وأصحابه . قال ابن قدامة :
لأنه أتى بلفظ الظهار فيمن هي زوجة اهـ .

وان قال أنت على كظهر أمي طالق وقع الظهار والطلاق معاً ، سواء
كان الطلاق بائناً أو رجعيّاً لأن الظهار سبق الطلاق .

قال الشافعي في الأم : واذا قال أنت على كظهر أمي يريد طلاقاً واحداً
او ثلاثاً أو طلاقاً بلا نية عند لم يكن طلاقاً لما وصفت من حكم الله عز وجل
في الظهار ، وان بينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا
ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص ولا لرسوله صلى الله
عليه وسلم ، وما كان خارجاً من هذا ما يشبه الطلاق فانما يكون قياساً
على الطلاق .

واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق
ولا ظهار عليه لأنه صرح بالطلاق ولم يكن كظهر أمي معنى الا أنك حرام
بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار اهـ .

فرع وان قال : أنت على حرام ونوى الطلاق والظهار معاً ،
فان كان الطلاق رجعيّاً كان طلاقاً وظهاراً ، وان كان بائناً وقع الطلاق وسقط
الظهار ، وقال أصحاب أحمد : ان قال أنت على حرام ونوى الطلاق والظهار
معاً كان ظهاراً ولم يكن طلاقاً ، لأن اللفظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقاً ،
والظهار أولى بهذا اللفظ فينصرف اليه .

ولأصحابنا وجهان أولهما يقال له : اختر أيهما شئت ، والثاني ان قال أردت الظهار والطلاق كان ظهاراً لأنه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له ويلزمه ما بدأ به .

ولنا أن الحرام كناية في الطلاق ، فإذا لم ينو الطلاق وأراد تحريم عينها كان عليه كفارة يمين ، وقد مضى حكم ذلك في كنايات الطلاق .

وقال الحنابلة : إذا أتى بلفظ الحرام بنوى الظهار كان ظهاراً وليس بطلاق لأنه زاحمت نيته نية الظهار وتمنر الجمع والظهار أولى بهذه اللفظة لأن معناهما واحد وهو التحريم فيجب أن يغلب ما هو الأولى ، أما الطلاق فهو من الاطلاق وهو حل قيد النكاح ، وإنما التحريم حكم له في بعض أحواله وقد ينفك عنه ، فإن الرجعية مطلقة مباحة ، وأما التخيير فلا يصح لأن هذه اللفظة قد ثبت حكمها حين لفظ بها لكونه أهلاً والمحل قابلاً ، وهذا القول يوافق ما رواه المزني في بعض نسخه من المختصر .

وقال الشافعي رضي الله عنه : وإن قال لامرأته أنت على حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق ، وإن لم يرد الطلاق فهو متظاهر ، وهذه هي رواية الربيع وقد روى المزني في بعض النسخ « فهو ظهار » .

والقول الفصل في هذا أنه إذا قال أنت على حرام كظهر أمي ولم ينو شيئاً فهو ظهار ؛ لأنه أتى بصريحه ، وكان لفظ التحريم تأكيداً له ، وإن نوى به الطلاق كان طلاقاً في أصح القولين ، ووجه القائلين بأنه ظهار أن النية هنا قرينة خفية وأن لفظ الظهار قرينة جلية ، ومن ثم تقدم القرينة الجلية على الخفية ، وقد غلط أصحابنا بعض نسخ المزني المذكور فيها الظهار ؛ لأن الأصل عندنا أن التحريم كناية في الطلاق خلافاً للحنابلة فإنهم يجعلونه كناية في الظهار كما قدمنا ، والكناية مع النية تجرى مجرى الصريح بلا براء ، قصار كما لو قال : أنت طالق كظهر أمي سواء بسواء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويصح الظهار مؤقتاً ، وهو ان يقول انت على كظهر امي يوماً او شهراً ، نص عليه في الام . وقال في اختلاف العراقيين لا يصير مظاهراً لانه لو شبهها بمن تحرم الى وقت لم يصير مظاهراً ، فكذلك اذا شبهها بامه الى وقت ، والصحيح هو الاول لما روى سلمة بن صخر قال « كنت امراً أصيب من النساء مالا يصيب غيري » فلما دخل شهر رمضان خفت ان أصيب من امراتي شيئاً يتتبع بي حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ رمضان ، فبينما هي تحدثني ذات ليلة وتكشف لي منها شيء فلم البث ان نزوت عليها فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته ، فقال « حرر رقبة » ولأن الحكم انما تطلق بالظهار لقوله والنكر الزور وذلك موجود في الوقت .

فصل ويجوز تعليقه بشرط كدخول الدار ومشية زيد لانه قول يوجب تحريم الزوجة فيجاز تعليقه بالشرط كالطلاق ، وان قال ان تظاهرت من فلانة فانت على كظهر امي ، فتزوج فلانة وتظاهر منها صار مظاهراً من الزوجة لانه قد وجد شرط ظاهراً .

وان قال : ان تظاهرت من فلانة الأجنبية فانت على كظهر امي ، ثم تزوج فلانة وظاهر منها ففيه وجهان (احدهما) لا يصير مظاهراً من الزوجة لانه شرط ان يظاهر من الأجنبية . والشرط لم يوجد فصار كما لو قال ان تظاهرت من فلانة وهي اجنبية فانت على كظهر امي ثم تزوجها وظاهر منها (والثاني) يصير مظاهراً منها لانه علق ظاهراً بعينها ووصفها بصفة ، والحكم اذا تعلق بمعين على صفة كانت الصفة تعريفاً لا شرطاً . كما لو قال والله لا دخلت دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها فانه يحنث وان لم تكن ملك زيد .

فصل وان قالت الزوجة لزوجها انت على كظهر ابى وانا عليك كظهر امك لم يلزمها شيء لانه قول يوجب تحريماً في الزوجية يملك الزوج رفعه فاخص به الرجل كالطلاق .

الشرح حديث سلمة بن صخر أورده المصنف مختصراً ، وقد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن أخرجه الحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ، وقد أعله عبد الحق بالانقطاع . وأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري .

تم ان في اسناده أيضاً محمد بن اسحاق وفيه مقال معروف . ولفظ

الحديث عن سلمة بن صخر رضى الله عنه قال : كنت امراً وقد أوتيت من جماع النساء ما لم يوت غيرى ، فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتى حتى ينسلخ رمضان فرقا من أن أصيب في ليلتي شيئا فأتابع في ذلك الى أن يدركنى النهار وأنا لا أقدر أن أنزع ، فبينما هم تخدمنى من الليل اذ تكشف لى منها شيء فوثبت عليها فلما أصبحت غدوت على قومى فأخبرتهم خبرى وقلت لهم اطلقوا معى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بأمرى ، فقالوا : والله لا فعل تتخوف أن ينزل فينا قرآن . أو يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالة يبقى عارها علينا . ولكن اذهب أنت واصنع ما بدالك فخرجت حتى أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته خبرى فقال لى أنت بذلك ، فقلت أنا بذلك ؟ فقال أنت بذلك ؟ قلت أنا بذلك . فقال أنت بذلك ، قلت نعم . ها أنذا فأمض فى حكم الله عز وجل فانا صابر له قال : اعتق رقبة فضربت صفحة رقبتى ييدى وقلت : لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها ، فقال صم شهرين متتابعين قال : قلت يا رسول الله وهل أصابنى ما أصابنى إلا فى الصوم . قال فتصدق . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا وحشا ما لنا عشاء . وقال اذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدعها اليك فأطعم عنك منها وسقا من تمر ستين منسكينا ثم استعن بسائره عليك وعلى عيالك . قال فرجعت الى قومى فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة والبركة وقد أمر لم بصدقتم فادفعوها لى فدفعوها الى .

على أن الحديث اذا كان قد رجح النسائى ارساله فإنه لا يضر ارسال مع ورود الحديث من طرق بعضها متصل وبعضها مرسل فلا يكون هذا ضعفا ، وانما يزيد الحديث قوة .

وقد رواه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه « كفر ولا تعد » أورده الحافظ فى بلوغ المرام وسلمة بن صخر هو البياضى بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد معجمة . أنصارى خزرجى . كان أحد البكائيين . روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب . وقد أوردنا كلام المحديثين فيه . وللحديث متابعات من طرق غير سلمة . ففى رواية ابن عباس

أن الرجل قال للنبي صلى الله عليه وسلم « رأيت خلخالها في ضوء القمر »
وقوله شيئاً يتابع به يدفعني إلى اللجاج والتهافت في الشر وقوله « نزوت
عليها » أي قمزت وطمزت •

أما الأحكام فإنه يصح الظهار مؤقتاً مثل أن يقول أمت على كظهر أمي
شهرًا أو حتى ينسلخ رمضان • فإذا مضى الوقت زال الظهار وحلت المرأة
بلا كفارة • ولا يكون عائداً بالوطء في المدة في أحد القولين للشافعي
رضي الله عنه • وهو قول ابن عباس وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وأبي
ثور وأحمد بن حنبل • وقال الشافعي في اختلاف العراقيين وهما أبو حنيفة
وابن أبي ليلى لا يكون ظهاراً وبه قال ابن أبي ليلى والليث • لأن الشرع
ورد بلفظ الظهار مطلقاً • وهذا لم يطلق فأشبه ما لو شبهها بمن تحرم عليه
في وقت دون آخر •

وقال طاووس إذا ظاهر في وقت فعلية الكفارة وإن بر • وقال مالك في
المدونة : يسقط التأنيث ويكون ظهاراً مطلقاً لأن هذا لفظ يوجب تحريم
الزوجة فإذا وقته لم يتوقف كالطلاق •

دليلنا حديث سلمة بن صخر وقوله « تظاهرت من امرأتى حتى ينسلخ
شهر رمضان » وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصابها في الشهر فأمره
بالكفارة • ولم يعتبر عليه تقييده • لأنه منع نفسه يمين لها كفارة فصح
مؤقتاً كالإيلاء وفارق الطلاق فإنه يزيل الملك وهو يوقع تحريماً يرفعه
التكفير فجاز تأنيته • ولا يصح قول من أوجب الكفارة وإن بر • لأن الله
تعالى إنما أوجب الكفارة على الذين يعودون لما قالوا • ومن بر وترك العود
في الوقت الذي ظاهر فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة • وفارق التشبيه
بين لا تحرم عليه على التأنيث لأن تحريمها غير كامل • وهذه حرمتها في هذه
المدة تحريماً مشبهاً بتحريم ظهر أمه • على أننا ننبع الحكم فيها •

إذا ثبت هذا فإنه لا يكون عائداً إلا بالوطء في المدة ، وهذا هو
المخصوص عن الشافعي ، وقال بعض أصحابه إن لم يطلقها عقب الظهار فهو
عائد عليه الكفارة وقال أبو عبيد « إذا أجنب على غشائها في الوقت لزمت

الكفارة والا فلا • لأن العود العزم على الوطء ولكن حديث سلمة بن صخر دليل على أنه لم يوجب عليه الكفارة إلا بالوطء ، ولأنها يمين لم يحث فيها فلا يلزمه كفارتها كاليمين بالله تعالى ولأن المظاهر في وقت عازم على امساك زوجته في ذلك الوقت فمن أوجب الكفارة عليه بذلك كان قوله كقول طاوس فلا معنى لقوله يصح الظهار مؤقتاً لعدم تأثير الوقت •

مسألة قوله ويجوز تعليقه بشرط كدخول الدار ومشية زيد • وهذا صحيح فقد قال الشافعي في الأم ؛ فإذا قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي فدخلت الدار كان متظاهراً حين دخلت • وكذلك ان قال ان قدم فلان أو نكحت فلانة • ١ هـ

وجملة ذلك أنه يصح تعليق الظهار بالشروط • نحو أن يقول ان دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي • وان شاء زيد فأنت علي كظهر أمي • فمتى شاء زيد أو دخلت الدار صار متظاهراً والا فلا • وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد ابن حنبل لأنه يمين فجاز تعليقه على شرط كالإيلاء • ولأن الظهار أصله كان طلاقاً والطلاق يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار •

فشرع قال في الأم « ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فأنت علي كظهر أمي فنكحها لم يكن متظاهراً لأنه لو قال في تلك الحال أنت علي كظهر أمي لم يكن متظاهراً لأنه انما يقع التحريم بين النساء على من حل ثم حرم • فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لأنه محرم فلا معنى للتحريم في التحريم • لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد محرم بتحريم » • ١ هـ

وجملة ذلك أنه اذا قال لأجنبية أنت علي كظهر أمي جاز له أن يطأها ولا كفارة عليه • وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة • ويروى ذلك عن ابن عباس لقول الله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم » والأجنبية ليست من نسائه • ولأن الظهار يمين ورد الشرع بحكمها مقيداً بنسائه فلم يثبت حكمها في الأجنبية كالإيلاء • فان الله تعالى يقول « والذين يظاهرون من نسائهم » كما يقول « للذين يؤلون من نسائهم » ولأنها ليست بزوجة فلم يصح الظهار

منها كآمتة . ولأنه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لو قال أنت حرام ، ولأنه نوع تحریم فلم يتقدم النكاح كالطلاق .

وقال أحمد وأصحابه إذا قال لامرأة أجنبية أنت على كظهر أمي لم يظاهرها أن تزوجها حتى يأتي بالكفارة .

قال ابن قدامة يصح الظهار من الأجنبية . سواء قال ذلك لامرأة بعينها أو قال كل النساء على كظهر أمي . وسواء أوقعه مطلقاً أو علقه على التزويج فقال كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي . ومتى تزوج التي ظاهر منها لم يظاهرها حتى يكفر . ويروى نحو هذا عن عمر . وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك وإسحاق وأبو حنيفة .

وحجة هذا الفريق ما رواه أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في رجل قال أن تزوجت فلانة فهي على كظهر أمي فتزوجها قال عليه كفارة الظهار . ولأنها يبين مقرة فصح انعقادها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى .

فرع إذا قال لامرأته أن تظاهرت من امرأتى الأخرى فانت على كظهر أمي ثم تظاهر من الأخرى صار مظاهراً منهما جميعاً . وإن قال أن تظاهرت من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أمي . ثم قال للأجنبية أنت على كظهر أمي فقد قال الشافعي إذا قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة — امرأة له أخرى — فانت على كظهر أمي . فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظاهراً . ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة — امرأة أجنبية — فانت على كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار ، لأن ذلك ليس بظهار . وكذلك لو قال لها إذا طلقته فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقاً لأنه طلق غير زوجته .

مسألة ليس على النساء تظاهر . وإنما قال تعالى « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » ولم يقل اللاتي يظاهرن منكم من أزواجهن . إنما الظهار على الرجال .

قال ابن العربي : هكذا روى عن ابن القاسم وسالم ويحيى بن سعيد وربيعة وأبى الزناد وقد أفاده مالك في المدونة وهو صحيح المعنى لأن العمل والمقد والتحليل والتحريم في النكاح بيد الرجال ، ليس بيد المرأة منه شيء . وهذا اجماع .

قال أبو عمر بن عبد البر : ليس على النساء ظهار في قول جمهور العلماء وقال الحسن بن زياد هي ظاهر ، وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد : ليس ظهار المرأة من الرجل بشيء قبل النكاح كان أو بعده .

وقال الشافعي لا ظهار للمرأة من الرجل . وقال الأوزاعي إذا قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أمي فلانة فهي يمين تكفرها ، وكذلك قال إسحاق قال : لا تكون امرأة متظاهرة من رجل ولكن عليها يمين تكفرها . وقال الزهري أرى أن تكفر كفارة الظهار ، ولا يحول قولها هذا بينها وبين زوجها أن يصيبها رواء ميمر عنه وابن جريج عن عطاء قال حرمت ما أحل الله . عليها كفارة يمين وهو قول أبي يوسف . وقال محمد بن الحسن لا شيء عليها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا صح الظهار ووجد المود وجبت الكفارة لقوله عز وجل ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية)) والمود هو من يمسكها بعد الظهار زماناً يمكنه أن يطلقها فلم يفعل . وإن ماتت المرأة عقيب الظهار أو طلقها عقيب الظهار لم تجب الكفارة والليل على ابن المود ما ذكرناه فو ان تشبيهها بالأم يقتضي ان لا يمسكها فلذا امسكها فقد عاد فيما قال ، فإذا ماتت أو طلقها عقيب الظهار لم يوجد المود فيما قال .

فصل وإن تظاهر من رجعية لم يصير عائداً قبل الرجعة ، لانه يوجد الإمساك وهي تجرى إلى البينونة ، فإن راجعها فهل تكون الرجعة إذا لم لا فيه قولان : قال في الإملاء : لا تكون عودة حتى يمسكها بعد الرجعة لأن المود استدامة الإمساك ، والرجعة ابتداء استباحة فلم تكن عودة .

وقال في الأم : هو عود لأن المود هو الإمساك ، وقد سمي الله عز وجل

الرجعة امساکا فقال « فامساک بمعروف او تسريح باحسان » ولانه اذا حصل العود باستئامة الامساک فلان يحصل بابتداء الاستباحة اولى ، وان بانت منه ثم تزوجها فهل يعود الظهار ام لا ؟ على الأقوال التي مضت في الطلاق . فاذا قلنا انه يعود فهل يكون النکاح عوداً ؟ فيه وجهان . الصحيح لا ، بناء على القولين في الرجعة . وان ظاهر الکافر من امراته واسلمت المرأة عقيب الظهار - فان كان قبل الدخول - لم تجب الکفارة لانه لم يوجد العود ، وان كان بعد الدخول لم يصير عائداً مادامت في العدة لانها تجري الى البینونة ، وان اسلم الزوج قبل انقضاء العدة ففيه وجهان :

- (احدهما) لا يصير عائداً لان العود هو الامساک على النکاح ، وذلك لا يوجد الا بعد الاسلام .
- (والثاني) يصير عائداً لان قطع البینونة بالاسلام ابلغ من الامساک فكان العود به اولى .

فصل وان كانت الزوجة امة فاشتراها الزوج عقيب الظهار ففيه وجهان (احدهما) ان الملك عود لان العود ان يمسکها على الاستباحة وذلك قد وجد (والثاني) وهو قول ابي اسحاق ان ذلك ليس بعود لان العود هو الامساک على الزوجية والشروع في الشراء تسبب لفسخ النکاح فلم يجز ان يكون عوداً ، وان قذفها واتى من اللعان بلفظ الشهادة وبقي لفظ اللعن فظاهر منها ثم اتى بلفظ اللعن عقيب الظهار لم يكن ذلك عوداً لانه يقع به الفرقة فلم يكن عوداً كما لو طلقها . وان قذفها ثم ظاهر منها ثم اتى بلفظ اللعان ففيه وجهان .

(احدهما) انه صار عائداً لانه امسکها زماناً امکنه ان يطلقها فيه فلم يطلق .

(والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه لا يكون عائداً لانه اشتغل بما يوجب الفرقة فصار كما لو ظاهر منها ثم طلق واطال لفظ الطلاق .

فصل وان كان الظهار مؤقتاً ففي عوده وجهان (احدهما) وهو قول المزني ان العود فيه ان يمسکها بعد الظهار زماناً يمكنه ان يطلقها فيه كما قلنا في الظهار المطلق (والثاني) وهو المنصوص انه لا يحصل العود فيه الا بالوطء لان امساکه يجوز ان يكون لوقت الظهار . ويجوز ان يكون لما بعد مدة الظهار ، فلا يتحقق العود الا بالوطء ، فان لم يطأها حتى مضت المدة سقط الظهار ولم تجب الکفارة لانه لم يوجد العود .

الشرح قوله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا » في هذه الآية « والذين يظاهرون » ان هذا ابتداء والخبر « فترجروا »

رقبة « فحذف (عليهم) للدلالة الكلام عليه ، أى فعلهم تحرير رقبة ، والمجمع عليه عند العلماء أن قوله أنت على كظهر أمى منكر من القول وزور ، فمن قال هذا القول حرم عليه وطء امرأته فمن عاد لما قال لزمته كفارة الظهار لقوله تعالى « ثم يعودون لما قالوا » فمن عاد لزمته الكفارة . قال القرطبي وهذا يدل على أن الكفارة لا تلزم بالقول خاصة حتى ينضم اليه العود ، وهذا حرف مشكل اختلف فيه الناس على سبعة أقوال (الأول) أنه العزم على الوطء . وهو مشهور قول أبي حنيفة وأصحابه . وروى عن مالك فإن عزم على وطئها كان عودا ، وإن لم يعزم لم يكن عودا .

(الثانى) العزم على الامساك بعد التظاهر منها . قاله مالك .

(الثالث) العزم عليهما . وهو قول مالك فى موطنه ، كما قال بعد ذكر الآية سمعت أن تفسير ذلك أن يظهر الرجل من امرأته ثم يجمع على أصابتها وامساكها فإن أجمع على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة ، وإن طلقها ولم يجمع بعد تظاهرها منها على امساكها وأصابتها فلا كفارة عليه . قال مالك وإن تزوجها بعد ذلك لم يمسها حتى يكفر كفارة التظاهر .

(الرابع) أنه الوطء نفسه ، فإن لم يطأ لم يكن عودا ، قاله الحسن ومالك أيضا .

(الخامس) وهو قول الامام الشافعى رضى الله عنه هو أن يمسكها زوجة بعد الظهار مع القدرة على الطلاق ؛ لأنه أو ظاهر أقصد التحريم ، فإن وصل به الطلاق فقد جرى على خلاف ما ابتداء من إيقاع التحريم ولا كفارة عليه . وأن أمسك عن الطلاق فقد عاد إلى ما كان عليه فتجب عليه الكفارة .

(السادس) أن الظهار يوجب تحريرا لا يرفع الكفارة ، ومعنى العود عند القائلين بهذا أنه لا يستبيح وطأها الا بكفارة يقدمها . قاله أبو حنيفة وأصحابه والليث بن سعد .

(السابع) هو تكرير الظهار بنفسه ، وهذا قول أهل الظاهر النافين

للمقياس قالوا اذا كرر اللفظ بالظهار فهو العود ، وان لم يكرر فليس بعود ،
ويسند ذلك الى بكير الاشج وأبى العالية وأبى حنيفة أيضا . وهو قول
الفراء .

وقال أبو العالية وظاهر الآية يشهد له لأنه قال ثم يعودون لما قالوا ، أى
الى قول ما قالوا . وروى على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى
« والذين يظاهرون . الخ » هو أن يقول لها أنت على كظهر أمى . فاذا قال
لها ذلك فليست تحل له حتى يكفر بكفارة الظهار .

قال ابن العربى فأما القول بأنه العود الى لفظ الظهار فهو باطل قطعاً
لا يصح عن بكير . وانما يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه . وقد
رويت قصص المتظاهرين وليس فى ذكر الكفارة عليهم ذكر لعود القول
منهم . وأيضاً فان المعنى ينقضه ، لأن الله تعالى وصفه بأنه منكراً من القول
وزور فكيف يقال له اذا أعدت القول المحرم والسبب المحظور وجبت عليك
الكفارة . وهذا لا يعقل ألا ترى أن كل سبب يوجب الكفارة لا تشترط فيه
الاعادة من قتل ووطء فى صوم أو غيره . وقد رد القرطبى على ابن العربى
فقال : قوله يشبه أن يكون من جهالة داود وأشياعه . حمل منه عليه . وقد
قال بقول داود من ذكرناه عنهم .

وقال بعض أهل التأويل الآية فيها تقديم وتأخير ؛ ثم يعودون لما كانوا
عليه من الجماع فتحرير رقبة لما قالوا ، أى فعلهم تحرير رقبة من أجل
ما قالوا ، فالجار والمجرور متعلق بالمحذوف الذى هو خبر الابتداء وهو
عليهم . قاله الأخفش : وقال الزجاج المعنى ثم يعودون الى ارادة الجماع من
أجل ما قالوا . وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون من نسائهم فى الجاهلية
ثم يعودون لما كانوا قالوه فى الجاهلية فى الاسلام فكفارة من عاد أن يحرق
رقبة .

وقال الفراء اللام بمعنى عن . والمعنى ثم يعودون عما قالوا ويريدون
الوطء ، وقال الأخفش لما قالوا والى ما قالوها واحد ، واللام والى يتعاقبان

قال « الحمد لله الذى هدانا لهذا » وقال « فاهدوهم الى صراط الجحيم »
وقال « بأن ربك أوحى لها » وقال « وأوحى الى نوح » .

قال ابن قدامة فى المغنى : أوجب الله تعالى الكفارة بأمرين ظاهر وعود
فلا تثبت بأحدهما ، ولأن الكفارة فى الظهار كفارة يمين فلا يحث بغير
الحث كسائر الأيمان والحث فيها هو العود . وذلك فعل ما حلف على تركه
وهو الجماع ، وترك طلاقها ليس بحث فيها . ولا فعل لما حلف على تركه
فلا تجب به الكفارة ولأنه لو كان الإمساك عوداً لوجب الكفارة على المظاهر
المؤقت وأن ير . وقد نص الشافعى على أنها لا تجب عليه .

قلت : وليس فى كلام القرمطى ولا ابن قدامة فى الرد على الشافعى
ما يدفع قوة حكمه اذ يقول متى أمسكها بعد ظهاره زمناً يمكنه طلاقها فيه فلم
يطلقها فعليه الكفارة ؛ لأن ذلك هو العود .

وقال الشافعى رضى الله عنه الذى عقلت ما سمعت فى : يعودون لما
قالوا : أن المتظاهر حرم من امرأته بالظهار ، فإذا أتت عليه مدة بعد القول
بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذى يحرم به ولا شيء يكون له مخرج من أن
تحرم عليه به ، فقد وجب عليه كفارة الظهار ، كأنهم يذهبون الى أنه اذا أمسك
ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال فخالقه فأحل ما حرم . ولا أعلم
له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفاً فى أن عليه كفارة الظهار ؛ وإن لم
يعد بتظاهر آخر فلم يجز أن يقال لما لم أعلم مخالفاً فى أنه ليس بمعنى الآية .
وإذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها
فكفارة الظهار له لازمة . ولو طلقها بعد ذلك أو لاعتها حرمت عليه على
الأبد ولزمته كفارة الظهار . وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة .
ومعنى قول الله تعالى ومن قبل أن يتماسا « وقت لأن يؤدى ما أوجب عليه
من الكفارة فيها قبل المماس » ، فإذا كانت المماس قبل الكفارة فذهب الوقت
لم تبطل الكفارة ولم يرد عليه فيها ، كما يقال له أد الصلاة فى وقت كذا وقبل
وقت كذا فيذهب الوقت فيؤديها لأنها فرد عليه ؛ فإذا لم يؤدها فى الوقت
قضاهما بعده ، ولا يقال له زد فيها لذهاب الوقت قبل أن يؤديها .

فروع . إقال الشافعي رضى الله عنه « ولو تظاهر منها فاتبع التظاهر طلاقا تحل له بعده قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يسكن عليه بعد الطلاق كفارة ، لأنه اتبعها الطلاق مكانه ، فإن راجعها في المدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها . ولو طلقها ساعة نكحها لأن مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها .

ولو تظاهر منها ثم اتبعها طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة ، لأن هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار . ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد الطلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهراً . ولو طلقها ثلاثاً أو طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره سقط عنه الظهار .

قلت : إذا طلق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يكن عليه كفارة إلا إذا راجعها في العدة . وقال أحمد وأصحابه لم يحل له وطؤها حتى يكفر سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه ، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو قبله . نص عليه أحمد وهو قول عطاء والحنبل والزهرى والنخعي ومالك وأبي عبيد .

وقال قتادة إذا بابت سقط الظهار ، فإذا عاد فنكحها فلا كفارة عليه . وللشافعي قولان كالمذهبيين ، وهو قول ثالث أن كانت البينة بالثلاث لم يعد الظهار ، والا عاد وبناء على الأقاويل في عود صفة الطلاق في النكاح الثاني وقد مضى .

فروع إذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد أو ارتدت مع الظهار — فإن عاد المرتد منهما إلى الإسلام في العدة فحبسها قدر ما يمكنه الطلاق — لزومه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منهما إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منهما إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن يتناكحاً قبل أن تبين منه ثلاث فيعود عليه الظهار .

مسألة قال الشافعي رضى الله عنه « وإذا تظاهر الرجل من امرأته

وهي أمة - ثم عتقت فاختارت فراقه فالظهار لازم له لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق . ولو تظاهر منها وهي أمة فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر ، لأن كفارة الظهار لزمتها وهي أمة زوجة - إلى أن قال - إذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي والله لا أقربك ، أو قال والله لا أقربك وأنت على كظهر أمي فهو مول متظاهر يؤمر بأن يكفر للظهار من ساعته ، ويقال له إن قدمت النفقة قبل الأربعة أشهر فهي خير لك . وإن فئت كنت خارجا بها من حكم الإيلاء ، وعاصيا إن قدمت قبل كفارة الظهار ، فإن أخرتها إلى أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف للإيلاء وقفت ، وإن فئت عرجت من الإيلاء ، وإن لم تهني قيل طلق والا طلق عليك اهـ .

هذا وما في الفصول من اللعان سيأتي في باب خشيعة الإطالة .

مسألة للعود في الظهار المؤقت وجهان (أحدهما) أن العود هو الإمساك بعد الظهار بقدر ما يمكنه من طلاقها كالمخصوص في الظهار المطلق؛ وهذا هو اختيار المزني (والثاني) وهو المنصوص في المؤقت أن العود لا يتحقق إلا بالوطء فإذا مضت المدة بغير وطء سقط الظهار وسقط وجوب الكفارة لأن العود لم يوجد وهو الذي يتعلق به الكفارة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات وامسكهن ، لزمه لكل واحدة كفارة ، وإن تظاهر منهن بكلمة واحدة بان قال : أنتن على كظهر أمي وامسكهن ففيه قولان ، قال في القديم : لزمه كفارة واحدة لما روى ابن عباس وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه سئل عن رجل تظاهر من أربع نسوة فقال يجزيه كفارة واحدة . وقال في الجديد : يلزمه أربع كفارات لأنه وجد الظهار والعود في حق كل واحدة منهن ، فلزمه أربع كفارات ، كما لو أفردهن بكلمات .

وإن تظاهر من امرأة ثم تظاهر منها قبل أن يكفر عن الأول نظرت - فإن قصد التاكيد - لزمه كفارة واحدة ، وإن قصد الاستئناف ففيه قولان ، قال في القديم لزمه كفارة واحدة ، لأن الثاني لم يؤثر في التحريم ، وقال في الجديد

يلزمه كفارتان لأنه قول يؤثر في تحريم الزوجة كرده على وجه الاستئناف ،
تتعلق بكل مرة حكم الطلاق ، وان اطلق ولم ينو شيئاً فقد قال بعض اصحابنا
حكمه حكم ما لو قصد التاكيد . ومنهم من قال : حكمه حكم ما لو قصد
الاستئناف ، كما قلنا فيمن كرر الطلاق .

وان كانت له امرأتان وقال لاحدهما ، ان تظاهرت منك فالأخسرى على
كظهر أمي ، ثم تظاهر من الأولى وامسكها لزمه كفارتان قولاً واحداً لأنه افسرد
كل واحدة منهما بظهار .

الشرح أئز عمر رضى الله عنه قال الحافظ في التلخيص : حديث عمر
« اذا ظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة ثم أمسكن فعليه كفارة واحدة »
أخرجه البيهقي من رواية سعيد بن المسيب ومن روية مجاهد عن ابن عباس
جميعاً عن عمر جميعاً في رجل ظاهر من أربع نسوة وفي رواية ابن المسيب
من ثلاث نسوة قال : عليه كفارة واحدة قال البيهقي : وبه قال عروة والحسن
وربيعة وقال مالك هو الأمر عندنا اهـ .

اما الأحكام فإنه اذا تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات فقال : لكل
واحدة أنت على كظهر أمي ، فان لكل يمين كفارة . وهذا قول عروة وعطاء
وأحمد بن حنبل في رواية أبي عبد الله بن حامد . وقال في رواية أبي بكر :
يجزئه كفارة واحدة . ولأنها أيمان متكررة على أعيان متفرقة فكان لكل
واحدة كفارة ، كما لو كثر ثم ظاهر ، ولأنها أيمان لا يحنث في احداها
بالحنث في الأخرى فلا تكفرها كفارة واحدة كالأصل ، ولأن الظهار معنى
يوجب الكفارة ؛ فتعدد الكفارة بتعدد في المحال المختلفة كالقتل ، ويفارق
الحد فإنه عقوبة تدرأ بالشبهات فأما ان ظاهر من امرأته مراراً ولم يكفر فان
قصد توكيده فعليه كفارة واحدة وان قصد الاستئناف ففيه قولان . القديم
تلزمه كفارة واحدة لعدم تأثير الثاني في التحريم . والجديد يلزمه لكل يمين
كفارة ، لتعلق الطلاق بكل مرة ينطق به على سبيل الاستئناف ، فاذا لم ينو
شيئاً فقد ذهب بعض أصحابنا الى إلحاقه بالتوكيد وذهب الآخر الى إلحاقه
بالاستئناف . وقال أحمد وأصحابه ليس عليه الا كفارة واحدة ولم يفرق
لأن الحنث واحد فوجبت كفارة واحدة كما لو كانت اليمين واحدة .

أما إذا تظاهر من نسائه الأربع بكلمة واحدة فقد قال في القديم تلزمه كفارة واحدة ، وهو قول على وعمر وعروة وطاوس وعطاء وربيعة ومالك والأوزاعي وإسحاق أبي ثور وأحمد بن حنبل . وقال الشافعي في الجديد وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة له بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء عليه في كل واحدة منهن كفارة ، لأن التظاهر تحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معاً في كلمة واحدة أو في كلام متفرق ، فتكون كل واحدة منهن طالقاً قالوا وإذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثاً أو أكثر يريد بكل واحدة منهن ظهاراً غير صاحبه فهل يكفر ؟ فعليه في كل تظاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة لأن التظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة ، ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهاراً واحداً ، كما يكون لو أراد طلاقاً واحداً وأبانه بكلمة واحدة انتهى من الأم .

وجملة ذلك أنه إذا تظاهر من أربع من نسائه بكلمة واحدة كان عليه لكل واحدة كفارة . وهو قول الحسن والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري والحكم والثوري وأصحاب الرأي ، ومفهوم كلام الخرقى من الحنابلة أنه إذا تظاهر منهن بكلمات فقال لكل واحدة : أنت على كظهر أمي فإن لكل يمين كفارة ، وهذا قول عروة وعطاء . قال أبو عبد الله بن حامد من أصحاب أحمد المذهب رواية واحدة في هذا ، وتابعه القاضي وخالفه أبو بكر فقال فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة . قال ابن قدامة : واختار هذا الذي قلناه اتباعاً لعمر بن الخطاب والحسن وعطاء وإبراهيم وربيعة وقبيصة وإسحاق ، لأن كفارة الظهار حق لله تعالى فلم تكرر بتكرار سببها كالحدود عليه يخرج الطلاق .

مسألة إذا تظاهر من امرأة ثم قال لأخرى أشركتك معها أو أنت شريكته أو كهي ونوى المظاهرة من الثانية صار مظاهراً منها بغير خلاف علمناه ، وبه قال مالك وأحمد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا وجبت الكفارة حرم وطؤها الى ان يكفر لقوله عز وجل «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا » فشرط في العتق والصوم ان يكونا قبل المسيس ، وقسنا عليهما الاطعام وروى عكرمة ان رجلا ظاهرا من امراته ثم واقعها قبل أن يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال « ما حملك على ما صنعت ، قال رايت بياض ساقها في القمر ، قال فاعتزلها حتى تكفر عن يمينك » .

واختلف قوله في المباشرة فيما دون الفرج ، فقال في القديم تحرم لانه قول يؤثر في تحريم الوطء فحرم به ما دونه من المباشرة كالطلاق . وقال في الجديد لا تحرم لانه وطء لا يتعلق بتحريمه مال فلم يجاوزه التحريم كوطء الحائض . والله تعالى اعلم .

الشرح حديث عكرمة هكذا ساقه المصنف مرسل ، وهي رواية النسائي ولفظه « فلا تقر بها حتى تنقضي ما عليك » وقد أخرجه موصولا عن ابن عباس أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه ، قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات لكن أعله أبو حاتم والنسائي بالارسال .

وقال ابن حزم رجاله ثقات ولا يضره ارسال من أرسله . وأخرج البزار شاهدا له من طريق خفيف عن عطاء عن ابن عباس « أن رجلا قال يا رسول الله انى ظهرت من امرأتى فرأيت ساقها في القمر فواقعته قبل أن اكفر ، فقال كفر ولا تعد » وقد بالغ أبو بكر بن العربي فقال ليس في الظهاس حديث صحيح .

أما الأحكام فانه يحرم على المظاهر وطء امراته قبل أن يكفر وليس في ذلك اختلاف اذا كانت الكفارة عتقا أو صوما لقوله تعالى « فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا » وقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا » وأكثر أهل العلم على أن التكفير بالاطعام مثلها قياسا عليهما ، وأنه يجرم وطؤها قبل التكفير منهم عطاء والزهرى وأصحاب الرأي

ومالك • وذهب أبو ثور الى اباحة الجماع قبل التكفير بالطعام ، وعن أحمد ما يقتضى ذلك ؛ لأن الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما فى العتق والصوم •

دليلنا حديث عكرمة ، ولأنه مظاهر لم يكفر فحرم عليه جماعها ، كما لو كانت كفارته العتق أو الصيام •

فرع التلذذ بما دون الفرج من القبلة واللمس والمباشرة ، فقد ذهب فى القديم الى تحريمه ، لأن الظهار قول يحرم به الوطء فحرم به ما دونه من المباشرة كالطلاق وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار أبى بكر من أصحابه • وهو قول الزهرى ومالك والأوزاعي وأبى عبيد وأصحاب الرأى • وروى ذلك عن النخعى لأن ما يحرم به الوطء يحرم به واعيه كالطلاق والاحرام •

وقال فى الجديد : لا يحرم عليه سوى الجماع ، والرواية الثانية عن أحمد حيث يقول : أرجو أن لا يكون به بأس وهو قول الثورى واسحاق وأبى حنيفة • وحكى عن مالك ؛ وذلك لأنه وطء يتعلق بتحريمه مال فلم يتجاوزته التحريم كوطء الحائض • والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب كفارة الظهار

وكفارة عتق رقبة لمن وجد وصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد الرقبة واطعام ستين مسكينا لمن لا يجد الرقبة ولا يطبق الصوم ، والدليل عليه قوله عز وجل « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » •

وروت خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت : ظاهر منى زوجى أوس بن الصامت فجنحت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو اليه ورسول الله صلى الله عليه

وسلم يجادلني فيه ويقول : اتقى الله فإنه ابن عمك ، فما برحت حتى نزل القرآن « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله . الآية » فقال يعق رقية ، فقلت لا يجد ، قال فليصم شهرين متتابعين قلت يا رسول الله شيخ كبير ما به صسيوم ، قال فليطعمم سنتين سكيناً ، قلت يا رسول الله ما عنده شيء يتصدق به . قال فأتى بعرق من تمر ، قلت يا رسول الله وأنا أعينه بعرق آخر ، قال قد أحسنت فاذمبى فاطمى بهما عنه ستين مسكيناً وارجمى الى ابن عمك « فان كان له مال يشتري به رقية فاضلاً عما يحتاج اليه لقوته ولكسوته ومسكنه وبضاعة لا بد له منها وجب عليه العتق » .

وان كان له رقية لا يستغنى عن خدمتها ، بان كان كبيراً و مريضاً او ممن لا يخدم نفسه لم يلزمه صرفها في الكفارة ، لأن ما يستغرقه حاجته كاللصوم في جواز الانتقال الى البذل ، كما نقول فيمن معه ماء يحتاج اليه العطش ، وان كان ممن يخدم نفسه ففيه وجهان :

(احدهما) يلزمه العتق لانه مستغن عنه .

(والثاني) لا يلزمه لانه ما من احد الا ويحتاج الى الترفه والخدمة ، وان وجبت عليه كفارة وله مال غائب فان كان لا ضرر عليه في تأخير الكفارة ، ككفارة القتل وكفارة الوطء في رمضان — لم يجز ان ينتقل الى الصوم لانه قادر على العتق من غير ضرر ، فلا يكفر بالصوم كما لو حضر المال ، وان كان عليه ضرر في تأخير الكفارة ككفارة الظهار ففيه وجهان (احدهما) لا يكفر بالصوم لان له مالا فاضلاً عن كفايته يمكنه ان يشتري به رقية فلا يكفر بالصوم ، كما نقول في كفارة القتل (والثاني) انه ان يكفر بالصوم لان عليه ضرراً في تصريم الوطء الى ان يحضر المال فيجوز له ان يكفر بالصوم .

فصل وان اختلف حاله من حين وجبت الكفارة الى حين الاداء ففيه ثلاثة اقوال (احدها) ان يعتبر حال الاداء لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر فيها حال الاداء كالوضوء (والثاني) يعتبر حال الوجوب لانه حق يجب على وجه التطهير فاعتبر فيه حال الوجوب كالحد (والثالث) يعتبر اغلظ الاحوال من حين الوجوب الى حين الاداء ، فاي وقت قدر على العتق لزمه . انه حق يجب في الذمة بوجود المال فاعتبر فيه اغلظ الاحوال كالحد .

فصل ولا يجزىء في شيء من الكفارات الا رقية مؤمنة لقوله عز وجل « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة » فنص في كفارة القتل على رقية وقسنا عليها سائر الكفارات .

فصل ولا يجرىء الا رقية سليمة من العيوب التي تضر بالعمل ضرراً بينا لان المقصود تمليك العبد منفعة وتمكينه من التصرف ، وذلك يحصل مع العيب الذي يضر بالعمل ضرراً بينا . فان اعتق اعمى لم يجرىء لان العمى يضر بالعمل الضرر اليين ، وان اعتق اعور اجزاء لان العور لا يضر بالعمل ضرراً بينا لانه يدرك ما يدرك البصير بالعينين ولا يجرىء مقطوع اليد والرجل لان ذلك يضر بالعمل ضرراً ، ولا يجرىء مقطوع الابهام او السبابة الوسطى . لان منفعة اليد تبطل بقطع كل واحد منهما . ويجزىء مقطوع الخنصر او البنصر لانه لا تبطل منفعة اليد بقطع احدهما ، فان قطعنا جميعاً . فان كانتا من كف واحدة . لم تجزعه لانه تبطل منفعة اليد بقطعهما ، وان كانتا من كفين اجزاء لانه لا تبطل منفعة كل واحدة من الكفين ، وان قطع منه املتان . فان كانتا من الخنصر او البنصر . اجزاء ، لان ذهاب كل واحدة منهما لا يمنع الاجزاء فلان لا يمنع ذهاب املتين اولى ، وان كانتا من الوسطى او السبابة لم يجزعه لانه تبطل به منفعة الاصبع ، وان قطعت منه املة . فان كانت من غير الابهام . اجزاء لانه لا تبطل به منفعة الاصبع ، وان كانت من الابهام لم يجزعه لانه تبطل به منفعة الابهام .

فصل وان كان اعرج نظرت . فان كان عرجاً قليلاً . اجزاء لانه لا يضر بالعمل ضرراً بينا ، وان كان كثيراً لم يجزعه لانه يضر بالعمل ضرراً بينا ويجزىء الاصم لان الصمم لا يضر بالعمل بل يزيد في العمل لانه لا يسمع ما يشغله واما الاخرس فقد قال في موضع يجزئه ، وقال في موضع لا يجزئه ، فمن اصحابنا من قال : ان كان مع الاخرس صمم لم يجزعه ، لانه يضر بالعمل ضرراً بينا ، وان لم يكن معه صمم اجزاء لانه لا يضر بالعمل ضرراً بينا ، وحمل القولين على هذين الحالين ، ومنهم من قال : ان كان يعقل الاشارة اجزاء لانه يبلغ بالاشارة ما يبلغ بالنطق ، وان كان لا يعقل لم يجزعه لانه يضر بالعمل ضرراً بينا ، وحمل القولين على هذين الحالين .

وان كان مجنوناً مجنوناً مطبقاً يمنع العمل لم يجزعه ، لانه لا يصلح للعمل . وان كان مجنوناً ويفيق نظرت . فان كان زمان المجنون اكثر . لم يجزعه لانه يضر به ضرراً بينا ، وان كان زمان الافاقة اكثر اجزاء لانه لا يضر به ضرراً بينا ، ويجزىء الاحمق ، وهو الذي يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه .

فصل ويجزىء الاجدع لانه كطيره في العمل ، ويجزىء مقطوع الاذن لان قطع الاذن لا يؤثر في العمل . وغيره اولى منه ليخرج من الخلاف ، فان مند مالك لا يجزئه ، ويجزىء ولد الزنا لانه كغيره في العمل ، وغيره اولى منه لان الزهري والاوزاعي لا يجيزان ذلك ، ويجزىء المجبوب والخصي لان الجوب والخصي لا يضران بالعمل ضرراً بينا ، ويجزىء الصغير لانه يرجى من

منافعه وتصرفه أكثر مما يرجى من الكبير ، ولا يجرى عتق الحمل لأنه لم يثبت له حكم الإحياء ولهذا لا يجب عنه زكاة الفطر ، ويجزى المريض الذى يرجى برؤه ، ولا يجرى من لا يرجى برؤه ، لأنه لا عمل فيه ، ويجزى نضو الخلق إذا لم يعجز عن العمل ، ولا يجرى إذا عجز عن العمل ، وإن اعتق مرهونا أو جانباً وجوزنا عتقه إجزاه لأنه كغيره فى العمل .

فصل ولا يجرى عبد مفسوب لأنه ممنوع من التصرف فى نفسه فهو كالزمن ، وإن اعتق غائباً لا يعرف خبره فظاهر ما قاله ههنا أنه لا يجرئه وقال فى زكاة الفطر أن عليه فطرته . فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين ، أحدهما يجرئه عن الكفارة وتجب زكاة الفطر عنه لأنه على يقين من حياته وعلى شك من موته ، واليقين لا يزال بالشك ، والثانى لا يجرئه فى الكفارة ولا تجب زكاة فطرته ، لأن الأصل فى الكفارة وجوبها فلا تسقط بالشك ، والأصل فى زكاة الفطر براءة ذمته منها ، فلا تجب بالنسك ، ومنهم من قال لا يجرئه فى الكفارة وتجب زكاة الفطر ، لأن الأصل أرتهان ذمته بالكفارة بالظهار المتحقق ، وأرتهانها بالزكاة بالملك المتحقق فلم تسقط الكفارة بالحياة المشكوك فيها ، ولا الزكاة بالموت المشكوك فيه .

فصل ولا يجرى عتق أم الولد ولا المكاتب ، لأنهما يستحقان ستق بغير الكفارة ، بدليل أنه لا يجوز إبطاله بالبيع فلا يسقط بعتقهما لمرص . تكفارة كما لو باع من فقير طعاماً ثم دفعه إليه عن الكفارة ، ويجزى المدبر والمعتق بصفة لأن عتقهما غير مستحق بدليل أنه يجوز إبطاله بالبيع .

فصل وإن اشترى من يعتق عليه من الأقارب ونوى عتقه عن الكفارة لم يجرئه لأن عتقه مستحق بالقرابة فلا يجوز أن يصرفه إلى الكفارة . كما لو استحق عليه الطعام فى النفقة فى القرابة فدفعه إليه عن الكفارة . وإن اشترى عبداً بشرط أن يعتقه فاعتقه عن الكفارة لم يجرئه لأنه مستحق العتق بغير الكفارة فلا يجوز صرفه إلى الكفارة .

وإن كان مظاهراً وله عبد فقال لامرأته : إن وطئتك فعلى أن اعتق عبدى عن كفارة الظهار فوطئها ثم اعتق العبد عن الظهار ففيه وجهان ، أحدهما وهو قول أبى الطبري أنه لا يجرئه لأن عتقه مستحق بالجنث فى الإيلاء .

والثانى وهو قول أبى إسحاق أنه يجرئه ، وهو المذهب لأنه لا يتعين عليه عتقه لأنه مخير بين أن يعتقه وبين أن يكفر كفارة يمين .

فصل وإن كان بينه وبين عبد آخر وهو موثر فاعتق نصيبه ونوى

عتق العبد بالباشرة والسراية ، وحكم السراية حكم الباشرة ، ولهذا اذا جرحه وسرى الى نفسه جعل كما لو باشر قتله ، وان كان معسراً عتق نصيبه ، وان ملك نصيب الآخر واعتقه عن الكفارة اجزاه ، لانه اعتق جميعه عن الكفارة وان كان في وقتين فاجزاه كما لو اطعم المساكين في وقتين ، وان اعتق نصف عبيدين عن كفارة ففيه ثلاثة اوجه .

(احدها) لا يجزئه لان الامور به عتق رقبة ولم يعتق رقبة .

(والثاني) يجزئه ابعاض الجملة في زكاة الفطر ، وزكاة المال ، فكذا في الكفارة .

(والثالث) انه ان كان باقيهما حراً اجزاه ، لانه يحصل تكميل الاحكام والتمكين من التصرف في منافعه على التمام وان كان مملوكاً لم يجزه لانه لا يحصل له تكميل الاحكام والتمكين التام .

فصل اذا قال لغيره اعتق عبدك عنى فاعتقه عنه دخل العبد في ملكه وعتق عليه ، سواء كان بعوض او بغير عوض ، واختلف اصحابنا في الوقت الذي يعتق عليه ، فقال ابو اسحاق يقع الملك والعتق في حالة واحدة ، ومن اصحابنا من قال : يدخل في ملكه ثم يعتق عليه ، وهو الصحيح ، لان العتق لا يقع عنه في ملك غيره فوجب ان يتقدم الملك ثم يقع العتق . وان قال اعتق عبدك عن كفارتى ، فاعتقه عن كفارته اجزاه لانه وقع العتق عنه فصار كما لو اشتراه ثم اعتقه .

الشرح حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة رواه ابو داود وابن اسحاق واحمد بمعناه وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وأخرج ابن ماجه والحاكم نحوه من حديث عائشة قالت : تبارك الذى وسع سمعه كل شىء ، انى لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ولا يخفى على بعضه وهى تشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت الحديث وأصله في البخارى من هذا الوجه الا أنه لم ينسها .

وأخرج ابو داود والحاكم أيضاً من حديث عائشة من وجه آخر قالت : كانت جميلة امرأة اوس بن الصامت أخى عبادة بن الصامت وكان امرأاً به لم فاذا اشتد لمة فآمر من امرأته وقد أعله ابو داود بالارسال . أما خولة بنت مالك فقد وقع في تفسير أبى حاتم خولة بنت الصامت . قال الحافظ

ابن حجر وهو وهم ، والصواب زوج ابن الصامت . ورجح غير واحد أنها خولة بنت الصامت ابن ثعلبة ، وروى الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس أن المرأة خولة بنت خويلد ، وفي أسناده أبو حمزة اليماني ، وهو ضعيف . وقال يوسف ابن عبد الله بن سلام : أنها خويلة ، وروى أنها بنت دليح ، كذا في الكاشف وفي رواية لعائشة « والعرق ستون صاعا » تفرد بها معمر عن عبد الله بن حنظلة قال الذهبي : لا يعرف ، ووثقه ابن حبان ، وفيها أيضا محمد بن اسحاق وقد عنعن والمشهور عرفا أن العرق خمسة عشر صاعا ، كما روى ذلك الترمذي بإسناد صحيح من حديث سلمة ، وأحكام هذه الفصول على وجهها على أن تراجع مقدمتنا على كتاب العتق في الجزء الخامس عشر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن لم يجد رقبة وقدر على الصوم لزمه ان يصوم شهرين متتابعين لقوله عز وجل « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » فان دخل فيه في أول الشهر صام شهرين بالاهلة ، لأن الأشهر في الشرع بالاهلة والليل عليه قوله عز وجل « يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » .

فان دخل فيه وقد مضى من الشهر خمسة أيام صام ما بقي وصام الشهر الذي بعده ، ثم يصوم من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوما ، لأنه تعذر اعتبار الهلال في شهر فاعتبر بالعدد كما يعتبر العدد في الشهر الذي عم عليهم الهلال في صوم رمضان وان أفطر في يوم منه من غير عذر لزمه ان يستأنف ، وان جامع بالليل قبل ان يكفر اثم لأنه جامع قبل التكفير ، ولا يبطل التتابع لأن جماعه لم يؤثر في الصوم فلم يقطع التتابع كالاكل بالليل .

وان كان الفطر لعذر نظرت فان كانت امرأة فحاضت في صوم كفارة القتل او الوطء في كفارة رمضان لم ينقطع التتابع لأنه لا صنع لها في الفطر ، ولأنه لا يمكن حفظ الشهرين من الحيض الا بالتأخير الى ان تياس من الحيض ، وفي ذلك تغيير بالكفارة لأنها ربما ماتت قبل الاياس فتفوت وان كان الفطر بمرض ففيه قولان .

(أحدهما) يبطل التتابع لأنه أفطر باختياره فبطل التتابع ، كما لو أجهده الصوم فافطر . (والثاني) لا يبطل لأن الفطر بسبب من غير جهته فلم يقطع

التابع كالفطر بالحيض . وأن كان بالسفر ففيه طريقان . من أصحابنا من قال فيه قولان كالفطر بالمرض ، لأن السفر كالمرض في إباحة الفطر ، فكان كالمرض . **قطع التابع .** والثاني : أنه يقطع التابع قولاً واحداً لأن سببه من جهته . **وأن انقطع الصوم بالأغماء فهو كما لو افطر بالمرض .**

وان افطرت الحامل أو المرضع في كفارة القتل أو الجماع في رمضان خوفاً على وليهما ففيه طريقان (أحدهما) أنه على قولين ، لأنه فطر لعذر فهو كالفطر بالمرض (**والثاني**) أنه ينقطع التابع قولاً واحداً لأن فطرهما لعذر في غيرهما فلم يلحقا بالمرض ، ولهذا يجب عليهما الفدية مع القضاء في صوم رمضان ولا يجب على المريض . **وان دخل في الصوم فقطعه بصوم رمضان أو يوم النحر لزمه أن يستأنف ، لأنه تركه التتابع بسبب لا عذر فيه) .**

الشرح ان لم يجد المظاهر رقبة تفضل عن كفايته ، أو كان العرف القائم يمنع الاسترقاق فهو في عصرنا ، وكان قادراً على الصيام لزمه أن يصوم شهرين متتابعين لقوله تعالى : **والذين يظاهرون من نسائهم . الآية** » ولما ذكرناه من حديثي أوس بن الصامت وسلمة بن صخر .

إذا ثبت هذا فإن اجماع أهل العلم على أن المظاهر فرضه صيام شهرين متتابعين وذلك لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتناسا » فإن صام من الكفارة أول ليلة من الشهر كان عليه أن يتابع الصوم شهرين هلالين متتابعين سواء كانا تامين أو ناقصين ؛ لأن الله أوجب عليه صوم شهرين ، وإطلاق الشهر ينصرف إلى الشهر الهلالي لقوله تعالى « يستلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » .

وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشهر هكذا وهكذا ، وأوماً بأصابع يديه وجس ابهام يده في الثالثة كأنه يعد خمسين » وروى أنه قال « قد يكون الشهر هكذا وهكذا وجس ابهامه في الثالثة » وإن ابتدأ بالصوم وقد مضى من الشهر يوم أو أكثر صام ما بقي من الشهر بالعدد وصام الشهر الذي بعده بالهلال تاماً أو ناقصاً وتم عدد الأول من الثالث ثلاثين يوماً تاماً كان الأول أو ناقصاً ؛ لأنه لما فاتته شيء من الشهر الأول لم ينضمه لم يمكنه اعتباره بالهلال فاعتبر بالعدد ، واعتبر الثاني بالهلال لأنه أمكنه ذلك .

فرع وان أفطر في يوم أثناء الشهرين - فان كان أفطر لغير عذر - انقطع تتابعه ولزمه أن يستأنف صوم شهرين متتابعين لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ومعنى التابع أن يوالى بالصوم أيامهما ولا يفطر فيهما لغير عذر ولم يفعل ذلك فصار كما لو لم يصم .

وان جامع في ليلة في أثناء الشهرين عامداً عالماً بالتجريم اثم بذلك ولا ينقطع تتابعه ، وان وطئها بالنهار ناسياً لم يفسد صومه ولم ينقطع تتابعه ، وبه قال أبو يوسف ، وهو احدى الروايتين عن أحمد .

وقال مالك وأبو حنيفة : ينقطع تتابعه بذلك ، الا أن مالكا يقول : اذا وطئها بالنهار ناسياً فسد صومه ؛ وأبو حنيفة يقول : لا يفسد الا أن ينقطع التابع . دليلنا على أنه لا ينقطع التابع أنه وطئ لم يفسد به الصوم ؛ فلم ينقطع التابع كما لو وطئ امرأة أخرى ، وان كان الفطر بعذر ظرت ، فان كان العذر حيضاً ؛ ولا يتصور ذلك في كفارة الظهار ، وانما يتصور ذلك في كفارة القتل والجماع في رمضان ، اذا قلنا تجب عليه الكفارة . فان التابع لا ينقطع ، لأن زمن الحيض مستحق للفطر فهو كلياى الصوم ؛ ولأن الحيض حصل بغير اختيارها ولا يمكنها الاحتراز منه .

فلو قلنا انه ينقطع التابع لأدى الى أن المرأة لا يمكنها أن تكفر بالصوم الا بعد الاياس من الحيض ، وفي ذلك تأخيرها عن وقت وجوبها ، وربما باث قبل الاياس ، فلذلك قلنا لا يقع التابع وان أفطرت للنفساح احتمال أن يكون فيه وجهان كما قلنا في الايلاء .

وان كان الفطر للمرض ففيه قولان . قال في القديم لا ينقطع التابع وبه قال مالك وأحمد ؛ لأن سبب الفطر حدث بغير اختياره فهو كالحيض ؛ ولأننا لو قلنا انه ينقطع بالفطر في المرض لأدى ذلك الى أن يتسلسل ، لأنه لا يأمن وقوع المرض اذا استأنف بعد البرء .

وقال في الجديد ينقطع تتابعه ، وبه قال أبو حنيفة ؛ لأنه أفطر باختياره ، فهو كما لو أفطر بغير المرض .

وان أفطر بالسفر — فان قلنا بان المريض اذا أفطر قطع التتابع فالسفر أولى ، وان قلنا ان أفطر بالمرض لا ينقطع ففى السفر قولان • أحدهما : لا ينقطع التتابع لأن السفر عذر يبيح الفطر فهو كالمرض ، والثانى أنه ينقطع التتابع لأنه حدث بسبب الفطر وهو السفر •

وان نوى الصوم من الليل ثم أغشى عليه فى أثناء النهار فهل يبطل صومه؟ فيه طريقان مضى ذكرهما فى الصوم وأبانهما الامام النووى رضى الله عنه ، فان قلنا لا يبطل لم ينقطع التتابع بذلك ، وان قلنا يبطل صومه قال الشيخ أبو اسحاق والمحاملى : هو كالفطر بالمرض على قولين ، قال العمرانى وفيه نظر ، لأنه لم يفطر باختياره بخلاف المرض فانه أفطر باختياره اهـ •

وان أفطرت المرضع والحامل فى أثناء الشهرين ، فان كان خوفا على أنفسهما فهو كالفطر للمرض ؛ وان كان خوفا على ولديهما فهل ينقطع التتابع ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان كالفطر للمرض • ومنهم من قال يقطع التتابع قولاً واحداً لأنهما أفطرتا لحق غيرهما بخلاف المرض •

فروع وان صام فى أثناء الشهرين تطوعاً أو عن نذر أو قضاء انقطع تتابعه بذلك ، لأن ذلك لا يقع عن الشهرين فانه قطع تتابعه به كما لو أفطر ، فان صام بعض الشهرين ثم تخطلها زمان لا يجزئ صومه عن كفارته مثل رمضان أو عيد الأضحى انقطع تتابعه ؛ لأن رمضان مستحق لصومه ، وعيد الأضحى مستحق للفطر ، وقد يمكنه أن يتبدىء صوماً لا يقطعه ذلك ، فان لم يفعل ذلك فقد فرط كما لو أفطر فى أثناء الشهرين بغير عذر ؛ ولا يجزئ أن يقال تخطلها عيد الفطر ولا أيام التشريق ؛ لأن عيد الفطر يتقدمه رمضان ، وأيام التشريق يتقدمها عيد الأضحى • فأما اذا ابتداء الصوم عن الشهرين فى رمضان لم يصح صومه عن رمضان لأنه لم ينو الصيام عنه ولا عن الشهرين ؛ لأن الزمان مستحق لصوم رمضان فلا يقع عن غيره •

وان ابتداء صوم الشهرين يوم عيد الفطر لم يصح لأنه مستحق للفطر فيصح صومه باقى الشهرين ، وان ابتداء الصوم أيام التشريق ؛ فان قلنا بقوله الجديد وأن صومها لا يصح عن صوم التمتع ، أو قلنا بقوله القديم

انه يصح صومها عن صوم التمتع ، وقلنا بأحد الوجهين على القديم لا يصح صومها عن التمتع لم يصح صومه عن الشهرين ، وان قلنا يصح صومها عن التطوع صح صومها عن الشهرين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان دخل في الصوم ثم وجد الرقبة لم يبطل صومه وقال المزني يبطل كما قال في التيمم اذا رأى الماء في الصلاة ، وقد دلنا عليه في الطهارة ، المستحب ان يخرج من الصوم ويعتق ، لان العتق افضل من الصوم لما فيه من نفع الأدمى ، ولانه يخرج من الخلاف •

فصل وان لم يقدر على الصوم لكبر لا يطبق معه الصوم او لمرض يرجى بولاه منه لزمه ان يطعم ستين مسكينا للآية ، والواجب ان يدفع الى كل مسكين مداً من الطعام ، لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه في حديث الجماع في شهر رمضان « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : اطعم ستين مسكينا • قال لا اجد ، قال فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعاً فقال خذه وتصدق به » واذا ثبت هذا بالجماع بالخبر ثبت في الظاهر بالقياس عليه •

الشرح حديث أبي هريرة رضى الله عنه أصله في الصحيحين بلهذين عن أبي هريرة ؛ ورواه أبو داود وفي أسناده رجل فيه مقال ، ورواه البيهقي وغيره مختصراً مرسلًا ومتصلاً ، وقد مضى الكلام عليه في الصوم •

اما الأحكام فانه مما يتسق مع ما قلناه في مقدمة كتاب العتق ان الشرع الحكيم جعل العتق هو الكفارة الأصلية ، وأن الصوم بدل من الكفارة اذا لم يجد الرقبة حتى لقد جعل الصوم يبطل في قول المزني وأبي حنيفة اذا وجد الرقبة التي يعتقها كفارة ، وجملة ما في الفصل أنه اذا دخل في الشهرين بالصوم ثم أيسر وقدر على الرقبة لم يجب عليه الانتقال الى الرقبة ، وبه قال مالك وأحمد •

وقال أبو حنيفة والمزني يلزمه الانتقال ، ودليل المذهب أنه وجد المبدل بعد شروعه في البذل فلم يلزمه الانتقال اليه ، كما لو وجد الهدى بعد شروعه

فى صوم السبع ، وقال الامام الشافعى رضى الله عنه : ولو أعتق كان أفضل
لأنه الأصل وليخرج بذلك من الخلاف •

(قلت) ولأن فى ذلك تمماً للادى بك اساره من الرق كما أفاده
المصنف •

فرع ولا يجزیه الصوم عن الكفارة حتى ينوى الصوم كل ليلة
لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » فهذا
عام فى كل صوم • وقد وافقنا أبو حنيفة على ذلك • وهل يلزمه نية التابع ؟
فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يلزمه نية التابع كل ليلة ؛ لأن التابع واجب كالصوم ،
فلما وجب عليه نية الصوم كل ليلة فكذلك نية التابع •

(والثانى) يلزمه التابع أول ليلة من الشهر لأن الفرض تبين هذا
الصوم عن غيره بالتابع ، وذلك يحصل بالنية أول ليلة منه •

(والثالث) لا يجب عليه نية التابع وهو الأصح ، لأن التابع شرط فى
العبادة وعلى الانسان أن ينوى فعل العبادة دون نية شروطها ؛ كما قال
المصطفى فى الصلاة أن ينوى فعل الصلاة دون نية شروطها •

مسألة قوله : وإن لم يقدر على الصوم لكبر الخ ، فجملة ذلك
أنه اذا عجز لمة تلحقه من الجوع والظما وكان قادراً على الاطعام لزمه
الاتقال الى الاطعام لقوله تعالى « فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً »
ولما ذكرناه من حديث أوس ابن الصامت وسلمة بن صخر •

إذا ثبت هذا فعليه أن يطعم ستين مسكيناً ، كل مسكين مداً من طعام ،
ولا يجوز أن ينقص من عدد المساكين ولا من ستين مداً ، وبه قال أحمد
وقال أبو حنيفة : ان أعطى الطعام كله مسكيناً واحداً فى ستين يوماً جاز دليلنا
قوله تعالى « فاطعام ستين مسكيناً » وقوله « اطعام » مصدر يتعدي بأن
والفعل ، وهذا لا يجيز الاقتصار على دون الستين ، ولأنه مسكين استوفى

قوت يوم من كفارة ، فاذا دفع اليه غيره منها لم يجزه ، كما لو دفع اليه في يوم واحد .

فروع ويجب أن يدفع الى كل مسكين مداً في جميع الكفارات الا كفارة الأذى فانه يدفع اليه مدين سواء كفر بالتمر أو الزبيب أو البر أو الشعير أو الذرة وبه قال ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والأوزاعي ، وقال أبو حنيفة : أن كفر بالتمر أو الشعير لزمه لكل مسكين صاع ، والصاع أربعة أمداد والمد عنده رطلان وإن كفر بالبر لزمه لكل مسكين نصف صاع ، وفي الزبيب عنه روايتان (أحدهما) أنه كالتمر والشعير (والثاني) أنه كالبر .

وقال مالك في كفارة اليمين والجماع في رمضان كقولنا في كفارة الظهار يطعم كل مسكين مداً بمد هشام ، وهو مد وثلاث بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل بل هو مدان وقال أحمد من البر ومن التمر والشعير مدان .

دليلنا ما روى أبو هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يضرب خذه ويتنقب شعره ، فقال يا رسول الله هلكت ، قال وما أهلكك ؟ قال وقعت على امرأتى في نهار رمضان ، قال أعتق رقبة ، قال لا أجد ، قال صم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال أطعم ستين مسكيناً ، قال لا أستطيع ، ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً يقال : تصدق بهذا ، فقال أعلى أفقر منا ! فما بين لا بتيها أهل بيت أحوج اليه منا ، فضحك صلى الله عليه وسلم ثم قال : اذهب أطعمه أهلك » .

إذا ثبت هذا في المجمع في رمضان قسنا سائر الكفارات عليها فأما خبر سلمة بن صبحر حيث أمره النبي صلى الله عليه وسلم وسق من تمر من صدقة بنى زريق فمحمول على الجواز ، وأن ما زاد على خمسة عشر صاعاً تطوع بدليل هذا الخبر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب ذلك من الجبوب والشمار التي تجب فيها الزكاة لان
الابدان بها تقوم ، ويجب من غالب قوت بلده قال القاضي ابو عبيد بن حريوة :
يجب من غالب قوته ، لان في الزكاة الاعتبار بما له فكذلك ههنا ، والمذهب
الاول لقوله تعالى « فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم »
والاوسط والاعدل لقوله تعالى « فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم » والاوسط والاعدل ، واعدل ما يطعم اهله قسوت البلد ، ويخالف
الزكاة فانها تجب من المال والكفارة تجب في النمة ، فان عدل الى قوت بند
اخر ، فان كان اجدود من غالب قوت بلده الذي هو فيه جاز لانه زاد خيرا ،
فان لم يكن اجدود ، فان كان مما يجب فيه زكاة ففيه وجهان .

(احدهما) يجزئه لانه قوت تجب فيه الزكاة فاشبهه قوت البلد .

(والثاني) لا يجزئه وهو الصحيح لانه دون قوت البلد ، فان كان في موضع
قوتهم الا قط ففيه قولان (احدهما) يجزئه لانه مكمل مقتات فاشبهه قوت
البلد (والثاني) لا يجزئه لانه يجب فيه الزكاة فلم يجزئه كاللحم ، وان كان
لحما او سمكا او جرادا ففيه طريقان ، من اصحابنا من قال فيه قولان كالاقط
ومنهم من قال لا يجزئه قولا واحدا ، ويخالف الاقط لانه يدخله الصاع ، وان
كان في موضع لا قوت فيه وجب من غالب قوت اقربا لبلاد اليه .

فصل ولا يجوز الدقيق والسويق والخبز ، ومن اصحابنا من قال
يجزئه لانه مهيا للاقتيات مستغنى عن مؤنته ، وهذا فاسد لانه ان كان قد هياه
لنعمة فقد فوت فيه وجوها من المنافع ، ولا يجوز اخراج القيمة لانه اخذ ما يكفر
به فلم يجز فيه القيمة كالعنق .

فصل ولا يجوز ان يدفع الواجب الى اقل من ستين مسكينا لازية
والخبر فان جمع ستين مسكينا وغداهم وعشايم لما عليه من الطعام لم يجزه ،
لان ما وجب للفقراء بالشرع وجب فيه التمليك كالزكاة ، ولانهم يختلفون في
الاكل ولا يتحقق ان كل واحد منهم يتناول قدر حقه .

وان قال لهم : ملكتم هذا بينكم بالسوية ففيه وجهان (احدهما)
لا يجزئه . وهو قول ابي سعيد الاضطخري لانه يلزمهم مؤنة في قسمته فلم
يجزه ، كما لو سلم اليهم الطعام في السنايل (والثاني) انه يجزئه وهو الاظهر
لانه سلم الى كل واحد منهم قدر حقه والمؤنة في قسمته قليلة ، فلا يمنع
الاجزاء .

الشرح الأحكام : اختلف أصحابنا في هل يلزمه أن يخرج من غالب قوته أو من غالب قوت البلد ؟ على وجهين قال أبو عبيد بن حريو يلزمه من غالب قوته وهو اختيار الشيخ أبي حامد ، لأن الزكاة زكاتان ، زكاة المال وزكاة النفس ، فلما كانت زكاة النفس يجب اخراجها من غالب قوت البلد لقوله تعالى « من أوسط ما تطعمون أهليكم » والأوسط الأعدل ، وأعدل ما يطعم أهله قوت البلد ؛ فإن عدل عن قوته وقوت بلده الى قوت بلد آخر ، فإن كان أعلى منها وجب عليه اخراجه ، بأن عدل عن الذرة والشعير الى البر ، أو كان في مصر وأخرج زيباً أجزاء لأنه أعلى مما وجب عليه ، وإن كان دون ذلك بأن عن البر الى الذرة والشعير فهل يجزئه ؟ فيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد ، وحكاهما المصنف في المذهب هنا وجهين .

(أحدهما) يجزئه لأنه قوت تجب فيه الزكاة .

(والثاني) لا تجزئه وهو الأصح لأنه دون ما وجب عليه ، وإن أخرج من قوت لا تجب فيه الزكاة - فإن كان غير الأقط - لم يجزه ؛ وإن كان من الأقط ففيه وجهان كما قلنا في زكاة الفطر ، وإن كان في بلد لا قوت لهم تجب فيه الزكاة وجب من قوت أقرب بلد اليه ، وهل يجزئه اخراج الخبز والدقيق والسويق ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجزئه لأنه مهياً للاقتيات (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح لأنه قد فوت فيه وجوها من المنفعة . وإن أخرج القيمة لم يجزه كما قلنا في الزكاة وأكثر أهل المدن يقلدون من يجيز اخراج القيمة بيد أن الأولى عندنا والأقرب الى المذهب أن يشتري دقيقاً يخرج منه ، وهو وجه صحيح عندنا ، وإن كان الأصح غيره كما تقدم .

مسألة قوله « ولا يجوز أن يدفع الواجب الى أقل من ستين مسكيناً الخ » فجملة ذلك أنه إذا دفع الى مائة وعشرين مسكيناً ستين مداً لكل مسكين نصف مد لم يجزه ذلك . وقيل له : اختر منهم ستين مسكيناً وادفع الى كل واحد منهم نصف مد . لأنه لا يجوز أن يدفع الى كل واحد منهم أقل من مد . فإن دفع الى ستين مسكيناً ستين مداً الى كل واحد منهم مداً دفعة واحدة أو في أوقات متفرقة أجزاء لقوله تعالى « فاطعموا ستين مسكيناً » فعم ولم يخص .

وان دفع الى ثلاثين مسكينا ستين مداً الى كل واحد مدين لم يجره
الا ثلاثون لأنه لم يطعم ستين مسكيناً ، وعليه أن يطعم ثلاثين مسكينا ثلاثين
مداً أخرى لكل واحد مد ، وهل له أن يرجع على كل واحد من الثلاثين بما
زاد على المد ؟ ينظر فيه ؛ فان بين أن ذلك عن كفارة واحدة كان له أن يرجع
به ، لأن ما زاد على المدعى الكفارة لا يجزىء دفعه الى واحد ، وان طلق
لم يرجع لأن الظاهر أن ذلك تطوع وقد لزم بالقبض .

وان وجب عليه كفارتان من جنس أو جنسين ؛ فدفع الى كل مسكين
مدين أجزاء لأنه لم يدفع اليه عن كل كفارة أكثر من مد ، ويجوز الدفع الى
الكبار من المساكين والى الصغار منهم لقوله تعالى « فاطعام ستين مسكيناً »
ولم يفرق ولكن يدفع مال الصغير الى وليه ؛ فان دفع الى الصغير لم يجره
لأنه ليس من أهل القبض ، ولهذا لو كان له عليه دين فأقبضه اياه لم يبرأ
بذلك .

فروع والدفع المبرىء له هو أن يدفع الى كل مسكين مداً ويقول
خذه أو كله أو الحقه لك . وان قدم ستين مداً الى ستين مسكينا وقال :
خذوا أو كلوا أو أبحتكم لكم لم يجره ذلك ؛ لأن عليه أن يوصل الى كل واحد
منهم مداً ، وهذا لم يفعل ذلك . وان قال : ملكتكم هذا بينكم بالسوية
أو قبضتكم اياه فقبضوه ففيه وجهان ؛ قال أبو سعيد الاصبغري لا يجره
لأن عليهم مشقة فى القسمة فلم يجره ؛ كما لو دفع اليهم الطعام فى سنابله .

وقول أبو اسحاق يجره ، وهو الأصح لأنه قد ملكهم اياه ، ولا يلحقهم
فى قسمته كبير مشقة ، ويمكن كل واحد منهم بيع نصيبه مشاعاً ، فان جمع
ستين مسكينا وغداهم وعشاها لم يجره لاختلاف كل منهم عن الآخر فى القدر
الذى تناوله من الطعام وتعاطاه . وقال أبو حنيفة : يجره . دليلنا أن
الواجب عليه دفع الحب وهذا لم يدفع الحب ، ولأنه لا يتحقق أن كل واحد
منهم أكل قدر حقه وهو يشك فى اسقاط الفرض عن ذمته والأصل بقاؤه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز ان يدفع الى مكاتب لانها تجب لاهل الحاجة والمكاتب مستغن بكسبه ان كان له كسب ، او بان يفسخ الكتابة ويرجع الى هؤلاء ان لم يكن له كسب ، ولا يجوز ان يدفع الى كافر لانها كفارة فلا يجوز صرفها الى كافر كالعق ، ولا يجوز دفعها الى من يلزمه نفقته من زوجة او والد او ولد ، لانه مستغن بالنفقة ، فان دفع بعض ما عليه من الطعام ثم قسدر على الصيام لم يلزمه الانتقال الى الصوم ، كما لا يلزمه الانتقال الى العتق اذا وجد الرغبة في اثناء الصوم والافضل ان ينتقل اليه لانه اصل .

فصل ولا يجوز ان يكفر عن الظهار قبل ان يظهر ، لانه حق يتعلق بسببين فلا يجوز تقديمه عليهما كالزكاة قبل ان يملك النصاب . ويجوز ان يكفر بالمال بعد الظهار وقبل العود لانه حق مال يتعلق بسببين ، فاذا وجد احدهما جاز تقديمه على الاخر كالزكاة قبل الحول ، وكفارة اليمين قبل الحنت .

فصل ولا يجوز شيء من الكفارات الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ولانه حق يجب على سبيل الطهارة فافتقر الى النية كالزكاة ، ولا يلزمه في النية تعيين سبب الكفارة ، كما لا يلزمه في الزكاة تعيين المال الذي يزكيه . فان كفر بالصوم لزمه ان ينوى كل ليلة انه صائم غداً عن الكفارة . وهل يلزمه نية التتابع ؟ فيه ثلاثة اوجه (احدها) يلزمه ان ينوى كل ليلة ، لان التتابع واجب بزمه نية الصوم . (والثاني) ان ينوى ذلك في اوايه لانه يتميز بذلك عن غيره (والثالث) وهو الصحيح انه لا يلزمه نية التتابع ، لان العبادة هي الصوم ، والتتابع شرط في العبادة فلم يجب نيته في اداء العبادة ، كالطهارة وستر العورة لا يلزمه نيتهما في الصلاة .

فصل وان كان المظاهر كافراً كفر بالعتق او الطعام لانه يصح منه العتق والاطعام في غير الكفارة فصح منه في الكفارة ، ولا يكفر بالصوم لانه لا يصح منه الصوم في غير الكفارة فلا يصح منه في الكفارة ، فان كان المظاهر عبداً فقد ذكرناه في باب المائون فاعنى عن الاعادة ، وبالله التوفيق .

الشرح حديث « انما الاعمال بالنيات » قال فيه الحافظ ابن حجر حديث عزيز وقال فيه الشافعي : انه نصف الدين . قلت : ولهذا زعم بعض المشتغلين بالفتيا والدعوة والارشاد من الأزهرين أنه متواتر وصححنا لهم

هذا الفهم بما كتبناه في مجلة الأزهر في حينه . لأن الحديث آحادي من طرفه الأول ، اذ لم يروه من الصحابة الا عمر ؛ ومع أن عمر خطب به على المنبر فانه لم يروه عنه سوى علقمة ابن وقاص الليثي ، ولم يروه عن علقمة سوى محمد بن ابراهيم التيمي ، ولم يروه عن التيمي سوى يحيى بن سعيد الأنصاري وفي هذا الاسناد نكتة قلما تتوفر لغيره من الأحاديث ، وهي أن كلا من علقمة الليثي والتيمي والأنصاري تابعيون متعاصرون أقران ، ولم يشترك اثنان منهما في سماع الحديث من الثالث أو من عمر .

اما الأحكام فانه لا يجوز دفع الكفارة الى عبد ولا كافر ولا الى من يلزمه نفقته لما ذكره النووي في كتاب الزكاة ، ولا يجوز دفعها الى مكاتب . وأن جاز دفع الزكاة اليه ، لأن القصد بالكفارة المواساة المحضة ، والمكاتب مستغن عن ذلك ؛ لأن ان كان له كسب فنفقته في كسبه . وان لم يكن له كسب فيمكنه أن يعجز نفسه وتكون نفقته على السيد .

فرع وان أطعم بعض المساكين ثم قدر على الصيام لم يلزمه الصيام كما قلنا فيمن قدر على العتق بعد الشروع في الصيام . وان وطئها في خلال الاطعام أثم بذلك ولا يلزمه الاستئناف وقال مالك : يلزمه . دليلنا أن الوطء لا يبطل ما فعله من الاطعام فلم يلزمه الاستئناف كما لو وطئ غيرها .

فرع ولا يجزيه الاطعام الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « انما الأعمال بالنياب وانما لكل امرئ ما نوى » متفق عليه . وهل يجب أن تكون النية مقارنة للدفع ؟ أم يجوز تقديمها على الدفع ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الزكاة وأما التابع فقد مضى كلامنا في نيته في هذا الباب قبل هذه الفصول بقليل .

فوائد لو أن المظاهر أدى الكفارة باطعام المساكين فأحضرهم وأطعم كل واحد مداً لم يجزئه ذلك الا أن يملكه آياه . وهذا هو مذهبنا وبه قال أحمد في إحدى روايته . والأخرى انه يجزئه اذا أطعم القدر الواجب لهم . وهو قول النخعي وأبي حنيفة . وأطعم أنس في فدية الصيام .

قال أحمد : أطعم شيئاً كثيراً وصنع الجفان • وذكر حديث حماد بن سلمة عن سلمة عن ثابت عن أنس • وذلك لقول الله تعالى « فاطعام ستين مسكيناً » وهذا قد أطعمهم فينبغي أن يجزئه ، ولأنه أطعم المساكين فأجزأه كما لو ملكهم ولنا أن المنقول عن الصحابة اعطأؤهم ، ولأنه مال وجب للفقراء شرعاً فوجب تملكهم إياه كالزكاة •

قلنا : انه لا يجب التابع في الاطعام وبه قال أحمد ؛ فلو أطعم واحداً اليوم والثاني بعد يومين والثالث بعد كذا حتى يستكمل الستين صح • وذلك لأن الله تعالى لم يشترط التابع فيه كما قاله في الصوم • ولو وطئ في أثناء الاطعام لم تلزمه اعادة ما مضى منه ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد • وقال مالك : يستأنف لأنه وطئ في أثناء كفارة الظهار فوجب الاستئناف كالصيام • دليلنا أنه وطئ في أثناء ما يشترط التابع فيه فلم يوجب الاستئناف كوطئ غير المظاهر منها أو كالوطئ في كفارة البهائم ، وبهذا فارق الظهار •

فائدة أخرى اذا أعطى مسكيناً مدين من كفارتين في يوم واحد أجزأه وهو احدى الروایتين عن أحمد والأخرى لا يجزئه ، وهو قول ابى حنيفة لأنه استوفى قوت يوم من كفارة فلم يجزئه الدفع اليه ثانياً في يومه كما لو دفعهما اليه من كفارة واحدة والقيمة في الكفارة لا تجزئ عندنا ولا عند أحمد ونظراً لأن الشارع الحكيم شرع الدين للسواد من الناس وأكثر الناس أهل قرى وبادية واقلمهم يسكنون المدائن لذلك كان الحب هو المشروع ، ويجوز اخراج الدقيق على قول صحيح والأصح الحب ، واذا كان أهل المدائن أنفع لهم أن يعطوا الدقيق كان الدقيق أولى لأنه بالنسبة لهم هو حال الكمال وتيسير المنفعة • أما أهل القرى فحال الكمال وتيسير المنفعة لهم هو الحب فلا يعطوا الدقيق • والله أعلم •

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى اَبْنَيْكَ اَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 وَوَسَائِلِهِ مِنْكُمْ طَابَتْ رُوحُهُمْ اَوْ رُوحُهُمْ فِي سَبْعِ
 اَلْفِ جَبْرِ اِنَّ قَالِ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلِيٍّ « يَا اَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ اَلْحَمْدُ لَكَ اَلْفَ رَافِعٍ
 بَيْنَهُمَا » قَالَ سَبْحَانَ اللهِ لَا نَعْمَ يَا اَبَا اَبِي اَبِي عَنْ ذِيكَ عَنْ اَبِي قَالِ
 قَالَ يَا رَسُولَ اللهِ اَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ اَمْرًا لَكَ فَاَعْلَمْتُ بِهِ يَنْتَسِخُ
 اَنْيَ كَلَامٍ تَقْتَضِيهِ بِمُرِّ عَظِيمٍ وَاِنْ سَلَّمْتُ لَكَ اَمْرًا مِمَّنْ دَلَّكَ عَلَيْهِ فَكُنْتَ
 اَلْاَبْرَءُ لِيَّ اَلْعَبْدُ وَنَسِيْتُ اَمْرًا لَكَ اَلْحَمْدُ لَكَ اَلْفَ رَافِعٍ

سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء » فتلاهن عليه ووعظه وذكره وإخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقالت : لا والذي بعثك بالحق انه تكاذب فبدأ الرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . ثم ثنى بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما .

وعند الشيخين وأحمد وأصحاب السنن الا الترمذي عن سهل بن سعد « أن عويمر العجلاني أتى رسول صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقضه فيقتلونه ؛ أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فانت بها ، قال سهل : قتلنا ، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما فرغ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين » وفي رواية عند الشيخين وأحمد « ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » وفي لفظ لأحمد ومسلم « وكان فراقه اياها سنة في المتلاعنين » .

اللعان : صورة من صور التفريق بين الزوجين تكاد تكون اندثرت لعوامل أهمها كما يقول الشيخ محمد الغزالي الداعية الاسلامي المعروف صعوبة وندرة التأكد منها فضبط الزنا بصورة متيقنة أمر نادر ولعله أيضا للجوء الناس الى الطلاق تسترا وأخيراً لسيطرة القوانين الوضعية التي توفر الفساد دون حاجة الى عناء كبير ولا صغير وتتلخص صورة اللعان في أنه اذا اتهم الزوج زوجته بالزنا صراحة أو أنكر نسب الأولاد له ففي كلا الحالين يجب اللعان فقد عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية مثل هذه فقال للزوجين ثلاث مرات « الله أعلم أن أحكما كاذب فهل منكما من تائب » ؟ فلما لم يتب منهما أحد استخلف الزوج حسب حكم كتاب الله أربع مرات أن اتهمه لزوجته صحيح والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان

من الكاذبين ثم استحلف الزوجة أيضا أربع مرات أن اتهم زوجها لها باطلا،
والخامسة أن غضب الله عليها أن كان زوجها صادقا في اتهامه .

وتتلخص أحكام اللعان في النقاط الآتية :

أولا : يجب أن يكون اللعان أمام القاضي فلا لعان بين المرء وزوجه أو
في حضور أقربائهما .

ثانيا : عقب تلاعن الطرفين يعلن القاضي وقوع التفريق ويرى الجمهور
أن التفريق يقع بذاته باللعان لكن أبا حنيفة يرى التفريق لا بد له من حق
القاضي ورأيه أقرب للصواب .

ثالثا : تفريق اللعان لا يزوج بعده بين الطرفين ان أراد ذلك ولا ينفع
فيه التحليل الوارد في الآية فلا تعل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره .

رابعا : لا يسقط أداء المهر عن الرجل بالتلاعن سواء كان اتهامه لزوجته
صادقا أم لا . فلا مناص من دفع المهر لها في أية حال وأن كان أعطاها مهرها
فلا يحق له استرجاعه . فان اتهم الزوج زوجته ورفض اللعان أقيم عليه حد
القذف حسب ما عليه الجمهور إلا أبا حنيفة فيرى أنه لا يستحق الحد بل
يعاقب على ذلك بالسجن .

وهذا اللعان هو أغلظ صور الطلاق لأنه طلاق لا لقاء بعده أبدا وهو
فراق إلى الأبد ومع أنه نص في شريعة الله وقد جاء في القرآن بيانه مفصلا في
سورة النور وأكدته السنة بالتطبيقات العملية إلا أن الستر أفضل منه لمن
قدر عليه على أساس الطلاق الذي يعتبر حلا كافيا ومع ذلك فهذا اللعان درء
لمفسده كبيرة هي (القتل) الذي يمكن أن يندفع إليه الرجل اذا عرف أنه
لا سبيل لديه لكشف ما لحق به وبيان أسباب فراقه لزوجته وشفاء صدره
مما لكب به وقانا الله شره .

وأخيرا فان الحياة الزوجية وجبت لتبقى ويرى علماء الأمة أن نية
فسخها عند عقد الزواج من عوامل فساد العقد فالإسلام خريص على

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله « واستعانى » : أى ساءم . قوله « فإني أوفيت الركب » أى الشاة قد
 ركب ، مستعمله ، فإذا غفل الجاهل .

[illegible]

يقال بعضهم السالك : لا يقتل أسلماً ويعتبر قبيحاً فعله إذا علم أنه غير مسلم .
 وقالوا : لا بأس به ، وإن كان مسلماً ، فلو ما أتى بأشياء من الدين ، فإنه لا بأس به .
 وقالوا : لا بأس به ، وإن كان مسلماً ، فلو ما أتى بأشياء من الدين ، فإنه لا بأس به .
 وقالوا : لا بأس به ، وإن كان مسلماً ، فلو ما أتى بأشياء من الدين ، فإنه لا بأس به .
 وقالوا : لا بأس به ، وإن كان مسلماً ، فلو ما أتى بأشياء من الدين ، فإنه لا بأس به .
 وقالوا : لا بأس به ، وإن كان مسلماً ، فلو ما أتى بأشياء من الدين ، فإنه لا بأس به .

بكرًا • ولتسد الى ما في الفصل • قال في البيان : اللعان مشتق من اللعن وهو الطرد والابعاد فسمى المتلاعنان بذلك لأن الخامسة اللعنة ، ولما يتعقب من المأثم والطرد ، لأنه لا بد أن يكون أحدهما كاذباً فيكون ملعوناً هـ •

إذا ثبت هذا فان رأى الرجل امرأته تزنى أو أقرت عنده بالزنا أو أخبره بذلك ثقة واستفاض في الناس أن رجلاً زنا بها ثم وجده عندها ولم يكن هناك نسب يلحقه من هذا الزنا فله أن يقذفها بالزنا ؛ لأنه إذا رآها فقد تحقق زناها • وإذا أقرت عنده أو أخبره ثقة أو استفاض في الناس ووجد الرجل عندها غلب على ظنه إزناها فجاز له قذفها ولا يجب عليه قذفها لما روى أن رجلاً قال « يا رسول الله ان امرأتى لا ترد يد لامس » تعريضاً منه بزناها • فقال النبي صلى الله عليه وسلم : طلقها • فقال : انى أحبها • فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمسكها •

وللأحاديث التى سقناها في صدر هذا البحث اذ أذن النبي صلى الله عليه وسلم للملاعن أن يتكلم أو يسكت حيث لم ينكر عليه أيهما • فأما اذا لم يظهر على المرأة الزنا بينة ولا سبب حرم عليه قذفها لقوله تعالى « ان الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم - الى قوله تعالى - سبحانه هذا بهتان عظيم » وقوله صلى الله عليه وسلم « من قذف محصنة : جبط الله عمله ثمانين عاماً » وان أخبره بزناها من لا يثق بقوله له حرم عليه قذفها ، لأنه لا يغلب على الظن الا قول الثقة ، وان وجد عندها رجلاً ولم يستفاض في الناس أنه زنى بها حرم عليه قذفها لجواز أن يكون دخل اليها هارباً أو لحاجة أو لطلب الزنا ولم تجبه ، فلا يجوز قذفها بأمر محتمل •

وان استفاض في الناس أن فلاناً زنى بها ولم يجده عندها فهل يجوز له أن يقذفها ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف (أحدهما) يجوز له قذفها لأن الاستفاضة أقوى من خبر الثقة ، والقسامة تثبت بالاستفاضة فيثبت بها جواز القذف • (والثاني) لا يجوز له قذفها ، ولم يذكر في التعليق والشامل غيره لجواز أن يكون أشاع ذلك عدو لها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن قذف امراته بزنا يوجب الحد او تعزير القذف ، فطوبى بالحد او بالتعزير فله ان يسقط ذلك بالبينه ، لقوله عز وجل « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فدل على انه اذا اتى بأربعة شهداء لم يجلد . ويجوز ان يسقط باللعان ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه « ان هلال بن أمية قذف امراته بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : البينة او الحد في ظهرك ، فقال يا رسول الله اذا رأى أحدنا رجلا على امراته يلتمس البينة ؟ فجعل النبي صلى الله عليه يقول : البينة والا حد في ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ، ولينزلن الله عز وجل في امرى ما يرى ظهري من الحد ، فنزلت : « والذين يرمون أزواجهم » ولأن الزوج يتلى بقذف امراته لنفي العار والنسب الفاسد ، ويتعلم عليه إقامة البينة فجعل اللعان بينه له ، ولهذا لما نزلت آية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم « ابشر يا هلال ، فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا . قال هلال : قد كنت ارجو ذلك من ربي عز وجل » .

فان قدر على البينة ولاعن جاز لانهما بينتان في اثبات حق ، فجاز إقامة كل واحدة منهما مع القدرة على الأخرى ، كالرجلين ، والرجل والمرأتين في المال . وان كان هناك نسب يحتاج الى نفيه لم ينتف بالبينة ولا ينتفى الا باللعان ، لان الشهود لا سبيل لهم الى العلم بنفي النسب . وان اراد ان يثبت الزنا بالبينة ثم يلاعن لنفي النسب جاز ، وان اراد ان يلاعن ويثبت الزنا وينفي النسب باللعان جاز .

الشرح حديث ابن عباس أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى ولفظه « أن هلال بن أمية قذف امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حد في ظهرك . فقال يا رسول الله اذا رأى أحدنا على امراته رجلا ينطلق يلتمس البينة ؟ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ، ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل الله عليه » والذين يرمون أزواجهم « فقرأ حتى بلغ « أن كان من الصادقين » فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليهما فجاء هلال فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ، فلما

كان عند الخامسة وقموا فقالوا : انها موجبة فتلكأت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أظفروها فان جاءت به أكحل العينين سابغ الأليتين خد ليج الساقين فهو لشريك ابن سحماء فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن » •

قوله « البينة أو حد في ظهرك » فيه دليل على أن الزوج اذا قذف امرأته بالزنا وعجز عن اقامة البينة وجب عليه حد القاذف • واذا وقع اللعان سقط وهو قول الجمهور • وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أن اللازم بقذف الزوج انما هو اللعان فقط ، ولا يلزمه الحد ، والحديث وما في معناه حجة عليه قوله فنزلت « والذين يرمون أزواجهم » فيه التصريح بأن الآية نزلت في شأن هلال • وقد تقدم الخلاف في ذلك • وفي الحديث مشروعية تقديم الوعظ للزوجين قبل اللعان •

وقد أخرج هذا الحديث أحمد ومسلم والنسائي عن أنس بلفظ أن هلال ابن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أخا لبراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الاسلام • قال فتلاعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبصروها فان جاءت به أبيض سبطاً قضى العيين فهو لهلال بن أمية؛ وان جاءت به أكحل جمداً حمش الساقين فهو لشريك بن سحماء • قال فأبئت أنها جاءت به أكحل جمداً حمش الساقين » •

وفي رواية « ان أول لعان كان في الإسلام أن هلال بن أمية قذف شريك ابن السحماء بامرأته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أربعة شهداء والا حد في ظهرك ؛ يردد ذلك عليه مراراً ، فقال له هلال : والله يا رسول الله ان الله ليعلم أنى لصديق ولينزلن الله عليك ما يرى ظهري من الحد فينبأهم كذا اذ نزلت عليه آية اللعان (والذين يرمون أزواجهن) الى آخر الآية وذكر الحديث » • رواه النسائي ورجاله رجال الصحيح وقوله « قضى العيين » بفتح فكسر بعدها همزة على

وزن حذر ، وهو فاسد العينين ؛ والجعد خلاف السبط يسميه عوام المصريين
(أكثر) •

قوله « حمش الساقين » أى دقيق الساقين • ورواه أحمد وأبو دارد
مطولا وفي اسناده عباد بن منصور وقد تكلم فيه غير واحد • وقيل فيه : انه
كان قدريا داعية •

اما الأحكام فانه اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة أجنبية منه
محصنة وجب عليه حد القذف وحكم بفسقه وردت شهادته فان أقام القاذف
على المقذف حد الزنا لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » الآية •

وان قذف الرجل امرأته وجب عليه حد القذف ان كانت محصنة ، والتعزير
ان كانت غير محصنة وحكم بفسقه ، فان طولب بالحد أو التعزير فله أن
يسقط ذلك عن نفسه باقامة البينة على الزنا ، وله أن يسقط ذلك بالاسان ،
فان لاعن والا أقيم عليه الحد أو التعزير • وهذا مذهبا وبه قال مالك وأحمد •
وقال أبو حنيفة : اذا قذف الرجل امرأته لم يجب عليه الحد بقذفها وانما يجب
عليه اللعان فان لاعن والا حبس حتى يلاعن •

دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء »
الآية : وهذا عام في الأزواج وغير الأزواج ؛ فأخبر الأزواج بأن لعانهم يقوم
مقام شهادة أربعة غيرهم بقوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم
شهداء الا أنفسهم » الآية •

وحديث ابن عباس الذى ساقه المصنف في الفصل في قصة هلال بن أمية
حين قذف امرأته بشريك بن السحماء ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم
« البينة أو حد في ظهرك » فقال : والذى بعثك بالحق انى لصادق ولينزلن
الله في أمرى ما يبرىء ظهرى من الحد ؛ فأنزل الله تعالى « والذين يرمون
أزواجهم » الآية ، فدعاه النبى صلى الله عليه وسلم وقال « أبشر يا هلال
قد جعل الله لك فرجا ومخرجا » فقال : قد كنت أرجو ذلك من ربى •

لأن المقصود باللعان درء العقوبة الواجبة بالقذف ونفى النسب لما يلحقه من الضرر بكل واحد منهما ، وليس ههنا واحد منهما . وأما قطع الفراش فإنه غير معصود ويحصل له ذلك بالطلاق فلا يلاعن لأجله . وإن لم تعف الزوجة عن الحد أو التعزير ولم تطالب به فقد روى المزني أنه ليس عليه أن يلاعن حتى تطالب بالمقنونة حصها .

وروى فيمن قذف امراته ثم حنث أنه إذا التعن سقط الحد ، فمن أصحابنا من قال : لا يلاعن لأنه لا حاجة به إلى اللعان قبل الطلب ، وقال أبو إسحاق : أنه إن يلاعن لأن الحد قد وجب عليه فجاز أن يسقطه من غير طلب ، كما يجوز أن يقضى الدين المؤجل قبل الطلب ، وقوله : ليس عليه أن يلتعن ، لا يمنع لجواز وإنما يمنع الوجوب .

فصل وإن كانت الزوجة أمة أو ذمية أو صغيرة يوطأ مثلها فقذفها عزر وله أن يلاعن لدرء التعزير لأنه تعزير قذف ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فقذفها عزر ولا يلاعن لدرء التعزير . لأنه ليس بتعزير قذف ، وإنما هو تعزير على الكذب لحق الله تعالى ، وإن قذف زوجته ولم يلاعن فحد في قذفها ثم قذفها بالزنا الذي رماها به عزر ولا يلاعن لدرء التعزير لأنه تعزير لدفع الإذى ، لانا قد حددناه للقذف ، فإن ثبت بالبينة أو بالإقرار أنها زانية ثم قذفها فقد روى المزني أنه لا يلاعن لدرء التعزير ، وروى الربيع أنه يلاعن لدرء تعزير .

واختلف أصحابنا فيه على طريقين ، فقال أبو إسحاق : المذهب ما رواه «زني» وما رواه الربيع من تخريبه لأن اللعان جعل لتحقيق الزنا وقد تحقق زناها بالإقرار أو البينة ، ولأن القصد باللعان إسقاط ما يجب بالقذف ، والتعزير ههنا على الشتم لحق الله تعالى لا على القذف ، لأنه بالقذف لم يلحقها عسرة وقال أبو الحسن بن القطان وأبو القاسم الدارمي : هي على قولين أحدهما (لا يلاعن لما ذكرناه) والثاني (يلاعن لأنه إذا جاز أن يلاعن لدرء التعزير فيمن لم يثبت زناها ، فلأن يلاعن فيمن ثبت زناها أولى :

الشرح درء العقوبة دفعها وإزالتها ، وبابه نفع ، وداراته دافعته ؛ وفي الحديث « ادرءوا الحدود بالشبهات » وفي الكتاب « ويدرءون بالحسنة السيئة » وإقال تعالى (فادارأتم فيها) أى تماريتم وتدافعتم ؛ والمداراة بالهمز المدافعة . قال الشاعر بلسان ناقته :

تقول وقد درأت لها وضئني أهذا دينه أبداً وذئني ؟
أكل الدهر حل وارتحال ؟ فما تبقى على ولا تقيني

والمداواة بغير هيز الأخذ بالرفق أبو المخاتلة • يقال : داريته اذا لا ينته ،
ودريته اذا خنلته ؛ ومنه :

فان كنت لا أدري الطبيب فأننى أدس لها تحت التراب الدواهي

أما الأحكام فان حد القذف حق للمقذوف ، فان عفا عنه سقط وان مات قبل أن يستوفيه ورث عنه ، وقال أبو حنيفة : هو حق لله لا حق للمقذوف . فيه ؛ فان عفا عنه لم يسقط ، وان مات لم يورث عنه • ووافقنا أنه لا يستوفى إلا بمطالبة ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » فأضاف العرض إلينا كإضافة الدم والمال ، فوجب أن يكون ما في مقابلته للمقذوف كالدم والمال ؛ ولأنه حق على البدن اذا ثبت بالاعتراف لم يسقط بالرجوع فكان للأدنى كالقصاص ، ففى قولنا اذا ثبت بالاعتراف لم يسقط بالرجوع ، احتراز من حد الزنا والخمر والقطع فى السرقة •

اذا ثبت هذا ففقد زوجه ثم عفت عما وجب لها من الحد أو التعزير ولم يكن هناك ولد لم يكن له أن يلاعن ؛ لأنه يلاعن لاسقاط الحد عنه ، وقد سقط بالعفو ، ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن لأنه يستفيد به قطع الفرائش والفرقة المؤبدة — والمذهب الأول لأن الفرقة يمكنه إحداثها بالطلاق الثلاث ، وان كان هناك ولد فله أن يلاعن لنفيه عنه ، وان لم يكن هناك نسب فليس له أن يلاعن • ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن لقطع الفرائش ، والمذهب الأول • لأنه انما يلاعن لنفى النسب أو لاسقاط الحد عنه ، وليس هناك أحدهما وقطع الفرائش يمكنه بالطلاق الثلاث •

وجملة ما تقدم أنه لا يتعرض له باقامة الحد عليه ولا طلب اللعان منه حتى تطالبه زوجته بذلك ، فان ذلك حق لها فلا يقام من غير طلبها كسائر حقوقها ، وليس لوليها المطالبة عنها ان كانت مجنونة أو مجبوراً عليها • ولا لولى الصغيرة وسيد الأمة المطالبة بالتعزير من أجلهما ؛ لأن هذا حق ثبت للتشفي فلا يقوم غير المستحق فيه مقام المستحق كالقصاص فاذا أراد الزوج اللعان من غير مطالبة نظرنا فان لم يكن هناك نسب يريد نفيه لم يكن له أن

وان كانت صغيرة يوطأ مثلها كائنة تسع سنين فما زاد صح قذفه ، لأن ما قاله يحتمل الصدق والكذب ؛ ولا يجب عليه الحد بقذفها لأنها ليست بمحصنة ، وانما يجب عليها التعزير ، وهل للزوج أن يلاعن ؛ لأن اللسان يراد لنفى النسب أو لاسقاط ما وجب عليه من الحد أو التعزير بقذفها ، وذلك لا يجب قبل مطالبتها . وقال أبو اسحاق : له أن يلاعن لاسقاط ما وجب عليه من التعزير في الظاهر وان لم يطالب به كما يجوز أن يقدم ما وجب عليه من الدين المؤجل قبل حلوله .

وان كانت له زوجة كناية فقذفها لم يجب عليه الحد لأنها ليست بمحصنة ، ويجب عليه التعزير ، وحكمه حكم الحد الذي يجب عليه بقذف المحصنة يسقط عنه بإقامة البينة على زناها أو باللعان ؛ لأنه اذا سقط عنه الحد الكامل بذلك فلا يسقط ما هو دونه بذلك أولى . وان كانت الزوجة أمة فقذفها لم يجب عليه الحد لأنها ليست بمحصنة ، ويجب عليه التعزير ، وليس للسيد أن يطالب به لأنه ليس بمال ولا له بدل هو مال ، وحق السيد انما يتعلق بالمال أو بما بدله المال ، فان طالبته الأمة به كان له أن يسقط ذلك بالبينة أو باللعان كما قلنا في الحد الذي يجب عليه بقذف المحصنة . وان عفت الأمة عما وجب لها من التعزير سقط لأنه لاحق للسيد فيه .

مسألة اذا قامت البينة على امرأة بالزنا أو أقرت بذلك ثم قذفها الزوج أو أجنبى بذلك الزنا أو بغيره لم يجب عليه حد القذف لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » الآية . وهذه ليست بمحصنة ، ولأن القذف هو ما احتمل الصدق والكذب . فأما ما احتمل أحدهما فانه لا يكون قذفاً ؛ ألا ترى أنه لو قذف الصغيرة التي لا يوطأ مثلها في العادة . أو قال : الناس كلهم زناة لم يكن قذفاً ولأن الحد انما جهل دفعاً للعار عن نسب المقتوفة ، وهذه لا عار عليها بذلك القذف ، لأن زناها قد ثبت ويجب عليه التعزير لأنه اذاها وسبها وذلك محرم فعزير لأجله ، فان كان المؤذى لها بذلك أجنبياً لم يسقط عنه بينة ولا بغيرها ، لأن هذا تعزير أذى وليس بتعزير قذف . وان كان المؤذى لها بذلك زوجها فهل له اسقاطه باللعان . نقل المزني أنه ليس له اسقاطه باللعان .

ونقل الربيع أن له اسقاطه باللعان ، فاختلف أصحابنا في ذلك ؛ فقال أبو اسحاق : الصحيح ما نقله المزني ، وما نقله الربيع غلط ؛ لأن اللعان انبا يراد لتحقيق الزنا والزنا هنا متحقق فلا فائدة في اللعان ، ولأن اللعان انما أسقط حق المقدوفة ، وأما حق الله فلا يسقط ، وهذا التعزير لحق الله تعالى فلم يجز اسقاطه باللعان ، كما قلنا فيمن قذف صغيرة لا يوطأ مثلها فان قيل : لو كان هذا التعزير لحق الله تعالى لما كان يفتقر الى مطالبتها ، كما لو قال : الناس كلهم زناة ، فان الامام يعزره من غير مطالبة . قلنا : انما اقتصر الى مطالبتها لأنه يتعلق بحق امرأة بعينها .

وقال أبو الحسين بن القطان وأبو القاسم الداركي : هي على قولين :

(أحدهما) لا يلاعن لما ذكرناه (والثاني) يلاعن ، لأنه اذا جاز أن يلاعن لدرء التعزير فيمن لم يثبت زناها فلأن يلاعن فيمن ثبت زناها أولى . ومنهم من قال : ليست على قولين . وانما هي على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال لا يلاعن اذا كان قد رماها بالزنا مضافا الى ما قبل الزوجية ؛ مثل أن رماها بالزنا وهما أجنبيان فأقام عليها البينة بذلك ثم تزوجها ورماها بذلك الزنا لأنه كان في الأصل لا يجوز له اللعان لأجله فكذلك في الثاني ، والموضع الذي قال : له أن يلاعن اذا رماها بالزنا في حال الزوجية ، فحققه عليها بالبينة ثم رماها به ثانياً فله أن يلاعن لأنه كان في الأصل له اسقاط حده باللعان قبل البينة فكذلك بعد البينة .

فرع وان قذف امرأته بالزنا ولم يقم عليها البينة ولم يلاعن فحد ثم رماها بذلك الزنا فانه لا يجب عليه الحد ؛ لأن القذف هو ما احتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتمل الا الكذب ، ولأن الحد انما يراد لدفع العار عن نسب المقدوفة وقد دفع عنه العار بالحد الأول فلا معنى لاقامة الحد ثانياً ، ويجب عليه التعزير لأنه آذاها بذلك والأذى بذلك محرم ولا يلاعن لاسقاط هذا التعزير ؛ لأنه تعزير أذى فهو كالتعزير لأذى الصغيرة التي لا يوطأ مثلها .

وان قذف أجنبي أجنبية بالزنا ولم يقيم البينة على الزنا فحد القاذف ثم رماها بالقاذف بذلك ثانياً فإنه لا يجب عليه الحد وانما يجب عليه التعزير للأذى . وقال بعض الناس : يجب عليه حد القذف .

دليلنا ما روى أن أبا بكرة شهد هو ورجلان معه على المغيرة بن شعبة بالزنا فحدهم عمر رضى الله عنه ، ثم قال أبو بكرة للمغيرة : قد كنت زنت ، فهم عمر بجلده فقال له على رضى الله عنه : ان كنت تريد أن تحله فارجم صاحبك ، فأدرك عمر معنى قول على عليه السلام : ان كنت تجعل هذا قذفاً ثانياً فقد تمت الشهادة على المغيرة . وان كان القذف الأول فقد حددته .

فروع قال ابن الصباغ فى الشامل : اذا قذف الرجل امرأته وثبت عليها الحد بلعانه ظنرت - فان لاعنته - فقد عارض لعانه لعانها فلا يثبت عليها الزنا ولا يجب عليها الحد ولا نزول حصاتها . ومتى قذفها هو أو غيره وجب عليه حد القذف . وان قذفها ولاعنها ولم تلاعن هى فقد وجب عليها الحد ويسقط احصائها فى حق الزوج ، وهل تسقط حصاتها فى حق الأجنبي ؟ فيه وجهان (أحدهما) تسقط حصاتها لأنه قد ثبت زناها بلعان الزوج فلا يسقط احصائها لأن اللعان حجة تختص بالزوج ، ولهذا لا يسقط عن الأجنبي حد القذف به فلا يسقط احصائها به فى حقه . وذكر الشيخ أبو اسحاق أن الزوج اذا قذفها وتلاعنا ، ثم قذفها بذلك الزنا الذى تلاعنا عليه لم يجب عليه الحد . وان قذفها بزنا آخر ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجب عليه الحد ، لأن اللعان لا يسقط الا ما يجب القذف فى الزوجية لحاجته الى القذف . وقد زالت الزوجية فزال الحاجة الى القذف . وان تلاعنا ثم قذفها أجنبي حد ، فكل موضع قلنا لا يجب على الزوج الحد يقذفها بعد الزوجية فإنه يجب عليه التعزير لأنه اذاها والأذى محرم ، ولا خلاف أنه لا يسقط هذا التعزير ولا الحد الذى يجب عليه اذا قذفها بزنا آخر باللعان ، لأن اللعان انما يكون بين الزوجين وهما أجنبيان . هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة اذا قذفها أجنبي فان كان الزوج لاعنها وقضى حملها وكان الولد حياً فعلى الأجنبي الحد ، وان كان لم ينف حملها ، أو تقاه وكان الولد ميتاً فإنه لا حد على الأجنبي .

دليلنا ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين هلال ابن أمية وامراته ففرق بينهما وقضى بأن لا يدعى الولد لأب ، وأنها لا ترمي ولا ولدها فمن رماها أو ولدها فعليه الحد ولم يفرق وهذا حجة لما قال ابن الصباغ فانها أجابته باللعان وإقال صلى الله عليه وسلم « فمن رماها أو ولدها فعليه الحد » ولم يفرق بين الزوج وغيره . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

ما يجوز نفيه باللعان وما لا يجوز

إذا تزوج امرأة وهو ممن يولد مثله ، وامكن اجتماعهما على الوطء ، وأتت يولد لمدة يمكن أن يكون الحمل فيها لحقه في الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش » ولأن مع وجود هذه الشروط يمكن أن يكون الولد منه ، وليس ههنا ما يعارضه ولا ما يسقطه ، فوجب أن يلحق به .

فصل وإن كان الزوج صغيراً لا يولد مثله لم يلحقه ؛ لأنه لا يمكن أن يكون منه ويتنفي عنه من غير لعان ، لأن اللعان يمين واليمين جعلت لتحقيق ما يجوز أن يكون ، ويجوز أن لا يكون فيتحقق باليمين أحد الجائزين ، وههنا لا يجوز أن يكون الولد له فلا يحتاج في نفيه إلى اللعان .

واختلف أصحابنا في السن التي يجوز أن يولد له ، فمنهم من قال : يجوز أن يولد له بعد عشر سنين ، ولا يجوز أن يولد له قبل ذلك ، وهو ظاهر النص . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » ومنهم من قال : يجوز أن يولد له بعد تسع سنين ولا يجوز أن يولد له قبله ، لأن المرأة تحيض لتسع سنين فجاز أن يحتلم الفلام لتسع ، وما قاله الشافعي رحمه الله أراد على سبيل التقريب لأنه لا بد أن يمضي بعد التسع إمكان الوطء وأقل مدة الحمل وهو ستة أشهر ، وذلك قريب من العشرة .

وإن كان الزوج مجبواً فقد روى المزني أن له أن يلاعن ، وروى الربيع أنه يتنفي من غير لعان . واختلف أصحابنا فيه فقال أبو إسحاق : إن كان مقطوع الذكر والاثنيان انتفى من غير لعان لأنه يستحيل أن ينزل مع قطعهما ،

عن حالة الافتراض • وقيل انه اسم للزوج • روى ذلك عن أبى خنيفة •
وأشد ابن الأعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جرير :

باتت تمنقه وبات فراشها

وفي القاموس : ان الفراش زوجة الرجل • قيل : ومنه « وفرش مرفوعة »
ولجارية يفرشها الرجل • اهـ والعاهر الزاني ، يقال « عهر » أى زنى • قيل
ويختص ذلك بالليل • قال في القاموس : عهر المرأة كمنع عهراً ويكسر
ويحرك ، وعهارة بالفتح وعهورة ، وعاهرها عهراً أتاها ليلاً للفجور أو
فهاراً • اهـ ومعنى له الحجر أى الخيبة أو لا شيء له في الولد ، والعرب
تقول : له الحجر وبقيّة التراب ، يريدون ليس له الا الخيبة ؛ وقيل المراد
بالحجر أنه يرحم بالحجارة اذا زنى ، ولكنه يرد على هذا أنه لا يرحم كل من
زنى بل المحصن فقط •

اما الأحكام فيما يلحق وما لا يلحق وما يجوز نفيه باللعان وما لا يجوز؟
اذا تزوج الرجل امرأة وهو ممن يولد لمثله وأمكن اجتماعهما على الوطء فانت
بولد لمدة الحمل لحقه الولد فان زوج الأب ابنه الصغير وأمكن اجتماعهما
وأتت بولد فظرت فان أتت به قبل أن يستكمل الصبي تسع سنين وستة أشهر
من مولده لم يلحقه الولد بلا خلاف لأن الله أجرى العادة أنه لا يولد لمثله
وينتهي عنه من غير لعان لأن اللعان انما يحتاج اليه لنفي نسب لاحق به وهذا
غير لاحق به وان مات هذا الصبي لم تنقض عدتها منه بوضعه لأنه لا يمكن
أن يكون منه فلم تنقض عدتها منه بوضعه بخلاف ما لو قفى حمل امرأته
باللعان فان عدتها منه تنقض بوضعه لأنه يمكن أن يكون منه وان أتت به بعد
أن يكمل الصبي عشر سنين ومضت مدة الحمل بعد ذلك لحقه الولد بلا خلاف
لأن ابن العشر قد ينزل الماء الدافق الذى يخلق منه الولد وان كان قادراً
الا أن الولد يلحق بالامكان وان خالف الظاهر • وان أتت منه بعد أن يكمل
الصبي تسع سنين وستة أشهر وسبعة أيام ففيه وجهان (أحدهما) لا يلحق
لأن الشافعى قال لو جاءت بحمل وزوجها صبي دون عشر سنين لم يلزمه
لأن العلم يحيط أنه لا يولد لمثله فاذا قلنا بهذا انتهى عنه نفي لعان (والثاني)

أنه يلحقه وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأنه لما جاز أن تبلغ المرأة بالحيض لتسع سنين فكذاك يجوز أن يبلغ الغلام بالاحتلام لتسع سنين والنسب يحتاط في اثباته فإذا قلنا بهذا أو أتت به بعد أن كمل الصبي عشر سنين ومضت مدة الحمل فأراد أن ينفيه باللعان لم يكن له ذلك لأنه لا حكم لكلامه لأنه غير بالغ فإن قيل : فكيف جعلتموه بالغاً في حكم لحق الولد به ولم تجعلوه بالغاً في حق حوار اللعان فالجواب أن اثبات النسب لا يجوز بالامكان ولا يجوز فيه بالامكان فإن أقر بالبلوغ وأراد أن ينفيه باللعان كان له ذلك لأنه أقر بالبلوغ في وقت يجوز أن يكون فيه صادقا فقبل . هذا نقل الشيخ أبي حامد وقال المسعودي : إذا أتت به وقد لا يستكمل تسع سنين لحق به وهل يشترط ستة أشهر وساعة الوطء بعد التسع ليلحقه ؟ فيه وجهان وإن كان الزوج في سن من يولد له إلا أنه محبوب فأنت امرأته بولد فروى المزني أنه لا ينتفى عنه إلا باللعان وروى الربيع أنه ينتفى عنه بغير اللعان قال أصحابنا : ليست على قولين وإنما هي على حالين في الحالين فقال أبو إسحاق : الموضع الذي لا ينتفى عنه إلا باللعان أراد إذا كان مقطوع الذكر أو الاثنين إذا قطع ذكره وبقي أثنياه ساحق وأنزل وإذا قطع أثنياه وبقي ذكره أولج وأنزل غير أن أهل الطب قالوا إذا قطع ذكره أو أثنياه فلا ينزل إلا ماء رقيقاً فلا يلحق منه الولد ولا اعتبار بقولهم ها هنا لأن الولد يلحق بالامكان والموضع الذي قال ينتفى عنه بغير لعان أراد إذا قطع ذكره وأثنياه لأنه يتمذر منه الانزال جملة وقال القاضي أبو حامد على اختلاف حالين آخرين فالموضع الذي قال لا ينتفى عنه باللعان أراد إذا لم ينسد ثقبه المنى التي في أصل الذكر ؛ والموضع الذي قال ينتفى عنه بغير لعان أراد إذا انسدت لأن في أصل الذكر ثقبين ثقبه للبول وثقبه للمنى فإذا انسدت ثقبه المنى يتمذر الانزال وإذا لم ينسد لم يتمذر . ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين آخرين فالموضع الذي قال : لا ينتفى عنه إلا باللعان أراد به المجنون إذا وطئ امرأته في حال جنونه لأنه كالعاقل الواطئ والموضع الذي قال ينتفى عنه بغير لعان هو المجبوب وهو الخصى وحكى الشيخ أبو حامد أن من أصحابنا من قال : يلحق به الولد ولا ينتفى عنه إلا بلعان وإن كان مقطوع الذكبر والأشبين والصحيح قول أبي إسحاق . هذا نقل البغداديين وقال

المسعودى : ان كان محبوبا لحقه الولد وان كان خصيا فاذن قال أدل المرفقة
انه يولد لثاه لحقه والا فلا .

فرع في مذاهب العلماء فيما تقدم لا فرق أولا بين كون الزوجة
مدخولا بها أو غير مدخول بها في أنه يلاعنها . قال ابن المنذر : أجمع على هذا
كل من تحفظ عنه من علماء الأصهار ، منهم عطاء والحسن والشعبي والنخعي
وعمر بن دينار وقتادة ومالك وأهل المدينة والنوري وأهل العراق
والشافعي ، فان كانت غير مدخول بها فقد قال أحمد وسعيد بن جبير وقتادة
ومالك : لها نصف الصداق ، فان كان أحد الزوجين غير مكلف فلا لعان بينهما
على ما سيأتى بيانه ، فان كان غير المكلف الزوج فله حالان .

(أحدهما) أن يكون طفلا (والثاني) أن يكون بالغاً زائل العقل ، فان
كان طفلا - فان أمت امرأته يولد ظرنا - فان كان دون عشرين سنين ، وهى السن
التي يؤيدها ظاهر النص والحديث « اضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في
المضاجع » وان ذهب بعض الأصحاب الى ما دون ذلك ؛ قلنا : فان كان لدون
عشرين سنين لم يلحقه الولد ويكون منفياً عنه ، لأن العلم يحيط به بأنه ليس
منه ، فان الله عز وجل لم يجر العادة بأن يولد له لدون ذلك فينتفى عنه ؛
كما لو أمت به المرأة لدون ستة أشهر منذ تزوجها كما سيأتى ؛ ولأن الولد
لا يخلق الا من ماء الرجل والمرأة ولو أنزل لبلغ . والصحيح أنه اذا تحقق
امكان الايزال فقد ثبت البلوغ وألحق به الولد . وهذا ظاهر مذهب أحمد .
لأن الولد يلحق بالامكان ، وان خالف الظاهر . فاذا ولدت ولداً يمكن
وكونه منه فهو ولده في الحكم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد
للقراش » ولا ينتفى عنه الا بنفيه باللعان من الزوج وحده . وقال أحمد
أن يوجد اللعان منهما جميعاً . ولنا أن نفى الولد انما كان يمينه والتعانه
هو لا يمين المرأة على تكديمية ، ولا معنى ليمين المرأة في نفى النسب وهى
ثبته وتكذب قول من ينفيه ، وانما لعانها لدرء الحد عنها ، كما قال تعالى
« ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين » .

وقال أحمد وأصحابه : لا يكون له اللعان تاماً الا اذا التعننا جميعاً ؛ وأن

تكمل ألفاظ اللعان منهما جميعا ، وأن يبدأ بلعان الزوج قبل المرأة ؛ فإن بدأ بلعان المرأة لم يمتد به ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر وقال مالك وأصحاب الرأي ان فعل أخطأ السنة والفرقة جائزة وينتفى الولد عنه ؛ لأن الله تعالى عطف لعانها على لعانه بالواو وهى لا تقتضى ترتيبها ؛ ولأن اللعان قد وجد منهما جميعا فأشبه ما لو رتب ، وعندنا لا يتم اللعان الا بالترتيب الا أنه يكفى عندنا لعان الرجل وحده لنفى الولد ؛ وذلك حاصل مع اختلاله بالترتيب وعدم كمال ألفاظ اللعان من المرأة ومن شروطه أن يذكر نفى الولد فى اللعان . وهذا هو ظاهر مذهب الحنابلة . وقد خالف القاضى أبو بكر منهم فقال : انه لا يحتاج الى ذكر الولد ونفيه . وينتفى بزوال الفراش ، ولأن حديث سهل الذى وصف فيه اللعان لم يذكر فيه الولد وقال ففرق الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا يرمى ولدها . رواه أبو داود وغيره . وفى حديث مسلم عن عبد الله أن رجلا لاعن امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه . دليلنا أن من سقط حقه باللعان كان ذكره شرطا ، ولأن غاية ما فى اللعان أن يثبت زناها وذلك لا يوجب نفى الولد ، كما لو أقرت به أو قامت به بينة .

فأما حديث سهل بن سعد فقد روى فيه — وكانت حاملا فأنكر حملها من رواية البخارى وروى ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة والزيادة من الثقة مقبولة .

فعلى هذا لا بد ما ذكر الولد فى كل لفظة ومع اللعن فى الخامسة لأنها من لفظات اللعان .

مسألة قال بعض أصحابنا : يجوز أن يولد لهما تسع سنين ، ونصف السنة وهى مدة الحمل ، لأن الجارية قد تحيض لتسع فكذلك النكاح . وقد عرفنا أن عمرو بن العاص كان بينه وبين ابنه عبد الله اثنا عشر عاما . ولنا أن الزمن الذى يمكن البلوغ فيه والاحتلام منه يلحقه الولد فيه . وأما

قياس الغلام على الجارية فغير صحيح ؛ لأننا نعلم أنه لا يمكنه الاستمتاع
تسع .

فرع قال أصحابنا : ان ولدت امرأة مقطوع الذكر والاثنيين لم يلحق نسبه به في قول عامة أهل العلم ، لأنه يستحيل منه الايلاج والانزال . وان قطعت أثاره دون ذكره فكذلك لأنه لا ينزل ما يخلق منه الولد . وقال بعضهم يلحقه النسب لأنه يتصور منه الايلاج وينزل ماء رقيقاً أو منياً من ثقبه المنى . وبهذا قال القاضي أبو حامد المروزي من أصحابنا وقال أبو اسحاق : ان هذا لا يخلق منه ولد عادة ولا وجد ذلك . وبه قال أكثر أصحاب أحمد رضى الله عنه .

فأما ان قطع ذكره وحده فانه يلحقه الولد لأنه يمكن أن يساق فينزل ماء يخلق منه الولد . وقال ابن اللبان : لا يلحقه الولد في هاتين الصورتين في قول الجمهور ولأصحاب أحمد اختلاف في ذلك على نحو ما ذكرنا من الخلاف عندنا ، وهو الخلاف الناشئ من روايتي الربيع والمزني ، وقد حمل أصحابنا الروايتين على الحالين اللذين أتينا عليهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان لم يكن اجتماعهما على الوطء بان تزوجها وطلقها عقيب العقد او كانت بينهما مسافة لا يمكن معها الاجتماع انتفى الولد من غير لعان ، لأنه لا يمكن ان يكون منه .

فصل وان اتت بولد لدون ستة اشهر من وقت العقد انتفى عنه من غير لعان ، لانا نعلم انها علقت به قبل حدوث الفراش ، وان دخل بها ثم طلقها وهي حامل فوضعت الحمل ثم اتت بولد آخر لستة اشهر لم يلحقه ، وانتفى عنه من غير لعان ، لانا قطعنا ببراءة رحمها بوضع الحمل ، وان هذا الولد الآخر علقت به بعد زوال الفراش . وان طلقها وهي غير حامل واعتدت بالاقراء ثم وضعت ولداً قبل ان تتزوج بغيره لدون ستة اشهر لحقه ، لانا تيقنا ان عدتها لم تنقض ، وان اتت به لستة اشهر او اربع سنين او ما بينهما لحقه .

وقال ابو العباس بن سريج : لا يلحقه لانا حكمنا بانقضاء العدة وابطاحتها

للأزواج وما حكم به يجوز نقضه لأمر محتمل ، وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون منه ، والنسب إذا أمكن إثباته لم يجز نفيه ، ولهذا إذا أتت بولد بعد العقد لستة أشهر لحقه . وإن كان الأصل عدم الوطء وبراءة الرحم فإن وضعت أكثر من أربع سنين نظرت - فإن كان الطلاق بائناً - انتهى عنه بغير لعان ، لأن العلوق حادث بعد زوال الفراش ، وإن كان رجعياً ففيه قولان .

(أحدهما) ينتفى عنه بغير لعان لأنها حرمت عليه بالطلاق تحريم المبتوتة ، فصار كما لو طلقها طلاقاً بائناً (والقول الثاني) يلحقه لأنها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق والظهار والإيلاء ، فإذا قلنا بهذا فإلى متى يلحقه ولدها ؟ فيه وجهان ، قال أبو إسحاق يلحقه أبداً ، لأن العدة يجوز أن تمتد لأن أكثر الطهر لا حد له ، ومن أصحابنا من قال : يلحقه إلى أربع سنين من وقت انقضاء العدة ، وهو الصحيح لأن العدة إذا انقضت بائناً وصارت كالمبتوتة .

الشرح إذا لم يمكن اجتماعهما على الوطء بأن تزوجها في مجلس القاضى وطلقها ثلاثاً عقيب العقد في المجلس فأتت بولد لمدة الحمل من يوم النكاح أو تزوج رجل بالمشرك امرأة بالمغرب فأتت بولد لستة أشهر من حين العقد فإن الولد لا يلحقه وينتفى عنه بغير لعان وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة : إذا كان الزوج من يتأتى منه الوطء لحقه وهكذا قال في رجل غاب عن المرأة زماناً فأخبرت أنه مات فاعتدت عنه بالوفاة وتزوجت بغيره ففرق منها أولاداً ثم جاء الزوج الأول فإن الأولاد كلهم للأول ولا يلحق أحد منهم الزوج الثاني . دليلنا أنها أتت بولد لا يمكن أن يكون منه فلم يلحقه كأمراة الطفل .

فرع وإن تزوج امرأة وأتت بولد لأقل من ستة أشهر من حين العقد انتهى عنه من غير لعان لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالاجماع فتعلم أنها علقت به قبل حدوث الفراش وإن تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها وهي حامل فوضعت الحمل ثم أتت بولد آخر لدون ستة أشهر من حين وضع الحمل لحقه الثاني لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يكون بين الحملين أقل من ستة أشهر فعلمنا أنهما حمل واحد ، وإن أتت بالتالي لستة أشهر فما زاد ما وقت وضع الأول انتهى عنه الثاني بغير لعان لأن الله تعالى أجرى العادة أن الولدين من حمل واحد لا يكون بينهما ستة أشهر فعلمنا أن الولد الثاني

علقت به بعد وضع الأول وان طلقها واعتدت بالاقرار ثم ولدت قبل أن يتزوج ظرت فان وضعته لسته أشهر فما زاد أو لأربع سنين من وقت الطلاق لدون ستة أشهر من وقت الطلاق لحقه الولد وان وضعته لسته أشهر فما زاد أو لأربع سنين من وقت الطلاق ولحق الولد به ولا ينتفى عنه الا باللعان سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا وسواء امرت قبل انقضاء العدة بذلك أو لم تقر وقال أبو حنيفة : اذا أتت به لستين من وقت الطلاق لحق به وان أتت به لما زاد على ستين من وقت الطلاق لم يلحق به وان أتت به لما زاد على ستين من وقت الطلاق لم يلحق به لأن أكثر الحمل عنده سنتان والكلام عليه يأتي في موضعه . وقال أبو حنيفة أيضاً : اذا أقرت بانقضاء عدتها قبل ذلك لم يلحق الولد به وانتهى عنه بغير لعان وبه قال أبو العباس بن سريج لأننا حكمنا بانقضاء عدتها باقرارها وابطاحتها للأزواج فلا ينقضى بأمر محتمل ودليلنا أن أكثر مدة الحمل عندنا أربع سنين وقد يرى الحامل الدم على الحمل واذا أمكن اثبات الحمل لم يجز نفيه ولهذا لو تزوج امرأة وأتت بولد لسته أشهر من وقت العقد لحق به وان لم يعلم الوطء احتياطاً لاثبات النسب فكذلك هذا مثله وان أتت به لأكثر من أربع سنين ومن وقت الطلاق ظرت فان كان الطلاق ثانياً مثل أن طلقها طليقة أو طليقتين بموَض أو طلقها ثلاثاً أو طلقها قبل الدخول أو فسخ النكاح بعيب فان الولد لا يلحق وينتهى عنه بلا لعان .

ونقل المزني : فهو ينتفى باللعان قال أصحابنا وهذا خطأ في القتل لأن الحمل لا يكون أكثر من أربع سنين ومن أصحابنا من اعتذر للمزني وقال يجتمل أن الألف من اقترنت مع لام قوله لعان فصار قوله بلا لعان باللعان وان كان الطلاق رجعياً ففيه قولان (أحدهما) لا يلحقه الولد وينتهى عنه بغير لعان لأن الرجعة محرمة على الزوج تحريم المبتوتة عندنا ، وثبت أن المبتوتة اذا أتت بولد لأكثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة لم يلحقه فكذلك الرجعة (والثاني) أنه يلحقه الولد ولا ينتفى عنه باللعان لأن الرجعية في المعاني من الزوجات بدليل أنه يلحقها الطلاق والإيلاء والظهار ويتوارثان فكانت في حكم الزوجات في لحق ولدها به لأن النسب يحتاط لاثباته فاذا قلنا بهذا فإلى متى يلحقه ؟ وجهان قال أبو إسحاق يلحقه أبداً لأنه قد فطن

أن الحدة قد انقضت ولم يكن انقضت في الباطن وقد يكون وطئها في العدة
والثاني وهو المذهب أنه يلحقه إذا تمت لأربع سنين من وقت إقرارها بانقضاء
العدة ولا يلحقه إذا تمت به أكثر من ذلك لأننا إنما ألقاه به ليعوار أن يكون
قد وطئها في عدتها وذلك ما لا يسمونه طائفة الولد الرابع من هذا الوجه
وأكثر المصنف أربع سنين قلنا قلت به لأكثر من أربع سنين بعد انقضاء العدة
أيضا لأنه قد ثبت من الوجه الثاني أن العدة لا تقضي بعد انقضاء عدتها
فصار فائسوبة وان لم يمس بها بعد انقضاء العدة فليس فيها طائفة الولد
الولد أيضا لأنه بعد انقضاء العدة (والثاني) أنه بعد انقضاء العدة لا يمس
بعد الطلاق من أحد ولا من كليهما أربع سنين بعد الطلاق الطاهر ثم يلحق
بغير الطلاق من أحد ولا من كليهما أربع سنين بعد الطلاق الطاهر ثم يلحق

ثم طائفة أخرى فيل حبيته عنهم ، ثم انما امراته فولدت لهما اسهر من جوار السوء ،
او منسوج اسراني بمعريه ثم منسج سته اسهر وانما بولد ثم يلحظه ، وبذلك
قال مالك وأحمد ، وقال ابو حنيفة ، يلحظه سته لانه اولد انما يلحظه والعلة
ومدة الحمل ، الا ترى انكم قلتم اذا مضى زمان الامكان اجوز الولد ، وان
علم انه لم يولد .

دليلنا به ان ، صار امكان النوطه هوذا استناد الى ما هو به التواتر ، كونه
 من سنة او كذا ، والله اعلم . منه اسهر ، ونادى ما داموا عليه ، ولى الامكان
 اذا وجد ثم يعلم به ليس منه قطعا لجهل ان يكون عليها من حيث لا يعلم ،
 ولا سبيل لنا الى معرفه حقيقه النوطه ، فعلقنا اليكم على امكانه فى التكاسر
 وم يجر خلفه الى ما عن الاعتبار ، لانه اذا اتى حبل اليقين بانتفاء
 منه ، فلم يبرر الحاقه به مع يقين ثبوته ليس به .

ومن ولدت أمراً ، ولداً لا يمكن كونه منه في النكاح لم يلحقه نسبه
ولم يخرج إلى شبه لأنه جهام انه ليس منه فلم يلحقه ، كما لو أتت به عقيب
كراهه اليك ، ذلك من أنتم به لدون ستة أشهر من حين تزوجها فلا يلحق
به في قول كل من أهل العلم لأننا نعلم أنها عانت به قبل أن تزوجها •

فرع . اذا طلق امرأته وهي حامل فوضعت ولداً ثم ولد آخر مضى ستة أشهر نهما من الزوج لأننا نعلم أنهما حمل واحد، فإذا كان أحدهما منه فالآخر منه ، وان كان بينهما أكثر من ستة أشهر لم يلحق الزوج وانتفى عنه من غير إيمان لأنه لا يمكن أن يكون الولدان حملاً واحداً وبينهما مدة الحمل، فظلم أنها علقت به بعد زوال الزوجية وانقضاء العدة ، وكونها أجنبية فهي كسائر الأجنبية ، وان طلبها فاعتلت بالأقراء ثم ولدت ولداً قبل مضى ستة أشهر من آخر أقرائها لحقه لأننا تيقنا أنها لم تحمله بعد انقضاء عدتها ونعلم أنها كانت حاملاً به في زمن رؤية الدم فيلزم أن لا يكون الدم حيضاً فلم تنقض عدتها به ، وان أتت به لأكثر من ذلك الى أربع سنين لحقه .

وقال أبو العباس بن سريج لا يلحقه لأنها أتت به بعد الحكم بانقضاء عدتها في وقت يمكن أن لا يكون منه فلم يلحقه ، كما لو انقضت عدتها بوضع الحمل، وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية أو العدة ، وأما بعدهما فلا يكتفى بالامكان للحاقه ، وانما يكتفى بالامكان لنفسه ، لأن الفراش سبب ؛ ومع وجود السبب يكتفى بامكان الحكمة واحتمالها ؛ فإذا انتفى السبب وآثاره فينتفى الحكم لاتفائه ولا يلتفت الى مجرد الامكان ، وبهذا قال أحمد وأصحابه . وهذا خطأ لأنه يمكن أن يكون منه لأن الأصل أن الولد يلحق بالامكان فلحق به .

فرع . اذا وضعت قبل انقضاء العدة لأقل من أربع سنين لحق بالزوج ولم ينتف عنه الا باللعان ، وان وضعت لأكثر من أربع سنين من حين الطلاق وكانا بائناً انتفى عنه بغير إيمان لأننا علمنا أنها علقت به بعد زوال الفراش ، وان كان رجعياً فوضعت لأكثر من أربع سنين منذ انقضت العدة فكذلك لأنها علقت به بعد البينونة ، وان وضعت لأكثر من أربع سنين منذ الطلاق ولأقل منها منذ انقضت العدة ففيه قولان :

(أحدهما) لا يلحقه لأنها لم تعلق به قبل طلاقها فأشبهت البائن .

(والثاني) يلحقه لأنها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق

والظهار والإيلاء ، وبهذا الذي قلناه عندنا فمثله عند أحمد رضي الله عنه .
 قال قولان عندنا روايتان له أفادهما إِنْ قَدَامَة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت له زوجة يلحقه ولدها ووطنها رجل بالشبهة
 وادعى الزوج أن الولد من الواطيء عرض معهما على القافة ولا يلاعن لثيفه لأنه
 يمكن نفيه بغير لعان وهو القافة فلا يجوز نفيه باللعان ، فإن لم تكن قافة أو
 كانت وأشكل عليها ترك حتى يبلغ السن الذي ينتسب فيه إلى أحدهما • فإن
 بلغ وانتسب إلى الواطيء بشبهه انتفى عن الزوج بغير لعان ، وإن انتسب إلى
 الزوج لم ينتف عنه إلا باللعان لأنه لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه باللعان •

وان قال زنى بك فلان وابنت مكرهة والولد منه ففيه قولان :

(أحدهما) لا يلاعن لثيفه لأن أحدهما ليس بزنا فلم يلاعن لثيفي الولد كما
 لو وطنها رجل بشبهة وهي زانية •

(والثاني) أن له أن يلاعن وهو الصحيح ، لأنه نسب يلحقه من غير رضاه
 لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه باللعان كما لو كانا زانيين) •

الشرح وان كان لرجل زوجة فوطنها رجل بشبه لزمها أن تعبد
 منه فإن أتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما عرض الولد على
 القافة لأن لها مدخلا في الحاق النسب ولا يلاعن الزوج لثيفه لأنه يمكن نفيه
 بغير لعان ومتى أمكن نفي الولد عنه بغير لعان لم يكن له أن يلاعن كما أن
 السيد إذا أتت أمته بولد لم يكن له نفيه باللعان لأن له طريقاً إلى نفيه بغير
 لعان بأن يدعى استبراءها ويحلف عليه • وإن ألحقته القافة بالواطيء انتفى
 عن الزوج بغير لعان ولحق الولد بالواطيء ، وليس له نفيه باللعان لأن اللعان
 يختص به الزوج ، وإن ألحقته بالزوج انتفى عن الواطيء ولحق
 بالزوج وله نفيه باللعان ، فإذا قاه انتفى عنهما ، وإن ألحقته القافة بهما أو
 ثقتة عنهما أو لم يكن قافة أو كانت وأشكل ترك إلى أن يبلغ سن الانتساب
 يومئذ بالانتساب إلى أحدهما ، فإن انتسب إلى الزوج لحق به ، ولا ينفي

وعند الا باللعان ، وان انتسب الي الواطي ، لحق به ، ولا ينتهي منه باللعان ،
لان اللعان يستلزم الزوج ، والواطي لا ينتهي .

قوله (وان انتسب الي الواطي)

والواطي هو الذي كان يوطئ به الزوج ، ولا ينتهي منه باللعان ، لان
لها زوج قبله نظرت فان ووطئ به مستحرم فاما لو وطئ به ، فاما لو ولد له
سنة أشهر من عقد الزوجية ، فليس له حق في اللعان ، لان اللعان لا ينتهي منه
الزوج بغير لعان ، لانه لا يملك ان يكون له

وان وضعته لأم من الزوج مستحرم من حرمان الزوج له فليس له
من عقد الزوج الثاني انتهى . وان كان يوطئ به الزوج ، فاما لو ولد له
سنة أشهر من عقد الزوجية ، فليس له حق في اللعان ، لان اللعان لا ينتهي منه
الزوج بغير لعان ، لانه لا يملك ان يكون له
عقد الزوج الثاني عرس على اتفاقه ، لانه يمكن ان يكون من من
فان الحقنة بالأول تعني به وانتسب عن الزوج بغير لعان ، فان كان
لحق به ولا ينتهي منه الا باللعان ، وان لم يكن عاقبه او كانت وشكر عسفا
الى ان يبلغ وقته الانتساب ، فان انتسب الى الأول أسعى عن الزوج بغير لعان
ان انتسب الى الزوج لم ينته به الا باللعان ، وان لم يعرف وقته الانتساب
وقت تكاح الزوج فالقول قول الزوج مع يمينه انه لا يمسك بها ولدته
فراشه ، لان الأصل عدم الزكوة ، انتفاء النسب ، فان حلف سقطت راعدا
وانتفى النسب بغير لعان ، لانه لم يثبت ولادته على الراس ، وان كان
اليمن عليها ، وان حلفت لعن النسب بالزوج ولا ينفك الا باللعان ، لانه
ولادته على فراشه وان كذبت فهل تورط فيمين الى ان يبلغ بمسكين
ويثبت نسبه في وجهه بغير لعان على القولين في ترك اليمين على الزوج
اذا أحبها الراهن ودعى ان الزوجين تزوايا ، وانكر الزوج ، فليس له حق في اللعان
عن اليمين (أحدهما) لا ترد اليمين ، لان اليمين حق للزوجة ، وقد استدل
بالنكول ، فلم يثبت لغيرها (والثاني) ترد لانه يتعلق بيمينها حقها وحق الراهن ،
فاذا اسقطت حقها لم يسقط حق الولد .

الشرح ان أتت بولد فادعى أنه من زوج قبله نظرت . فان كانت
تزوجت بعد انقضاء العدة لم يلحق بالأول بحال ، وان كان بعد أن تزوجت
منذ باتت من الأول لم يلحق به أيضا . وان وضعته لأقل من ستة أشهر منذ
تزوجها الثاني لم يلحق به ويقتصر عليها . وان كان لأكثر من ستة أشهر
ولده ، وان كان لأكثر من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني ولأقل من سبع سنين

من طلاق الأول ولم يعلم انقضاء العدة عرض على القافة وألحق بمن ألحقته به منهما ؛ فإن ألحقته بالأول انتهى عن الزوج بغير لعان ، وإن ألحقته بالزوج انتهى عن الأول ولحق بالزوج ، ولا ينتفى عنه إلا باللعان ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رضي الله عنه •

مسألة إذا تزوج رجلان أختين فغلط بهما عند الدخول فزفت كل واحدة منهما إلى زوج الأخرى فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطئ لأنه وطئ بمعتقد حله فله حق به النسب كالوطئ في نكاح فاسد •

وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب أحمد : لا يكون الولد للواطئ وإنما يكون للزوج • وهذا الذي يقتضيه أصل أبي حنيفة لأن الولد للفراش • وأيضا أن الواطئ أقدر بوطئها فيما يلحق به النسب فله حق به ، كما لو لم تكن ذات زوج ، وكما لو تزوجت امرأة المفقود عند الحكم بوفاته ، ثم بان حيا ، والزوج مخصص بهذا فنقيس عليه ما كان في معناه •

وإن ولدت امرأة بتسجة في طهر لم يصح فيها فاعتزلها حتى أتت بولد. لستة أشهر من حين الوطئ لحق الواطئ وانتهى عن الزوج من غير لعان • وعلى قول أبي حنيفة وبعض أصحاب أحمد : يلحق الولد الزوج ؛ لأن الولد للفراش • وإن ذكر الواطئ الوطئ فالقول قوله بغير يمين ويلحق نسب الولد بالزوج ، لأنه لا يمكن الحاقه بالمنكر ، ولا يقبل دعوى الزوج في قطع نسب الولد • وإن أتت بولد لدون ستة أشهر من حين الوطئ لحق الزوج بكل حال لأننا نعلم أنه ليس من الواطئ • وإن اشتركا في وطئها في طهر فأنت بولد يمكن أن يكون منهما لحق الزوج لأن الولد للفراش قد أمكن كونه منه وإن ادعى الزوج أنه من الواطئ فقال بعض أهل العلم : يعرض على القافة معهما فيلحق بمن ألحقته منهما ، فإن ألحقته بالزوج لصق ولم يملك فيه باللعان وهو أصح الروايتين عن أحمد رضي الله عنه •

ولنا أنه يمكن الاستعانة بالطب الشرعي في تحليل فصائل دم كل من الرجلين والأم فإن تشابهت فصائل الدم عندهما أخذ بالقافة وإن اختلفت فإن

كان أحدهما (ا) والآخر (ب) والأم (و) فإن جاء الولد (و) رجعتا الى القافة . وأن جاء (ا) كان لما فصلته (ا) وان جاء (ب) كان كذلك ، وان جاء (ا ، ب) رجعتا الى القافة ، ويحتمل أن يلحق الزوج لأن الفراش دلالة أقوى فهو مرجح لأحد الاحتمالين فيلحق بالزوج) ويمكن أن يلحق بهما ولم يملك الواطئ نفيه عن نفسه ، وللزوج أن ينفيه باللعان ، وهذا احدى الروایتين عن أحمد رضى الله تعالى عنه .

وان لم توجد القافة أو أنكر الواطئ أو اشتبه على الطب الشرعى أو القافة ترك الى أن يكبر الى وقت الانتساب فان انتسب الى الزوج والا نفيه باللعان .

مسألة اذا قال : ما ولدته وانما التقطته أو استعترته ، فقالت : بل هو ولدى منك لم يقبل قول المرأة الا بينة ، وهذا هو قول أحمد وأبى ثور وأصحاب الرأى لأن الولادة يمكن إقامة البينة عليها ، والأصل عدتها فلم تقبل دعواها من غير بينة كالدين . فان قلنا بأحد الوجهين ان الولد يعرض مع الأم على القافة أو على الطب الشرعى ، فان ألحقاه بالأم لحق بها وثبت نسبه من الزوج لأنه لم يأت الا على فراشه ، وليس له أن ينفيه باللعان ، لأنه لم يقذفها بالزنا ، وانما ادعى نفي الولادة . ولو قلنا بالوجه الآخر بعدم العرض على القافة كان القول اقوله مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه ، وكذلك اذا لمشكلت القافة حين عرض عليها أو تشابهت فصائل الدم ، واحتمل أن يكون من غيرها ، أو كانت فصلته مشابهة للزوج ويحتمل أن يكون من غيره فان القول قول الزوج مع يمينه ، فان حلف فطلاق لعان وانتفى نسبه منه ، وان نكل رددناه عليها وبخلفها يلحقه الولد ، وليس له أن يلاعنها فان نكلت هى أيضاً فعلى ما ذكره المصنف فى الفصل قبله من الوجهين من وقوف اليمين حتى يبلغ الولد .

فرع وان طلقها وأتت بولد لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق وكان الطلاق بائناً أو كان رجعياً وقلنا لا يلحقه فلاذعت الزوجة أنه قد كان نكحها بعد الطلاق البائن أو راجعها فى الرجعى وهذا الولد منه فان

أنكر النكاح أو الرجعة فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل عدم النكاح والرجعة ويحلف على القطع أنه ما نكحها أو أنه ما راجعها لأنه يحلف على فعل نفسه فإذا حلف لم يلزمه لها مهر ولا نفقة وانتفى عنه الولد بغير لعان وإن نكل عن اليمين ردت عليها اليمين فلن حلفت ثبت أنها زوجته فيجب لها النفقة ويجب لها المهر إن ادعت النكاح وأما الولد فإن اعترف الزوج أنها ولدت على فراشه لحقه نسبه ولا ينتفى عنه إلا باللعان وإن قال لم يلدته وإنما التقطه أو استعارته لم تصدق المرأة أنها ولدته حتى تقيم البينة على ذلك لأنه يمكنها إقامة البينة على ذلك ويقبل في ذلك رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة فإذا أقامت البينة قلنا إن الولد يعرض مع الأم على القافة عرض معها فإن ألحقته بها لحق بالزوج ولم ينتف عنه إلا باللعان وإن قلنا لا يعرض مع الأم أو لم يكن قافة أو كانت واستشكل عليها فالقول قول الزوج مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه فإذا حلف انتفى عنه من غير لعان وإن نكل الزوج عن اليمين فردت على الزوجة فلم يحلف فهل يوقف إلى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الجارية المرهونة إذا أحبلها الراهن فادعى المرتهن أن الراهن أذن له في وطئها وأنكر الراهن ونكلا جميعا عن اليمين أحدهما لا يرد اليمين على الولد لأن اليمين للزوجة وقد أسقطت حقها نفى حق الولد وإن أقر الزوج أنه راجعها أو تزوجها ثبتت الزوجية ويثبت أحكامها فإن أقر أنها أمت بولد على فراشه لحقه ولا ينتفى عنه إلا باللعان وإن أنكر أنها ولدته وإنما التقطته أو استعارته فعليه إقامة البينة على ما مضى هذا إذا كان الاختلاف مع الزوج فأما إذا كان الاختلاف مع ورثة الزوج بأن مات وخلف ابنا فادعت الزوجة أن أباه قد كان تزوجها أو راجعها وهذا الولد منه فإن أقر الأب النكاح أو الرجعة ثبتت الزوجية وأحكامها وأما الولد فإن اعترف الابن أنها ولدته على فراش أبيه لحق نسبه بالابن وليس للابن أن ينتفيه باللعان لأن اللعان يختص به الزوج •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان جاءت امرأة ومعه ولد وادعت أنه ولدها منه وقال الزوج : ليس هذا مني ولا هو منك بل هو لقيط أو مستعار لم يقبل قولها أنه منها من غير بينة لأن الولادة يمكن إقامة البينة عليها والأصل عدمها فلم يقبل قولها من غير بينة . فان قلنا : ان الولد يعرض مع الأم على القافة في أحد الوجهين عرض على القافة ، فان الحقته بالأم لحق بها وثبت نسبه من الزوج لأنها انت به على فراشه ولا ينتفى عنه إلا باللعان .

وان قلنا ان الولد لا يعرض مع الأم على القافة ، او لم تكن قافة ، او كانت وأشكل عليها فالقول قول الزوج مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه . فاذا حلف انتفى النسب من غير لعان ، لأنه لم تثبت ولادته على فراشه . وان تكل ردنا اليمين عليها فان حلفت لحقه نسبه ولا ينتفى عنه إلا باللعان . وان تكلت فهل توقف اليمين على بلوغ الولد ليحلف ؟ على ما ذكرناه من الوجهين في (الفصل قبله) .

الشرح ان قال لم يلد له وانما التقطه أو استعارته فعليها أن تقيم البينة أنها ولدته لأنه يمكنها إقامة البينة فاذا أقامت البينة لحق بالأب وورث مع الابن وليس له نفيه باللعان وان لم تثبت البينة فان قلنا : ان الولد يعرض مع الأم على القافة عرض فان ألحقته بالأم ثبت نسبه من الزوج الميت وورث الابن وليس له نفيه باللعان وإن قلنا لا يعرض معها أو لم يكن قافة أو كانت وأشكل عليها فالقول قول الابن مع يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته على فراش أبيه فاذا حلف لم يثبت نسب الولد من الزوج ولم يرث مع الابن وان تكل عن اليمين حلفت الأم أنها ولدته على فراش الزوج وثبت نسبه منه وورث عنه . وان لم تحلف الزوجة فهل توقف اليمين الى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ على الوجهين اللذين مضى ذكرهما وان أنكر الابن النكاح أو الرجعة فان كان معها بينة وأقامتها كان الحكم فيه كما لو أقر الابن . وان لم يكن معها بينة فالقول قول الابن مع يمينه ويحلف الابن أنه لا يعلم أن أباه نكحها أو راجعها لأنه يحلف على نفي فعل غيره فحلف على العلم فان حلف فلا كلام وان تكل ردت اليمين عليها فان حلفت كان الحكم فيه كما لو أقر الابن أو أقامت البينة وان لم يحلف فهل يوقف اليمين الى أن يبلغ الصبي فيحلف ؟

على وجهين فإن خلف الزوج ابنين أو أكثر فإن أقر المدعيان المولد أو أنكر
 أو حلفا أو نكلا وردا عليها اليمين فحلفت كان الحكم فيها كالحكم مع الواحد
 وإن أقر أحدهما وأنكر الآخر ونكل عن اليمين فحلف كان حكمها حكم
 ما لو أقر وإن أقر أحدهما وأنكر الآخر فحلف المنكر لم يثبت له الزوجية
 في حق الحالف ولا يثبت نسب الولد لأن النسب لا يثبت إلا بالإقرار من
 جميع الورثة ويلزم المقر بحصته من المهر والثقة وهل تترث معه الزوجة ؟
 فيه وجهان (أحدهما) لا تترث لأنه لما لم يثبت النسب باعترافه فلم يثبت
 ميراثها باعترافه (والثاني) أنه يرث معه من حقه نصف الثمن كما قلنا في الدين
 هذا وإن كان الوارث للزوج أخا أو ابن أخ أو عما فإن أنكر عليها النكاح
 أو الرجعة وقامت البينة ثبت النكاح وثبت أحكامه فإن أنكر أن تكون أمت
 بولد على فراش الزوج وأقامت البينة على ذلك لحق بالزوج وورث جميع
 مال الزوج إن كان ذكرا وإن لم يكن معها بينة فحلف لها لم يثبت النكاح ولا
 يثبت النسب للولد وإن نكف عن اليمين فحلف يثبت زوجيتها وأحكامها في
 المهر والثقة وأما نسب الولد فهل يلحق بالزوج ؟ إن قلنا إن يمين المدعى مع
 نكول المدعى عليه كالبينة ثبت نسبه وإن قلنا : أنها كالأقرار فهو كما لو أقر
 وإن أقر لها بالنكاح أو الرجعة ثبتت الزوجية وأحكامها في المهر والثقة وأما
 نسب الولد فإن أنكر الأخ أنها ولدته على فراش الزوج فعليها أن تقيم البينة
 أنها ولدته على فراشه فإن لم تقيم البينة وقلنا : لا يعرض معها الولد على القافة
 أو قلنا يعرض ولم تكن قافة أو كانت وأشكل عليها فالقول قول الأخ مع يمينه
 أنه لا يعلم أنها ولدته على فراش الزوج فإن حلف ثم يثبت نسبه وإن أقر أنها
 ولدته على فراش الزوج ثبت نسبه منه ولا يرث من الزوج لأنها لو ورثناه
 يحجب الأخ وخرج عن أن يكون وارثا فلم يصح إقراره وقال أبو العباس :
 يورث واختاره ابن الصباغ والمذهب الأول وأما قدر ميراث الزوجة فالذي
 يقتضيه المذهب إن كان مال الزوج في يدها لم يأخذ الأخ والعلم منه ثلثه إلا
 أرباعه لأنه لا يدعى سواء ويقر لها بالربع وهي لا تدعى إلا الثمن ويدفع
 من الربع الذي يبقى في يدها إلى انتهاء نصفه لأنها تقر له به وإن كان المال
 في يد الأخ والعلم لم تأخذ الزوجة منه إلا الثمن لأنه يقر لها بالربع وهي
 لا تدعى إلا الثمن فلم يكن لها أكثر منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا تزوج امرأة وهى وهو ممن يولد له ووطنها ، ولم يشاركه احد فى وطنها بشبهة ولا غيرها ، وابت بولد لسته اشهر فصاعدا لحقه نسبه .
ولا يحل له نفيه لما روى ابو هريرة رضى الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت آية اللعنة : ايما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحه الله على رموس الاولين والآخرين » .

وان انت امراته يولد يلحقه فى الظاهر بحكم الامكان وهو يعلم انه لم يصبها ، وجب عليه نفيه باللعان ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله فى شىء ، ولن يدخلها الله تعالى الجنة » فلما حرم النبى صلى الله عليه وسلم على المرأة ان تدخل على قوم من ليس منهم ، دل على ان الرجل مثلها ، ولانه اذا لم ينغه جعل الاجنبى مناسبا له ومحرم له ولولاده ومزاحما لهم فى حقوقهم ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز ان يقذفها لجواز ان يكون من وطء شبهة او من زوج قبله .

فصل وان وطئ زوجته ثم استبرأها لحبسة وظهرت ولم يطأها وزنت وابت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت الزنا لزمه قذفها ونفى النسب لما ذكرناه وان وطنها فى الطهر الذى زنت فيه فابت بولد وغلب على ظنه انه ليس منه ، بان علم انه كان يعزل منها او رأى فيه شبهة بالزنى لزمه نفيه باللعان ، وان لم يغلب على ظنه انه ليس منه لم ينغه لقوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .

الشرح عند المصنف الى حديث أبى هريرة فجزأه جزأين مما أوهم أنهما حديثان ، وكان يمكنه سوق الحديث برمته والاستدلال به فى الموضعين بغير تجزئة ولا تكرار ؛ فالحديث أخرجه ابن داود والنسائى وابن ماجه وابن خبان والحاكم فى المستدرک وابن أبى شيبة عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا « ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله فى شىء ، وايما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله تعالى منه ، وفضحه على رموس الاولين والآخرين يوم القيامة » وفى رواية ابن ماجه « ألحقت بقوم » .

أما الأحكام - فانه يحرم على الرجل قذف زوجته ، وقد جعله القرآن الكريم من الكبائر قال تعالى « أن الذين يرمون المحصنات الغافلات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » ولقوله صلى الله عليه وسلم « أيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه الختجب الله عنه وفضجه على رءوس الأولين والآخرين » .

قوله « ينظر اليه » يعنى يراه منه ، فكما حرم على المرأة أن تدخل على قوم من ليس منهم تحرم على الرجل جحد ولده ، ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره لأنه غير مأمون على الكذب عليها ، ولا برؤيته رجلاً خارجاً من عندها من غير أن يستفيض زناها لأنه يجوز أن يكون دخل سارقاً أو هارباً ولحاجة . كما قررنا ذلك في صدر هذا البحث .

فروع اللعان واجب اذا رأى امرأته تزنى في طهر لم يراها فيه فانه يلزمه اعتزالها حتى تنتهى عدتها ، فاذا أتمت بولد لسته أشهر من حين الزنا فأكثر لزمه قذفها وهى ولدها لأن ذلك يجرى مجرى اليقين فى أن الولد من الزانى ، فاذا لم ينفه لحقه الولد . وورثه وورث أقاربه وورثوا منه . وقطر الى بناته وأخواته . وليس ذلك بجائز وسيحمل هو وزره فيجب تقيده لازالة ذلك .

واذا أقرت له بالزنا ووقع فى قلبه صدقها فهو كما لو زانها . وكذلك اذا غلب على ظنه زناها فى طهر وطئها فيه ثم أتمت بولد فرأى ملامح الزانى ومخالفة واضحة فى الوليد . أو كان يطلقها ويمنزل عنها ثم ولدت لسته أشهر من حين المنزل فصاعداً لزمه تقيده أيضاً باللعان .

فان لم يوقن أو يظن ظناً قوياً أنه ليس منه لم ينفه لحديث أبى هريرة رضى الله عنه الذى أخرجه الشيخان وأصحاب السنن الا أبا داود عن النبى صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللماهر الحجر » وما رواه الشافعى بسنده عن ابن عمر « أن عمر قال : ما بال رجال يطلقون ولائهم ثم يمتزلونهن لا تأتين وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها الا ألحقت به ولدها » فاعزلوا .

بعد ذلك أو اتركوا » ومقتضى هذا أن الولد يلحق الأب بعد ثبوت الفرائش ، وهو لا يثبت إلا بعد امكان الوطء في النكاح الصحيح أو الفاسد ، والى ذلك ذهب جمهور الفقهاء ، وقال أبو حنيفة : بمجرد العقد ، بل لا بد من امكان الوطء ، ولا شك أن اعتبار مجرد العقد في ثبوت الفرائش جمود .

وحكى ابن القيم عن أبي حنيفة أنه يقول بأنه نفس العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها بل لو طلقها عقبه في المجلس تصير الزوجة به فراشاً ، وكذلك قوله بأن العقد يثبت به الفرائش ولحق النسب ، ولو كانت بينهما مسافة طويلة لا يمكن وصوله اليها في مقدار مدة الحمل ، وهذا كله لا دليل عليه .

فرع نقل المبنى ثلاث مسائل (أحدها) إذا قال لامرأته : هذا الحمل ليس منى وليست بزانية ولم أصبها قيل له قد يخطيء فلا يكون حملاً فيكون صادقاً وهي غير زانية فلاحد ولا لعان فمتى استيقنا أنه حمل قلنا : وقد يحتمل أن تأخذ بنطفتك قذفت لأعتت (الثانية) لو نفى ولدها وقال لا ألعنها ولا أقذفها لم يلعنها ولزمه الولد فإن قذفها لاعنها لأنه إذا لاعنها بغير قذف فانما يدعى أنها لم تلد قد حكمنا أنها ولدت وأما أوجب الله اللعان بالقذف فلا يجب بغيره (الثالثة) فتستدخلها لتحمل منك فتكون صادقاً بأنك لم تصبها وهي صادقة بأنه ولدك وإن أنه يثبت بمجرد العقد ، واستدل له بأن مجرد المظنة كافية ، ورد بمنع حصولها لو قال لم تزني ولكنها عصت لم ينتف عنه إلا باللعان قال أصحابنا وفي هذه ست مسائل (أحدها) إذا ظهر بها حمل أو ولدت فقذفها بالزنا برجل بعينه فله أن يلعن نفيه لحديث هلال بن أمية فانه قذف امرأته بشريك بن سحماء فلعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما (الثانية) إذا قذفها بالزنا مطلقاً ولم يعين الزانى بها فله أن يلعن نفيه لأن عويسراً المجلاني قذف امرأته ولم يعين الزانى بها ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما (الثالثة) أن يقول هذا الولد ليس منى وإنما وطئت فلان بشبهة وهذا الولد منه والشبهة منكما فليس له أن ينفيه باللعان لأنه يمكنه نفيه بغير اللعان فيعرض الولد على القافة فإن ألحقته بالزوج لحقه وانتفى عنه باللعان وإن ألحقته بالوطء بشبهة لحقه ولا ينتفى عنه باللعان ويكون الحكم فيه كما لو وطئها رجل بشبهة وقد مضى (الرابعة) أن يقول هذا الولد ليس منى

وما وطئتها وهي ما زنت فانه لم يقذفها أحداً وقوله ما وطئتها لا ينتفى أن يكون منه بجواز أن يكون وطئها فيما دون الفرج فسبق الماء الى فرجها أو احتملت منه بصوفة ولا يلتفت الى قول أهل الطب أن المنى اذا برد لا تحبل المرأة منه ويحتمل أيضاً أن يكون قوله ما وطئتها أى بل وطئها غيرى بشبهة وهذا الولد منه واذا احتمل هذين الأمرين لم يكن له نفيه باللعان الا أنه يقذفها فيلاعن (الخامسة) أن يقول وطئتك فلان بشبهة وأنت عالمة بانه زنا وهذا الولد منه وليس له أن ينفيه باللعان في هذه الحالة لأنه يمكنه نفيه بغير لعان بأن يعرض على القافة لأن النسب يعتبر فيه الشبهة في حق الأب فان ألحقه القافة بالواطئ بالشبهة لحق به ولا ينتفى عنه باللعان وان ألحقته بالزوج فله أن يلاعن (السادسة) اذا قال غصبت على الزنا أو وطئتك فلان وأنت مكرهة وهذا الولد منه فقد قذف الزانى بها ان كان معيناً فيجب له عليه حد القذف وأما المرأة فلا يحد لها لأنه لم يقذفها بزنا وهل يعزر ؟ فيه وجهان أحدهما لا يعزر لها لأنه لم يفسقها لأنه لا عار عليها ولا جاءت بمحرم والثانى يعزر لها لأنه أذاها بحصول ماء حرام في رحمها وذلك يلحق العار بنسبها وهل له أن يلاعن لنفى الولد الحادث من هذا الواطئ ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلاعن لأنه قذف أحد الواطئين فلم يكن له اللعان لنفى الولد كما لو قذفها دونه (والثانى) له نفيه باللعان وهو الأصح لأنه نسب يلحقه من غير رضاه لا يمكن نفيه بغير لعان فجاز نفيه باللعان كما لو قذفها معا فعلى هذا يذكر في اللعان زنا الرجل وأن الولد ليس منى ولا يذكرها بالزنا •

فروع وان طلقها الزوج وانقضت عدتها منه وتزوجت بآخر وأتمت بولد فان وضعته لأربع سنين فما دونها من طلاق الأول ولدون ستة أشهر من عقد الثانى لم يلحق بالثانى ولحق بالأول على المذهب ولا ينتفى عنه الا باللعان وعلى قول أبى العباس بن سريج لا يلحق بأحدهما وان أتت به لأقل من ستة أشهر من عقد الثانى ولاكثر من أربع سنين من طلاق الأول فان الولد لا يلحق بالثانى وينتفى عنه بغير لعان وهل يلحق بالأول ؟ ينظر فيه فان كان طلاقه بائناً لم يلحق به وانتفى عنه بغير لعان وان كان طلاقه رجعيًا فهل يلحق به ؟ على قولين مضى ذكرهما وان أتت به لأربع سنين فما دونها

من طلاق الأول ولسته أشهر فما زاد من نكاح الثاني فذكر الشيخ أبو حامد أن الولد يلحق بالثاني لأن الفراش له وذكر الشيخ أبو اسحق أن الثاني إذا ادعى أنه من الأول فإن الولد يعرض معهما على القافة فإن ألحقته بالأول ألحقه وانتهى عن الثاني بغير لعان وأن ألحقته بالثاني لحقه ولم ينتف الا باللعان وإن لم يكن قافة أو كانت وأشكل عيها ترك الى أن يبلغ وقت الانتساب فإن انتسب الى الأول انتهى الثاني بغير لعان وإن انتسب الى الثاني لم ينتف عنه الا باللعان وإن لم يعرف وقت طلاق الأول ووقت نكاح الثاني حلف الثاني أنه لا يعلم أنها ولدته على فراشه لأن الأصل عدم ولادته على فراشه فإذا حلف فقينا عنه نسبه بغير لعان وإن نكل عن اليمين حلفت أنها ولدته على فراشه ولحقه نسبه ولا ينتفي عنه الا باللعان وإن لم يحلف الزوج فهل يوقف اليمين الى أن يبلغ الصبي ويحلف ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الجارية الموهونة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اتت امراته بولد أسود وهما أبيضان ، أو بولد أبيض وهما أسودان ففيه وجهان :

(أحدهما) أن له أن ينفيه لما روى ابن عباس رضي الله عنه في حديث هلال ابن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن جاءت به أورق جمداً جبالياً خلدج الساقين سايف الاليتين فهو للذي رميت به ، فجاءت به أورق جمداً جبالياً خلدج الساقين سايف الاليتين » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » فجعل الشبه دليلاً على أنه ليس منه .

(والثاني) أنه لا يجوز نفيه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من بني قزارة فقال « أن امرأتي جاءت بولد أسود ونحن أبيضان ، فقال هل لك من أبل ؟ قال نعم ، قال ما ألوانها ؟ قال حمراء . قال : هل فيها من أورق ؟ قال : أن فيها لورقا . قال فأنى ترى ذلك ؟ قال عسى أن يكون نزع عرق ، قال وهذا عسى أن يكون نزع عرق » .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد وأبو داود وهو مطبول عنده ، وفي أسناده عباد بن منصور فيه مقال معروف . وحديث أبي هريرة

أخرجته أحمد والشيخان ، وأصحاب السنن الأربعة والدايرقطنى ونفذه « جاء رجل من بنى فزارة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ولدت امرأتى غلاماً أسود ، وهو حينئذ يمرض بأن يتفيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من ابل ؟ قال نعم ، قال فما ألوانها ؟ قال حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : ان فيها لورقاً قال : فأنى أتانا ذلك ؟ قال عسى أن يكون نزع عرق ، قال فهذا عسى أن يكون نزع عرق ولم يرخص له في الانتفاء منه « ولأبى داود فى رواية « ان امرأتى ولدت غلاماً أسود وإنى أنكره » .

قوله « هلال بن أمية » هو أحد الثلاثة الذين خلفوا . قوله : « جاء رجل » اسمه ضمضم بن قتادة .

اما اللغات فالأورق الأسمر ، وفي المصباح ما كان لونه كلون الرماد ؛ والاسم الورقة كالحمرة والخضرة والصفرة . والجعد ضد السبط وقد مضى . وقال الهروى يكون مدحاً وذماً ، فالمدح بمعنيين . أحدهما أن يكون معصوب الخلق شديد الأسر ، والثانى أن يكون شعراً جعداً ، والذم بمعنيين . (أحدهما) أن يكون قصيراً متردداً . (والثانى) أن يكون نحيلاً ؛ يقال رجل جعد اليدين وجعد الأصابع أى منقبضها ؛ والجمالى بضم الجيم الضخم الأعضاء التام الأوصال ، هكذا قال ابن بطال ؛ وقال فى المصباح : عظيم الخلق ؛ وقيل طويل الجسم اهـ . قالوا : لاقاة جمالية من بدايتها قال الشاعر :

جمالية لم يبق سبرى ورحلتى على ظهرها من ليها غير محفدى

وخدليج الساقين أى عريض صدر القدمين خفاق القدم ، وسابغ الاليتين أى كامل واف ، ومنه الدرع السابغة .

اذا ثبت هذا فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم أصيب تصغير أصهب وأريسح تصغير أريسح وهو خفيف لحم الاليتين والفخذين وقوله حمش الساقين يعنى دقيقتها وقوله (أورك) الأورق الذى لونه بين السواد والبصرة ومنه قيل للرمادى أورك وللحمامة ورقاء لأن لونهما كذلك وقوله خدليج

لساقين يعنى عظيم الساقين وقد روى بدل الساقين وأما قوله : جماليا قال أبو عبيد منهم من يرونها جماليا بفتح الجيم يذهبون به الى الجمال وليس هو من الجمال في شيء لأنه لو أراد ذلك لقال جميلا ولكنه جماليا بضم الجيم يعنى عظيم الخلق شبه خلقه بخلق الجمل يقال للناقة العظيمة جمالية لأن خلقها يشبه خلق الجمل قال الأعشى •

جمالية تعلى بالرادف اذا كذب الائمات الهجيرا

وقوله سابغ الاليتين أى عظيم الاليتين •

اما الأحكام فان حديث ابن عباس دليل على أنه يجوز للاب أن ينفى ولده بمجرد كونه مخالفا لهما في اللون ، وبهذا قال القاضي وأبو الخطاب من الحنابلة ، وهو أحد الوجهين عند أصحابنا • وحديث أبي هريرة دليل على أنه لا يجوز له أن ينفى ولده بمجرد كونه مخالفا لهما في اللون ، وقد حكى القرطبي وابن رشد الاجماع على ذلك وتعقبهما الحافظ ابن حجر بأن الخلاف في ذلك ثابت عند الشافعية فقالوا : ان لم ينضم الى المخالفة في اللون قرينة زنا لم يجز النفي ، فان اتهمها فأت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح عندهم • وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا • وقال ابن قدامة : لا يجوز النفي بمخالفة الولد لون والديه أو شبههما ، ولا لشبهة بغير والديه لما روى أبو هريرة (وساق حديث الفزاري)

(قلت) ولأن الناس كلهم لآدم وحواء ، وألوانهم وخلقهم مختلفة ، فلولا مخالفتهم شبه والديهم لكافوا على خلقة واحدة ، ولأن دلالة الشبه ضعيفة ، ودلالة ولادته على الفراش قوية فلا يجوز ترك القوى لعارضة الضعيف ، ولذلك لما تنازع سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ورأى النبي صلى الله عليه وسلم فيه شبهاً بيناً بعتبة الحق الولد بالفراش وترك الشبه ، وهذا اختيار أبي عبد الله ابن حامد من أصحاب أحمد • وهو الوجه الآخر لأصحاب الشافعي •

فرع اذا تزوج امرأة ووطئها وأتت بولد لسته أشهر فما زاد من وقت الوطء ولم يشاركه أحد بوطنها بشبهة ولم يرها تزنى ولا استفاض في الناس زناها وكان الولد لا يشبهه لم يحل له قذفها ولا تقي ولدها بقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » الآية وهذه محصنة ولما روى عن أبي هريرة أنه قال لما نزلت آية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » ومعنى قوله ينظر اليه يعلم أنه منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم خاف أن يبادر الناس الى تقي الأنساب بالشك فغلب الحال فيه فأما اذا ظهرت امرأته من الحيض ولم يطأها ورأى رجلا يزني بها وأتت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت الزنا لزمه قذفها بالزنا وتقي النسب عنه لقوله صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته » فاذا حرم على المرأة أن تدخل على القوم من ليس منهم حرم ذلك على الرجل أيضاً ولأنه لما حرم عليه تقي حسب تيقنه منه حرم عليه استلحاق نسب يتيقن أنه ليس منه . وان لم يطأها ولم يعلم بزناها وجب عليه تقيه باللعان لما ذكرناه ولا يجوز له أن يقذفها لجواز أن يكون من وطء شبهة أو من زوج قبله وان لم يرها زنت ولا سمع بذلك ولكنها أتت بولد أسود وهما أبيضان أو أتت بولد أبيض وهما أسودان أو أتت بولد يشبه رجلاً ترمى به ولم يعلم الرجل الذي ترمى به ووطئها فهل يجوز له تقيه باللعان فيه وجهان (أحدهما) يجوز له تقيه باللعان لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال بن أمية وبين امرأته ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم أن جاءت به أصيهب أريسح حمش الساقين فهو لزوجها وان جاءت به أورق جعداً جمالياً خدلج الساقين سابع الألتين فهو للذي رميت به فجاء به أورق جعداً جمالياً خدلج الساقين سابع الألتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لبي ولها شأن ، فدل على أن للشبه حكماً (والثاني) لا يجوز له تقيه لأن هذا الشبه يجوز أن يكون عرق نزع في آبائه وأجداده ولهذا روى أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان امرأتى أتت بولد أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك ابل ؟ فقال

نعم قال : ما ألواتها ؟ قال : حمر قال : هل منها أورك ؟ قال : نعم ان فيها لورقا قال : فأني تراه ذلك قال عسى أن يكون نزع عرق قال : وهذا عسى أن يكون نزع عرق » ويخالف قصة هلال لأنه كان أخيره أنه شاهده يزني بها والوجهان اذا لم يشاهد ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اتت امراته بولد وكان يمزل عنها اذا وطئها لم يجوز له نفية ، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال : يا رسول الله انا نصيب السبايا ونجب الإثمان انهمز عنهن ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « ان الله عز وجل اذا خلق نسمة خلقها » ولانه قد يسبق من الماء ما لا يحس به فتعلق به ، وان اتت بولد وكان يجامعها فيما دون الفرج ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز له النفى لانه قد يسبق الماء الى الفرج فتعلق به .

(والثاني) ان له نفية لان الولد من أحكام الوطء ، فلا يتعلق بما دونه كسائر الأحكام . وان اتت بولد وكان يطؤها في الدبر ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز له نفية ، لانه قد يسبق من الماء الى الفرج ما تعلق به .

(والثاني) له نفية لانه موضع لا يبتغى منه الولد .

فصل اذا قذف زوجته وانتفى عن الولد - فان كان حملا - فله ان يلعن وينفى الولد ، لان هلال بن أمية لعن على نفى الحمل ، وله ان يؤخره الى ان تضع ، لانه يجوز ان يكون ريبا او غلظا فيؤخر ليعلا عن على يقين ، وان كان الولد منفصلا ففي وقت نفية قولان (أحدهما) له الخيار في نفية ثلاثة أيام ، لانه قد يحتاج الى الفكر والنظر فيما يقدم عليه من النفى ، فعجل الثلاث حصا لانه قريب ، ولهذا قال الله عز وجل « يا قوم هذه ناقة الله لكم آية فلتروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب » ثم فسر القريب بالثلاث . فقال تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكثوب .

(والثاني) وهو المنصوص في عامة الكتب انه على الفور ، لانه خيار غير مؤد دفع الضرر ، فكان على الفور كخيار الرد بالغيب ، فان حضرت الصلاة فبد بها أو كان جائعا فبدا بالأكل ، أو له مال غير محرز واشتغل باحرازه أو كان

عادته الركوب واشتغل بأسراج الركوب ، فهو على حقه من النفي لانه تأخير
لعمله . وان كان محبوبا او مريضا او قيما على مريض او غائبا لا يقدر على
المسير واشهد على النفي فهو على حقه ، وان لم يشهد مع القدرة على الاشهاد
سقط حقه ، لانه لما تعلق عليه الحضور للنفي اقيم الاشهاد مقامه الى ان يقدر
كما اقيمت الفيتة باللسان مقام الوطء في حق المولى عن الوطء الى ان
يقدر .»

الشرح - حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أخرجه أحمد
والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى بالفاظ مختلفة كلها بخودى
معنى ما ساقه المصنف هنا ، وقد مضى الكلام على طرقة وأقوال العلماء فيه
في أحكام المزل من كتاب النكاح فليراجع . وروى معناه عن جابر بن عبد الله
وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك وأسامة بن زيد وغيرهم رضى الله عنهم
أجمعين .

اما الأحكام فإذا ظهرت امرأته من الحيض وجامعها في ذلك الطهر ثم
قذفها بزنا في ذلك الطهر فله أن يلاعن لاسقاط الحد بلا خلاف وله أن يلاعن
لنفي النسب الحادث في ذلك الطهر وبه قال عطاء وأبو حنيفة وقال مالك ليس
له أن يلاعن لنفي النسب منه دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم »
الآية ولم يفرق بين أن يكون وطئها أو لم يطأها ولأنه زنا وأت بولد
يمكن أن يكون منه فكان له تقيمه باللعان كما لو كان يطؤها فيه .

فنبه إذا كان يجمع امرأته ويعزل عنها وهو أنه إذا أراد الانزال
نزح وأنزل الماء بعد النزح فأت بولد لمدة الحمل لحقه ولا يجوز له تقيمه لما
ورد أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم « انا نصيب السبايا ونحب الأئمان
فنعزل عنهن فقال : ان الله اذا قضى خلق نسمة خلقها . ولأن كل حكم يتعلق
بالوطء فانه يتعلق بالإيلاج دون الانزال كالقبيل والمهر والمدة وغير ذلك فكذلك
ثبوت النسب ولأنه ربما يسبق من الماء ما لا يحس به فلم يجوز تقيمه وإن كان يطؤها
فيما دون الفرج وأت بولد فهل يجوز له تقيمه ؟ وجهان (أحدهما) لا يجوز
لأنه قد يسبق منه الماء الى فرجها فتحمل منه كما لو وطئ التسكر وتجمعت
(والثاني) وهو المذهب أنه يجوز له تقيمه لأن كل حكم يتعلق بالوطء فانه

لا يتعلق بالوطء فيما دون الفرج كالفسل والمهر والمدة فكذلك ثبوت النسب • وان كان يطؤها في الدبر وأنت بولد فهل يجوز له فيه ؟ في وجهان :

(أحدهما) لا يجوز له فيه لأنه قد يسبق الماء الى فرجها فتعلق به •

(والثاني) يجوز له فيه لأنه وطئها في موضع لا تحبل فيه بحال فهو كما لو أولج في سرتها وأنزل •

مسألة إذا قذف زوجته وهي حامل وادعى أنها حملت من زنا فله أن يلاعن لنفي الحمل قيل وضعه • وقال أبو حنيفة : « ليس له أن يلاعن قيل الوضع لأجل نفى الحمل فإن لاعن ووقعت الفرة فاذا وضعت لم ينتف النسب ولحقه ولم يكن له أن يلاعن بعد ذلك لنفي النسب » دليلنا حديث هلال بن أمية أن « النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهم على الحمل قبل وضعه » ولأن كل نسب جاز اللعان لأجله بعد انفصال الولد جاز اللعان لأجله قبل انفصال الولد كزوال الفرائض •

إذا ثبت هذا فله أن يؤخر اللعان الى أن تضع إذا لم يتيقن الحمل لجواز أن يكون ربحا فتنفس أو غلظا فكان له التأخير ليلاعن على يقين • وان رآها حاملا ولم ينف الحمل فلما ولدت أراد النفي قيل له قد علمتها حاملا فلم لم تنفها أكنت أقررت بالولد ؟ • فان قال : لم أقر به وانما لم أنهه لأنني لم أتأكدها حاملا بل جزرت أنه ربح وغلظ نحلف على ذلك لأنه يحتمل ما يدعيه ، وكان له فيه باللعان وأن قال : قد علمتها حاملا لا محالة ولكني أخرت لعانها تسقطه أو تسوت بعد الولادة أو تموت هي ، لحقه الولد ولم يكن له فيه باللعان لأنه ترك النفي من غير عذر • وان كان الولد منفصلا فله فيه وخيار النفي عندنا على الفور وقال أبو حنيفة : القياس أن يكون على الفور غير أنه إن أخر ذلك اليوم كان له ذلك استحسانا وقال أبو يوسف ومحمد : له أن يؤخر ذلك لمدة النفاس وهي أربعون يوما عندهم وقال عطاء ومجاهد : له النفي أبدا الا أنه يقربه • دليلنا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فاذا لم يتأيد كان

على الفور كخيار الرد بالعيب فقولنا لدفع ضرر محقق احتراز من الحمل
فإن الخيار فيه الى أن تضع لأنه غير متحقق • وقولنا اذا لم يتأيد احتراز من
الخيار في الاختصاص •

إذا ثبت هذا فهل تتقدر مدة الخيار فيه بثلاثة أيام ؟ فيه قولان :

(أحدهما) تقدر بثلاثة أيام وبه قال أبو حنيفة لأن الحاقه بنفسه نسبا
ليس منه محرم عليه . وفيه نسبا ثابتا منه محرم عليه وإذا كان كذلك وولدت
امراته ولدا فلا بد أن يتأمل هل يشبه الزاني وهل هو منه أو من غيره ويفكر
في ذلك وذلك لا يمكنه في الحال فقدر بثلاثة أيام لأنها قريبة ولهذا قال الله
تعالى (فيأخذكم عذاب يوم قريب) ثم فسر القريب بالثلاث فقال تعالى
(تمتعوا في داركم ثلاثة أيام) •

(والثاني) لا يتقدر بثلاث بل هو على الفور وهو الأصح لأنه خيار لدفع
ضرر متحقق غير مؤبد فكان على الفور كخيار الرد بالعيب فإذا قلنا بهذا فمعنى
قولنا على الفور على ما جرت العادة به فإن كان حاضرا فلسنا نريد أنه يعدو
الى الحاكم حين يسمع بالولادة بكل حال بل له التأخير لعذر وذلك أن له
أن يؤخر الى أن يلبس ثوبه وان كان ممن يركب فحتى يسرج له ذابته وان
كان جائعا فحتى يأكل وان كان ظمآن فحتى يشرب الماء وإن حضرت الصلاة
فحتى يصلى وان كان ماله غير محروز فله أن يؤخر حتى يحرز ماله وما أشبه
ذلك ثم يذهب الى الحاكم ويعرفه أنه نفى الولد ويريد أن يلاعن ثم يستدعي
الحاكم المرأة •

وقال أبو حنيفة لا يلاعن وبناء على أصله في أن اللواط لا يوجب الحد •
وهذا فاسد لأن الرمي به مرة ، وقد دخل تحت عموم قوله تعالى (والذين
يرمون أزواجهم) وقد حقق القرطبي في تفسير سورتي الأعراف والمؤمنون
أنه يجب الحد • وقالت المالكية : يلاعن اذا انتهى من الحمل بشرطه •

فروع في مذاهب العلماء

مسألة إذا ظهر بامرأته حمل فله أن ينفيه وله أن يؤجل نفيه إلى أن تضع واختلف أصحاب أحمد فيما إذا لاعن امرأته حاملا ونفى لعانه فقال الخرقى وجماعة : لا ينتفى الحمل بنفيه قبل الوضع ؛ ولا ينتفى حتى يلاعنها بعد الوضع وينفى الولد منه . وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة ، لأن الحمل غير مستيقن يجوز أن يكون ريبا أو غيرها فيصل نفيه مشروطا بوجوده ولا يجوز تعليق اللعان بشرط .

ولنا أنه يصح نفي الحمل وينفى عنه . دليلنا حديث هلال بن أمية وأنه نفي حملها عنه فنفاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم والحقه بالأول ولا خفاء بأنه كان حملا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « انظروها فإن جاءت » كذا وكذا .

قال ابن عبد البر : الآثار الدالة على صحة هذا القول كثيرة — إلى أن قال — ولأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا ثبتت للحامل أحكام تخالف بها الحائض عن النفقة والفيطر في الصيام وترك إقامة الحد عليها وتأخير القصاص عنها مما يطول ذكره .

وقالت المالكية : إذا ظهر بامرأته حمل فترك أن ينفيه لم يكن له نفيه بعد سكوته ، لأن سكوته بعد العلم به رضى به ، كما لو أقر به ثم ينفيه فانه لا يقبل منه فإن قال رجوت أن يكون ريبا ينفس أو تسقطه فاستريح من السقط أو يكون من أمراض النساء كالأورام الليفية التي تبدو معها المرأة كأنها حامل في الشهر التاسع ، وهي في حاجة إلى استئصال هذا الورم ، فهل ينفيه بعد وضعه مدة ما ؟ فإذا جاوزها لم يكن له ذلك ؟ فقد اختلف في ذلك على قولين :

(أحدهما) إذا لم يكن له عذر في سكوته حتى مضت ثلاثة أيام فهو راض به ليس له نفيه وهذا قال المالكية .

وقالت الحنابلة : إذا ولدت ولدا فسكت عن نفيه مع أمكانه لزمه نسبا

ولم يكن له فيه بعد ذلك ؛ ومدة الثلاث فرصة كافية لانعام النظر واعمال الفكر والتدبر في الأمر ؛ فقد يكون في التريث أمن من الندم ، ومدة الثلاث حكمها شائع في خيار البيع في اختبار المصراة ، وقد جاء في تأويل قوله تعالى « قال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام » أنها توضيح لمبهم « قريب » في آية الناقة من وعيدهم بالمذاب (والثاني) وهو المنصوص ، وهو قول القاضي أبي بكر من أصحاب أحمد رضى الله عنه لا يتقدر ذلك بثلاث بل هو على ما جرت العادة ان كان ليلا ، فحتى يصبح وينتشر في الناس ، وان كان جاءما أو ظلمآن فحتى يأكل أو يشرب ، أو ينام ان كان ناعسا ، أو يلبس ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة ويحرز ماله ان كان غير منخرز ، وأشياء ذلك من أشغاله . فان آخره بعد هذا لم يكن له فيه .

وقال أبو حنيفة : له تأخير فيه يوما ويومين استحسانا ، لأن النهي عقيب الولادة يشق فقدر باليومين لقلته . وقال أبو يوسف ومحمد يتقدر بمدة النفاس لأنها جارية مجرى الولادة في الحكم وحكى عن عطاء ومجاهد أن له فيه ما لم يعترف به فكان له فيه كحالة الولادة .

ووجه القول الأول أنه خيار لدفع الضرر المتحقق فكان على الفور كخيار الشفعة وقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش » عام خرج منه ما اتفقنا عليه مع السنة الثابتة فما عداه يبقى على عموم الحديث . وما ذكره أبو حنيفة يبطل بخيار الرد بالعيب والأخذ بالشفعة وتقديره بمدة النفاس تحكم لا دليل عليه وكذلك يرد هذا على ما قال عطاء ، ولا يلزم القصاص لأنه استيفاء حق لا لدفع ضرر ولا الحمل لأنه لم يتحقق ضرره . وقالت المالكية : ان الأيام الثلاثة آخر حد القلة وأول حد الكثرة .

فرع ان كان له عذر يمنعه من الحضور لنفيه كالمرض والحبس أو الاشتغال بحفظ مال يخاف ضيعته أو بملازمة غريم يخاف قوته أو غيبته ظنرت — فان كانت مدة ذلك قصيرة فأخره الى الحضور ليزول عذره — لم يبطل فيه لأنه بمنزلة من علم ذلك ليلا فأخره الى الصبح .

وان كانت تتناول فأمكنه التنفيذ الى الحاكم ليعث اليه من يستوفى

عليه اللعان والنفي فلم يفعل سقط تفيه ؛ فان لم يمكنه أشهد على نفسه أنه ناف لولد امرأه ، فان لم يفعل بطل خياره . لأنه اذا لم يقدر على تفيه كان الاشهاد قائما مقامه كما يقيم المريض الفينة بقوله في الايلاء بدلا عن الفينة بالجناع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ادعى انه لم يعلم بالولادة فان كان في موضع لا يجوز ان يخفى عليه ذلك من طريق العادة بان كان معها في دار او محلة صغيرة لم يقبل ، لأنه يدعى خلاف الظاهر ، وان كان في موضع يجوز ان يخفى عليه كالبلد الكبير فالقول قوله مع يمينه ، لان ما يدعيه ظاهر .

وان قال علمت بالولادة الا اني لم اعلم ان لي النفي — فان كان ممن يخالط اهل العلم — لم يقبل قوله ، لأنه يدعى خلاف الظاهر ، وان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ في موضع بعيد من اهل العلم قبل قوله لان الظاهر انه صادق فيما يدعيه وان كان البلد فيه اهل العلم الا انه من الصامة ففيه وجهان (احدهما) لا يقبل كما لا يقبل قوله اذا ادعى الجهل برد المبيع بالعيب .

(والثاني) يقبل لان هذا لا يعرفه الا الخواص من الناس بخلاف رد المبيع بالعيب ، فان ذلك يعرفه الخاص والعام .

فصل وان هناء رجل بالولد فقال : بارك الله لك في مولودك وجعله الله لك خلفا مباركا وامن على دعائه . او قال استجاب الله دعاءك سقط حقه من النفي لان ذلك يتضمن فالقول الاقرار به ، وان قال احسن الله جزاءك ، او بارك الله عليك او رزقك الله مثله ، لم يسقط حقه من النفي ، لأنه يحتمل انه قال له ذلك ليقابل التحية بالتحية .

فصل وان كان الولد حولا فقال اخرت النفي حتى ينفصل ثم الاعن على يقين قوله مع يمينه لأنه تاخير لعذر يحتمله الحال . وان قال اخرت لاني قلت لعله يموت فلا احتاج الى اللعان ، سقط حقه من النفي ، لأنه ترك النفي من غير علم .

الشرح اذا ثبت ما قدمنا من شرح الفصول فهل يتقدر الخيار في

النفي بمجلس العلم ؟ أو بإمكان النفي ؟ على وجهين بناء على المطالبة بالشفعة، فان آخر نفيه عن ذلك ثم ادعى أنه لا يعلم بالولادة وأمكن صدقه بأن يكون في موضع يخفى عليه ذلك ، مثل أن يكون في محلة أخرى فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل عدم العلم وإن لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل لأن ذلك لا يكاد يخفى عليه •

وإن لم يعلم أنها ولنت فان لم يمكن أن يكون صادقا في ذلك مثل أن يكونا في دار واحدة أو محلة واحدة لم يقبل قوله لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه ذلك • وإن كان كل واحد منهما في جانب من البلد أو كل واحد منهما في محلة فالقول قوله مع يمينه لأنه يحتمل ما يدعيه وإن قال علمت بولادتها ولم أعلم أن لي النفي أو علمت أن لي النفي ولكني لم أعلم أنه على الفور قلرت فان كان ممن يعرف شيئا من الفقه أو ممن يخالطون الفقهاء لم يصدق لأن مثل هذا لا يخفى عليه • وإن كان قريب العهد بالاسلام أو ممن تقدم اسلامه إلا أنه ممن نشأ في بادية بعيدة لا يعرف عن الحكم مثل هذا قبل قوله لأن الظاهر أنه يخفى عليه مثل ذلك وإن كان من العامة الذين يسمعون العلماء وقد لا يسمعونهم فهل يقبل قوله ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الأمة إذا اعتقت تحت عبد فادعت أنها لم تعلم أن لها الخيار •

(أحدهما) لا يقبل قوله كما لا يقبل قوله إذا ادعى أنه لا يعلم أن له رد المبيع بالميب •

(والثاني) يقبل قوله لأن هذا لا يعرفه إلا العلماء أو من يخالطهم •

وإن قال علمت ولادته ولم أعلم أن لي نفيه ، أو علمت ذلك ولم أعلم أنه على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك كعامة الناس قبل منه • لأن هذا ممن يخفى عليهم فأشبهه ما لو كان حديث عهد بالاسلام وإن كان فقيها لم يقبل منه •

وقال بعض الحنابلة يحتمل منه لأن الفقيه يخفى عليه كثير من الأحكام أفاده ابن قدامة وقال أكثرهم كقولنا لا يقبل ذلك عن الفقيه ويقبل من

الناسي وحديث العهد بالاسلام • وهل يقبل من سائر العامة ؟ على وجهين
ذكرهما المصنف •

فرع اذا قال لم اصدق المخبر عنه ظرت - فان كان مستقيضا
وكان المخبر عنه مشهور العدالة لم يقبل والا قبل •

وان قال : لم أعلم أن ذلك قبل قوله لأنه مما يخفى وان علم وهو غائب
فأمكنه السير فاشتغل به لم يبطل خياره • وان كانت له حاجة تمنعه من السير
فهو على ما ذكرنا من قبل ، وان كان آخر تقيي لغير عذر وقال : أخرت تقييه
رجاء أن يموت فاستر عليه وعلى بطل خياره ، لأنه آخر تقيي مع الامكان لغير
عذر •

مسألة قوله « وان هنأه رجل بالولد الخ » فجملة ذلك أنه اذا
هنىء به فأمّن على الدعاء لزمه في قولهم جميعا • وان قال أحسن الله جزاءك
أو بارك الله عليك أو رزقك الله مثله فانه لا يلزمه لأنه جازاه على قصده وليس
ذلك اقرارا ولا متضمنا له • وقال أحمد وأصحابه وأبو حنيفة : يلزمه
الولد ، لأن ذلك جواب الراضي في العادة فكان اقرارا كالتأمين على الدعاء
وان سكت كان اقرارا ، هكذا أفاده ابن قدامة • قال : لأن السكوت صلح
دال على الرضى في حق البكر وفي مواضع أخرى فهانأ أولى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا اتت امراته بولدين توأمين وانتفى عن احدهما واقر
بالآخر أو ترك نفيه من غير عذر لحقه الولدان لانهما حمل واحد ، فلا يجوز ان
يلحقه دون الآخر ، وجعلنا ما انتفى منه تابعا لما أقر به ، ولم نجعل ما أقر به
تابعا لما انتفى منه ، لأن النسب يحتاط لاثباته ولا يحتاط لنفيه ، ولهذا اذا اتت
بولد يمكن ان يكون منه ويمكن ان لا يكون منه الحقناه به احتياطا لاثباته ولم
ننفيه احتياطا لنفيه وان اتت بولد فنفاه باللعان ثم اتت بولد آخر لاقل من ستة
اشهر من ولادة الأول لم ينتف الثاني من غير اللعان لأن اللعان يتناول الأول ،
فان نفاه باللعان انتفى وان أقر به أو ترك نفيه من غير عذر لحقه الولدان لانهما
حمل واحد ، وجعلنا ما نفاه تابعا لما لحقه ولم نجعل ما لحقه تابعا لما نفاه لما

ذكرناه في التوأمين • وان اتت بالولد الثاني لسته اشهر من ولادة الاول انتفى
غير لعان لانها علقت به بعد زواله للفراش •

فصل وان لاعنها على حمل فولدت ولدين بينهما دون ستة اشهر
لم يلحقه واحد منهما لانهما كانا موجودين عند اللعان فانتهيا به ، وان كان
بينهما اكثر من ستة اشهر انتفى الاول باللعان وانتفى الثاني بغير لعان لانا تيقنا
بوضع الاول براءة رحمها منه وانها علقت بالثاني بعد زوال الفراش •

فصل وان قذف امراته بزنا اضافه الى ما قبل النكاح - فان لم يكن
نسب - لم يلعن لاسقاط الحد لانه قذف غير محتاج اليه فلم يجز تحقيقه
باللعان كقذف الأجنبية ، وان كان هناك نسب يلحقه ففيه وجهان •

(اجمعا) وهو قول ابن اسحاق انه لا يلعن ، لانه قذف غير محتاج
اليه ، لانه كان يمكنه ان يطلق ولا يضيفه الى ما قبل العقد •

(والثاني) وهو قول ابي علي بن ابي هريرة ان له ان يلعن لانه نسب يلحقه
من غير رضاه لا ينتفى بغير لعان فجاز له نفيه باللعان •

الشرح اذا ولدت امراته توأمين وهو ان يكون بينهما دون ستة
اشهر فاستلحق أحدهما ونفى الآخر لحقا به ، ولا عبرة بنفيه ، لأن الحمل
الواحد لا يجوز أن يكون بعضه منه وبعضه من غيره ، فاذا ثبت نسب أحدهما
منه ثبت نسب الآخر ضرورة ، فجعلنا ما قاه تابعا لما استلحقه ، ولم نجعل
ما أقرب به واستلحقه تابعا لما قاه ، لأن النسب يحتاط أثباته لا لنفيه ، ولهذا
لو أتت امراته بولد يمكن كونه منه ويمكن أن يكون من غيره ألحقناه به
احتياطا ، ولم نقطعه عنه احتياطا لنفيه ، ولأن الشارع الحكيم يتشوف الى
ثبوت النسب ما أمكن ولا يحكم بانقطاع النسب الا حيث يتعذر اثباته ،
ولهذا ثبت بالفراش والدعوى وبالأنسب التي بمثلها لا يثبت تنج الحيوان ،
ولأن اثبات النسب فيه حق لله تعالى ، وحق للولد وحق للأب ، ويترتب عليه
من الأحكام في الوصل بين العباد ما به قوام مصالحهم فأثبت الشرع بأنواع
الطرق التي لا يثبت بمثلها تنج الحيوان •

ولهذا لو أتت المرأة بولد يمكن كونه منه ويمكن كونه من غيره ألحقناه
به احتياطا ولم نقطعه عنه احتياطا لنفيه • فلو قذف أمهما قطالته بالحد فليس

له اسقاطه باللعان ، لأنه باستلحاقه اعترف بكذبه في قذفه فلم يسمع منه
انكاره بعد ذلك .

فرع وان تزوج امرأة وقال لها : زيت قبل أن أتزوجك ، وجب
عليه حد القذف وهل يسقط باللعان ؟ ينظر فيه ، فان لم يكن هناك نسب
يلحقه من هذا الزنا لم يكن له أن يلاعن . دليلنا أنه قذف غير محتاج اليه فلم
يجز له اللعان لأجله كقذف الأجنبية . وان كان هناك ولد وادعى أنه من
هذا الزنا فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة واختيار القاضي أبي الطيب
أن له أن يلاعن لأجله ، لأن به حاجة الى هذا القذف لنفي هذا الولد كما
لو أضاف الزنا الى حال الزوجية .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق واختيار الشيخ أبي حامد ليس له أن
يلاعن لأجله لأنه لا حاجة به الى قذفها بزنا يضيفه الى ما قبل النكاح بل
يمكنه أن يقذفها بزنا مطلق وأن الحمل ليس منه بل هو من زنا .

فرع وان طلق امرأته طلاقا رجما فقذفها بزنا أضافه الى ما قبل
الطلاق في الزوجية أو ما بعد الطلاق في العدة كان له أن يلاعن لأنها في معنى
الزوجات في الظهار والايلاء والميراث فكانت في معنى الزوجات في القذف
واللعان .

فرع في مذاهب العلماء : قالت الحنابلة : له اسقاطه باللعان ،
وحكى ابن قدامة قولاً آخر للقاضي أبي بكر من أصحابهم أنه يحد ولا يملك
اسقاطه باللعان .

ووجه المذهب عندنا ظاهر ، أما وجه المسألة عندهم فانه لا يلزم من كون
الولد منه انتفاء الزنا عنها كما لا يلزم من الولد وجود الزنا منها ونفى الولد
عنه . ولذلك لو أقرت بالزنا أو قامت به بينة لم ينتف الولد عنه ، فلا تنافي
بين لعانه وبين استلحاقه للولد .

فروع اذا استلحق الولدين وسكت عن الآخر لحقه لأنه لو تهاه للحقة فاذا سكت عنه كان أولى ، ولأن امرأته متى آتت بولد لحقه ما لم ينفيه عنه باللعان . وان تهي أحدهما وسكت عن الآخر فنفيه . وقال أصحاب أحمد : لحقه جميعا ، لأن لحوق النسب مبني على التغليب وهو يثبت بمجرد الامكان . وان كان لم يثبت الوطء ولا ينتهي الامكان للنفي فافترقا .

ولنا أنها كافا موجودين عند اللعان فاتفيا به ، وإن آتت بولد فنفيه ولاعن لنفيه ثم ولدت آخر لأقل من ستة أشهر انتهى الثاني باللعان الأول .

وقالت الحنابلة : لم ينتف لأن اللعان تناول الأول وحده ويحتاج في تهي الثاني إلى لعان ثان . ولنا أنها حمل واحد وقد لاعن لنفيه مرة فلا يحتاج إلى لعان ثان .

فأما ان تهي الولد باللعان ثم آتت بولد آخر بعد ستة أشهر فهذا من حمل آخر ، فإنه لا يجوز أن يكون بين ولدين من حمل واحد مدة الحمل وينتهي الثاني بغير لعان ؛ لأنها بولادتها للأول وتبيننا براءة رحمها فيكون حمل آخر .

وقالت الحنابلة : لا ينتفي بغير اللعان لأنه حمل منفرد ، فان استلحقه أو ترك تهي لحقه ، وإن كانت قد باتت باللعان لأنه يمكن أن يكون قد وطئها بعد الوضع الأول .

دليلنا أنها قد باتت باللعان فحرم عليه وطؤها فلا يكون ولده وإنما يكون من سفاح ، لا نسيبا وأنه جاء بعد براءة الرحم وانقضاء العدة بوضع الأول ، فكان حملها الثاني في غير نكاح ، فلم يحتج إلى تهي لكونها أجنبية كسائر الأجنيات .

وقال في الأم : اذا لاعن امرأته بولد فنفيه عنه ثم جاءت بولد آخر فنفيه عنه ، ثم جاءت بولد لستة أشهر أو أكثر وما يلزم به نسب ولد الميتة فهو ولده الا أن ينفيه بلعان فان تهاه فذلك له .

فـرـع إذا مات أحد التوأمين أو ماتا معا فله أن يلاعن لنفي نسبهما وبهذا قال أحمد وقال أبو حنيفة : يلزمه نفي الحي ، ولا يلاعن إلا لنفي الحي ؛ لأن الميت لا يصح نفيه إلا باللعان ؛ فإن نسبه قد انقطع بموته فلا حاجة إلى نفيه باللعان كما لو ماتت امرأته فإنه لا يلاعنها بعد موتها لقطع النكاح لكونه قد انقطع ، وإذا لم ينتف الميت لم ينتف الحي لأنهما حمل واحد •

دليلنا : أن الميت ينسب إليه فيقال : ابن فلان ، ويلزمه تجهيزه وتكفينه فكان له نفي نسبه واسقاط مؤنته كالحي ، وكما لو كان للميت ولد •

فـرـع إذا قذف امرأته بالزنا قبل زواجه منها لم يكن له أن يلاعن لأنه يأتي باللعان على غير ما ورد به القرآن والسنة ، لأنه كمن يلاعن أجنبية عنه فلم يصح ويقام عليه الحد • وهل له أن يلاعن إذا جاءت بولد ينتسب إليه ؟ وجهان :

(أحدهما) قال أبو اسحاق المروزي : لا يلاعن لامكان أن يطلقها من غير حاجة إلى إضافة ولدها لما قبل العقد إذ هو المفترط بنكاح حامل بالزنا فلا يشرع له نفيه ؛ وبهذا قال أحمد وأصحابه •

(والثاني) قول أبي علي بن أبي هريرة ، لنفي ما عساه يلحقه من نسب لا يرضاه ، وليس من فراشه ولا ينتهي إلا باللعان فجاز له •

وقال مالك وأبو ثور وأحمد : إن قذفها بزنا إضافة إلى ما قبل النكاح حد ، ولم يلاعن سواء كان ثم ولد أو لم يكن • وروى ذلك عن سعيد ابن المسيب والشعبي وقال الحسن وزرارة بن أبي أوفى وأصحاب الرأي : له أن يلاعن لأنه قذف امرأته فيدخل في عموم قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم) ولأنه قذف امرأته فأشبه ما لو قذفها ولم يصفه إلى ما قبل النكاح •

وحكى الشريف أبو جعفر عن أحمد رواية أخرى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ابانها ثم قذفها بزنا اضافه الى حال النكاح - فان لم يكن نسب - لم يلاعن لبرء الحد لانه قذف غير محتاج اليه . وان كان هناك نسب - فان كان ولدا منفصلا - فله ان يلاعن لنفسه ، لانه يحتاج الى نفيه باللعان ، وان كان حملا فقد روى المزني في المختصر ان له ان ينفه ، وروى في الجامع انه لا يلاعن حتى ينفصل الحمل .

واختلف اصحابنا فيه فقال ابو اسحاق : لا يلاعن قولا واحدا ، وما رواه المزني في المختصر أراد اذا انفصل ، وقد بين في الأم ، فانه قال : لا يلاعن حتى ينفصل ، ووجهه ان الحمل غير متحقق لجواز ان يكون ربحا فينفش ، ويخالف اذا قذفها في حال الزوجية ، لان هناك يلاعن لبرء الحد ، فتبته نفي الحمل ، وما هنا ينفرد الحمل باللعان فلم يجز قبل ان يتحقق . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : -

(احدهما) لا يلاعن حتى ينفصل لما ذكرناه .
(والثاني) يلاعن وهو الصحيح ، لان الحمل موجود في الظاهر ومحكوم بوجوده ولهذا امر باخذ الحامل في الديات ، ومنع مع اخذها في الزكاة ، ومنعت الحمل اذا طلقت ان تتزوج حتى تضع . وهذه الطريقة هي الصحيحة ، لان الشافعي رحمه الله نص في مثلها على قولين ، وهي في نفقة المطلقة الحامل قال : فيها قولان ؟

(احدهما) تجب لها النفقة يوما بيوم .

(والثاني) لا تجب حتى ينفصل .

فصل وان قذف امراته وانتفى عن حملها واقام على الزنا بينة سقط عنه الحد بالبينه ، وهل له ان يلاعن لنفي الحمل قبل ان ينفصل ؟ على ما ذكرناه من الطريقين في الفصل قبله .

الشرح ان تزوج امرأة فأبانها بالثلاث أو خالها أو فسخ نكاحها بعيب ثم قذفها بزنا اضافه الى حال الزوجية فان لم يكن هناك نسب يلحقه منها لم يكن له أن يلاعن . وان كان هناك نسب يلحقه منها كان له أن يلاعن . وقال عثمان البتي : له أن يلاعن بكل حال . وقال ابو حنيفة : ليس له أن يلاعن بكل حال . كما أفاده العمراني في البيان عن عثمان وأبي حنيفة .

دليلنا أنه إذا لم يكن هناك نسب يلحقه منها فلا حاجة به إلى قذفها ؛ فلم يكن له اللعان لأجله كقذف الأجنبي . وإذا كان هناك نسب يلحقه منها فهناك به حاجة إلى قذفها لنفي النسب عنه فهو كقذف الزوجة .

إذا ثبت هذا : فإن كان الولد منفصلاً لآعن لأجله ، وإن كان حملاً فله إن يؤخر اللعان إلى أن تضع ، وهل له أن يلاعن قبل أن تضعه ؟ روى المزني في المختصر أن له أن يلاعن ، وروى في الجامع الكبير أنه لا يلاعن .

واختلف أصحابنا فيه فقال أبو إسحاق : لا يلاعن قولاً واحداً ؛ وحيث قال : يلاعن أراد إذا انفصل . وقد قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : لا يلاعن حتى ينفصل . فمن أصحابنا من قال : فيه قولان ، وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق :

(أحدهما) له أن يلاعن لأن كل امرأة كان له لعانها بغد انفصال ولدها كان له لعانها قيل انفصاله كالزوجة .

(والثاني) ليس له أن يلاعن حتى تضع الولد لأن اللعان هاهنا إنما يثبت لأجل نفي النسب والنسب لا يتحقق قبل وضع الولد يجوز أن يكون ربحاً فينفش فلم يكن له اللعان قبل الوضع وإن تزوج امرأة وماتت ثم قذفها بزنا أضافه إلى حال الزوجية وجب عليه حد القذف ، فإن طالبت ورثتها بالحد هناك نسب ولد يريد نفيه ؛ كان له أن يلاعن لأنه يحتاج إليه لنفي الولد وإن قذف زوجته ثم طلقها ثلاثاً أو خالعها ثم طالبت بحدها كان له أن يلاعن سواء كان هناك ولد أو لم يكن ، لأنه لعان عن قذف كان محتاجاً إليه فهو كما لو لم يطلقها . وهل تحرم عليه على التأييد ؟ فيه وجهان يأتي ذكرهما .

فترغ في مذاهب العلماء

إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً يا زانية في فراشي ـ نظرت . فإن كان هناك نسب يريد أن ينفيه ، ولا يتحقق هذا إلا إذا انفصل الولد عنها لآعن لأنه يحتاج إلى نفيه ؛ وبه قال مالك وأحمد حيث نقل معنا قال : سألت

احمد عن رجل قال لامرأته : أنت طالق يا زانية ثلاثا ، فقال : يلاعن لأنه قذفها قبل الحكم بينوتها فأشبه القذف ، فان كان بينهما ولد فانه يلاعن لنفسه والا حد ولم يلاعن ؛ لأنه يتعين اضافة القذف الى حال الزوجية لاستحالة الزنا منها بعد طلاقه لها فصار كأنه قال لها بعد اباحتها : زنت ان كنت زوجتي على ما قررناه ، وبه قال مالك .

وقال عثمان البتي : لا يلاعن بأي حال لأنها ليست بزوجة . وقد مضى عن المبراني عكسه والصواب ما قدرناه هنا وقال أبو حنيفة في الوجهين : لا يلاعن - يعني في حال هي النسب والحمل - لأنها ليست بزوجة ؛ ويتنقض عليها هذا بالقذف قبل الزوجية كما ذكرناه آنفا ، بل هذا أولى ، لأن النكاح قد تقدم وهو يريد الانتفاء من النسب وتبرئته من ولد يلحق به فسد من اللعان ، فان كان هناك حمل يرجى فقد روي الميزني في المختصر أن له أن ينفيه . وروي رواية أخرى أنه لا يلاعن حتى ينفصل الحمل . فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحاق المروزي لا يلاعن قولاً واحداً ، وأول ما رواه المزي في المختصر أن الامام الشافعي أراد اذا انفصل .

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطرق ألا هي ، أو طالق ولم يدخل ؛ أو أي طرق ما . كان لا رجعة عليها بعده ، وأتبع الطرق مكانه يا زانية ؛ حد ولا لعان الا أن يكون ينفي به ولدا أو حملا فيلاعن للولد ويوقف للحمل ، فاذا ولدت التعن فان لم تلد حد . ولو بدأ فقال : يا زانية أنت طالق ثلاثا يا زانية التعن لأن القذف وقع وهي امرأته ولو قال : أنت طالق ثلاثا يا زانية حد ولا لعان ؛ الا أن ينفي ولدا فيلاعن به ويسقط الحد .

ثم قال رضي الله عنه : (ولو قذف رجل امرأته فصلقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان الا أن ينفي ولدا فيلاعن به ويسقط الحد ؛ ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطئا حراما فلا حد ولا لعان الا أن ينفي ولدا أو يريد أن يلتعن فيثبت عليها الحد ان لم يلتعن ، وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلبت خدما لاعن أو حد لأن القذف كان وهي زوجة

مسئله) ا ه فهذا القول من الشافعى قاطع فى أنه يلاعن لنفى الحمل بعد
أن يوقف الى أن تلد . قال المصنف : الصحيح أن يلاعن وهى حامل ؛ لأن
الحمل موجود فى الظاهر ومحكوم بوجوده ، ويترتب على هذا الحمل أحكام
فى مواطن كثيرة فمثلا لا تعطى الحامل من الأرقاء فى الدية ولا تؤخذ البهيمة
الحامل حتى تضع ، فكيف ينتظر من وجد امرأته حاملا من غيره حتى تضع
فيلاعنها وقد غاظته بهذا الزنا فى فراشه ؛ ويمكن حمل قول الشافعى على
ما اذا اشتبه عليه الحمل ولم يتحقق وتردد فيه أو كان محتمل أن يكون
انتفاخا أو مرضا من أمراض النساء فلا يلاعن حتى تلد ، ويمكن حمل قوله
فى النفقة على ما اذا كان حملها غير مقطوع به فتجب نفقتها حتى تلد .

أما اذا كان حملها مقطوعا به فقد وجب لها يوما بيوم ؛ وسنأتى على هذا
فى كتاب النفقات ان شاء الله على أن قول الشافعى : يوقف حتى تلد . اذا
قصد به الحمل المقطوع به كان مخالفا لحديث « ان جاءت به كذا فهو لأبيه
وان جاءت به كذا فهو لفلان » فجاءت به على النعت المكروه ؛ فإذا اعتمدنا
أصله (اذا صح الحديث فهو مذهبي) حملنا قوله على ما اذا كان الحمل
غير متيقن بدليل قوله : فان لم تلد حد ؛ ومن ثم يكون الحمل احتماليا أو
قد يكون انتفاخا فينقش .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قذف امرأته فى تكاح فاسد — فان لم يكن نسب — لم
يلاعن لبراء الحد ، لانه قذف غير محتاج اليه ، وان كان هناك نسب — فان كان
ولدا منفصلا — فله ان يلاعن لنفيه ، لانه ولد يلحقه بغير رضاه لا ينتفى عنه
بغير اللعان ، فجاز نفيه باللعان كالولد فى النكاح الصحيح ، وان كان حلا فعلى
ما ذكرناه من الطريقين .

فصل وان ملك أمة لم تصر فراشا بنفس الملك ، لانه قد يقصد
بملكها الوطء ، وقد يقصد به التمول والخدمة والتجمل ، فلم تصر فراشا ،
فان وطئها صارت فراشا له ، فان أتت بولد لمدة الحمل من يوم الوطء لحقه ،

لأن سمعا نازع عبد بن زمة في ابن وليمة زمة فقال عبد : هو أخى وابن وليمة أبى ولد على فراشه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم « هو لك ، الولد للفراش وللماهر الحجر » وروى ابن عمر رضى الله عنه قال « ما بال رجال يطرون ولا نهم ثم يعزلونهم ، لا تأتيني وليمة يعترف سيدها انه الم بها الا ألحقت به ونمها ، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا » .

وإن قذفها وأتفى عن ولدها فقد قال احمد : أما تعجبون من أبى عبد الله يقول يتفى ولد الأمة باللعان ؟ فيجعل أبو العباس هذا قولا ، وجهه انه قال لنكاح من لعوق النسب ، فكان كالنكاح في النفي باللعان ومن أصحابنا من قال « يلاعن لنفيه قولا واحداً لأنه يمكنه نفيه بغير اللعان وهو بان يعصى الأسيراء ويحلف عليه ، فلم يجز نفيه باللعان بخلاف النكاح ، فإنه لا يمكنه نفي الولد فيه بغير لعان ، ولعل احمد أراد بابى عبد الله غير الشافعى رحمة الله عليهما » .

فصل إذا قذف امراته بزناها و أراد اللعان كذاهما لعان واحد ، فإنه في أحد القولين يجب حد واحد ، فكفاه في إسقاطه لعان واحد ، وفي القول الثاني يجب حدان ، إلا أنهما حقان لواحد فاكفى فيهما بلعان واحد . كما يكفى في حقين لواحد يمين واحد .

وإن قذف أربع نسوة افراد كل واحدة منهن بلعان ، لأنها إيمان فلم تتداخل بينها حقوق الجماعة ، كالإيمان في المال . وإن قذفهن بكلمات بدأ بلعان من بدأ بقذفها لأن حقها أسبق . وإن قذفهن بكلمة وتشاحن في البداية أقرع بينهما ، فمن خرجت لها القرعة بدأ بلعانا . وإن بدأ بلعان أحدهما من غير قرعة جاز . من الباقيات يصلن إلى حقوقهن من اللعان من غير نقصان .

الشرح خبر تنازع سعد وعبد بن زمة أخرجه أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن خلا الترمذى . عن عائشة قالت « اختصم سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أنه ابنه أنظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمة : هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبى ، فنظروا رسول الله إلى شبهه فرأى شبها بينا بمتبة فقال : هو لك يا عبد بن زمة . الولد للفراش وللماهر الحجر ، واحتججى منه يا سودة بنت زمة ، قال فلم ير بسودة قط . وفي رواية أبى داود وأخرى للبخارى « هو أخوك يا عبد » عبد بن زمة أخو سودة أم المؤمنين . وقوله « الولد للفراش وللماهر الحجر » سبق القول بتواتره أما خبر ابن عمر فقد رواه

التي قبلها . وان قذف زوجته بالزنا فأقرت به لم يجب عليه حد القذف فان كان هناك ولد يلحقه منها لا ينتفى عنه باقرارها بالزنا ، وله أن يلاعن لنفيه ، فان كان منفصلا فله أن يلاعن لأجله ، وان كان حملا فهل له أن يلاعن لنفيه قبل انفصاله ؟ على الطريقين .

وان تزوج امرأة تزويجا فاسدا وقذفها وجب عليه حد القذف وليس له ان يلاعن لدرجة القذف لأن اللعان حكم يختص بالزوجين . وان كان هناك ولد يلحقه منها فله أن يلاعن لنفيه وقال أبو حنيفة : ليس له نفيه باللعان . دليلنا أن الولد في النكاح الفاسد كالولد في النكاح الصحيح في ثبوته وكذلك في نفيه فان كان منفصلا فله أن يلاعن لنفيه وان كان حملا فهل أن يلاعن لنفيه قبل انفصاله ؟ على الطريقين في التي قبلها .

فروع (في مذاهب العلماء) اذا نكح امرأة فكاها فاسدا ثم قذفها ، وبينهما ولد يريد نفيه فله أن يلاعن لنفيه ولا حد عليه ، وان لم يكن بينهما ولد حد ولا لعان بينهما وهذا قال أحمد . وقال أبو حنيفة : يلحقه الولد وليس له نفيه ولا اللعان لأنها أجنبية فأشبهت سائر الأجنبية أو اذا لم يكن بينهما ولد . وهذا فاسد لأن الولد يلحقه به حكم عقد النكاح فكان له نفيه كما لو كان النكاح صحيحا ، ويفارق اذا لم يكن ولد فانه لا حاجة الى القذف لكونها أجنبية . ويفارق سائر الأجنبية لأنه لا يلحقه ولد من فلا حاجة به الى قذفه . ويفارق الزوجة فانه يحتاج الى قذفها مع عدم الولد لكونها خاتمة وغايتها وأفسدت فراشه ، فاذا كان له منها ولد فالحاجة موجودة فيها ، واذا لاعن سقط الحد ، لأنه لعان مشروع لنفي الحد ، فاسقط الحد كاللعان في النكاح الصحيح ، وهل ثبت التجريم المؤبد ؟ وجهان سيأتي بيانها وقالت المالكية يلاعن في النكاح الفاسد زوجته لأنها صارت فراشا له . أما اذا كانت حاملا فعلى ما مضى من النكاح الصحيح .

أما حكم قوله « يعترف سيدها أن قد ألم بها » فيه تقوية لمذهب الجمهور من أنه لا يشترط في فراش الأمة الدعوة ، بل يكفي مجرد ثبوت الفراش . وقال الامام أحمد رضى الله عنه : أما تمجيون من قول أبي عبد الله -

فان كان يقصد بنسبة مقول القول الى الامام الشافعي كانت تلك رواية أخرى لم تعرف عن الشافعي الا عن أحمد منفردا بها ، والقاعدة أن في رواية الشيخ عن شيخه مخالفا للقرآن غرابة ، وقد أخذ بعض أصحابنا بصحة نسبة القول الى الشافعي كأبي العباس بن سريج فاعتبره قولاً ووجهه أنه كالنكاح وقال المصنف : ولعل أحمد أراد بأبي عبد الله غير الشافعي — وهذا أحسن ما أجيب به .

مسألة اذا ملك الرجل أمة فانها لا تصير فراشا له بنفس الملك لأنه قد يملك الأمة للاستمتاع والخدمة وللتمول فلم تصير فراشا بنفس الملك قال الشيخ أبو حامد وهو أجماع فان أقر بوطئها أو قامت عليه بينة أو وطئها صارت فراشا له ومتى أتت بولد لمدة الحمل من وقت الوطء لحقه نسبه بوجه قال مالك والأوزاعي وأحمد وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه لا تصير فراشا ولو وطئها عشرين سنة وأكثر فان كل ولد تلده فهو مملوك الا أن يقر بواحد أنه ابنه فيثبت نسبه منه وتصير فراشا له ويلحقه كل ولد تلده بعد ذلك وقال في الطلاق اذا قال الرجل : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا ثم تزوج امرأة فانها تطلق عقيب العقد . فلو أتت بولد لسته أشهر فصاعدا من حين العقد لحقه بالفراش وهذا تخليط . دليلنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أخي عبد قال : أوصاني اذا قدمت أن أطلب ابن أمة زمعة وأقبضه فانه ابنه ألم بها في الجاهلية فقال عبد بن زمعة أخى وابن أمة أبى ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر » فنوضع الدليل أن عبد بن زمعة قال : ولد على فراشه فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم كون الأمة فراشا بل لحق بأبيه الولد والظاهر أنه ألحقه به بالنسب الذي ادعى به ولم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم هل ولدت له قبل ذلك أم لا فلو كان الحكم يختلف بذلك لسأل عنه وروى أن عمر رضي الله عنه قال : « ما بال رجال يطأون ولائدهم ثم يعزلون » وروى « ثم ترسلونهن ما تأتي وليدة يعترف سيدها أنه ألم بها الا ألحقت به ولدها فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا » وروى « أمسكوهن بعد

أو أرسلوهن » ولا مخالف له في الصحابة فدل على أنه اجماع ولأنه معنى
يثبت به تحرير المصاهرة فجاز أن يثبت به الفراش لعقد النكاح .

فرع وان أتت منه بولد وأقر أنه كان يطؤها الا أنه كان يعزل
عنها لحقه الولد لما روى أبو سعيد الخدري أن قوما قالوا : يا رسول الله
إذا نصيب السبايا ونحب الاثمان فنزل عنهن فقال صلى الله عليه وسلم :
« اذا قضى الله نسمة خلقها » ولأن أحكام الوطء تعلق بالايلاج دون
الانزال لأنه قد يسبق منه من الماء ما لا يحس به فتعلق به وان أقر أنه كان
يطؤها فيما دون الفرج أو أنه كان يطؤها في الدبر فهل يلحقه ولدها ؟ فيه وجهان
كما قلنا فيمن وطئ امرأته كذلك وأتت بولد هل له نفيه باللعان ؟

فرع اذا صارت الأمة فراشا له باقراره بوطنها أو بالبينة على
وطئ ثم أتت بولد لمدة الحمل من وقت الوطء فنفساه وادعى
أنه استبرأها بعد الوطء وأن هذا الولد حدث من غيره بعد
الاستبراء وحلف عليه فقد قال الشافعي ها هنا : لا يلحقه وقال في المطلقة
ثلاثا : اذا أقرت بانقضاء عدتها بالأقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه
لحق به فجعل أبو العباس المستلثين على قولين وقال أكثر أصحابنا : يلحقه
ولد الزوجة قولاً واحداً وقد مضى الدليل عليه ولا يلحقه ولد الأمة قولاً واحداً
والفرق بينهما أن ولد الزوجة يلحقه بالامكان وولد الأمة لا يلحقه بالامكان
وانما يلحقه بالوطء واذا استبرأها بطل حكم الوطء وبقي الامكان وولدها
لا يلحقه بالامكان . واذا أراد نفى ولد أمته عنه فالمنصوص أن له أن ينفيه
بغير لعان . وحكى عن أحمد بن حنبل أنه قال : أما ترون الى أبي عبد الله
يقول ان ولد الأمة ينفي باللعان واختلف أصحابنا في هذا فمنهم من قال أراد
أحمد بقوله أبا عبد الله الشافعي وأن ينفي ولده من أمته باللعان وجعل المسألة
على قولين (أحدهما) ينفي عنه باللعان لأنه ولد لم يرتض به فكان له نفيه
باللعان كولد زوجته (الثاني) ليس له نفيه باللعان لأنه يمكنه نفيه بدعوى
الاستبراء فلا حاجة الى اللعان ؛ وكل موضع ليس به حاجة الى اللعان لم
يكن له أن يلاعن ككذب الأجنبية . ويخالف الزوجة لأنه لا يمكنه نفى ولدها
الا باللعان . ومن أصحابنا من قال : ليس له نفيه باللعان قولاً واحداً لما

ذكرناه وقول أحمد : أبا عبد الله لم يرد به الشافعي بل يحتمل أنه أراد به مالك بن أنس أو أبا عبد الله سفيان الثوري فلا يضاف ذلك إلى الشافعي بالشك ومنهم من قال : بل أراد أحمد بذلك الشافعي وإنما لم يرد به أن الشافعي يقول : أن الرجل ينفي ولداً منه باللعان وإنما أراد أن الشافعي يقول إذا تزوج الرجل أمة وأنت بولد فإن له أن ينفيه باللعان وأحمد يقول ليس له نفيه باللعان فيكون ذلك يياناً لمذهبه .

فرع إذا قذف زوجته فلم تطالب بحدها ولم يقيم عليها البينة ولا لاغنها ثم قذفها بزنا آخر وأراد اللعان كفاه لعان واحد ويجب عليه حдан في القول الثاني إلا أن اللعان يمغين واليمين الواحدة تنفي الحقين لواحد وأكثر قذف أربع زوجات له بكلمة واحدة أو بكلمات وأراد اللعان لاعتن لكل واحدة منهن لعاناً لأن اللعان يمين والأيمان لجماعة لا يتداخل في الأموال ففي اللعان أولى فعلى هذا أن قذفهن بكلمة واحدة وتشاهجن في البداية أقبرع بينهما لأنه لا مزية لبعضهن على بعض وإن بدأ بلعان واحدة منهن برضا البواقي أو بغين رضاهن صح لعانه لأن كل واحدة منهن تصل إلى سقمته منه . وإن قذفهن بكلمات وطلب الكل منها الحد في وقت واحد وأراد اللعان بدأ باللعان من قذفها أولاً لأن حقها أسبق ثم بالتى قذفها بعدها ثم بالتى بعندها ثم بالتى بعدها إلى أن يلاعن جميعهن فإن لاعتن أولاً من قذفها آخرأ صح لأذن المقذوفة قبلها تصل إلى حقها منه . هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال المسمودي : إذا قذف أربع نسوة فهل يلاعن عنهن مرة واحدة أو أربع مرات ؟ فيه وجهان وبالله التوفيق .

حقوق الطفل في الإسلام

العناية بالطفل ركن أساسي من شريعة الإسلام وهي عناية فسيحة المدى رحبة الآفاق تمتد إلى ما قبل ولادة الطفل بكثير إلى مرحلة اختيار الزوجين لبعضهما ، ثم إلى مرحلة العناية بالطفل وأمه وهو جنين في بطنها ثم إلى بقية مراحل تنشئته حتى يستوى راشداً بالغاً عاقلاً مكلفاً وهي رعاية تمتد صوب

مجالات متعددة لتضمن للطفولة النقية البريئة حقوقاً شتى تكفل لها النشأة النقية الصحيحة فمن حق الانتماء الى أبوين شرعيين كريمين ، الى حق اختيار اسم كريم طيب ، الى حقه في الرضاعة والغذاء والحضانة والعلاج والمسكن والمشرّب والتربية والتعليم الى حقه في توفير الشروط الصحية الملائمة من تنظيف وإزالة لأنواع الأذى ومن بينها (الختان) وحلق رأسه • بل الى أكثر من ذلك الى حقوق معنوية وأدبية تعكس الاحتفال الودود بهذا الضيف الجديد على الحياة الذي يستأهل منا لو كنا ندرك قيمة الانسان ان نهل لقدمه ونستبشر به لا ان نقف بكل الوسائل - دون قدمه ، افتراضاً مسبقاً منا أنه سيكون صفراً يضاف الى ملايين الإصغار وكأننا نصادر حق الله في الغيب ونصادر حق أمتنا في الأصل في جيل آخر ايجابي وصحيح وشريف لكن الاسلام جعل من حقوق الطفل المعنوية ان نستقبله أحسن استقبال فنسميه اسماً حسناً ونكافئ من ييثر بمولده ونولم لميلاده عقيقة •

أجل لأن انسان - لا انسان النظم الوضعية - يستحق هذا التكريم والآن لندخل الى موضوعنا حول حقوق الطفل المولود بالفطرة :

عبر المراحل المختلفة التي يهتم بها الاسلام لضمان صلاح الأطفال هناك مرحلة أساسية جداً قد لا يهتم بها الكثيرون - للأسف الشديد - انها مرحلة صلاح الزوجين النفسية والأخلاقية وصلاحيتها الجسمية حتى لا يكون للزوجين تأثير سلبي على الذرية الناشئة عن هذا الزواج ومعالجة هذه القضية في ضوء تعاليم الاسلام نقول : يعتبر الاسلام الأولاد هم الثمرات المرجوة للزوجين وللمجتمع فهم نعمة من الله وزينة الحياة الدنيا قال سبحانه وتعالى « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » وقال جل شأنه في معرض ذكر نعمه على أنبيائه « وجعلنا لهم أزواجاً وذرية » فلا عجب أن ينبه الاسلام الى ضرورة مراعاة أن تكون الزوجية منتجة للأولاد كما ذكر سعد بن منصور قال حدثنا هشيم أنبأنا عبد الله بن عوض عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث رجلاً على بعض السعابة فتزوج امرأة وكان عقيماً فقال له عمر رضى الله عنه : أعلمتها أنك عقيم ؟ قال : لا • قال : فاطلق فأعلمها ثم خيرها • • • • • وصلاح الأولاد ونجاتهم أشد رجاء وأسمى غاية وذلك لا يتحقق الا بصلاح

الأبوين فلا غرو أن نجد الاسلام ينبه الى ضرورة اعتبار هذه الغاية وذلك الرجاء عند الاختيار وقبل الاقدام على الزواج بعد تنبيهه الى أهمية مراعاة التمسك بالدين وأخلاقه بوجه عام زيادة في تأكيد هذا الأمر وشدة حرص منه على أهمية نجابة الأولاد وصلاح أمورهم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم منبها الى الأثر المباشر الذي تتركه الزوجية على الوليد جسما وعقلا حسا وروحا « تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم » ؛ وفي رواية « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخوانهن وأخواتهن » ويقول صلى الله عليه وسلم « الناس معادن والعرق دساس وأدب السوء كعرق السوء » وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد كبرت ولى عيال فقال : خير نساء ركين الابل نساء قريشي أحناهن على ولد في صفره وأرعاهن لزوج في ذات يده . فالاسلام بهذه التعاليم ينهى عن خطبة المتفرجات وعن قبول هؤلاء المتفرجين وذوى المبادئ الاباحية وحتى المنحدرين والمتربين في هذه البيئات لما يترتب على ذلك من آثار على الأولاد . فالزوجان هما الأداة الحيوية التي تنتقل من خلالها أخلاق الأسرة وتعاليم البيئة من جيل الى جيل كما أنهما الوسيلة الطبيعية التي تضمن للمولود العناية والرعاية الطبيعية حتى يبلغ مبلغ الاستقلال في الفكر والسلوك معتمداً على تحصيله السابق من الأبوين ويشتها وليس من شك في أنه حينما تكون الاستعدادات الأخلاقية وتعاليم البيئة لدى كل من الأبوين سليمة فان مهمة تربية الطفل تجد أمامها مواد صالحة يمكن العمل على تنحيتها واستثمارها في حين أنه حينما تكون هذه الاستعدادات سيئة أو ضعيفة فان كل تربية يلقيها الوالدان للأبناء لن تؤدي الا الى افسادهم وانحلال أخلاقهم . وهذا ما يضع الاسلام يدي الناس عليه حين يعين خير الأمهات بالصالحات اللواتي يساهمن في صلاح الأولاد وخير الآباء بالصالحين الذين يساهمون في صلاح الأولاد فيقول صلى الله عليه وسلم لمن جاء قائلا : اني أصبت امرأة ذات حسن ومنصب ومال الا أنها لا تلد أفأتزوجها ؟ فنهاه ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك ، ثم أتاه الثالثة فقال له : « تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأمم » والودود التي من طبعها الحب والمودة تضيفهما على الزوج والولد وتشيعهما في البيت والأسرة

فيكون من آثارهما المباشرة فجأة الوليد أو خلوصه من التعقد والقلق النفسى وهذا يشير الى أهمية شيوع الخلق الفاضل في البيت كما يشير الى أهمية كون المرأة مظنة كثرة الولد اذا كانت بكرأ أو كثرة الأولاد بالتجربة اذا كانت ثيبا مع ضرورة صلاحها وراثته وبيئة خلقا وسلوكا فكل عيب ينفر الزوج الآخر منه لا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة فيوجب الخيار تطهيرا للبيئة وتوطئة لصلاحها حتى يسلم الولد ويصح جسمه وعقله وسلوكه فلا تصبح خطبة البلهاء والمصايين بأمراض معدية كالجذام والبرص وغيرها فاذا تزوج أحد امرأة فبانت بعد الزواج كذلك ، ردها كما في سند الامام أحمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضى الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحا يياضاً فنزل عن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما أتاها شيئا » وفي هذا ما فيه عناية بضعة الأولاد شباب المستقبل وفترة موضوعية وعقلية لأهمية دور الأمومة ولعل هذا هو ما أصبح كثير من الأطباء ينادى به من ضرورة عرض الزوجين نفسيهما على الطبيب قبل الزواج لمعرفة مدى صلاحية كل منهما للآخر ومدى تأثير ارتباطهما على الذرية وراثيا من نواحي الخلق والأخلاق وهذا ما سبق اليه الاسلام منذ أربعة عشر قرنا من الزمان وطبقه الرسول صلى الله عليه وسلم وطبقه صحابته وتابعوه رضى الله عنهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب من يصح لعانه

وكيف اللعان وما يوجبه من الأحكام

يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل مختار ، مسلما كان أو كافرا ، حرا كان أو عبدا ، لقوله عز وجل « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين » ولأن اللعان لدوره العقوبة الواجبة بالقذف ونفى النسب ، والكافر كالمسلم ، والعبد كالحر في ذلك ، فاما الصبي والمجنون فلا يصح لعانهما لأنه قول يوجب الفسقة فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق .

واما الآخرس فانه ان لم يكن له اشارة معقولة ولا كتابة مفهومة لم يصح لعانه لانه في معنى المجنون ، وان كانت له اشارة معقولة او كتابة مفهومة صح لعانه لانه كالناطق في نكاحه وطلاقه ، فكان كالناطق في لعانه . واما من اعتقل لسانه فانه ان كان مايوسا منه صح لعانه بالاشارة كالآخرس ، وان لم يكن مايوسا منه ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح لعانه لانه غير مايوس من نطقه فلم يصح لعانه بالاشارة كالساكت (والثاني) يصح « لان امامة بنت ابي العاص رضى الله عنها اصممت ف قيل لها الفلان كذا ولفلان كذا ؟ ف اشارت اى نعم ، فرفع ذلك فرؤيت انها وصية » ولانه عاجز عن النطق يصح لعانه بالاشارة كالآخرس *

فصل وان كان اعجميا ، فان كان يحسن بالعربية ففيه وجهان :

(احدهما) يصح لعانه بلسانه لانه يمين فصيح بالعجمية مع القسمة على العربية كسائر الايمان (والثاني) لا يصح لان الشرع ورد فيه بالعربية فلم يصح بغيرها مع القسمة كاذكار الصلاة ، فان لم يحسن بالعربية لاعن بلسانه لانه ليس باكثر من اذكار الصلاة واذكار الصلاة تجوز بلسانه اذا لم يحسن بالعربية فكذلك اللعان . وان كان الحاكم لا يعرف لسانه احضر من يترجم عنه . وفي عده وجهان بناء على القولين في الشهادة على الاقرار بالزنا (احدهما) يحتاج الى اربعة (والثاني) يكفي اثنان) .

الشرح يصح اللعان من كل زوجين مطلقين سواء كانا مسلمين أو كافرين أو أحدهما كافر والآخر مسلم وسواء كانا حرين أو مملوكين أو أحدهما حر والآخر مملوك وسواء كانا محدودين أو غير محدودين وبه قال ابن المسيب وسليمان بن يسار والحسن البصري وربيعة ومالك وأحمد والليث وقال الزهري والثوري وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة لا يصح اللعان الا بين زوجين حرين مسلمين غير محدودين في قذف ، ويصح اللعان بين الفاسقين دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم » الآية وهذا عام يتناول جميع ما ذكرناه ولأنه يمين بالله تعالى يصح من جميع من ذكرناه كسائر الأيمان ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « لولا الأيمان لكان لى ولها شأن » ولا يصح اللعان من الصبي والمجنون لأنه قول يوجب الفرقة فلم يصح منهما كالطلاق .

فرع وأى الزوجين كان أعجيا فان كان يحسن بالعربية فهل يصح لعانه بالعجمية ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق (أحدهما) يصح لأنه يمين فصحت بالعجمية مع القدرة على العربية كسائر الأيمان (والثاني) ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره أنه لا يصح لأنه ليس بأكبر من أذكار الصلاة وأذكار الصلاة تصح بالعجمية اذا لم يحسن العربية فان كان الحاكم يعرف لسانهما لم يحتج الى مترجم والمستحب أن يحضر أربعة يحسنون لسانهما وان كان الحاكم لا يعرف لسانهما فلا بد أن يحضر من يعرف لسانهما . واختلف أصحابنا في عددهم فمنهم من قال يكفي اثنان كالأيمان في غير اللعان والمستحب أن يكونوا أربعة ومنهم من قال ينبغي على القولين في الاقرار بالزنا فان قلنا : يقبل منه شاهدان أجزأ في الترجمة اثنان وان قلنا : لا يثبت الا بأربعة لم يقبل في الترجمة الا أربع لأنه قول يثبت به حد الزنا فأشبهه الاقرار . قال ابن الصباغ : والأول أصح ، لأن اللعان لا يتضمن الاقرار بالزنا فان أقرت فعلى القولين هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : يكفي مترجم واحد دليلنا أنهما يثبتان قولاً يحكم به الحاكم وكان العدد شرطاً فيه كسائر الشهادات .

مسألة وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا يحسن يكتب فلا يصح نكاحه ولا يبيعه ولا شراؤه ولا قذفه ولا لعانه لأنه في معنى المجنون وان كانت له اشارة مفهومة أو يحسن أن يكتب فحكمه حكم الناطق ويصح نكاحه وطلاقه ولا يصح قذفه ولعانه (دليلنا) أنه يصح نكاحه وطلاقه فصح قذفه ولعانه كالناطق . ولأنه يصح يمينه من غير لعان فصحت في اللعان كالناطق . وأما الزوجة اذا كانت خرساء فان كانت لها اشارة مفهومة أو كانت تحسن تكتب فقذفها الزوج فهي كالناطق في لعانها وان لم يكن لها اشارة مفهومة ولا تحسن تكتب فقذفها الزوج فان كانت حاملاً لم يكن للزوج أن يلاعنها لأنه لا يلاعنها حتى تطالب بحدّها ولا يصح منها المطالبة وان كانت حاملاً فله أن يلاعنها لينفى عنه النسب .

فرع وان لاجن الأخرس بالاشارة المفهومة ثم زال خرسه وتكلم

وقال : ما قصدت اللعان بما أشرت لم يقبل قوله فيما له وهو قذف الزوجة ويقبل فيما عليه فيطالب بالحد ويلحقه الولد فان قال : أنا ألأعن لنفى الحد والنسب كان له ذلك لأن ذلك إنما لزمه لاقراره أنه لم يلاعن فكان له أن يلاعن ، فأما إذا أنكر القذف واللعان معا لم يقبل قوله في القذف لأنه قد تعلق به حق الغير بحكم الظاهر ولا يقبل انكاره له •

فرع وان قذف امرأته ثم مرض واعتقل لسانه فان قال طيبان عدلان من أطباء المسلمين ان هذا لا يزول كان كالأخرس وان قال انه يزول ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح لعانه الا بالنطق لأن هذا يزول فهو كالساكت (والثاني) أنه كالأخرس لما روى أن أمانة بنت أبي العاص أصممت أي اعتقل لسانها فقيل لها لفلان عليك كذا ولفلان كذا فأشارت أي نعم فرفع ذلك الى الصحابة رضى الله عنهم فأروا أن ذلك وصية ولأنه عاجز عن النطق فهو كالأخرس •

فرع في مذاهب العلماء

قال أحمد في إحدى الروايتين رواها سعيد بن منصور : جميع الأزواج يلتعنون ، الحر من الحرية والأمة اذا كانت زوجة • وكذلك المسلم من اليهودية والنصرانية • وقال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن وربيعة ومالك وإسحاق : يصح من كل زوجين مكلفين • مسلمين أو كافرين • عدلين أو فاسقين أو محدودين في قذف أو كان أحدهما كذلك •

وقال أحمد في روايته الأخرى : لا يصح اللعان الا من زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف •

وروى هذا عن الزهري والثوري والأوزاعي وحمام وأصحاب الرأي ، وماخذ القولين أن اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة ، وقد سماه القرآن شهادة وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم يمينا في حديث « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » فمن غلب حكم الأيمان قال : يصح يمينه • وهذا مذهبنا

ومذهب فقهاء الأمصار كافة إلا أبا حنيفة ؛ وأحد روايتي أحمد والزهرى
والثوري والأوزاعي وحماة فانهم اعتبروه شهادة •

دللنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » وأنه قد سماه النبي
صلى الله عليه وسلم يمينا • ولأنه يفتقر الى اسم الله وإلى ذكر القسم المؤكد
وجوابه ، ولأنه يستوى فيه الذكر والأنثى - بخلاف الشهادة - ولو كان
شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشرع فيها التكرار كأيمنان
القسامة ، ولأن حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة إلى اللعان ونفى الولد
كحاجة من تصح شهادته سواء بسواء ؛ والأمر الذي نزل به مما يدعو إلى
اللعان ، كالذي ينزل بالعدل الحر ، والشريعة الغراء لا ترفع ضرر أحد
النوعين وتجعل له مخرجا مما نزل به ، وتدع النوع الآخر في الأمصار
والاغلال ، فلمله يكون صادقا فنقضى عليه بأن يكون تيسا أو ديوثا ، ولا فرج
له مما نزل به ولا مخرج ولا مهر •

وأما احتجاج أبي حنيفة وأصحابه ومن قال بقوله من الفقهاء ممن ذكرنا
آتفا فاستدلوا بقوله تعالى « ولم يكن لهم شهاداء إلا أنفسهم » - « فشهادة
أحدهم أربع شهادات بالله » فاستثنى أنفسهم من الشهاداء ، فلا يقبل إلا من
ليس من أهل الشهادة ، فردنا عليهم أن الله تعالى سماه شهادة لقوله في يمينه
« أشهد بالله » فسمى ذلك شهادة وإن كان يمينا • كما قال تعالى « إذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله » اعتبارا بلفظها ، وكيف وهو مصرح
فيه بالقسم بجوابه •

وكذلك لو قال أشهد بالله أعتقدت يمينه بذلك ؛ سواء قوى اليمين أو
أطلق ، والعرب تعد ذلك يمينا في لغتها واستعمالها • قال قيس بن الملوح الشهير
بالمجنون :

فأشهد عند الله أنني أحبها فهذا لها عندي فما عندها ليا ؟

قال ابن القيم في الهدى : وفي هذا البيت حجة لمن قال : إن قوله أشهد
تعتقد به اليمين ، ولو لم يقل بالله ؛ كما هو إحدى الروايتين عن أحمد •

والثانية لا يكون يمينا الا بالنية ، وهو قول الأكثرين • كما أن قوله أشهد بالله يمين عند الأكثرين بمطلقه • وأما استثناءه سبحانه أنفسهم من الشهداء فيقال أولا الا ههنا صفة بمعنى غير ، والمعنى ولم يكن لهم شهداء غير أنفسهم ، فان غير والا يتعاضدان الوصفية والاستثناء فيستثنى بغير حملا على الا ، ويوصف بالا ، حملا على غير ، ويقال ان أنفسهم مستثنى من الشهداء ولكن يجوز أن يكون منقطعا على لغة تميم فانهم يدلون في المنقطع كما يدل الحجازيون في المتصل • وكذلك استثنى أنفسهم من الشهداء لأنه نزلهم منزلتهم في قبول قولهم • وهذا قوى جدا على قول من يرجم المرأة بالتعان الزوج اذا نكلت وهو الصحيح كما سيأتى وكما مضى بعضه • والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار لاقتضاء الحال تأكيد الأمر •

فرع اذا كان زائل العقل لجنون فلا حكم لقذفه لأن القلم عنه مرفوع ، فاذا أتت امرأته بولد فنسبه لاحق لامكانه ، ولا سبيل الى تفيه مع زوال عقله ، فاذا عقل فله تفيه حينئذ واستلحاقه ، وان ادعى أنه كان ذاهب العقل حين قذفه - وأنكرت ذلك - فالحكم لصاحب البينة منهما ، والا فالقول قوله •

وحكى ابن المنذر عن أحمد وأبى عبيد وأصحاب الرأي : اذا كانت المرأة خرساء لم تلعن لأنها لا تعلم مطالبتها •

قال ابن قدامة : وينبغي أن يكون ذلك في الأخرس ، وذلك لأن اللعان يفترق الى الشهادة فلم يصح من الأخرس كالشهادة الحقيقية ، ولأن الحد يدبر بالشبهات ، والشهادة صريحة كالنطق ، فلا يخلو من احتمال وتردد فلا يجب الحد بها كما لا يجب على أجنبي بشهادته •

وقال القاضى وأبو الخطاب كقولنا : هو كالناطق في قذفه ولعانه ، ويفارق الشهادة لأنه يمكن حصولها من غيره فلم تدع الحاجة الى الأخرس • وفى اللعان لا يحصل الا منه فدعت الحاجة الى قبوله منه كالطلاق •

مسألة إذا كان أحد الزوجين غير مكلف فلا لعان بينهما لأنه قول تحصل به الفارقة ولا يصح من غير المكلف كسائر الأيمان ، ولا يخلو غير المكلف من أن يكون الزوج أو الزوجة أو هما ، وقد مضى لنا في المصنوع قبله بحث السن والبلوغ والامكان . فليراجع .

والخلاصة أن كل موضع لا لعان فيه فالنسب لا حق فيه ؛ ويجب بالقذف موجه من الحد والتعزير إلا أن يكون القاذف صيباً أو مجنوناً فلا ضرب فيه ولا تعزير ، كذلك قال الثوري ومالك وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال : ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم .

مسألة إذا كان الزوجان يرفقان العربية لم يجز أن يلتعنا بغيرها ، لأن اللعان ورد في القرآن بلفظ العربية ، وإن كانا لا يحسنان ذلك جاز لهما الالتعان بلسانهما لموضع الحاجة ، فإن كان الحاكم يحسن لسانهما أجزأ ذلك ، وإن لم يكن يعرف لسانهما فلا بد من ترجمان ، وفي العدد المجزئ للترجمة قولان .

(أحدهما) يجزئ اثنان عدلان ، وهو ظاهر قول الخرقى من الحنابلة لأنه قال ولا يقبل في الترجمة عن أعجنى حاكم البتة إذا لم يعرف لسانه من عدلين يرفقان لسانه . وذكر أبو الخطاب رواية أخرى عند الحنابلة أنه يجزئ ترجمان واحد ، وهو قول أبي حنيفة .

(الثاني) لا يجزئ أقل من أربعة ؛ بناء على الشهادة في الإقرار بالزنا ففيها هذان القولان .

فرع لو شهد شاهد أنه أقر بالعربية أنه قذفها ، وشهد آخر أنه أقر ذلك بالعجمية ؛ فإذا قلنا أن الشاهدين يجزئان تمت الشهادة ؛ وإن شهد شاهدان أحدهما أنه قذفها يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفها يوم الجمعة لم تتم الشهادة ، وإن شهد أحدهما أنه قذفها بالعربية والعجمية وشهد الآخر أنه قذفها بالعربية فقط فقد اكتملت الشهادة إذا قلنا بأجزاء الشاهدين لاتفاقهما في لغة واحدة . وعند أصحاب أحمد فيمن شهد أحدهما بالقذف

يوم الخميس والآخر بالقذف يوم الجمعة أو شهد أحدهما بالقذف بالعربية
والآخر أنه بالعجبة وجان .

(أحدهما) تكمل الشهادة ، وهو قول أبي بكر ومذهب أبي حنيفة ،
لأن الوقت ليس ذكره شرطاً في الشهادة بالقذف وكذلك اللسان ، فلم يؤثر
الاختلاف كما لو شهد أحدهما أنه قذفها يوم الخميس بالعربية ، وشهد الآخر
أنه قذفها يوم الجمعة بالعجبة (الثاني) لا تكمل الشهادة .

ولنا أنهما قد قذفاً لم تتم الشهادة على واحد منهما فلم تثبت ، كما لو شهد
أحدهما أنه تزوجها يوم الخميس وشهد الآخر أنه تزوجها يوم الجمعة ،
وفارقها بالإقرار بالقذف فإنه يجوز أن يكون المقر به واحداً أقر به في وقتين
بلسانين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح اللعان إلا بأمر الحاكم لأنه يمين في دعوى فلم يصح
الإبارة الحاكم كاليمين في سائر الدعاوى ، فإن كان الزوجان معاويين جاز
للسيد أن يلاع بينهما ، لأنه يجوز أن يقيم عليهما الحد فجاز أن يلاع بينهما
كالحاكم .

فصل واللعان هو أن يقول الزوج أربع مرات « أشهد بالله أني لمن
الصادقين » ثم يقول « وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين » وتقول المرأة أربع
مرات « أشهد بالله أنه لمن الكاذبين » ثم تقول « وعلى غضب الله أن كان من
الصادقين » والليل عليه قوله عز وجل « والذين يرمون أزواجهن ولم يكن
لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ،
والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ، ويدرا عنها العذاب أن تشهد
أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من
الصادقين » فإن أحل أحدهما بأحد هذه الألفاظ الخمسة لم يعتد به ، لأن الله
عز وجل علق الحكم على هذه الألفاظ ، فدل على أنه لا يتعلق بما دونها ، ولأنه
بيّنه يتحقق بها الزنا فلم يجز النقصان عن عدده كالشهادة .

وان ابتدل لفظ الشهادة بلفظ من الفاظ اليمين بان قال : أحلف أو أقسم
أو أولى فيه وجان .

(أحدهما) يجوز لأن اللعان يمين فجاز بالفاظ اليمين (والثاني) أنه لا يجوز لأنه اخل باللفظ المنصوص عليه . وان أبدل لفظ اللعنة بالإبعاد أو لفظ الغضب بالسخط ، ففيه وجهان . (أحدهما) يجوز لأن معنى الجميع واحد (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه ، وان أبدلت المرأة لفظ الغضب بلفظ اللعنة لم يجز ، لأن الغضب اقل ، ولهذا خصت المرأة به ، لأن المعزة بزناها أخص ، وانما بفعل الزنا اعظم من ائمه بالقذف .

وان أبدل الرجل لفظ اللعنة بلفظ الغضب ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن الغضب اقل (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه . وان قدمت رجل لفظ اللعنة على لفظ الشهادة أو قدمت المرأة لفظ الغضب على لفظ شهادة ففيه وجهان (أحدهما) يجوز ، لأن القصد منه التخليط وذلك يحصل مع التقديم . (والثاني) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه .

الشرح لا يصح اللعان الا بحضرة الامام أو الحاكم لأقربا يمين فلم تصح الا بحضرة الحاكم كاليمين في سائر الدعاوى ولأن من الناس من لا يجيز لعان الذمي والعبد والمحدود وكان موضع اجتهاد فافتقر الى الحاكم كمنع النكاح بالعيب ولا يصح حتى يستدعى الحاكم اللعان فيقول للزوج : قل أشهد بالله لما روى أن ركاة بن عبد يزيد قال يا رسول الله اني طلق امرأتى بهيمة البتة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أردت بالبتة فقال ركاة والله ما أردت به الا واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة ؟ فقال ركاة والله ما أردت الا واحدة فلما حلف ركاة من قبل أن يستدعيه الى اليمين لم يكتف النبي صلى الله عليه وسلم بذلك منه بل استدعى منه اليمين ثانية فدل على أنها لا تصح من غير استدعاء فان حكم الزوجان رجلا يصح للحكم يلاعن بينهما فلاعن بينهما فهل يصح ذلك ؟ فيه وجهان يأتي بانهما في موضعه وان زوج الرجل عبده أمته فقذف العبد زوجته فللسيد أن يلاعن بينهما لأنه يملك اقامة الحد عليهما فملك اللعان بينهما كالحاكم .

مسألة واللعان أن يقول الحاكم للزوج أربع مرات قل أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة ابنة فلان من الزنا ويرفع يميني بسبها حتى لا يشاركها امرأة له أخرى ان كانت غائبة وان كانت حاضرة قال

فيما رميت من زوجتي فلانة ابنة فلان هذه ويشير اليها • وهل يشترط أن يجمع بين ذكر اسمها وبين الإشارة اليها ؟ فيه وجهان (أحدهما) يشترط أن يجمع بينهما لأن اللعان مبني على التأكيد والتغليظ فوجب الجمع بينهما (والثاني) لا يشترط أن يجمع بينهما بل يكفي لمن يقول زوجتي هذه لأن اليمين يحصل بذلك كما يكفي في النكاح أن يقول الولي زوجتك هذه • ويقول الزوج : هذه طالق وان كان هناك ولد أو حمل يريد الزوج نفيه عنه باللعان قال في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة ابنة فلان من الزنا وأن هذا الحمل أو هذا الولد من الزنا وليس مني وأن قال وأن هذا الولد ليس مني ولم يقل وأنه من الزنا لم ينتف عنه لأنه يجتمل أن يريد ليس مني خلقا أو خلقا وان قال وأن هذا الولد من الزنا ولم يقل وليس مني فيه وجهان (أحدهما) وهو قول القاضي أبي حامد أنه ينتفى عنه لأن ولد الزنا لا يكون منه (والثاني) لا ينتفى عنه لجواز أن يعتقد أن الوطء في النكاح بلا ولي زنا على قول الصيرفي وقد ينكح بلا ولي ويطؤها فيه وذلك ليس بزنا فوجب أن يقول وليس مني لينفى الاحتمال وان قذفها بزنا بين ذكرهما في كل مرة • وان قذفها برجل بعينه ذكره في كل شهادة • فاذا شهد الزوج بذلك أربع شهادات فالمستحب أن يوقفه الحاكم ويعظه ويقول له اني أخاف ان لم تكن صادقا أن تبوء بلعنة الله ، اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة والخامسة موجبة عليك العذاب ويأمر رجلا يضع يده على فيه فان أبي قال له الحاكم قل : وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميت به فلانة ابنة فلان من الزنا وأن هذا الولد من زنا وليس مني • ثم تقول الزوجة ويقول لها الحاكم أربع مرات قولي أشهد بالله أن زوجي فلان ابن فلان من الكاذبين فيما برماني به من الزنا ان كان زوجها غائبا قال ابن الصباغ وان كان حاضرا أشارت إليه وهل يحتاج الى نسبه والإشارة اليه ؟ على الوجهين ولا تحتاج المرأة الى ذكر الولد في لعانها لأنه لا حق لها فيه فاذا شهدت بذلك أربع مرات وقفها الحاكم ووعظها كما قلنا في الزوج وقال لها اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأن الخامسة موجبة عليك الغضب ويأمر امرأة تضع يدها على فيها فان أبت قال لها الخامسة قولي وعلى غضب الله ان كان زوجي فلان ابن فلان من الصادقين فيما برماني به من

الزنا والدليل عليه قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات » الآية وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما لاعن بين هلال بن أمية وامرأته قال له يا هلال قم فاشهد ربعا قال له النبي صلى الله عليه وسلم اتق الله يا هلال فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأنها موجبة عليك العذاب وفي بعض الإخبار أنه وضع يده على فيه فقال هلال : لا يعذبني الله عليها كما لم يجن عليها فشهد الخامسة ولما شهدت المرأة أربعا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وأن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب قال فتلكأت ساعة ونكصت حتى ظننا أنها سترجع ثم قالت والله لا فضحت قومي فشهدت الخامسة . فان أدخل أحدهما ببعض هذه الألفاظ الخمسة لم يتعلق بلعانه حكم ما علق عليه سواء حاكم به حكم أو لم يحكم به . وقال أبو حنيفة : اذا شهد أحدهما مرتين وأتى باللعة في الثالثة وحكم الحاكم بالفرقة بذلك ونفى النسب فقد أخطأ وتقد حكمه دليلنا أن الله علق الحكم بهذه الألفاظ الخمسة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلاني وامرأته فقال له : قم فاشهد أربعا وذكر اللعن في الخامسة ثم قال لها قومي فاشهدي أربعا وذكر الغضب في الخامسة ثم فرق بينهما واذا علق الحكم على عدد لا يتعلق بما دونه كما لو شهد في الزنا .

فرع اذا قال أحدهما مكان قوله : شهد بالله أحلف بالله أو أقسم بالله أو أولى بالله ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزيه لأن الله نص فيه على لفظ اشهاد فاذا عدل عنه الى غيره لم يجزه كما لو نقص العدد المنصوص عليه (والثاني) يجزيه لأن اللعان يمين والحلف والقسم والايلاء صريح في اليمين والشهادة كناية فيه فلما جاز بالكناية فلا أن يجوز بالصريح أولى وان أبدل الرجل مكان لعنه الابعاد بأن قال في الخامسة وعلى ابعاد الله ان كنت من الكاذبين فيما رميت به فلانة ابنة فلان من الزنا ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه ترك المنصوص عليه (والثاني) يجوز لأن معنى الجميع واحد وان أبدل اللعة بالغضب ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه ترك النص (والثاني) يجوز لأن في الغضب معنى اللعن وزيادة لأن اللعة هي الأبعاد

والاقصاء وفي الغضب هذا وأكبر منه ولأنه قد يكون مبعدا ولا يكون مغضوبا عليه ولا يكون مغضوبا عليه الا ويكون مبعدا وان أبدلت المرأة لفظ الغضب بالسخط ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنها تركت النص (والثاني) يجوز لأن معنى الجميع واحد وان أبدلت لفظ الغضب باللعنة فقال الشيخ أبو حامد لا يعتد به بلا خلاف بين أصحابنا لأنها عن المنصوص عليه الى ما هو أخف منه على ما مضى وحكى المسعودي وجها آخر أنه يجوز وليس بمشهور وان قدم الرجل اللعنة على الأربع الشهادات أو أتى به في أثنائها وقدمت المرأة الغضب على الأربع الشهادات أو أتى به في أثنائها ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن المقصود التغليظ والتأكيد بهذه الألفاظ وقد أتى به وان قدم بعضه على بعض (والثاني) لا يجوز لأنه خالف نص القرآن ولأنه يقول في الخامسة وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين أي فيما شهدت به فيجب أن يكون ذلك متأخرا عن الشهادة •

فرع في مذاهب العلماء • لا يصح اللعان الا بأمر الحاكم أو من يقوم مقامه • وهذا مذهب أحمد رضي الله عنه • لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته اليه ولاعن بينهما • ولأنه اما يمين واما شهادة • فأيهما كان فمن شرطه الحاكم • وان تراضى الزوجان بغير الحاكم يلاعن بينهما لم يصح ذلك لأن اللعان مبنى على التغليظ والتأكيد فلم يجز بغير الحاكم كالحد • هذا اذا كانا حرين • وساوى أحمد بين الحرين والعبدان في وجوب اللعان بمحض من الحاكم أو من ينوب عنه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والمستحب ان يكون اللعان بحضرة جماعة « لان ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رضي الله عنهم حضروا اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم على حنائة منهم ، والصبيان لا يحضرون المجالس الا تابعين للرجال • فدل على انه قد حضر جماعة من الرجال فتبعهم الصبيان • ولان اللعان بني على التغليظ للردع والزجر وفعلاه ابلغ في الردع • والمستحب ان يكونوا اربعة لأن اللعان سبب للحد ولا يشب الحد الا باربعة • فيستحب ان يحضر ذلك

العقد . ويستحب ان يكون بعد العصر لان اليمين فيه اغلظ . والدليل عليه قوله عز وجل « تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله » قيل هو بعد العصر .

وروى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولهم عذاب اليم : رجل حلف يميناً على مال مسلم فاقتطعه . ورجل حلف يميناً بعد صلاة العصر لقد اعطى بسلته اكثر مما اعطى وهو كاذب . ورجل منع فضل الماء ، فان الله عز وجل يقول : اليوم امنعك فضلى كما منعت فضل ماء لم تعمله يداك » .

ويستحب ان يتلاعنا من قيام ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه في حديث هلال بن امية « فارسل اليهما فجاءا فقام هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » ولان فعله من قيام ابلغ في الردع . واختلف قوله في التغليب بتكرار اللفظ ، وقال في الآخر : يستحب كالتغليب في الجماعة والزمان ، والتغليب بالمكان ان يلاعن بينهما في اشرف موضع من البلد الذي فيه اللعان ، فان كان بمكة لاعن بين الركن والمقام ، لان اليمين فيه اغلظ .

والليل عليه ما روى « ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه راي قوما يحلفون بين الركن والمقام ، فقال : اعلى دم ؟ قالوا : لا ، قال : افعلى عظيم من المال ؟ فقالوا لا ، فقال لقد خشيت ان يها الناس بهذا المقام » وان كان في المدينة لاعن في المسجد لانه اشرف البقاع بها ، وهل يكون على المنبر او عند المنبر ؟ اختلفت الرواة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابو هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حلف عند منبرى على يمين آثمة ولو على سواك من رطب وجبت له النار » .

وروى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على منبرى هذا يمين آثمة تبوا مقعده من النار » فقال ابو اسحاق ان كان الخلق كثيراً لاعن على المنبر ليسمع الناس ، وان كان الخلق قليلاً لاعن عند المنبر مما يلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال ابو على بن ابي هريرة : لا يلاعن على المنبر ، لان ذلك علو وشرف والملائكة ليس في موضع العلو والشرف . وحمل قوله على منبرى اى عند منبرى لان حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض ، وان كان بيت المقدس لاعن عند الصخرة لانها اشرف البقاع به وان كان في غيرها من البلاد لاعن في الجامع ، وان كانت المرأة حائضاً لاعنت على باب المسجد ، لانه اقرب الى الموضع الشريف . وان كان يهودياً لاعن في البيعة ، وان كان نصرانياً لاعن في الكنيسة ، وان كان مجوسياً لاعن في بيت النار ، لان هذه المواضع عندهم كالمساجد متعظاً .

الشرح - حديث أبي هريرة الأول أخرجه الشيخان في صحيحهما •
قال العزيمى في السراج المنير « والذين لا يكلمهم الله يوم القيامة لا ينحسرون
في الثلاثة ، والعدد لا ينفى الزائد » اهـ •

وقوله « بعد العصر » خصه لشرقه لأنه آخر النهار وقرب أفول الشمس •
فينبغى أن لا يكون آخر أعمال المرء سوءا وأشرا • لا سيما وهو وقت
اجتماع ملائكة الليل والنهار ورفع الأعمال فيه فغلظت العقوبة •

وقوله « منع فضل مائة » الحاصل أنه إذا حفرها في موات بقصد الأحياء
انفسه : أى ليتنفع بمائها لم يلزمه الا بذل ما زاد على حاجته • وان حفرها
بقصد فقير المسلمين فليس له المنع الا اذا كان يملكه •

أما أثر عبد الرحمن بن عوف فقد أخرجه البيهقي ج ١٠ ص ١٧٦ قال
الشافعى ومن حجتهم فيه مع اجماعهم أن مسلما والقداح أخبرانى عن
ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف وساق الأثر • قال
الشافعى رحمه الله فذهبوا الى العتيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا
فصاعدا قال وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار •

أما حديث أبى هريرة الثانى فقد أخرجه أبو داود والامام أحمد وابن ماجه
بلفظ « لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة على يمين آتمة ولو على سسواك
رطب الا وجبت له النار » ورجاله ثقات واسناده صحيح • هكذا في زوائد
ابن ماجه لابن حجر • وحديث جابر أخرجه مالك في موطنه في باب ما جاء
في الحنث على منبر النبى صلى الله عليه وسلم من كتاب الأقضية • وفيه
أن زيد بن ثابت وابن مطيع اختصما في دار كانت بينهما الى مروان ابن الحكم
— وهو أمير على المدينة — ففضى مروان على زيد باليمين على المنبر • فقال
زيد احلف له مكاني • فقال مروان « لا والله الا عند مقاطع الحقوق » قال
فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر • فجعل مروان
يعجب من ذلك •

قال مالك لا أرى أحدا يحلف على المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة

دراهم . اهـ - وروى حديث جابر أبو داود في الإيمان والنذور « باب ما جاء في تعظيم اليمين عند النبي صلى الله عليه وسلم » وأحمد بن حنبل في مسنده . وأخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وله شاهد عن أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا عند النسائي أيضاً .

اما الأحكام فإذا أراد الحاكم أن يلاعن بينهما فالمستحب أن يفظ اللعان باحضار جماعة من الرجال وأقلهم أربعة لأن الزنا ثبت بشهادتهم وقال أبو حنيفة لا يستحب التغليب بذلك دليلنا أن من روى اللعان عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة سهل بن سعد وابن عمر وابن عباس وكل هؤلاء أحداث لا يحضرون المجالس الا تبعا لغيرهم وقد روى عن سهل أنه قال حضرته وكان لى خمسة عشر عاما وحضرته مع الناس ولأن الله قال « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » واللعان سبب للحد فلما كان حضور الناس مشروعاً في المسيب وهو الحد فكذلك في السبب وهو اللعان لأنه اذا لم يلاعن حد واذا لاعن حدث ان لم تلاعن والمستحب أن يفظ الحاكم اللعان بالوقت وأن يجعله بعد العصر قال المسعودى ويكون ذلك يوم الجمعة لأنه أفضل الأزمنة وقال أبو حنيفة لا يستحب ذلك . دليلنا قوله تعالى « تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله » قال أهل التفسير هو بعد صلاة العصر فدل على أن للزمان تأثيراً في اليمين وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل حلف بعد صلاة العصر لقد أعطى بسلعته أكثر مما أعطى وهو كاذب ، ورجل منع فضل ماء قال الله : اليوم أمنعك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمله يدك ويستحب أن يشهد الرجل وهو قائم لقوله صلى الله عليه وسلم : قم يا هلال فاشهد ولأنه أبلغ في الردع فان لم يقدر على القيام لاعن وهو جالس أو مضطجع لأنه ليس بأوكد من الصلاة والصلاة يجوز فيها ترك القيام للعجز عنه فاللعان بذلك أولى وتكون المرأة قاعدة حال لعان الزوج لأنه لا حاجة الى قيامها حال لعان الزوج فاذا أرادت أن تشهد قامت لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة « قومي فاشهدى » .

اذا ثبت هذا فان المكان الذى قلنا يستحب اللعان فيه أو يجب هو أن

يلاعنها بأشرف موضع في البلد الذي فيه اللعان فان كان بمكة لاعن بينهما بين الركن والمقام لما روى « أن عبد الرحمن بن عوف مر بقوم يحلفون رجلا بين البيت والمقام فقال أفعلى دم ؟ قالوا لا قال أفعلى عظيم من المال ؟ قالوا لا قال: لقد خشيت أن يهأ الناس بهذا المقام » وروى « بهذا البيت » يقال بهؤا بالشيء اذا استخف بحرمته وان كان بالمدينة لاعن بينهما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف عند منبرى على يمين أشهد ولو بسواك من رطب وجبت له النار » وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من حلف على منبرى هذا يمين أئمة تبوأ مقعده من النار » واختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق هي على اختلاف حالين فان كان الخلق في المسجد كثيراً بحيث لو كان تحت المنبر لم يبلغهم لعانه فانه يلاعن على المنبر والموضع الذي قال عند المنبر أراد اذا كان الخلق في المسجد قليلا يبلغهم لعانه اذا كان تحت المنبر وقال أبو على ابن أبى هريرة لا يلاعن على المنبر بحال لأن صعود المنبر علو وشرف واللعان للردع والنكال وليس في موضع العلو والشرف وحمل الخبر والنص في قوله على المنبر على أنه أراد به عند المنبر لأن حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض . قال الشيخ أبو حامد : وهذا ليس بصحيح لأنه علو وشرف لأنه لو جاز أن يقال لا يكون على المنبر لأنه علو وشرف لوجب أن يقال انه لا يلاعن أيضا عند المنبر لهذا المعنى وان كان اللعان في بيت المقدس لاعن بينهما عند الصخرة لأنه أشرف البقاع بها ، وان كان في غير ذلك من البلاغ لاعن بينهما في جوامعها قال ابن الصباغ ولا يختص بذلك المنبر لأنه لا مزية لبعض المنابر على بعض ويخالف المدينة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال « بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة » وان كانت المرأة حائضا لم يحل لها دخول المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لجنب ولا حائض » وتكون قائمة على باب المسجد فاذا شهد الزوج بعث اليها الحاكم جماعة ليشهد على باب المسجد وان قام اليها فلا بأس بذلك .

فرع وان كان اللعان بين زوجين كافرين لهما دين لاعن بينهما في المواضع التي يعظمونها فان كانا يهوديين لاعن بينهما في البيعة وان كانا

نصرانيين لاعن بينها فى الكنيسة وإن كانا مجوسيين لاعن بينهما فى بيت النار لأنهم يعظمون هذه المواضع كما يعظم المسلمون المساجد • واللعان يراد للردع وقد يرتدع الانسان فى الموضع الشريف عن المعصية لهية الموضع وخوف تعجيل العقوبة ؛ وهذه المواضع شريفة عندهم وكان موضع لعانهم كالمساجد للمسلمين فان قيل : فاذا حضر الحاكم معهما فى هذه المواضع فقد يشاركهما بالمعصية فى تعظيمها فالجواب أن المعصية انما تحصل بتعظيم هذه المواضع والحاكم لا يعظمها وانما يدخلها ليلاعن بينهما ولا معصية فى دخولها فان كانا مشركين لا دين لهما كعبدة الأوثان والزنادقة وتحاكما اليها فان الحاكم يلاعن بينهما حيث كان جالسا للحكم اما فى داره أو مجلسه • وأن كان فى المسجد لاعن بينهما لأنهما لا يعتقدان شريف موضع بل البقاع عندهم سواء هذا نقل البغداديين وقال المسعودى : يدخل المسجد ويلاعن بينهما فيه رجاء أن يلحقه شؤمه ، فان اليمين الغموس تدع الديار بلاقع • وان كانت الذمية تحت مسلم ولاعن بينهما فان المسلم يلاعن فى المسجد ويوجه الحاكم المرأة الى الموضع التى تعظمه فيلاعن فيه قال الشافعى : فان سألت المشركة أن تحضر فى المسجد حضرت الا أنها لا تدخل المسجد الحرام فقال الشيخ أبو حامد : أراد بذلك الذمية اذا كانت تحت مسلم وطلبت أن تلاعن زوجها فى المسجد جاز لها ذلك فى جميع المساجد الا المسجد الحرام وانما يكون ذلك اذا رضى الزوج به ، فأما اذا طلب الزوج أن يلاعنها فى الموضع الذى تعظمه كان له ذلك • وقال القاضى أبو حامد : بل أراد الشافعى اذا كانا كافرين وأرادت المرأة أن تلاعنه فى المسجد كان لها لأن التغليظ عليه بالمكان الذى تعظمه حق لها فاذا رضيت باسقاطه كان لها ذلك ولا بد أن يشترط رضاه فى لعانها بالمسجد أيضا لأن التغليظ عليها بالمكان حق له أيضا هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : يجوز للمشارك أن يدخل كل المساجد وقال مالك : لا يجوز للمشارك دخول مسجد من المساجد بحال دليلنا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » ومنطوق الآية دليلنا على أبى حنيفة ودليل خطابها دليل على مالك •

فرع فى مذاهب العلماء فانه يستحب أن يكون اللعان بمحضر

جماعة المسلمين صغاراً كانوا أو كباراً • فقد رويت أخبار المتلاعنين بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رواية من حضروها وسمعوا تفصيلاتها وكانوا حدثاء السن • فإن عبد الله بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكان ابن ثلاث عشرة سنة اذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم • هذا قول الواقدي والزيبر بن بكاز •

قال أهل السير : ولد عبد الله بن عباس في الشعب قبل خروج بنى هاشم منه وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين •

وروينا من وجوه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين • وقد قرأت المحكم — يعنى المفصل — هذه رواية أبى بشر عن سعيد بن جبير • وقد روى عن ابن اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ختين • أو قال : مختون • قال ابن عبد البر : ولا يصح •

وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أحمد بن حنبل • حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا شعبة عن ابن اسحاق قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة • قال عبد الله بن أحمد قال أبى : وهذا هو الصواب •

قال أبو عمر بن عبد البر وما قاله أهل السير والعلم بأيام الناس عنى أصح والله أعلم — وهو قولهم : ان ابن عباس كان ابن ثلاث عشرة سنة يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم • ومات ابن عباس سنة ثمان وستين في أيام ابن الزبير وكان قد أخرجه من مكة الى الطائف فمات بها وهو ابن سبعين سنة وصلى عليه محمدا بن الحنفية وكبر عليه أربعاً وقاله اليوم مات ربانى هذه الأمة وضرب على قبره فسطاطا • وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة قوله له : « اللهم علمه الحكمة • اللهم علمه التأويل • اللهم فقهه فى الدين » •

أما عبد الله بن عمر فقد أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم • وتقتل

انه أسلم قبل آيه ولا يصح • وأصح من ذلك أن هجرته كانت قبل هجرة آيه • وأجمعوا أنه لم يشهد بدرا ، واختلف في شهوده أحدا • والصحيح أن أول مشاهدته الخندق •

وقال الواقدي : كان ابن عمر يوم بدر ممن لم يحتلم فاستصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورده وأجازه يوم أحد • وعن فافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رده يوم أحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة • وأجازه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة وقد عرف عنه رضى الله عنه الاتباع وشدة التحرى والاحتياط والتوقى فى فتواه ويقولون أنه من أعلم الصحابة بمناسك الحج وقد كان مولما به حتى فى أيام الفتنة حيث كان يصح كل عام •

أما سهل فهو ابن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الساعدي الخزرجي الأنصاري يكنى أبا العباس • روى ابن عبد البر بأسناده إلى محمد بن اسحاق عن الزهري قال : قلت لسهل بن سعد « ابن كم كنت يومئذ — يعنى يوم المتلاعنين ؟ — قال ابن خمس عشرة » وروى بأسناده عن الزهري عن سهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهو ابن خمس عشرة سنة • وعمر سهل حتى أدرك الحجاج وامتنح به • وتوفى سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين • وقد بلغ المائة • ويقال : انه آخر من بقى بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى ابن عيينة عن أبى حازم : سمعت سهل بن سعد يقول « لو مت لهم تسمعوا أحدا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

إذا تقرر هذا فان هؤلاء الصبيان انما كانوا يحضرون تبعاً للرجال • ولأن اللعان مبنى على التغليظ والمبالغة فى الردع به والزجر ، فان فعله فى الجماعة أبلغ فى ذلك • ويستحب أن يكون ذلك بعد العصر لتعرض من يحلف كاذبا منهما لغضب الله لحديث « ثلاثة لا يكلمهم الله » الذى ساقه المصنف • كما يستحب أن ينقصوا عن أربعة ؛ لأن بينة الزنا الذى شرع اللعان من أجل الرمي به أربعة • وليس شئ من هذا وإجبا • كما يستحب أن يتلاعنا قياما • فيبدأ بالزوج حيث يلتعن وهو قائم • فاذا فرغ قامت المرأة

فالتعنت وهي قائمة • لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لَهلال ابن أمية « قم فاشهد أربع شهادات » ولأنه إذا قام شاهده الناس فكان أبلغ في شهرته فاستحب كثرة الجمع وليس ذلك واجبا • وبهذا كله قال أحمد وأبو حنيفة • قال ابن قدامة : ولا أعلم فيه مخالفا • قلت : الا فيما يتعلق بالزمان فقد خالفنا فيه أصحاب أحمد وأبو حنيفة • قالوا : لأن الله تعالى أطلق الأمر بذلك ولم يقيده بزمن ولا مكان فلا يجوز تقييده الا بدليل • ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الرجل باحضار امرأته ولم يخصه بزمن • ولو خصه بذلك لنقل ولم يهمل • وخالفهم في ذلك أبو الخطاب من الحنابلة فقال بقولنا •

ولنا أنه يستحب أن يتلاعنا في الأزمان والأماكن التي تعظم • ولأن حديث « ثلاثة لا يكلمهم الله » وقت في التوعيد على من حلف بعد العصر • فناسب أن يراعى هذا استكمالا لكل معاني الردع والزجر •

أما المكان ففيه قولان (أحدهما) أن التغليظ به مستحب كالزمان (والثاني) أنه واجب • لأن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن عند المنبر فكان فعله بيانا لما أوضحه الله في كتابه هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال القفال : هل يجب التغليظ بالمكان والزمان ؟ فيه قولان كالمكان ومن أصحابنا الخرسانيين من قال هل يجب التغليظ بحضور الجماعة ؟ فيه قولان كالمكان • والمشهور هو الأول هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : لا يستحب المكان دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهما على المنبر فثبت للمكان تأثير في المتلاعنين ومعنى التغليظ بالمكان أنهما إذا كانا بمكة لاعن بينهما بين الركن والمقام فانه أشرف البقاع • وان كانا في المدينة فعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم • وان كانا ببيت المقدس فعند الصخرة • وان كانا في سائر البلدان ففي مساجدها • وان كانا كافرين بعث بهما الى الموضع الذي يعتقسان قال القرطبي أو كانا مجوسيين ففي بيت النار • وان كانا وثنيين أو لا دين تعظيمه • وان كانا يهوديين أو نصرانيين فالكنيسة • وان كانا غير ذلك قال القرطبي : أو كانا مجوسيين ففي بيت النار • وان كانا وثنيين أو لا دين لهما ففي مجلس حكمه • وان كانت المسلمة حائضا وقلنا : ان اللعان بينهما

يكون في المسجد وقفت على بابه ولم تدخله ، لأن ذلك أقرب المواضع إليه .

وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يصعد الملائكة على المنبر إذا لا يليق بالمنبر أن يصعد عليه ملائكة لشرف المنبر وعلو مكائته . وبكل ما قررنا قال الأئمة كافة ولم أعلم لهم مخالفا . قال الشافعي في الأم في باب « أين يكون اللعان » فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعن بينهما بين المقام والبيت — إلى أن قال : وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد . ويبدأ فليقيم الرجل قائما والمرأة جالسة . فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتعن . إلا أن يكون بأحدهما علة لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالسا أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس . وإن كانت المرأة حائضا التعن الزوج في المسجد والزوجة في الكنيسة وحيث تعظم . وإن شئت الزوجة المشتركة أن يحضر الزوج المسلم في المساجد كلها حضرته إلا أنها لا تدخل المسجد الحرام لقوله تعالى « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » .

ثم قال رضي الله عنه « وإن أخطأ الإمام بمكة أو المدينة أو غيرها فلاعن بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان عليهما لأنه قد مضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى بينهما وكذلك إن لاعن ولم يحضر أحدهما الآخر . قال : وإذا كان الزوجان مشركين لاعن بينهما معا في الكنيسة وحيث يعظمان . وإذا كانا مشركين لا دين لهما تحاكما ألينا لاعن بينهما في مجلس الحكم . اهـ

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا أراد اللعان فالاستحب للحاكم أن يعظمها لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرهما وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا . فقال هلال : والله لقد صدقت عليها . فقالت : كذب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعنوا بينهما « وأن كانت المرأة غير برزة بعث إليها الحاكم من يستوفي عليها اللعان . ويستحب أن يبعث معه أربعة .

فصل ويبدأ بالزوج ويأمره أن يشهد ، لأن الله تعالى بدأ به وبدأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم في لعان هلال بن أمية . ولأن لعانه بينة
لإثبات الحق . وللعان المرأة بينة الانتكار . فقدمت بينة الإثبات .

فإن بدأ بلعان المرأة لم يعتد به لأن لعانها إسقاط الحد . والحد لا يجب
إلا بلعان الزوج فلم يصح لعانها قبله . والمستحب إذا بلغ الزوج إلى كلمة
اللعنة والمرأة إلى كلمة الغضب أن يعظهما . لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال
« لما كان في الخامسة قيل يا هلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب
الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فقال : والله لا يعذبني
الله عليها كما لم يعذبني عليها فشهد الخامسة . فلما كانت الخامسة قيل لها :
اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة . وإن هذه الموجبة التي توجب
عليك العذاب . فلتكأت ساعة ثم قالت والله لا أفصح قومي فشهدت الخامسة
أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين » ويستحب أن يأمر من يضع يده
على فيه في الخامسة . لما روى ابن عباس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول أنها موجبة » .

فصل وإن لاعن وهي غائبة لحيض أو موت قال : أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة . ويرفع في نسبها حتى تتميز . وإن
كانت حاضرة ففيه وجهان .

(أحدهما) يجمع بين الإشارة والاسم . لأن مبنى اللعان على التأكيد .
لهذا تكرر فيه لفظ الشهادة . وإن حصل المقصود بمرة .

(والثاني) أنه تكفيه الإشارة لأنها تتميز بالإشارة كما تتميز في النكاح
والطلاق .

فصل وإن كان القذف بالزنا كرده في الألفاظ الخمسة . فإن قذفها
بزناين ذكرهما في الألفاظ الخمسة ، لأنه قد يكون صادقا في أحدهما دون
الأخر فإن سمي الزاني بها ذكره في اللعان في كل مرة ، لأنه الحق به المعصية
في إفساد الفراش فكرره في اللعان كالمرأة .

فاذا قذفها بالزنا وانتفى من الولد قال في كل مرة : وإن هذا الولد من زنا
ليس مني . فإن قال : هذا الولد ليس مني ولم يقل من زنا لم ينتف لأنه
يحتمل أن يريد أنه ليس مني في الخلق أو الخلق . وإن قال هذا الولد من زنا
ولم يقل وليس مني ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول القاضي أبي حامد المروزي
أنه ينتفى منه لأن ولد الزنا لا يلحق به (والثاني) وهو قول الشيخ أبي حامد

الاسفراينى انه لا ينتفى لانه قد يعتقد ان الوطء فى النكاح بلا ولى زنا على قول
ابى بكر الصيرفى فوجب ان يذكر انه ليس منى لينتفى الاحتمال) .

الشرح قال الشافعى رضى الله عنه : ويبدأ الرجل باللعان حتى
يكمله ، فاذا أكمله خمساً التعت المرأة . وان أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة
فالتعت ولو لم يبق من لعان الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل
بدأ بالرجل فى اللعان فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل الرجل اللعان . لأنه
لا معنى لها فى اللعان الا اذا رفعت الحد عن نفسها . والحد لا يجب حتى يلتعن
الرجل ثم يجب لعانها لتدفع الحد عن نفسها والا حلت .

واذا بدأ الرجل فالتعن قبل أن يأتى الحاكم أو بعد ما أتاه قبل أن يأمره
بالالتعان أو المرأة أو هما أعاد أيهما بدأ قبل أمر الحاكم اياه بالتعان . لأن
ركانة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف
له فأعاد النبى صلى الله عليه وسلم اليمين على ركانة ثم رد اليه امرأته بعد
حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه
بأمره . اهـ .

اذا تقرر هذا فان ألفاظه خمسة فى حق كل واحد منها . وصفته أن
الامام يبدأ بالزوج فيقيمه ويقول له : قل أربع مرات ويلقن الصيغة التى مضى
ذكرها ثم يشير اليها ويشير الى نسبها وتسميتها . وان كانت غائبة أسماها
ونسبها فقال : امرأتى فلانة بنت فلان ويرفع فى نسبها حتى ينفى المشاركة
بينها وبين غيرها . فاذا شهد أربع مرات وقفه الحاكم وقال له : اتق الله فانها
الموجبة . وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وكل شيء أهون من لعنة
الله ، ويأمر رجلاً فيضع يده على فيه حتى لا يبادر بالخامسة قبل الموعظة ،
ثم يأمر الرجل فيرسل يده عن فيه فان رآه يمشى فى ذلك قال له : قل ان
لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميت به زوجتى هذه من الزنا . ثم
يأمر المرأة بالقيام ويقول لها : قولى أشهد بالله أن زوجى هذا لمن الكاذبين فيما
رمانى به من الزنا وتشير اليه . وان كان غائبا أسمته ونسبته . فاذا كررت
ذلك أربع مرات وقفها ووعظها كما ذكرنا فى حق الزوج . ويأمر امرأة فتضع

بدها على فيها • فان رآها تمضى على ذلك قال لها قولى وآن غضب الله عليها
ان كان زوجي هذا من الصادقين فيما رمانى به من الزنا •

وسئل أحمد بن حنبل رضى الله عنه : كيف يلاعن؟ قال : على ما فى كتاب
الله ثم ذكر ما قررناه من اللعان • فان أبدل لفظا منها فظاهر كلام الأصحاب
أن فيه وجهين (أحدهما) أنه يعتد به • وهو ما ذهب اليه الخرقى من
الحنابلة أنه يجوز أن يبدل قوله : أنى لمن الصادقين بقوله لقد زنت لأن
معناها واحد • ويجوز لها ابدال انه لمن الكاذبين بقولها لقد كذب • لأنه
ذكر صفة اللعان كذلك واتباع لفظ النص أولى وأحسن •

وان أبدل لفظة أشهد بلفظ من ألفاظ اليمين فقال : أحلف أو أقسم أو
أولى فكذلك مثله • وان كان الصحيح فى هذا الأخير لا يصح • لأن ما اعتبر
فيه لفظ الشهادة لم يقم غيره مقامه كالشهادات فى الحقوق • ولأن اللعان
يقصد فيه التغليظ واعتبار لفظ الشهادات أبلغ فى التغليظ فلم يجوز تركه •
ولهذا لم يجوز أن يقسم بالله من غير كلمة تقوم مقام أشهد •

وأما موعظة الامام لهما بعد الرابعة وقبل الخامسة فهى مستحبة فى قول
أكثر أهل العلم • وكذلك وضع يد على فى الملاعن لما رواه أبو اسحاق
الجوزجاني بإسناده فى حديث المتلاعنين قال « فشهد أربع شهادات بالله انه
لمن الصادقين • ثم أمر به فأمسك على فيه فوعظه وقال : ويحك كل شئء أهون
عليك من لعنة الله ثم أرسل فقال : لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ثم
دعاها فقرأ عليها فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • ثم أمر بها
فأمسك على فيها وقال : ويحك كل شئء أهون عليك من عذاب الله • وذكر
التحديث » •

قال الشافعى فى الأم : ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجى فلانا
وتشير اليه ان كان حاضرا لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا • ثم تعود حتى
تقول ذلك أربع مرات • فإذا فرغت من الرابعة وقمها الامام وذكرها الله تبارك
وتعالى • وقال لهما : اجذري أن تبوءى بغضب من الله عز وجل انه لم تكونى

صادقة في أيمانك • فان رآها تمضي وحضرها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها • وان لم تحضرها فرآها تمضي قال لها : قولي وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا • فاذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان • وانما أمرت بوقعهما وتذكيرهما أن سفيان أخيرا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاقى بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه الخامسة وقال : انهما موجهة •

مسألة اذا كان بينهما ولد فانه يشترط أن يقول : هذا الولد من زنا وليس هو منى • لأنه اذا اقتصر على قوله : ليس هو منى - يعنى في الخلق أو في الخلق • ولم تقتصر على قوله من زنا لأنه قد يعتقد أن الوطء في نكاح فاسد زنا فأكدنا بذكرهما جميعا •

وقال ابن قدامة من الحنابلة : ان تهي الولد في اللعان فاكفى به كإن كمن ذكر اللفظتين • وما ذكروه من التأكيد تحكم بغير دليل • ولا ينتفى الاحتمال بضم احدى اللفظتين الى الأخرى فانه اذا اعتقد انه من وطء فاسد واعتقد أن ذلك زنا صح منه أن يقول اللفظتين جميعا • وقد يريد أنه لا يشبهنى خلقا وخلقا أو أنه من وطء فاسد • فان لم يذكر الولد في اللعان لم ينتف عنه • وان أراد تقيي أعاد اللعان ويذكر تهي الولد • أهـ

وهذه المسألة لأصحابنا فيها وجهان (أحدهما) قول القاضى أبى حامد المروذى أنه اذا نسب الى الزنا ولم ينه عن نفسه فقد انتفى منه • لأن ولد الزنا لا يلحق به فكان تقيي يالزنا كافيا في أن لا يلحق به •

(والثانى) قول الشيخ أبى حامد الاسفرايينى أن نسبته الى الزنا لا يكفى في تقيي لأنه قد يعتقد أن الوطء في النكاح بلا ولى زنا • لأن أبى بكر الصيرفى من أصحابنا يقول « ان النكاح بلا ولى زنا » وبقوله هذا قال كثير من الفقهاء والمحدثين لحديث « أيما امرأة تكلمت بغير وليها فهي زانية ، فهي زانية ، فهي زانية » وقد مضى تخريجه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا لاعن الزوج سقط عنه ما وجب بقذفه من الحد أو التمزير والعليل عليه ما روى عبد الله بن عباس رضي الله عنه « أن هلال بن أمية قذف امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البينة أو حد في ظهرك . فقال هلال والذي بعثك بالحق أني لصادق . ولينزلن الله في أمري ما يبصرى ظهري من الحد فتزلت « والذين يرمون أزواجهم » فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابشري يا هلال جعل الله لك فرجا . فقال هلال قد كنت أرجو ذلك من ربي عز وجل » وان قذفها برجل فسماه في اللعان سقط عنه حده ، لأنه سماه في اللعان فسقط حده كالمرأة . فان لم يسمه في اللعان ففيه قولان .

(أحدهما) يسقط حده لأنه أحد الزانيين فسقط حده باللعان كالزوجة .

(والثاني) لا يسقط حده لأنه لم يسمه في اللعان فلم يسقط حده كالزوجة إذا لم يسمها . فعلى هذا إذا أراد إسقاط حده استأنف اللعان وذكره وأعاد ذكر الزوجة .

فصل وان نفى باللعان نسب ولد انتفى عنه لما روى ابن عمر رضي الله عنه « أن رجلا لعن امرأة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى عن ولدها . ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة » فان لم يذكر النسب في اللعان أعاد اللعان لأنه لم ينتف باللعان الأول .

الشرح حديث عبد الله بن عباس سبق تخريجه حيث قلنا رواه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني . وحديث ابن عمر أخرجه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني أما غريبه فقوله « فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » أي كشف . كأنه هم كشفه الله عن صدره .

قال ابن بطال : ومثله الحديث الآخر « فإذا مطرت السحابة سرى عنه » . أي كشف عنه الخوف .

قال ابن الصباغ في الشامل : قصة هلال بن أمية نزلت فيها الآية . وأما

قوله صلى الله عليه وسلم في قصة عويمر العجلاني « ان الله قد أنزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال بن أمية .

اما الأحكام فاذا لاعن الرجل امرأته تعلق بلعناها ستة أحكام (أحدها) سقوط حد القذف عنه وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود وعثمان البتي وقال أبو حنيفة لا يجب على الزوج حد القذف لزوجته فلا يكون لعانه مسقطا لذلك ودليلنا ما روى ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « البينة والا حد في ظهرك فقال هلال : والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله في أمرى ما يبرىء ظهري من الحد فنزلت آية اللعان « والذين يرمون أزواجهم » فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا ومخرجا فقال هلال : قد كنت أرجو ذلك من ربى تعالى » .

فروع وان قذفها بزنا برجل بعينه فقد وجب عليه حدان حد لها وحد للمقذوف فاذا التعن وذكر الزاني في اللعان سقط عنه الحدان فان لم يسمعه ففيه وجهان (أحدهما) يسقط حده وبهذا قال أبو حنيفة وأصحاب أحمد ومالك (والثاني) لا يسقط حده لأنه لم يسمه في اللعان فلم يسقط وقال أبو حنيفة اذا قذفها برجل بعينه وجب عليه له حد القذف ولم يجب لها عليه حد وانما يجب عليه اللعان فان طلبت الزوجة اللعان فلاعنها حد بعد ذلك ، للأجنبي وان طالبت الأجنبي أن يحد له أو لا حد له ولا يلاعن زوجته لأن المحدود لا يلاعن عنده فيخالف في ثلاثة مواضع (أحدها) لا يجب على الزوج حد القذف بقذف امرأته (والثاني) ان المحدود بالقذف لا يلاعن وقد مضى الدليل عليه في ذلك (الثالث) أنه اذا قذف زوجته برجل معين فسماه في اللعان يسقط عنه ما وجب عليه له من حد القذف عندنا ، وعنده لا يسقط دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم » الآية فجعل الله موجب القذف للزوجة اللعان ولم يفرق بين أن بقذفها برجل معين أو غير معين ولأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء ولاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ولم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وعلى هلال بقذفه لشريك بن سحماء شيئا فدل على أنه سقط باللعان

فان قالوا : كان شريك بن سحماء يهوديا فلا يجب الحد بقذفه قلنا ثبت في
جهته ان كان يهوديا فانه يجب التعزير بقذفه وحكم التعزير في الوجوب
والسقوط واحد وان لاعنها ولم يذكر الزاني في اللعان ففيه قولان
(أحدهما) سقط عنه حد القذف لأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك
ابن سحماء ولم ينقل أنه ذكره في اللعان ولم يوجه النبي صلى الله عليه
وسلم الى شريك أن له التعزير عند هلال فدل على أن ذلك سقط باللعان
ولأنه رماها بزنا واحد فاذا ثبت صدقه في جهته فلا يعزر له لأنه لا يتبعض
(والثاني) لا يسقط عنه وهو الأصح لأنه حد يسقط باللعان فكان من شرط
سقوطه ذكره في اللعان كحد المرأة • وأما الخبر فانما لم يعرفه النبي صلى الله
عليه وسلم لأن الظاهر أنه بلغ شريك بن سحماء فعلى هذا ان أراد أن يسقط
حده أعاد اللعان وذكر الزوجة والزاني بها • وان رماها بالزنا برجل بعينه
ولم يقم عليهما البينة ولم يلاعن فجاء أو طالبا أن يحد لهما فكم يحد لهما ؟
من أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يحد لهما حدين (والثاني) يحد
لهما حدا واحداً كما قلنا فيمن قال لرجلين : زنيتما ، ومنهم من قال : يحد لهما
حدا واحداً قولاً واحداً لأنه رماها بزنا واحد بخلاف ما لو قال لاثنتين
زنيتما فانه قذف كل واحد منهما بزنا فاما اذا جاءت الزوجة وحدها فطالبته
بحدها فحد لها ثم جاء الرجل المرمى فطالب بحده فان قلنا في التي قبلها :
يجب لكل واحد منهما حد فله يحد له ثانياً وان قلنا يجب لها حد واحد لم
يحد لأنه قد استوفى منه وان عفت المرأة عن حدها فطالب المقذوف بحده
حد له لأنهما حقان لآدميين فلم يسقط أحدهما بسقوط حق الآخر كالديون
وان اعترفت المرأة أن الرجل المرمى بها زنى بها سقطت عن حد قذفها ووجب
على الزوجة حد قذف الرجل لأنها قذفته وكذلك يجب على الزوج حد القذف
له أيضا لأنه قذفه •

(الحكم الثاني) المتعلق بلعان الزوج أنه يجب على الزوجة حد الزنا
بلعان الزوج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وعثمان البتي : لا يجب عليها
حد • دليلنا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » الآية فموضع الدليل
منها قوله « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات » والعذاب هاهنا

هو الحد ولأن لعان الزوج كالبينة في سقوط حد قذفها عنه فكان كالبينة في إيجاب حد الزنا عليها ولها أن تسقط ما وجب عليها من حد الزنا بلعان الزوج بلعانها لقوله تعالى « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات » الآية وإن كان الزوج قد قذفها برجل بعينه وذكره في اللعان لم يجب على المقذوف حد الزنا بذلك لأنه لا يصح منه إسقاط ذلك باللعان فلم تجب عليه حد القذف باللعان .

(الحكم الثالث) ان كان هناك حمل أو ولد منفصل وقاه الزوج باللعان اتقى عنه ولحق بالمرأة وقال عثمان البتي : لا يتقى عنه .

دليلنا ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال ابن أمية وامرأته ففرق بينهما وقضى أن لا يدعى الولد لأب وأنها لا ترمى ولا ولدها فمن رماها أو ولدها فعليه الحد فإن لم يذكر الزوج الولد في اللعان وأراد تقيته أعاد اللعان وذكره لأنه لم ينفعه باللعان الأول وإذا عارضته المرأة باللعان فأنها لا تذكر الولد في لعانها لأنه لا سبيل لها إلى إثبات النسب ولا إلى تقيته قال الطبري : وكل موضع كان المقصود من اللعان تقي الولد لا غير هل تعارضه المرأة باللعان ؟ فيه وجهان .

(الحكم الرابع) إذا لاعنها وهي زوجته وقعت الفرقة بينهما بفراغه من اللعان وقال عثمان البتي لا يقع باللعان فرقة وقال أبو حنيفة لا يقع باللعان وإنما يفرق الحاكم بينهما إذا فرغ الزوج من اللعان فلو طلقها الزوج بعد اللعان وقبل أن يفرق الحاكم بينهما وقع الطلاق لما روى ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وفي رواية ابن عباس أن هلال بن أمية لاعن امرأته ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فلو وقعت الفرقة بينهما باللعان لما افتقر إلى الفرق بينهما وروى أن المجلاني لما لاعن امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان أمسكتها فهي طالق ثلاثاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قوله : ان أمسكتها ولا طلاقه . ودليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان المتلاعنين

لا يجتمعان » فأخبر أن المتلاعنين لا يجتمعان وأن الفرقة وقعت بينهما باللعان ولأنها فرقة متجردة عن عوض لا تنفرد به المرأة فوجب أن يقع بقول الزوج وحده كالطلاق فقولنا متجردة عن عوض احتراز من الخلع وقولنا لا ينفرد به المرأة احتراز من الفسخ بالعنة والاعسار بالنفقة ؛ وأما الجواب عن روايتي ابن عمر وابن عباس فهذه قضية في عين لا يمكن ادعاء العموم فيها فيحتمل أنه أراد فرق بينهما في الزوجية ويحتمل فرق بين أبدانهما وخبرنا هو قول النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر لا احتمال فيه . وأما الجواب عن خبر العجلاني فإن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها أى الى الامساك والطلاق لأنها قد بانت باللعان لأن العجلاني ظن أن الفرقة لم تقع باللعان فلذلك طلقها ولهذا لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها قال أين مالى ؟ أى اذا لم يكن لى امساكها ولا طلاقها فأين الذى أعطيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت صادقا فيما استحللت من فرجها يعنى أنك دخلت بها وان كنت كاذبا فأبعد ، يعنى أنك دخلت بها وكذبت عليها .

(الحكم الخامس) ان الفرقة باللعان فسخ ويقع به التحريم مؤبدا وقال مالك وربيعة وداود : لا يقع زوال الفرائض والتحريم الا بلعانهما جميعا وقال أبو حنيفة ومحمد : الفرقة الواقعة باللعان طلقة ثانية ولا يتأيد التحريم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « المتلاعنان لا يجتمعان أبدا » فموضع الدليل منه على مالك وداود أن هذا يقتضى فى حال تلاعنهما كما يقال متضاربان فى حال تضاربهما فأما بعد فراغهما من اللعان فانما يقال كانا متلاعنين وهذا لا يكون الا على ما قلناه وموضع الدليل منه على أبى حنيفة قوله لا يجتمعان أبدا وهذا نص وفى رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال بن أمية وامرأته وفرق بينهما وقضى أن لا يثبت لها ولد منه لأجل أنهما يفترقان لا عن طلاقها ولا عن وفاة واذا ثبت أنه ليس بطلاق ولا عن وفاة كان فسخا .

فرع وان تزوج امرأة وأبناها ثم قذفها بزنا أضافة الى حال الزوجية وكان هناك نسب فلاعن لنفيه أو تزوج امرأة تزويجا فاسدا وأنت

بولد يمكن أن يكون منه فلاعن لنفيه فهل تحرم عليه المرأة على التأيد ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا تحرم لأن التحريم يتعلق بفرقة اللعان ولم يقع به تحريم مؤبد •

(والثاني) يعزم على الفاسد وهو الأصح لأن كل سبب أوجب تحريما مؤبدا اذا صادف الزوجية أو جبه وان لم يصادف زوجية كالرضاع فقولنا تحريما مؤبدا احتراز من الطلاق ولأن اللعان قد صح فتعلقت به أحكامه وهذا من أحكامه وان تزوجها وقذفها ولم يكن هناك نسب نقاه باللعان فلاعنها لاسقاط الحد ثم بان أن النكاح كان فاسدا قال القاضي أبو الطيب لم تحرم وجهها واحدا لأننا بينا أن اللعان كان فاسدا لأن اللعان لا يثبت في النكاح الفاسد الا لينفى الولد واذا لم يكن هناك تبينا أن اللعان كان فاسدا فلم يتعلق به التحريم •

فرع وان تزوج الرجل أمة ثم اشتراها وأقر بوطنها بعد الشراء ثم أمت بولد فان أمت به لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء ولسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح لحقه الولد من جهة النكاح فان أراد نفيه باللعان كان له نفيه باللعان كان له نفيه واذا نقاه باللعان اتقى عنه وهل يحرم عليه وطء الأمة على التأيد أو يحل له وطؤها بملك اليمين ؟ فيه وجهان قال ابن الحداد : لا يحرم عليه وقال أكثر أصحابنا : تحرم عليه على التأيد وهو الأصح ووجهها ما ذكرناه في التي قبلها وان أمت به لسته أشهر فما زاد من وقت الوطء بعد البرء ألحقه الولد فان ادعى أنه استبرأها بعد الوطء بحيضة ولم يطأها بعده فالمنصوص أنه يحلف وينتفى عنه من غير لعان قال أبو العباس وفيه قول آخر أنه يلاعن لنفيه وليس بصحيح وان لم يدع الاستبراء ولكنه قال هذا الولد ليس مني ففيه قولان حكاهما القاضي أبو الطيب •

(أحدهما) أنه يلاعن لنفيه كما يلاعن لنفي الولد من النكاح •

(والثاني) وهو المشهور أنه لا يلاعن لنفيه لأنه يمكنه نفيه بدعوى

الاستبراء ويحلف عليه . فاذا قلنا يلاعن لنفيه فهل يحرم عليه وطء الأمة على التأييد ؟ فيه وجهان مضي ذكرهما . (الحكم السادس) المتعلق بلعان الزوجة أنه سقط احصائها في حق الزوج فان قذفها الزوج لم يجب عليه الحد لأن اللعان في حقه كالبينة وان قذفها أجنبي فهل يسقط احصائها في حقه ؟ فيه وجهان وان عارضته باللعان قال ابن الصباغ عاد احصائها في حق الجميع وقد مضى ذلك .

فروع استدلل بحديث ابن عمر على أن الولد ينتفى باللعان ، وأن يذكر في صيغة اللعان ، وعن أحمد أنه ينتفى بمجرد اللعان وان لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان . قال الحافظ ابن حجر : وفيه نظر ، لأنه لو استباحته لحقه ، وانما يؤثر اللعان في دفع حد القاذف عنه وثبوت زنا المرأة .

قال الشافعي رضي الله عنه ان نفى الولد في الملاعبة انتفى ، وان لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لا لتفائه ولا اعادة على المرأة . وان أسكنه الرفع الى الحاكم فأخر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة ، واستدل بالحديث أيضا على أنه لا يشترط في نفى الولد التصريح بأنها ولده من زنا ولا بأنه استبرأها بحيضة . وقد مضى ايضاحه . وعن المالكية أنه يشترط ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب على المرأة - الزنا ، لأنه بيينة حقيق بها الزنا عليها فلزمها الحد كالشهادة ، ولا يجب على الرجل الذي رماها به حد الزنا ، لأنه لا يصح منه دمه الحد باللعان فلم يجب عليه الحد باللعان .

فصل وان كان اللعان في نكاح صحيح وقمت الفرقة لحديث ابن عمر رضي الله عنه وحرمته عليه على التأييد لما روى سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال « مضت السنة في المتلاعنين ان يفروا بينهما ثم لا يجتمعا أبدا » فان كان اللعان في نكاح فاسد ، او كان اللعان بعد البينونة في زنا اضافه الى حال الزوجية فهل تعزم المرأة على التأييد ؟ فيه وجهان . (أحدهما)

محرم ، وهو الصحيح ، لأن ما أوجب تحريماً مؤكداً إذا كان في نكاح أوجهه وان لم يكن في نكاح كالرضاع .

(والثاني) لا يحرم ، لأن التحريم تابع للفرقة ولم يقع بهذا اللعان فرقة فلم يثبت به تحريم .

فصل وللمرأة ان تدعى حد الزنا عنها باللعان لقوله عز وجل « ويحرم عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين » ولا تذكر المرأة النسب في اللعان لأنه لا مدخل لها في اثبات النسب ولا في نفيه .

فصل اذا لعن الزوج ثم اكذب نفسه وجب عليه حد القذف ان كانت المرأة محصنة او التعزير ان لم تكن محصنة ولحقه النسب لأن ذلك حق عليه فعاد بتكذيبه ولا يعود الفراش ولا يرتفع التحريم لأنه حق له فلا يمسود بتكذيبه نفسه وان لعنت المرأة ثم اكذبت نفسها وجب عليها حد الزنا لأنه لا يتعلق بلعانها أكثر من سقوط حق الزنا وهو حق عليها فعاد بالكاذبا .

الشرح حديث ابن عمر هو الذي ذكرناه آنفاً . وحديث سهل ابن سعد الذي أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني . وقد مضى بلفظه وفيه قصة عويمر العجلاني وسياق المصنف يفيد أن عبارة « مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان » من قول سهل بن سعد . بيد أن الروايات التي في الكتب المذكورة قال ابن عمر « فكانت سنة المتلاعنين » وفي رواية متفق عليها . أي في مسند أحمد والصحيحين « ذاكم التفريق بين كل متلاعنين » وفي لفظ لأحمد ومسلم « وكان فراقه إياها سنة في المتلاعنين » وزاد أبو داود عن القعنبى عن مالك فكانت تلك - وهي إشارة الى الفرقة . وقال مسلم ان قوله وكان فراقه إياها سنة بين المتلاعنين مدرج^(١) وكذا ذكر الدارقطني في غريب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب . وذكر ذلك الشافعى في الأم الى أن نسبته الى ابن شهاب لا تمنع نسبته الى سهل . ويؤيد ذلك ما وقع في رواية لأبى

(١) المدرج هو ان تزداد لفظه في متن الحديث من كلام الراوى فيحسبها من يسميها مرفوعة في الحديث فيرويه . وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب في ذلك كتاباً حافلاً سماه : فصل الوصل لما أدرج في النقل . وقد يكون الإدراج الاسناد على تفصيل ذكره في مناسبه .

داود عن سهل قال « فطلقتها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة . وفى نسخة الصغاني قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - وقوله « ذلك تفريق بين المتلاعنين » من قول الزهرى وليس من الحديث .

أما الأحكام فقد قال الشافعى رضى الله عنه : ومتى ألتعن الزوج فعلها أن تلتعن فإن أبت حدث - الى ان قال - وإن امتنعت من اليمين وهى مريضة فكانت ثيبا رجعت . اهـ .

(قلت) ولا يجب اقامة الحد على الرجل الذى زنى بها ، لأننا اذا قلنا يجب أن يقام عليها الحد بينة الزنا بلعان الزوج فانه يدرأ عنها الحد أن تلاعنه . واذا كان على الزوج حد القذف فانه يدرأ عنه ذلك بلعانه . أما الذى رميت به فليس له أن يشترك فى الملاعة ليدرأ عن نفسه فعلا يجب عليه الحد لأجله فلم يكن عليه حد . وبصورة أخرى نقول : لما كان اللعان لدرء الحد ، ولما كان لا لعان عليه كان لا حد عليه .

فروع قال الشافعى رضى الله عنه فاذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال . وإن أكذب نفسه لم تعد اليه التعتن أو لم تلتعن ، حدث أو لم تحدث ، قال : وإنما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الولد للفراش » وكانت فراشا فلم يجز أن ينفى الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا .

ثم ساق حديث ابن عمر ثم قال « وكان معقولا فى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ألحق الولد بأمة أنه فاه عن أبيه وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ، ومعقول فى اجماع الناس أن الزوج اذا أكذب نفسه ألحق به الولد وجلد الحد ، لأنه لا معنى للمرأة فى نفيه ؛ وأن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه ؛ وكيف يكون لها معنى فى بين الزوج

ونفى الولد والحاقة ، والولد بكل حال ولدها لا ينفى عنها انما عنه ينفى
واليها ينسب اذا نسب .

فرع سبق أن قلنا ان مذهبنا حصول الفرقة بلعان الزوج وحده
وان لم تلتعن المرأة لأنها فرقة حاصلة بالقول فتحصل بقول الزوج وحده
كالطلاق . وقال سائر الأئمة : ان الشرع أمر بالتفريق بين المتلاعنين ، وانما
فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما . فاذا قلنا بأن
اللعان منه يوجب الفرقة بينهما وتحرم عليه على التأييد اذا كان تكاحهما
صحيحا . أما اذا كان النكاح فاسدا أو بعد بينونة في زنا أضافه الى حال
الزوجية ، فهل تكون محرمة على التأييد ؟ وجهان ذكرهما المصنف .

فرع الفرقة باللعان فسخ عندنا . وقال أبو حنيفة : هي طلاق
لأنها فرقة من جهة الزوج تختص النكاح فكانت طلاقا كالفرقة بقوله أنت
طالق . ولنا أنها فرقة توجب تحريما مؤبدا فكانت فسخا كفرقة الرضاع ، ولأن
اللعان ليس بصريح في الطلاق ولا نوى به الطلاق فلم يكن طلاقا كسائر
ما يفسخ به النكاح وبهذا قال أحمد وأصحابه ، واستدلوا كذلك بكونه لو
كان طلاقا لوقع بلعان الزوج دون لعان المرأة .

فرع (قوله اذا لاعن الزوج ثم أكذب نفسه) الخ .

قال في المصباح شرح غريب الشرح الكبير للرافعي : وأكذب نفسه وكذبها
بمعنى اعترف بأنه كذب في قوله السابق .

قال الكسائي : وتقول العرب أكذبت بالآلف اذا أخبرت بأن الذي حدث
كذب . انتهى .

مسألة وان لاعن الزوج ثم أكذب نفسه عاد كل حق عليه وهو
وجوب الحد عليه ولحوق النسب الذي تفاه به وعادت حصاتها في حقه ولا
يمود كل حق له وهو عودة الزوجية وارتفاع التحريم على التأييد وبه قال عمر
وعثمان وابن مسعود والأوزاعي ومالك والثوري وأبو يوسف وأحمد واسحق

وقال أبو حنيفة ومحمد : يقع التحريم على التأيد إذا كذب نفسه أو إذا حد في قذف ووافقنا أن الزوجية لا تعود وإنما يجوز له أن يتدبى عقد النكاح عليها وقال سعيد بن المسيب : إذا كذب نفسه عادت الزوجية دليلنا ما روى ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » وهذا نص ولم يفرق وروى عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : « فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين ثم جرت السنة أن لا يجتمعان أبداً » وذلك يقتضى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن نفى باللعان نسب ولد فمات الولد ثم أكذب الزوج نفسه لحقه نسب الولد سواء خلف الميت ولداً أو لم يخلف وسواء كان موسراً أو معسراً وقال أبو حنيفة : إن خلف الميت ولداً ذاكراً أو أنثى صح رجوعه وثبت نسب الولد منه وإن لم يخلف الميت ولداً لم يصح رجوعه لأنه منهم في الرجوع ليرث . دليلنا أنه اعترف بنسب كان تفاه باللعان فلحقه كما لو كان المنفى حياً وكما لو خلف ولداً .

فرع وإن قذف الرجل امرأته بالزنا فاعترفت بزناها نظرت فإن أقرت بعد لعان الزوج فإن اقرارها بالزنا لا ينفع لأن جميع أحكام اللعان قد تعلقت بلعان الزوج ولا يكون لها إسقاط ما وجب عليها من حد الزنا بلعانها ، لأنها قد أقرت بالزنا قبل أن يلاعن الزوج ووجب عليها حد الزنا ولا يجب على الزوج حد القذف . وإن لم يكن هناك نسب فليس للزوج أن يلاعن لأن اللعان لدرء حد القذف أو لنفى النسب وليس هناك واحد منهما وإن كان هناك نسب فللزوج أن يلاعن لنفيه فإذا لاعن لنفيه فهل يقع الفرقة المؤبدة بينه وبين الزوجة ؟ على الوجهين فيمن لاعنها بعد البيئونة وقد مضى ذكرهما . هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : إن كان هناك نسب لحقه وليس له نفيه باللعان ، ولا يجب عليه حد الزنا وهذا بناء على أصليين .

(أحدهما) أن حد الزنا لا يثبت عنده بالاقرار به مرة وإنما يثبت عنده إذا أقر به أربع مرات في أربعة مجالس .

(والثاني) أن النسب لا ينتفى عنده إلا بلعانها وحكم الحاكم واللعان

لا يصح منهما لأنها اعترفت بالزنا فلا يلاعن على ما اعترفت به ولا يصح أن يحكم الحاكم بنفيه عنه وحكى عن أبي حنيفة أنه قال إن كانت المرأة غنية وكذبت كان له أن ينفي ولدها وإن كانت فاجرة وصدقته لم يكن له أن ينفي ولدها . ودليلا قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم » الآية ولم يفرق بين أن تقر الزوجة أو لا تقر ولأنه يحتاج إلى القذف وتحقيقه باللعان لنفي النسب فكان له ذلك كما لو لم تقر الزوجة .

فروع في مذاهب العلماء في أكذاب نفسه

وهذا أصرح ما في النعوت من حكاية غير الواقع ، وترى الفقهاء ينزهون المستتهم فيما بينهم عن استعمال هذه الكلمة فيقولون عند احتمال الكذب : ليس الأمر كذلك . وعند احتمال الغلط أو التليس يقولون : لا نسلم ويشيرون إلى المطالبة بالدليل تارة وإلى الخطأ في النقل تارة وإلى التوقف تارة ، فإذا أغلظوا في الرد قالوا : ليس كذلك وليس بصحيح ؛ وقد رأيت بعض من يتسمون بسماع العلم في عصرنا يتراشقون بالتكذيب وما هو أشد منه في أمور خلافية ، فيخرجون عن آداب البحث وعن حياء أهل المجادة من حملة العلم العاملين .

ونعود فنقول وجب على الزوج حد القذف بعد الأكذاب ، وهذا قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي ومالك ولا نعلم لهم مخالفا ، وذلك لأن اللعان أقيم مقام البينة في حق الزوج فإذا أكذب نفسه بأن أن لعانها كذب وزيادة في هتكها وتكرار لقذفها فلا أقل من أن يجب الحد الذي كان واجبا بالقذف المجرد للحررة البالغة ، فالضحية ليست محصنة وكذلك غير الحررة ؛ فإن عدل عن أكذاب نفسه وقال : لى بينة أقيما بزناها أو أراد إسقاط الحد عنه باللعان لم يسمع منه خلافة ، وهذا فيما إذا كانت المقذوفة محصنة ؛ فإن كانت غير محصنة فعليه التعزير ؛ وفي ذلك كله يلحقه نسب الولد ، سواء كان الولد حيا أو ميتا ، غنيا أو فقيرا ، وهذا قال أحمد وأبو ثور . وقال الثوري : إذا استلحق الولد الميت فظرفنا - فإن كان ذا مال - لم يلحقه لأنه إنما يدعى مالا، وأن لم يكن ذا مال لحقه .

وقال أصحاب الرأي : ان كان الولد الميت ترك ولدا ثبت نسبه من المستلحق وتبعه ابنه ، وان لم يكن ترك ولدا لم يصح استلحاقه ولم يثبت نسبه ولا يرث منه المدعى شيئا لأن نسبه منقطع بالموت فلم يصح استلحاقه ، فاذا كان له ولد كان مستلحقا لولده وتبعه نسب الميت •

دليلا أن هذا ولد تفاه باللعان فكان له استلحاقه كما لو كان حيا أو كان له ولد ولأن ولد الولد يتبع نسب الولد ، وقد جعل أبو حنيفة نسب الولد تابعا لنسب ابنه فجعل الأصل تابعا للفرع وذلك باطل •

فأما قول الثوري : انه انما يدعى مالا ؛ قلنا انما يدعى النسب والميراث والمال تبع له ، فان قيل : هو منهم في أن غرضه حصول الميراث ، قلنا : ان النسب لا تمنع التهمة لحوقه ، بدليل أنه لو كان له أخ يعاديه فأقر بآبن لزمه وسقط ميراث أخيه ولو كان الابن حيا وهو غني والأب فقير فاستلحقه فهو منهم في ايجاب تفتته على ابنه ويقبل قوله ، فكذلك ههنا ، ثم كان ينبغي أن يثبت النسب ههنا لأنه حق للولد ولا تهمة فيه ، ولا يثبت الميراث المختص بالتهمة ، ولا يلزم من انقطاع التبع انقطاع الأصل •

ونخلص من كل ما سبق أن أربعة أحكام تعلق باللعان ، حقان عليه وحقان له ، فما عليه وجوب الحد ولحق النسب ؛ وما له الفرقة والتحريم المؤبد ، فاذا أكذب نفسه قبل قوله فيما عليه ، فلزمه الحد والنسب فلم يقبل فيما له ؛ فلم تزل الفرقة أو التحريم المؤبد •

وعن أحمد رواية : ان أكذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله • قال ابن قدامة : هي رواية شاذة شذ بها حنبل عن أصحابه •

فرع للمرأة في ملاعته حق هي الزنا ودرء الحد عن نفسها فان هي أكذبت نفسها بعد أن لاعته وجب أن يقام الحد عليها لأن حق الزنا عليها قد أضعاعته بلعانها فعاد باكذابها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات الزوج قبل اللعان وقعت الفرقة بالموت وورثته الزوجة لان الزوجية بقيت الى الموت ، فان كان هناك ولد ورثه ، لانه مات قبل نفيه ، وما وجب عليه من الحد او التعزير بقذفها سقط بموته ، لانه اختص ببينه وقد فات . وان ماتت الزوجة قبل لسان الزوج وقعت الفرقة بالموت وورثها الزوج ، لان الزوجية بقيت الى الموت ، وان كان هناك ولد فله ان يلاعن لنفيه ، لان الحاجة داعية الى نفيه ، فان طالبه ورثتها بحد القذف لاعتسن لاسقاطه ، ولا يسقط من الحد لو لم يلاعن شيء لحقه من الارث كما يسقط ما لها عليه من القصاص ، لان القصاص ثبت مشتركاً بين الورثة ، فاذا سقط ما يخصه بالارث سقط الباقي وحد القذف يثبت جميعه لكل واحد من الورثة ، ولهذا لو عفا بعضهم من حقه كان للباقي ان يستوفوا الجميع ، فان مات الولد قبل ان ينفيه باللعان جاز له نفيه باللعان ، لانه يلحقه نسبه بعد الموت فجاز لمنفيه ، واذا نفاه لم يرثه لانا تبينا باللعان انه لم يكن ابنه .

فصل اذا قذف امراته وامتنع من اللعان فضرب بعض الحد ثم قال : انا الاعن سمع اللعان وسقط ما بقى من الحد ، وكذلك اذا تكلمت المرأة عن اللعان فضربت بعض الحد ، ثم قالت : انا الاعن سمع اللعان وسقط بقية الحد ، لان ما اسقط جميع الحد اسقط بعضه كالبينة .

فصل اذا قذفها ثم تلاعنا ثم قذفها نظرت - فان كان بالزنا الذي تلاعنا عليه - لم يجب عليه حد لان اللعان في حقه كالبينة ، ولو اقام البينة على القذف ثم اعاد القذف لم يجب الحد ، فكذلك اذا لاعن .

وان قذفها بزنا آخر ففيه وجهان (أحدهما) انه لا يجب الحد ، لان اللعان في حقه كالبينة ، ثم بالبينة يبطل احصائها فكذلك باللعان (والثاني) يجب عليه الحد ، لان اللعان لا يسقط الا ما يجب بالقذف في الزوجية لحاجته الى قذف الزوجة وقد زالت الزوجية باللعان فزالت الحاجة الى القذف فلزمه الحد ، وان تلاعنا ثم قذفها اجنبى حد ، لان اللعان حجة يختص بها الزوج فلا يسقط به الحد عن الاجنبى فان قذفها ولاعنها وتكلمت عن اللعان فحصدت فقصد اختلف اصحابنا فيها ، فقال ابو العباس : لا يرتفع احصائها الا في حق الزوج ، فان قذفها اجنبى وجب عليه الحد لان اللعان حجة اختص بها الزوج فلا يبطل به الاحصان الا في حقه . وقال ابو اسحاق : يرتفع احصائها في حق الزوج والاجنبى ، فلا يجب على واحد منهما الحد بقذفها ، لانها محدودة في الزنا فلم يجد قاذفها ، كما لو حدث بالاقرار او البينة .

مسألة اذا قذف الرجل زوجته فمات الزوج قبل أن يلاعن أو قبل أن يكمل اللعان فقد سقط عنه الحد بموته لأنه اختص ببدنه وقد مات وورثته الزوجة لأن الفرقة لا تقع إلا بلعانه ولم يوجد • وان كان هناك ولد أراد تقيمه لم ينتف عنه وورثه ، لأنه مات قبل أن ينتفيه فإن أراد باقى الورثة أن يلاعن لنفيه لم يكن لهم ذلك ، لأنه مشارك لهم في الظاهر بالميراث فلو قبلنا لهم أن ينفوه لكان له أن ينفيهم وهذا متناقض وليس للمرأة أن تلاعن لأنها اما تلاعن لدرء الحد عنها والحد انما يجب عليها بلعان الزوج ولم يوجد • وان مات الزوج بعد لعانه وقبل لعانها كان لها أن تلاعن لاسقاط الحد عنها لأن ذلك قد وجب عليها بلعانه فكان لها اسقاطه كما لو كان حيا • وان قذف زوجته فماتت الزوجة قبل أن يلاعن الزوج أو قبل أن يكمل لعانه ورثها الزوج لأنها ماتت وهي زوجته فورثها • فان كان هناك ولد منها يريد تقيمه كان له أن يلاعن لنفيه لأن الحاجة داعية الى اللعان لنفيه عنه وان لم يكن هناك ولد منها يريد تقيمه فان كان لها وارث وطالبه بحد القذف كان له أن يلاعن لدرء الحد عنه لأن الحاجة كانت داعية لدرء الحد عنه بذلك فان كان لم يأت بشيء من لفظ اللعان في حياتها استأنف اللعان • وان كان قد أتى بشيء من لفظ اللعان في حياتها قال الشيخ أبو حامد : فان تطاول الزمان استأنف اللعان وان لم يتطاول الزمان بنى على اللعان الأول وان لم يكن لها وارث غير الزوج بأن كان ابن عم لها أو مولى لم يكن له أن يلاعن لأنه لا حاجة به الى اللعان ومن أصحابنا من قال : له أن يلاعن ليسقط الحد عن نفسه والأول أصح وان لم يكن لها وارث غير المسلمين كان له أن يلاعن لاسقاط الحد عن نفسه ، فان قيل : هو من المسلمين وهو وارثها فالجواب أن حد القذف يجب لبعض الورثة ولا يسقط سقوط بعضه ولهذا لو غنى بعض الورثة عن حقه منه ثبت الجميع لمن لم يغف واذا لاعن بعد موته فان ميراثه لا يسقط عنها بذلك لأن الفرقة لم تقع به •

فرع وان قذف امرأته وانتفى من ولدها فمات الولد قبل أن يلاعن الأب لنفيه أو قبل أن يكمل اللعان فله أن يلاعن بعد موته وقال أبو حنيفة : ليس له أن يلاعن لنفى الولد بعد موته لأنه لا حاجة به الى تقيمه

بعد الموت . دليلنا أن الحاجة تدعو الى تقيته بعد الموت كما تدعو الى تقيته في حياته لأنه يلحقه نسبه بعد موته كما يلحقه في حياته لأنه يقال هذا قبر ابن فلان كما يقال في حياته هذا ابن فلان فكان له تقي النسب الفاسد عنه لتبلا لا يعير به ولأنه يكون غائبا فتأتى امرأته بولد ويبلغ ذلك الولد ويولد له ولد ثم يموت ويقدم الغائب فيحتاج الى تقي أولاد ذلك الولد كما يحتاج الى تقي الولد في حياته ، ولا ينتهي عنه أولاد الولد الا بنفى الولد فان اتت امرأته بولدين توأمين فقال : ما هما منى فأراد تقيهما باللعان فمات أحدهما قبل اللعان أو قبل كماله فله أن ينفيهما معا باللعان فان تقي أحدهما وأقر بالآخر أو ترك تقيته لحقه لأنهما من حمل واحد فاذا أتى بأحدهما لحقه نسبه ونسب الآخر وقال أبو حنيفة : ليس له أن يلاعن بعد موت أحدهما لأن الميت عنده لا ينفى باللعان ولا يجوز له أن ينفى الحي لأنهما حمل واحد وبنى هذا على أصله أنه الميت لا ينفى باللعان وقد مضى الدليل عليه وإذا تقي نسب الولد الميت باللعان لم يرثه لأننا تيقنا أنه ليس بولد له فلم يرثه .

فرع وان قذف زوجته فابتدأ باللعان ثم امتنع من اتمامه حد لها حد القذف لأن الحد وجب عليه لها بالقذف وانما يسقط عنه باللعان فاذا لم يكمله وجب عليه الحد كما لو أقام عليها بالزنا بينة غير كاملة . وان قذفها ولم يلاعن فجلد بعض الحد ثم قال : أنا ألاعن كان له أن يلاعن فاذا لاعن سقط عنه بقية الحد لأن اللعان حجة في حق الزوج لاسقاط الحد عنه كما أن البينة حجة في اسقاط الحد عن الأجنبية فحد بعض الحد ثم قال : أنا أقيم البينة وأقامها سقط عنه باقى الحد فكذا هذا مثله وان قذفها الزوج ولاعن فامتنعت من اللعان فحدت بعض الحد ثم قالت : أنا ألاعن كان لها ذلك وإذا لاعنت سقط عنها باقى الحد لأن ما أسقط جميعه أسقط بمضه كالبينة .

فرع وان قذف رجل امرأة أجنبية بالزنا فحد لها ثم تزوجها ثم قذفها نظرت فان قذفها بذلك الزنا الأول لم يجب عليه الحد بقذفها لأنه قد حل فيه وان قذفها بزنا آخر أضافه اليها قبل الزوجية وجب عليه الحد فان لم يكن هناك ولد لم يلاعن لدرء الحد لأنه قذف غير محتاج اليه وإن كان هناك ولد كان له أن يلاعن لنفسه وان قذفها بزنا آخر أضافه الى حال الزوجية

وجب عليه الحد وله أن يلاعن سواء كان هناك ولد أو لم يكن . وأما إذا لم يقيم عليه الحد بقذفه لها قبل الزوجية ولم يقيم عليها البيعة ثم قذفها بعد أن تزوجها قال القاضي أبو الطيب : فإن قذفها بذلك الزنا الأول وجب عليه حد واحد ويتداخل كما إذا زنا ثم زنى قبل أن يقيم عليه الحد للزنا الأول فإنه يجب عليه حد واحد . وإن قذفها بزنا آخر منسوب إلى حال الزوجية وجب عليه حدان لأنهما يختلفان لأن أحدهما يسقط باللعان والآخر لا يسقط باللعان فلم يتداخل فيقام عليه الحد للقذف الأول . وأما الثاني فإن لاعنها لأجله والا حد له أيضا وإن قذفها وهي زوجة ولم يحد لها ولم تغف حتى فارقتها ثم قذفها بعد النراق بذلك الزنا أو بزنا آخر أضافه إلى حال الزوجية قال ابن الحداد : وجب عليه حد آخر للقذف الثاني ولا يتداخلان لأن الأول يسقط باللعان والثاني لا يسقط باللعان فلم يتداخل فإن التعن للأول حد للثاني وإن لم يلتعن للأول حد للأول وحد للثاني بعد أن يبرأ ظهره من ألم الأول .

فرع وإن قذف العبد امرأته ثم أعتق فطالبته بحد قذفها فله أن يلاعن فإن لم يلاعن حد حد العبد اعتبارا بحال الوجوب عليه وهكذا لو قذف زوجته الأمة ثم أعتقت فطالبته بالتعزير فلاعن ولم تلاعن هي حدت حد أمته اعتبارا بحال الوجوب وهكذا إن قذف زوجته وهي بكر ولم تلاعن حتى طلقها ونكحت زوجا غيره وأصابها الثاني وطالبت للأول بحد القذف فلاعنها ولم تلاعن هي وجب عليها حد البكر لا حد المحصنة اعتبارا بحال الرجوب عليها وإن تزوج رجل امرأة بكرا فقذفها بزنا ثم فارقتها قبل أن تطالبه بحد القذف وتزوجت بآخر ثم قذفها الثاني بالزنا كان لها مطالبتهم بحد القذف ، فإذا طالبتهم كان لكل واحد منهما درء الحد عن نفسه باللعان لأن كل واحد منهما قذفها وهي زوجته فإن عارضها باللعان لم يجب على أحدهما حد وإن لاعنها ونكحت عن جوابهما باللعان نظرت فإن قذفها الأول وهي بكر وقذفها الثاني وهي محصنة وجب عليها بالأول حد بكر وهو جلد مائة وتعزير عام ووجب عليها بالثاني حد محصنة وهو الرجم وعلى هذا يحمل ما روى عن ابن أبي طالب رضى الله عنه أنه جلد امرأة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة

وقال جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت بكرا في حال قذفها لها ، ففيه وجهان قال ابن الحداد : يجب عليها حدان فتجلد لأول ثم يترك حتى يبرأ ظهرها ثم تجلد للثاني لأن اللعان بينة يختص بها الزوج فلا يتعدى الى غيره فيجب لأول بلعان الأول والثاني بلعان الثاني . ومن أصحابنا من قال : يجب عليها حد واحد كما اذا ثبت عليها ذلك بالبينه .

فرع اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتد وقذفها في حال الردة والعدة ولاعنها لدراء الحد قالت : الحد أو ينظر فيه فان رجع الى الاسلام قبل انقضاء عدتها تبينا أن القذف واللعان صادفا الزوجية وصح لللعان وان لم يرجع الى الاسلام حتى انقضت عدتها تبينا أن القذف واللعان صادفا البيونة ولم يصح اللعان كما قلنا فيمن طلق امرأته ثلاثا في حال الردة ومن أصحابنا من قال : لا يصح اللعان لأنه يسين فلم يصح أن تكون موقوفة لأنه لا يصح تعليقها بالشرط فلم يصح وقوعها بخلاف الطلاق قال القاضي أبو الطيب : والأول أصح .

فرع اذا ادعت المرأة على زوجها أنه قذفها بالزنا فأنكر فأقامت البينة أنه قذفها فان قال : أنا ألاعن جاز له ذلك واختلف أصحابنا لم يجر له أن يلاعن ؟ فمنهم من قال انما جاز له أن يلاعن لأنه لم يكذب البينة لأنها شهدت عليه أنه قذف ، وهو يقول : ما قذفت لأنى قلت لها : يا زانية وليس ذلك بقذف بل هو صدق والقذف ما يتردد بين الصدق والكذب فأما اذا قال ما قلت لها يا زانية وشهدت البينة أنه قال ذلك لم يكن له أن يلاعن لأنه مكذب لها ومنهم من قال : له أن يلاعن لأنه لا يكذب نفسه . وأما البينة فهو مكذب لها لأن البينة يشهد أنه قذف وهو يقول : ما قذفت وما رماها به فهو حرام الى أن يحقق باللعان ؛ وانما لا يجوز له أن يلاعن اذ لو قال : ما زنت ثم قال : ألاعن لم يكن له ذلك لأنه قد كذب نفسه وهذا التعليل هو المنصوص للشافعي رضى الله عنه .

فرع وان اختلف الزوجان فقالت الزوجة : قذفنى قبل أن

يتزوج بي فلي عليك حد لا يسقط باللعان • وقال الزوج : بل قذفتك بعد أن تزوجتك ولبي اسقاط الحد باللعان فالقول قول الزوج مع يمينه لأنها لو اختلفا في أصل القذف كان القول قوله مع يمينه فهكذا إذا اختلفا في وقته وهكذا ان قال قذفتك قبل وقوع الفرقة وقالت : بل قذفتني بعد وقوع الفرقة فالقول قول الزوج مع يمينه لما ذكرناه وان قالت قذفتني وأنا أجنبية منك ولا نكاح بيننا وقال : بل قذفتك وأمت زوجتي فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم النكاح بينهما إلا ان قام بينة على النكاح فيكون القول قوله مع يمينه على وقت القذف وهكذا لو قذف رجل أجنبية فقال : قذفتك وأنت مرتدة وقالت ما كنت مرتدة فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم الردة فان أقام بينة على ردها فالقول قوله مع يمينه أنه قذفها في حال ردها لأنها لو اختلفا في أصل القذف لكان القول قوله فكذاك إذا اختلفا في وقته والله أعلم •

فرع في مذاهب العلماء

وقال أحمد : ان مات بعد أن أكمل لعانه وقبل لعانها فكمن مات قبل أن يتم لعانه أو قبل أن يلاعن يسقط اللعان ويلحقه الولد وترثه • لأن أحكام اللعان مترتبة على اللعان عنده • وتماهه أن تلاعن هي •

دليلنا قول ابن عباس رضي الله عنهما : ان التلعن لم يرث • ونحو ذلك عن الشعبي وعكرمة ، لأن اللعان يوجب فرقة تبين بها فيمنع التوارث • كما لو التلعن في حياتها وقال أحمد : ان ماتت على الزوجية فورثها كما لو لم يلعن • ولأن اللعان سبب الفرقة فلم يثبت حكم بعد موتها كالطلاق وفارق اللعان في الحياة فانه يقطع الزوجية • على أنهم قالوا : لو لاعنها ولم تلعن هي لم تنقطع الزوجية أيضا فهما أولى • وقال الشافعي رضي الله عنه « ان كان ثم ولد يريد نفيه فله أن يلعن » وهذا ينبئ على أصل — وهو أن اللعان انما يكون بين الزوجين — فان لعان الرجل وحده يثبت به الحكم • وعند أحمد بخلاف ذلك • فان كانت طالبت بالحد في حياتها — فان كان للمرأة وارث غير الزوج — فله اللعان ليسقط الحد عن نفسه ، والا

فلا لعدم الحاجة اليه • وقال أصحاب أحمد : ان أولياءها يقومون في الطلب به مقامها — فان طوبى به فله اسقاطه باللعان والا فلا ، لأنه لا حاجة اليه مع عدم الطلب فانه لا حد عليه •

فبرع فان لم يكذب نفسه ولكن لم يكن له بينة ولم يلاعن أقيم عليه بعضه وقال : أنا ألاعن قبل منه لأن اللعان يسقط جميع الحد فيسقط بعضه كالبينة ، فان ادعت زوجته أنه قذفها بالزنا فأكرر فأقامت عليه بينة أنه قذفها بالزنا ، فقال : صدقت البينة وليس ذلك قذفا ، لأن القذف الرمي بالزنا كذبا وأنا صادق فيما رميتها به لم يكن ذلك اكذابا لنفسه لأنه مصر على رميها بالزنا ، وله اسقاط الحد باللعان ، ومذهب أحمد رضى الله عنه في هذا كمذهبنا •

وكذلك نقول فيمن نكلت عن اللعان فضررت بعض الحد ثم قالت : أنا ألاعن فانه يسقط ما بقى من الحد ، لأن اللعان يسقط الحد كله ، فلان يسقط بعضه أولى ولأن اللعان قام مقام البينة فأوقف الحد وأسقط باقيه •

مسألة ان قذفها في الزوجية ولاعنها ثم قذفها بالزنا الأول فلا حد عليه لأنه قد حققه بلعانه ، وعند أصحاب أحمد يحتمل أن يحد كما لو قذفها به أجنبى • أما اذا قذفها بزنا آخر ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجب عليه الحد ، لأن الله تعالى قال « والذين يرمون المحصنات » فاشتراط لاقامة الحد بالقذف أن تكون المقدوفة منقوتة بالاحصان ، فاذا لاعنها فقد زال احصانها ، لأن اللعان كالبينة • (والثانى) يجب عليه الحد ، لأن اللعان لا يسقط الا ما يجب بالقذف في الزوجية لحاجته اليه ، وقد صارت باللعان أجنبية عنه فزال الحاجة الى القذف ، وفي القذف بغير حاجة اشاعة للفاحشة بين الذين آمنوا فوجب الحد • وبهذا قال ابن عباس والزهرى والشعبي والنخعي وقتادة ومالك وأبو عبيد وأحمد بن حنبل • والله أعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الايمان

((باب من تصح يمينه وما تصح به اليمين))

نصح اليمين من كل مكلف مختار قاصد الى اليمين لقوله تعالى ((لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان)) واما غير المكلف كالصبي والمجنون والنائم فلا تصح يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم ((رفع النائم عن سنن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق)) ولانه قول يتعلق به وجوب حق فلا يصح من غير مكلف كالبيع ، وفيمن زال عقله بالكبر طريقان على ما ذكرناه في الطلاق .

واما المكره فلا تصح يمينه لما روى واثلة بن الاسقع وابو امامة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((ليس على مفلوج يمين)) ولانه قول حمل عليه بغير حق فلم يصح ، كما لو اكره على كلمة الكفر . واما من لا يقصد اليمين وهو الذي يسبق لسانه الى اليمين ، او اراد اليمين على شيء فسبق لسانه الى غيره فلا تصح يمينه لقوله عز وجل ((لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم)) روى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم انهم قالوا ((هو قول الرجل لا والله عوبلى والله)) ولان ما سبق اليه اللسان من غير قصد لا يؤاخذ به ، كما لو سبق لسانه الى كلمة الكفر .

الشرح قوله تعالى ((باللغو)) مصدر لما يلغو ويلغى وبابه نصر وعلم اذا أتى بما لا يحتاجه اليه في الكلام أو بما لا خير فيه . قال ابن بطال انركبى بما لا قصد له فيه وفي الحديث ((اذا قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت)) ولفظ أبى هريرة ((فقد لغيت)) قال العجاج .

ورب أسراب حبيج كظم عن اللغا ورفث التكلم

وقال الفرزدق :

ولست بماخوذ بلغو تقوله اذا لم تعد عاقدات العزائم

واختلف في سبب نزول الآية ، فقال ابن عباس سبب نزولها الرهط الذين حرموا طيبات المطاعم والملابس والمناكح على أنفسهم ، حلقوا على ذلك ، فلما نزلت « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » قالوا كيف نصنع بإيماننا ؟ فنزلت هذه الآية . قال القرطبي والمعنى على هذا القول ، إذا أتيتم باليمين ثم ألغيتموها ؛ أى أسقطتم حكمها بالتكفيرة وكفرتم فلا يؤاخذكم الله بذلك ، وإنما يؤاخذكم بما أقمت عليه فلم تلغوه - أى فلم تكفروا - . فإن بهذا أن الحلف لا يحرم شيئا . وهو دليل الشافعى رضى الله عنه على أن اليمين لا يتعلق بها تحريم الحلال وأن تحريم الحلال لغو كما أن تحليل الحرام لغو . اهـ .

وروى أن عبد الله بن رواحة كان له أيتام وضيع ، فانقلب من شغله بعد ساعة من الليل فقال : أعشيتم ضيغى ؟ فقالوا انتظرنالك ، فقال : لا والله لا آكله الليلة فقال ضيفه : وما أنا بالذى يأكل . وقال أيتامه : ونحن لا نأكل ؛ فلما رأى ذلك أكل وأكلوا ، ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال له « أطعت الرحمن وعصيت » فنزلت الآية .

وفى البخارى فى آية البقرة « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » عن عائشة رضى الله عنها أنها نزلت فى قول الرجل لا والله وبلى والله . وقيل : اللغو ما يحلف به على الظن فيكون بخلافه . قاله مالك حكاها ابن القاسم عنه . قال القرطبي : وقال به جماعة من السلف .

قرأ حمزة والكسائى وشعبة عن عاصم (عقيدتهم) بالتخفيف بلا ألف ، وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر « عاقدتم » بألف بوزن فاعل (١) وقرأه الباقون بالتشديد من غير ألف .

قال مجاهد معناه تعبدتم أى قصدتم . وروى عن ابن عمر أن التشديد يقتضى التكرار ، فلا تحب عليه الكفارة إلا إذا كرر ، وهذا يرد ما روى أن

(١) وذلك لا يكون إلا من اثنين فى الأكثر من حلف لأجله فى كلام وقع منه ، أو يكون المعنى بما عاقدتم عليه الأيمان .

النبي صلى الله عليه وسلم قال « انى والله ، ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذى هو خير وكفرت عن يمينى » فذكر وجوب الكفارة فى اليمين التى لم تتكرر .

قال أبو عبيد : التشديد يقتضى التكرير مرة بعد مرة ، ولست آمن أن يلزم من قرأ بتلك القراءة ألا توجب عليه كفارة فى اليمين الواحدة حتى يرددها مرارا وهذا قول خلاف الاجماع كما يقول القرطبى . وروى عن نافع أن ابن عمر كان اذا حث من غير أن يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين ، فاذا وكد اليمين أعتق رقبة . قيل لنافع ما معنى وكد اليمين ؟ قال : أن يحلف على الشئ مرارا .

وقال الجكنى فى أضواء البيان : والتضعيف والمفاعلة معناهما مجرد الفعل بدليل قراءة (عقدتم) بلا ألف ولا تضعيف ، والقراءات يبين بعضها بعضها ، وما فى قوله (بما عقدتم) مصدرية على التحقيق لا موصولة ، كما قاله بعضهم زاعما أن ضمير الربط محذوف اهـ .

وقال القرطبى فى الآية (عقدتم) مخفف القاف من العقد ، والعقد على ضربين حتى كعقد الحبل وحكمى كعقد البيع . قال الشاعر (٢) .

قوما اذا عقدوا عقدا لجارهم شدوا العناج وشدوا فوقه الكربا

فاليمين المنعقدة منفعة من العقد ، وهى عقد القلب فى المستقبل ألا يفعل ففعل أو ليفعلن فلا يفعل كما تقدم ، فهذه التى يحلها الاستثناء والكفارة على ما يأتى .

وحديث رفع القلم وقع فى رواية لأحمد فى مسنده وأبى داود والنسائى

(٢) هذا البيت للحطيئة والعناج ككتاب حبل يشد فى أسفل الدار العظيمة ، ويطلق على الأمر وملاكه . وقوله « لا عناج له » أرسل بلا روية ، والكرب بالتحريك أصول السعف الفلاظ العراض ، والحبل يشد فى وبسط العراقى ليلى الماء فلا يعفن الحبل الكبير .

والحاكم في الصحيح عن عائشة بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر » .

وفي رواية لهم عن علي وعمر رضي الله عنهما « رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ؛ وعن الصبي حتى يحتلم » والرفع لا يقتضي تقدم وضع كما في قول يوسف عليه السلام « اني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله » وهو لم يكن على ملتهم أصلاً . وكذا في قول شعيب « قد افترينا على الله كذباً ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها » ومعلوم أن شعيباً لم يكن على ملتهم قط . وأخرجه الدارقطني : نا أبو بكر النيسابوري نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم نا عبد الله ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان بن مهران عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال « مر على بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن النائم حتى يستيقظ . ومن الصبي حتى يحتلم ؟ قال : صدقت فخلى عنها » .

وأخرج البخاري قول علي تعليقاً في باب الطلاق والرجم . ووصله البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرحمها فقال له علي : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير ووكيع وغير واحد عن الأعمش ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع . أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه . وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان مرفوعاً وموقوفاً لكن لم يذكر فيهما ابن عباس بل جعله عن أبي ظبيان عن علي . ورجح الموقوف على المرفوع . ولفظ الحديث المرفوع « مر بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر » الحديث .

ورواية جرير بن حازم متصلة لكن أعلاها النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها . وفي رواية أبي داود والنسائي أتى عمر

بامرأة فذكر الحديث وفيه فخلى على سبيلها • فقال عمر : ادعوا لى عليا فقال : يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخ •

أما حديث وائلة وأبى أمامة فقد أخرجه الدارقطني : نا أبو بكر محمد ابن الحسن المقرئ نا الحسين بن ادريس عن خالد بن الهياج نا أبى عن عنبسة ابن عبد الرحمن عن العلاء عن مكحول عن وائلة بن الأسقع وعن أبى أمامة قالا « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على مقهور يمين » هكذا أخرجه الدارقطني وفي اسناده عنبسة • قال البخارى : تركوه ، وروى الترمذى عن البخارى : ذاهب الحديث • وقال أبو حاتم : كان يضع الحديث أما جده عنبسة بن سعد بن العاص فثقة تابعى كان أحد الأشراف يروى عن أبى هريرة وأنس وثقة ابن معين وأبو داود ، وأما حفيده هذا فقد قال فى التنقيح فى حديث : « ليس على مقهور يمين » حديث منكر بل موضوع ، وفيه جماعة ممن لا يجوز الاحتجاج بهم اه •

والحسين بن ادريس عن ابن الهياج • قال ابن أبى حاتم كتب الى بجزء من حديثه فأول حديث فيه باطل والثانى باطل والثالث ذكرته لعلى بن الجنيّد فقال أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل • وكذا هو عندى فلا أدري البلاء منه أو من خالد بن هياج اه من الميزان •

أما الأحكام فان الأصل فى انعقاد اليمين الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » الآية وقوله تعالى « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة » الآية •

وأما السنة فروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا ان شاء الله وروى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما يحلف لا ومقلب القلوب وأجمعت الأمة على انعقاد اليمين •

إذا ثبت هذا فإن اليمين يتعقد من كل بالغ عاقل مختار قاصد الى اليمين فأما الصبي والمجنون والنائم فلا يتعقد يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » • وهل يتعقد يمين السكران ؟ فيه طريقان مضى ذكرهما في الطلاق ولا تتعقد يمين المكره لما روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على مكره يمين » وأما لغو اليمين فلا يتعقد وهو الذي سبق لسانه الى الحلف بالله من غير أن يقصد اليمين أو قصد أن يحلف بالله لا أفعل فسبق لسانه وحلف بالله ليفعله وسواء في ذلك الماضي والمستقبل وقال أبو حنيفة : لغو اليمين هو الحلف على الماضي من غير أن يقصد الكذب كأن ظن شيئاً على صفة فحلف عليه أنه كذلك فبان بخلافه وقال مالك لغو اليمين هي اليمين الغموس دليلنا قوله تعالى « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم أنهم قالوا لغو اليمين هو قول الرجل : لا والله وبلى الله ولأن اللغو في اللغة هو الكلام الذي لا يقصد اليه وهذا لا يكون إلا فيما قلناه فان حلف على فعل شيء ثم قال : لم أقصد اليه ظنرت فان كانت اليمين بالله قبل توليه لأنه أعلم بنيته قال ابن الصباغ إلا أن يكون الحلف على ترك وطء زوجته فلا يقبل قوله لأنه يتعلق به حق آدمى وكذلك اذا حلف بالطلاق أو العتاق وادعى أنه لم يقصد الى ذلك لم يقبل قوله لأنه يتعلق به حق آدمى والظاهر أنه قصد الى ذلك بخلاف اليمين بالله فان الحق فيها مقدر فيما بينه وبين الله وهو أعلم بما قصده وتتعقد يمين الكافر لأنه مكلف قاصد الى اليمين فانتعقدت يمينه كالمسلم •

فروع في مذاهب العلماء فان اللغو ما يجرى على لسان الانسان من غير قصد كقوله : لا والله وبلى الله ، وبهذا قالت عائشة في احدى الروايتين عنها • وروى عن ابن عمر وابن عباس في أحد قوليه والشعبي وعكرمة في أحد قوليه وعروة وأبي صالح والضحاك في أحد قوليه وأبي قلابة والزهرى كما جاء في ابن كثير والقرطبي وأضواء البيان وغيرها •

وذهب مالك الى أن اللغو هو أن يحلف على ما يعتقده فيظهر ثبته ، وقال :

انه أحسن ما سمعه فى معنى اللغو ، وهو مروى أيضا عن عائشة وأبى هريرة وابن عباس فى أحد قوليه ، وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير ومجاهد فى أحد قوليه وإبراهيم النخعى فى أحد قوليه ، والحسن وإزرارة بن أبى أوفى وأبى مالك وعطاء الخراسانى وبكير بن عبد الله وأحد قولى عكرمة وحبيب ابن أبى ثابت والسدى ومكحول ومقاتل وطاوس وقتادة والريبع بن أنس ويحيى بن سعيد وربيعة . وقال فى أضواء البيان : والقولان متقاربان واللغو يشملهما ، لأنه فى الأول لم يقصد عقد اليمين أصلا ، وفى الثانى لم يقصد إلا الحق والصواب .

قال أبو هريرة : اذا حلف الرجل على الشئ لا يظن إلا أنه إياه ، فاذا ليس هو فهو لغو ، وليس فيه كفارة . وقال الحنابلة أن نوى يمينه ما يحتمله انصرفت يمينه إليه سواء كان موافقا لظاهر اللفظ أو مخالفا له .

وقال الشافعى وأبو حنيفة : لا عبرة بالنية ، والسبب فيما يخالف لفظه لأن الحنث مخالفة ما عقد عليه اليمين لفظ ، فلو أحسنه على ما سواه لأحسنه على ما نوى لا على ما حلف ، لأن كان النية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين فكذلك لا يحنث بمخالفتها .

فرع من ذهب عقله بالسكر فحلف هل ينعتقد يمينه ؟ وجهان ، أصحهما : ينعتقد للتغليظ عليه ، وقد مضى بحث ضاف له فى الطلاق فارجع إليه .

فرع قال الصنعانى فى سبيل السلام فى حديث عائشة الذى أخرجه البخارى موقوفا وأخرجه أبو داود مرفوعا فى قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » هو قول الرجل لا والله وبلى والله ، قال : فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف ، وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الخلف والى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعى ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين ، وذهب الهادوية والحنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على الشئ يظن صدقه

فينكشف خلافه ، وذهب طاووس الى أنها الحلف وهو غضبان ، ثم قال :
وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب •

مسألة قوله : وأما المكره فلا تصح يمينه ، وقد استدل المصنف
بحديث واثلة وأبى أمامة ، وقد أوضحنا أنه يدور بين النكارة والوضع ،
فلا يستحق الاستدلال به ، وما الدليل الصحيح السليم الصالح للتمسك به
فقوله : ولأنه قول حمل عليه بغير حق فلم يصح كما لو أكره على كلمة
الكفر ، وهذا صحيح إذ أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي
على نفسه الهلاك أنه لا اثم عليه ان كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا تبين منه
زوجته ولا يحكم عليه بحكم الكفر هذا قول مالك والشافعي والكوفيين غير
محمد بن الحسن فإنه قال : اذا أظهر الشرك كان مرتدا في الظاهر ، وفيما
بينه وبين الله تعالى على الاسلام ، وتبين منه امرأته ولا يصلى عليه ان مات ولا
يرث أباه ان مات مسلما •

قال القرطبي : وهذا قول يردده الكتاب والسنة قال تعالى « الا من أكره »
الآية وقال « الا أن تتقوا منهم تقاة » وقال « الا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن
يعفو عنهم » فعذر الله المستضعفين الذين يمتنعون من ترك ما أمر به ، قاله
البخاري ، فلما سمح الله عز وجل بالكفر به لمن أكره وهو أصل الشريعة
ولم يؤاخذ به حمل عليه أهل العلم فروع الشريعة كلها ، فاذا وقع الاكره
عليها لم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي صلى الله عليه
وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » ويقول القاضي
ابن العربي ، والخبر وإن لم يصح سنده فان معناه صحيح باتفاق من العلماء ،
وذكر أبو محمد عبد الحق أن اسناده صحيح قال : وقد ذكره أبو بكر الأصيلي
في الفوائد وابن المنذر في الاقناع •

فرع في مذاهب العلماء في يمين المكره فان يمين المكره غير
لازمة عند مالك والشافعي وأبى ثور وأكثر العلماء •

قال ابن الماجشون : وسواء حلف فيما هو طاعة لله أو فيما هو معصية

إذا أكره على اليمين ، وقال أصبغ بقوله ، وقال مطرف : ان أكره على اليمين فيما هو لله معصية أو ليس تبي فعله طاعة ولا معصية فاليمين فيه ساقطة ، وان أكره على اليمين فيما هو طاعة مثل أن يأخذ الوالي رجلا فاسقا فكرهه أن يحلف بالطلاق لا يشرب الخمر أو لا يفسق أو لا يغش في عمله أو الوالد يحلف ولده تأديبا له فان اليمين تلزم ، وإن كان المكروه قد أخطأ فيما يكلف من ذلك ، وقال بهذا ابن حبيب وقال أبو حنيفة ومن اتبعه من الكوفيين : انه ان حلف ألا يفعل ففعل حنث ، قالوا : لأن المكروه له أن يورى في يمينه كلها فلما لم يور ولا ذهب نيته الى خلاف ما أكره عليه فقد قصد الى اليمين .

قال القاضي أبو بكر بن العربي . ومن غريب الأمر أن علماءنا — يعني علماء المالكية — اختلفوا في الاكراه على الحنث هل يقع به أم لا ؟ وهذه مسألة عراقية سرت لنا منهم ، لا كانت هذه المسألة ولا كانوا ، وأى فرق يا معاشر أصحابنا بين الاكراه على اليمين في أنها لا تلزم وبين الحنث في أنه لا يقع ، فاتقوا الله وراجعوا بصائركم ولا تغتروا بهذه الرواية فانها وصمة في الدراية اهـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويصح اليمين على الماضي والمستقبل ، فان حلف على ماض وهو صادق فلا شيء عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المضي عليه ، ولا يجوز أن يجعل اليمين عليه الا وهو صادق ، فدل على انه يجوز أن يحلف على ما هو صادق فيه .

وروى محمد بن كعب القرظي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر وفي يده عصا « يا ايها الناس لا يمنعكم اليمين عن اخذ حقوقكم فوالذي نفسي بيده ان في يدي عصا » وان كان كاذبا وهو ان يحلف على امر انه كان ولم يكن او على امر انه لم يكن وكان اثم بذلك وهي اليمين الغموس ، والدليل عليه ما روى عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال « جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الشرك بالله . قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس » فينسب للشعبي ما اليمين الغموس قال الذي يقتطع بها مال امرئ مسلم وهو فيها كاذب »

وروى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين وهو فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » وان كان على مستقبل نظرت - فان كان على امر مباح - ففيه وجهان •

(احدهما) الاولى ان لا يحث لقوله عز وجل « ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها » (والثاني) ان الاولى ان يحث لقوله عز وجل « لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم » فان حلف على فعل مكروه او ترك مستحب ، فالاولى ان يحث لما روت ام سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير » •

الشرح قوله : لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه ، وذلك لحديث البيهقي على من ادعى واليمين على المدعى عليه • وقد مضى تخريجه في البيوع في اختلاف المتبايعين •

وحديث الشعبي عن ابن عمر وأخرجه البخاري باللفظ الذي ساقه المصنف وقوله « قلت » ظاهره أن السائل عبد الله بن عمرو راوى الحديث والمجيب هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله وعبد الله المجيب ، والأول أظهر •

وقال الشيخ الخولي في تعليقه على سبل السلام : الذي حققه الحافظ في الفتح وحمد الله عليه أن السائل فراس والمستول عامر الشعبي •

وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود والأشعث بن قيس بلفظ « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » •

وحديث أم سلمة رضي الله عنها أخرجه الطبراني باللفظ الذي ساقه المصنف ويؤخذ على المصنف استشهاده برواية الطبراني ، مع أنه ورد في الصحيحين عن عبد الرحمن بن سمره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير وكفر

عن يمينك « وفي لفظ عندهما « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » وفي لفظ « اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » رواه النسائي وأبو داود وهو صريح في تقديم الكفارة . وأخرجه مسلم عن عدى ابن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حلف أحدكم على سين فرأى غيرها خيرا منها فليكفرها وليأت الذي هو خير » وفي لفظ رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن عدى بن حاتم أيضا « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وأخرجه أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » وفي لفظ لمسلم « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وأخرجه الشيخان عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا أحلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحملت ما » وفي لفظ عن الشيخين « الا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير » وعندهما « الا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني » .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود والنسائي مرفوعا « لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم . ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفارتها » وذكره البيهقي وقال : لم يثبت .

وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر عن يمينه » الا ما لا يمتأ به ، قال الحافظ في الفتح : ورواته لا بأس بهم ، وقد سدل بحديث أم سلمة على أن الكفارة يجب تقديمها على الحنث ، ولا يعارض ذلك الروايات التي سقناها وفيها « فأت الذي هو خير وكفر » لأن الواو لا تدل على ترتيب ، انما هي لمطلق الجمع ، على أن الواو لو كانت تفيد ذلك لكأنت الرواية التي فيها « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » تخالفها . وكذلك بقية الروايات المذكورة آثما . قال ابن المنذر : رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزى قبل الحنث ، الا أن الشافعي استثنى الصيام فقال لا يجزى الا بعد

الحنث • وقال أصحاب الرأي : لا تجزىء قبل الحنث • وعن مالك روايتان •
ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم ، واحتج
له الطحاوي بقوله تعالى « ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم » فان المراد اذا حلفتم
فحنثتم وردده مخالفوه فقالوا : اذا أردتم الحنث •

قال الحافظ ابن حجر : وأولى من ذلك أن يقال التقدير أعم من ذلك ،
فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر ، وسيأتى لهذا البحث مزيد في الكلام
على الكفارة •

اما الأحكام فانه تتعقد اليمين على الماضي والمستقبل فأما الماضي فعلى
ضريين (أحدهما) أن يحلف أنه فعل أمرا أو لم يفعله وهو صادق فلا كفارة
عليه لأن اليمين على المدعى عليه ولا يجوز أن يجعل عليه اليمين الا وهو صادق
وروى أن عمر رضى الله عنه قال وهو على المنبر : « يا أيها الناس لا تمنعكم
اليمين من حقوقكم فوالذى نفسى بيده ان فى يدى عصا » وان كانت هذه
اليمين عند الحاكم فالأولى أن لا يحلفها لما روى « أن المقداد استقرض من
عثمان مالا فتحاكما الى عمر رضى الله عنه فقال المقداد : هو أربعة آلاف وقال
عثمان : انه سبعة آلاف فقال المقداد لعثمان احلف أنه سبعة آلاف فقال عمر :
انه أنصفك فلم يحلف عثمان فلما ولى المقداد قال عثمان : والله لقد أقرضته
سبعة آلاف فقال له عمر لم لم تحلف ؟ فقال خشيت أن يوافق قدر بلاء فيقال
يمينه » والضرب الثانى أن يحلف على ماض وهو كاذب مثل أن يحلف أنه
قد فعل كذا ولم يفعله أو أنه لم يفعل كذا وقد فعله فان نسي عند اليمين أنه
كان قد فعل أو لم يفعل فهل يجب عليه الكفارة ؟ فيه قولان يأتى بيانها فى
موضعها وان كان ذاكرآ عند اليمين أنه قد كان فعل أو لم يفعل وقصد الى
اليمين فحق اليمين الغموس ويأثم بذلك لما روى الشعبي عن ابن عمر أن
أجراييا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال ألا
تشارك بالله قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين قال ثم ماذا قال اليمين الغموس
قيل للشعبى وما اليمين الغموس ؟ قال : الذى يقطع بها مال امرئ وهو فيها
كاذب وروى ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين
وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان وانما

سميت اليمين الغموس لأنها تغمس من حلف بها في النار ويجب عليه الكفارة في اليمين الغموس ، وبه قال عطاء والزهرى وعثمان البتى وقال مالك والثوري والليث وأبو حنيفة وأحمد واسحاق لا يجب بها كفارة وقال سعيد بن المسيب هي من الكبائر وأعظم من أن تكفر • دليلنا قوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارتها اطعام » الآية وهذا عام في الماضي والمستقبل ولأنه حلف بالله وهو مختار قاصد كاذب فوجب عليه الكفارة كما لو حلف على مستقبل وأما اليمين على المستقبل فتصح أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا •

إذا ثبت هذا فإن اليمين على المستقبل تنقسم على خمسة أضرب (أحدها) يمين عقدها طاعة والمقام عليها طاعة وحلها معصية مثل أن يحلف ليصلين الصلوات الواجبة أو لا يشرب الخمر ولا يزني وإنما كان عقدها طاعة والمقام عليها طاعة لأنه قد تدعوه إلى المواظبة على فعل الواجب ويخاف من الحنث بها الكفارة وحلها معصية لأن حلها إنما يكون بأن يمتنع من فعل الواجب أو يفعل ما حرم عليه (والضرب الثاني) يمين عقدها معصية والاقامة عليها معصية وحلها طاعة مثل أن يحلف أن يفعل ما حرم عليه (والضرب الثالث) يمين عقدها طاعة والاقامة عليها طاعة وحلها معصية ولا يفعل ما حرم عليه (والضرب الرابع) يمين عقدها مكروه والاقامة عليها مكروه وحلها طاعة مثل أن يحلف لا يفعل النافلة ولا يصوم التطوع وصدقة التطوع وإنما قلنا عقدها والمقام عليها مكروه لأنه قد يمتنع من فعل البر خوفاً من الحنث وإنما كان حلها طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » فإن قيل فكيف يكون عقدها وإنقاصاً عما حرمها وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي الذي سأله عن الصلاة فقال هل على غيرها ؟ فقال لا إلا أن تطوع فقال والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه • ولم ينكر عليه • قلنا : يحتمل أنه لما حلف ألا أزيد ولا أنقص تضمنت يمينه ما هو طاعة وهو ترك النقصان عنها فلذلك لم ينكره ويحتمل أن يكون لسانه سبق إلى اليمين وعلمه النبي صلى الله

عليه وسلم فلم ينكر عليه لأنها لغو ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ليدل على أن ترك التطوع جائز وإن كانت اليمين عليها مكروهة وقد كان صلى الله عليه وسلم يفعل المكروه كالألتفاف في الصلاة ليدل على الجواز (الضرب الخامس) يمين عقدها مباح والمقام عليها مباح واختلف أصحابنا في حلها وذلك مثل أن يحلف لا دخلت ؛ هذه الدار ولا سلكت هذه الطريق وإنما كان عقدها والمقام عليها مباحاً لأنه مباح له ترك دخول الدار وترك سلوك الطريق ، وهل حلها أفضل أو المقام عليها ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال المقام عليها أفضل لقوله تعالى « ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها » ومنهم من قال حلها أفضل لأنه إذا أقام على اليمين منع نفسه من فعل ما أبيع له واليمين لا تغير المحلوف عليه عن حكمه وإن حلف لا يأكل الطعام اللين ولا يلبس الثوب الناعم ففيه وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبي حامد أن هذه يمين عقدها مكروه والمقام عليها مكروه لقوله تعالى « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (والثاني) وهو اختيار القاضي أبي الطيب أن هذه يمين عقدها طاعة والمقام عليها طاعة ؛ لأن السلف رضى الله عنهم كانوا يقصدون ترك اللين من الطعام ولهذا قال عمر رضى الله عنه لو شئت أن يدهمق لى لفعلت ولكن الله عاب قوما فقال « اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » والدهمقة لين الطعام وطيبه ودهمقه أى لم يجوده والمقصود الأول لأنه قال : لو شئت لدعوت بصلى وضابا وصلايق وكراكر وأستمه وأفلاداً والصلب اللحم المشوى والصناب الخردل بالزبيب والصلايق ما سلق من البقول وغيرها ويسمى السلايق بالسبين والكراكر كراكر الأبل والأفلاد قطع الكبد هذا مذهبننا ومن الناس من قال عقد اليمين مكروه بكل حال لقوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم » ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا وكان يحلف كثيراً ولو كان مكروها ما كرر فعله وأما الآية فتأويلها أن يحلف على ترك البر والتقوى كقوله تعالى « ولا يأتل أولو الفضل منكم والسمة أن يؤتوا أولى القربى » الآية .

إذا ثبت هذا وحلف على شيء مما ذكرناه وحنت وجب عليه الكفارة

ومن الناس من قال : ان كان الحنث طاعة لم يجب عليه كفارة. دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » .

فرع في مذاهب العلماء

قوله « ويصح اليمين على الماضي والمستقبل » وجملته ذلك أن اليمين على الماضي تنقسم ثلاثة أقسام : ما هو صادق فيه فلا كفارة فيه اجماعا . وما تعبد الكذب فيه فهو يمين الغموس ، وقد اختلف في كفارتها وسيأتى بيانها ؛ واليمين على المستقبل ، وهو ما عقد عليه قلبه وقصد اليمين عليه ثم خالف فعله الكفارة . وما لم يعتقد عليه قلبه ولم يقصد اليمين عليه ؛ وانما جرت على لسانه فهو من لغو اليمين ، وكلام عائشة يدل على هذا فانها قالت : أيمان اللغو ما كان في المراء والمزاجة والهزل .

وقال الثوري في جامعه : الأيمان أربعة ، يمينان يكفران ، وهو أن يقول الرجل : والله لا أفعل فيفضل ، أو يقول : والله لأفعلن ثم لا يفعل ؛ ويمينان لا يكفران أن يقول والله ما فعلت وقد فعل أو يقول . والله لقد فعلت وما فعل . (قلت) ونحن ننازع الثوري في هذا وإن خالفنا في هذا النزاع من وافق الثوري على ما ذهب كالامام أحمد والامام مالك وأصحاب الرأي وغيرهم . ذلك أن الشعبي يقول بما رواه الدارقطني في سننه حدثنا عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز ثنا خلف بن هشام ثنا عبثر عن ليث عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : « الأيمان أربعة يمينان يكفران ويمينان لا يكفران » وذكرهن .

قال المروزي « أما اليمينان الأوليان فلا اختلاف فيهما بين العلماء على ما قال سفيان ، وأما اليمينان الأخريان فقد اختلف فيهما أهل العلم ؛ فإن كان الحالف حلف على أنه لم يفعل كذا كذا لمو أنه قد فعل كذا وكذا عند نفسه صادقا يرى أنه على ما حلف عليه ولا كفارة عليه في قول مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي . وكذلك قال أحمد وأبو عبيد . وقال الشافعي

لا اثم عليه وعلى الكفارة • ثم قال :- وقد قال بعض التابعين بقول الشافعي ولكني أميل الى قول مالك وأحمد هكذا نقله القرطبي في جامع أحكام القرآن •

واختلف في اليمين الغموس هل هي يمين منعقدة أم لا ؟ فمذهبنا أنها يمين منعقدة لأنها مكتسبة بالقلب معقودة بخبر مقرونة باسم الله تعالى وفيها الكفارة • قال ابن المنذر : ذهب مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة الى أنها يمين مكر وخديعة وكذب فلا تتمعد ولا كطارة فيها • وبه قال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام ، وهو قول الثوري وأهل العراق ؛ وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور عبيد وأصحاب الرأي من أهل الكوفة •

ولنا أنها يمين مكتسبة بالقلب ، معقودة بخبر ، مقرونة باسم الله تعالى موجب فيها الكفارة •

مسألة قال القرطبي : الأخبار دالة على أن اليمين التي يحلف بها الرجل يقتطع بها مالا حراما هي أعظم من أن يكفرها ما يكفر اليمين • قال ابن العربي « الآية وردت بقسمين ، لغو ومنعقدة ؛ وخرجت على الغالب في أيمان الناس ؛ فدع ما بعدها يكون مائة قسم ؛ فإنه لم تعلق عليه كفارة • قال القرطبي ؛ قلت : خرج البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الاشرار بالله ، قال ثم ماذا ؟ قال عقوق الوالدين قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس ؟ قلت : وما اليمين قال التي يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » •

وأخرج مسلم عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اقتطع حق امرئ مسلم يمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ، فقال رجل وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : وإن كان قضيبا من أراك » اهـ •

قلت وظاهر مذهب أحمد أنه لا كفارة في اليمين الغموس ، والغموس

اسم فاعل لأنها تغمس صاحبها في الاثم لأنه حلف كاذبا على علم منه ، وطعنة غموس أى نافذة ؛ وأمر غموس أى شديد . وقال ابن قدامة : وروى عن أحمد أن فيها الكفارة . وروى ذلك عن عطاء والزهرى والحكم والبتى ، وهو قول الشافعى ، لأنه وجدت منه اليمين بالله تعالى والمخالفة مع القصد فلزمته الكفارة كالمستقبلة . ثم قال : ولنا أنها يمين غير منعقدة فلا توجب الكفارة كاللغو أو يمين على ماض فأشبهت اللغو .

(قلت) ان وجوب الكفارة عندنا لا يقلل من شأن الغموس ؛ بل ان تعاظم الغموس يقتضى التغليظ على الحالف اذا أراد التوبة . وفى أداء الكفارة اشعار كامل بدخوله ساحة التوبة وبدون ذلك لا يكون .

فرع قوله « فان كان على امر مباح الخ » وجملة ذلك أن المباح مثل الحلف على فعل مباح أو تركه ، والحلف على الخبر بشيء هو صادق فيه أو يغلب على ظنه الصدق فيه ، فانه الله تعالى يقول « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » فان كان على فعل شيء مباح أو تركه فان فيه الكفارة اذا حث فى الابرار بالقسم .

قوله — فان حلف على مكروه — ومثله اذا حلف على تركه . وندوب . قال الله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس » .

وروي أن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه حلف لا ينفق على مسطح بعد الذى قال لعائشة ما قال ؛ وكان من جملة أهل الافك الذين تكلموا فى عائشة رضى الله عنها فأنزل الله تعالى « ولا يأتى أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله وليعقوا وليصنعوا » واليمين على ذلك مانعة من فعل الطاعة أو حاملة على فعل المكروه فتكون مكروهة .

ويمكن أن يرد على هذا أنها لو كانت مكروهة لأنكر النبى صلى الله عليه وسلم على الأعرابى الذى سأله عن الصلوات فقال : هل على غيرها ؟

فقال : لا إلا أن تطوع فقال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص منها « ولم ينكر عليه بل قال « أفلح الرجل ان صدق » ونجيب بأنه لا يلزم من هذا جواز الحلف على ترك المندوبات ، إذ أن اليمين على ترك التطوع لا تزيد على تركها ، ولو تركها لم ينكر عليه ، ويكفى في ذلك بيان أن ما تركه تطوع ، ولأن هذه اليمين ان تضمنت ترك المندوب فقد تناولت فعل الواجب والمحافظة عليه كله بحيث لا ينقص منه شيئا ، وهذا في الفصل يزيد على ما قبله من ترك التطوع ، فيترجح جانب الاتيان بها على تركها فيكون من قبيل المندوب فكيف ينكر ؟ ولأن في الإقرار على هذه اليمين بيان حكم محتاج اليه ألا وهو بيان أن ترك التطوع غير مؤاخذ به ، فلو أنكروا على الحالف لحصل ضد هذا وتوهم كثير من الناس لحوق الائم بتركه فينفوت الغرض .

ومن قبيل المكروه الحلف في البيع والشراء ففي سنن ابن ماجه عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اياكم والحلف فانه ينفق ثم يحق » أى منفقة للسلعة ممحقة للبركة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتكره اليمين بغير الله عز وجل ، فان حلف بغيره كالنبي والكعبة والآباء والأجداد لم تنعقد يمينه ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله تعالى » وروى عن عمر رضي الله عنه قال « سمعني رسول الله صلى الله عليه وسلم احلف بابي فقال : ان الله عز وجل ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فقال عمر رضي الله عنه : والله ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا » وان قال : ان فعلت كذا وكذا فانا يهودى او نصرانى او انا برىء من الله او من الاسلام لم ينعقد يمينه ، لما روى بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من حلف انه برىء من الاسلام ، فان كان كاذبا فقد قال ، وان كان صادقا فلم يرجع الى الاسلام سالما) ولانه يمين بمحدث فلم ينعقد كاليمين بالخلقوات) .

الشرح حديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه أحمد ومسلم والنسائي

ولفظه (من كان حالفا فلا يحلف الا بالله ، فكانت قریش تحلف بآبائها فقال : لا تحلفوا بآبائكم) وفي رواية عن ابن عمر عند أحمد والبخاري ومسلم (أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) •

وفي رواية عند الترمذي (أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة ، فقال لا تحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كهر وأشرك) قال الترمذي حسن وصححه الحاكم والتعبير بقوله : كهر أو أشرك سيأتي بيانه قريبا •

وحديث عمر أخرجه البخاري في الايمان والنذور عن سعيد بن مسير ومسلم فيه عن أبي الطاهر وأبو داود فيه عن أحمد بن حنبل ، وعن أحمد ابن يونس والنسائي فيه عن عمرو بن عثمان ، وعن محمد بن عبد الله بن يزيد وسعيد بن عبد الرحمن ، وابن ماجه في الكفارات عن محمد ابن يحيى بن أبي عمر وهو جزء من حديث ابن عمر الذي سقناه آنفا وليس فيه زيادة (ما حلف بها ذاكرا ولا آثرا) قال ابن الأثير في النهاية : وفي حديث عمر (ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا) أي ما تكلمت به حالفا من قولك ذكرت لفلان كذا وكذا أي قلته له ، وليس من الذكر بعد النسيان اهـ •

وقال ابن منظور في لسان العرب : وفي حديث عمر رضى الله عنه قال : قال أبو عبيد أما قوله ذاكرا فليس من الذكر بعد النسيان انما أراد متكلما به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا • وقوله ولا آثرا يريد مخبرا عن غيري أنه حلف به يقول : لا أقول ان فلانا قال وأبى لا أفعل كذا وكذا أي ما حلفت به مبتدئا من نفسي ولا رويت عن أحد أنه حلف بها ؛ ومن هذا قيل حديث مأثور أي يخبر الناس به بعضهم بعضا ، أي ينقله خلف عن سلف ، يقال منه أثرت الحديث فهو مأثور وأنا أثر ؛ قال الأعشى •

ان الذي فيه تماريتما بين للسامع والآثر

(قلت) ومنه قوله تعالى (ان هذا الا سحر يؤثر) أي يأخذه واحد عن واحد ، ومثله قوله تعالى (أو أثارة من علم) •

أما حديث بريدة فقد أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وهو عندهم من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وقد صححه النسائي وقد أخرج الشيخان وأحمد وأصحاب السنن إلا أبا داود عن ثابت ابن الضحاك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين بملة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال) وأخرج النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون) •

أما الأحكام فإن الحلف بغير الله تعالى وردت فيه أحاديث غير مذكرونا ما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن ابن عمر رفعه (من حلف بغير الله فقد كفر) وهو عند أحمد من هذا الوجه أيضا بلفظ (فقد كفر وأشرك) قال البيهقي : لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر •

قال الحافظ ابن حجر قد رواه شعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه الأعمش عن سعيد عن عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر • وفي التعبير بقوله : كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتفليظ في ذلك ؛ وقد تمسك به من قال بالتحريم •

مسألة قال الشافعي رضى الله عنه ومن حلف بغير الله فهو يمين مكروهة وحمله ذلك أنه إذا حلف بغير الله بأن حلف بأبيه أو بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بالكعبة أو بأحد من الصحابة فلا يخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) أن يقصد بذلك قصد اليمين ولا يعتد في المحلوف به من التظيم ما يعتقده بالله تعالى فهذا يكره له ذلك لا يكفر لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحلفوا ببائتكم ولا أمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك عمر رضى الله عنه وهو في ركب وهو يحلف بأبيه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله نهاكم أن تحلفوا ببائتكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت قال عمر فما حلفت بها بعد ذلك ذاكرًا ولا آثرا » فمعنى قوله ذاكرًا أذكرك عن غيري ومعنى قوله آثرا أى حاكيا عن غيري

يقال أثر الحديث اذا رواه ولأنه يوهم في الظاهر التسوية بين المحلوف به وبين الله فكره (القسم الثاني) أن يحلف بذلك ويقصد قصد اليمين ويعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله فهذا يحكم بكفره لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « قال من حلف بغير الله فقد كفر » وروى فقد أشرك (القسم الثالث) أن يجرى ذلك على لسانه من غير قصد الى الحلف به فلا يكره بل يكون بمعنى لغو اليمين وعلى هذا يحتل قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي قال والله لا أزيد ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفلح وأبىه ان صدق » وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في جزء أبي معشر الدارمي « وأبيك لو طمنت في فخذها لا جزأك » فان قيل فقد ورد في القرآن أقسام كثيرة بغير الله فالجواب أن الله أقسم بمصنوعاته الدالة على قدرته تعظيما له لا لها .

اذا ثبت هذا فان حلف بالنبي أو بالكعبة وحث لم يلزمه الكفارة وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال أحمد : اذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم وحث وجب عليه الكفارة دليلنا أنه حلف بمخلوق فلم يلزمه بالحث به الكفارة كما لو حلف بالكعبة وأن قال ان فعلت كذا وكذا فأنا يهودي أو نصراني أو برىء من الله أو من رسوله أو من الاسلام أو متحل للدم أو للميتة لم يكن يمينا ولم يجب عليه الكفارة بالحث به وبه قال مالك والأوزاعي والليث وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد واسحق هي يمين ويجب عليه الكفارة بالحث بها . دليلنا ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على أنه برىء من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال » وروى « فقد قال وان كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام سالما » ولم يذكر الكفارة ولأنه لو قال والاسلام لم يكن حالفا لأنه يمين بمحدث فهو كاليمين بالكعبة فلان لا يكون يمينا اذا حلف أنه برىء من الاسلام أولى .

فرع في مذاهب العلماء قال الامام الشوكاني ، قال العلماء السر في الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة انما هي لله وحده ، فلا يحلف الا بالله وذاته وصفاته ؛ وعلى ذلك اتفق الفقهاء ،

واختلف هل الحلف بغير الله حرام أو مكروه ؟ للمالكية والحنابلة قولان ، ويحمل ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على عدم جواز الحلف بغير الله على أن مراده بنفى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه . وقد صرح بذلك في موضع آخر اهـ .

وقال القرطبي : لا تعتقد اليمين بغير الله تعالى وأسمائه وصفاته . وقال أحمد بن حنبل : إذا حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقدت يمينه لأنه حلف بما لا يتم الايمان الا به فتلزمه الكفارة كما لو حلف بالله ، وهذا يرد ما ثبت في الصحيحين وغيرهما ، وقد عده السيوطي من المتواتر في كتابه الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ، وله شروط في التواتر انطبقت على أحاديث كثيرة منها الحديث (أنه صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب في ركع وعمر يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا ان الله ينهاكم أن تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) وهذا حصر في عدم الحلف بكل شيء سوى الله تعالى وأسمائه وصفاته كما ذكرنا ، ومما يحقق ذلك ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تحلفوا بابائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا الا بالله يع ولا تحلفوا بالله الا وأتم صادقون) ثم ينتقض عليه بمن قال ، وآدم وإبراهيم فانه لا كفارة عليه وقد حلف بما لا يتم الايمان الا به ، وجمهور أصحابنا من الشافعية على أنه مكروه تنزيها وجزم ابن حزم بالتحريم .

وقال امام الحرمين المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فان اعتقد في المجلوف به ما يعتقد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا ، ومذهب الهادوية أنه لا اثم في الحلف بغير الله ما لم يسو بينه وبين الله في التعظيم أو كان الحلف متضمنا كفرا أو فسقا .

تن في الفتح : وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ، ففيه جوابان أحدهما أن فيه حذفا والتقدير ورب الشمس ونحوه ، والثاني أن ذلك يختص بالله فاذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به ، وليس لغيره ذلك ، وأما

ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي (أفلح وأبيه
ان صدق) فقد أجيب عنه بأجوبة (الأول) الطعن في صحة هذه اللفظة كما
قال ابن عبد البر انها غير محفوظة وقال : ان أصل الرواية أفلح والله ان صدق
فصحتها بعضهم (والثاني) أن ذلك كان يقع من العرب ويجري على ألسنتهم
من دون قصد للقسم ، والنهي انما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ،
قاله البيهقي .

وقال النووي : انه الجواب المرضي (والثالث) أنه كان يقع في كلامهم
على وجهين للتعظيم والتأكيد . والنهي انما وقع عن الأول ، (والرابع) أن
ذلك كان جائزا ثم نسخ ، قاله الماوردي في الحاوي .

وقال السهيلي أكثر الشراح عليه ؛ قال ابن العربي : وروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك ؛ قال السهيلي : ولا
يصح ، لأنه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحلف بغير الله ؛ ويجب
بأنه قبل النهي عنه غير ممتنع عليه ، ولا سيما الأقسام القرآنية على ذلك
النمط .

وقال المنذرى : دعوى النسخ ضعيفة لا يمكن الجمع ولعدم تحقق
التاريخ . (والخامس) أنه كان في ذلك حذف ؛ والتقدير أفلح ورب أبيه ،
قاله البيهقي (والسادس) أنه للتعجيب . قاله السهيلي .

(والسابع) أنه خاص به صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن الخصائص
لا تثبت بالاحتمال ، والأحاديث كلها متظاهرة على أن الحلف بغير الله لا يتعقد
لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه ، واليه ذهب الجمهور .

وقال ابن قدامة : ولا يجوز الحلف بغير الله وصفاته نحو أن يحلف
بأبيه أو الكعبة أو صحابي أو امام . وقال الشافعي أخشى أن يكون معصية؛
الى أن قال : وأما قسم الله بمصنوعاته فانما أقسم به دلالة على قدرته وعظمته
ولله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه ، ولا وجه للقياس على أقسامه ، وقد

قيل ان في أقسامه اضرار القسم برب هذه المخلوقات ؛ فقلوه (والضحي)
أى ورب الضحي ا ه .

مسألة في الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى ، قال أبو حنيفة في
الرجل يقول هو يهودى أو نصرانى أو يرى من الاسلام أو من النبى أو من
القرآن أو أشرك بالله أو أكرم بالله : انها يمين تلزم فيها الكفارة ولا تلزم فيما
إذا قال واليهودية والنصرانية والنبى والكعبة ، وإن كانت على صيغة الأيمان،
ومتسكه ما رواه الدارقطنى عن أبى رافع أن مولاته أرادت أن تفرق بينه
وبين امرأته فقالت : هى يوما يهودية ويوما نصرانية ، وكل مملوك لها حر ،
وكل مال لها فى سبيل الله ، وعليها مشى الى بيت الله ان لم تفرق بينهما ،
فسألت عائشة وخضعة وابن عمر وابن عباس وأم سلمة فكلهم قال لها :
أتريدن أن تكونى مثل هاروت وماروت ؟ وأمروها أن تكفر عن يمينها وتخلى
بينهما .

وخرج أيضا عنه قال : قالت مولاتى : لأفرق بينك وبين امرأتك ، وكل
مال لها فى رتاج الكعبة وهى يوما يهودية ويوما مجوسية ان لم أفرق بينك
وبين امرأتك ، قال فاطلقت الى أم سلمة فقلت ان مولاتى تريد أن تفرق
بينى وبين امرأتى ، فقالت اطلق الى مولاتك ، فقل لها ان هذا لا يعمل لك ،
قال فرجعت اليها ثم أتيت ابن عمر فأخبرته فجاء حتى انتهى الى الباب ،
فقال : ههنا هاروت وماروت ؟ فقالت : انى جملت كل مال لى فى رتاج
الكعبة ؟ قال نعم تأكلين ؟ قالت ، وقلت أنا يوما يهودية ويوما نصرانية ويوما
مجوسية ، فقال ان تهودت قتلت ؛ وإن تنصرت قتلت ، وإن تجست قتلت ،
قالت فما تأمرنى ؟ قال تكفرى عن يمينك ، وتجمعين فتاك وفتاتك .

إذا ثبت هذا فقد قال ابن المنذر اختلف فيمن قال أكرم بالله ونحوه ان
فعلت كذا ثم فعل ؛ فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجهمور فقهاء
الأمصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا اذا أضر ذلك بقلبه .

وقال الأوزاعى والثورى والحنفية وأحمد وإسحاق هو يمين وعليه

الكفارة قال ابن المنذر والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف باللات والعزى فليقل : لا اله الا الله » ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره ؛ وتذا من قال بملة سوى الاسلام فهو كما قال . فأراد التخليط في ذلك حتى لا يجترىء أحد عليه .

ونقل ابن القصار من المالكية عن الحنفية أنهم احتجوا لايجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل ؛ وتضمن كلامه بما ذكر تعظيما للاسلام ، اذا حث لا يجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام ؛ وأثبتوها اذا لم يصرح .

قال ابن دقيق العيد : الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله ، وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كقولهم من حلف بالطلاق ؛ فالمراد تعليق الطلاق ، وأطلق عليه الحلف لمشابهة اليمين في اقتضاء الحنث أو المنع ، واذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الأول ويحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذبا والكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ، ولا يقع أخرى ؛ وهذا بخلاف قولنا والله ما أشبهه ، فليس الاخبار بها عن أمر خارجي ؛ بل هي لانشاء القسم ؛ فتكون صورة الحلف هنا علي وجهين .

(أحدهما) أن تتعلق بالمستقبل ، كقوله : ان فعل كذا فهو يهودى .

(والثاني) أن يتعلق بالماضي كقوله ان كان كاذبا فهو يهودى ، وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة بل جعل المرتب على كذبه ؛ فأما الأول وهو يتعلق بالمستقبل فلا تتعلق به الكفارة عند المالكية والتافعية وجعل المرتب على ذلك في الحديث قوله « هو كما قال » قال ولا يكفر في صورة الماضي الا ان قصد التعظيم ، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تنجيز معني ، فصار كما لو قال هو يهودى ، ومنهم من قال : اذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر ، وان كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر لكونه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل . انتهى بتصرف من شرح عمدة الأحكام .

وقال بعض أصحابنا : ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا ،
والتحقيق التفصيل ، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كمر ، وإن قصد حقيقة التعليق
فينظر - فإن كان أراد أن يكون متصفا بذلك كفر - لأن إرادة الكفر كفر
وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها ؟
الثاني هو المشهور ، وقوله في حديث بريدة ، فإن كان كاذبا زاد في
البخارى ومسلم « متعمدا » قال القاضي عياض : ترد بهذه الزيادة سفيان
الثوري ، وهى زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف متعمدا إن كان مطمئن
القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد تعظيمه لم يكفر ، وإن قاله
معتقدا لليمين بتلك الملة لكونه حقا كفر ، وإن قالها لمجرد التعظيم لها
احتمل .

قال الحافظ : وينقدح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل
النسخ لم يكفر أيضا ، قال ودعواه أن سفيان ترد بها ، إن أراد بالنسبة
إلى « رواية مسلم فعسى أنه أخرجها من طريق شعبه عن أيوب وسفيان عن
خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابة ، وقوله في الحديث « فهو كما قال » .

قال الحافظ في الفتح : يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد
والمبالغة في الوعيد لا الحكم كأنه قال : فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد
ما قال وقظيره « من ترك الصلاة فقد كفر » أى استوجب عقوبة من كفر .
وقال ابن المنذر : ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر ؛ بل المراد أنه كاذب
كذب المعظم لتلك الجهة أ هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجاوز اليمين بأسماء الله وصفاته ، فإن حلف من أسمائه
بالله انعقدت يمينه ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه « أن النبی صلى الله عليه
وسلم قال : والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ،
ثم قال أن شاء الله » وإن حلف بالرحمن ، أو بالاله أو بخالق الخلق أو ببارئ
النسمة أو بالحي القيوم ، أو بالحي الذى لا يموت ، أو برب السموات
والأرضين : أو بمالك يوم الدين : أو برب العالمين ، وما أشبه ذلك من الأسماء

التي لا يشاركه فيها احد ، انعمت يمينه ، لانه لا يسمى بها غيره ولا يوصف بها سواه ، فصار كما لو قال والله ، فان حلف بالرحيم والرب القادر والقاهر والمالك والجبار والمخلق والتكبر ، ولم يتو به غير الله عز وجل انعمت به يمينه ، لانه لا تطلق هذه الاسماء الا عليه وان نوى به غيره لم ينعم ، لانه قد يستعمل في غيره مع التقييد لانه يقال ، فلان رحيم القلب ، ورب النار ، وقادر على المشي ، وقاهر للمعو ، وخالق للكلب ، ومالك للبلد ، وجبار متكبر ، فجار ان تصرف اليه بالنية .

فان قال : والحي والوجود والعالم والمؤمن والكرام لم تنعم يمينه الا ان ينوى به الله تعالى ، لان هذه الاسماء مشتركة بين الله تعالى وبين المخلوق مستعملة في الجميع استعمالاً واحداً ، فلم تنصرف الى الله تعالى من غير نية كالكنايات في الطلاق ، وان حلف بصفة من صفاته نظرت . فان حلف بمظلة الله او بعزته او بكبريائه او بجلاله او ببقائه او بكلامه . انعمت يمينه ، لان هذه الصفات كانت لم يزل موصوفاً بها ، ولا يجوز وصفه بغيرها ، فصار كاليمين باسمائه .

وان قال : وعلم الله ولم يتو به المعلوم او بقرة الله ولم يتو به المقصور انعمت يمينه ، لان العلم والبقرة من صفات الذات لم يزل موصوفاً بهما ، ولا في وصفه بغيرهما ، فصارا كالصفات الستة ، فان نوى بالعلم المعلوم او بالبقرة المقصور لم تنعم يمينه ، لانه قد يستعمل العلم في المعلوم ، والبقرة في المقصور ، الا ترى انك تقول افقر لنا علمك فينا ، وتريد المعلوم ؟ وتقول انظروا الى قرة الله ، وتريد به المقصور ، فانصرف اليه بالنية .

فان قال بحق الله و اراد به العبادات لم ينعم يمينه ، لانه يمين بمحدث ، وان لم يتو العبادات انعمت يمينه ، لان الحق يستعمل فيما يستحق من العبادات ويستعمل فيما يستحقه الباري من الصفات وذلك من صفات الذات . وقد انقسم اليه العرف في الحلف به فانعمت به اليمين من غير نية .

فصل وان قال على عهد الله وميثاقه وكلماته واماناته ، فان اراد به ما اخذ علينا من العهد في العبادات فليس يمين لانه يمين بمحدث ، وان اراد بالعهد استحقيقه ما تبعنا به فهو يمين ، لان العادة الحلف بها والتخليط بالفاظها كالعادة بالحلف بالله والتخليط بصفاته كالطالب الغالب والمدرس المهلك والثاني (ليس يمين لانه يحتمل العبادات ويحتمل ما ذكرناه من استحقيقه ولم يقرن بذلك عرف عام وانما يحلف به بعض الناس واكثرهم لا يعرفونه فلم يجعل يميناً) .

الشرح حديث ابن عباس ، أخرجه أبو داود عن عكرمة عنه ، قال أبو داود انه قد أسنده غير واحد عن عكرمة عن ابن عباس ؛ وقد رواه البيهقي موصولا ومرسلا . قال ابن أبي حاتم : الأشبه ارساله . وقال ابن جبران في الضعفاء : رواه مسعر وشريك أرسله مرة ووصله أخرى .

أما اللفات فقولہ « أو يبارىء النسمة » أى خالق الانسان، والبارىء هو الذى خلق الخلق لا عن مثال . قال في النهاية : ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات ، وقلما تستعمل في غير الحيوان ؛ فيقال : برأ الله النسمة ، وخلق السموات والأرض اه .

والنسمة : النفس والروح ، وكل دابة فيها روح فهي نسمة وانما يريد الناس ومنه حديث علي « والذي فلق الجب وبرأ النسمة » أى خلق ذات الروح ، وكثيرا ما كان يقولها اذا اجتهد في يمينه . وقوله « خالق للكذب » يقال : خلق الإفك واختلقه وتخلقه أى افتراه ؛ ومنه قوله تعالى « وتخلقون افكا » و « ان هذا الا اختلاق » وأما الخالق بالالف واللام فانها صفة لا تجوز لغير الله تعالى وأصل الخلق التقدير يقال : خلقت الأديم للسقاء اذا قدرته له ، وخلق الرجل القول خلقا افتراه واختلقه مثله ؛ والجبار الذى يقتل على الغضب .

وقال الخطابي : الجبار الذى جبر خلقه على ما أراد من أمره ونهيه ؛ يقال : جبره السلطان وأجبره بمعنى ورأيت في بعض التفاسير عند قوله تعالى « وما أنت عليهم بجبار » أن الثلاثي لغة حكاهما الفراء وغيره واستشهد لصحتها بما معناه أنه لا يبنى فعال إلا من فعل ثلاثي نحو الفتح والعلام ، ولم يجيء من أفعل بالالف إلا دراك ، فان حمل جبار على هذا المعنى فهو وجه والمقصود هنا عند المصنف ومن يقتل من غضب والمتكبر المتعظم ؛ والكبر العظمة ، وكذلك الكبرياء ، والمؤمن سمي مؤمنا لأنه آمن عبادته من أن يظلمهم ؛ ذكره الجوهري في الصحاح وقوله « بنظمة الله أو بمرتته أو بكبريائه أو بجلاله » العزة القوة والغلبة من عز اذا غلب ، ومنه « فعززناهما بثالث » أى قويناهما ، وعز الشيء يمز من باب ضرب لم يقدر عليه .

وقوله « من صفات الذات » الذات حقيقة الشيء والذات الالهية الحقيقة
الثابتة بالربوبية والالوهية اعتقاد بلا كيف ولا تشبيه ولا تجسيم •

اما الأحكام ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « ان لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها - وفي لفظ من
حفظها - دخل الجنة » وقد ساق الترمذى وان حبان الأسماء •

قال الحافظ في بلوغ المرام : والتحقيق أن سردها من بعض الرواة •
وقال الصنعاني : اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها ادراج من بعض
الرواة • وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء
على القول بمفهوم العدد • ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من
قوله « من أجصاها دخل الجنة » وهو خبر المبتدأ • فالمراد أن هذه التسعة
والتسعين تختص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى ، وهو أن احصاءها
سبب لدخول الجنة ، وإلى هذا ذهب الأكثرون •

وقال النووي : ليس في الحديث حصر أسمائه تعالى • وليس معناه
أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين • ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه
ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعا « أسألك بكل اسم هو لك سميت
به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في
علم الغيب عندك » فانه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه
بل استأثرت بها ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه • ولكنه
يحتمل أنه من التسعة والتسعين • وقد حزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد
ابن حزم فقال : قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا
لقوله صلى الله عليه وسلم « مائة الا واحدا » فنفي الزيادة وأبطالها • ثم
قال : وجاءت أحاديث في احصاء التسعة والتسعين اسما مضطربة لا يصح
منها شيء أصلا • وانما تؤخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم ثم سرد أربعة وثمانين اسما استخرجها من القرآن والسنة •

وقال الشارح تبعا لكلام المصنف في التلخيص : انه ذكر ابن حزم

أحدا وثمانين اسما • والذي رأيناه في كلام ابن حزم أربعة وثمانون • وقد استخرج الحافظ ابن حجر من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير في ايثار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما •

وان قال صاحب الايثار مائة وسبعة وخمسين فانا عددها فوجدناها كما قلنا أولا • وقد عرفت من كلام الحافظ ابن حجر أن سرد الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وذهب كثيرون الى أن عددها مرفوع •

وقال ابن حجر بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه : ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة؛ وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذى ، وذكر اختلافا في بعض ألفاظها وتبيلا في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام •

(الأول) العلم وهو الله •

(والثاني) ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير •

(الثالث) ما يدل على اضافة أمر اليه كالخالق والرازق •

(والرابع) ما يدل على سلب شيء عنه كالعلوي والقُدوس • واختلف العلماء هل هي توقيفية ؟ يعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة •

قال الفخر الرازى : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية • وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز اطلاقه عليه • وقال القاضى ابن العربى والغزالي الأسماء توقيفية دون الصفات •

قال القزالي : وكما لانه ليس لنا أن نسمى النبي صلى الله عليه وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ، ولا سمي به نفسه كذلك في حق الله تعالى ، واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعان اسم أو صفة توهم نقصا ؛ فلا يقال : ما هد ولا زارع ولا فالح ؛ وإن جاء في القرآن « فنعم الماهدون » « أم نحن الزارعون » ، « فالح الحب والنوى » ولا يقال ماكر ولا بناء ، وإن ورد « ومكروا ومكر الله » ؛ « والسماء بنيناها » .

وقال القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه وما لم يرد لم يجز ولو صح معناه (قلت) من أمثلة الأسماء التي اخترعها العامة وأنصاف المتعلمين ما سمعت بعضهم وقد وقع في محنة مما يمتحن بها أهل العزائم وهو حبسنا في معتقل عبد الناصر في طرة ينادي وقائلا « يا مهون » وكنت أعترض على هذه التسمية لله تعالى وإن كان الله تعالى قادرا على أن يهون علينا مصائب الدنيا والآخرة ، إذا تقرر هذا فإن اليمين تنعقد لحلف بالله تعالى أو باسم من أسمائه ، وأجمع أهل العلم على لمن من حلف بالله عز وجل فقال : والله أو بالله أو تالله فحنث أن عليه الكفارة .

وقال ابن المنذر : وكان مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي يقولون : من حلف باسم من أسماء الله تعالى فحنث أن عليه الكفارة ولا نعلم في هذا خلافا إذا كان من أسماء الله عز وجل التي لا يسمي بها سواه .

قال الشافعي رضي الله عنه : ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة وأسماء الله تعالى أربعة أقسام وهي من حيث انعقاد الحلف في الاستعمال تنقسم إلى ثلاثة أقسام وجبلة ذلك أن الجلف لا يخلو إما أن يحلف باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته فإن حلف باسم من أسماء الله فأسماء الله على ثلاثة أضرب (أحدها) اسم الله لا يشاركه فيه غيره لقبوله والله الرحمن ومقلب القلوب والإله وخالق الخلق وبارئ النسمة والحي الذي لا يموت والذي تسمى يده والأول الذي ليس قبله شيء والآخر الذي

ليس بعده شيء والواحد الذي ليس مثله شيء وما أشبه ذلك فإذا حلف بشيء من ذلك ونحنت وجب عليه الكفارة لأن هذه الأسماء لا يسمى بها غير الله فانصرفت الى الله سواء نوى اليمين أو أطلق هذا نفل أصحابنا البغداديين وقال المسعودي : هي يمين اذا نوى بها اليمين أو أطلق وان نوى غير اليمين لم يصدق في الحكم وهل يصدق فيما يمينه وبين الله ؟ فيه وجهان .

(الضرب الثاني) أسماء الله يشاركه في التسمية بها غيره الا أن الاطلاق ينصرف الى الله كقوله والخالق والرازق والبارى والرحيم والرؤوف والقادر والقاهر والملك والجبار والمتكبر فإذا حلف بشيء من ذلك فإن لم ينو بها تغير الله كان يميناً لأن اطلاق هذه الأسماء لا تنصرف الا الى الله وان نوى بها الله كان تأكيداً وان نوى بها غير الله لم ينعقد يمينه لأنها قد تستعمل في غير الله فينصرف بالنية الى ما نواه وهذا مذهب أحمد وقال بعض الخنابلة هو يمين كالأول على كل حال . يقال فلان خلاق للكذب قال الله تعالى « وإذا » وتخلقون أفكا » وفلان يرزق فلانا اذا كان ينفق عليه قال الله تعالى « وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » وفلان باريء العصا وفلان رب فلان أى مالكة قال الله تعالى « ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة » وفلان رحيم القلب ورؤف القلب قال صلى الله عليه وسلم « ان الله رحيم يحب الرحمة » ويقال فلان قادر وقاهر للعدو ومالك للمال وجبار ومتكبر .

(الضرب الثالث) أسماء مسمى بها الله تعالى ويسمى بها غيره ولا ينصرف باطلاقه الى الله كقوله الحي والموجود والعالم والموقر والكريم فان حلف بشيء من ذلك فاختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ أبو اسحاق : لا ينعقد يمينه الا أن ينوى به الله تعالى لأن هذه الأسماء مشتركة بين الله وبين الخلق ويستعمل في الجميع استعمالاً واحداً فلم ينصرف الى الله من غير نية كالكنائيات في الطلاق وقال أحمد وأصحابه الا القاضي أبابكر : ان قصد به اليمين باسم الله تعالى كان يميناً وان أطلق أو قصد غير الله تعالى لم يكن يميناً فيختلف هذا القسم والذي قبله في حالة الاطلاق ففي الأول يكون بيميناً وفي الثاني لا يكون يميناً .

فان قصد به اليمين باسم الله تعالى فعندنا لا يكون يمينا لأن اليمين انما تنعقد لحرمة الاسم ومع الاشتراك لا تكون له حرمة والنية المجردة لا تنعقد بها اليمين •

وفان الشيخ ابو حامد والمحاملى وابن الصباغ وأكثر أصحابنا : لا يكون يمينا سواء نوى بها الله أو أطلق لأن اليمين انما ينعقد اذا حلف باسم معظم له حرمة وهذه الأسماء ليست معظمة ولا حرمة لها لاشتراك الخالق والمخلوق • ومع الاشتراك لا تكون له حرمة والنية المجردة لا تنعقد بها اليمين • وهكذا اذا حلف بالنبي والكليم وان حلف بصفة من صفات الله قطرت فان حلف بعظمة الله أو بجلاله أو بعزته أو بكبريائه أو ببقائه أو بعيشيته أو بمرادته أو بكلامه أو بالقرآن أو بعلمه ولم ينو المعلوم أو بقدرته ولم ينو المقادير انعقدت يمينه ، لأن هذه صفات الذات لم يزل موصوفا بها فصار كما لو حلف بالله • هذا نقل البغداديين وقال السعدي هي يمين اذا نوى بها اليمين أو أطلق وان نوى بها غير اليمين سدى فيما بينه وبين الله وهل يصنق فى الحكم ؟ على وجهين وان نوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور لم يكن يمينا لأنه محدث وبهذا يقال : انظروا الى قدرة الله اى الى مقدوره ويقال اللهم اغفر لنا علمك فينا أى معلومك فينا هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا حلف بالعلم لم يكن يمينا واذا حلف بكلام الله أو بالقرآن لم يكن يمينا فمنهم من قال لأن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق ومنهم من قال لم يكن يقول القرآن مخلوق وانما لم تجر العادة بالحلف به دليلنا ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن كلام الله غير مخلوق واذا كان غير مخلوق كان سفة من صفات الذات لعظمة الله وبجلاله قال الشافعى رضى الله عنه من قال ان القرآن مخلوق فقد كفر •

وأما العالم فلا أنه صفة من صفات الذات فهو كما لو حلف تعظيما لله وقدرته وان قال وحق الله فان نوى به العبادات لم يكن يمينا لأنه حلف بمحدث وان نوى به ما يستحقه الله من الصفات أو أطلق ذلك كان يمينا وبه قال مالك وأحمد واختلف أصحابنا فى علمته فمنهم من قال لأنه قد ثبت لها عرف الاستعمال وان نوى لم يثبت لها عرف الشرع وما ثبت له عرف أحد العرفين

كان يميناً ، وقال أبو جعفر الاسترأبادي حق الله هو قرآن الله قال الله تعالى « وانه لحق اليقين » يعنى القرآن ولو حلف بالقرآن كان يميناً سواء نوى اليمين أو لم ينو أو أطلق فكذلك هذا مثله والأول أصح هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة لا يكون يميناً لأن حقوق الله طاعته وذلك محدث ودليلنا أن الله حقوقاً يستحقها لنفسه وحقوقاً على غيره وإذا اقترن عرف الاستعمال في اليمين انصرف الى ما يستحقه لنفسه من البقاء والعظمة وغير ذلك من الصفات فصار كقوله وعظمة الله قال الطبري في العدة وان حلف بصفة من صفات الله التي من صفات الفعل كقوله : وخلق الله ورزق الله لم يكن يميناً •

فروع والقسم بصفات تعالى كالقسم بأسمائه وصفاته وتنقسم الى ثلاثة أقسام (أولها) ما هو من صفات الذات الالهية ولا يحتل صرفاً الى غيرها كعزة الله وجلاله وعظمته وكبريائه وكلامه فهذه تعتقد بها اليمين وبه قال أحمد وأصحاب الرأي ومالك لأن هذه من صفات ذاته لم يزل موصوفاً بها وقد ورد الأثر بالقسم ببعضها فروى « أن النار تقول : قط وعزتك » رواه البخاري والذي يخرج من النار يقول وعزتك لا أسألك غيرها وفي كتاب الله تعالى « فبعزتك لأغوينهم أجمعين » •

(الثاني) ما هو صفة للذات ويعبر به عن غيرها مجازاً كعلم الله وقدرته فهذه صفة للذات لم يزل موصوفاً بها وقد تستعمل في المعلوم والمقدور اتساعاً كقولهم اللهم اغفر لنا علمك فينا • ويقال اللهم لقد اريتنا قدرتك فأرنا عصفوك ويقال انظر الى قدرة الله أي الى مقدوره فمتى أقسم بهذه الصفات مضافة الى الله تعالى ولم ينو المعلوم أو المقدور انعقد يمينه وبهذا قال أحمد رضى الله عنه وقال أبو حنيفة : اذا قال وعلم الله لا يكون يميناً لأنه يحتل المعلوم •

دليلنا أن العلم من صفات الله تعالى فكأن اليمين به يميناً موجبة للكفارة كالعظمة والعزة والقدرة وينتقض ما ذكره بالقدرة فانهم قد سلموها وهي قرينتها • فأما ان نوى القسم بالمقدور أو المعلوم فانه لا يكون يميناً ؛ وهو قول أصحاب أحمد لأنه نوى بالاسم غير صفة الله مع احتمال اللفظ ما نواه ؛ فأشبه ما لو نوى القسم بمحرف في الأسماء التي يسمى بها غير الله تعالى •

وقد روى عن أحمد أن ذلك يكون يميناً بكل حال ولا تقبل منه نية غير صفة الله تعالى ، وهو قول أبي حنيفة في القدرة ، لأن ذلك موضوع للصفة فلا يقبل منه غير الصفة كالعظمة •

قال ابن قدامة « وقد ذكر طلحة العاقولي في أسماء الله تعالى المعرفة بلام التعريف كالخالق والرازق أنها تكون يميناً بكل حال ؛ لأنها لا تنصرف إلا إلى اسم الله تعالى • كذا هذا » •

والثالث ما لا ينصرف بإطلاقه إلى صفة الله تعالى ، لكن ينصرف بإضافته إلى الله سبحانه لفظاً أو نية كالعهد والميثاق والأمانة ونحوه ، فهذا لا يكون يميناً مكفرة إلا بإضافته أو نيته وسنذكر ذلك •

فروع إذا قال : وحق الله ظنرت — فإن أراد بحقه ما يستحقه يبارك وتعالى من العظمة والجلال والعزة والبقاء — فهي يمين مكفرة ؛ وإن أراد بحقه ما يستحقه من الطاعات والمفروضات لم تنعقد يمينه لأنها عادة • وبهذا قال أحمد ومالك • وقال أبو حنيفة لا كفارة لها ، لأن حق الله طاعته ومفروضاته وليست صفة له دليلنا أن الله حقوقاً يستحقها لذاته هي من صفات الذات من العزة والجلال ، واقترن عرف الاستعمال بالهلف بهذه الصفة فانصرف إلى صفة الله تعالى ؛ كقوله وقدرة الله ، وإن نوى بذلك القسم بمخلوق ، فالقول فيه كالقول في الهلف بالعلم والقدرة ؛ إلا أن احتمال المخلوق بهذا اللفظ أظهر من احتمال في العلم والقدرة •

مسألة إذا قال : على عهد الله وميثاقه وكفالاته وأمانته فإنها لا تنعقد إلا أن ينوى الهلف بصفات الله تعالى •

وقال أصحاب أحمد « لا يختلف المذهب في أن الهلف بأمانة الله يمين مكفرة » ويقولهم هذا قال أبو حنيفة • لأن أمانة الله صفة له بدليل وجوب الكفارة على من حلف بها ونوى ويجب حملها على ذلك عند الإطلاق لوجوه •

(أحدها) أن حملها على غير ذلك صرف ليمين المسلم إلى المعصية أو المكروه لكونه قسماً بمخلوق والظاهر من حال المسلم خلافه •

(ثانيها) أن القسم فى العادة يكون بالمعظم المحترم دون غيره وصفة
الله تعالى أعظم حرمة وقدرًا •

ولنا أن الأمانة لا تنعقد اليمين بها • ومثلها العهد والميثاق والكفالة •
الا أن ينوى الحلف بصفة الله تعالى • لأن الأمانة تطلق على الفرائض والودائع
والحقوق وكذلك العهد والميثاق • قال تعالى « انا عرضنا الأمانة على
السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان »
وقال تعالى « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » يعنى الودائع
والحقوق • وقال صلى الله عليه وسلم « أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن
من خائفك » واذا كان اللفظ محتملا لم يصرف الى أحد محتملاته الا بنية
أو دليل صارف الىه ، على أنه اذا لم ينو شيئا وأطلق هل تنعقد يمينه ؟
وجان •

(أحدهما) تنعقد لأن العادة والعرف جريا على الحلف بها ؛ والتماس
التغليظ فى اليمين بالنطق بها كمن يحلف بالله تعالى والتغليظ بصفاته ، وضرب
له المصنف مثلا بالطالب الغالب والمدرك المهلك •

(والثانى) لما ذكرناه من احتمال العبادات واحتماله لصفات الله تعالى
الا أن الناس لا يجزى العرف بينهم على اعتباره من صفات الله تعالى فلم يكن
يميننا • هذا فيما يتعلق بأمانة الله ، أما اذا حلف بالأمانة قال فى المغنى - فان
نوى الحلف بأمانة الله فهو يمين مكفرة موجبة للكفارة • وان أطلق فعلى
روايتين • (احدهما) يكون يميننا لما ذكرناه من الوجوه • (والثانية)
لا يكون يميننا لأنه لم يضمنها الى الله تعالى فيحتمل غير ذلك •

قال أبو الخطاب : وكذلك العهد والميثاق والحبروت والعظمة والأمانات؛
فان نوى يميننا كان يميننا والا فلا ؛ وقد ذكرنا فى الأمانة روايتين فيخرج
فى سائر ما ذكروه وجان قياسا عليها •

ويكره الحلف بالأمانة لما زوى أبو داود عن بريدة عن النبى صلى الله
عليه وسلم « من حلف بالأمانة فليس منا » وروى عن زياد بن خدير أن رجلا

حلف عنده بالأمانة فجعل يبكى بكاء شديدا فقال له الرجل : هل كان هذا يكره ؟ قال نعم كان عمر ينهى عن الحلف بالأمانة أشد النهى » •

فرع قال الطبرى : لو قال على يمين خطأ ، المذهب أنه لا يكون يمينا وقال الامام سهل يحتمل وجهين • وقال أبو حنيفة يكون يمينا استحسانا والقياس لا يلزمه • ودليلنا أن قول : على يمين يحتمل الاخبارية ويحتمل الانشاء والابتداء فلا يجعل على أحدهما وان قال أيمان البيعة لازمة لى لا فعلت كذا فان البيعة كانت فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما ولى الحجاج رتبها أيمانا تشتمل على اسم الله وعلى الطلاق والعناق والحج والصدقة قال ابن الصباغ فاذا قال رجل أيمان البيعة لازمة لى فان لم ينو الأيمان التى رتبها الحجاج لم يتعلق بقوله حكم وان أراد ذلك فان قال : أيمان البيعة لازمة لى بطلاقها وعناقها فقد صرح بذاتها ولا يحتاج الى نية وتتعد يمينه بالطلاق والعناق وان لم يصرح بذلك ونوى أيمان البيعة التى فيها الطلاق والعناق انعقد يمينه بالطلاق والعناق خاصة لأن اليمين بها تتعقد بالكناية مع النية وظاهر قول ابن الصباغ أن يمينه لا تتعقد بالله تعالى لأن اليمين بالله لا تتعقد بالكناية مع النية •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : بالله لأفعلن كذا بالباء المعجمة من تحت ، فان أراد بالله انى استعين بالله أو اتق بالله فى الفعل الذى اشار اليه لم يكن يمينا ، لأن ما نواه ليس بيمين واللفظ يحتمله فلم يجعل يمينا ، وان لم يكن له نية كان يمينا لأن الباء من حروف القسم فحمل اطلاق اللفظ عليه •

وان قال تالله لأفعلن كذا بالتاء المعجمة من فوق ، فالمنصوص فى الإيمسان والإيلاء أنه يمين • وروى المزنى فى القسامة أنه ليس بيمين ، واختلاف اصحابنا فيه فمنهم من قال : المذهب ما نص عليه فى الأيمان والإيلاء لأن الباء من حروف القسم ، والدليل عليه قوله عز وجبر « تالله لأكيدن اصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » وقوله تعالى « تالله لقد آثرك الله علينا وان كنا لخاطئين » فصار كما لو قال : والله وبالله • وما رواه المزنى صحف فيه ، والذي قال المزنى فى القسامة بالباء المعجمة من تحت وتعليقه يدل عليه ، فانه قال لأنه دعاء وتالله ليس

بمعناه . وعن أصعبنا من قال ان كان في الإيمان والايلاء فهو يمين لأنه يازمه حق وان كان في القسامة لم يكن يمينا لأنه يستحق به المال فلم يجعل يمينا .

وان قال الله لأفسن كنا فان أراد به اليمين فهو يمين ، لأنه قد تحذف حروف القسم ، ولهذا روى ((أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل أبا جهل ، فقال : الله أنك قتلته ؟ قال : الله انى قتلته)) وان لم تكن له نية لم يكن يمينا لأنه لم يأت بلفظ القسم .

وان قال : لا ها الله ونوى به اليمين فهو يمين ، لما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال في سلب قتيل قتله أبو قتادة ((لا ها الله اذا لا يعمد الى أسد من أسد الله تعالى يقال عن دين الله ورسوله فيعطيك سلبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق)) وان لم ينو اليمين لم يكن يمينا لأنه غير متعارف في اليمين فلم يجعل يمينا من غير نية .

وان قال : وأيم الله ونوى اليمين فهو يمين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أسامة بن زيد ((وأيم الله انه لخلق بالامارة)) . فان لم يكن له نية لم يكن يمينا لأنه لم يقترن به عرف ولا نية) .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه أبو داود وأحمد بمعناه . وقال في منتقى الأخبار : وانما أدرك ابن مسعود أبا جهل وبه رمق فأجهز عليه . وروى معنى ذلك أبو داود وغيره .

وقال في النيل شرح المنتقى : حديث ابن مسعود هو من رواية أبنة أبي عبيدة عنه ولم يسمع منه ، كما تقدم لغير مرة .

ولفظ مسند أحمد عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ((أنه وجد أبا جهل يوم بدر وقد ضربت رجله وهو صريع يذب السيف عنه بسيف له ، فأخذه عبد الله بن مسعود فقتله به ، فنقله رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلبه .)) هذا وقد أخرج أحمد والبخارى ومسلم من حديث عبد الرحمن ابن عوف أنه قال ((بينا أنا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثه أسناتهما تمنيت لو كنت بين أضلع منهما ، فغمزني أحدهما فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قلت نعم : وما حاجتك اليه يا ابن أخي ؟ قال أخبرتك أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي

نفسى بيده لئن رأيت لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا •
قال فمجيبت لذلك ، فغمزنى الآخر فقال مثلها فلم أنشب أن ظفرت الى أبى
جهل يزول في الناس فقلت : ألا تريان ؟ هذا صاحبكما الذى تسألان عنه ؛
قال : فابتدراه بسييفيهما حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأخبراه ، فقال أيكما قتله ؟ فقال كل منهما أنا ، فقال هل مسحتما
سييفيكما ؟ قالا : لا . يا منظر في السيفين فقال : كلاكما قتله ، وقضى بسلبه
لمعاذ بن عمرو بن الجموح • والرجلان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عفراء •

قال في الفتح بعد أن ذكر رواية ابن اسحاق : فهذا الذى رواه ابن اسحاق
يجمع بين الأحاديث لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن
ابن عوف فانه رأى معاذاً ومعوذاً شدا عليه جميعاً حتى طرماه • وابن اسحاق
يقول : انه ابن عفراء هو معوذ والذى في الصحيح معاذ • فيحتمل أن يكون
معاذ بن عفراء شد عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك
معوذ حتى أثبتته ثم حز رأسه ابن مسعود فتجمع الأقوال كلها • وأطلاق كونهما
قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجد به رمق • وهو محمول
على أنهما بلغا به بضربهما إياه بسييفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق له إلا مثل
حركة المذبوح • وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه • على أن
الرسول صلى الله عليه وسلم نقل ابن مسعود السيف فقط جمعاً بين
الأحاديث •

أما حديث أبى بكر رضى الله عنه فقد أخرجه أحمد والبخارى ومسلم عن
أبى قتادة بلفظ « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلما
التقينا كانت للمسلمين جولة • قال : فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً
من المسلمين فاستدرت إليه حتى أتيت من ورائه فضربت على جبل عاتقه وأقبل
على فضمنى ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدبركه الموت فأرسلنى فلحقته
عمر بن الخطاب فقال : ما للناس ؟ فقلت أمر الله ثم ان الناس رجعوا وجلس
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه
قال : فقلت فقلت من يشهد لى ؟ ثم جلست ثم قال مثل ذلك قال : فقلت
فقلت : من يشهد لى ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم مالك يا أيا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القتل عندي فأرضه من حتى فقال أبو بكر الصديق : لاها الله اذا لا يعد الى أسد. من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه اياه فأعطاني قال : فبعت الدرع فابتعت به مخرفا في بنى سلمة فانه لأول مال نأثله في الاسلام .

ويؤخذ على المصنف قوله لما روى أن أبا بكر الخ هكذا بصيغة التبريض مما لا يتناسب مع حديث متفق عليه في الصحيحين وفي غيرهما وأما حديث: وإيم الله فقد ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء هكذا .

« اسماعيل بن جعفر بن عينة عن عبد الله بن دينار سمع ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أسامة على قوم فطعن الناس في أمارته فقال ان تطعنوا في أمارته فقد طعنتم في أماره أبيه وإيم الله ان كان لخليقا للامارة وان كان لمن أحب الناس الى وان ابنه هذا لأحب الى بعده » لفظ اسماعيل « وأن ابنه لمن أحب » ابراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه فذكر نحوه وفيه « وان كان لأحب الناس كلهم الى » قال سالم « ما سمعت أبي يحدث بهذا الحديث قط الا قال والله ما حاشا فاطمة » اهـ

وقد كان أسامة أسود أفتس لأن أمه بركة الحبشية مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر محمد بن اسحاق حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم آخر الافاضة من عرفة من أجل أسامة بن زيد ينتظره فجاء غلام أسود أفتس فقال أهل اليمن : انما حبسنا من أجل هذا قال فلذلك كمر أهل اليمن من أجل هذا .

قال يزيد بن هارون « يعني ردتهم أيام أبي بكر الصديق » ولما فرض عمر بن الخطاب للناس فرض لأسامة خمسة آلاف ولعبد الله بن عمر ألفين فقال ابن عمر : فضلت على أسامة وقد شهدت ما لم يشهد به فقال : ان أسامة

كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك وأبوه كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أيك •

أما الأحكام فحروف القسم ثلاثة الباء وهى الأصل وتدخل على المظهر والمضمر جميعا والواو وهى بدل من الباء تدخل على المظهر دون المضمر لذلك هى أكثر استعمالا وبها جاءت أكثر الأقسام فى الكتاب والسنة وانما كانت الباء الأصل لأنها الحرف الذى تصل به الأفعال القاصرة عن التعدى الى مفعولاتها والتقدير فى القسم أقسم بالله كما قال تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) والتاء بدل من الواو وتختص باسم واحد من أسماء الله تعالى وهو الله ولا تدل على غيظه فيقال (تالله ولو قال : تا الرحمن أو تالرحيم لم يكن قسما) فاذا أقسم بأحد هذه الحروف الثلاثة فى موضعه كان قسما صحيحا لأنه موضوع له • وقد جاء فى كتاب الله تعالى وكلام العرب وقال الله تعالى (تالله لتسألن عما كنتم تفترون) (تالله لقد آثرك الله علينا) (تالله تفتنوا تذكر يوسف) (تالله لقد علمتم) و (وتالله لأكيذن أصنامكم) •

وقد اختلف أصحابنا فيه لما روى المزنى فى القسامة وما رواه الربيع فى الأم فرواية المزنى أنه ليس يمين والصواب كما رواه الربيع فى الأم •

فان قال : ما أردت به القسم لم يقبل منه لأنه أتى باللفظ الصريح فى القسم واقرنت به قرينة دالة وهو الجواب بجواب القسم •

وان قال : بالله ونوى الاستعانة بالله والتحصن بالله أو الثقة بالله لم يكن يمينا فان أطلق كان يمينا وان لم ينو اليمين لأنه يؤخذ بلفظه •

فروع وان أقسم بغير حرف القسم فقال : الله لأقومن بالجور أو النصب •

قال الشافعى : لا يكون يمينا الا أن ينوى لأن ذكر اسم الله تعالى بغير حرف القسم ليس بصريح فى القسم فلا ينصرف اليه الا بالنية •

وقال الحنابلة : يكون يميناً لأنه سائق في العربية ، وقد ورد به عرف الاستعمال في الشرع نوى أو لم ينو ، ويجب عن هذا بانكم سوغتم اليمين للعامي اذا قال والله بالرفع مع عدم جوازه في العربية قسماً ، وهذا تناقض فكيف بلفظ لم يرد فيه حرف القسم ولم ينو به القسم ؟ ومذهبنا أنه اذا أراد به اليمين انعقدت يمينه لأن العرف لم يجز بذلك . وقال امرؤ القيس :

يمين الله أبرح قاعدا

وقال : فقالت : يمين الله ما لك حيلة

فهذا مصرح فيه بأنه يمين ، فلا يقال عنه انه لم ينوه . ويجب عن القسم بأربعة أحرف . حرفان للنفي هما (ما و لا) ، وحرفان للاثبات وهما (ان واللام المفتوحة) وتقوم ان المكسورة مقام ما النافية ، مثل قوله « وليحلفن ان أردنا الا الحسن » .

فرع وان قال : لاها الله ونوى اليمين فهو يمين لما جاء في حديث أبي بكر رضي الله عنه حين قال في سلب قتيل أبي قتادة لاها الله اذا تمعد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق » وان لم ينو اليمين فالظاهر أنه لا يكون يميناً لأنه لم يقرن به عرف ولا نية ، ولا في جوابه حرف يدل على القسم ؛ وهذا مذهب أحمد رضي الله عنه .

فرع وان قال : وايم الله ونوى اليمين فهو يمين موجبة للكفارة ، وكذلك وايمين وقال أصحاب أحمد : هي موجبة للكفارة مطلقاً وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم به ، وقد اختلف في اشتقاقه ، فقيل هو جمع يمين وحذفت فيه في البعض تخفيفاً لكثرة الاستعمال . وقيل : هو من اليمين فكأنه قال ويمين الله لأفعلن وألفه ألف وصل . وذكر القلي أنها تخفف بالقسم ، والواو واو قسم عنده . قال ابن بطال في شرح غريب المذهب « وذاكرت جماعة من أئمة النحو والمعرفة فمنعوا من الخفض ؛ وقالوا أيمن

بنفسها آلة للقسم فلا يدخل على الآلة آلة • هكذا ذكر لى من يسمع التاج
النحوى رئيس أهل العربية بدمشق •

وقوله « انه لخلق بالامارة » أى حقيق بها وجدير وقد خلق لذلك •

فرع اذا قال والله لا فعلت كذا كان ذلك يمينا اذا نوى بها
اليمين أو أطلق لأنه قد ثبت لها عرف الشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم
« والله لأغزون قريشا » وثبت لها عرف الاستعمال لأن الناس هكذا يحلفون
فان نوى بها غير اليمين لم يقبل وقد مضى خلاف المسعودى فيها وهذا هو
المشهور وان قال : بالله لا فعلت كذا بالباء المعجمة من تحت فان نوى بها
اليمين أو أطلق كان يمينا لأنه قد ثبت لها عرف الشرع قال الله تعالى
« ويحلفون بالله ما قالوا » وثبت لها عرف اللغة لأن أهل اللغة يقولون انما
هى أصل حروف القسم وغيرها بدل عنها فان صرفها بنيتة عن اليمين بأن
نوى بالله أستيقن أو أثق بالفعل الذى أشرت ايه أو بالله أو من (بضم
الألف) لم يكن يمينا لأنه يحتمل ما نواه وأن قال تالله لا فعلت كذا بالتاء
المعجمة من فوق باثنين فقد نص الشافعى فى الايلاء لو قال تالله لا أصبتك
كان موليا قال المزنى وقال الشافعى فى القسامة انها ليست بيمين واختلف
أصحابنا فيه فمنهم من قال هى يمين فى القسامة وغيرها اذا نوى بها اليمين
أو أطلقها لأنه قد ثبت لها عرف الشرع وهو قوله تعالى « تالله تفنتا تذكر
يوسف » وقوله تعالى « تالله لقد آثرك الله علينا » وقوله تعالى « تالله لأكيدن
أصنامكم » وما حكاه المزنى عن القسامة فهو تصحيف منه وانما قال
الشافعى فى القسامة اذا قال بالله لا يكون يمينا وتعليقه يدل عليه لأنه قال لأنه
دعا وأراد به دعاء الاستعانة بفتح اللام من اسم الله ومنهم من حملها على
ظاها فقال ان كان فى الايلاء كان يمينا وان كان فى القسامة لم يكن يمينا
لأن فى القسامة يثبت لنفسه حقا فلم يقنع منه الا بصريح اليمين التى لا يحتمل
وفى الايلاء يتعلق به حق غيره فحمل اللفظ على ظاهره •

فرع وان قال : والله لا فعلت كذا أو والله لا فعلت بضم اسم
الله أو نصبه فقد قال أكثر أصحابنا ان يمينه ينعقد سواء تعمله أو لم يتعمده

لأنه لمن لا يحيل المعنى وإقاله القفال إذا قال والله لا فعلت كذا بضم اسم الله لم يكن يمينا الا أن ينوى به اليمين لأنه ابتداء كلام وان نوى اليمين به كان يمينا لأنه قد يخطئ في الاعراب فيرفع مكان الخفض والمنصوص للشافعي في القسامة هو الأول وان قال : والله لا فعلت كذا برفع اسم الله أو نصبه أو كسره فان أراد به اليمين فهو يمين لما روى في حديث ركانة أنه قال الله بالرفع ما أرادت الا واحدة وفي حديث ابن مسعود لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل أبا جهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله انك قتلت قال : الله اني قتلت به بنصب اسم الله وان لم ينو اليمين ففيه وجهان (احدهما) أنه يمين لأن حرف القسم قد يحذف كما يحذف حرف النداء ولا يتغير المعنى ولا الأعراب (والثاني) أنها ليست بيمين وهو المشهور لأن العادة لم تجر بالحلف به ولا يحلف به الا خواص الناس فلم يجعل يمينا من غير نية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : لعمر الله ونوى به اليمين فهو يمين لأنه قد قيل معناه بقاء الله وقيل حق الله وقيل علم الله ، والجميع من الصفات التي تنعقد بها اليمين ، فان لم يكن له نية ففيه وجهان .

(احدهما) انه يمين لان الشرع ورد به في اليمين ، وهو قول الله عز وجل (لعمر الله انهم لفي سكرتهم يعمهون) .

(والثاني) انه ليس بيمين ، وهو ظاهر النص لأنه غير متعارف في اليمين .

فصل وان قال اقسمت بالله أو اقسم بالله لأفعلن كذا ولم ينو شيئا فهو يمين لأنه ثبت لعرف الشرع وعرف العادة فالشرع قوله عز وجل « فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما » وقوله عز وجل « واقسموا بالله جهنم أيمانهم » وعرف العادة أن الناس يحلفون بها كثيرا .

وان قال : أردت بقولي اقسمت بالله الخبر عن ضمير متقدمة ، ويقولي اقسم بالله الخبر عن يمين مستأنفة ، قبل قوله فيما بينه وبين الله تعالى ، لأن ما يدعيه يحتمله اللفظ ، فاما في الحكم فالمنصوص في الأيمان أنه يقبل .

وقال في الایلاء : اذا قال لزوجته : اقسمت بالله لا وطنتك ، وقال : اردت به في زمان متقدم انه لا يقبل ، فمن اصحابنا من قال لا يقبل قولاً واحداً ، وما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة - وقوله في الايمان انه يقبل اراد به فيما بينه وبين الله عز وجل . ومنهم من قال : لا يقبل في الایلاء ويقبل في غيره من الايمان ، لان الایلاء يتعلق به حق المرأة فلم يقبل منه خلاف الظاهر ، والحق في سائر الايمان لله عز وجل فقبل قوله . ومنهم من نقل جوابه في كل واحدة من المسئلتين الى الاخرى وجعلهما على قولين .

(احدهما) يقبل لان ما يدعيه يحتمله اللفظ .

(والثاني) لا يقبل لان ما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة ، فان قال : شهدت بالله او اشهد بالله لأفعلن كذا فان نوى به يمين فهو يمين ، لانه قد يراد بالشهادة اليمين ، وان نوى بالشهادة بالله الايمان به فليس يمين لانه قد يراد به ذلك . وان لم يكن له نية فيه وجهان .

(احدهما) انه يمين لانه ورد به القرآن ، والمراد به اليمين ، وهو قوله عز وجل (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) .

(والثاني) انه ليس يمين ، لانه ليس في اليمين بها عرف من جهة العادة . واما في الشرع فقد ورد ، والمراد به اليمين وورد والمراد به الشهادة ، فلم يجعل يميناً من غير نية .

وان قال : اعزم بالله لأفعلن كذا - فان اراد به اليمين - فهو يمين ، لانه يحتمل ان يقول اعزم ثم يتبدى اليمين بقوله بالله لأفعلن كذا . وان اراد انى اعزم بالله ، اى بمعونته وقدرته لم يكن يميناً ، وان لم ينو شيئاً لم يكن يميناً لانه يحتمل اليمين ويحتمل العزم على الفعل بمعونة الله فلم يجعل يميناً من غير نية ولا عرف . وان قال اقسم او اشهد او اعزم ولم يذكر اسم الله تعالى لم يكن يميناً ، نوى به اليمين او لم ينو ، لان اليمين لا ينعقد الا باسم معظم او صفة معظمة ليتحقق له المحلوف عليه ، وذلك لم يوجد .

فصل وان قال اسألك بالله او اقسم عليك بالله لتفعلن كذا - فان اراد به الشفاعة بالله عز وجل في الفعل - لم يكن يميناً ، وان اراد ان يخلف عليه ليفعلن ذلك صار حالفاً ، لانه يحتمل اليمين . وهو ان يتبدى بقوله

بالله لتفعلن كذا ، وإن أراد أن يعقد للمستول بذلك يمينا لم ينعقد لواحد منهما ، لأن السائل صرف اليمين عن نفسه والمستول لم يحلف .

فصل إذا قال والله لأفعلن كذا إن شاء زيد إن فعله ، فقال زيد : قد شئت أن يفعله انعقدت يمينه لأنه علق عقد اليمين على مشيئته وقد وجبت ، ثم يقف اليمين والحث على فعل الشيء وتركه ، وإن قال زيد : لست أشاء أن يفعله لم تنعقد اليمين لأنه لم يوجد شرط عقدها ، وإن فقدت مشيئته بالجنون أو الفجأة أو الموت لم ينعقد اليمين ، لأنه لم يتحقق شرط الانعقاد ، ولا ينعقد اليمين به . والله تعالى أعلم .

الشرح إذا قال لعمر الله - فإن قصد اليمين فهي يمين ، وإلا فلا . ولعمر الله : اللام لام القسم على المصدر المفتوح الذي فعله عمر يعمر كقتل يقتل ؛ فنقول لعمرك ، والمعنى وحياتك وبقائك ؛ ومنه اشتقاق العمرى . وقال أحمد رضى الله عنه هي يمين موجبة للكفارة مطلقا حيث أقسم بصفة من صفات الذات فكان يمينا موجبة للكفارة ؛ كالحلف ببقاء الله ؛ فإن معنى ذلك الحلف ببقاء الله وحياته . وقال أبو حنيفة بقول أحمد رضى الله عنه .

مسألة وإن نوى به غير اليمين بأن نوى به حقوق الله لم يكن يمينا لأن حقوق الله محدثة وإن أطلق فنيه وجان (أحدهما) أنه يمين وهو اختيار أبي على الطبري وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد لأنه قد ثبت له عرف الاستعمال في الشرع قال الله تعالى « لعمرك أنهم لفي سكرتهم يعمهون » وثبت به عرف الاستعمال في اللغة قال الشاعر .

وكل أخ مضارقه أخوه لعمر أيبك الام الفرقدان

(والثاني) أنه ليس يمينا لأنه ليس فيها حرف القسم وإنما يكون يمينا بتقدير خبر محذوف فكأنه قال : نعم والله ما أقسم به فكان مجازا والمجاز لا ينصرف إليه الاطلاق وأما الآية فلم يرد أنها يمين في حقا وإنما أقسم الله بها وقد أقسم الله بأشياء كثيرة وليست بقسم في حقا .

ولنا أنها تكون يمينا إذا نوى اليمين لأنها إنما تكون يمينا بتقدير خبر محذوف فكأنه قال لعمر : الله ما لمقسم ، فيكون مجازا ، والمجاز لا ينصرف إليه الاطلاق . وهذا القول هو وجه عندنا وظاهر النص يخالفه . وقد ثبت في

كذا ونوى به اليمين كان يمينا لما روى « أن أبا بكر الصديق قال في سلب قتيل قتلته أبو قتادة لاها الله اذا لا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فنبطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صدق » وان لم ينو به اليمين لم يكن يمينا لأنه لم يجز له عرف عام في الاستعمال وانما يستعمله بعض الناس دون بعض .

فرع وان قال أقسمت بالله لا فعلت كذا أو أقسم بالله لا فعلت كذا فان نوى به اليمين أو أطلق كان يمينا لأن هذا اللفظ قد ثبت له عرف الاستعمال في الشرع قال الله تعالى « وأقسموا بالله جهد أيمانهم » وقال : « فيقسمان بالله » وان قال لم أراد به اليمين وانما أردت بقولي أقسمت الخبر عن ماضية ويقول أقسم بالله الخبر عن يمين مستأثفة فان كان صادقا لم يلزمه الكفارة بالمخالفة فيما بينه وبين الله وأما في الحكم فان كان قد علم أنه تقدمت منه يمين في ذلك قبل قوله في قوله أقسمت بالله قولاً واحداً ؛ لأنه يحتمل ما يدعيه وهو أعلم بما أراد ولا يجيء مثله في قوله أقسم . قال الشافعي هاهنا : يقبل منه وقال في الاملاء : لا يقبل منه وكذا في الايلاء اذا قال أقسمت بالله لا وطئتك وقال أردت به في زمان متقدم أنه لا يقبل واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق فمنهم من قال : لا يقبل منه قولاً واحداً على ما نص عليه في الاملاء لأن ما يدعيه خلاف الظاهر وحيث قال الشافعي : يقبل أراد فيما بينه وبين الله ومنهم من نقل جوابه في كل واحدة منهما الى الأخرى وخرجهما على قولين (أحدهما) لا يقبل لما ذكرناه (والثاني) يقبل لأن قوله أقسمت يصلح للماضى حقيقة وكذلك قوله أقسم يصلح للمستقبل حقيقة ، فاذا أراد قبل منه . ومنهم من حملهما على ظاهرهما فحيث قال في الاملاء لا يقبل قوله أراد بذلك على ما نص عليه في الايلاء لأنه يتعلق بحق الزوجية فلم يقبل قوله فيما يخالف الظاهر . وحيث قال : يقبل أراد به في غير الايلاء لأن الحق فيه مقدر فيما بينه وبين الله فقبل قوله فيه . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال المسعودي : اذا قال أقسم أو أحلف بالله اذا أقسمت أو حلفت بالله فان نوى به اليمين فهو يمين وان لم ينو به اليمين فليس يمين وان أطلق ففيه وجهان .

فرع في مذهب العلماء قال عبد الله بن رواحة :

أقسمت بالله لتنزله

وان أراد بقوله أقسمت بالله الخبر عن قسم ماض أو بقوله أقسم بالله عن قسم يأتي به يقبل قوله فيما بينه وبين الله تعالى ولا كفارة عليه ؛ لأن ما يدعيه يحتمله ، و هل يقبل قوله في الحكم ؟ فالذي قال الشافعي في الإيمان أنه يقبل ؛ وبه قال أحمد وأصحابه خلا القاضي •

وقال في الإيلاء في صورة مماثلة ، اذا قال لزوجته : أقسمت بالله لا وطئتك • وقال أردت به في زمان متقدم أنه لا يقبل ، فقد قال بعض أصحابنا لا يقبل قولاً واحداً ، وبه قال القاضي من الحنابلة ؛ لأن ما يدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العادة أو الاستعمال ، وقالوا : ان قوله في الإيمان انما أراد به أنه يقبل فيما بينه وبين الله تعالى •

ومن أصحابنا من قال : هو على حالين يقبل في الإيمان ولا يقبل في الإيلاء وصرف كل قول على وجهه ؛ لأن حق المرأة لا يتعلق الا بالظاهر فلم يقبل منه خلافة ، والحق في سائر الإيمان متعلق بالله تعالى فقبل قوله • ومن أصحابنا من جعلهما قولين • ونقل جواب كل مسألة منهما الى الأخرى فتساويا ، وأحد القولين يقبل لاحتمال اللفظ ما يدعيه (والثاني) لا يقبل لمخالفة ما يدعيه لمقتضى اللفظ والشرع والعرف والعادة والاستعمال •

فروع وان قال : أشهد بالله أو شهدت بالله لأفعلن كذا فان قصد به اليمين انعمت ولزمته الكفارة ؛ وان لم يقصد اليمين بأن قال أردت به الشهادة على أني مؤمن يشهد بالوحدانية قبل منه لأنه يحتمل ذلك ، وقد ورد اللفظ في الكتاب الكريم بمعنى اليمين في قوله تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) كما ورد في القرآن مرادا به الشهادة ، ولذا جعلنا قصده مرجحا لأحد المعنيين • وان أطلق ولم يعن شيئا في نيته فوجهان •

(أحدهما) يعتقد يمينا لوروده في الشرع كذلك •

(والثاني) لا ينعقد يمينا لوروده في الشرع بمعنى الشهادة ووروده
معنى اليمين ، فلا يكون يمينا بغير نية •

وقال أصحاب أحمد : أشهد بالله تجرى مجرى أقسم بالله • وزعم ابن
قدامة في المغنى أنه قول عامة الفقهاء ، وقال لا نعلم فيه خلافا ، وقال :
وسواء نوى اليمين أو أطلق ؛ لأنه لو قال أشهد ولم يذكر الفعل كان يمينا •
وانما كان يمينا بتقدير الفعل قبله ، وما قرره ابن قدامة من كونه قول عامة
الفقهاء غير صحيح كما عرفت من مذهبنا من الفرق بين قوله أقسم بالله
وقوله : أشهد بالله •

فرع قال الشافعي : وإن قال : أعزم بالله ولا فية له لم يكن
يمينا ، وجملة ذلك أنه إذا قال : أعزم بالله لا فعلت كذا فإن نوى به اليمين
كان يمينا لأنه يحتل بقوله بالله لا فعلت كذا اليمين وأن نوى أنه يعزم بمعونة
الله لم يكن يمينا وإن لم ينو شيئا لم يكن يمينا لأنه لم يثبت لها عرف في الشرع
ولا في الاستعمال ، وإن قال : أقسم لا فعلت كذا أو أقسمت أو أحلف أو
أشهد لا فعلت كذا ولم يقل بالله لم يكن يمينا سواء نوى به اليمين أو لم
ينو وقال أبو حنيفة : هو يمين سواء نوى به اليمين أم لم ينو وهي إحدى
الروايتين عن أحمد • وقال مالك : إذا نوى به اليمين كان يمينا وإن لم ينو
به اليمين لم يكن يمينا وهي الرواية الأخرى عن أحمد • دليلنا أنها يمين عريت
عن اسم الله وصفته فلم يكن يمينا ؛ كما لو قال : أقسمت بالنبى أو بالكعبة •

وأما الخبر الذى روى أن رجلا ذكر رؤيا بحضرة النبى صلى الله عليه
وسلم ففسرها أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال أبو بكر : أصبت يا رسول
الله أو أخطأت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت فى بعض
وأخطأت فى بعض فقال أبو بكر : أقسمت عليك لتخبرنى بالخطأ فقال النبى
صلى الله عليه وسلم « لا تقسم » فهو قسم فى اللغة لا أنه قسم فى الشرع بدليل
قوله صلى الله عليه وسلم لا تقسم أى لا تقسم قسما شرعيا تجب فيه الكفارة
وإن قال رجل : أعصم بالله أو أستعين بالله أو توكلت على الله لا فعلت كذا
لم يكن يمينا سواء نوى به اليمين أو لم ينو لأن ذلك لا يصلح لليمين •

فرع في مذاهب العلماء : قال ابن قدامة : وإن قال أقسمت أو آليت أو حلفت أو شهدت لأفعلن ولم يذكر بالله • فعن أحمد روايتان •

(أحدهما) أنها يمين • وسواء نوى اليمين أو أطلق • وروى نحو ذلك عن عمر وابن عباس والنخعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه • وعن أحمد أن نوى اليمين بالله كان يمينا والا فلا • وهو قول مالك وإسحاق وابن المنذر لأنه يحتمل القسم بالله وبغيره فلم تكن يمينا والا فلا • وهو قول مالك وإسحاق وابن المنذر لأنه يحتمل القسم بالله وبغيره فلم تكن يمينا حتى يصرفه بنيته إلى ما تجب به الكفارة •

ولنا أنها ليست يمين وإن نوى ، لأنها عريت عن اسم الله تعالى وصفته فلم تكن يمينا • كما لو قال أقسمت بالبيت أو أقسمت بالكعبة • وروى هذا عن عطاء والحسن والزهرى وقتادة وأبي عبيد • وما بقى من الفصول فعلى وجهها وقد مضى توضيحها في الفروع أنها • على أن الذي تقتدر إليه هذه الفصول هو بيان أحكام الحلف بالقرآن الكريم فنقول : إن الحلف بالقرآن أو بآية منه أو بكلام الله يمين منعقدة تجب الكفارة بالحنث فيها • وبهذا قال ابن مسعود والحسن وقتادة ومالك • أحمد وأبو عبيد وعامة أهل العلم •

قال أبو حنيفة وأصحابه : ليس يمين ولا تجب به كفارة ، فمنهم من زعم أنه مخلوق • ومنهم من قال لا ينعقد اليمين به • والحق أن القرآن كلام الله وصفة من صفات ذاته فتنعقد اليمين به ، كما لو قال وجلال الله وعظمته •

وقوله « هو مخلوق » فهذا كلام المعتزلة ، وإنما الخلاف مع الفقهاء ، ولا شك أن مذاهب المتكلمين لها تأثيرها على تقرير أحكام الفروع عند الفقهاء ، وقد روى عن ابن عمر مرفوعا أن القرآن كلام الله غير مخلوق •

وقال ابن عباس في قوله تعالى « قرآننا عريباً غير ذي عوج » أي غير مخلوق •

إذا ثبت هذا فإن الحلف بآية منه كالحلف بجميعه لأنها من كلام الله تعالى . وإن حلف بالمصحف أنقضت يمينه ، وكان قتادة يحلف بالمصحف . وقال ابن قدامة : ولم يكره ذلك إمامنا وإسحاق ، لأن الحالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه وهو القرآن ، فإنه بين دفتي المصحف باجماع المسلمين .

مسألة نص أحمد رضي الله عنه على أن من حلف بحق القرآن لزمته بكل آية كفارة يمين . وهو قول ابن مسعود والحسن (قلت) مذهبنا أن الواجب كفارة واحدة وهو قياس المذهب عند الحنابلة وأبي عبيد ؛ لأن الحلف بصفات الله كلها وتكرر اليمين بالله سبحانه لا يوجب أكثر من كفارة واحدة ، فالخلف بصفة واحدة من صفاته أولى أن تجزئه كفارة واحدة .

وجه الأول ما رواه مجاهد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية كفارة يمين ضبر ، فمن شاء بر ومن شاء فجر » . رواه الأثرم ؛ ولأن ابن مسعود قال : عليه بكل آية كفارة يمين . قال أحمد : وما أعلم شيئاً يدفعه .

قال في المغنى : ويحتمل أن كلام أحمد في كل آية كفارة على الاستحباب لمن قدر عليه فإنه قال : عليه بكل آية كفارة يمين فإن لم يمكنه فكفارة واحدة . ورده إلى واحدة عند العجز دليل على أن ما زاد عليها غير واجب ، وكلام ابن مسعود يحمل على الاختيار والاحتياط لكلام الله والمبالغة في تعظيمه ، كما أن عائشة رضي الله عنها أعتقت أربعين رقبة حين خلعت بالعهد - وليس ذلك بواجب - ولا يجب أكثر من كفارة واحدة لقول الله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين » وهذه يمين فتدخل في عموم الأيمان المتعددة، لأنها يمين واحدة فلم توجب كفارات كسائر الأيمان ولأن إيجاب كفارات بعدد الآيات يفضي إلى المنع من البر والتقوى والإصلاح بين الناس ، لأنه من علم أنه يحنثه تلزمه هذه الكفارات كلها ترك المحلوف عليه كائناً ما كان ، وقد

يكون برا وتقوى واصلاحاً فتمنعه منه ؛ وقد نهى الله تعالى عنه بقوله
(ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) •

مسألة إذا قال رجل لآخر أسألك بالله أو عليك بالله لتفعلن كذا
فإن أراد بذلك الشفاعة إليه بالله لم يكن يميناً وإن أراد أن يعقد للمسئول
يميناً لم يعقد لأحدهما يمين لأن كل واحد منهما لم يعقدها يميناً لنفسه ،
وإن أطلق ولم ينو اليمين ولا غيرها لم يعقد يميناً لأنه لم يثبت لها عرف في
الشرع ولا في الاستعمال وإن أراد السائل أن يعقد اليمين نفسه بذلك
انقضت اليمين في حقه لأنها تصلح لليمين بقوله بالله وإن لم يفعل المسئول
حلف عليه السائل حث السائل ووجبت الكفارة عليه وقال أحمد : يجب
الكفارة على المسئول لأن الكفارة وجبت بفعله • دليلنا أن المسئول لم يعقد
اليمين فلا يلزمه الكفارة كما لو لم يحلف عليه •

فرع الاستثناء في اليمين جائزة لقوله تعالى « إذا أقسموا ليعمر منها
مصبحين ولا يستنون » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله
لاغزون قريشا إلى أن قال في الثالثة إن شاء الله • والاستثناء في اليمين ليس
بواجب وحكى عن بعض الناس أنه قال : هو واجب لأن الله ذم قوماً أقسموا
ولم يستنوا • ودليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف من كسائه
ولم يستن •

إذا ثبت هذا فقال : والله لا فعلت كذا إن شاء الله ففعله لم يحنث لما
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فقال إن شاء الله
لم يحنث ولأنه علق الفعل على مشيئة الله ومشيئة الله لا تعلم ، وإنما
يعلم الاستثناء إذا وصله يمينه فإن فصله عن يمينه بغير عذر لم يرفع
اليمين ، وإن فصله لسبق نفس أوعى أو ليذكر يمينه التي يريد بحلفها أو كان
بلسانه فأقاة فلم يمكنه وصله باليمين لذلك كان في حكم الموصول • هذا
مذهبنا وقال الحسن البصري وعطاء إذا استثنى وهو في مجلسه صح وحكى
عن ابن عباس أنه قال : إذا استثنى بعد سنة صح وحكى عنه أنه يصح
الاستثناء أبداً وقيل : أنه رجع عن ذلك • ودليلنا أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » ولو كان الاستثناء يعمل بعد تمام اليمين والاتصال عنها لكفاه ذلك عن الكفارة ولا يصح الاستثناء حتى ينويه وهو أن ينوى تعليق الفعل بمشيئة الله لأن اليمين بالله لا تصح إلا بالينة فكذلك الاستثناء وهل من شرطه أن ينوى الاستثناء من أول اليمين أو يصح أن ينوى الاستثناء في بعض اللفظ اليمين ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الطلاق وإن حلف واستثنى ولم ينو الاستثناء صح الاستثناء في الظاهر دون الباطن .

فرع قال القاضي أبو الطيب : إذا قال : إن شاء الله والله لا أفعل كذا لم يحث وكذلك إذا قال لامرأته : إن شاء الله أنت طالق وعبدى حر لم تطلق امرأته ولم يعتق عبده لأنه لا فرق بين أن يقدم الاستثناء أو يؤخره وكذلك إذا قال : أنت طالق إن شاء الله عبدى حر من غير واو العطف لم تطلق المرأة ولم يعتق العبد لأنه علقهما بمشيئة الله وواو العطف يجوز حذفها كما روى عن ابن عباس : التحيات المباركات الصلوات من غير واو عطف ويقول العرب : أكلت خبزا سنا قال ابن الصباغ هذا وإن كان مجازاً أو أنه قصده صح الاستثناء لأن الاستثناء لا يكون إلا بالقصد .

فرع وإن قال والله لأفعلن كذا إن شاء زيد فإن هذا ليس باستثناء وإنما هو تعليق عقد اليمين بمشيئة زيد فإن فعل ذلك الشيء قبل أن يعلم مشيئة زيد لم يتعلق بذلك حكم وإن قال زيد : شئت أن تفعله انعقدت يمينه فإن فعل بر في يمينه وإن لم يفعله وتعدر فله حث في يمينه وإن قال زيد : لست أشاء أن تفعله لم تنعقد يمينه لأنه لم يوجد شرط انعقاد اليمين فإن فعله أو لم يفعله لم يحث . وإن فقدت مشيئة زيد بالجنون والغيبة أو الموت لم تنعقد اليمين لأنه لم يوجد شرط انعقادها وإن قال : والله لأدخلن الدار اليوم إن شاء زيد فإن قال زيد : شئت أن يدخلها بر في يمينه ، وإن انقضى اليوم ولم يدخلها حث في يمينه وإن قال زيد : شئت أن لا تدخل أو لست أشاء أن تدخل لم ينعقد اليمين وإن فقدت المشيئة بالموت أو الغيبة أو الجنون فانقضى اليوم ولم يدخلها لم يحث لأن يمينه لم تنعقد .

فرع وان قال والله لأدخلن هذه الدار اليوم الا أن يشاء زيد فقد انقضت يمينه على دخول الدار في اليوم الا أن يشاء زيد أن لا تدخلها فتتحل اليمين لأن الاستثناء ضد المستثنى منه ، فان دخل الدار في يومه بر في يمينه وان قال زيد قد شئت أن لا يدخلها انحلت اليمين فتخلص من الحنث بأحد هاتين وان قال زيد قد شئت أن يدخلها أو يقال لست أشاء أن لا يدخلها فقدبر الحاكم الاستثناء ولم يتخلص من الحنث الا بأن يدخلها في يومه فان انقضى اليوم قبل أن يدخلها حنث في يمينه وان فقدت المشيئة من زيد بغيبة أو جنون أو خرس أو موت ومضى اليوم ولم يدخلها فقد قال الشافعي في المختصر : يحنث في يمينه لأن الأصل أن لا مشيئة . وان قال والله لا دخلت هذه الدار اليوم الا أن يشاء زيد فاليمين ها هنا على النفي فيكون الاستثناء على الاثبات فان مضى اليوم ولم يدخل الدار بر في يمينه سواء شاء زيد أو لم يشأ . وان قال زيد : شئت أن يدخلها فقد تخلص من الحنث سواء دخلها أو لم يدخلها وان قال زيد شئت أن لا يدخلها أو لست أشاء أن يدخل فقد تعذر التخلص من الحنث بالاستثناء فان لم يدخل الدار حتى انقضاء اليوم فقد بر في يمينه وان دخل الدار في يومه حنث وان تعذرت مشيئته بغيبة أو جنون أو خرس فقد قال الشافعي في الأم : لم يحنث وهذا مخالف للنص في الأدلة واختلف أصحابنا فيهما على ثلاث طرق فقال أبو اسحق وغيره يحنث فيهما قولاً واحداً كما نقله المزني لأن الأصل عدم المشيئة فأما ما ذكره الشافعي في الأم فالظاهر أنه رجع عنه لأن المزني لو وجده لا يعترض به عليه ويحتمل أن الربيع نقلها قبل أن يتحقق رجوعه عنها ؛ ومنهم من نقل جواب كل واحدة منهما الى الأخرى وخرجهما على قولين (أحدهما) لا يحنث فيهما لأنه يجوز أن يكون قد شاء ويجوز أنه لم يشأ فيحصل شك في حصول الحنث والأصل أن لا يحنث (والثاني) أنه يحنث فيهما لأنه قد وجد عقد اليمين والمخالفة ويمكن حصول المشيئة وارتفاع اليمين ويمكن عدم المشيئة وبقي حكم اليمين والأصل عدم المشيئة . وأما المزني فقد قال عقيب نقله وهذا خلاف قوله في باب جامع الأيمان ويريد بذلك إذا حلف ليضربها مائة فضربها بضغت فيه مائة شمراخ وخفى عليه هل وصل جميعها الى بدنها أم لا ؟ أنه لا يحنث مع الشك في فعل ما حلف عليه ، ومنهم من قال : هما على اختلاف

حالين فحيث قال : يحنث أراد اذا أيس من معرفة مشيئته بموته لأنه أيس من معرفة مشيئته والأصل عدمها وحيث قال : لا يحنث أراد اذا لم يأيس من مشيئته بأن غاب أو خرس فرجى أن يرجع من غيبته أو يطلق لسانه فيعلم ذلك منه .

فروع اذا قال رجل لآخر : يمينى فى يمينك ظنرت فان كان المقول له قد حلف بالله تعالى لم يعتقد يمين القائل سواء نوى اليمين أو لم ينو لأن اليمين بالله لا يعتقد بالكناية مع النية ؛ وان كان المقول له قد حلف بالطلاق أو بالظهار أو العتاق ظنرت فى القائل فان نوى ذلك انعقدت يمينه بذلك لأن اليمين يعتقد بالكناية مع النية وان كان المقول له لم يحلف قبل هذا لم يعتقد الحالف بشيء سواء نوى اليمين بالطلاق أو الظهار أو العتق أو لم ينو لأن يمينه انما يعتقد بذلك بالصرح أو بالكناية مع النية وليس هاهنا لفظ صريح ولا كناية مع نية لأن المقول له لم يحلف .

والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب جامع الايمان

اذا حلف لا يسكن دارا وهو فيها ، فخرج فى الحال بنية التحويل وترك رحله فيها لم يحنث لأن اليمين على سكناه وقد ترك السكنى فلم يحنث بترك الرحل ، كما لو حلف لا يسكن فى بلد فخرج وترك رحله فيه ، وان تردد الى الدار لنقل الرحل لم يحنث ، لأن ذلك ليس بسكنى .

وان حلف لا يسكنها وهو فيها ، أو لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها ، أو لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فاستدام حنث ، لأن الاسم يطلق على حال الاستدامة ، ولهذا تقول : سكنت الدار شهرا ولبست الثوب شهرا وركبت الدابة شهرا . وان حلف لا يتزوج وهو متزوج أو لا يتطهر وهو متطهر أو لا بتطيب وهو متطيب فاستدام لم يحنث ، لأنه لا يطلق الاسم عليه فى حال الاستدامة ، ولهذا تقول تزوجت من شهر وتطهرت من شهر وتطيبت من شهر ، ولا تقول تزوجت شهرا وتطهرت شهرا وتطيبت شهرا .

وان حلف لا يدخل الدار وهو فيها فاستدام ففيه قولان ، قال في الام يحنث لان استدامة الدخول كالاتداء في التحريم في ملك الغير فكذلك في الحنث في اليمين كاللبس والركوب .

وقال في جرمة لا يحنث - وهو الصحيح - لان الدخول لا يستعمل في الاستدامة ولهذا تقول دخلت الدار من شهر ، ولا تقول دخلتها شهرا فلم يحنث الاستدامة ، كما لو حلف لا يتطهر اولا يتزوج فاستدام ، فان حلف لا يسافر وهو في السفر فاحظ في العود لم يحنث ، لانه اخذ في ترك السفر ، وان استدام السفر حنثا لانه مسافر .

الشرح قوله « بنية التحويل » التحويل مصدر حول تحويلا وهو يلزم ويتعدى فيقال حولته تحويلا اذا غيرت موضعه ، وحول هو تحويلا اذا انتقل من موضع الى موضع ، وقد مضى في الحوالة بحث مادته واشتقاقاتها .

والرحل كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للمطية وحلن ورسن وجمعه أرحل ورحال ، ورحل الشخص مأواه في الحضر ، ثم أطلق على أمتة المسافر لأنها هناك مأواه ، وفي الحديث « صلوا في رحالكم » أي في مأواكم .

اما الاحكام فان مبنى اليمين على لفظ الحالف ، فاذا حلف صريحة عبارته انصرفت يمينه اليها ، سواء كان ما نواه موافقا لظاهر اللفظ أو مخالفا ، فالموافق للظاهر أن ينوى باللفظ موضوعه الأصلي مثل أن ينسوى باللفظ العام العموم ، وبالمطلق الاطلاق ، وبسائر الألفاظ ما يتبادر الى الأفهام منها أو المخالف فانه يتنوع أنواعا :

(أحدها) أن ينوى بالعام الخاص ، مثل أن يحلف لا يأكل لحما ولا فاكهة ويريد لحما بعينه وفاكهة بعينها . ومنها أن يحلف على فعل شيء أو تركه مطلقا وينوى فعله أو تركه في وقت بعينه . مثل أن يحلف أن لا يركب السيارة ، وهو يعني الآن أو اليوم ، أو يحلف لألبس ، يعني الساعة .

ومنها أن يعني بقسمه غير ما يفهمه السامع منه كالمعارض ونحوها . ومنها أن يريد بالخاص العام ، مثل أن يحلف لا شربت لفلان الماء من العطش ، يعني

قطع كل ماله فيه منة ، أو لا يأوى مع امرأته في دار يريد جفائها بترك اجتماعها معه في جميع الدور •

في كل ما ذكرناه لا عبرة عندنا بما عناه أو نواه أو خالف لفظه ، لأن الحنث مخالفة ماعقد عليه اليمين واليمين هو اللفظ ، فلو أحسنناه على ما سواه لأحسنناه على ما نوى لا على ما حلف ؛ ولأن النية بمجرد ما لا تتعقد بها اليمين فكذلك لا يحنث بمخالفتها ، وبهذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه •

وقال مالك وأحمد رضي الله عنهما : إذا نوى يمينه ما يحتمله انصرفت يمينه إليه ، سواء خالف اللفظ أو وافقه ؛ لأن مبنى اليمين على النية •

فروع قال الشافعي رضي الله عنه : إذا كان في دار فحلف لا يسكنها أخذ في الخروج من مكانه وإن تخلف ساعة يمكنه الخروج منها حنث • وجملة ذلك أنه إذا كان ساكناً في دار فحلف لا يسكنها فإن أمكنه الخروج منها وأقام أي زمان كانت حنث وقال مالك : إن أقام دون اليوم والليلة لم يحنث لأن ذلك قليل يحتاج إليه في الانتقال ولم يحنث به دليلنا أن استدامة السكون بمنزلة ابتدائه فإذا أمكنه الخروج ولم يخرج حنث كما لو أقام يوماً وليلة وإن خرج من الدار في الحال لم يحنث : وقال زفر : يحنث وإن اقتتل في الحال لأنه لا بد أن يكون ساكناً زماناً ما ، وهذا لا يصح لأنه ما لا يمكنه الاحتراز منه لا يدخل في اليمين ولأنه تارك للسكنى بالخروج والتارك لا يسمى ساكناً كما لو أولج في ليلة الصيام ونزع مع طلوع الفجر •

أما إذا أقام زمناً يمكنه الانتقال فيه فانه يحنث لأنه فعل ما يقع عليه اسم السكنى فحنث به كموضع الاثاق ألا ترى أنه لو حلف لا يركب سيارة فوقف على سلمها أو تعلق بمؤخرتها حنث وإن كان قليلاً ؟ •

قال المسعودي : وإن كانت اليمين في جوف الليل فخاف من العسس إذا خرج ذلك الوقت فانه لم يحنث بالحنث إلى وقت الامكان وإن وقف بالدار

بعد اليمين لينقل قماشه (١) ورحله من الدار قفيه وجهان (أحدهما) وهو قول القفال وبه قال أبو حنيفة انه لا يحث لأنه من أسباب الخروج (والثاني) وهو قول البغداديين من اصحابنا وهو المشهور أنه يحث لأنه أقام في الدار بعد اليمين مع تمكنه من الخروج فحث كما لو أقام لا لنقل القماش وان خرج من الدار عقيب اليمين وترك رحله فيها لم يحث وقال أبو حنيفة يحث الا ان نقل أهله وماله وبه قال أحمد؛ وحكى عن مالك أنه اعتبر نقل عياله دون ماله ذليلاً أنه حلف على أن لا يسكن واذا تحول بنفسه منها عقيب يمينه فلم ينكر يمينه فلم ينكر يمينه فوجب أن لا يحث كمنسا لو حلف أن لا يسكن بلداً فخرج منها وترك رحله فيها فان رجع الى الدار بعد الخروج لنقل القماش أو لعيادة مرض فيها وما أشبه ذلك لم يحث لأنه قد وجد منه المفارقة للدار ومزايلة السكنى وبعوده اليها لا يسمى به ساكناً فلم يحث.

فروع اذا أقام على متاعه وأهله حث ، وقال أبو حنيفة وأحمد لم يحث لأن الانتقال لا يكون الا بالأهل والمال ولا يمكنه التحرز من هذه الاستدامة فلا يقع اليمين عليها . وعلى هذا ان خرج بنفسه وترك أهله وماله في المسكن مع امكان نقلهم عنه حث .

ولنا أنه لا يحث اذا خرج بنية الانتقال ؛ لأنه اذا خرج بنية الانتقال ، فليس بساكن - ولأنه يجوز أن يريد السكنى وحده دون أهله وماله - وعند أحمد وأبي حنيفة أن السكنى لا يكون الا بالأهل والمال ، ولهذا يقال فلان ساكن بالبلد الفلاني وهو غائب عنه بنفسه . واذا نزل بلداً بأهله وماله يقال سكنه ولو نزله بنفسه لا يقال سكنه .

هذا كلامهم وهو ظاهر الخطأ ؛ لأن المرء قد يموت أبواه أو ينفصل عنهما ولما يتزوج بعد ثم يسكن أنى شاء وحده . وحكى عن مالك أنه اعتبر نقل عياله دون ماله ، والأولى ان شاء الله أنه اذا انتقل الى مسكن آخر لا يحث وان بقي متاعه في الدار ، لأن مسكنه حيث هو ؛ وضع في المسكن

(١) مضى في غير موضع ان القماش بقايا المتاع بعد النزح عن البيت (ط)

الذى نزل فيه ما يتأثب به أو لم يضع ، مادام قد تحقق حلوله فيه من اجارة
أو تملك أو اتهاب •

فرع وان أكره على المقام لم يحنث ، وكذلك ان كان فى جوف
الليل فى وقت لا يجد فيه منزلا يتحول اليه ، أو يحول بينه وبين المنزل أبواب
مغلقة لا يمكن فتحها أو خوف على نفسه أو أهله أو ماله فأقام فى طلب النقلة
أو انتظار الزوال المانع منها لم يحنث ، وان خرج طالبا للنقلة فتعذرت عليه
اما لكونه لم يجد مسكنا يتحول اليه لتعذر الكراء واكتظاظ المساكن بأهلها
وندره الخالى منها أو يوجد فى مقابل مبلغ كبير لا يطيقه ولا يتيسر له أدائه،
أو لم يجد من يحمل أمتعته كسيارة أو دابة أو حمال ولا يمكنه النقلة بدونها
فأقام حنث وعليه الكفارة • وقال الحنابلة لم يحنث لأن اقامته عن غير اختيار
منه لعدم تمكنه من النقلة •

فرع فان حلف لا يتزوج ولا يتطيب ولا يتطهر فاستدام ذلك لم
يحث فى قولهم جميعا ، لأنه لا يطلق على من استدامها اسم الفعل ، فلا يقال
تزوجت شهرا ، ولا تطيب شهرا ، وانما يقال منذ شهر ، ولم ينزل الشارع
استدامة التزويج والطيب منزلة ابتدائها فى تحريمه فى الاحرام وايجاب
الكفارة فيه •

فرع وان حلف لا يدخل دارا هو فيها فأقام فيها ففيه قولان
أصحهما ما رواه حرملة أنه لا يحنث •

وعن أحمد روايتان : (احداهما) يحنث • قال أحمد فى رجل حلف على
امراته لا دخلت أنا وأنت هذه الدار وهما جميعا فيها ، قال : أخاف أن يكون
حنث •

(والثانية) لا يحنث ، ذكرها ابن قدامة عن القاضى واختارها
أبو الخطاب • وهو قول أصحاب الراى ، لأن الدخول لا يستعمل فى
الاستدامة ، ولهذا يقال دخلتها منذ شهر ولا يقال دخلتها شهرا فجبرى مجرى

التزويج ؛ ولأن الدخول الافضال من خارج الى داخل فلا يوجد هذا المعنى
فى الإقامة والملك .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن من أحسنه انما كان لأن ظاهر حال الحالف
أنه يقصد هجر الدار ومباينتها ؛ والاقامة فيها تخالف ذلك فجرى مجرى
الحالف على ترك السكنى به اهـ .

فرع فان حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس له فان نزع في الحال
والإحنت وكذلك ان حلف لا يركب دابة هو راكبها . فان نزل في أول حالة
الامكان والا حنت ، وبهذا قال أحمد وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور
لا يحنت باستدامته اللبس والركوب حتى يتدنه ، لأنه لو حلف لا يتزوج
ولا يتطهر فاستدام ذلك لم يحنت . كذا ههنا .

دليلا أن استدامة اللبس والركوب تسمى لبسا وركوبا ، ويسمى به
لبسا وراكبا . ولذلك يقال لبست هذا الثوب شهرا ، وركبت دابتي يوما
فحنت باستدامته ، كما لو حلف لا يسكن فاستدام السكنى ، وقد اعتبر
لشرع هذا في الاحرام حيث حرم لبس المخيط فأوجب الكفارة في استدامته
كما أوجبها في ابتدائه وفارق التزويج فانه لا يطلق على الاستدامة فلا يقال
تزوجت شهرا . وانما يقال منذ شهر . ولهذا لم تحرم استدامته في الاحرام
كابتدائه .

فرع ان حلف لا يسافر وكان في السفر فان سدر في سفره حنت
وان أخذ في العود لم يحنت ولو كانت مسافة العود أكبر من قدر مسافة
القصر . وذلك لأنه يعتبر أخذاً في ترك السفر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يسكن فلانا - وهما في مسكن واحد - ففارق
أحدهما الآخر في الحال وبقي الآخر لم يحنت لأنه زالت المسكنة . وان سكن
كل واحد منهما في بيت من خان او دار كبيرة ، وانفرد كل واحد منهما بباب

وغلق لم يحنث لانه ما ساكنه فان حلف لا يدخل دارا فادخل احدي الرجلين او ادخل راسه اليها لم يحنث، وان حلف لا يخرج من دار فاخرج احدي الرجلين او اخرج راسه منها لم يحنث . لان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا وكان يدخل راسه الى عائشة لترجله ، ولان كمال الدخول والخروج لا يحصل بذلك .

فصل وان حلف لا يدخل دارا فحصل في سطحها وهو غير محصر لم يحنث . وقال ابو ثور : يحنث لان السطح من الدار . وهذا خطأ لانه حاجز بين داخلها وخارجها فلم يصير بحصوله فيه داخلا فيها ، كما لو حصل على حائط الدار . وان كان محجرا ففيه وجهان .

(احدهما) يحنث لانه يحيط به سور الدار .

(والثاني) لا يحنث ، وهو ظاهر النص لانه لم يحصل في داخل الدار ، وان كان في الدار نهر فطرح نفسه في الماء حتى حمله الى داخل الدار حنث لانه دخل الدار . وان كان في الدار شجرة منتشرة الاغصان فتعلق بغصن منها ونزل فيها حتى احاط به حائط الدار حنث . وان نزل فيه حتى حاذى السطح فان كان فيه محجرا لم يحنث وان كان محجرا فعلى الوجهين) .

الشرح حديث اعتكاف الرسول في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت :

« ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على (بتشديد الياء) راسه وهو في المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت الا لحاجة اذا كان معتكفا » .

أما غريب الفصل فقوله « بيت من خان » قال في المصباح : والخان ما ينزله المسافرون والجمع خانات .

(قلت) لعله مكان كان يقوم مقام الفندق في عصرنا هذا ، الا ان الخان فيما مضى كان فيه مكان فسيح تأوى اليه الدواب ، ومستودع لبضائع المسافرين وأمتعتهم . وقوله « غير محجر » المحجر الذي عليه بناء يحيط به ومنه نسيبت الحجرة وسور الدار ما يحيط به .

مسألة • وان قال والله لا ساكنت فلانا وهو ساكن مقر في مسكن فان خرج أحدهما في أول حال امكان الخروج لم يحث لأنه لم يساكنه وان أقام بعد امكان الخروج حث لأن المساكنة تقع على الاستدامة كما تقع على الابتداء • قال الشافعي رضى الله عنه : والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما واحدة ومدخلهما واحد فان كانا في حجرتين في درب نافذ أو غير نافذ متفرقين أو متلاصقين فليسا متساكنين وانما هما متجاوران • وان سكن كل واحد منهما في بيت في خان وكان البيتان متفرقين أو متلاصقين فهما غير متساكنين لأن بيوت الخان كل بيت منها مسكن على الافراد ؛ وان سكن كل واحد منهما في بيت في دار صغيرة وكل واحد منهما ينفرد بغلق فهما متساكنان لأن الدار الواحدة مسكن واحد ويخالف الخان وان كان صغيرا لأنه بنى للمساكن وان كانا في بيتين في دار كبيرة ذات بيوت كل بيت ينفرد بباب وغلق فقد ذكر أكثر أصحابنا أن ذلك ليس بمساكنة لأنها كبيوت الخان وقال الشيخ الحسن الطبري في عدته في هذا نظر لأن جميع الدار تعد في العادة مسكنا واحدا ويخالف بيوت الخان • وان كانت الدار كبيرة الا أن أحدهما في البيت والآخر في الصفة أو كانا في صفتين أو كانا في بيتين ليس لأحدهما غلق دون الآخر فهما متساكنان وكذلك اذا كانا في بيتين في دار كبيرة ذات بيوت لا أبواب عليها كان ذلك مساكنة لأن اشتراكهما في مرافق الصحن الجامع للبيتين في الباب المدخول به اليهما كاشتراكهما في موضع السكون قال الشافعي : الا أن يكون له نية فهو على ما نواه ، وأراد اذا نوى بأن لا يساكنه في درب أو بلد أو بيت واحد كان على ما نواه لأنه يحتمل ما نواه من ذلك ، وفيه وجه آخر حكاه الطبري اذا نوى ما يساكنه في هذا البلد ، لم يصح كما نوى لا يساكنه بخراسان •

إذا ثبت هذا فحلف لا يساكنه وهما في بيتين في حجرة • قال الشافعي : فجعل بينهما جدار ولكل واحد من الحجرتين باب فليس هذه بمساكنة • قال أصحابنا البغداديون : ظاهر هذا الكلام أنها اذا أقاما في بيتيهما وجعل بينهما جدار ولكل واحد من الحجرتين باب لم يحث ، ليس ذلك على ظاهره ،

وانما أراد بذلك اذا انتقل أحدهما في الحال وعاد لبناء الجدار والباب فأما اذا أقاما مع امكان الانتقال لبناء الجدر والباب حنث الحالف .

وقال المسعودي : اذا استعملا بناء الجدار فيما بينهما عقب اليمين فهل يحنث الحالف ؟ فيه وجهان (أحدهما) يحنث لأن البناء يحتاج الى مدة طويلة ولم تجر العادة به . و (الثاني) لا يحنث لأنه استعمل بسبب الفرقة .

وقالت الحنابلة : انهما في دار واحدة متساكنين كالصغيرة ، وفارق المتجاورين في الدارين فانهما ليسا متساكنين ، ويمينه على نفي المساكنة لا على المجاورة . ولو كانا في دار واحدة حالة اليمين فخرج أحدهما منها وقسمها حجرتين وفتح لكل واحدة منهما بابا وبينهما حاجز ، ثم سكن كل واحد منهما في حجرة لم يحنث لأنها غير متساكنين .

فرع وان حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه ولا يركب دابة وهو راكبها فان نزع الثوب ونزل عن الدابة اول حال امكانه لم يحنث وان استدام ذلك مع امكان تركه حنث . لأن استدامة اللبس والركوب يسمى لبسا وركوبا ولهذا يقال : لبست الثوب شهرا وركبت الدابة شهرا ، وان قال : والله لا تزوجت وهو متزوج فاستدام ، أو لا تطهرت وهو متطهر فاستدام لم يحنث لأن استدامة ذلك لا يجري مجرى ابتدائه ولهذا لا يقال تزوجته شهرا وتطهرت شهرا وانما يقال تزوجت من شهر وتطهرت فان عقد النكاح أو ابتداء الطهارة حنث . وان قال والله لا تطيب وهو متطيب فاستدامة فقيه وجهان (أحدهما) يحنث لأن اسم التطيب يقع على الاستدامة ألا ترى أنه يقال تطيب شهرا كما يقال لبست شهرا (والثاني) وهو الأصح ولم يذكر في المذهب غيره أن لا يحنث لأن استدامة الطيب لم يجعل في الشرع بمنزلة ابتدائه ألا ترى أن المحرم ممنوع من ابتداء الطيب غير ممنوع من استدামته ولأنه كالطهارة لأنه يقال تطيب من شهر كما يقال تطهرت من شهر ولا يقال تطيب من شهر كما يقال تطهرت من شهر ولا يقال تطيب شهرا وان حلف لا يدخل دارا وهو فيها فاستدام الكون فيها قال القاضي أبو الطيب فيه وجهان وحكاها الشيخان قولين . قال في الأم : يحنث لأن استدامة

الكون في الدار بمنزلة ابتداء الدخول في التحريم في ملك الغير فكان كالدخول في الحنث باليمين وقال في حرمة لا يحنث وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح ، لأن الدخول هو الاتصال من خارج الدار الى داخلها وهذا لا يوجد في استدامة الكون فيها ، ولهذا لا يقال دخلت الدار شهرا وانما يقال دخلتها منذ شهر فان قلنا بالأول فان أقام بعد اليمين بعد أن أمكنه الخروج حنث وان خرج عقيب اليمين فان عاد لنقل المتاع حنث لأنه قد دخلها بخلاف ما لو حلف على السكنى لأن السكنى لا توجد بمجرد الدخول ، لأن قلنا بالثاني فاستدام الكون فيها لم يحنث وان خرج ثم دخلها حنث .

فرع وان حلف لا يدخل الدار فدخل الدهليز بجميع بدنه حنث لأنه قد دخل الدار وان دخل ببعض بدنه اما برأسه دون باقى بدنه أو بإحدى رجليه لم يحنث لأنه لم يدخل وان كان على باب الدهليز كن وهو الطاق فدخله فهل يحنث ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحنث لأنه خارج الدار (الثاني) يحنث لأنه من جملة الدار لأنه يكن الباب فهو كالدعليز وان حلف لا يخرج من الدار فأخرج بعض بدنه لم يحنث لأنه لم يخرج بدليل أنه لو كان معتكفا فأخرج بعض بدنه من المسجد لم يخرج من الاعتكاف لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه في حجر عائشة لترجله .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : ولو حلف لا يدخلها فرقى فوقها لم يحنث وجملة ذلك أنه اذا حلف لا يدخل دارا فرقى فوقها حتى حصل على سطحها ولم ينزل اليها فان كان السطح غير محجر لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور يحنث لأن حكم السطح حكم الداخل بدليل أن الاعتكاف يصح في سطح المسجد كما يصح في داخله ولأنه لو قال والله لا اخرجت من دارى فصعد السطح لم يحنث ودليلنا أن السطح حاجز يبقى الدار من الحر والبرد فام يصر بحصوله فيه دخلا في الدار كما لو وقف على الحائط وما ذكره من سطح المسجد فلا يلزم لأن الشرع جعل سطحه بمنزلة داخله في الحكم دون التسمية ألا ترى أن الرجة حكمها حكم المسجد في الاعتكاف ومنع الحنث منها وجواز الصلاة فيها بصلاة الامام وان لم تكن في حكم المسجد بالتسمية ولو حلف لا يدخل المسجد فدخل الرجة

لم يحنث وما ذكروه فيمن حلف لا يخرج من داره فصعد سطحها لا يسلم بل يحنث لأن صعوده خروج من الدار وإن كان السطح محجراً فحصل فيه فقيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يحنث وهو ظاهر النص لما ذكرناه فيه إذا كانت غير محجرة ومنهم من قال يحنث لأنه يحيط به سور الدار فهو كما لو حصل داخل الدار ، ومن قال بهذا فإنما قال الشافعي رضي الله عنه لا يحنث على عادة أهل الحجاز فإن سطوحهم غير محجرة .

فرع في مذاهب العلماء أن حلف لا يدخل داراً فحصل في سطحها قلت : قال الشافعي : لا يحنث ولأصحابنا فيما إذا كان محجراً وجهان وظاهر النص أنه لا يحنث وقال أحمد يحنث سواء كان السطح محجراً أم لا وبهذا قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وهذا خطأ لأن السطح حاجز بين داخل الدار وخارجها كسطح المسجد فإنه لا يعد من المسجد ولا يجوز الاعتكاف فيه كما لا يجوز الاعتكاف في مارتة علي ما مضى في الاعتكاف عند الحنابلة يصح الاعتكاف في سطح المسجد .

فرع وإن حلف لا يدخل الدار وفيها شجرة ولها أغصان منتشرة إلى خارج الدار فتعلق بفصن منها وصعد عليه ظنرت فإن أحاط به سور الدار حنث كما لو دخل من الباب وإن أحاط به السطح لا غير فإن كان غير محجر فعلى الوجهين وإن كان في الدار نهر فطرح نفسه فيه من خارج وسبح حتى دخل الدار أو دخل في سفينة ثم سير السفينة حتى دخل الدار حنث لأنه قد دخل الدار فهو كما لو دخلها من بابها .

فرع إذا تشاغلا ببناء الحاجز بينهما وهما متساكنان حنث لأيهما تساكن قبل انفراد أحدي الدارين من الأخرى ، وبهذا قال أحمد وأصحاب الرأي وأهل المدينة ولا نعلم فيه خلافاً .

فرع إن حلف لا ساكنت فلانا في هذه الدار فقسماها حبرتين وبنيا بينهما حائطاً وفتح كل واحد منهما لنفسه باباً ثم سكنا فيهما لم يحنث

لما ذكرنا في التي قبلها . وهذا قول أحمد وابن المنذر وأبى ثور وأصحاب
الرأى . وقال مالك : لا يعجنى ذلك لكونه عين الدار ولا ينحل بتغيرها .

وان حلف أن لا يضع قدمه في الدار فدخلها راكباً أو ماشياً مبتعلاً أو
جافياً حنث ، كما لو حلف أن لا يدخلها وبهذا قال أصحاب الرأى وأحمد .
قال أبو ثور : أن دخلها راكباً لم يحنث لأنه لم يضع قدمه فيها .

دليلنا أنه قد دخل الدار فحنث ، كما لو دخلها ماشياً ، ولا نسلم أنه لم
يضع قدمه فيها ، فان قدمه موضوعة ، فان كان في الدار نهر فدخلها في
سفينة أو زورق فقدمه في الزورق أو على الدابة فاشبه ما لو دخلها مبتعلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ان حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حنث ، لأن
اليمين على عين مضافة الى مالك فلم يسقط الحنث فيه بزوال الملك ، كما
من حلف لا يكلم زوجة فلان هذه فطلقها ثم كلمها ، وان حلف لا يدخل دار زيد
فدخل داراً لزيد وعمرو لم يحنث لأن اليمين معقودة على دار جميعها لزيد .
وان حلف لا يدخل دار زيد فدخل داراً يسكنها زيد باعارة أو اجارة أو عصب
فان أراد مسكنه - حنث لأنه يحتمل ما نوى ، وان لم يكن له نية لم يحنث .

وقال أبو ثور : يحنث ، لأن الدار تضاف الى الساكن ، والدليل عليه
قوله تعالى « لا تخرجوهن من بيوتهن » فاضاف بيوت أزواجهن اليهن بالسكنى ،
وهذا خطأ ، لأن حقيقة الاضافة تقتضى ملك لعين ، ولهذا لو قال : هذه الدار
لزيد جعل ذلك اقراراً له بملكها .

فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار فانهدمت وصارت ساحة أو
جعلت حائوتا أو بستاناً فدخلها لم يحنث لأنه زال عنها اسم الدار . وان أعيدت
تلك الإلة لم يحنث بدخولها لأنها غير تلك الدار ، وان أعيدت بتلك الإله
فيه وجهان (أحدهما) لا يحنث ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة لأنها غير
تلك الدار (والثاني) أنه يحنث لأنها عادت كما كانت .

الشرح ان حلف لا يسكن دار زيد هذه أو لا يدخلها فباعها زيد
ودخلها حنث الا ان يتوى لا يدخلها وهي ملك له فلا يحنث بدخولها بفند

زوال ملكه عنها وهكذا لو حلف لا يكلم عبد زيد هذا فباعه زيد ثم كلمه
أو لا يكلم زوجة فلان هذه فطلقها زيد ثم كلمها الحالف حث وبه قال مالك
وأحمد ومحمد وزفر وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يحث في الدار والعبد
ويحث في الزوجة لأن الدار لا توالى ولا تعادى وإنما يكون الامتناع لأجل
مالكها فتبلمت اليمين بذلك • دليلنا أنه اجتمع في اليمين التبعين والاضافة
فكان الحكم للتبعين كما قلنا في الزوجة لأن العبد يوالى ويمادى فهو كالزوجة
والله حلف لا يدخل دار زيد ولم يقل هذه فباع زيد داره ودخلها لم يحث
وكذلك اذا حلف لا يكلم عبد زيد ولا زوجته فباع زيد عبده وطلق زوجته
فكلمها لم يحث لأن اليمين تعلق بالاضافة خاصة وقد زال ملكه عنه • وإن
قال : والله لا كلمت زيدا هذا فغير زيد اسمه وصار يعرف بما غيره اليه فكلمه
بعد ذلك حث لأن الاعتبار بالنفس دون الاسم •

فرع وإن حلف لا يدخل دار زيد فدخل داراً يملكها زيد وعمره
لم يحث لأن اليمين معقودة على دار يملكها زيد وزيد لا يملكها وإنما يملك
بعضها وإن قال والله لا دخلت بيت زيد فدخل بيتا يسكنه زيد باجارة أو
إعارة لا يملكه فإن نويت البيت الذى يسكنه حث وإن قال : الذى يملكه
لم يحث • وإقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور : يحث لأن الدار
تضاف اليها يسكنها كما تضاف اليها ملكها ولهذا قال الله تعالى « لا تخرجوهن
من بيوتهن » وأراد بيوت أزواجهن لسكنانهن • ودليلنا أن الاضافة الي
من يملك يقتضى اضافة الملك ولهذا لو قال : هذه الدار لزيد اقتضى ذلك
ملكها فلو قال : أردت به ملك سكنها لم يقبل فاذا اقتضت الاضافة الملك
انصرف الإطلاق اليه وأما الآية فإنما أضاف بيوت أزواجهن اليهن مجازاً
لا حقيقة بدليل أنه يصح تقي الدار عنه بأن يقال ما هذه الدار لزيد وإنما
بسكنها والإيمان إنما تتعلق بالحقائق دون المجاز • وإن قال : والله لا دخلت
مسكن زيد فدخل داراً يسكنها زيد بملك أو اجارة أو إعارة حث لأن اسم
مسكن زيد يقع على ذلك إلا أن ينوى مسكنه الذى يملكه فلا يحث إلا
بدخول دار يملكها قال في الأم ولو حلف لا يسكن داراً لزيد فسكن داراً
لزيد فيه شركة لم يحث سواء كان له أقلها أو أكثرها لأنها لا تضاف اليه
خاصة •

مسألة وان حلف لا يدخل هذه الدار فانهدمت وزال بناؤها فدخلها لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يدخل هذا البيت فانهدم وصار عرصة فدخل عرصة لم يحنث وقال أبو حنيفة اذا حلف لا يدخل هذه الدار حنث بدخولها بعد هدمها ووافقنا في الدار المطلقة وفي البيت أنه لا يحنث بدخول عرصتها بعد هدمها وقال أحمد في الدار والبيت اذا عينهما حنث بدخولهما بعد هدمهما دليلنا أن كل ما يتناوله الاسم في اطلاق اليمين يجب أن يخرج منهما مع التحيين كما لو حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنت أو لا يدخل هذا البيت فخرّب •

إذا ثبت هذا فان أعيدت تلك الدار بغير آلتها فدخلها لم يحنث لأنها غير تلك الدار وان أعيدت بتلك الحالة ففيه وجهان (أحدهما) لا يحنث لأنها غير تلك الدار (والثاني) يحنث لأنها عادت كما كانت •

فرع ان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا له يسكنها بأجرة أو عارية أو غصب لم يحنث •

وقال أحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي : يحنث ، لأن الدار تضاف الى ساكنها كإضافتها الى مالكها • قال تعالى « لا تخرجوهن من بيوتهن » أراد بيوت أزواجهن التي يسكنها • وقال تعالى « وقرن في بيوتكن » ولأن الإضافة للاختصاص ، وكذلك ساكن الدار مختص بها فكانت إضافتها اليه صحيحة ، وهي مستعملة في العرف فوجب أن يحنث بدخولها كالمملوكة له •

ولنا أن الإضافة في الحقيقة الى المالك بدليل أنه لو قال : هذه الدار لفلان كان مقرا بملكها ، ولو قال أردت أنه يسكنها لم يقبل لأن حقيقة الإضافة تقتضى ملك العين ، وأن إضافة البيت الى ساكنه إضافة مجازية ، ولو سلمنا باحلال المجاز مكان الحقيقة لا نسلخ الناس من أيمانهم •

وان حلف لا يدخل دار زيد هذه ، واسم الإشارة هنا يتصرف الى عين مضافة الى زيد حنث ولا يسقط الحنث هنا بزوال الملك • ومثاله لو حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها ثم كلمها حنث •

فرع ولو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة استأجرها فلان هذا ، فقياس المذهب أنه لا يحث لما قررنا من أن الإضافة تقتضى حقيقة الملك ، وكذلك أن ركب دابة استأجرها فلان لم يحث وعند الحنابلة أنه يحث في الأولى ولم يحث في الثانية ، وكذلك القول فيما إذا اغتصبها فانه لا يحث في قول الجميع . وما بقى من الفصلين فعلى وجهه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب فقلع الباب ونصبه في مكان آخر وبقي المر الذي كان عليه الباب فدخلها من المر حث . وان دخلها من الموضع الذي نصب فيه الباب لم يحث . ومن اصحابنا من قال : ان دخل من المر الذي كان فيه الباب لم يحث لانه لم يدخل من ذلك الباب ، لان الباب نقل وهذا خطأ لان الباب هو المر الذي يدخل ويخرج منه دون المصراع المنسوب والمر الاول باق فتعلق به الحث .

وان حلف لا يدخل هذه الدار من بابها او لا يدخل من باب هذه الدار فسد الباب وجعل الباب في مكان آخر فدخلها منه ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يحث . وهو قول ابي علي بن ابي هريرة ، وهو المنصوص في الام ، لان اليمين اتفقت على باب موجود مضاف الى الدار ، وذلك هو الباب الاول فلا يحث بالثاني ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد فباع زيد داره ثم دخلها والثاني وهو قول ابي اسحاق انه يحث وهو الاظهر لان اليمين مقودة على بابها وبابها الآن هو الثاني فتعلق الحث به ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد فباع زيد داره واشترى اخرى ، فان الحث يتعلق بالدار الثانية دون الاولى .

فصل وان حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او بيتا في الحمام لم يحث لان المسجد وبيت الحمام لا يدخلان في اطلاق اسم البيت ، ولان البيت اسم لما جعل للايواء والسكنى ، والمسجد وبيت الحمام لم يجعل لذلك ، فان دخل بيتا من شعر او ادم نظرت ، فان كان الحالف ممن يسكن بيوت الشعر والادم حث ، وان كان ممن لا يسكنها ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول ابي العباس بن سريج انه لا يحث لان اليمين تحصل على العرف ، ولهذا لو حلف لا يأكل الرموس حمل على ما يتعارف اكله منفردا وبيت الشعر والادم غير متعارف للقروي فلم يحث به .

والثانى وهو قول اسحاق وغيره انه يحث لانه بيت جعل للايواء والسكنى
فاشبه بيوت الممر . وقولهم : انه غير متعارف فى حق اهل القرى يبطل بالبيت
من الممر فانه غير متعارف فى حق اهل البادية ثم يحث به ، وخبر الارز غير
متعارف فى حق غير الطبرى ثم يحث باكله اذا حلف لا ياكل الخبز .

قال الشافعى ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار وهو فى موضع فتحول
لم يحث الا ان ينوى ان لا يدخلها فيحث . وجملة ذلك انه اذا حلف لا يدخل
هذه الدار فدخلها من بابها او تسور من سطحها او من كوة او من ثقب فدخلها
حث لانه قد دخلها وان قال والله لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخلها
من كوة او من السطح لم يحث لانه لم يدخلها من الباب قال الشافعى : الا ان
ينوى انه لا يدخلها فيحث باى دخول كان وان فتح لها ممر من موضع آخر
ولم ينصب عليه ذلك المصراع على الباب الاول فدخل منه لم يحث لانه لم يدخلها
من الباب الذى حلف عليه وان نقل الباب وهو المصراع الذى كان على الاول الى
ممر الثانى ثم دخلها منه ففيه وجهان من اصحابنا من قال ان دخلها من الممر
الاول الذى نقل عنه الباب لم يحث وان دخلها من الممر الثانى الذى ينصب عليه
المصراع الاول الذى كان على الممر الاول وقت اليمين حث لان الباب هو المصراع
منهم من قال اذا دخلها من الممر الاول حث سواء نقل عنه المصراع او لم
نقل ، وان دخلها من ممر آخر بالدار لم يحث وهو الاصح لان الباب هو
الموضع الذى يوخل منه ويخرج وهو الفتحة فيها دون المصراع المنسوب لان
المنسوب يراد للمنع من الدخول ولا يراد للدخول والخروج وانما يراد لهما
الفتحة الا ان ينوى بقوله الباب هو المصراع المنسوب فيحث اذا دخلها من حيث
كان منصوبا فيه لان قوله يحتمل ذلك وان قال والله لا دخلت هذه الدار من
بابها او لا دخلت من باب هذه الدار ولها باب فسد وفتح لها باب آخر فدخل
منه فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من تعلق بظاهر كلام الشافعى وانه لا يحث
الا ان ينوى بانه لا يدخلها جملة فيحث لان الاضافة اقتضت تعريف الباب الموجود
وقت اليمين فصار كما لو قال : لا دخلت هذه الدار من هذا الباب ، ومنهم من
قال : يحث وهو الاظهر لان الثانى يقع عليه اسم الباب فتعلقت به اليمين وان
لم يكن موجودا حال عقد اليمين كما لو قال : لا دخلت دار زيد وليس لزيد
دار فملك زيد بعد اليمين دارا فدخلها فانه يحث . ومن قال بهذا تناول كلام
الشافعى على انه عين الباب .

فرع وان حلف لا يدخل هذه الدار اقتضى اطلاقه التأييد فان
قال : نويت يوما أو شهرا فان كان يمينه بالطلاق أو العتاق أو بالله في الايلاء
لم يقبل قوله فى الحكم لانه تعلق به حق آدمى وما يدعيه مخالف للظاهر ويدعى

فيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأنه يحتمل ما يدعيه . وإن كان يميناً بالله في غير الإيلاء قبل قوله في الظاهر والباطن لأنه أمين فيما يجب عليه من حقوق الله عز وجل .

فروع في مذاهب العلماء

إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فصل لها باب آخر في مكان آخر فدخلها منه قضيه وجبان :

(أحدهما) المنصوص في الأم ، وإليه ذهب أبو علي بن أبي هريرة أنه لا يحنث لتعلق اليمين بباب قائم مضاف إلى الدار ، وهو الباب الأول ، فلا تتعد اليمين على الباب الثاني .

(والثاني) وهو قول أبي إسحق الأسفرايني : وهو مذهب أحمد رضي الله عنه أنه يحنث ، لأنه دخلها وقد حلف أن لا يدخلها من بابها ، وقد صار هذا الباب الأخير باباً فينقذ اليمين به ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد قباع زيد دائرة واشترى أخرى ، فإن الحنث يرتبط بالأخرى ارتباطاً بالأولى قبل بيعها ، ولا يتعلق اليمين بالأولى بعد بيعها . وإن قلع الباب ونصب في دار أخرى وبقي المرح حنث بدخوله من الموضع الذي نصب فيه الباب لأنها دار أخرى ، لأن الدخول من الممر لا من المصراع .

فروع إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً أو حماماً عاماً قال الشافعي رضي الله عنه ولو حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوي أو قروي ولا تية له في أي بيت من شعر أو آدم أو خيمة أو بيت حجارة أو من مدر أو ما وقع عليه اسم البيت سكناً حنث . وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل بيتاً مبنياً من حجارة أو لبن أو آخر أو خشب أو قصب حنث بذلك قروياً كان أو بدوياً لأنه يقع عليه اسم البيت شرعاً ولغة وأن دخل دهليزها ، أو صفتها أو صحنها فقد قال بعض أصحابنا لا يحنث لأنه لا يسمى بيتاً ولهذا يقال لم يدخل البيت وإنما وقف في الدهليز والصفة والصحن وقال صاحب الفروع : لا يحنث إلا أن تعد جميع الدار مبنية ولا تفرد للبيتونة بموضعها

فيحنت اذا حصل في دهليزها وصفتها وقال القاضي أبو الطيب فيه نظر وأراد أنه يحنت وهو قول أبي حنيفة لأن جميع الدار بيت للإيواء .

وان دخل مسجدا أو البيت الحرام أو دخل بيتا في الحمام أو بيعة أو كنيسة لم يحنت وقال أحمد اذا دخل مسجدا أو البيت الحرام أو دخل بيتا في الحمام حنت لأن المسجد يسمى بيتا قال الله تعالى « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » وأراد به المساجد أما الحمام فقد روى « بنس البيت الحمام » وقوله صلى الله عليه وسلم « ستفتح لكم بلاد الروم وستجدون فيها بيوتا تسمى الحمامات فاذا دخلتموها فائتروا بالمازر » .

ودليلنا أن البيت اسم لما بنى للسكنى في العرف ولهذا يقال بيت فلان ويراد مسكنه والمسجد بيت الحمام لم يسميا بيتا لذلك فلم ينصرف الإطلاق اليه وأما الآية فالجواب أن المساجد تسمى بيوتا مجازا لا حقيقة . واليمين انما تنصرف الى الحقيقة دون المجاز وان دخل بيتا من شعر أو صوف أو آدم فان كان الحالف بدويا حنت وان كان الحالف قرويا لا يسكن هذه البيوت فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس : لا يحنت وهو قول أبي حنيفة لأن الأيمان محمولة على العرف ولهذا لو حلف لا يأكل الرؤوس لم يدخل فيه الا ما يعتاد آكله من الرؤوس منفردا وهذه البيوت غير معتادة في حق أهل الأمصار والقري فلم يدخل تحت أيمانهم وقال أكثر أصحابنا : يحنت وهو المنصوص واختلفوا في تعليله فقال أبو اسحاق انما يحنت لأنه يسمى في البادية بيوتا واذا ثبت لشيء عرف في موضع ثبت له في جميع المواضع ألا ترى أنه لو حلف العراقي لا يأكل الخبز فأكل خبز الأرض حنت ، وان كان ذلك غير متعارف في حقهم وانما هو متعارف في حق الطبري ومن أصحابنا قال : انما حنت لأن هذه البيوت المتخذة من هذه الأشياء تسمى بيوتا في الشرع قال الله تعالى « وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا » قال أبو الطيب التعليل الصحيح أن هذه تسمى بيوتا حقيقة وتسميتها خيما ومضربا انما هو اسم للنوع واسم البيت حقيقة يشمل الكل واليمين تحمل على الحقائق والتعليل الأول لا يصح لأنه يلزمه أن يقول : اذا حلف لا يركب دابة أن يحنت بركوب الحمار لأنه يسمى دابة بمصر والتعليل الثاني لا يستقيم لأن

المساجد سماها الله تعالى يوتا بقوله « فى بيوت أذن الله أن ترفع » ومع هذا فلا يحث بدخولها •

قوله « فى حق غير الطبرى » قلت نسبة الى طبرستان بفتح الباء وكسر الراء لالتقاء الساكنين وسكون السين اسم بلاد بالعجم ، وهى مركبة من كلمتين واليهما ينسب أبو على الطبرى وابن جرير المفسر وجماعة من أصحابنا . وأما طبرية وهى مدينة من أعمال فلسطين — أعادها الله الى الاسلام من يد اليهود — فان النسبة اليها طبرائى على غير قياس — واليهما ينسب صاحب المعجم الثلاثة رحمه الله — وأهل طبرستان كانوا يصنعون الخبز من الأرز ، ومراد المصنف أن غير الطبرى اذا حلف أن لا يأكل الخبز فانه يحث اذا أكل خبز الأرز •

وقوله « المصراع » هو الشطر وهما مصراعان أى لوحان • وقوله « القروى » نسبة الى القرية وهى الضيعة •

وقال فى كفاية المتحفظ : القرية كل مكان اتصلت به الأبنية واتخذ قرارا ، وتقع على المدن وغيرها والجمع قرى على غير قياس • قال بعضهم : لأن ما كان على فعلة من المعتل فبابه أن يجمع على فعال بالكسر مثل ظلية وظباء ، وركوة وركاء والنسبة اليها قروى بفتح الراء على غير قياس •

وقال ابن بطال : القرية سمت بذلك لأنها تجمع الناس من قرى اذا جمع • ويقال قرية قرية لغة يمانية ولعلها جمعت على قرى مثل لحية ولحى •

وقوله « بيوت المدر » والمدر جمع مدرة مثل قصب وقصبة ، وهو التراب المتلبد • قال الأزهرى : المدر قطع الطين وبعضهم يقول : الطين العلك الذى لا يخالطه رمل • والعرب تسمى القرية مدرة : لأن بنائها غالباً من المدر ، وفلان سيد مدرته ، أى قريته ، ومدرت الحوض مدرأ من باب قتل ، أصلحته بالمدر وهو الطين •

فرع قال الشافعى رحمه الله فى الأم : اذا قال ان دخلت دار زيد

إلا بأذنه فامرأتى طالتى فان أذن له زيد بالدخول ارتفعت اليمين دخلها أو لم يدخلها فان دخلها بعد ذلك بغير أذنه لم يحنث وان منعه زيد من الدخول بعد الأذن وقبل الدخول لم يقدح قال ابن الصباغ : وفيه نظر لأن رجوعه عن الأذن يطله ويكون داخلا بغير أذنه وبهذا يأنم فيه ومجرد الأذن لا يحل اليمين لأن المحلوف عليه الدخول بالأذن .

فرع وان حلف لا يركب دابة هذا العبد فركب دابة جعلها سيده لركوب العبد لم يحنث . وقال أبو حنيفة : يحنث وهكذا لو حلف لا يركب دابة لزيد جعلها لركوب عيده حنث وقال أبو حنيفة : لا يحنث . دليلنا أن العبد لا يملكها لأن الإضافة تقتضى الملك فى حق من ملك كما لو ركب دابة استعارها المحلوف عليه فان ملكه سيده دابة فركبها الحالف فان قلنا : يملك العبد بالتملك حنث الحالف وان قلنا لا يملك لم يحنث وان حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة مكاتبه لم يحنث لأن السيد لا يملكها ولا ينفذ تصرفه فيها وان حلف لا يركب دابة للمكاتب قال ابن الصباغ : فأكثر أصحابنا قالوا اذا ركب دابة المكاتب حنث لأن المكاتب يملك التصرف فيها دون سيده وذكر الشيخ أبو حامد أنه اذا قلنا : ان العبد لا يملك يحتمل أن يقال لا يحنث لأن المكاتب لا يملكها قال ابن الصباغ : والأول أظهر لأن الدابة اذا لم تضاف الى سيد المكاتب لا بد أن تكون مضافة الى المكاتب .

فرع اذا حلف أن لا يدخل البيت فوقف فى الدهليز أو الفناء أو الصفة هل يحنث ؟ وجهان . (الأول) لا يحنث ، واليه ذهب أحمد ، لأنه لا يسمى بيتا ، حيث يقال ما دخلت البيت انما وقفت فى الدهليز أو الصحن أو الفناء .

(الثانى) : يحنث لأنه يمكن أن يقال : أمان أهل مكة أن من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن ، ويشمل ذلك من كان فى الفناء أو الصحن أو الصفة — وبهذا قال أبو حنيفة لأن جميع الدار بيت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل هذه الحنطة فجعلها دقيقا ، او لا يأكل هذا الدقيق او لا يأكل هذا المجين فجعله خبزا لم يحث باكله .

وقال أبو المباس : يحث لأن اليمين تعلقت بعينه فتعلق الحث بها ، وان زال الاسم ، كما لو حلف لا يأكل هذا الحمل فذبحه واكله ، والمذهب الأول ، لأنه يعلق اليمين على العين والاسم ثم لا يحث بغير العين ، فكذلك لا يحث بغير الاسم ويخالف الحمل لأنه لا يمكن اكله حيا ، والحنطة يمكن اكلها حيا ، ولأن الحمل ممنوع من اكله في حال الحياة من غير يمين فلم يدخل في اليمين ، والحنطة غير ممنوع من اكلها فتعلق بها اليمين .

وان حلف لا يأكل هذا الرطب فاكله وهو تمر ، او لا يأكل هذا الحمل فاكله وهو كبش ، او لا يكلم هذا الصبي فكلمه وهو شيخ ، ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يحث كما لا يحث في منسطة اذا صارت دقيقا فاكله .

(والثاني) أنه يحث لأن الانتقال حدث فيه من غير صنعة ، وفي الحنطة يسفل حدث فيها بصنعة ، وهذا لا يصح لأنه يبطل به اذا حلف لا يأكل هذا البيض فصار فرخا ، او لا يأكل هذا الحب فصار زردا فإنه لا يحث . وان كان الانتقال حدث فيه من غير صنعة .

وان حلف لا يشرب هذا العصير فصار خمرا ، او لا يشرب هذا الخمر فصار مشربة لم يحث كما قلنا في الحنطة اذا صارت دقيقا . وان حلف لا يلبس بهذا الفزل فنسج منه ثوبا حث بلبسه ، لأن الفزل لا يلبس الا منسوجا فصار كما لو حلف لا يأكل هذا الحيوان فذبحه واكله .

فصل - وان حلف لا يشرب هذا السوق فاستغفه ، او لا يأكل هذا بز فذقه وشربه او ابتلعه من غير مضغ لم يحث ، لأن الأفعال اجناس مختلفة كالأعيان ، ثم لو حلف على جنس من الأعيان لم يحث بجنس آخر فكذلك اذا حلف على جنس من الأفعال لم يحث بجنس آخر .

وان حلف لا يذوق هذا الطعام فذاقه ولغظه ففيه وجهان . (احدهما) لا يحث لأنه لا يوجد حقيقة الذوق ما لم يذوقه ، ولهذا لا يبطل به الصوم .

(والثاني) انه يحنث لان اللوق معرفة الطعم وذلك يحصل من غير ازدراد، وان حلف لا ينوقه فأكله او شربه حنث لانه قد ذاق وزاد عليه . وان حلف لا يأكل ولا يشرب ولا ينوق فأوجر في حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث ، لانه لم يأكل ولم يشرب ولم ينق .

وان قال : والله لا طعمت هذا الطعام فأوجر في حلقه حنث ، لان معناه لا حنثه لي طعاماً وقد جعله طعاماً له .

الشرح وان حلف لا يأكل خضرة الحنطة أو لا يأكل منها فطحنها أو أكلها لم يحنث . وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يحنث . وحكاه الشيخ أبو اسحاق عن أبي العباس ؛ لأن الحنطة تؤكل هكذا فهو كما لو حلف لا يأكل هذا الكبش فذبحه فأكله ، أو كما حلف لا يأكل هذا اللحم فشواه وأكله ودلينا أن اسم الحنطة زال بالطحن فزال تعليق اليمين بها كما لو حلف لا آكل من الحنطة فزرعها وأكل من حشيشها وكذلك اذا تخلف لا آكل هذه البيضة فصارت فرخا واكله ويخالف الكبش فانه لا يمكن أكله حيا ولا يشبه اللحم أيضا فان اسم اللحم وصورته لم تزل وان حلف لا أكلت هذا الدقيق فمعجنه وخبزه وأكله ، أو لا أكلت هذا المعجين فخبزه وأكله لم يحنث . وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو العباس : يحنث والأول أصح لما ذكرناه في التي قبلها .

فرع في مذاهب العلماء - ان حلف على شيء بعينه وصفته فتغيرت صفته تبعا لتغير هيئته كمن حلف لا يأكل هذه الحنطة فطحنها دقيقا ، فانها سميت دقيقا ، أو حلف لا يأكل هذا الدقيق فمعجنه عجينا ، أو لا يأكل هذا المعجين فجعله في التور خبزا . كل هذه الصور لم يحنث بأكلها ؛ لأن اليمين تعلقت على العين والصفة . فكما أنه لا يحنث بغير العين فكذلك يحنث بغير الصفة .

وقال أبو العباس بن سريج : يحنث لأن اليمين تنعقد على العين والعين ياقية وزوال الصفة لا يؤثر في جوهرها ، كما لو حلف لا يأكل هذا الحمل فذبحه وأكله فانه يحنث ، والى هذا ذهب أحمد وأبو يوسف ومحمد بن

الحسن ؛ والمذهب الأول لما قررنا من اجتماع العين والاسم ، ويفارق الحمل لأن أكله حيا . ممنوع بالشرع وممنوع بالعرف . بغير يمين •

الشرح وان قال : والله لا أكلم هذا الصبي فصار شابا فكلمه أو لا أكلم هذا الشاب فصار شيخا وكلّمه أو لا أكلم من لحم هذا الجدى فصار تيسا أو أكلم لحمه أو لا أكلم هذه البسرة فصار رطبة وأكلها أو لا أكلم هذه الرطبة فصار تمره فأكلها فهل يحنث فى جميع ذلك ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يحنث لأن الاسم قد زال فأشبهه إذا قال لا أكلم هذه الحنطة فطحنها وأكلها •

(والثانى) يحنث لأن صورتها لم تزل وانما تغيرت الصفة فأشبهه إذا حلف لا يأكل اللحم فشواه وأكله هذا مذهبا وقال أبو حنيفة فى الحيوان يحنث وفى الباقي لا يحنث لأن قصده أن لا يكلم الصبي والشاب للاستحسان به وذلك لا يزول بالكبر وكذلك معناه لا يأكل لحم هذا الجدى وذلك المعنى لم يزل وهذا ليس بصحيح لأن الاعتبار بالاسم دون القصد . ولهذا لو حلف لا أكلم هذا اللحم فأكله نيثا حنث وان كان قصده بالامتناع من أكله مطبوخا وان قال : والله لا كلمت صبيّا فكلّم شابا أو لا كلمت شابا فكلّم شيخا أو لا أكلم لحم جدى فأكل لحم تيس أو لا أكلم بسرا فأكل رطبا أو لا أكلم رطبا فأكل تمرا لم يحنث وجها واحدا لأن اليمين ها هنا تعلق بالصفة دون العين ولم توجد الصفة فجرى مجرى ما لو حلف لا يأكل تمره بعينها فأكل غيرها •

فرع وان حلف لا يشرب هذا العصير فصار خلا فشربه أو لا يشرب هذا الخمر فصار خلا فشربه لم يحنث كما قلنا فى الحنطة إذا صارت دقيقا وان حلف لا يلبس هذا الغزل فنسج منه ثوبا ولبسه حنث لأن الغزل لا يلبس الا منسوجا فصار كما لو قال : والله لا أكلم هذا الكبش فذبحه فإنه يحنث •

فرع « وان حلف لا يأكل هذا الرطب النخ » اذا تغيرت حقيقة

بأشئ ، بصنعة فلا يتعلق الحنث به . أما إذا تغير بغير صفة كمن حلف لا يأكل الرطب فأكله تمرا ، أو لا يأكل هذا الحمل فأكله كبشا أو لا يكلم هذا الصبي فكله شيخا فقيه وجهان . ذهب أبو علي بن أبي هريرة إلى أنه لا يحنث كنا قلنا في الحنطة صارت دقيقا (والثاني) أنه يحنث لما ذكره المصنف . وذهب أصحاب الرأي وأحمد بن حنبل إلى أنه لا يحنث ؛ لأنه إذا لم يعين المحلوف عليه ولم ينو يمينه ما يخالف ظاهر اللفظ ولا صرفه السبب عنه تعلقت يمينه بما تناوله الاسم الذي علق عليه يمينه ولم يتجاوزته ؛ فإذا حلف لا يأكل رطباً لم يحنث إذا أكل تمراً ولا بسراً ولا بلحاً ولا سائر ما لا يسمى رطباً ، وهذا في قول أكثر الفقهاء . وقال ابن قدامة : ولا نعلم فيه خلافاً .

ولو حلف لا يأكل عنبا فأكل زبيبا أو دبسا أو خلا أو ناطقا أو لا يكلم شارباً فكلهم شيخاً ، أو لا يشتري جدياً فاشتري تيساً ؛ أو لا يضرب عبداً فضرب عتيقاً لم يحنث . بغير خلاف لأن اليمين تعلقت بالصفة دون العين ولم توجد الصفة فجري مجرى قوله : لا أكلت هذه التمرة فأكل غيرها .

فروع فإن حلف لا يأكل رطباً فأكل منصفاً — وهو الذي بعضه بسر وبعضه تمر — أو مذنباً — وهو الذي بدأ الارطاب فيه من ذنبه وباقيته بسر — أو حلف لا يأكل بسراً فأكل مذنباً فقيه وجهان .

(أحدهما) وهو الأظهر أنه يحنث ، لأنه أكل رطباً وبسراً فحنث ؛ كما لو أكل نصف رتبة ونصف بسرة منفردتين . وهذا قال أبو حنيفة وأحمد ومحمد بن الحسن .

(والثاني) لا يحنث ؛ لأنه لا يسمى رطباً ولا تمراً ؛ وهو قول أبي يوسف وبغض أضحاجنا .

مسألة قوله « فاستمه » من سففت الدواء وغيره من كل يابس إذا أخذته غير ملتوت ، وكل دواء غير مذاب أو معجون فهو سفوف ، الإزدواد الإلتقام والبلع من غير مضغ ولا لوك .

أما جملة الفصل فإن من حلف لا يأكل شيئا فشربه أو لا يشربه فأكله أو شفه فأنه لا يحنث ، وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي ؛ لأن الأفعال أنواع كالأعيان . وكما لو حلف على نوع من الأعيان لم يحنث بغيره فكذلك الأفعال ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد رواها عنه مهنا فيمن حلف لا يشرب النبيذ فأكله لا يحنث لأنه لا يسمى شربا .

وفي رواية الخرقى أنه يحنث لأن اليمين على أكل شيء أو شربه يقصد بها في العرف اجتناب ذلك الشيء فحملت اليمين عليه إلا أن ينوى . ولو قال طبيب لمريض لا تأكل العسل لكان نهيا عن شربه .

وان حلف لا يشرب شيئا فمضه ورمى به لا يحنث ، وقد روى عن أحمد فيمن حلف لا يشرب قمص قصب السكر لا يحنث . وهذا قول أصحاب الرأي ، فافهم قالوا : إذا حلف لا يشرب قمص حب الرمان ورمى بالتفل لا يحنث ، لأن ذلك ليس بأكل ولا شرب ، ويحجى على قول الخرقى أنه يحنث لأنه قد تناوله ووصل إلى بطنه وحلقه فأنه يحنث على ما قالوا فيمن حلف لا يأكل شيئا فشربه أو لا يشربه فأكله . فإن حلف لا يأكل سكرا في فيه حتى ذاب فابتلعه فأنه لا يحنث . ويتخرج عند أحمد وأصحابه على الروايتين ، فإن حلف لا يأكله أو لا يشربه فذاقه لم يحنث في قولهم جميعا ؛ وإن حلف لا يذوقه فذاقه ولقطة فعلى وجهين .

(أحدهما) لا يحنث ، لأن التذوق لا يتحقق إلا بالازدراء ، ولهذا لم يطل الصوم به إلا إذا ازدرده . (والثاني) يحنث وبه قال أحمد .

فرع إذا حلف لا يذوقه ، فأكله أو شربه أو شفه حنث في قولهم جميعا لأنه ذوق وزيادة . وإن مضغه ورمى به فعلى ما أسلفنا من الوجهين . وإن حلف لا يأكل ولا يشرب ولا يذوق فأوجر - والوجور بفتح الواو وزان رسول الدواء يصب في الحلق ، وأوجرت المريض إجارا فعلت به ذلك ، وووجرته أجره من باب وعد لغة ؛ فإن وجره بنحو منقطة أو قطارة فأنه لم يحنث لأنه لم يفعل شيئا مما حلف عليه .

فان قال : لا طعمت هذا الطعام فأوجره أو سفه أو شربه أو ازدردء أو التقمه حنث لأن ذلك كله يسمى طعاما ، وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللبن طعاما فى حديث : « انما يخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعمتهم » •

وفى الماء وجهان (أحدهما) هو طعام لقوله تعالى : « ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى » •

(والثانى) ليس بطعام لأنه لا يسمى طعاما ولا يفهم منه اطلاق اسم الطعام ولهذا يعطف عليه فيقال طعام وشراب • وحديث ابن ماجة يقول صلى الله عليه وسلم « لا أعلم ما يجزى من الطعام والشراب الا اللبن » ويقال باب الأطعمة والأشربة •

فرع اذا أكل دواء فالمذهب أنه يحنث لأنه يطعم حال الاختيار ، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة (والثانى) لا يحنث لأنه لا يدخل فى اطلاق اسم الطعام ولا يؤكل الا عند الضرورة ؛ فان أكل من نبات الأرض ما جرت العادة بأكله حنث بأكله •

فصل وان حلف لا يشرب سويقا فطرح فيه ماء وخلطه فيه حتى رق وشربه حنث لأنه شربه وان استفه قبل أن يطرح فيه الماء أو طرح فيه الماء وخلطه فيه وأكله بالمعلقة أو بأصبعه لم يحنث لأنه حلف لا يأكل السويق فطرح فيه الماء وخلط فيه حتى رق وشربه لم يحنث لأنه لا يأكل ولم يأكل وان حلف لا يأكل الخبز فمضغه وازدرد حنث لأنه أكله وان دقه وخاضه فى الماء وشربه أو ابتلعه من تغير مضغ لم يحنث لأن الأفعال أجناس كالأعيان ثم لو حلف على جنس من الأعيان لم يحنث بجنس آخر فكذلك اذا حلف على جنس من الأفعال لم يحنث بجنس آخر وان حلف لا يأكل هذا الطعام أو لا يشربه فذاقه ولم ينزل الى حلقه لم يحنث لأن ذلك ليس بأكل ولا شرب وان حلف لا يذوقه فتطعم منه بفيه ورمى به ولم يبتلعه حنث ومن أصحابنا من قال لا يحنث لأنه لا يحصل بذلك الذوق ولهذا لا يفطر به والأول أصح لأن الذوق معرفة طعمه وقد حصل ذلك وان حلف لا يذوقه فأكله أو شربه حنث لأنه قد ذاق وزاد

وان حلف لا يأكل أو لا يشرب أو لا يذوق فأوجر نفسه أو أوجره غيره باختياره
 فى حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث لأنه لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق وان
 قال والله لاطعمت هذا الطعام فأوجره نفسه أو غيره باختياره حنث لأن
 معناه لا جعلته لى طعاما وقد جعله طعاما له .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حنث لا يأكل اللحم حنث بأكل لحم كل ما يؤكل لحمة
 من النعم والوحش والطيء ، لأن اسم اللحم يطلق على الجميع ، ولا يحنث بأكل
 السمك لأنه لا يطلق عليه اسم اللحم ، وهل يحنث بأكل لحم ما لا يؤكل لحمة ؟
 فيه وجهان

(احدهما) يحنث لأنه يطلق عليه اسم اللحم وان لم يحل ، كما أطلق على
 اللحم المفصوب وان لم يحل .

(والثانى) لا يحنث لأن القصد باليمين أن يمنع نفسه مما يستبيحه ، ولحم
 ما لا يؤكل لحمة ممنوع من أكله من غير يمين ، فلم يدخل فى اليمين ، وان حلف
 لا يأكل اللحم فاكل الشحم لم يحنث ، وان حلف لا يأكل الشحم فاكل اللحم
 لم يحنث لأنهما جنسان مختلفان فى الاسم والصفة ، وان حلف على اللحم فاكل
 سمين الظهر والجنب وما يعلو اللحم ويتخلله من البياض حنث لأنه لحم سمين ،
 وان حلف على الشحم فاكل ذلك لم يحنث لأنه ليس بشحم ، وان حلف على
 اللحم او الشحم فاكل الكبد او الطحال او الرئة او الكرش او المخ لم يحنث
 لأنه مخالف للحم والشحم فى الاسم والصفة .

وان حلف على اللحم فاكل لحم الخد أو لحم الرأس او اللسان ففيه وجهان
 (احدهما) يحنث لأنه لحم (والثانى) لا يحنث لأن اللحم لا يطلق الا على لحم
 البدن واختلف أصحابنا فى الآلية ، فمنهم من قال هو شحم يحنث به فى اليمين
 على الشحم ولا يحنث به فى اليمين على اللحم لأنه يشبه الشحم فى بياضه
 وينوب كما ينوب الشحم ، ومنهم من قال هو لحم فيحنث به فى اليمين على
 اللحم ولا يحنث به فى اليمين على الشحم لأنه نابت فى اللحم ويشسبه فى
 الصلابة . ومنهم من قال ليس بلحم ولا شحم ولا يحنث به فى اليمين على واحد
 منهما ، لأنه مخالف للجميع فى الاسم والصفة فصار كالكبد والطحال .

وان حلف على اللحم فاكل شحم العين لم يحنث لأنه مخالف للحم فى الاسم
 والصفة ، وان حلف على الشحم فاكله ففيه وجهان :

(أحدهما) يحنث به بدخوله في اسم الشحم (والثاني) لا يحنث به لأنه لا يدخل في إطلاق اسمه ، كما لا يدخل لحم السمك في إطلاق اليمين على اللحم ، ولا التمر الهندي في اليمين على التمر) •

الشرح وان حلف لا يأكل اللحم حنث بأكل ما يؤكل لحمة من الدواب والصيد لأنه يقع عليه اسم اللحم وان أكل لحم السمك لم يحنث وقال مالك وأبو يوسف يحنث وبه قال بعض أصحابنا الخراساني لأن الله تعالى سماه لحماً فقال « تأكلون لحماً طرياً » ودليلنا أنه لا ينصرف إليه إطلاق اسم اللحم ولهذا يصح أن ينفي عنه اسم اللحم فيقول ما أكلت اللحم وانما أكلت السمك وانما سماه الله تعالى لحماً مجازاً لا حقيقة والأيمان انما تقع على الحقائق ولهذا لو حلف لا أقعد تحت سقوى وقعد تحت السماء لم يحنث وان كان الله تعالى سماها سقفا فقال (وجعلنا السماء سقفا) وجملة ذلك أن الحالف على ترك أكل اللحم لا يحنث بأكل ما ليس بلحم من الشحم والمخ ، وهو الذي في العظام ، والدماغ وهو الذي في الرأس في قحفه ولا الكبد والطحال والرئة والقلب والكرش والمصران والقانصة ونحوها ، وبهذا قال أحمد •

وقال أبو حنيفة ومالك : يحنث بأكل هذا كله لأنه لحم حقيقة ، ويتخذ منه ما يتخذ من اللحم فأشبه لحم الفخذ •

دليلنا أنه لا يسمى لحماً وينفرد عنه باسمه وصفته ، ولو أمر وكيهه بشراء لحم فاشترى هذا لم يكن ممثلاً لأمره ولا ينفذ الشراء للموكل ، وقد سألت القصاب يوماً : هل عندك لحم ؟ فقال : لا ، عندي حوائج - يعني الكبد والقلب والكلية - وقد دل على أن الكبد والطحال ليستا بلحم قول ابن عمر رضي الله عنه (أحل لنا ميتتان ودمان أما الدمان فالكبد والطحال) ولا نسلم أنه لحم حقيقة ، بل هو من الحيوان مع اللحم كالعظم والدم •

إذا ثبت هذا فانه اذا حلف ألا يأكل لحماً فأكل من لحم الانعام أو الصيد أو الطائر من مأكولة اللحم فانه يحنث في قول علماء الامصار • وأما

السك فانه لا يحنت بأكله ؛ وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ، والظاهر من مذهب أحمد ومالك وأبي يوسف وأبي ثور وقتادة أنه يحنت •

وقال ابن أبي موسى في الارشاد لا يحنت به الا أن ينويه •

ودليلهم قوله تعالى « الله الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا » وقال « ومن كل تأكلون لحما طريا » ولأنه من جسم حيوان ويسمى لحما •

ودليلنا أنه لا ينصرف اليه اطلاق اسم اللحم ، ولو وكل وكيلا في شراء اللحم فاشترى سمكا لم يلزمه ، ثم انه يصح أن ينفي عنه اسم اللحم عرفا واستعمالا فتقول ما أكلت لحما وانما أكلت سمكا ، فلم يتعلق به الحنت عند الاطلاق ؛ كما لو حلف لا قعلت تحت سقف فانه لا يحنت بقعوده تحت السماء ، مع أن الله تعالى سماها سقفا فقال « وجعلنا السماء سقفا محفوظا » فاطلاق اسم اللحم على لحم السمك مجاز في القرآن واليمين انما ينصرف الى الحقيقة •

فرع أما في غير مأكول اللحم كالميتة والخنزير والمغصوب فهل يحنت بأكل لحمه ؟ وجهان عندنا •

(الأول) لا يحنت بأكل المحرم بأصله لأن يمينه تنصرف الى ما يحل لا الى ما يحرم فلم يحنت بما لا يحل ، كما لو حلف لا يبيع قباع يباع فاسدا لم يحنت •

(والثاني) وبه قال أحمد وأبو حنيفة يحنت ، لأن الله تعالى سماه لحما فقال : « ولحم الخنزير » ولأنه لو حلف أن يلبس ثوبا فلبس ثوب حرير حنت ، وأما البيع الفاسد فلا يحنت به لأنه ليس يباع في الحقيقة •

فرع ان حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم لم يحنت ، وبه قال أحمد • وقال أبو حنيفة ومالك يحنت • دليلنا أنه لا يسمى لحما وينفرد

عنه باسمه وصفته ، ولو أمر وكيله بشراء لحم ، فاشترى شحماً لم يكن ممثلاً لأمره ولا ينفذ الشراء للموكل فلم يحث بأكله كالبلبل •

فاذا حلف لا يأكل شحماً فأكل لحماً لم يحث قولاً واحداً لأنهما جنسان مختلفان اسماً وصفة • وبهذا قال أبو حنيفة • وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن : اذا حلف لا يأكل شحماً فأكل لحماً حث لأن اللحم من شحم • ولا يكاد اللحم يخلو من شيء منه وان قل فيحث به • وذهب بعض أصحاب أحمد الى مخالفة الخرقى الى أنه لا يحث • قال ابن قدامة وهو الصحيح ، لأنه لا يسمى شحماً ولا يظهر فيه طعمه ولا لونه ، والذي يظهر في المرق قد فارق اللحم فلا يحث بأكل اللحم الذي كان فيه •

فرع وان حلف لا يأكل اللحم فأكل شحم الجوف أو لا يأكل الشحم فأكل اللحم لم يحث لأنهما مختلفان في الاسم والصفة وان حلف لا يأكل اللحم فأكل الكبد والطحال لم يحث وقال أبو حنيفة يحث وبه قال بعض أصحابنا لأنه لحم حقيقة ويتخذ منه ما يتخذ من اللحم والمذهب الأول لأن اسم اللحم لا يتناولهما وقد سماهما في الإثر دمين ولو قال لوكيله اشترى لحماً فاشترى له كبداً أو طحالا لم يقع للموكل وان حلف لا يأكل اللحم فأكل المخ أو الكرش لم يحث لما ذكرناه في الكبد والطحال وان حلف لا يأكل اللحم فأكل القلب أو الأكارع فقد قال المسعودي والصيدلاني يحث وقال الشيخ أبو حامد : لا يحث لما ذكرناه في الكبد والطحال وان حلف لا يأكل اللحم الأبيض الذي على ظهر الحيوان وجنيبه فقد قال الشيخ أبو حامد يحث لأنه لحم يكون عند هزال الحيوان أحمر وانما يبيض عندما يسمن الحيوان وان حلف لا يأكل الشحم فأكل ذلك لم يحث لأنه ليس بشحم واختلف قول القفال فيه فقال مرة هو لحم وقال مرة : هو شحم وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو زيد ان كان الحالف عربياً فهو شحم في حقه لأنهم يعرفونه شحماً وان كان عجمياً فهو لحم لأنهم يعرفونه لحماً والمشهور قول أبي حامد وان حلف أن لا يأكل اللحم فأكل شحم العين لم يحث لأنه ليس بلحم وان حلف لا يأكل الشحم فأكل ذلك الشحم ففيه وجهان (أحدهما) يحث لدخوله في اسم الشحم (والثاني) لا يحث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم

الشحم وان حلف لا يأكل اللحم فأكل لحم الخد أو الرأس أو اللسان ففيه وجهان (أحدهما) يحنث لأنه لحم (والثاني) لا يحنث لأنه لا يدخل في إطلاق اسم اللحم وان حلف لا يأكل الشحم فأكل لحم الرأس أو اللسان أو أكل الكبد أو الطحال أو القلب أو الكرش أو المخ لم يحنث لأن ذلك ليس بشحم واختلف أصحابنا في الآلية فمنهم من قال هي لحم فيحنث بأكملها في اليمين على اللحم ولا يحنث بأكملها في اليمين على الشحم لأنها نابتة في اللحم ويشبه اللحم في الصلابة ومنهم من قال : هي شحم فيحنث بأكملها في اليمين على الشحم ولا يحنث بأكملها في اليمين على اللحم لأنها تذوب بذوب الشحم ومنهم من قال ليست بلحم ولا بشحم فلا يحنث بأكملها في اليمين على اللحم كما لا يحنث في اليمين على الشحم ؛ لأنها مخالفة لهما في الاسم والصفة فهي كالكبد والطحال .

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف على اللحم فأكل لحم الخد أو لحم الرأس أو اللسان فوجهان (أحدهما) يحنث لأنه لحم حقيقة - وبه قال أحمد في لحم الخد - وحكى عن أبي موسى من أصحاب أحمد أنه لا يحنث إلا أن ينويه باليمين . وقال أصحاب أحمد في اللسان وجهان كالوجهين عندنا .

وفي لحم الرأس والأكارع روى عن أحمد ما يدل على أنه لا يحنث ، لأن من حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً أو كارعا لا يحنث إلا أن ينوي أن لا يشتري من الشاة شيئاً ، لأن إطلاق اسم اللحم لا يتناول الرؤوس والأكارع ، ولو وكله في شراء لحم فاشترى رأساً أو كارعا لم يلزمه .

(والوجه الثاني) لا يحنث لما ذكره المصنف ، واختلف أصحابنا في الآلية ، فمنهم من جعلها من الشحم ، فلو حلف على الشحم فأكلها حنث ، لأنها تشبه الشحم في ذوبها وشكلها فلو حلف لا يأكل لحماً فأكلها لم يحنث . ومنهم من قال : هي شحم أبو يوسف ومحمد . ومن أصحابنا من قال هو لحم لأنها نابتة في اللحم وتشبهه في الصلابة . قال ابن قدامة : وليس بصحيح لأنها

تسمى لحما ولا يقصد بها ما يقصد به ، وتخالفه في اللون والذوب والطعم فلم يحنت بأكلها كشحم البطن •

فرع كل ما كان مقيدا بالنعث أو بالاضافة لا ينصرف اليه اليمين اذا أطلق كمن حلف لا يأكل تمرا فانه لا يتناول التمر الهندي أو الشحم فلا يتناول الشحم المعدني الذي تشحم به محركات السيارات والطيارات ؛ وانما يتناول الشحم الحيواني ويحتمل أن لا يحنت الا بأكله لأن الحقيقة العرفية في عصرنا حصرت أسم الشحم على ما كان معدنيا ، ولا يقال للأدهان المأكولة شحم لا بين العوام ولا غيرهم من الخواص •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل الرؤوس ولم يكن له نية حنت برؤوس الابل والبقر والغنم ، لانها تباع مفردة وتؤكل مفردة عن الأبدان ، ولا يحنت برؤوس الطير فانها لا تباع مفردة ولا تؤكل مفردة ، فان كان في بلد يباع فيه رؤوس الصيد ورؤوس السمك مفردة حنت بأكلها ، لانها تباع مفردة فهي كـرؤوس الابل والبقر والغنم • وهل يحنت بأكلها في سائر البلاد ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يحنت لانه لا يطلق عليها اسم الرؤوس الا في البلد الذي يباع فيه ويعتاد آكله •

(والثاني) يحنت بها ، لان ما ثبت له العرف في مكان وقع الحنت به في كل مكان كخبز الأرز •

فصل وان حلف لا يأكل البيض حنت بأكل كل بيض يزابل بانثضه في الحياة ، كبيض الدجاجة والحمامة والنعامة ، وانه يؤكل منفردا ويباع منفردا فيدخل في مطلق اليمين ، ولا يحنت بما لا يزابل بانثضه كبيض السمك والجراد ، لانه لا يباع منفردا ولا يؤكل منفردا ، فلم يدخل في مطلق اليمين •

الشرح اذا حلف لا يأكل الرؤوس ، والمحلوف عليه هنا عام يتناول أنواعا منها ما جرى العرف ببيعه منفصلا عن البدن ؛ كـرؤوس الضأن والمعز والبقرة ، ومنها ما لا ينفصل عن البدن ولا يباع واحده كـرؤوس الدجاج

والحمام والأرانب لم يحنت إلا فيما تنفصل عن أبدانها وتعرض للبيع وهي بهيمة الأنعام دون غيرها •

وان حلف لا يأكل الرؤوس حنت بأكل رؤوس الأنعام وهي الابل والبقر والغنم وقال أبو حنيفة : لا يدخل رؤوس الابل في اليمين في إحدى الروايتين عنه وقال أبو يوسف ومحمد لا يتعلق يمينه الا برؤوس الغنم خاصة دليلنا أن رؤوس الابل والبقر والغنم تفرد عن أجسادها وتؤكل منفردة عنها فاستوت في تعليق اليمين بها وان كان في بلد يكثر فيه الصيد والسمك وتباع رؤوسه فيه مفردة عنه وتؤكل حنت بأكلها من كان من أهل ذلك البلد لأنها كرهوس الأنعام في حقهم وهل يحنت بأكل غير أهل ذلك البلد ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يحنت بأكلها لأنهم لا يعتادون ذلك ولا يعرفون فلم ينصرف أيمانهم اليها (والثاني) يحنت بأكلها في جميع البلاد لأنه اذا ثبت لها عرف في بلد ثبت لها ذلك العرف في جميع البلاد ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل حنت بأكل لحم الفرس وان كان لا يؤكل في جميع البلاد ولو حلف لا يأكل الخبز حنت بأكل خبز الأرز وان كان لا يعتاد أكله الا بطبرستان •

فرع في مذاهب العلماء

قال أبو حنيفة « لا يحنت بأكل رؤوس الابل لأن العادة لم تجر بيعها منفردة » وقال محمد وأبو يوسف لا يحنت الا بأكل رؤوس الغنم لأنها التي تباع في الأسواق - أي على عهدهما - دون غيرها فيمينه تنصرف اليها •

وقال أحمد بن حنبل : يحنت بأكل رأس كل حيوان من النعم والصيد والطيور والحيتان والجراد • ووجه أن هذه الرؤوس حقيقة عرفية مأكولة فحنت بأكلها كما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل من لحم النعم والزرافة وما يندر وجوده وبيعه • وعندنا أنها لو صارت حقيقة عرفية وكان الحالف في بلد تباع فيه رؤوس الصيد أو الأسماك منفردة حنت بأكلها •

وفي سران الحنت على أكلها في بلد آخر وجهان (أحدهما) لا يحنت لأن

الحقيقة العرفية في اطلاق اسم الرؤوس وبيعها لا توجد الا في البلد الذي تباع فيه الرؤوس ويعتاد أكلها (والثاني) يحنث لأن ما ثبت به في بلد يتع به الحنث في كل مكان آخر كخبز الأرز الذي لا يصنع الا في طبرستان ، وقد مضى توضيحه •

فرع اذا حلف لا يأكل البيض وقتلنا ان البيض نوعان • نوع يزائل بئضه في الحياة كبيض الدجاج والحمام والنعام ؛ والآخر لا يزائل بئضه كبيض السمك والجراد ، فان الحنث لا يتعلق الا بالنوع الأول ، لأنه يؤكل منفردا ويباع منفردا ، سواء كثر وجوده كبيض الدجاج أو قل وجوده كبيض النعام ، وبهذا قال أحمد ، وقال أصحاب الرأي لا يحنث بأكل بيض النعام • وقال أبو ثور لا يحنث الا بأكل بيض الدجاج وما يباع في السوق •

ولنا أن هذا كله بيض حقيقة وعرفا وهو مأكول فيحنث بأكله كبيض الدجاج ، ولأنه لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء البحر حنث أو ماء نجساً ، أو لا يأكل خبزا فأكل خبز الأرز أو الذرة أو البتاو ، وهو خبز أهل الصعيد ، ويصنع من الذرة الصفراء أو القيطي مع قليل من الحلبة ؛ وهو يختلف عن خبز المدن ، فاذا حلف أن لا يأكل خبزا فأكل البتاو في مكان لم يعتد فيه أكله حنث لأنه خبز ولا فرق بينه وبين الفينو •

وأما أكل بيض السمك أو الجراد فكما تقرر لا يحنث الا بأكل بيض يزائل بئضه في الحياة ، وبهذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي وأبو الخطاب من الحنابلة وأكثر العلماء ؛ لأن هذا لا يفهم من اطلاق اسم البيض ، ولا يذكر الا مضافا الى بئضه ، ولا يحنث بأكل شيء يسمى بيضاً غير بيض الحيوان ولا بأكل شيء يسمى رأسا غير رؤوس الأنعام الا فيما فيه الأوجه المذكورة آنفا •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل اللبن حنث بأكل لبن الأنعام ولبن الصيد ، لان اسم اللبن يطلق على الجميع ، وان كان فيه ما يقل أكله لتقذره ، كما يحنث

في اليمين على اللحم بأكل لحم الجميع ، وان كان فيه ما يقل أكله لتقذره ، ويحنث بالحليب والرائب وما جمد منه ، لان الجميع لبن ، ولا يحنث بأكل الجبن واللوز والبيا والزبد والسمن والمصل والأقط .

وقال ابو علي بن ابي هريرة : اذا حلف على اللبن حنث بكل ما يتخذ منه . لانه من اللبن والمذهب الأول ، لانه لا يطلق عليه اسم اللبن فلم يحنث به ، وان كان منه . كما لو حلف لا يأكل الرطب فأكل التمر . او لا يأكل السمسم فأكل الشيرج فانه لا يحنث . وان كان التمر من الرطب والشيرج من السمسم .

فصل وان حلف لا يأكل السمن فأكله مع الخبز او أكله في العصيدة وهو ظاهر فيها حنث . وان حلف لا يأكل اللبن فأكله في طبيخ وهو ظاهر فيه او حلف لا يأكل الخل فأكله في طبيخ وهو ظاهر فيه حنث .

وقال ابو سعيد الاصطخري « اذا أكله مع غيره لم يحنث لانه لم يفرد بالاكل فلم يحنث . كما لو حلف لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل طعاماً اشتراه زيد وعمرو » والمذهب الأول لانه فعل المحلوف عليه وأضاف اليه غيره فحنث . كما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل على جماعة وهو فيهم) .

الشرح الحليب فعيل بمعنى مفعول ، والحلب بفتحيتين يطلق على المصدر كالفتح فالتحلب وعلى اللبن المحلوب . فيقال لبن حلب ولبن حليب . وهو أول ما يخرج عند الحلب . والرائب اسم فاعل من راب يروب روبا اذا خثر والروبة بالضم خمير تلقى في اللبن ليروب ويشخن . والجبن معروف يعقد من اللبن بالانفحة واللور بضم اللام هو الجبن يؤكل قبل أن يشتد وهـ مرحلة بعد وضع الانفحة في اللبن وقبل أن يصير جبناً . وكانت العرب تأتدم به وتأكله مع التمر . ويعمل من الحليب الذي يكون بعد البيا . والبيا مقصور ومهموز هو لبن البهيمة عند أول ما تنتج يترك على النار فينعقد ؛ ويسمونه في ديارنا المصرية (السرسوب) وأما المصل فهو الذي يسمونه في ديارنا (أما الشرش) وهو ماء الجبن فاذا تعق قيل له (المش) والأقط اللبن المجفف ، وقد يغلى ماء الجبن مع الأقط ثم يصفى ثم يعصر فيوضع على الخريطة شيء ثقيل حتى يذهب ما فيه من الماء ثم يملح بالملح ثم يجعل أقراصاً أو حلقات .

وان حلف لا يأكل لبنا حنث بأكل لبن الأنعام ولبن الصيد لأن اسم اللبن

يقع على الجميع ويدخل فيه الحليب والرايب وأما الشيراز فيدخل في اسم اللبن في قول أكثر أصحابنا قال ابن الصباغ ومن أصحابنا من توقف فيه لأن له اسماً يختص به وإن أكل الجبن أو اللبا أو المصل أو الأقط أو السمن لم يحنث وقال أبو علي ابن أبي هريرة وأبو علي الطبري يحنث والأول أصح لأنه لا يسمى اللبا ولأن ذلك ينتقص بمن حلف لا يأكل السمسم فأكل الشيرج وإن أكل الزبد فإن كان اللبن فيه ظاهراً حنث وإن كان غير ظاهر لم يحنث على قول أكثر أصحابنا ويحنث على قول أبي علي .

قال ابن بطال « والشيراز هو أن يؤخذ اللبن الخائر ، وهو الرائب فيجعل في كيس حتى ينزل ماءؤه ويضرب » هذا الذي قصده صاحب الكتاب . ثم قال وقد يعمل الشيراز أيضاً بأن يترك الرائب في وعاء ويوضع فوقه الأباير وشيء من المحرقات ثم يؤكل ويترك فوقه كل يوم لبن حليب . أهـ .

أما الأحكام فإنه لو حلف لا يأكل لبناً ، فأكل من لبن الأنعام أو الصيود أو لبن آمية حنث ؛ لأن اسم اللبن يتناول حقيقة وعرفاً ، وسواء كان أبو رابعا أو ماءً أو مجدداً ؛ لأن الجميع لبن . وإن كان فيه ما يقل أكله لعدم استساغته أو تقذره ، كما لو حلف على اللحم حنث بأكل أي لحم مما مضى تفصيله وإن كان فيه ما يستقذر ، ولا يحنث بأكل الجبن والسمن والمصل والأقط والكشك ، بهذا قال العلماء كافة .

وقال أبو علي بن أبي هريرة « إذا حلف على اللبن حنث بكل ما يتخذ منه لأنه من اللبن - وليس بمذهب - والمذهب أنه لا يحنث لأنه لا يطلق عليه اسم اللبن ، وإن كان منه كالرطب والتمر والسمسم والشيرج وأما الشيراز فيدخل في اسم اللبن في قول أكثر أصحابنا قال ابن الصباغ : ومن أصحابنا من توقف فيه لأن له اسماً يختص به وإن أكل الجبن أو اللبا أو المصل أو الأقط أو السمن لم يحنث .

فرع وإن حلف لا يأكل السمن فأكله مع الخبز أو أكله في العصيدة وكان السمن ظاهراً فيها حنث ؛ والعصيدة من قولك عصدت الشيء عصداً إذا لويته . قال الجوهرى والعصيدة التي تمصدها بالمسواط فتمرها

به فتقلب ولا يبقى في الاناء منها شيء الا انقلب ، وفي حديث خولة فحرت
له عصيدة - هو دقيق يلت بالسمن ويطحخ - يقال عصدت العصيدة
وأعصدها ، أى اتخذتها ، وعصد البعير عنقه لواء نحو حاركة للبوت يعصده
عصودا فهو عاصد ، وكذلك الرجل ، يقال عصد فلان يعصد عصودا مات
وأشدد شمر :

« على الرجل مما منه السير عاصد »

وقال الليث « العاصد ههنا الذي يعصد العصيدة » أى يديرها ويقلبها
بالمصدة شبه الناعس به لحفان رأسه .

وقال أحمد « ان حلف لا يأكل زيدا فأكل سمننا أو لبنا لم يظهر فيه الزيد
لم يحنث ؛ وان كان الزيد ظاهرا فيه حنث » . اهـ .

مسألة وان حلف لا يأكل سمننا فحرت في السمن فان كان جامدا
فأكله منفردا حيث لأنه أكل المحلوف عليه وان أكله بالخبز أو العصيدة أو
السويق حنث وقال أبو سعيد الاصطخري لا يحنث لأنه لم يأكل السمن منفردا
وانما أكله مع غيره والمذهب الأول لأنه أكل المحلوف عليه وان كان مع غيره
فحنث كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلم زيدا وعمرأ وان كان السمن ذائبا
فشربه أو نحصاه بيده لم يحنث لأنه لم يأكله وانما شربه وان أكله مع الخبز
أو غيره حنث على المذهب لأنه هكذا يؤكل وعلى قول الاصطخري لا يحنث
وان أكل عصيدة متخذة بسمن فقال الشافعي حنث وقال اذا حلف لا يأكل
خلا فأكل سكبجا لم يحنث قال أصحابنا ليست على قولين وانما أراد بالخل
اذا لم يكن ظاهرا وأراد بالسمن اذا كان ظاهرا قال ابن الصباغ : ويتصور ذلك
اذا أكل من لحم السكباج دون مرقة وهذا على المذهب أيضا فأما على قول
الاصطخري فانه لا يحنث بمال وقال المسعودي : اذا حلف لا يأكل الخل
واتخذ منه طيخا فان كان طعمه أو لونه ظاهرا حنث وألا فلا وان حلف لا يأكل
زيدا أو سمننا فأكل لبنا لم يحنث لأن كل واحد منهما غير الآخر في الاسم
والصورة ، فهو كما لو حلف لا يأكل دبسا فأكل اللبن حنث وليس بشيء .

وان حلف لا يأكل سمننا فأكل زيدا أو لبنا أو شيئا مما يصنع من اللبن

سوى السمن لم يحنث ، وان أكل السمن منفردا أو فى عصيدة أو حلواء أو طيخ فظهر فيه طعمه حنث ، ولذلك اذا حلف لا يأكل لبنا فاكل طيخا فيه لبن ، أو لا يأكل خلا فاكل (سلطة) فيها خل يظهر طعمه فيه حنث . وبهذا قال احمد وأصحابه وقال بعض أصحابنا لا يحنث لأنه لم يفرد بالأكل ، وهذا لا يصح لأنه أكل المحلوف عليه وأضاف اليه غيره فحنث ، كما لو أكله ثم أكل غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل ادماً فاكل اللحم حنث لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « سيد الادام اللحم » ولانه يؤتدم به فى العادة فحنث به كالخل والمرى ، فان أكل التمر فيه وجهان (أحدهما) لا يحنث لأنه لا يؤتدم به فى العادة ، وانما يؤكل قوتا أو حلاوة (والثانى) انه يحنث به لان النبى صلى الله عليه وسلم « أعطى سائلا خبزاً وتمراً وقال هذا ادم هذا » .

فصل وان حلف لا يأكل الفاكهة فاكل الرطب أو العنب أو الرمان أو الاترنج أو التوت أو النبق حنث لأنها ثمار أشجار فتشت بها ، كالنفاح والسفرجل ، وان أكل البطيخ أو الموز حنث ، لأنه يتفكه بشمار الأشجار . وان أكل الخيار أو القثاء لم يحنث لأنهما من الخضروات .

فصل وان حلف لا يأكل بسراً ولا رطباً فاكل منصفاً حنث فى اليمين لأنه أكل البسر والرطب ، وان حلف لا يأكل بسرة ولا رطباً فاكل منصفاً لم يحنث لأنه لم يأكل بسراً ولا رطباً .

فصل وان حلف لا يأكل قوتا فاكل التمر أو الزبيب أو اللحم وهو ممن يقتات ذلك حنث ، وهل يحنث به غيره ؟ على ما ذكرناه من الوجهين فى بيوت الشعر ورموس الصيد .

الشرح حديث « سيد الادام اللحم » هو من حديث أخرجه الطبرانى فى الأوسط وأبو نعيم فى الطب والبيهقى فى الشعب عن بريدة ولفظه « سيد الادام فى الدنيا والآخرة اللحم ، وسيد الشراب فى الدنيا والآخرة الماء ، وسيد الرياحين فى الدنيا والآخرة النافعة » ضعفه السيوطى

وقال حسن لغيره • قلت : ولعله يريد بغيره حديث « سيد طعام أهل الجنة اللحم » رواه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا • قال الشوكاني (١) في إسناده سليمان بن عطاء يروى الموضوعات عن شيخه مسلمة بن عبد الله الجهني •

وقال ابن حجر : لم يتبين لى الحكم على هذا المتن بالوضع ، وأن مسلمة غير مجروح وسليمان بن عطاء ضعيف • قال في التعليق : رواه سليمان عن مسلمة عن أبي مشجعة عن أبي الدرداء ، وأبو مشجعة ومسلمة لم يجرحا ولم يوثقا فهما مجهولا الحال ، وسليمان قال البخاري في حديثه منكير • وقال أبو زرعة منكر الحديث •

وقال ابن حبان « يروى عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة ابن ربيعى أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات » اه • ورواد العقيلي من حديث ربيعة بن كعب مرفوعا « أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم » وقال هذا حديث غير محفوظ • وقال ابن حبان : عمرو بن بكر المذكور فى إسناده يروى عن الثقات الطامات •

ورواية البيهقي فى الشعب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه من طريق أحمد ابن منيع ، ثنا العباس بن بكار ثنا أبو هلال الراسبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه • قال السيوطي فى اللآلئ : قال البيهقي ورواه جماعة عن أبي هلال الراسبي تفرد به أبو هلال ثم قال السيوطي : وهو من رجال الأربعة ووثقه أبو داود • قال العلامة الملعلى : أقول اذا كان رواه جماعة عن أبي هلال فالظاهر أنه يسوق البيهقي الطرق • وهذه الطريق التى ساقها ساقطة البتة ، فان العباس بن بكار كذاب يضيع • واذا كانت هذه أقوى الطرق فما ظنك بالباقي ؟ وقد أخرجه الطبراني فى الأوسط ثنا محمد بن شعيب ثنا سعيد ابن عتبة القطان ثنا أبو عبيدة الحداد ثنا أبو هلال - فذكره ثم قال - ونم يروه عن ابن بريدة الا أبو هلال ولا عنه الا أبو عبيدة تفرد به سعيد •

وقال فى مجمع الزوائد (٥ - ٣٥) فيه سعيد بن عبيدة (كذا) القطان ولم

(١) الفوائد المجموعة بتعليق العلامة المحدث عبد الرحمن الملعلى •

أعرفه . أقول أحسبه سعيد بن عنبسة الرازي الخزاز فانه يروى عن أبى عبيدة الحداد ، ولعله كان يبيع القطن مع الخز فقال الراوى عنه القطان . ومحمد ابن شعيب ليس هو ابن سابور ، فان الطبرانى لم يدركه ، فينظر من هو ؟ وسعيد بن عنبسة كذاب . أما رواية أنس عند البيهقى أيضا فهي من طريق هشام بن سلمان عن يزيد الرقاشى ، وهشام . قال ابن عدى أحاديثه عن يزيد غير محفوظة ، ويزيد ليس بشيء . ورواية أبى نعيم انما هي من حديث على رضى الله عنه ؛ وهي من نسخة عبد الله بن أحمد بن عامر الموضوعية . وقال الشوكانى وليس فى شيء من هذه الطرق ما يوجب الحكم بالوضع .

أما حديث « هذا آدم هذا » فقد أخرجه أبو داود عن يوسف بن عبد الله ابن سلام قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع تمره على كسرة وقال هذه أدام هذه ، وذكره الامام أحمد فى مسنده .

والمرى بتشديد الراء والياء وكأنه منسوب الى المارة ، قال ابن بطال والعامية تخففه وصفته أن يؤخذ الشعير فيقلى ثم يطحن ويمجن ويخمر ثم يخلط بالماء فيستخرج منه خل يضرب لونه الى الحمرة ويؤتدم به ويطبخ به ، والأترنج والأترج واللاترجة والترنجة والترنج .

قال فى القاموس « حامضه مسكن غلظة النساء ويجلو اللون والكلف . وقشره فى الثياب يمنع السوس » اهـ .

وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب » والتوت شجر معروف يملف به دود القز له ثمر أحمر ، والنبق ثمار السدر ، وفى الحديث فى سدره المنتهى « نبقها مثل قلال هجر » والريحان الفارسى ويسميه عوام اليمن الشقر والبنفسج والياسمين معروفان .

اما الأحكام فانه ان حلف لا يأكل أدما حث بأكل كل ما جرت العادة بأكل الخبز به لأن هذا معنى التأدم ، وسواء فى هذا ما يصطنع كالطبخ والمرق والمخل والزيت والسمن والشيرج واللبن قال تعالى فى الزيت : « تنبت بالدهن وصنع

للأكليين » وقال صلى الله عليه وسلم : « نعم الادم الخل » وقال : « اتقدموا
بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة » أخرجه ابن ماجه ، أو من الجامدات
كالشواء والجبن والباقلاء والزيتون والبيض • وبهذا قال أحمد
وأبو ثور •

وقال أبو حنيفة : ما لا يصطبغ به فليس بأدم • لأن كل واحد منهما يرفع
الى الفم منفردا • دليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « سيد الادم
اللحم » وقال : « سيد الادم الملح » رواه ابن ماجه ، لأنه يؤكل به الخبز
عادة ؛ فكان أدم كالذى يصطبغ به ، ولأن كثيرا مما ذكرنا لا يؤكل في العادة
وحده ؛ انما يعد لتأدم به وأكل الخبز به فكان أدم كالخل واللبن • وقول
أبي حنيفة : انه يرفع الى الفم وحده مفردا ، يجاب عنه بجوابين •

(أحدهما) أن منه ما يرفع مع الخبز كالمالح ونحوه •

(والثاني) أنهما يجتمعان في الفم والمضغ والبلع الذى هو حقيقة الأكل
فلا يضر افتراقهما قبله •

ويحتمل بأكل الملح لأنه قد روى بعض الأخبار (سيد أدامكم الملح) وهل
يحتمل بأكل التمر ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق •

(أحدهما) لا يحتمل لأنه لا يؤتدم به في العادة وانما يؤكل قوتا أو
حلاوة •

(والثاني) يحتمل به لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سائلا خبزا وتمرا
وقال هذا أدم هذا • فأما التمر ففيه وجهان :

(أحدهما) هو أدم لما روى أبو داود عن عبد الله بن سلام قال :
« رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع ثمرة على كسرة وقال : هذه ادم
هذه » •

(والثاني) ليس بأدم لأنه لا يؤتدم به عادة انما يؤكل قوتا أو حلوى •

فرع فان حلف لا يأكل فاكهة حث بأكل كل ما يسمى فاكهة
وهى كل ثمرة تخرج من الشجرة يتفكه بها من العنب والرطب والرمان
والسفرجل والتفاح والكمثرى والخوخ والمشش والاترج والتوت والنبق
والموز والجميز ؛ وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، وقال
أبو حنيفة وأبو ثور : لا يحث بأكل ثمرة النخل والرمان لقوله تعالى :
فيهما فاكهة ونخل ورمان) والمعطوف يغير المعطوف عليه * دليلنا أنهما
ثمرتا شجرتين يتفكه بهما فكأيا من الفاكهة كسائر ما ذكرنا ؛ ولأنهما فى عرف
الناس فاكهة ويسمى بأتعهما فكأيا ، وموضع بيعهما سوق الفاكهة ، والأصل
فى العرف الحقيقة والعطف لشرفهما وتخصيصهما كقوله تعالى : « من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال » وهما من الملائكة *

فرع القثاء والخيار والقرع والبادنجان من الخضر وليس من
الفاكهة وبهذا قال أحمد * أما البطيخ فانه من الفاكهة على ما ذكره المصنف ،
وهو أحد الوجهين عند أصحاب أحمد ذكره القاضى وبه قال أبو ثور ، لأنه
يتضح ويحل ، أشبه ثمر الشجر *

والثانى عندهم : ليس من الفاكهة ، لأنه ثمر بقلة أشبه الخيار والقثاء ؛
وأما ما يكون فى الأرض كالجزر واللفت والفجل والقلقاس والسوطل ونحوه ،
فليس شئ من ذلك فاكهة ، لأنه لا يسمى بها ولا فى معناها *

ودليلنا أن البطيخ وإن كان يشبه فى شجره النباتات الزاحفة كالبادنجان
والقرع والقثاء والخيار ، إلا أنه ثمر حلو يفارق ما ذكرنا فى الطعم وفى طريقة
الأكل اذ تلك الأنواع تصطبغ وتطبخ وتملح وليس كذلك البطيخ والشمام
ولأنها فاكهة فى حقيقتها العرفية عند الناس على اختلاف أقاليمهم
وأجناسهم *

فرع وإن حلف لا يأكل بسرا فاكل منصفا نظرت فان أكل موضع
الرطب لا غير لم يحث لأنه لم يأكل بسرا وإن أكل موضع البسر منه لا غير
حث وكذا إن أكل الجميع وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف وأبو

سعيد الاصطخرى وأبو علي الطبري لا يحنث دليلنا أنه أكل المحلوف عليه وغيره فهو كما لو كانا منفردين وهكذا لو حلف لا يأكل الرطب فأكل موضع البسر من المصنف لم يحنث وان أكل موضع الرطب منه حنث وان أكل الجميع حنث على المذهب ولا يحنث على قول الاصطخرى وأبي علي : وان حلف لا يأكل رطباً أو بسرة فأكل منصفة لم يحنث لأنها ليست برطوبة ولا بسرة وان حلف لا يأكل هذه التمرة فوقعت في تمر فان أكل الجميع حنث لأنه أكل المحلوف عليها . وأن أكل جميع التمر الا ثمرة فان تيقن أنها غير التي حلف على أكلها حنث لأنه تيقن أنه فعل المحلوف عليه وان تيقن أن التي حلت عليها هي التي بقيت أو شك هل هي المحلوف عليها أم لا لم يحنث لأنه اذا تيقن أنها بقيت فقد تيقن أنه لم يحنث واذا شك لم يحنث لأنه يشك في وجوب الكفارة عليه والأصل عدم وجوبها وهكذا ان هلك من التمر ثمرة وأكل الباقي فان تيقن أن التي حلف عليها في جملة ما اكله حنث وان لم يتيقن أنها التالفة أو شك هل هي التالفة أو غيرها لم يحنث لما ذكرناه .

فروع اذا حلف لا يأكل قوتاً فأكل خبزاً أو تمرأ أو زيبياً أو لحماً أو لبناً حنث لأن كل واحد من هذه يقات في بعض البلدان ، ويحتمل أن لا يحنث الا بأكل ما يقاته أهل بلده ؛ لأن يمينه تنصرف الى القوت المتعارف عندهم في بلدهم ولأصحاب أحمد وجهاً كالوجهين عندنا ، وان أكل جباً يقات خبزه حنث لأنه يسمى قوتاً ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدخر قوت عياله لسنة » وانما يدخر الحب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يأكل طعاماً حنث بأكل كل ما يطعم من قوت وادم وفاكهة وحلاوة لأن اسم الطعام يقع على الجميع ، والدليل عليه قوله تعالى : (كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه) وهل يحنث بأكل الدواء فيه وجهاً ؟ .

(احدهما) لا يحنث لانه لا يدخل في اطلاق اسم الطعام .

• (والثاني) يحتث لأنه يطعم في حال الاختيار ، ولهذا يحرم فيه الربا .

فصل وان حلف لا يشرب الماء فشرب ماء البحر احتمل عندي وجهين •

(أحدهما) يحتث لأنه يدخل في اسم الماء المطلق ، ولهذا تجوز به الطهارة

(والثاني) لا يحتث لأنه لا يشرب ، وان حلف لا يشرب ماء فراتا فشرب ماء دجلة أو غيره من المياه العذبة حث ، لان الفرات هو الماء العذب ، والدليل عليه قوله تعالى : « واسقيناكم ماء فراتا » وأراد به العذب ، وان حلف لا يشرب من الفرات فشرب من ماء دجلة لم يحتث لان الفرات اذا عرف بالالف واللام فهو النهر الذي بين العراق والشام ••

فصل وان حلف لا يشم الريحان فشم الضميران - وهو الريحان لغاري - حث ، وان شم ما سواه كالورد والبنفسج والياسمين والزعفران لم يحتث لأنه لا يطلق اسم الريحان الا على الضميران وما سواه لا يسمى الا باسمائها • وان حلف لا يشم المشموم حث بالجميع ، لان الجميع مشموم ، وان شم الكافور أو المسك أو العود أو الصنبل لم يحتث لأنه لا يطلق عليه اسم المشموم • وان حلف لا يشم الورد والبنفسج فشم دهنهما لم يحتث لأنه لم يشم الورد والبنفسج ، وان جف الورد والبنفسج فشمهما ففيه وجهان •

(أحدهما) لا يحتث ، كما لا يحتث اذا حلف لا ياكل الرطب فاكل التمر •

(والثاني) يحتث لبقاء اسم الورد والبنفسج •

الشرح في قوله تعالى : « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل » الآية • هو يعقوب عليه السلام : روى الترمذي عن ابن عباس : « أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا ما حرم اسرائيل على نفسه ؟ قال : كان يسكن البدو فاشتكى عرق النساء فلم يجد شيئاً يلائمه الا لحوم الابل وألبانها فلذلك حرمها ، قالوا : صدقت » وذكر الحديث •

وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي : أقبل يعقوب عليه السلام من حران يريد بيت المقدس حين هرب من أخيه عيسو ، وكان رجلاً بطشاً قوياً ، فلقية ملك فظن يعقوب أنه لص فعالجه أن يصصره ، فغمز الملك فخذ

يعقوب عليه السلام ثم صعد الملك الى السماء ويعقوب ينظر اليه ، فهاج عليه عرق النسا ولقى من ذلك بلاء شديدا ، فكان لا ينام الليل من الوجع ويبيت وله زقاء - أى صياح - فحلف يعقوب عليه السلام ان شفاه الله عز وجل ألا يأكل عرقا ، ولا يأكل طعاما فيه عرق فحرمها على نفسه ، فجعل بنوه يتبعون بعد ذلك العروق فيخرجونها من اللحم » •

واختلف هل كان التحريم من يعقوب باجتهاده أم باذن الله تعالى ؟ والصحيح الأول لأن الله تعالى أضاف التحريم اليه بقوله « الا ما حرم » وأن التى اذا أداه اجتهاده الى شيء كان ديننا يلزمنا اتباعه لتقرير الله اياه على ذلك ، وكما يوحى اليه ويلزم اتباعه • كذلك يؤذن له ويجتهد ، ويتمين موجب اجتهاده اذا قدر عليه • وقد حرم نبينا صلى الله عليه وسلم العسل على الرواية الصحيحة ، أو خادمه مارية فلم يقر الله تحريمه ونزل « لم تحرم ما أحل الله لك » قال الكيا الطبرى : فيمكن أن يقال مطلق قوله تعالى : « لم تحرم ما أحل الله » يقتضى ألا يختص بمارية ، وقد رأى الشافعى أن وجوب الكفارة فى ذلك غير معقول المعنى ، فجعلها مخصوصا بموضع النص ، وأبو حنيفة رأى ذلك أصلا فى تحريم كل مباح جرى مجرى اليمين • هكذا أفاده القرطبى •

أما قوله تعالى « وأسقيناكم ماء فراتا » فالفرات أشد الماء عذوبة • وقال تعالى « هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج » وقد فرت الماء يفرت فرته اذا عذب فهو فرات • وقال ابن الأعرابى : فرت الرجل اذا ضعف عقله بعد مسكة ، والفراتان الفرات ودجيل •

اما الأحكام فاذا حلف لا يأكل طعاما فأكمل ما يسمى طعاما من قوت وأدم وحلواء وتبر جامد ومائع حنث لقوله تعالى « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل » وقوله تعالى « ويطعمون الطعام على حبه » يعنى على محبتهم للطعام لعاجتهم اليه ؛ وقيل على حب الله تعالى ، وقال تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى مخربا على ظاغم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما

خزير » وسمى النبي صلى الله عليه وسلم اللبن طعاماً وقال « انما تخزن لهم
ضروع مواشيهم أطعمتهم » .

وفى الماء عند الحنابلة وجهان (أحدهما) هو طعام لقوله تعالى « ان الله
مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ، ومن لم يطعمه فانه منى » والطعام
ما يطعم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سمي اللبن طعاماً وهو مشروب
فكذلك الماء .

(والثانى) ليس بطعام لأنه لا يسمى طعاماً ولا يفهم من اطلاق اسم الطعام
ولهذا يعطف عليه ، فيقال طعام وشراب ، والمعطوف يغير المعطوف عليه ،
وقال صلى الله عليه وسلم : « انى لا أعلم ما يجزىء من الطعام والشراب الا
اللبن » رواه ابن ماجه ، ويقال باب الأطعمة والأشربة ، ولأنه ان كان طعاماً فى
الحقيقة فليس بطعام فى العرف فلا يحث بشربه ؛ لأن مبنى الإيمان على
العرف ؛ لكون الحالف فى الغالب لا يريد بلفظه الا ما يعرفه ، وهذا هو
الأصح من الوجهين .

فرع هل يحث بأكل الدواء كالأقراص المسكنة والقيتاينات
والمركبات الاقرباذينية والفارماكوبيا ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يحث لأنه يطعم حال الاختيار .

(والثانى) لا يحث لأنه لا يدخل فى اطلاق اسم الطعام ولا يؤكل الا عند
الضرورة ، وبهذين الوجهين قال الحنابلة ؛ ومن يراجع كتاب الربا هنا يجد
أن الدواء ربوى لأنه طعام وجهاً واحداً أما هنا فوجهان .

مسألة اذا حلف لا يشرب ماء وأطلق احتمال عند المصنف وجهين فى
حنثه بشرب ماء البحر - وهو الأبيض المتوسط أو الأحمر أو المحيط الهندى
أو الاطلسى أو الاقيانوس - أو ما تفرع عنها من خلجان كالخليج العربى
وخليج العقبة وما يربط بينها من مضائق وإممرات ، وأحد الوجهين أنه يحث
لأن ماء البحر يدخل فى مطلق الماء ولذا تصح الطهارة به لأنه ماء طهور . فاذا
عرفت أن المياه جميعها مصدرها البحر . اما عن طريق التبخر ثم نزولها .

مطرا تكون منه الآبار والأنهار • وأما عن طريق المياه الجوفية التي تكون منها العيون وبعض الآبار وعرفت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لمن يسأله « انا نركب البحر ونحمل القليل من الماء » قال « هو الطهور مأؤه الحل ميتة » عرفت أن الماء عند الاطلاق يتناول ماء البحر حقيقة وعرفا وشرعا •

(والوجه الثانى) أنه لا يحنث • لأن ماء البحر لا يشرب ولا يساغ عادة • ولو كان يسمى ماء لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهم « انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توطأنا به لم نجد ماء نشربه أفقتوضاً بماء البحر ؟ » وهذا سؤال يدل بمجردده على أن ماء البحر لا يسمى ماء بلا قيد • لأنه قال أفقتوضاً بماء البحر • هكذا بالاضافة •

مسألة اذا حلف على الجنس المضاف كماء دجلة أو ماء الفرات أو ماء البئر فهل يحنث بشرب بعضه ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) يحنث بشرب بعضه لأنه حلف على ما لا يمكنه فعل جميعه فتناولت يمينه بعضه منفردا • وبهذا قال أحمد وأبو حنيفة •

(والثانى) لا يحنث • لأنه اذا حلف على الجنس كالناس والماء والخبز والتسرحنث بفعل البعض ؛ لأن يمينه تناولت الجميع فلم يحنث بفعل البعض ، فالحق به اسم الجنس المضاف • وأما غير المضاف فليس فيه الوجهان ؛ لأنه اذا حلف ليفعلن شيئا لم يبر الا بفعل جميعه •

وان حلف لا شربت من الفرات فشرب من مائه حنث ، سواء كرع فيه أو اغترف منه ثم شرب ، وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ومحمد • وقال أبو حنيفة : لا يحنث حتى يكرع فيه ، لأن حقيقة ذلك الكرع فلم يحنث بغيره ، كما لو حلف لا شربت من هذا الاثاء فصب منه فى غيره وشرب •

ولنا أن معنى يمينه أن لا يشرب من ماء الفرات ؛ لأن الشرب يكون من مائها • ومنها الغرف فحنثت اليمين عليه ، كما لو حلف لا شربت من هذه البئر ولا أكلت من هذه الشجرة ولا شربت من لبن هذه الشاة ، وفارق

الكواز فان الشرب فى العرف منه ؛ لأنه آلة للشرب بخلاف النهر . وما ذكره
يطل بالبئر والشاة والشجرة ، وقد سلسوا أنه لو استقى من البئر أو احتلب
لبن الشاة أو التقط من الشجرة وشرب وأكل حث فكذا فى مسألتنا هنا .

فرع وان حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ
منه حث لأنه من ماء الفرات ، ولو حلف لا يشرب من نهر الفرات فشرب من
نهر يأخذ منه ففيه وجهان .

(أحدهما) يحث لأن معنى الشرب منه الشرب من مائه فحث ؛ كما
لو حلف لا شربت من مائه . وهذا أحد الاحتمالين لأصحاب أحمد .

(والثانى) لا يحث . وهو قول أبى حنيفة وأصحابه الا أبى يوسف فان
عنه رواية أنه يحث ، وانما قلنا : لا يحث ، لأن ما أخذه النهر يضاف الى
ذلك النهر لا الى الفرات ، ويحول باضافته اليه عن اضافته الى الفرات فلا
يحث به كغير الفرات ، ومن حلف لا يشرب من نهر النيل فشرب من ترعة
النوبارية أو ترعة المحمودية فان اضافتها الى الترعة لا يمنع العلم بكونها
احدى رواقد النيل فيحث ، كما لو شرب من فرع رشيد أو فرع دمياط .

أما اذا حلف لا يشرب من نهر الأردن فشرب من بحيرة الحولة لم يحث
لأنهما وان اتصل مأوئهما فلكل منهما اسمه وموقعه . وكذلك يقال فى بانياس
والحصاني والليطاني والمزهراني واليرموك وبحيرة طبرية من أنهار الشام
أنقذها الله وأقالها من عثرتها وأهلك الطامعين فيها .

مسألة وان قال والله لا شربت الماء أو لا شربت ماء فأى ماء شربه
من ماء مطر أو ثلج أو برد أذيب أو ماء بئر أو نهر فانه يحث سواء كان عذبا
أو مالحا لأنه يقع عليه اسم الماء وان شرب من ماء البحر قال الشيخ أبو
اسحاق مالحا احتمل عندي وجهين .

(أحدهما) يحث لأنه يدخل فى إطلاق اسم الماء ولهذا يجوز الطهارة
به .

(والثاني) لا يحنت لأنه لا يشرب وان قال : والله لا شربت ماء فراتا فان شرب ماء عذبا من أى نهر كان أو بئر كان حنت لأنه وصفه بكونه فراثا وذلك يقتضى الماء العذب قال الله تعالى « وأسقيناكم ماء فراتا » أى عذبا وان شرب ماء سالما لم يحنت لأنه ليس بفرات وان قال والله لا شربت من الفرات فان الفرات اذا عرف بالألف واللام أقتضى ذلك النهر الذى بين الشام والعراق فان شرب من غيره من الأنهار لم يحنت وان شرب من ذلك النهر حنت سواء كرع فيه أو أخذه بيده أو فى اناء وشربه وبه قال أحمد وأبو يوسف وقال أبو حنيفة انما يحنت اذا كرع فيه كرعاً فأما اذا أخذه بيده أو باءاء وشرب منه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذى فيه فى غيره وشرب منه لم يحنت • دليلنا أن معنى ذلك لا أشرب من هذا النهر لأن الشرب من ماء النهر فى العرف لا من النهر لأن ذلك اسم الأرض المحفورة ولا يمكن الشرب منها فحمل اليمين عليه كما لو قال لا شربت من هذا البئر ويخالف الكوز لأن الشرب يكون منه فى العرف وان شرب من نهر يؤخذ من الفرات قال ابن الصباغ ولم يذكره أصحابنا فيحتمل أن يحنت كما قلنا فيما أخذه من الفرات باءاء وشربه ويحتمل أن لا يحنت والفرق بينهما أن ما يؤخذ من الفرات باءاء ويشرب يقال شرب من الفرات وما يأخذه من النهر الآخر يكون مضافاً اليه وتزول اضافته عن الفرات وأما اذا قال والله لا شربت من ماء الفرات فلا يزول عنه ذلك الاسم وان حصل فى غيره والذى يقتضى المذهب أنه اذا حلف لا يشرب من ماء هذا الكوز ثم صبه فى غيره من الآنية وشربه أنه يحنت لأن خروجه منه لا يبطل كونه من ماء الكوز كما قلنا فى ماء الفرات •

فرع وان حلف لا يشم الرياحان لم يحنت الا بشم الرياحان الفارسي وهو الضميران ولا يحنت بشم النرجس والمورنجوش والورد والياسمين والبنفسج لأن اطلاق اسم الرياحان لا يقع على ذلك وان حلف لا يشم المشموم حنت بشم الرياحان الفارسي والنرجس والمورنجوش والورد والياسمين والبنفسج لأن الجميع شموم قال الشيخ أبو اسحاق والزعفران من المشموم قال : وان شم الكافور والمسك والعود والصندل لم يحنت لأنه لا يطلق عليه اسم المشموم وان حلف لا يشم الورد والبنفسج فتشمم ورداها

وهو أخضر حنث وإن شِم دهنها لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل
دليلنا أن ذلك اسم لوردهما فلا يحنث بشم غيره ودهنهما إنما يسمى وردا
بنفسجا مجازاً وإن جف وردهما وشمه ففيه وجهان حكاهما الشيخ أ
اسحاق (أحدهما) لا يحنث كما إذا حلف لا يأكل الرطب فأكل التمر
(والثاني) يحنث لبقاء اسم الورد والبنفسج .

فروع في مذاهب العلماء

قال أبو الخطاب من الحنابلة : يحنث بشم ما يسمى في الحقيقة ريحانا ،
لأن الاسم يتناوله حقيقة ، ولا يحنث بشم الفاكهة وجهاً واحداً لأنها لا تسمى
ريحانا حقيقة ولا عرفاً . ومن هذا لو حلف لا يشم وردا ولا بنفسجا فشِم
دهن البنفسج وماء الورد فإنه لا يحنث لأنه لم يشم وردا ولا بنفسجا .

وقال أبو حنيفة : يحنث بشم دهن البنفسج لأنه يسمى بنفسجا ولا يحنث
بشم ماء الورد لأنه لا يسمى وردا .

وهل يحنث بشم الورد والبنفسج واليابس ؟ فيه وجهان (أحدهما)
لا يحنث كما لو حلف لا يأكل رطباً فأكل تمرأ (والثاني) يحنث لأن حقيقته
باقية فحنث به كما لو حلف لا يأكل لحماً فأكل لحماً قديداً أو محفوظاً ،
وفارق ما ذكر في الوجه الأول فإن التمر ليس رطباً ، وبهذا قال أحمد
وأصحابه وأصحاب الرأي .

وإن حلف لا يشم المشبوم حنث بكل ما ذكرنا ما عدا الكافور والمسك
والعود والصندل والجاوي ؛ لأنه لا يطلق عليه اسم المشبوم . وإنما يقال
التجمير والتبخير أو التعطير للمسك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً او جوشناً او خفاً او نعلاً ففيه وجهان (احدهما) يحنث لانه لبس شيئاً . (والثاني) لا يحنث لان اطلاق اللبس لا ينصرف الى غير الثياب .

فصل وان كان معه رداء فقال : والله لا لبست هذا الثوب وهو رداء فارتدى به او تعمم به او اتزر حنث لانه لبسه وهو رداء . فان جعله قميصاً او سراويل ولبسه لم يحنث لانه لم يلبسه وهو رداء . فان قال : والله لا لبست هذا الثوب ولم يقل وهو رداء فارتدى به او تعمم به او اتزر به او جعله قميصاً او سراويل ولبسه حنث . ومن اصحابنا من قال لا يحنث لانه حلف على لبسه وهو على صفة فلم يحنث بلبسه على غير تلك الصفة ، والصحيح هو الاول لانه حلف على لبسه ثوباً فحمل على العموم ، كما لو قال : والله لا لبست ثوباً .

فصل وان حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً من ذهب او فضة او متخنة من لؤلؤ او غيره من الجواهر حنث لان الجميع حلى ، والدليل عليه قوله عز وجل (يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير) وان لبس شيئاً من الخرز او السبيج ، فان كان ممن عادته التحلى به كاهل السواد حنث لانهم يسمونه حلياً . وهل يحنث به غيرهم ؟ على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشعر ورؤوس الصيد . وان تقلد سيفاً محلى لم يحنث ، لان السيف ليس بحلى . وان لبس منطقة محلاة ففيه وجهان : (احدهما) يحنث لانه من حلى الرجال .

(والثاني) لا يحنث ، لانه ليس من الآلات المحلاة فلم يحنث به كالسيف . وان حلف لا يلبس خاتماً فلبسها في غير الخنصر ، او حلف لا يلبس قميصاً فارتدى به او لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجليه لم يحنث ، لان اليمين يقتضي لبساً متعارفاً وهذا غير متعارف .

فصل وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبزاً او لبس له ثوباً او شرب له ماء من غير عطش لم يحنث ، لان العنث لا يقع الا على ما عقد عليه لليمين والذي عقد عليه اليمين شرب الماء من عطش ، فلو خشناه على ما سواه لحنثناه على ما نوى لا على ما حلف عليه . وان حلف لا يلبس له ثوباً فوهب له ثوباً فلبسه لم يحنث لانه لم يلبس ثوبه .

الشرح الدرع الحديد مؤثرة في الأكثر وتصغر على دريع بغير
هاء على غير قياس • وجاز أن يكون التصغير على لغة من ذكر ، وربما قيل
دريعة بالهاء وجمعها أدزع ودروع وأدراع •

قال ابن الأثير : وهي الزردية ، ودرع المرأة قميصها مذكر • وقال في
اللسان : الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث • قال أبو الأخرز :

مقلصاً بالدرع ذى التبغضن يمشى العرضى فى الحديد المتقن

والجمع فى القليل أدرع وأدراع وفى الكثير دروع • وفى حديث خالد
« أدراعه وأعتده حبسا فى سبيل الله » والجوشن الصدر ، وقيل ما عرض من
وسط الصدر وجوشن الجراة صدرها وجوشن الليل وسطه وصدره ،
والجوشن الذى يلبس من السلاح ، قال ذو الرمة يصف ثورا ملعن كلابا بروقيه
فى صدرها :

فكر يمشق طعناً فى جواشنها كأنه الأجر فى الاقبال يحتسب

والمخنقة القلادة الواقعة على المخنق ؛ والسبع خرز والواحدة سبيجة
مثل قصب وقصبة ، وسواد العراق سمي كذلك لخضرة أشجاره وزروعه ،
والعرب تسمى الأخضر أسود لأنه يرى كذلك على بعد ؛ وكل شخص من
انسان وغيره يسمى سوادا ، وجمعه أسودة ، مثل جناح وأجنحة ، ومتاع
وأمتعة ، وسواد المسلمين جماعتهم •

أما الأحكام فإن حلف لا يلبس شيئا حنث بكل ما يلبس
من الثياب وغيرها كالدرغ والجوشن والنعل والخف فى أحد
الوجهين ؛ وبه قال أحمد لأنه ملبوس حقيقة وعرفا فحنث به كالثياب ، وقد
استدل على هذا الوجه بحديث « أن النجاشي أهدى الى النبي صلى الله عليه
وسلم خفين فلبسهما » وقيل لابن عمر : أنك تلبس النعال ، فقال : إني رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسهما • فإذا أدخل يده فى الخف أو النعل
أو الدرع والجوشن فى رجله لم يحنث ، لأن ذلك ليس بلبس لهما (والوجه
الثانى) لا يحنث • لأن اللبس عند الإطلاق لا ينصرف الا الى الثياب •

فرع قال الشافعي رحمه الله تعالى وان حلف لا يلبس ثوباً وهو رداء فقطعه قميصاً أو يترز به أو حلف لا يلبس سراويل أو أزرة أو قميصاً فارتداه فهذا كله ليس يحث به الا أن يكون له نية فلا يحث الا على نيته . واختلف أصحابنا في صورتها فذهب أبو اسحاق وأكثر أصحابنا الى أنه اذا قال : والله لا لبست هذا الثوب وكان ذلك الثوب رداء ولم يقل الحالف وهو رداء وانما ذلك من كلام الشافعي فقطعه قميصاً فلبسه أو أتزر به أو ارتدى به أو جعله قلانس فلبسه حث بذلك كله وهكذا لو قال لا لبست هذا الثوب وكان سراويل فلبسه أو أتزر به أو ارتدى به حث لأنه علق اليمين على لبس هذا الثوب فعلى أى صفة لبسه فقد وجد منه المحلوف عليه فحث الا أن يكون قد نوى أن لا يلبسه على الصفة التي هي عليها فلا يحث فأما اذا حلف لا لبست هذا الثوب وهو رداء فقطعه ثم لبسه فانه لا يحث وكذلك في السراويل لأنه علق اليمين على صفة في الثوب واذا لبسه على غير تلك الصفة لم يحث ومن أصحابنا من وافق أبا اسحاق في الحكم فيما ذكره فيها وخالفه في صورتها فقال وهو رداء وسراويل من كلام الحالف وانما قال الشافعي هذا كله ليس يحث به فنفي الحث ومنهم من وافق أبا اسحاق في الصورة فقال وقوله : وهو رداء من كلام الشافعي وخالفه في الحكم وقوله هذا كله ليس يحث به أى لا يحث به لأن قوله لا لبست هذا الثوب الذي يقتضى لبسه على صفة فاذا غيره لم يكن ما انصرفت اليه اليمين والصحيح قول أبي اسحاق ومن تابعه لأن الشافعي قال في الأم وهذا كله لبس وهو يحث به وانما اسقط المزنى قوله وهو متصحف عليهم .

فرع اذا حلف ليلبسن هو أو ليلبسن امرأته حليا فلبس هو أو لبس امرأته خاتما من فضة أو مخنقة من لؤلؤ أو جوهر وحده بر في يمينه ، فبه قال أحمد وقال أبو حنيفة لا يبر لأنه ليس بجلى

واذا حلف لا يلبس — بالنفى — حليا فلبس خاتما من فضة أو وضع دبوسا في صدره أو زاراً معدنيا في كم قميصه حث لأن ذلك من وسائل البرينة في عصرنا. هذا كالخرز والسبيج عند أهل السواد في عصر المصنف ، فان كان ممن يلبس الجبة والقبطان فوضع دبوساً في صدره مما يوضع حلية

عند من يلبس الملابس الأفرنجية ، ففيه وجهان كالوجهين في بيوت الشعر
ورءوس الصند •

: وقال الحنابلة : ان لبس عقيقا أو سبجا ، ولو كان من أهل السواد
لا يحنت لأنه ليس بحلى كالودع وخرز الزجاج ، وان كان لا يلبس حليا فلبس
دراهم او دنانير في مرسله ففيه وجهان •

(أحدهما) لا يحنت لأنه ليس بحلى اذا لم يلبسه فكذلك اذا لبسه •
(والثاني) يحنت لأنه ذهب وفضة لبسه فكان حليا كالسوار والخاتم •

فرع اذا حلف لا يلبس حليا فتقلد سيفا محلى بالذهب لا يحنت،
لأن الشرع لم يعتبره حليا ، وان لبس حزاما محلى ففيه وجهان (أحدهما)
يحنت لأنه مما يتحلى به الرجال ، وبه قال أحمد رضي الله عنه •

(والثاني) لا يحنت لأنه آلة محلاة فأشبهه السيف • وان حلف لا يلبس
خاتما فلبسها في غير مكانها من الخنصر بل جعلها في الوسطى أو السبابة لم
يحنت كما لو حلف لا يلبس قميصا فارتدى به ، أو لا يلبس قلنسوة فلبسها
في رجليه لم يحنت لمخالفة ذلك للعرف •

فروع في مذاهب العلماء

اذا حلف الرجل لا يلبس حليا فلبس خاتما من فضة أو ذهب حنت وبه قال
أحمد وقال أبو حنيفة لا يحنت دليلنا أن حلى الرجل الخاتم فحنت بلبسه كالمرأة
قال الشيخ أبو اسحاق : وان لبس مخنقة من لؤلؤ وغيره من الجواهر حنت
نقوله تعالى « يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا » وان حلفت المرأة
لا تلبس الحلى فلبست اللؤلؤ والجواهر وحده حنت وبه قال أبو يوسف
ومحمد وأحمد وقال أبو حنيفة لا يحنت دليلنا قوله تعالى « يحلون فيها من
أساور من ذهب ولؤلؤا » ولم يفرق بين أن يكون اللؤلؤ وحده أو مع غيره
لأن الله قال في البحر « وتستخرجون منه حلية تلبسونها » وان لبس شيئا

من الخرز والسبج فان كان ممن عادته التحلى به حث وهل يحث به غيرهم؟
 فيه وجهان كالوجهين في بيوت الشعر ورءوس الصيد وان تقلد بسيف محلى
 لم يحث لأن السيف ليس يحث بحليه وان لبس منطقة محلاة فيه وجهان
 (أحدهما) يحث لأنه من حلى الرجل (والثاني) لا يحث لأنه من الآلات
 المحلاة فهو كالسيف وان حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخنصر أو
 لا يلبس قميصا فارتدى به أو لا يلبس قلنسوة فلبسها في رجله قال الشيخ
 أبو اسحاق لا يحث لأن اليمين تقتضى لبسا متعارفا وهذا غير متعارف وأما
 ابن الصباغ فقال اذا حلف لا يلبس ثوبا فليس ثوبا كما يلبس في العادة أو
 بخلاف العادة حث لأنه لبسه *

مسألة اذا أراد ان يقطع مئة عليه لرجل فان يمينه لا تتعدى
 ما انمقد عليه لفظه * وقال أحمد : ان الأسباب معتبرة في الأيمان فيتعدى
 الحكم بتعديها ؛ فاذا امتن عليه بثوب فحلف أن لا يلبسه تنتقطع المنة به حث
 بالانتفاع به في غير اللبس من أخذ تمنه ، لأنه نوع انتفاع به يلحقه المنه به ،
 وان لم يقصد قطع المنة ولا كان سبب يمينه يقتضى ذلك لم يحث الا بما
 تناولته يمينه ، وهو لبسه خاصة ، فلو أبدله بثوب غيره ثم لبسه أو انتفع
 به في غير اللبس أو باعه وأخذ ثمة لم يحث لعدم تناول اليمين . له لفظا ونفيه
 وسببا *

ولنا أننا لو أخشناه هنا لأخشناه على ما نوى لا على ما حلف عليه *

فرع وان حلف لا يلبس ثوب رجل من به عليه فوهبه له أو باعه
 ولبسه أو من عليه بما يطعمه ويسقيه فقال : والله لا شربت له ماء من عطش فأكل
 له خبزا أو شرب له ماء من غير عطش أو لبس له ثوبا أو منت عليه زوجته
 بالغزل فقال والله لا لبست ثوبا من غزلك فباع غزلها واشترى بثمانها ثوبا
 ولبسه فانه لا يحث بجميع ذلك وان كان قد قصد يمينه قطع منته وبه قال
 أبو حنيفة ومالك وقال أحمد : اذا قصد قطع منته في يمينه بذلك كله لا يجوز
 له أن يأكل له خبزا ولا يلبس له ثوبا ولا ينتفع بشيء من ذلك فان فعل
 شيئا من ذلك حث في يمينه دليلنا أن يمين الحالف لا تنعقد الا على لفظه

ولا يراعى فيها المعنى وانما يراعى لفظه وما فعله لم يلفظ به فلم يحنث به وان كان معناه موجودا في معنى لفظه فلم يحنث كما لو حلف لا يتزوج فتسرى وكما لو حلف لا كلمت فلانا عدوى فان يمينه لا تتعقد على غيره من أعدائه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان حلف لا يضرب امراته فضربها ضربا غير مؤلم حنث لانه يقع عليه اسم الضرب ، وان عضها أو خنقها أو نتف شسعرها لم يحنث ، لأن ذلك ليس بضرب ، وان لكمها أو لطمها أو رفسها ففيه وجهان . (أحدهما) يحنث لانه ضربها (والثاني) لا يحنث لأن الضرب المتعارف ما كان يؤلم .

وان حلف ليضرب عبده مائة سوط فشد مائة سوط فضربه بها ضربة واحدة فان تيقن انه أصابه المائة بر في يمينه لانه ضربه مائة سوط : وان تيقن انه لم يصبه بالمائة لم يبر لانه ضربه دون المائة . وان شك هل أصابه بالجميع أو لم يصبه بالجميع ؟ فالمنصوص انه يبر .

وقال الزنى : لا يبر ، كما قال الشافعي رحمه الله فيمن حلف ليفعلن كذا في وقت الا ان يشاء فلان ، فمات فلان حنث ، واذا لم نجعله بارا للشك في المشيئة وجب ان لا نجعله بارا للشك في الاصابة ، والمذهب الاول ، لأن ايوب عليه السلام حلف ليضربن امراته عددا فقال عز وجل « وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث » ويخالف ما قاله الشافعي رحمه الله في المشيئة لانه ليس الظاهر وجود المشيئة ، فاذا لم تكن مشيئة حنث بالمخالفة ، والظاهر اصابته بالجميع فبر . وان حلف ليضربنه مائة مرة فضربه بالمائة المشدودة لم يبر لانه لم يضربه إلا مرة ، فان حلف ليضربنه مائة ضربة ، فضربه بالمائة المشدودة دفعة واحدة فاصابه الجميع ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يبر لانه ما ضربه الا ضربة ، ولهذا لو رمى بسبع حصيات دفعة واحدة الى الحفرة لم يحتسب له سبعا .

(والثاني) انه يبر لانه حصل بكل سوط ضربة ، ولهذا لو ضرب به في حد الزنا حسب بكل سوط جلدة .

الشرح

قوله : فقال الله عز وجل « وخذ بيدك ضغثا فاضرب به

ولا تحت « ذهب المفسرون في تفسير هذه الآية مذهب الاسرائيليات التي تغفل السياق ومواقع الكلم • وحكوا في ذلك أحاديث بعضها موقوف وبعضها مرفوع لم يصح منها سوى حديث « بينا أيوب يغتسل اذ خر عليه رجل من جراد من ذهب » الحديث • واذا لم يصح عنه فيه الا ما ذكره القرآن فانا ذاكره ما قاله ابن العربي لموافقته مذهبنا في تأويلها • قال ما ذكره المفسرون من أن ابليس كان له مكان في السماء السابعة يوماً من العام فقول باطل ، لأنه أهبط منها بلعنة وسخط الى الأرض فكيف يرقى الى محل الرضى ويجول في مقامات الأنبياء ويغترق السموات العلى ، ان هذا لخطب من الجهالة عظيم ، الى أن قال :

وأما قولهم : انه لزوجه : أنا اله الأرض ، ولو تركت ذكر الله وسجدت أنت لي لعافيتك ، فاعلموا وانكم لتعلمون أنه لو عرض لأحدكم وبه ألم وقال هذا الكلام ما جاز عنده أن يكون الهاً في الأرض وأنه يسجد له وأنه يعافى من البلاء فكيف أن تسترب زوجة نبي ؟ ولو كانت زوجة سوادى أو قدم يبرى ما ساغ ذلك عندها •

وأما تصويره الأموال والأهل واد فذلك بما لا يقدر عليه ابليس بحال ، ولا هو في طريق السحر ، فيقال انه من جنسه • الى أن قال : والذي جراًهم على ذلك وتذرعوا به الى ذكر هذا قوله تعالى « اذ نادى ربه أنى مسنى الشيطان بنصب وعذاب » انتهى •

قلت : الذى يتسق مع نظام الذكر الحكيم والتذكير المتين أن الله تعالى أراد أن يسلى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بجهاد الأنبياء قبله وصبرهم على الضر والبلاء فليس من المناسب أن يقول له : اذكر عبدنا أيوب كيف حلف أن يضرب امرأته مائة سوط ، فقلنا له خذ عرجونا به مائة شراخ فاضربها به ولا تحت انا وجدناه صابرا نعم العبد انه أواب •

ان هذا كلام عجيب وفهم للآيات غريب ؛ وان الذى يناسب مقام النبوة أن يكون أيوب عليه السلام بعث في قوم كان الشيطان يبعث بعقولهم ،

فكان كلما آمن به فريق منهم ارتد وانحاز الى الضلالة فشكا لربه هذا العناء « انى مسنى الشيطان بنصب وعذاب » فقال له ربه « ثبت قدمك على دعوتنا وتقدم بخطى سريعة ثابتة الى الامام » وهذا هو الذى يفيد معنى الركن بالرجل . ففى هذا ازالة لما يمسك من لغوب ونصب وثقبة لما تعانى من عناد قومك من وساوس الشيطان ؛ وشراب هنىء لك يشرح صدرك ، ويجلو عنك الضيق والحرج وخذ بيدك غصنا فلوح به على وجوه الناس ولا تأثم ولا تغلظ ، لأن الحنث هو الاثم . قال تعالى « وكانوا يصرون على الحنث العظيم » وما استقر فى الفطر وارتكز فى الطباع أن الغصن الرطب كفصن الزيتون مثلاً يضرب به المثل فى الأمم بالسلام . والله أعلم .

اما الاحكام فان حلف لا يضرب امرأته فضرها ضرباً غير مؤلم حنث لأنه يقع عليه اسم الضرب وان عضها أو تنف شعرها أو خنتها لم يحنث وقال أبو حنيفة وأحمد يحنث دليلنا أن ذلك لا يسمى ضرباً فلا يحنث به فى اليمين على الضرب وان لكها أو لطمها أو رفسها فثبه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحق (أحدهما) يحنث لأنه ضربها (والثانى) لا يحنث لأن الضرب المعتاد ما كان بآلة .

فان لا يجوز أن يضرب الرجل امرأته فوق حد الأدب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « واضربوهن ضرباً غير مبرح » وقد اختلف الفقهاء فى هذا الحكم الذى فهموه من الآية ، هل هو عام أو خاص بأيوب وحده ؟ فروى عن مجاهد أنه عام .

وحكى عن القشيري أن ذلك خاص بأيوب . وحكى المهدوى عن عطاء ابن أبى رباح أن ذلك حكم باق ، وأنه اذا ضرب بمائة قضيب ونحوه ضربة واحدة بر . وروى نحوه عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المقصد الذى حملت منه الوليدة . وأما أن يضرب بشكول فيه مائة شراخ ضربة واحدة . وقال القشيري : وقيل لعطاء هل يعمل بهذا اليوم ؟ فقال : ما أنزل القرآن الا ليعمل به ويتبع .

وروى عن عطاء أنها لأيوب خاصة . وكذلك روى أبو زيد عن ابن القاسم

عن مالك . « من حلف ليضربن عبده مائة فجمعها فضربه بها ضربة واحدة لم ير » وقال القرطبي : وقال بعض علمائنا - يريد مالكا - قوله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » أى أن ذلك منسوخ بشريعتنا .

قال ابن المنذر : وقد روينا عن علي أنه جلد الوليد بن عقبة بسوط له طرفان أربعين جلدة ، وأنكر مالك هذا وتلا قوله تعالى : (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا مذهب أصحاب الرأي . اهـ

وقد احتج الشافعى رضى الله عنه بحديث أخرجه أبو داود فى سننه : حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني ، حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو أسامة بن سهيل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار : « أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى ، فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففحص لها فوق عظامها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك وقال : استفتوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنى قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذى هو به ، لو حملناه اليك لتفسخت عظامه ، ما هو الا جلد على عظم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا مائة شعراخ فيضربوه بها ضربة واحدة .

قال الشافعى : اذا حلف ليضربن فلانا مائة جلدة أو ضربا ولم يقتل : ضربا شديدا ولم ينو ذلك بقلبه يكفيه مثل هذا الضرب المذكور فى الآية ولا يحث .

وقال ابن المنذر : اذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة فضربه ضربا خفيفا فهو بار عند الشافعى وأبى ثور وأصحاب الرأي ؛ وقال مالك : ليس الضرب الا الضرب الذى يؤلم .

(تنبيه) قال القرطبي فى جامع أحكام القرآن ج ١٥ ص ٢١٥ : استدلل بعض جهال المتزهدة ، وطغام المتصوفة بقوله تعالى لأيوب « أركض

برجلك « على جواز الرقص ، قال أبو الفرج بن الجوزي : وهذا احتجاج مارد ؛ لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحا لكان لهم فيه شبهة ، وإنما أمر بضرب الرجل لينبع الماء أعجازا من الركض . ولئن جاز أن يكون تحريك رجل اقد أنحلها تحكم الهوام دلالة على جواز الركض في الاسلام جاز أن يجعل قوله سبحانه : « اضرب بعصاك الحجر » جوازا على ضرب الجناد بالقضبان نعوذ بالله من التلاعب بالشرع ، وقد احتج بعض قاصريهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلى : « أت منى وأنا منك » فنجل وقال لجعفر « أشبهت خلقى وخلقى » فنجل وقال لزيد : « أت أخونا ومولانا » فنجل ، ثم ذكر قصة رقص الحبشة والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم وأجاب على كل ذلك .

فرع اذا حلف أن يضربها عشرة أسواط فجمعها وضربها بها ضربة واحدة بر في يمينه اذا علم أنها مستها كلها ؛ وان علم أنها لم تمسها لم يبر ، وقال أحمد : ان حلف أن يضربه عشرة فجمعها فضربه بها لم يبر في يمينه ، وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي . وقال ابن حامد من الحنابلة يبر ؛ لأن أحمد قال : في الرض عليه الحد ، يضرب بمشكال النخل فيسقط عنه الحد .

فرع وان حلف أن يضرب امرأته في غد فمات الحالف من يومه فلا حنث عليه ؛ لأن الحنث انما يحصل بفوات المحلوف عليه في وقته وهو الغد ، والحالف قد خرج عن أن يكون من أهل التكليف قبل الغد فلا يمكن حنثه ، وكذلك ان جن الحالف في يومه فلم يبق الا بعد خروج الغد ؛ لأنه خرج عن كونه من أهل التكليف .

فرع وان حلف ليضربن عبده مائة سوط فاني ضرب مائة سوط متفرقة بر في يمينه وان أخذ مائة سوط فضرب ضربة واحدة نظرت فان تيقن أنه أصابه كل واحد منها في بدنه بر في يمينه ، وقال مالك وأحمد : لا يبر ويحتاج إلى أن يضربه مائة ضربة متفرقة . ودليلنا أنه قد أوصل الضرب بكل واحد منها إلى بدنه فبر في يمينه كما لو ضرب مائة بمتفرقة وان تيقن أنه لم

يصب بدنه بعضها لم يير حتى يصل الجميع الى بدنه ؛ وقال ابن الصباغ :
ولذلك اذا اصابه البعض ولم يغلب على ظنه اصابه الجميع لم يير في يمينه
وان لم يتيقن أنه اصابه الجميع ولكن غلب على ظنه أنه اصابه الكل فانه
يير في يمينه ، هكذا قال ابن الصباغ وأما الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق
فقالا : اذا شك هل اصابه الجميع أم لا فانه يير في يمينه قال الشافعي :
والورع أن يحث نفسه لجواز أن لا يكون قد اصابه الجميع وقال أبو حنيفة
والمزني : يحث دليلنا أن الظاهر من السياط الدقاق أن جميعها أصابت البدن
ولأن غلبة الظن أجريت في الأحكام مجرى اليقين كما يحكم بخبر الواحد
والقياس بغلبة الظن فوجب أن يحكم به هاهنا في البر . وان حلف ليضربن
عبده مائة مرة لم يير إلا بمائة ضربة متفرقة وان حلف ليضربنه مائة ضربة
فضربه مائة عصا أو مائة سوط وتيقن أنه اصاب بدنه بجميع ذلك ففيه
وجان :

(أحدهما) لا يير لأنه ما ضربه الا ضربة .

(والثاني) يير لأنه اصابه بكل واحد من ذلك فهو كما لو قال : مائة
سوط وبهذا لو ضرب به في الزنا حسبت له مائة فعلى هذا اذا شك هل
اصابه بالجميع أو ببعض فانه يير في يمينه كما قلنا في اقوله مائة سوط .

فروع وان حلف لأضربن عبد زيد فباع زيد عبده أو أعتقه ثم
ضربه الحالف لم يحث لأنه ليس بعبده وان رهن زيد عبده أو جنى وتعلق
الأرض برقبته ثم ضربه الحالف حث لأن ملكه لا يزول عنه بذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يهب له فاعمره أو ارقبه أو تصدق عليه حث
لأن الهبة تمليك العين بغير عوض ، وان كان لكل نوع منها اسم . وان وقف عليه
وقلنا ان الملك ينتقل اليه حث ، لأنه ملكه العين من غير عوض . وان باعسه
وحابه لم يحث ، لأنه ملكه بعوض ، وان وصى له لم يحث ، لأن التمليك بعد
الموت ، والميت لا يحث .

فصل وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث ، لان الكلام لا يطلق في العرف الا على كلام الادميين . وان حلف لا يكلم فلانا فسلم عليه حنث ، لان السلام من كلام الادميين ، ولهذا تبطل به الصلاة ، فان كلمه وهو نائم او ميت او في موضع لا يسمع كلامه لم يحنث ، لانه لا يقال في العرف كلمه . وان كلمه في موضع يسمع الا انه لم يسمع لاشتغاله بغيره حنث ، لانه كلمه . ولهذا يقال كلمه فلم يسمع .

وان كلمه وهو اصم فلم يسمع للصم ففيه وجهان :

(احدهما) يحنث لانه كلمه وان لم يسمع فحنث ، كما لو كلمه فلم يسمع لاشتغاله بغيره .

(والثاني) لا يحنث وهو الصحيح لانه كلمه وهو لا يسمع ، فاشبه اذا كلمه وهو غائب ، وان كاتبه او راسله ففيه قولان :

قال في القديم يحنث . وقال في الجديد لا يحنث . وازداد اليه اصحابنا: اذا اشار اليه ، فجعلوا الجميع على قولين (احدهما) يحنث . والدليل عليه قوله عز وجل : « وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا » فاستثنى الوحي وهو الرسالة من الكلام فدل على انها منه . وقوله عز وجل : « قال آيتك ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا » فاستثنى الرمز وهو الاشارة من الكلام ، فدل على انها منه ، ولانه وضع فهم الادميين فاشبه الكلام .

(والقول الثاني) : انه لا يحنث لقوله عز وجل : « فا اترين ممن البشر احداً يقول اني نذرت للرحمن صوماً فلن اكلم اليوم انسياً » ثم قال : « يا اخنوخ هارون ما كان ابوؤ امرأ سوء وما كانت امك بغياً » ف اشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبياً » فلو كانت الاشارة كلاماً لم تفعله ، وقد نذرت ان لا تتكلم . ولان حقيقة الكلام ما كان باللسان ، ولهذا يصح نفيه عما سواه بان تقول : ما كلمته وانما كاتبته او راسلته او اشرت اليه « ويحرم على المسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام لقوله عليه السلام « لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة ايام ، والسابق اسبقهما الى الجنة » .

وان كاتبه او راسله ففيه وجهان :

(احدهما) لا يخرج من مائمه الهجران ، لان الهجران ترك الكلام فلا يزول الا بالكلام .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يخرج من مآثم الهجران ،
إن القصد بالكلام إزالة ما بينهما من الوحشة ، وذلك يزول بالمكاتبة
والمراسلة) .

الشرح قوله تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً »
سبب ذلك أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ألا تكلم الله وتنتظر
إليه أن كنت نبياً كما كلمه موسى وظهر إليه ، فانا لن تؤمن لك حتى تفعل
ذلك ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان موسى لم ينظر إليه ، فنزل قوله
تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً » ذكره النقاش والواحدى
والثعلبى . وقد احتج هذه الآية الشافعى فى القديم فيمن حلف ألا يكلم
رجلاً فأرسل إليه رسولا أنه حاث ، لأن المرسل قد سمى فيها مكلماً للمرسل
إليه ، الا أن ينوى الحالف المواجهة بالخطاب .

قال ابن المنذر : واختلفوا فى الرجل يحلف أن لا يكلم فلاناً فكتب إليه
كتاباً أو أرسل إليه رسولا ، فقال الثورى الرسول ليس بكلام . وقال
الشافعى فى الجديد : لا يبين أن يحث . وقال النخعى والحكم فى الكتاب :
يحث . وقال مالك يحث فى الكتاب والرسول . وقال مرة : الرسول
أسهل من الكتاب . وقال أبو عبيد : الكلام سوى الخط والاشارة .

وقال أبو ثور : « لا يحث فى الكتاب » ، وقال ابن المنذر : لا يحث
فى الكتاب والرسول . وقال القرطبى وهو قول مالك .

أما قوله تعالى « قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا » قال
أبو الشعثاء جابر بن زيد رضى الله عنه : ان زكريا عليه السلام لما حملت زوجته
منه يحيى أصبح لا يستطيع أن يكلم أحدا ، وهو مع ذلك يقرأ التوراة
ويذكر الله تعالى ؛ فاذا أراد مقابلة أحد لم يطقه .

(قلت) والرمز فى اللغة الايماء بالشفقتين ، وقد يستعمل فى الايماء
بالحاجين والعينين واليدين ، وأصله الحركة . وقيل طلب تلك الآية زيادة
طمأنينة ؛ المعزى من النعمة بأن تجعل لى آية ؛ وتكون تلك الآية زيادة نعمة

وكرامة ، فقل له : « آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام » أى تمتنع من الكلام ثلاث ليال . وقال النحاس : قول قتادة ان زكريا عوقب بترك الكلام قبول مرغوب عنه ، لأن الله لم يخبرنا أنه أذنب ولا أنه نهاه عن هذا . اهـ . هذا . اهـ .

ثم ان فى هذه الآية دليلا على أن الاشارة تنزل منزلة الكلام ؛ وذلك موجود فى كثير من السنة . وأكد الاشارات ما حكم به النبى صلى الله عليه وسلم من أمر الجارية حين قال لها : أين الله ؟ فأشارت برأسها الى السماء ، فقال : اعتقها فانها مؤمنة فأجاز الاسلام بالاشارة الذى هو أصل الديانة لذى يمنع الدم والمال وتستحق به الجنة وينجى به من النار ؛ وحكم بإيمانها كما يحكم بنطق من يقول ذلك ؛ فوجب أن تكون الاشارة عاملة فى سائر الديانة وهو قول عامة الفقهاء .

وروى ابن القاسم عن مالك أن الأخرس اذا أشار بالطلاق أنه يلزمه . وقال الشافعى فى الرجل يمرض فيختل لسانه فهو كالأخرس فى الرجعة والطلاق وقال أبو حنيفة : ذلك جائز اذا كانت اشارته تعرف ، وان شك فيها فهي باطل ، وليس ذلك بقياس وانما هو استحسان .

وقال القرطبى : والقياس فى هذا كله أنه باطل لأنه لا يتكلم ولا يعقل بإشارته قال أبو الحسن بن بطل ؛ وانما حمل أبا حنيفة على قوله هذا أنه لم يعلم السنن التى جاءت بجواز الاشارات فى أحكام مختلفة فى الديانة ، ولعل البخارى حاول بترجمته « باب الاشارة فى الطلاق والأمور » الرد عليه .

وقال عطاء أراد بقوله : ألا تكلم الناس ، صوم ثلاثة أيام ، وكانوا اذا صاموا لا يتكلمون الا رمزا ، وهذا فيه بعد . أفاده القرطبى .

(قلت) وعندى أن زكريا سأل الله أن يجعل له آية ؛ فقال : « آيتك أنى أجعلك لا تستطيع الكلام ثلاثة أيام الا اشارة » وهذه أعظم آية يظهرها الله تعالى لزكريا فى ذات نفسه .

أما قوله تعالى : « فاما ترين من البشر أحدا » الأصل في ترين ترأين بوزن تمنعين قبل التوكيد ودخول الجازم ، فحذفت الهمزة كما حذفت من ترى ، ونقلت فتحتهما الى الراء فصارت ترين ثم قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها واقتحاح ما قبلها ، فاجتمع ساكان الألف المنقلبة عن الياء وياء التأنيث لالتقاء الساكنين ؛ لأن النون المثقلة بمنزلة فونين ، الأولى ساكنة فصارت ترين . وعلى هذا النحو قول دريد بن الصمة :

أما ترى رأسي حاكى لونه . طرة صبح تحت أذيال اللجى

وقول الأفوه العبدى :

أما ترى أزرى به مأس زمان ذى اتكاس منوس

قال ابن عباس وأبيهم : إذا سالك أحد عن ولدك فقولى : انى نذرت للرحمن صوما . أى صمتا . وفى قراءة أبى بن كعب : (انى نذرت للرحمن صوما صمتا) والذى تتابعت به الأخبار عن أهل الحديث أن الصوم هو الصمت ؛ لأن الصوم أمساك عن الأكل ، والصمت أمساك عن الكلام .

وقوله تعالى (فأشارت اليه) دليل على أن مريم التزمت ما أمرت به من ترك الكلام ولم يرد فى هذه الآية أنها نطقت بـ : « انى نذرت للرحمن صوما » وإنما ورد بأنها أشارت فيقوى بهذا قول من قال : ان امرها بـ (قولى) انما أريد به الإشارة .

أما حديث (لا يعمل لمسلم) البخ فقد أخرجه البخارى فى الأدب عن أبى أيوب الأنصارى من طريق عبد الله بن يوسف ، وفى الاستئذان عن على عند مسلم ، وفى الأدب عن أبى أيوب من طريق يحيى بن يحيى فى سنن أبى داود ؛ وعن أبى أيوب عند الترمذى فى البر من طريق محمد بن يحيى . وفى الموطأ عن أبى أيوب من طريق ابن شهاب .

أما الأحكام فان حلف لا يجب له فوهب له أو رقبه أو غيره وقبل الموهوب له حنث الحالف وإن لم يقبل الموهوب له لم يعنث الحالف وقال

أبو حنيفة : يحنث بمجرد الاتهاب والى ذلك ذهب أبو العباس بن سريج
 دليلنا أنه حلف على ترك عقد يفتر الى الايجاب والقبول فلم يحنث بمجرد
 الايجاب كالبيع وان تصدق عليه صدقة التطوع حنث وبه قال أحمد وقال أبو
 حنيفة لا يحنث • دليلنا أن ذلك تمليك عين فى حال الحياة تبرعا فيحنث به
 كما لو وهب له • وان أعطاه صدقة مفروضة قال القفال : ففيه وجهان
 (أحدهما) يحنث لأن الهبة تمليك عين بغير عوض وهذا موجود فى ذلك
 فصار كصدقة التطوع (والثانى) لا يحنث لأنه أسقط به واجبا عن نفسه
 وان أوصى له لم يحنث لأنه لا يملك بها الا بعد الموت فلا يحنث بعد موته
 وان وقف عليه فان قلنا ان الوقف ينتقل الى الله لم يحنث وان قلنا ينتقل
 الى الموقوف عليه حنث وان أعاره عينا لم يحنث لأن الهبة تمليك الأعيان
 والعارية تمليك المنافع ولأن المستعير لا يملك المنافع بالاعارة وانما يستبيحها
 ولهذا لا يجوز له ان يؤجرها وان كان المحلوف من هبته عبدا فأعتقه الحالف
 لم يحنث لأن ذلك لا يسمى هبة •

مسألة اذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث سواء قرأ فى
 الصلاة أو فى غيرها وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة : ان قرأ فى غير الصلاة
 حنث • دليلنا أن مطلق الكلام لا ينصرف الا الى كلام الآدمى ولأن كل
 ما يحنث به فى الصلاة لا يحنث به فى غير الصلاة كالأشارة وأن سبى أو كبر
 ففيه وجهان ذكرهما ابن الصباغ :

(أحدهما) لا يحنث لقوله صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح
 فيها شيء من كلام الآدميين انما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن •

(والثانى) يحنث لأنه يجوز للجنب أن يتكلم به فأشبهه سائر كلامه وقال
 أبو حنيفة : ان كان فى الصلاة لم يحنث وان كان خارج الصلاة حنث دليلنا
 أن ما حنث به خارج الصلاة حنث به فى الصلاة كسائر الكلام أو ما لم يحنث
 به فى الصلاة لم يحنث به خارج الصلاة كالأشارة •

فرع وان حلف لا يكلم رجلا فسلم عليه حنث لأن السلام من

كلام الآدميين ولهذا تبطل به الصلابة وإن صلى الحالف خلفه فسها الإمام فسبح له الحالف أو فتح عليه في القراءة قال ابن الصباغ : لم يحث الحالف لأن هذا ليس بكلام له ، وإن كان الحالف هو الإمام المحلوف عليه مؤثماً به فسلم الإمام قال ابن الصباغ : فالذي يقتضيه المذهب أنه يكون كما لم سلم الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه على ما يأتي وقال أبو حنيفة لا يحث . دليلنا أنه شرع للإمام أن ينوي السلام على الحاضرين فصار كما لو سلم عليهم في غير الصلاة موصولاً يمينه وإن قال لرجل والله لا كلمتك فاذهب أو فقم أو ما أشبه ذلك قال ابن الصباغ : ولم يذكره أصحابنا والذي يقتضيه المذهب أنه يحث وقال أصحاب أبي حنيفة لا يحث إلا أن ينوي بقوله فاذهبي الطلاق ، ووجه الأول أن قوله أو فاذهب كلام منه له حقيقة فحث به كما لو فصله وعندي أنها على وجهين كما لو قال لامرأته إن كلمتك فأنت طالق فاعلمى ذلك وقد مضى ذكرها في الطلاق .

فرع إذا قال رجل لآخر : كلم زيدا اليوم فقال والله لا كلمته فإن يمينه على التأييد إلا أن ينوي اليوم فإن كانت يمينه بالطلاق وقال نويت كلامه اليوم لا غير لم يقبل قوله في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وقال أصحاب أبو حنيفة يمينه على اليوم ودليلنا أن يمينه مطلقة فوجب أن يحتمل على التأييد كما لو ابتدأ بها .

فرع وإن حلف أن لا يكلمه فكلمه وهو نائم أو ميت أو في موضع بعيد لا يسمع كلامه في العادة لم يحث وإن كان في موضع يسمعه في العادة إلا أنه لم يسمع لاشتغاله حث وإن لم يسمعه للصنم ففيه وجهان؛ وقد مضى ذلك في الطلاق . وإن كتب إليه أو أرسل إليه فهل يحث ؟ فيه قولان قال أصحابنا والرمز والأشارة كالكتابة قال في القلنيم يحث وبه قال مالك لقوله تعالى « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » فاستثنى الرمز من الكلام والاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ولقوله تعالى « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً » والوحى هو الإرسال فدل أن الوحى كلام ، ولأن الجميع وضع لتفهيم الآدمي فأشبهه الكلام وقال في الجديد : لا يحث وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه واختاره المزني لقوله تعالى « أنى

نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسياً فأشارت اليه فلو كانت الإشارة كالما لم يفعله وما ذكره الأول فيجوز الاستثناء من غير جنس المستثنى منه ويحرم عليه أن يعجر أخاه فوق ثلاثة أيام لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لمسلم أن يعجر أخاه فوق ثلاثة أيام ، والسابق أسبقهما إلى الجنة » فان كتب اليه أو أرسل اليه فهل يخرج من مائة الهجران ؟ فيه وجهان مأخوذان من القولين اذا حلف لا يكلمه فان قلنا يحث اذا كاتبه أو راسله خرج بهما من مائة الهجران وان قلنا لا يحث به لم يخرج بهما من مائة الهجران وينبغي أن يكون الرمز والإشارة في ذلك كالكتابة والمراسلة لما ذكرناه في اليمين .

فرع وان حلف لا يكلم الناس قال ابن الصباغ : فان كلم واحداً حث لأن الألف واللام للجنس فاذا كلم واحداً من الجنس حث كما لو قال لا أكلت الخبز فأكل خبز أرز حث وان حلف لا يكلم ناساً قال الطبري : انصرف الى ثلاثة أقس ويتناول الرجال والنساء والأطفال .

فرع في مناهب العلماء

قد اختلف علماء الشرع فيمن حلف ألا يكلم انساك فكتب اليه كتاباً أو أرسل اليه رسولا ، فقال مالك : انه يحث الا أن ينوى مشافهته ؛ ثم رجع فقال لا ينوى في الكتاب ويحث الا أن يرجع الكتاب قبل وصوله . قال ابن القاسم : اذا قرأ كتابه حث . وكذلك لو قرأ الحالف كتاب المحلوف عليه . وقال أشهب : لا يحث اذا قرأ الحالف ، وهذا بين ، لأنه لم يكلمه ولا ابتداء بكلام . الا إذا يريد الا يعلم معنى كلامه فانه يحث ؛ وعليه يخرج قول ابن القاسم ، هكذا قال المالكية . فان حلف ليكلمنه لم يبر الا بمشافهته .

وقال ابن الماجشون : وان حلف لئن علم كذا ليعلمنه أو ليخبرنه فكتب اليه أو أرسل اليه رسولا بر ، ولو علمه جميعا لم يبر حتى يعلمه ؛ لأن علمها مختلف .

واتفق مالك والشافعي وأهل الكوفة أن الأخرس إذا كتب الطلاق بيده
لزمه . وقال الكوفيون : إلا أن يكون رجل أصمت أيا ما فكتب لم يجز من
ذلك شيء .

قال الطحاوي : الأخرس مخالف للصمت العارض ، كما أن العجز عن
الجماع العارض للمرض ونحوه يوما أو نحوه مخالف للعجز المأبوس منه الجماع
نحو الجنون في باب خيار المرأة في الفرقة .

واتفق أكثر أصحابنا على أنه إذا حلف ألا يكلمه فأرسل إليه رسولا
أو كتب إليه جنث ، إلا إذا أراد ألا شافهه .

وقد روى الأثرم وغيره عن أحمد في رجل حلف ألا يكلم رجلا فكتب
إليه كتابا ، قال : وأي شيء كان سبب ذلك أنا ينظر إلى سبب يمينه ولم
حلف ؟ أن الكتاب قد يجري مجرى الكلام ، والكتاب قد يكون بمنزلة
الكلام في بعض الحالات إلا أن يكون قاصدا هجرته وترك صلته وإلا لم
يحث بكتاب ولا رسول لأن ذلك ليس بتكلم في الحقيقة ، وهذا يصح فيه ؛
فيقال : ما كلمته وإنما كاتبته أو راسلته ، ولذلك قال تعالى « تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله » وقال « يا موسى اني اصطفتك
على الناس برسالاتي وبكلامي » وقال « وكلم الله موسى تكليما » ولو كانت
الرسالة تكليما لشارك موسى غيره من الرسل ولم يختص بكونه كلم الله
ونجيه .

وقد قال أحمد حين مات بشر الحافي : لقد كان فيه إنس وما كلمته قط ،
وكانت بينهما مراسلة .

ومن قال لا يحث بهذا الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر والشافعي في
الجديد واحتجوا جميعا بقوله تعالى « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو
من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى » فاستثنى الرسول من التكلم ،
والأصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، ولأنه وضع لفهام
الآدميين أشبه الخطاب ، والصحيح أن هذا ليس بتكلم ، وهذا الاستثناء من

غير الجنس كما قال فى الآية الأخرى « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا » والرمز ليس بتكلم ، لكن ان نوى ترك مواصلته أو كان سبب يمينه يقتضى هجرانه حث لذلك . ولذلك قال أحمد وغيره : ان الكتاب ينزل منزلة الكلام فلم يجعلوه كلاما ، انما قالوا هو بمنزلة فى بعض الحالات .

فرع اذا كلم غير المحلوف عليه بقصد اسماع المحلوف عليه فانه يحث . وهذا قال أحمد . لأنه قد أراد تكليمه ؛ ويرد عليه ما روينا عن أبى بكره رضى الله عنه « أنه كان قد حلف ألا يكلم أخاه زيادا (١) فلما أراد زياد الحج جاء أبو بكره الى قصر زياد فدخل فأخذ نبيا لزياد صغيرا فى حجره ثم قال : يا ابن أخى ان أباك يريد الحج ولعله يمر بالمدينة فيدخل على أم حبيبة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا النسب الذى ادعاه - وهو يعلم أنه ليس بصحيح - وأن هذا لا يحل له ، ثم قام فخرج » . وهذا يدل على أنه لم يعتقد ذلك تكليما . ووجه الأول أنه أسمعه كلامه قاصدا لاسماعه فأشبه ما لو خاطبه كما قال الشاعر :

ياك أعنى فاسمى يا جارة .

فان ناداه بحيث يسمع فلم يسمع لتشاغله أو غفلته حث ، واقد سئل أحمد عن رجل حلف ألا يكلم فلانا ، فناداه والمحلوف عليه لا يسمع قال « يحث » لأنه قد أراد تكليمه ، وهذا لكون ذلك يسمى تكليما ، يقال كلمته فلم يسمع ؛ وان كان ميتا أو غائبا أو مغفى عليه أو أصم لا يعلم بتكليمه اياه لم يحث .

(١) زياد بن أبيه استلحقه معاوية بأبى سفيان بن حرب فدعى زياد بن أبى سفيان ، وقد كانت أمهما - هو وأخوه أبو بكره - سمية ، جارية مهذبة من النعمان بن المنذر ملك الحيرة الى الطبيب . امرى الحسارث بن كلفة ، وكان أبو سفيان يستريح عندها لدى مروءه بالطائف . ويقال انه سفع بها فاعقبت زيادا .

وأبو سفيان هو أبو أم المؤمنين أم حبيبة ، وادعاه زياد بالنسب يجعله أخا لأم حبيبة ، الامر الذى تستنكره حتى لا يقوى على مواجهتها فيدخل بيتها بهذا النسب الزائف .

وقال بعض أصحاب أحمد كالقاضي أبي بكر : انه يحث ببناء الميت ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كلمهم وناداهم وقال « ما أتم بأسمع لما أقول
منهم » •

ويرد على هذا قوله تعالى « وما أنت بمسمع من فى القبور » ولأنه قد
بطلت حواسه وذهبت نفسه ، فكان أبعد من السماع من الغائب البعيد لبقاء
الحواس فى حقه ؛ وانما كان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم أمرا اختص
به فلا يقاس عليه غيره •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يسلم على فلان فسلم على قوم هو فيهم ونوى
السلام على جميعهم حث ، لأنه سلم عليه ، وان استثناء بقلبه لم يحث لأن
اللفظ - وان كان عاما الا انه يحتمل التخصيص - فجاز تخصيصه بالنية ،
وان اطلق السلام من غير نية ففيه قولان •

(احدهما) انه يحث لأنه سلم عليهم ، فدخل كل واحد منهم فيه •

(والثاني) انه لا يحث لأن اليمين يحمل على المتعارف ، ولا يقال فى العرف
من سلم على الجماعة وفيهم فلان : انه سلم فلانا وسلم على فلان ، وان حلف
لا يدخل على فلان فى بيت فدخل على جماعة فى بيت هو فيهم - ولم يستثنه
بقلبه - حث بدخوله عليهم ، وان استثنى بقلبه عليهم فسلم عليهم ففيه وجهان :

(احدهما) انه لا يحث كما لو حلف لا يسلم عليه فسلم عليهم واستثناء
بقلبه •

(والثاني) انه يحث لأن الدخول فعل لا يتميز فلا يصح تخصيصه
بالاستثناء ، والسلام قول فجاز تخصيصه بالاستثناء ، ولهذا لو قال : سلام
عليكم الا على فلان صح ، وان قال : دخلت عليكم الا على فلان لم يصح •

فصل وان حلف لا يصوم او لا يصلى فدخل فيهما حث ، لانه

بالدخول فيهما يسمى صائما ومصليا ، وان حلف لا يبيع او لا يتزوج او لا يهب لم يحث الا بالايجاب والقبول .

ومن اصحابنا من قال : يحث في الهبة بالايجاب من غير قبول ، لانه يقال وهب له ولم يقبل ، والصحيح هو الاول ، لان الهبة عقد تمليك فلم يحث فيه من غير ايجاب وقبول كالبيع والنكاح ولا يحث الا بالصحيح ، فاما اذا باع بيعا فاسدا او تكح نكاحا فاسدا او وهب هبة فاسدة لم يحث . لان هذه العقود لا تطلق في العرف والشرع الا على الصحيح .

الشرح ان حلف لا يكلم زيدا ولا يسلم عليه فسلم على جماعة فيهم زيد فان علم أن زيدا فيهم ونوى السلام عليهم وعليه حث لأنه كلمه قلت ويأني على قول أبي سعيد الاصطخري وأبي على الطبري لا يحث كما قال اذا حلف لا يأكل السمن أو الخل فأكلهما مع غيرهما وان لم يعلم بزيد معهم أو علمه ونسى اليمين ونوى السلام عليهم جميعهم فهل يحث ؟ فيه قولان كما يقول فيمن فعل المحلوف عليه ناسيا ويأتى بياهما ، وان استثنى زيدا بقلبه فهل يحث ؟ قال أكثر أصحابنا : لا يحث لأن اللفظ وان كان عاما فانه يحتمل التخصيص فجاز التخصيص بالنية وذكر صاحب الفروع وابن الصباغ في موضع في الشامل هل يحث ؟ على قولين وذكر في موضع آخر لا يحث وأما اذا سلم وأطلق ولم ينو السلام عليه ولا استثناء بقلبه ففيه قولان ، ومن أصحابنا من حكاهما وجهين :

(أحدهما) يحث لأن السلام عام فتناول جميعهم وانما يخرج بعضهم بالاستثناء .

(والثاني) لا يحث لأن اللفظ يصلح للجميع وللبعض فلم تجب الكفارة بالشك وان قال : والله لا دخلت على زيد بيتا فدخل بيتا وزيد فيه مع غيره ظنرت فان علم أن زيدا في البيت فدخل عليه ولم يستثنه بقلبه حث لأنه فعل المحلوف عليه وأن لم يعلم به في البيت أو علمه ونسيه أو نسي ليمين فهل يحث ؟ فيه قولان كمن فعل المحلوف عليه ناسيا وأن علم أنه في البيت الا أنه استثناه بقلبه ونوى الدخول على غيره دوية قال المحاملي وسليم وابن الصباغ :

فقد اختلف أصحابنا فيه. فمنهم من قال: فيه قولان كما قلنا فيمن حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد واستثناء بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان منهم من أصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه قولان كما قلنا فيمن حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة فيهم زيدا واستثناء بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان منهم من قال يحث قولاً واحداً لأن الدخول فعل فلا يصح فيه الاستثناء والسلام وقول يصح فيه الاستثناء ولهذا لو قال: سلام عليكم إلا على زيد كان كلاماً صحيحاً ولو قال: دخلت عليكم إلا على زيد لم يكن كلاماً صحيحاً لأنه قد دخل عليه فلا معنى لاستثناءه هذا ترتيب أصحابنا البغداديين وأما المسعودي فرتب السلام على الدخول وقال: إذا دخل على جماعة فيهم زيد واستثناء بقلبه فهل يحث؟ فيه قولان وإن سلم على جماعة فيهم زيد وقد حلف لا يسلم عليه واستثناء بقلبه عند السلام عليهم فإن قلنا في الدخول لا يحث ففي السلام الأولي أن لا يحث في الدخول ففي السلام قولان وفرق بين الدخول والسلام بما مضى وإن حلف لا يدخل على زيد بيتاً فدخل الحالف بيتاً ليس فيه زيد ثم دخل عليه زيد البيت فإن خرج الحالف في الحال لم يحث وإن أقام معه فهل يحث؟ يبنى على من حلف لا يدخل داراً وهو فيه فأقام فيه، وفيه قولان فإن قلنا هناك: يحث بالإقامة حث هاهنا بالإقامة وإن قلنا هناك لا يحث لم يحث هاهنا وذكر القاضي أبو الطيب في المجرى أن الشافعي نص في الأم أنه لا يحث قال ابن الصباغ: وهذا أولى لأننا قلنا: إن الاستدانة بمنزلة الابتداء فكأنهما داخلان معاً ولا يكون أحدهما داخلًا على الآخر فلذلك لم يحث.

فروع إذا صلى بالمحطوف عليه إماماً ثم سلم من الصلاة حث، لأنه شرع له أن ينوي السلام على الحاضرين؛ وقال أحمد وأبو حنيفة لا يحث، لأنه قول مشروع في الصلاة فلم يحث به تكبيرها وليست نية الحاضرين بسلامه واجبة في السلام. وإن أرتج عليه في الصلاة ففتح عليه الحالف لم يحث لأن ذلك كلام الله وليس بكلام الآدميين.

مسألة إذا حلف لا يتكلم فقرأ لم يحث، وبه قال أحمد؛ وقال أبو حنيفة إن قرأ في الصلاة لم يحث، وإن قرأ خارجاً منها حث لأنه يتكلم

بكلام الله ، وإن ذكر الله تعالى لم يحث ، ومقتضى مذهب أبي حنيفة أنه يحث
لأنه كلام ، قال تعالى « وألزمهم كلمة التقوى » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم ، « أفضل الكلام أربع : سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وقال : « كلمتان خفيفتان على
اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان
الله العظيم » .

دلينا أن الكلام في العرف لا يطلق إلا على كلام الآدميين ، وهذا لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه قد
أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » لم يتناول المختلف فيه .

وقال زيد بن أرقم : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : « وقوموا لله
قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، وقال تعالى : « آيتك ألا تكلم
الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ، واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والإبكار »
فأمره بالتسبيح مع قطع الكلام عنه ، ولأن ما لا يحث به في الصلاة لا يحث
به خارجاً منها كالإشارة ، وما ذكره يبطل بالقراءة والتسبيح في الصلاة ،
وذكر الله المشروع فيها ؛ وإن استأذن عليه إنسان فقال : « ادخلوها بسلام
آمنين » يقصد القرآن لم يحث وإن قصد التعبير بالآية عن الأذن حث .

فروع إذا حلف لا يدخل على فلان فدخل على جماعة هو
فيهم يقصد الدخول عليه معهم حث ، وإن استثناه بقلبه ففيه وجهان :

(أحدهما) يحث لأن الدخول فعل لا يتميز فلا يصح تخصيصه بالقصد ،
وقد وجد في حق الكل على السواء وهو فيهم فحث به كما لو لم يقصد
استثناءه ، وفارق السلام فانه قول يصح تخصيصه بالقصد ، ولهذا يصح
أن يقال : السلام عليكم إلا فلانا ، ولا يصح أن يقال : دخلت عليكم إلا فلانا ،
ولأن السلام قول يتناول ما يتناوله الضمير في عليكم ، والضمير عام يصح
أن يراد به الخاص ، فصح أن يراد به من سواها ، والفعل لا يتأتى هذا فيه ،
وإن دخل بيتاً لا يعلم أنه فيه فوجده فيه فهو كالدخول عليه ناسياً .

(والثاني) لا يحث كما لو حلف أن يسلم عليه فسلم على جماعة هو فيهم يقصد بقلبه السلام على غيره ، فإن قلنا : لا يحث بذلك فخرج حين علم بها لم يحث ؛ وكذلك أن حلف لا يدخل عليها فلخلت هي عليه فخرج في الحال لم يحث ، وإن أقام فهل يحث ؟ على وجهين بناء على من حلف لا يدخل داراً هو فيها فاستدام المقام بها فهل يحث ؟ وجهين •

مسألة كل عمل يتوقف حدوثه على شخص الحالف حث بفعله له كالصلاة والصوم أما إذا كان العمل لا يتحقق تنفيذه إلا بشخصين كطرفي اتعاقد في البيع والشراء والزواج والهبة والعمرى والرقبي ، فإنه لا يحث إلا بالايجاب والقبول ؛ فإن حلف لا يبيع فباع يبعاً فيه الخيار فقيه وجهان :

(أحدهما) يحث لأنه يبيع شرعي صحيح فيحث به كالبيع اللازم ، لأن يبيع الخيار يثبت الملك به بعد الخيار بالاتفاق وهو سبب له • هذا هو قول أحد وأصحابه •

(والثاني) لا يحث لأن الملك لا يثبت في مدة الخيار فأشبهه البيع البيع القاسد وهذا هو قول أبي حنيفة •

فإن حلف لا يبيع أو لا يتزوج ، فأوجب البيع والنكاح ولم يقبل المتزوج والمشتري لم يحث ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد ولا نعلم فيه خلافاً ، لأن البيع والنكاح عقدان لا يتمان إلا بالقبول ، فلم يقع الاسم على الايجاب بدونه ، فلم يحث به • وإن حلف لا يهب ولا يعير فأوجب ذلك ولم يقبل الآخر ، فقال القاضي من الحنابلة وأبو حنيفة وأبو العباس بن سريج من أصحابنا « يحث » لأن الهبة والعارية لا عوض فيها فكان مسماهما الايجاب ، والقبول شرط لنقل الملك وليس هو من السبب فيحث بمجرد الايجاب فيهما كالوصية ، والمذهب عندنا وهو ما صححه المصنف أنه لا يحث بمجرد الايجاب لأنه عقد لا يتم إلا بالقبول فلم يحث فيه بمجرد الايجاب كالنكاح والبيع •

فرع إذا حلف لا يتزوج حث بمجرد الايجاب والقبول

الصحيح ، لا نعلم فيه خلافاً لأن ذلك يحصل به المسمى الشرعى فتناوله
يمينه ، وان حلف ليتزوجن بر بذلك ، سواء كانت له امرأة أو لم يكن ،
وسواء تزوج ظيرتها أو دونها أو أعلى منها •

إذا ثبت هذا فإنه لا يحث بالنكاح الفاسد ولا يحث بالبيع الفاسد ،
وقد روى عن أحمد فى البيع الفاسد روايتان ، والماضى والمستقبل فى ذلك
سواء الا عند محمد بن الحسن فإنه قال : إذا حلف ما صليت ولا تزوجت
ولا بعث وكان قد فعله فاسدا حث لأن الماضى لا يقصد منه الا الاسم ،
والاسم يتناوله والمستقبل بخلافه فإنه يراد بالنكاح والبيع الملك وبالضلالة
القربة • ودليلنا أن ما لا يتناوله الاسم فى المستقبل لا يتناوله فى الماضى
كالايجاب وغير المسمى ، وما ذكره لا يصح لأن الاسم لا يتناول الا
الشرعى •

فرع الوصية قد يتبادر الى خاطر أنها تنزل منزلة الهبة
والبيع وما فيه ايجاب وقبول فاننا قد علمنا قول المذهب فى الهبة ولكن
الوصية يقع عليها الاسم بدون القبول • ولهذا لما قال الله تعالى : « كتب
عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين »
انما أراد الايجاب دون القبول • ولأن الوصية صحيحة قبل موت الموصى
ولا قبول لها حينئذ • وإذا كان الشافعى رضى الله عنه يقول : اذا صح
الحديث فهو مذهبي » فإنه — لا شك — أن مذهبه فى الوصية هو ما ذهبنا
اليه للمفهوم من الآية بناء على أصله •

وإذا حلف لا يهب له فأهدى اليه أو أعمره حث • وان أعطاه من الصدقة
الواجبة أو نذر كفارة حث •

ولأصحاب أحمد قولان :

(أحدهما) لا يحث • وهو قول أصحاب الرأى لأنهما يختلفان اسماً
فاختلفا حكماً • بدليل أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « هو عليها صدقة
ولنا هدية » وكانت الصدقة محرمة عليه والهدية حلال له وكان يقبل الهدية
ولا يقبل الصدقة • فمخ هذا الاختلاف لا يحث فى أحدهما بفعل الآخر •

دليلنا أنه تبرع بعين في الحياة فحنت به كالهديّة ؛ ولأن الصدقة تسمى هبة فلو تصدق بدينار قيل وهب ديناراً وتبرع بدينار . واختلاف التسمية لكون الصدقة نوعاً من الهبة فيختص باسم دونها ، كاختصاص الهدية والعمرى باسمين ولم يخرجها ذلك عن كونهما هبة . وكذلك اختلاف الأحكام فانه قد يثبت للنوع ما لا يثبت للجنس ، كما يثبت للادمى من الأحكام ما لا يثبت لمطلق الحيوان ؛ فان وصى له لم يحنت ، لأن الهبة تمليك في الحياة ، والوصية انما تملك بالقبول بعد الموت ؛ فان أعاره لم يحنت لأن الأعيان وليس في العارية تمليك عين ؛ ولأن المستعير لا يملك المنفعة وانما يستيبحها ، ولهذا يملك المعير الرجوع فيها ، ولا يملك المستعير اجارتها ولا اعارتها .

مسألة اذا حلف لا صليت صلاة حنت بتكبيره الاحرام وفي الصيام حنت بطلوع الفجر اذا نوى الصيام ، ووافقنا أبو حنيفة في الصيام . وقال في الصلاة : لا يحنت حتى يسجد سجدة .

وقال أحمد : لا يحنت حتى يكمل الصلاة . وقال ابن قدامة : يسمى مصلياً بدخوله في الصلاة ، ولأنه شرع فيما خلف عليه ، فوافقنا في الصلاة والصوم ، وقال أبو الخطاب يحنت اذا صلى ركعة ، وفي الصوم يوماً كاملاً .

فرع واذا حلف أن لا يصوم فاذا نوى الصوم من الليل وطلع الفجر حنت لأن ذلك أول دخوله في الصوم وان نوى صوم التطوع بالنهار فانه يحنت عقيب نيته لأنه قد دخل في الصرم وان حلف أن لا يصلى فمتى يحنت ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) ولم يذكر في المذهب غيره أنه يحنت اذا أحرم بالصلاة لأنه يسمى حينئذ مصلياً .

(والثاني) وهو قول أبي العباس أنه يحنت بالركوع لأنه اذا ركع فقد أتى بمعظم الركعة فقام مقام جميعها فان لم يركع لم يأت بمعظمها .

(والثالث) حكاه فى الفروع أنه لا يحنث الا بالفراغ منها ووجهه أنه لا يحكم بصحتها الا بالفراغ منها والاول أصح لأن الأيمان يراعى فيها الأسماء وبالأحرام سمي مصليا فوجب أن يحنث كما قلنا فى الصوم فانا لم يعتر فيه أن يأتى بمعظم اليوم ولا الفراغ منه قال أبو حنيفة : لا يحنث حتى يسجد وقد مضى الدليل عليه •

فرع وان حلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يهب أو لا يتزوج لم يحنث الا بالإيجاب والقبول فى ذلك كله ومن أصحابنا من قال يحنث فى الهبة بالإيجاب وحده والأصح هو الأول لأنه عقد تمليك فلم يحنث فيه الا بالإيجاب والقبول كالبيع ولا يحنث الا بالصحيح وقال محمد بن الحسن : اذا حلف أن لا يتزوج فتزوج تزويجا فاسدا أو لا يصلى فصلى صلاة فاسدة حنث وهذا غلط لأن الاسم لا يتناول الفاسد فلم يحنث •

فرع وان حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يضرب عبده أو لا يتزوج أو لا يطلق فأمر غيره فباع عنه أو اشتري أو ضرب عبده أو أنكح له أو طلق لم يحنث وحكى الربيع قولاً آخر عن الشافعى اذا كان الحالف سلطانا لا يتولى بيعاً ولا شراء ولا الضرب بنفسه فأمر غيره ففعل عنه ذلك حنث وأن أمر غيره فنكح له أو طلق عنه لم يحنث لأن العادة أنه لا يتولى بيعاً ولا شراء ولا ضرباً بنفسه وانما يتولاه غيره عنه وجرت العادة فى النكاح والطلاق أنه يتولاه بنفسه فافعقدت يمينه على ذلك والمشهور هو الأول لأن اليمين تحمل على الحقيقة دون المجاز ولهذا لو حلف لا أقعد فى ضوء السراج فقعد فى ضوء الشمس لم يحنث وان كان قد سماها الله تعالى سراجاً حيث قال : « وجعلنا سراجاً وهاجاً » ولو حلف لا يقعد تحت سقف فقعد تحت السماء لم يحنث وان كان الله تعالى قد سماها سقفا فقال : « وجعلنا السماء سقفا » وقال أبو حنيفة : اذا حلف لا يشتري فوكل من اشترى لم يحنث كقولنا • وأن حلف لا يتزوج فوكل من تزوج له حنث لأن حقوق العقد فى الشراء يتعلق بالعقد وفى النكاح يتعلق بالمعقود له وهذا ليس بصحيح لما بيناه من أن الاعتبار بالاسم دون الحكم •

وان حلف لا يبيع لى زيد متاعاً فوكل وكيلا يبيع متاعه وأذن له فى التوكيل فدفع الوكيل المتاع الى زيد فباعه • قال الطبرى : حنث الحالف سواء علم زيد أنه متاع الحالف أو لم يعلم لأنه باعه باختباره لأن المسلم والنسيان انما يعتبر فى فعل الحالف وان قال : والله « لا بعث لزيد شيئاً فدفع زيد متاعه الى وكيل له ليبيعه وأذن له فى التوكيل فى بيعه فدفعه الوكيل الى الحالف ليبيعه فباعه فان علم الحالف أنه متاع زيد فباعه وهو ذاكر ليمينه حنث فى يمينه وان لم يعلم أنه لزيد أو علم أنه لزيد فبى يمينه وقت البيع فهل يحنث ؟ فيه قولان : قال فى الأم : ولو قال والله لا بعث له ثوباً فدفعه الى وكيله فقتل به أنت فدفعه الى الحالف فباعه الى الحالف فباعه لم يحنث لأنه لم يبيعه للذى حلف الا أن يكون نوى ألا يبيع سلعة يملكها فلانا وهذا يقتضى أنه أذن لوكيله فى التوكيل بالبيع •

فرع ان حلف لا أطلق امرأتى فجعل أمرها اليها فطلقت نفسها لم يحنث وان قال : ان شئت فأنت طالق فقالت قد شئت طلقت وحنث لأنه هو الموقع للطلاق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : والله لا تسرى فيه ثلاثة أوجه :

(احدها) انه يحنث بوطء الجارية ، لانه قد قيل ان التسرى مشتق من السراة ، وهو الظهر ، فيصير كأنه حلف لا يتخذها ظهراً ، والجارية لا يتخذها ظهراً الا بالوطء - وقد قيل انه مشتق من السر وهو الوطء ، قصار كما لو حلف لا يطؤها •

(والثانى) انه لا يحنث بالتحصين عن العيون والوطء ، لأن مشتق من السر ، فكانه حلف لا يتخذها أسرى الجوارى • وهذا لا يحصل الا بالتحصين والوطء •

(والثالث) انه لا يحنث الا بالتحصين والوطء والانزال ، لان التسرى فى العرف اتخاذ الجارية لابتناء الولد ، ولا يحصل الا بما ذكرناه •

فصل وان حلف انه لا مال له وله دين حال حنث ، لأن الدين لحال مال ، بدليل انه تجب فيه الزكاة ويملك اخذه اذا شاء فهو كالعين في يد المودع ، وان كان له دين مؤجل ففيه وجهان :

(احدهما) لا يحنث لانه لا يستحق قبضه الحال .

(والثاني) انه يحنث لانه يملك الحوالة به والابراء عنه ، وان كان له مال مفصوب حنث لانه على ملكه وتصرفه ، وان كان له مال ضال ففيه وجهان :

(احدهما) يحنث ، لأن الاصل بقاءه .

(والثاني) لا يحنث ، لانه لا يعلم بقاءه فلا يحنث بالشك .

فصل وان حلف انه لا يملك عبدا وله مكاتب فالمنصوص انه لا يحنث ، وقال في الام : ولو ذهب ذاهب الى انه عبد ما بقي عليه درهم ، فانما يعني انه عبد في حال دون حال ، لانه لو كان عبدا له لكان مسلطا على بيعة واخذ كسبه ، فمن اصحابنا من جعل ذلك قولا آخر .

وقال ابو على الطبري رحمه الله : انه لا يحنث قولا واحدا ، وانما الزم الشافعي رحمه الله نفسه شيئا وانفصل عنه فلا يجعل ذلك قولا له .

فصل وان حلف لا يرفع منكرا الى فلان القاضي او الى هذا القاضي ولم ينو انه لا يرفعه اليه وهو قاض اليه بعد العزل ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يحنث لانه شرط ان يكون قاضيا فلم يحنث بعد العزل ، كما لو حلف لا ياكل هذه الحنطة فاكلها بعد ما صارت دقيقا .

(والثاني) انه يحنث لانه علق اليمين على عينه فكان ذكر القضاء تعريفا لا شرطا ، كما لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فدخلها بعد ما باعها زيد . وان حلف لا يرفع منكرا الى قاض حنث بالرفع الى كل قاض لعموم اللفظ ، وان حلف لا يرفع منكرا الى القاضي لم يحنث الا بالرفع الى قاضي البلد ، لأن التعريف بالآلف واللام يرجع اليه ، فان كان في البلد قاض مند اليمين فعزل وولى غيره فرفع اليه حنث .

الشرح قال في اللسان : الشرعية الجارية المتخذة للملك والجماع
 فعلية منه على تغيير النسب . وقيل هي فعولة من السرو وقلبت الواو الأخيرة
 ياء طلب الخفة ، ثم أدغمت الواو فيها فصارت ياء مثلها ، ثم حوت الضمة
 كسرة لمجاورة الياء ، وقد تسررت وتسريت على تحويل التضعيف . وقال
 أبو الهيثم : السر الزنا والسر الجماع .

واختلف أهل اللغة في الجارية التي يتسراها مالکها لم سميت سرية ؛
 فقال بعضهم : نسبت الى السر وهو الجماع ، وضمت السين للفرق بين الحرة
 والأمة توطأ فيقال للحرة اذا نكحت سرا أو كانت فاجرة سرية بالفتح ،
 وللمملوكة يتسراها صاحبها سرية بالضم مخافة اللبس .

وقال أبو الهيثم : السر السرور فسميت الجارية سرية لأنها موضع
 سرور الرجل . قال وهذا أحسن ما قيل فيها . وقال الليث : السرية فعلية
 من قولك تسررت . ومن قال تسريت فانه غلط .

قال الأزهري : هو الصواب ، والأصل تسررت ، ولكن لما تواتر ثلاث
 راءات أبدلوا أحدها من ياء ، كما قالوا تظنيت من الظن ، وقصيت أظفاري
 والأصل قصصت ، وانما ضمت سينه لأن الأبنية قد تغير في النسبة خاصة ،
 كما قالوا في النسبة الى الدهر دهري والى الأرض السهلة سهلى ، والجمع
 السراى وفي حديث عائشة وذكر لها المتعة فقالت « والله ما نجد فى كتاب
 الله الا النكاح والاستمرار » تريد اتخاذ السراى ، وكان القياس الاستمرار
 من تسريت اذا اتخذت سرية ، لكنها ردت الحرف الى الأصل ، وهو تسررت
 من السر النكاح وهو السرور ، فأبدلت إحدى الراءات ياء .

وفى حديث سلامة : فاستسرنى أى اتخذنى سرية ، والقياس أن تقول
 تسررنى أو تسرانى . فأما استسرنى فمعناه ألقى الى سره . وأما قول
 المصنف من الظاهر فعلى وجهه ولم أره فى اللسان .

اما الأحكام فانه اذا حلف لا تسريت ففيه أربعة أوجه :

(أحدها) حثت بوطء الجارية ، وبه قال أبو الخطاب من أصحاب أحمد .

(والثاني) لا يحث الا بتحصيلها وحجبها عن الناس ، لأن التسري مأخوذ من السر . وبه قال أبو حنيفة .

(والوجه الثالث) لا يحث الا بالتحصيل والوطء والانزال .

(والوجه الرابع) أنه لا يحث الا بأن يمنعها من الخروج ويطؤها وينزل فيها لأنه قيل انه مشتق من السرور والسرور لا يحصل الا بذلك وهو المنصوص للشافعي وقد قيل ان المنصوص هو الذي قبله .

وقال القاضي من أصحاب أحمد : لا يحث حتى يطأ فينزل فحلا كان أو تخصيماً بوجه الأول أنه مأخوذ من السر . ويؤخذ على المصنف التعبير عن هذا الوجه بقيل ، مع أنه أخرى من الظاهر . قال تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » وقال الشاعر :

فلن تطلبوا سرها للغنى ولن تسلموها لازدهادها

وقال آخر :

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وألا يحسن السر أمثالى

مسألة إذا حلف ألا مال له وله دين حثت لوجوب الزكاة فيه ، وهو قول الحنابلة ومالك . وقال أبو ثور وأصحاب الرأي : لا يحث ، كما لو قبضه دينه فجاءت النقود زيوفاً .

وجملة ذلك أنه إذا حلف لا يملك مالا حث بملك كل ما يسمى مالا ، سواء كان من الاثمان أو غيرها من العقار والاثاث والعيوان . وعن أحمد أنه إذا نذر الصدقة بجميع ماله انما يتناول نذره الصامت من ماله ، ذكرها ابن أبي موسى ، لأن اطلاق المال ينصرف اليه . وقال أبو حنيفة : لا يحث

الا ان ملك مالا زكويًا استحسانًا ، لأن الله تعالى قال « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » فلم يتناول الا الزكوية •

ولنا أن غير الزكوية أموال ، قال الله تعالى « أن تبغوا بأموالكم » وهي ما يجوز ابتغاء النكاح بها • وقال أبو طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم : ان أحب أموالى الى يرحاء • يعنى حديقة • وقال عمر ، أصبت مالا بأرض خبير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه • وقال أبو قتادة : اشتريت مخزقا فكان أول مال تأثله وفي الحديث « خير المال سكة مأبورة أو مبرة مأبورة » ويقال « خير المال عين فرارة فى أرض خوار » ولأنه يسمى مالا فحنث به كالزكوى •

وأما قوله « وفي أموالهم حق » فالحق ههنا غير الزكاة ، لأن هذه الآية مكية نزلت قبل فرض الزكاة فانما الزكاة انما فرضت بالمدينة ثم لو كان الحق الزكاة فلا حجة فيها ، فان الحق اذا كان فى بعض المال فهو فى المال ، كما أن من هو فى بيت من دار أو فى بلدة فهو فى الدار والبلدة • قال تعالى « وفى الساء رزقكم وما توهنون » ولا يلزم أن يكون فى كل أقطارها • ثم لو اقتضى هذا العموم لوجب تخصيصه ، فان ما دون النصاب مال ولا زكاة فيه • فان حلف لا مال له وله دين حنث • وقال أبو حنيفة : لا يحنث لأنه لا ينتفع به •

دليلنا أنه ينعقد عليه حول الزكاة ويصح اخراجها عنه ويصح التصرف فيه بالابراء والحوالة والمعارضة عنه لمن هو فى ذمته والتوكيل فى استيفائه فيحنث به كالمودع •

فرع وان حلف أنه لا مال له وله شيء من النقود أو العروض أو العقار وما أشبهه حنث وقال أبو حنيفة لا يحنث الا ان كان له شيء من الأموال الزكائية استحسانا • دليلنا أن ذلك كله يقع عليه اسم المال حقيقة فحنث به كالزكائى والدليل عليه أنه يقع عليه اسم المال لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « يسئل عن خير المال فقال خیر المال سكة مأبورة وفرس

مأمورة « فالسكة المأبورة هي النخلة المصطفة المؤبرة والفرس المأمورة هي المهرة كثيرة التاج وهكذا الخلاف بيننا وبين أبي حنيفة فيمن قال ان شفى الله مريضى فعلى الله أن أتصدق بمالى فعندنا عليه أن يتصدق بجميع ماله اذا شفى مريضه وعنده ليس عليه أن يتصدق الا بماله الزكاتى وان كان له دين فان كان حالا حث فى يمينه لأنه كالعين فى يده بدليل أنه يجب عليه فيه الزكاة وان كان مؤجلا ففيه وجهان (أحدهما) لا يحث لأنه لا يملك المطالبة به (والثانى) يحث لأنه يملك المعاوضة عليه والابراء عنه وقال أبو حنيفة لا يحث بالدين حالا كان أو مؤجلا وقد مضى الدليل عليه وان كان له مال مغصوب أو مودع أو معار حث لأنه على ملكه وان كان له مال ففيه وجهان (أحدهما) يحث لأن الأصل بقاءه (والثانى) لا يحث لأنه لا يعلم بقاءه فلا يحث بالشك . قال ابن الصباغ وان كان يملك بضع زوجته أو غير ذلك من المنافع لم يحث لأنه لا يسمى مالا وان كان فى معنى المال وان كان قد جنى عليه خطأ أو عمدا أو غنى على مال حث وان جنى عليه عمدا ولم يقتض ولم يعف فيشتل أن يبنى على القولين فى موجب جناية الممدقان قلنا : موجبها القود لا غير لم يحث وان قلنا موجبها القود والمال حث .

فرع وان حلف أنه لا يملك عبدا وله مكاتب فمن أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يحث لقول النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه من الكتابة درهم ولأنه يملك عتقه فهو كالقن (والثانى) لا يحث لأنه كالخارج عن ملكه بدليل أنه لا يملك منافعه ولا أرش الجناية عليه فصار كالحر ومنهم من قال لا يحث قولاً واحداً وهو المنصبوص لما ذكرناه وان كان له أم ولد أو مدبر أو عبد مطلق عتقه بصفة حث لأنه فى ملكه وملك منافعه وأرث ما يجنى عليه فهو كالقن .

فرع وان قال والله لا رأيت منكرا الا رفعتة الى فلان القاضى فان رأى منكرا ورفعته اليه بر فى يمينه فان رأى منكرا رفعه اليه بر فى يمينه ، وان رأى منكرا وتمكن من رفعه فلم يرفعه حتى مات أحدهما حث فى يمينه لأنه أمكنه رفعه فقوته بتفريط منه وان رأى منكرا فمضى ليرفعه

اليه فحجب عنه ومنع حتى مات أحدهما فهل يحث ؟ فيه قولان كما اذا فعل
 المحلوف عليه مكرها وان لم يتمكن من رفعه مثل أن رآه فمضى ليرفعه
 فسأت القاضي قبل أن يصل قال الشيخ أبو حامد فيه قولان كالمكره وقال
 أبو اسحاق المروزي والقاضي أبو الطيب لا يحث قولا واحدا لأن قوله
 لا رأيت منكرا الا رفعته يعنى ان تمكنت منه واتسع الزمان لى وهاهنا
 لم يتسع الزمان فلم يحث وتفرق التى قبلها فان هناك اتسع الزمان ولكن
 منع من الفعل فأما اذا عزل هذا القاضي فان كان قال الى فلان القاضي ونوى
 أنه يرفعه اليه وهو قاض أو نطق بذلك فقال الى فلان وهو قاض فقد فاته
 الرفع اليه بعزله قال أكثر أصحابنا فيكون كما لو مات القاضي فان كان بعد
 أن تمكن من رفعه حث في يمينه وان كان قبل أن يتمكن من رفعه وحجب
 الى أن عزل فعلى قولين وان لم يحجب عنه ولكن عزل قبل أن يصل اليه
 فعلى الطريقتين كما قلنا فى الموت وقال ابن الصباغ لا يبر بالرفع اليه بعد
 العزل كما قال أصحابنا ولكن لا يحث لأن اليمين على التراخي ويجوز أن
 يلى بعد عزله فيرفعه اليه وان قال الى فلان القاضي ولم ينو وهو قاض ولا
 نطق به فهل يبر برفعه اليه بعد العزل ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يبر بالرفع
 اليه لأنه علق اليمين بصفة موصوفة وقد زالت الصفة فلم يبر كما لو قال
 والله لا أكلت هذه الخنطة فطحنها وأكلها فعلى هذا يكون الحكم فيه كما
 لو نوى وهو قاض أو نطق به (والثانى) يبر بالرفع اليه وهو الأصح لأنه
 علق اليمين على عين وذكر القاضي تعريف له لا بشرط فهو كما لو حلف
 لادخلت دار زيد هذه فباعها زيد ودخلها فانه يحث وان قال : والله لا رأيت
 منكرا الا رفعته الى قاض فلا يحث هاهنا بترك الرفع الى القاضي بموته
 ولا بعزله ولا يحث الا بترك الرفع بعد امكانه وموت الحالف لأنه علق
 اليمين على الرفع الى قاض منكر وأى قاض رفع اليه بر فى يمينه سواء
 كان قاضيا وقت اليمين أو بعده وان قال والله لا رأيت منكرا الا رفعته
 الى القاضي فان رأى منكرا ورفعه الى قاضى البلد حين رؤيته بر فى يمينه
 وان مات ذلك القاضي أو عزل بعد الرؤية وبعد التمكن من الرفع اليه
 فحكى ابن الصباغ عن أبى اسحاق المروزي والقاضى أبى الطيب أنه يحث
 فى يمينه لأن لام التعريف تقتضى اختصاص من اليه القضاء عند رؤية المنكر

وقال الشيخ أبو حامد : لا يحنث بل اذا رفعه الى القاضى المولى بعده بر في يمينه لأن الألف واللام يدخلان للجنس أو للمهد ولم يرد بهما هاهنا الجنس فثبت أن المراد بهما العهد وذلك يتعلق بقاضى البلد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حلف لا يكلم فلانا حيناً او دهماً او حقاً او زماناً بر بادنئى زمناً ، لانه اسم للوقت ، ويقع على القليل والكثير ، وان حلف لا يكلمه مدة بنفسه — لم يحنث لما ذكرناه ، وان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان قريبة او مدة بعيدة بر بادنئى مدة ، لانه ما من مدة الا وهى قريبة بالاضافة الى ما هو ابعد منها ، بعيدة بالاضافة الى ما هو اقرب منها .

فصل وان حلف لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت لم يحنث ، لانه حلف على فعله وهو طلب الخدمة ولم يوجد ذلك منه ، وان حلف لا يتزوج او لا يطلق فامر غيره حتى زوج له او طلق عنه لم يحنث ، لانه حلف على فعل نفسه ولم يفعل .

وان حلف لا يبيع او لا يضرب فامر غيره ففعل — فان كان ممن يتولى ذلك بنفسه — لم يحنث لما ذكرناه ، وان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه كالسلطان فالمتنصوص انه لا يحنث .

وقال الربيع : فيه قول آخر انه يحنث ، ووجهه ان العرف فى حقه ان يفعل ذلك عنه بامر ، واليمين يحمل على العرف ، ولهذا لو حلف لا ياكل الروس حملت على روس الانعام ، والصحيح هو الاول ، لان اليمين على فعله والحقيقة لا تنتقل بعادة الحالف ، ولهذا لو حلف السلطان انه لا ياكل الخبز او لا يلبس الثوب فاكل خبز النرة ولبس عباءة حنث . وان لم يكن ذلك من عادته .

وان حلف لا يخلق راسه فامر من خلقه فففيه طريقان (احدهما) انه على القولين كالبيع والضرب فى حق من يتولاه بنفسه (والثانى) انه يحنث قولاً واحداً ، لان العرف فى الخلق فى حق كل احد ان يفعله غيره بامر ثم يضاف الفعل الى المخلوق .

فصل وان حلف لا يدخل دارين فدخل احدهما ، او لا ياكل رغيفين فاكل احدهما ، او لا ياكل رغيفاً فاكله الا لقمة ، او لا ياكل رمانة فاكلها الا حبة ، او لا يشرب ماء حب فشربه الا جرعة ، لم يحنث لانه لم يفعل المحلوف عليه . وان حلف لا يشرب ماء هذا النهر او ماء هذه البئر ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول ابي العباس انه يحنث بشرب بعضه ، لانه يستحيل شرب جميعه فاتمعت اليمين على ما لا يستحيل وهو شرب البعض .

(والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه لا يحنث بشرب بعضه لانه حلف على شرب جميعه فلم يحنث بشرب بعضه ، كما لو حلف على شرب ماء في الحب .

فصل وان حلف لا ياكل طعاماً اشتراه زيد فاكل طعاماً اشتراه زيد وعمرو لم يحنث لانه ليس فيه شيء يمكن ان يشار اليه ان اشتراه زيد دون عمرو فلم يحنث ، وان اشترى كل واحد منهما طعاماً ثم خلطاه فاكل منسه ففيه ثلاثة اوجه .

(احدهما) انه لا يحنث لانه ليس فيه شيء يمكن ان يقال هذا الطعام اشتراه زيد دون عمرو ، فلم يحنث ، كما لو اشتراه في صفقة واحدة .

(والثاني) انه ان اكل النصف فما دونه لم يحنث ، وان اكل اكثر من النصف حنث ، لان النصف فما دونه يمكن ان يكون مما اشتراه عمرو فلم يحنث بالشك ، وفيما زاد يتحقق انه اكل مما اشتراه زيد .

(والثالث) وهو قول ابي اسحاق انه ان اكل الحبة والعشرين حبة لم يحنث لجواز ان يكون مما اشتراه عمرو ، وان اكل الكف والكفين حنث ، لانه يستحيل فيما يختلط ان يتميز في الكف والكفين ما اشتراه زيد عما اشتراه عمرو .

فصل وان حلف لا يدخل دار زيد فحمله غيره باختياره فدخل به حنث لان الدخول ينسب اليه كما ينسب اذا دخلها ركباً على البهيمة او دخلها برجله فان دخلها ناسياً اليمين او جاهلاً بالدار ، او اكره حتى دخلها ففيه قولان :

(احدهما) يحنث لانه فعل ما حلف عليه فحنث .

(والثاني) لا يحث وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن حال النسيان والجهل والاكره ، لا يدخل في اليمين كما لا يدخل في الأمر والنهي في خطاب الله عز وجل وخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا لم يدخل في اليمين لم يحث به ، وان حمله غيره مكرها حتى دخل به ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال فيه قولان ، كما لو أكره حتى دخلها بنفسه ، لأنه لما كان في حال الاختيار دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا ، ويجب ان يكون في حال الاكره دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا .

ومنهم من قال لا يحث قولوا واحدا ، لأن الفعل انما ينسب اليه ، اما بفعله حقيقة او بفعل غيره فأمره مجازا ، وههنا لم يوجد واحد منهما فلم يحث .

الشرح الحين الوقت ، والدر الأمد الممدود ، وقيل الدهر ألف سنة ، قال ابن سيدة : وقد حكى فيه الدهر بفتح الهاء ، فاما أن يكون الدهر والدر لغتين كما ذهب اليه البصريون في هذا النحو فيقتصر على ما سوغ منه ؛ واما أن يكون ذلك لمكان حروف الحلق فيطرد في كل شيء ؛ كما ذهب اليه الكوفيون . قال أبو النجم :

وجبلا طال معدا فاشمخر أشم لا يستطيعه الناس الدهر

قال ابن سيده : وجمع الدهر دهر وذهور . وكذلك جمع الدهر ، لانا لم نسمع أدهارا ، ولا سمعنا فيه جمعا الا ما قدمنا من جمع دهر دهر . فاما قوله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر » فمعناه أن ما أصابك من الدهر فالله فاعله ليس الدهر ، فاذا شتمت به الدهر فكأنك أردت به الله . قال الجوهري : لأنهم كانوا يضيفون التوازل الى الدهر ، فقليل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان فاعل ذلك هو الله تعالى ، وفي رواية « فان الدهر هو الله تعالى » .

قال الأزهرى ، قال أبو عبيد . قوله « فان الله هو الدهر » مما لا ينبغي لأحد من أهل الاسلام أن يجهل وجهه ، وذلك أن المعطلة يحتاجون به على المسلمين ، قال ورأيت بعض من يتهم بالزندقة والدهرية يحتج بهذا الحديث

ويقول : ألا تراه يقول فان الله هو الدهر ؟ قال فقلت : وهل كان أحد يسب الله في آباد الدهر وقد قال الأعشى في الجاهلية :

استأثر الله بالوفاء وبإلا حمد وول الملامة الرجل

وقال الأزهري : قال الشافعي الحين يقع على مدة الدنيا ، ويوم قال ونحن لا نعلم للحين غاية ، وكذلك زمان ودهر وأحقاب . ذكر هذا في كتاب الايمان حكاية الزنى في مختصره عنه . وقال شمر : الزمان والدهر واحد وأنشد :

ان دهرا يلف جلبي بجلل لزمان يهم بالاجسان

فعارض شمر الخالد بن يزيد وخطأه في قوله « الزمان والدهر واحد » وقال الزمان زمان الرطب والفاكهة وزمان الحر وزمان البرد ، ويكون الزمان شهرين الى ستة أشهر والدهر لا ينقطع .

قال الأزهري : الدهر يقع عند العرب على بعض الدهر الأطول ، ويقع على مدة الدنيا كلها . قال وقد سمعت غير واحد من العرب يقول أقمنا على ماء كذا وكذا الدهر ، دارنا التي حللنا بها تحملنا دهرا ، وإذا كان هذا هكذا جاز أن يقال الزمان والدهر واحد في معنى دون معنى ، قال والسنة عند العرب أزمدة ، ربيع وقيظ وخريف وشتاء ، ولا يجوز أن يقال الدهر أربعة أزمدة ، فهما يفترقان .

وروى الأزهري بسنده عن أبي بكر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ألا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » السنة اثنا عشر شهرا أربعة منها حرم ، ثلاثة منها متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مفرد » قال الأزهري أراد بالزمان الدهر .

.. وقوله « ماء حب » الحب الخاية فارسي معرب وهو السرداب .

أما الأحكام فإن قال والله لا كلمت فلانا زمانا أو دهرًا أو وقتًا أو حينًا أو حقبا أو مدة قريبة أو بعيدة بر بأدنى زمان وقال أبو حنيفة : الحين شهر والحقبة ثمانون عاما والمدة القرية دون شهر والبعيدة شهر وقال مالك : الحين سنة والحقبة أربعون عاما دليلنا أن هذه أسماء للزمان ولم ينقل عن أهل اللغة فيه تقدير وإنما يقع على القليل والكثير منه وما من مدة إلا وهي قريبة بالاضافة الى ما هو أبعد منها وبعيدة بالاضافة الى ما هو أقرب منها .

فرع في مذاهب العلماء

إذا حلف ألا يكلمه حينًا فإنه يبر بأدنى زمن ، لأنه لا قدر له ، ولأنه اسم مبهم يقع على القليل والكثير . قال تعالى « ولتعلن نبأه بعد حين » قيل أراد يوم القيامة . وقال « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » وقال تعالى « فذرهم في غمرتهم حتى حين » وقال « حين تمسون وحين تصبحون » ويقال منذ حين وإن كان أتم من ساعة . وبهذا قال أبو ثور .

وقال أحمد : إذا حلف لا يكلمه حينًا — فإن قيد ذلك بانقطاع أو بنيته بزمن — تقيد به . وإن أطلقه انصرف الى ستة أشهر . روى ذلك عن ابن عباس ، وهو قول أصحاب الرأي .

وقال مجاهد والحكم وحامد ومالك « هو سنة » لقوله تعالى « تؤتى أكلها كل حين باذن ربها » أى كل عام .

وقال عكرمة وسعيد بن جبير وأبو عبيد في قوله تعالى « تؤتى أكلها كل حين » أنه ستة أشهر ، فيحمل مطلق كلام الآدمي على مطلق كلام الله تعالى . فإن حلف لا يكلمه حقبا ، فإنه ينصرف الى أدنى زمان كالحين ، وبه قال القاضي من أصحاب أحمد . وقال أكثر أصحابنا وفيهم ابن قدامة : إن حلف لا يكلمه حقبا فذلك ثمانون عاما ، لما روى عن ابن عباس أنه قال في تفسير قوله تعالى « لا تبين فيها أحقابا » الحقب ثمانون سنة .

وتى قوله تعالى عن موسى « أو أمضي حقبا » ما يجعل كونه ثمانين

سنة بعيدا لأن موسى لم يعيش بعد هذا مثل هذا القدر ، فضلا عن مضاعفته
أضعافا كثيرة « حقا » .

إذا ثبت هذا فإنه إذا حلف لا يكلمه زمنا أو وقتا أو دهرًا أو عمرا
أو مليا أو طويلا أو بعيدا أو قريبا بر بالقليل والكثير . وبه قال أبو الخطاب
من الحنابلة لأن هذه الأسماء لا أحد لها في اللغة ، وتقع على القليل والكثير
فوجب حملها على أقل ما يتناولها اسمها ؛ وقد يكون القريب بعيدا بالنسبة
لما هو أقرب منه . وقريبا بالنسبة لما هو أبعد منه ، ولا يجوز التحديد
بالتحكم وإنما يصار إليه بالتوقيف ولا بتوقيف ههنا ، فيجب حملها على
اليقين وهو أقل ما يتناولها الاسم . وقال ابن أبي موسى : الزمان ثلاثة
أشهر . وقال طلحة العاقولي : الحين والزمان والعمر واحد ؛ لأنهم
لا يفرقون في المادة بينها ، والناس يقصدون بذلك التباعد فلو حمل على
القليل حمل على خلاف قصد الحالف .

وقال في بعيد وملي وطويل : هو أكثر من شهر ، وهذا قول أبي
حنيفة ؛ لأن ذلك ضد القليل قال : ولا يجوز حملها على ضده ، ولو حمل -
العمر على أربعين سنة كان حسنا لقوله تعالى مخبرا عن نبيه « فقد لبثت
فيكم عمرا من قبله » وكان أربعين سنة ولأن العمر في الغالب لا يكون
إلا مدة طويلة فلا يحمل على خلاف ذلك .

فرع إذا حلف لا يكلمه الدهر أو الأبد أو الزمان حمل كذلك
على الأبد ؛ لأن ذلك ، بالالف واللام وهي للاستغراق فيقتضي الدهر
كله .

مسألة إذا حلف لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت لم يأمره
ولم ينه لم يحث ؛ لأنه خلف على فعل نفسه ، ولا يحث على فعل غيره
كسائر الأفعال ، وقال أبو حنيفة : إذا كان خادمه حث ، وإن كان خادم
غيره لم يحث ، وبه قال القاضي من أصحاب أحمد ، لأن خادمه يخدمه بحكم
استحقاقه ذلك عليه ، فيكون معنى يمينه : لأمنعك خدمتي ، فإذا لم ينه لم

ينعمه فيحنت وخادم غيره بخلافه ؛ وقال أبو الخطاب : يحنت في الحالين لأن
أقراره على الخدمة استخدام ، ولهذا يقال فلان يستخدم عبده اذا خدمه
وان لم يأمره ، ولأن ما حنت به في خادمه حنت به في غيره كسائر
الأشياء •

مسألة مضى كلامنا فيمن حلف على شيئين أو أكثر ففعل بعض
ذلك هل يحنت ؟ وشرحنا الخلاف في ذلك كمن حلف لا يأكل طعاما اشتراه
زيد وعمر لا يحنت ؛ وقال أحمد وأبو حنيفة ومالك يحنت ، فان حلف
لا يلبس من غزل قلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها حنت ؛ وبه قال
أحمد ، وان حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس من غزلها وغزل غيرها فانه
لا يحنت ؛ وهز قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن أحمد ، لأنه لم يلبس
ثوبا كاملا من غزلها ، أما في الطعام فعلى وجهين مضيا في الفصول
آتها •

مسألة اذا حلف لا يدخل دارا فحمل فأدخلها باختياره حنت ،
فان لم يكن باختياره ولم يمكنه الامتناع لم يحنت ، نص عليه أحمد في
رواية أبي طالب ، وهو قول أبي ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا ،
وذلك لأن الفعل غير حاصل منه ولا منسوب اليه ، وان حمل بأمره فأدخلها
حنت ، لأنه دخلها مختاراً فأشبه ما لو دخلها راكبا وان حمل بغير أمره
ولكنه أمكنه الامتناع فلم يمتنع حنت أيضا لأنه دخلها غير مكره فأشبهه
ما لو حمل بأمره ، فان أكره بالضرب ونحوه على دخولها فدخلها لم يحنت
في أخذ القولين عندنا ، وهو أحد الوجهين عند أصحاب أحمد •

(والقول الثاني) يحنت وهو الوجه الثاني عند الحنابلة وهو قول
أصحاب الرأي ونحوه قول النخعي لأنه فعل ما حلف على تركه ودخلها •
وجه الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
وما استكروها عليه » ولأنه دخلها مكرها فأشبه ما لو حمل مكرها •

إذا ثبت هذا فانه اذا حلف أن لا يشتري شيئا أو لا يضرب فلانا فوكل

فى الشراء والضرب ، ففى قول أنه يحنث • والصحيح أنه لا يحنث الا اذا نوى يمينه أن لا يستيب أو يكون ممن لم تجر عاداته بمباشرة ، لأن اطلاق اضافة الفعل يقتضى مباشرة دليل أنه لو وكله فى البيع لم يجز للوكيل توكيل غيره ، وان حلف لا يبيع ولا يضرب فأمر من فعله — فان كان ممن يتولى ذلك بنفسه لم يحنث • وان كان ممن لا يتولاه كالسلطان • ففيه قولان .

وقال أحمد ومالك وأبو ثور ان حلف لا يفعل شيئاً فوكل من فعله حنث الا أن ينوى مباشرة بنفسه •

فروع ان حلف لا يخلق رأسه فأمر من حلقه ففعل لنا فيه قولان ، وقيل : يحنث قولاً واحداً • وقال أصحاب الراى ان حلف لا يبيع فوكل غيره لم يحنث • وان حلف لا يضرب ولا يتزوج فوكل غيره حنث •

وقال أحمد : ان الفعل يطلق على من وكل فيه وأمر به فيحنث به كما لو كان ممن لا يتولاه بنفسه وكما لو حلف لا يخلق رأسه فأمر من حلقه ، أو لا يضرب فأمر من ضرب عند أبى حنيفة ، وقد قال تعالى « ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله » وقال « محلقين رءوسكم ومقصرين » وكان هذا متناولاً للاستنابة فيه ولأن المحلوف عليه وجد من نائبه فحنث به كما لو حلف لا يدخل داراً فأمر من حملها اليها فإذا نوى يمينه المباشرة للمحلوف عليه أو كان سبب يمينه يقتضيها أو قرينة حاله تخصص بها لأن اطلاقه يقيد بنيتها •

فروع اذا حلف على فعلين تعلقت باليمين بهما اثباتاً كان أو نفياً مثل أن يقول والله لأكلمن هذين الرجلين أو لأكلن هذين الرغيفين فلا يسر الا بكلام الرجلين جميعاً وبأكل الرغيفين جميعاً وكذلك اذا قال والله لا كلمت هذين الرجلين أو لا أكلت هذين الرغيفين لم يحنث الا بكلام الرجلين جميعاً أو بأكل الرغيفين جميعاً وكذلك اذا قال والله لا أكلت هذا الرغيف فأكل بعضه لم يحنث وبه قال أبو حنيفة وقال مالك وأحمد اذا كانت اليمين على

النفي تعلقت بالبعض فمتى أكل بعض الرغيفين أو بعض الرغيف حث في يمينه . دليلنا أن اليمين تعلقت بالجميع فلم يحث بالبعض كاليمين على الإثبات .

فرع وان قال والله لأشربن ماء هذه الاداة أو ماء هذا الكوز وما أشبه ذلك قال ابن الصباغ فما يمكنه شربه في سنة أو سنتين لم يسر الا بشرب جميعه وان حلف أن لا يشربه لم يحث الا بشرب جميعه خلافاً لما لك وأحمد في النفي وقد مضى الدليل عليهما وان قال والله لأشربن من هذه الاداة أو الكوز فشرب بعضه بر في يمينه وان قال لا شربت منه فشرب منه ولو أدنى قليل حث في يمينه لأن من للتبعيض وان قال والله لا شربت ماء هذا النهر أو ماء دجلة أو الفرات أو البحر مما لا يمكنه شرب جميعه بحال ففيه وجهان :

(أحدهما) يحث بشرب بعضه وبه قال أبو حنيفة وأحمد لأن شرب جميعه لا يمكنه فأنقضت اليمين على بعضه كما لو حلف لا يكلم الناس فإنه يحث بكلام بعضهم .

(والثاني) لا يحث لأن لفظه يقتضي جميعه فلم يتعلق ببعضه كالماء في الاداة قال القاضي أبو الطيب ينبغي على هذا أن لا تنعقد يمينه كما لو حلف لأصعدن السماء .

فرع وان قال والله لا أكلت طعاماً ما اشتراه زيد فاشترى زيد وعمرو طعاماً صفقة واحدة أو اشترى أحدهما بصفة مشاعاً في عقد ثم اشترى الآخر بصفة مشاعاً في عقد وأكل منه الحالف لم يحث وقال أبو حنيفة يحث ودليلنا أن كل جزء من الطعام لم ينفرد زيد بشرائه ولا يصح أن يضاف اليه فلم يحث بأكله كما لو حلف لا يلبس ثوباً اشتراه زيد فلبس ثوباً اشتراه زيد وعمرو كما لو حلف لا يأكل من قدر طبخها زيد فأكل من قدر طبخها زيد وعمرو أو لا يدخل داراً اشتراها زيد فدخل داراً اشتراها زيد وعمرو وقد وافقنا أبو حنيفة على ذلك . هذا نقل البغداديين

من أصعابنا ، وقال المسعودي : هل يحنث الحالف ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) لا يحنث لما ذكرناه .

(والثاني) يحنث سواء أكل منه حبة أو لقمة لأنه ما من جزء الا وقد اشترك في شرائه .

(والثالث) ان أكل النصف أو أقل لم يحنث وان أكل أكثر من النصف حنث لأنه اذا أكل دون النصف لم يتحقق أنه أكل ما اشتراه زيد واذا أكل أكثر من النصف حنث لأنه تحقق أنه أكل ما اشتراه زيد وان حلف لا يأكل طعاما ما اشتراه زيد فاشترى زيد قفيزا طعاماً منفردا واشترى عمرو قفيزاً طعاماً منفردا وخلط الطعامين أو اختلط وأكل منه الحالف ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) وهو قول أبي سعيد الأصبغري ان أكل الحالف النصف فما دون لم يحنث وان أكل أكثر من النصف حنث لأنه اذا أكل النصف فما دونه لا يتحقق أنه أكل ما اشتراه زيد فلم يحنث كما لو حلف لا يأكل ثمرة فاختلطت بثمر كثير فأكل الجميع الا ثمرة واذا أكل أكثر من النصف تحققنا أنه كل ما اشتراه زيد فحنث .

(والثالث) وهو قول أبي اسحاق ان أكل حبات يسيرة كالحبة والحبتين والعشرين حبة لم يحنث لأنه يجوز أن يكون مما اشتراه عمرو وأن أكل كما حنث لأننا نتحقق أن فيه مما اشتراه زيد لأن العادة أن الطعامين اذا خلطا أن لا يتميز الكف منه من أحدهما .

(والثالث) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أنه لا يحنث وان أكل جميعه لأنه لا يمكن أن يشار الى شيء منه أنه مما اشتراه زيد فصار كما لو اشتراه مشاعا والأول اختيار القاضي أبي الطيب ولم يذكر المسعودي غيره والثاني اختيار ابن الصباغ .

فرع وان حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فاشتري زيد طعاماً ثم باع نصفه فأكل منه الحالف قال ابن الصباغ : حنث لأن زيدا اشترى جميعه وان باع زيد طعاما فاستقال فيه أو صالح على طعام من دعوى فأكل منه الحالف قال الطبرى : لم يحنث وكذلك اذا ورث زيد طعاماً هو وغيره وقاسم شركاءه وأكل مما حصل لزيد لم يحنث الحالف سواء قلنا ان الاقالة والقسمة بيع أو لم نقل لأننا وان قلنا : انهما بيع فانما ذلك من طريق الحكم وأما من طريق الاسم والحقيقة فليس يبيع وكذلك الصلح بهذا المعنى وان أشتري زيد طعاماً سلباً فأكل الحالف قال الطبرى : حنث الحالف لأنه يسمى شراء فى الحقيقة وان اشترى زيد لغيره طعاماً فأكل منه الحالف حنث لأن الاسم قد وجد ، ولو اشترى عمرو لزيد طعاماً فأكل منه الحالف لم يحنث لأن اليمين على ما اشتراه زيد وذلك يقتضى شراؤه بنفسه وان حلف لا يدخل داراً اشتراها زيد فاشتري زيد بعض دار ثم أخذ باقيها بالشفعة ودخلها الحالف لم يحنث لأنه لم يشتر جميعها حقيقة .

فرع اذا حلف لا يدخل داراً فدخلها ماشياً أو راكباً أو محمولا باختياره حنث لأنه قد دخلها فان قيل هلا قلتم اذا دخلها محمولا لا يحنث كما اذا حلف لا ضربت زيدا فأمر غيره فضربه قلنا الفصل بينهما أن الدخول هو الاضمار من خارج الدار الى داخلها وقد وجد ذلك فان كان باختياره أضيف الفعل اليه بخلاف الضرب وان كرهه حتى دخلها أو نسي اليمين أو جهل الدار المحلوف عليها فدخلها فهل يحنث ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يحنث وبه قال مالك وأبو حنيفة ، لأنه فعل المحلوف عليه فحنث .

(والثانى) لا يحنث وبه قال الزهرى وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن حال النسيان والاكراه والجهل لا يدخل فى اليمين كما لا يدخل فى أوامر الشرع ونواهيها وان أكرهه غيره وحمله حتى دخل به الدار ففيه طريقان من أصحابنا من قال : فيه قولان كما لو دخلها بنفسه مكرهاً لأنه لما كان دخوله

نفسه ودخوله محمولاً واحداً وجب أن يكون دخوله مكرهاً بنفسه ومحمولاً واحداً ومنهم من قال لا يحنث قولاً واحداً لأنه لم يوجد منه فعل ولا اختيار فلم يجز أن يضاف إليه الدخول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن حلف لياكلن هذا الرغيف غداً فأكله من الفد بر في يمينه ، لأنه فعل ما حلف على فعله ، وإن ترك أكله في الفد حتى انقضى حنث لأنه فوت المحطوف عليه باختياره وإن أكل نصفه في الفد حنث لأنه قدر على أكل الجميع ولم يفعل ، وإن أكله في يومه حنث لأنه فوت المحطوف عليه باختياره فحنث كما لو ترك أكله حتى انقضى الفد ، وإن تلف الرغيف في يومه أو في الفد قبل أن يتمكن من أكله ففيه قولان كالذكره ، وإن تلف من الفد بعد ما تمكن من أكله ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال يحنث قولاً واحداً ، لأنه فوته باختياره .

ومنهم من قال : فيه قولان لأن جميع الفد وقت للأكل فلم يكن تفويته بفعله فإن حلف ليقضيه حقه عند رأس الشهر مع رأس الشهر فقضاه قبل رؤية الهلال حنث لأنه فوت القضاء باختياره ، وإن رأى الهلال ومضى زمان أمكنه فيه القضاء فلم يقضه حنث ، لأنه فوت القضاء باختياره ، وإن أخذ عند رؤية الهلال في كيئه وتأخر القراغ منه لكثرت له لم يحنث ، لأنه لم يترك القضاء ، وإن أخر عن أول ليلة الشك ثم بان أنه كان من الشهر ففيه قولان كالناسي والجاهل .

وإن قال : والله لأقضين حقه إلى شهر رمضان فلم يقضه حتى دخل الشهر حنث ، لأنه ترك ما حلف على فعله من غير ضرر .

وإن قال : والله لأقضين حقه إلى أول الشهر ، فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال حكمها حكم ما لو قال : والله لأقضين حقه إلى رمضان ، لأن لفظ « إلى » للحد والغاية ، وإن أخر القضاء حتى دخل الشهر حنث .

وقال أبو إسحاق : حكمها حكم ما لو قال والله لأقضين حقه عند رأس الشهر وهو ظاهر النص ، وأن قضاءه قبل رؤية الهلال حنث ، وإن رأى الهلال

ومضى وقت يمكن فيه القضاء ثم قضاء حنث ، لأن « الى » قد تكون للغاية كقوله عز وجل : « ثم اتموا الصيام الى الليل » وقد تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى « من انصأ الى الله » والمراد به مع الله ، وكقوله عز وجل : « وايدكم الى المرافق » والمراد به مع المرافق ، فلما احتتمل أن تكون للغاية ، واحتتمل أن تكون للمقارنة لم يجر أن نحتنه بالشك ، ويخالف قوله : « والله لا قضين حقه الى رمضان ، لأنه لا يحتمل أن تكون للمقارنة ، لأنه لا يمكن أن يقسارن القضاء في جميع شهر رمضان فجعلناه للغاية) .

الشرح ان قال والله لاكلن هذا الرغيف غدا ففيه ستة مسائل :

(احداهن) اذا أكله من الغد أى وقت كان منه بر فى يمينه لأنه فعل ما حلف ليفعله .

(والثانية) اذا أمكنه أكله فلم يأكله حتى انقضى الغد حنث فى يمينه لأنه فوت المحلوف عليه باختياره .

(الثالثة) اذا أمكنه أكل جميعه من الغد فلم يأكل الا نصفه وانقضى الغد حنث فى يمينه لأن اليمين على أكل جميعه فلا يبر بأكل بعضه .

(الرابعة) اذا تلف الرغيف فى يومه أو من الغد قبل أن يتمكن من أكله فيه أو منع من أكله أو نسي حتى أنقضى الغد فهل يحنث ؟ فيه قولان كما لو حلف على فعل المحلوف عليه مكرهاً أو ناسيا .

(الخامسة) اذا أكل الرغيف فى يومه أو أكل بعضه حنث فى يمينه وقال مالك وأبو حنيفة : لا يحنث دليلنا أنه فوت أكله من الغد بأكله اياه فى اليوم فحنث كما لو ترك أكله فى الغد حتى انقضى ، ومتى يحنث ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى :

(أحدهما) يحنث عند أكل شئ منه لأن الاياس من أكله حصل بذلك .

(والثاني) يحث بانقضاء الغد لأنه وقت الأكل قال ومثل هذين الوجهين
إذا حلف لأصعدن غدا .

(الساحسة) إذا جاء الغد وتمكن من أكله ثم تلف الرغبة أو منع منه
قبل مضي الغد ففيه طريقان من أصحابنا من قال يحث قولاً واحداً لأنه
أمكنه أكله وفوته باختياره فحث كما لو قال : والله لا أكلن هذا الرغبة ولم
يوقت به فأمكنه أكله ولم يأكله فانه يحث وإن كان جميع عمره وقتاً
للأكل ومنهم من قال : فيه قولان لأن جميع الغد وقت للأكل ويخالف إذا
كانت اليمين مطلقة لأنه لم يعين وقته وهذا كما قلنا فيمن أمكنه فعل الحج
ولم يحج حتى مات فانه يأثم لأنه غير موقت ولو دخل عليه وقت الصلاة وتمكن
من فعلها فمات في الوقت قبل أن يفعلها فانه لا يأثم لأن لها وقتاً مقدراً .

فروع وإن قال : والله لا أكلن هذا الرغبة اليوم ففيه سنت مسائل
أيضاً :

(أحداً من) أن يأكل في يومه فيببر في يمينه .

(الثانية) إذا أمكنه أكله في يومه حتى انقضى اليوم فيحث في يمينه .

(الثالثة) إذا أمكنه أكل جميعه فلم يأكل إلا نصفه وانقضى اليوم يحث
في يمينه .

(الرابعة) إذا تلف الرغبة بغير الأكل يحث في يمينه .

(الخامسة) إذا تلف الرغبة قبل أن يتمكن من أكله فهل يحث ؟ فيه
قولان .

(الساحسة) إذا تمكن من أكله وتلف في اليوم ففيه طريقان من أصحابنا
من قال يحث قولاً واحداً ؛ ومنهم من قال : فيه قولان والتعليل ما مضى
في الأدلة .

فرع اذا حلف ليطلقن امرأته غدا فطلقها في يومه فان طلقها ثلاثا حنث في يمينه لأنه فات طلاقه غداً وان طلقها واحدة أو اثنتين ولم يستوف بذلك الثلاث لم يحنث لأنه يمكنه طلاقها غدا فان طلقها غداً بر في يمينه وان لم يطلقها حتى انقضى الغد حنث في يمينه وان كان عليه رجعتها كالنذى عليه ركعتا نذر فحلف ليصلينها غدا فصلاهما اليوم حنث في يمينه لأنه فوت المحلوف عليه وان حلف ليصلين غدا أو أطلق غداً فصلى اليوم لم يحنث لأنه يمكنه أن يصلى غدا .

فرع وان كان له عليه حق فقال والله لأقضيحك حقك غدا ففمينه المسائل الست التي مضت في الرغبة الا أن ينزى لا يخرج غدا حتى أقضيحك فاذا قضاء اليوم لم يحنث وان قال : والله لأقضيحك حقك غداً الا أن تشاء أن تؤخره ففيه المسائل الست في الرغبة وفيه سابعة اذا قال : من له الحق شئت أن تؤخره ولم يقضه حتى خرج الغد بر في يمينه وان قال : والله لأقضيحك حقك غداً الا أن يشاء فلان ففيه المسائل السبعة اذا قال : الا أن يشاء أن يؤخره وفيه ثامنة وهو أن فلائاً لو مات في الغد قبل أن يعسلم بمشيئته فقد تعذرت مشيئته فيسقط حكمها فيصير كما لو لم يستثن .

فرع في مذاهب العلماء

قوله : وان أكله في يومه حنث ، وهذا صحيح كمن حلف أن يقضيه حقه في وقت فقضاه قبله فانه يحنث ، لأنه ترك ما حلف عليه مختاراً فحنث كما لو قضاه بعده وقال أحمد وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور قيسن قضاء قبله لا يحنث ؛ لأن مقتضى هذا اليمين تعجيل القضاء قبل خروج الغد ، فاذا قضاء قبله فقد قضى قبل خروج الغد وزاد خيراً .

ولنا أنه لا يبر الا اذا قضاء فلا يبر بقضائه قبله كما لو حلف ليصومن شعبان فصام رجياً ، وفرق ابن قدامة بين قضاء الحق وغيره كأككل شيء أو شربه أو بيع شيء أو شرائه أو ضرب خادم ونحوه فبتى عين وقته ولم ينو ما يقتضى تعجيله ولا كان سبب يمينه يقتضيه لم يبر الا بفعله في وقته .

فرع : اذا فعل بعض المحلوف عليه قبل وقته وبفضه في وقته لم ير ، لأن اليمين في الاثبات لا ير فيها الا بفعل جميع المحلوفه عليه ؛ فترك بعضه في وقته بترك جميعه ، الا أن يصرح ألا يجاوز ذلك الوقت أو يقتضي ذلك سببها .

فصل : اذا حلف ليقضيه دينه عند رأس الهلال أو مع رأسه أو عند رأس الشهر أو مع رأسه فقضاه عند غروب الشمس من ليلة الشهر ير في يمينه ، وان أخر ذلك مع امكانه حث ، وان شرع في عده أو كيله أو وزنه فتأخر القضاء لكثرت لم يحث ، لأنه لم يترك القضاء وكذلك اذا حلف ليأكلن هذا الطعام في هذا الوقت فشرع في أكله فيه ، فتأخر الفراغ لكثرت لم يحث لأن أكله كله غير ممكن في هذا الوقت اليسير ، فكانت يمينه على الشروع فيه . في ذلك الوقت أو على مقارنة فعله لذلك الوقت للعلم بالعجز عن غير ذلك ، ومذهب أحمد بن حنبل في هذا كله كمنهنا .

وقوله « الى الليل » الى غاية فاذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه ، كقولك اشتريت المجموع من الأول الى العشرين ، والمبيع أجزاء المجموع ، فان العشرين داخل فيها ، بخلاف قولك اشتريت القدان الى الدار ، فالدار لا تدخل في المبيع المحدود ، اذ ليست من جنسه ؛ فشرط الله تعالى تمام الصوم حتى يتبين الليل كما تجوز الأكل حتى يتبين النهار .

وقوله « الى المرفق » فقد اختلف الناس في دخول المرافق في التحديد فقال قوم ، تدخل لأنها من نوع ما قبلها ، قاله سيوطيه وغيره . وقيل : لا يدخل المرفقان في التمسك . وهذا خطأ .

وقال بعضهم : ان (الى) بمعنى (مع) ؛ كقولهم : « الذود الى الذود ابل » أى مع الذود وقال تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم » فقالت طائفة من المتأخرين ان (الى) هنا بمعنى (مع) كقوله تعالى : « من أنصاري الى الله » وأنشد العتيبي :

يسدون أبواب القباب بضر الى عنن مستوثقات الأواصر

وقال الحذاق : الى على بابها وهى تتضمن الاضافة ، أى لا تضيفوا أموالهم وتضموها الى أموالكم •

فرع وإن قال والله لأقضيئك حقه فالى رمضان فان قضاء قبل رمضان بر فى يمينه وان لم يقضه حقه حتى دخل شهر رمضان حنث فى يمينه لأن وقت القضاء قبل رمضان ، فاذا أخره الى رمضان فقد غيبت القضاء عن وقته باختياره فحنث فى يمينه • وإن قال والله لأقضيئك حقه الى رأس الشهر أو الى أول الشهر أو الى رأس الهلال أو الى أول الهلال فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال حكمه حكم ما لو قال الى رمضان وهو قسول المزنى لأن الى للغاية ومنهم من قال حكمه حكم ما لو قال عند رأس الشهر أو مع رأس الشهر وهو ظاهر النص لأن الى تقتضى للغاية كقوله تعالى « ثم أتموا الصيام الى الليل » وقد يكون بمعنى قوله تعالى « من أنصاري الى الله » أى مع الله وكقوله تعالى « وأيديكم الى المرافق » أى مع المرافق فاذا احتملت الى ها هنا أن تكون للغاية واحتملت أن تكون للمقارنة لم نحنثه بتركه القضاء قبل مجيء أول الشهر بالشك ، ويخالف قوله الى رمضان لأنه يحتل هاهنا أن لا يكون للمقارنة لأنه يحتل أن يكون للقضاء مقارنا لجميع شهر رمضان فلذلك جعلناها للغاية •

فرع قال فى الأم : وإن قال والله لأقضيئك حقه فى الليلة التى ترى فيها الهلال فأى وقت قضاء من جميع تلك الليلة بر يمينه لأنه جعلها كلها وقتا للقضاء وان لم يقضه حتى فاتت الليلة حنث فى يمينه • وإن قال لأقضيئك حقه الى حين فليس بمقدر فاذا قضاء فى عمره بر فى يمينه وقال مالك : الحين سنة فاذا قضاء فى السنة بر فى يمينه وإن تأخر القضاء حنث وقال أبو حنيفة وأحمد : الحين شهر فان قضاء فيه بر فى يمينه وإن تأخر عنه حنث • دليلنا أن الحين يقع عليه القليل والكثير قال الله تعالى « ولتعلمن نبأه بعد حين » وأراد يوم القيامة وقال تعالى « هل أتى على الانسان حين من الدهر » وقال تعالى « فذرهم فى غمرتهم حتى حين » فدل على أن الحين يقع على القليل والكثير وإن قال والله لأقضيئك حقه الى دهر أو الى زمان

أو الى حقب أو الى مدة قريبة أو بعيدة فليس ذلك بمقدر ولا يحنث حتى

يفوته بالموت . وقال أبو حنيفة : القريب دون الشهر والبعيد شهر والحقب ثمانون عاماً وقال مالك الحقب أربعون عاماً لأنه روى عن ابن عباس في قوله تعالى « لاثنين فيها أحقاباً » قال : الحقب ثمانون عاماً وروى عنه أربعون عاماً ودليلنا أن ذلك اسم لزمان ولم ينقل عن أهل اللغة فيه حد مقدر وما من مدة إلا وهي قريبة بالاضافة الى ما هو أبعد منها وبعيدة بالاضافة الى ما هو أقرب منها . وما روى عن ابن عباس فلا يمتنع أن اسم الحقب على أكثر ما ذكر وأقل منه وانما أراد تفسير أحقاب بما لا يعارض بمقتضاها في اللغة .

فروع وأن قال والله لأقضينك حقك الى أيام قال القاضي أبو الطيب في المجرد ان لم يكن له نية فعندى يكون ثلاثة أيام لأنها أقل الجيع قال القاضي حسين الطبري في عدته حكمه حكم ما لو قال الى حين وزمان لأنه يعبر بالأيام عن القليل والكثير ولهذا قال الله تعالى « فعدة من أيام أخر » ويقال أيام الفتنة وأيام العدل فلم يكن لها شيء معلوم وإلى هذا أشار ابن الصباغ فانه قال : قول القاضي لا يوافق ما ذكرنا من الحين والزمان ولأننا قلنا في القريب والبعيد لا حد له لأنه يقع على القليل والكثير ولم يعلقه بأقل ما يقع عليه الاسم فكذلك الأيام أيضا ولم يذكر المحاملي غير هذا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان له على رجل حق فقال له : والله لا فارقتك حتى استوفي حقي ، ففر منه الغريم لم يحث الحالف ، وقال أبو علي بن أبي هريرة ففيه قولان كالقولين في المكره ، وهذا خطأ ، لأنه حلف على فعل نفسه ولم يوجد ذلك منه ولو قال والله لا فارقتنى حتى استوفي حقي منك ففارقه الغريم مختاراً ذاكراً لليمين حث الحالف ، وان فارقته مكرهاً أو ناسياً ففيه طريقتان ، من أصحابنا من قال : هي على القولين في المكره والناسي . ومنهم من قال يحث الحالف قولاً واحداً لأن الاختيار والتعبد يعتبر في فعل الحالف لا في فعل غيره ، والصحيح هو الأول ، وأنه يعتبر في فعل من حلف على فعله ، وإن كانت

اليمين على فعل الحالف اعتبر الاختيار والقصد في فعله ، وان كانت على فعل غيره اعتبر الاختيار والقصد في فعله . وان فارقته الحالف لم يحنت ، لان اليمين على فعل الغريم ولم يوجد منه فعل .

وان حلف لا يفارقه غريمه حتى يستوفى حقه منه ثم افلس وفارقه لما يعلم من وجوب انظار المضر حنث ، لانه فعل المحلوف عليه مختارا ذاكرا لليمين فحنث ، وان وجب الفعل بالشرع . كما لو حلف لا رددت عليك المصوب فردته حنث ، وان وجب الرد بالشرع ، فان الزمه الحاكم مفارقتة فعلى قولين .

فصل وان حلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منه فاحاله على غيره او ابراه من الدين او دفع اليه عوضا عن حقه ، حنث في اليمين ، لانه لم يستوف حقه . وان كان حقه دنائير فدفع اليه شيئا على انه دنائير فخرج نحاسا فعلى القولين في الجاهل . وان قال من عليه الحق : والله لا فارقتك حتى ادفع اليك مالك وكان الحق عينا فوهبها منه فقبله حنث ، لانه فوت الدفع بقبوله ، وان كان ديننا فابراه منه وقلنا انه لا يحتاج الابراء الى القبول على الصحيح من المذهب ، فعلى الطريقين فيمين حلف لا يدخل الدار فحمل اليها مكرها .

الشرح ان كان له على رجل حق فقال من له الحق : والله لا فارقتك حتى أستوفى حتى منك فقد علق الحالف اليمين على فعل نفسه فان استوفى منه حقه قبل المفارقة بر في يمينه . وان فارقته باختياره قبل استيفاء حقه حنث في يمينه وان أخره حتى فارقته أو نسي ففارقته قبل الاستيفاء فحسل يحنث ؟ فيه قولان وان فر من عليه الحق عن الحالف قبل الوفاء فقد قال أكثر أصحابنا لا يحنث الحالف قولاً واحداً . وحكى الشيخ أبو أسحاق أن أبا على بن أبي هريرة قال هل يحنث الحالف ؟ فيه قولان كالقولين في الحالف اذا أكره حتى فارق الغريم وهو قول المسعودي والأول أصح لأنه حلف على فعل نفسه ولم يوجد منه فعل ، فاذا فر من عليه الحق لم يحنث الحالف بسواء كان بأمر الحالف واختياره أو بغير أمره واختياره وان قال من له الحق لمن عليه الحق : والله ما فارقتنى حتى أستوفى حتى منك فقد علق الحالف اليمين على فعل من له عليه الحق فان وفاء الحق قبل أن يفارقه بر في يمينه وان فارقته من عليه الحق باختياره قبل أن يوفيه حنث الحالف سواء فارقته بأمر الحالف واختياره أو بغير أمره واختياره أو بغير أمره واختياره وان قال من له الحق لمن

وقال صاحب التقريب اذا فر من عليه الحق هل يحنث الحالف ؟ فيه قولان
والاول هو المشهور وان اكره من عليه الحق حتى فارقه من له الحق قبل
الوفاء أو نسي اليمين فقارقه قبل الوفاء فهل يحنث الحالف ؟ فيه قولان
وان فر من له الحق قبل الوفاء لم يحنث قولاً واحداً لأنه لم يعلق اليمين
بفعل نفسه وانما علقها بفعل من عليه الحق ولم يوجد من جهة من عليه الحق
فعل . وان قال من له الحق والله لا افترت أنا وأنت حتى توفيني حتى أو
لا تفرق أنا ولا أفت حتى أستوفي حتى منك فقد علق اليمين بفعل كل واحد
منهما على الانفراد فانهما ان فارق الآخر مختاراً ذاكراً لليمين قبل الاستيفاء
حنث الحالف لأنه علق اليمين على فعل كل واحد منهما . قال في الأم : لو
قال : والله لا افترت أنا وهو ففر منه حنث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة
عن الناسي ولم يحنث في قوله : من طرح الخطأ والغلبة على الناسي قال الشيخ
أبو حامد : وهذا خطأ ولا فرق بين أن يقول أنا وأنت وبين أنا وهو وينبغي
أن يحنث قولاً واحداً لأن معنى ذلك لا فارقتنى ولا فارقتك . وان حلف
على فعله ففر منه فقد حنث لأنه غيره فكره على فعله . وان قال والله
لا افترقنا حتى أستوفي حتى منك ففيه وجهان من أصحابنا من قال لا يحنث
الحالف الا أن يفارق كل واحد منهما صاحبه فأما اذا فارق أحدهما صاحبه
فلا يحنث الحالف لأنه علق اليمين بوجود الافتراق منهما فلم يحنث
بوجوده من أحدهما وقال ابن الصباغ : اذا فارق أحدهما الآخر مختاراً
ذاكراً لليمين حنث الحالف لقوله لا افترت أنا وأنت لأنه علق اليمين على
الافتراق وذلك يوجد بفارقة أحدهما .

فرع وان قال من له الحق والله لا فارقتك حتى أستوفي منك
حتى فأفلس من عليه الحق فان فارقه من له الحق من غير أن يجبره الحاكم على
مفارقته حنث قولاً واحداً لأنه فارقه باختياره وان كان ذلك واجباً عليه كما
لو حلف لا يصلى فصلى الفريضة وان أجبره الحاكم على مفارقه فهل يحنث؟
فيه قولان كما لو اكره حتى فارقه وان كان حقه دراهم فأعطاه دراهم وبأن
أنها رصاص أو نحاس فان علم بذلك الحالف قبل المفارقة فقارقه حنث لأنه

فارقته باختياره قبل استيفاء حقه وان ظنها دراهم جيدة ففارقته ثم بان أنها رصاص أو نحاس فهو في حكم المكره على المفارقة وهل يحنث ؟ على قولين وان أحاله من عليه الحق على آخر ففارق الغريم حنث لأنه لم يستوف حقه لأن اسم الاستيفاء حقيقة لا يقع على الحوالة •

فرع وان قال والله لا فارقتك حتى أستوفي حقي فدفعت إليه من عليه الحق مما عليه من الحق عوضاً بأن كان عليه دراهم أو دنانير فأعطاه عوضاً وفارقته من له الحق حنث سواء كان العوض يساوي حقه أو لا يساوي لأن الذي أخذه ليس هو حقه وانما هو عوض عن حقه •

إذا ثبت هذا فان المزني نقل لو أخذ بحقه عوضاً فان كان قيمته حقه لم يحنث وان كان أقل حنث قال المزني : ليس للقيمة معنى قال أصحابنا : وهذا الذي نقله المزني ليس هو مذهب الشافعي وانما هو مذهب مالك لأن الشافعي بدأ في كتاب الإيمان بمن أخذ عن حقه عوضاً بر في يمينه سواء كان قيمته حقه أو أقل من حقه دليلنا ما مضى وأما اذا قال : والله لا فارقتك حتى أستوفي ولم يقل حقي ثم أخذ منه العوض وفارقته قال المحاملي : فان كانت قيمته مثل حقه أو أكثر من حقه لم يحنث لأنه استوفى حقه فان كان أنقص منه حنث لأنه لم يستوف مثل حقه بل ترك بعضه وان قال : لا فارقتك وقد بقى لى عليك حق ثم أخذ منه عوضاً أو أبرأه ثم فارقته لم يحنث لأنه لم يبق له عليه حق •

فرع وان قال من عليه الحق : والله لا فارقتك حتى أدفع اليك مالك على أو لا قضيتك حقتك فان كان الحق عينا فمضى القضاء فيه الرد وان وهبها صاحب الحق للحالف فقبل الهبة وأذن له في قبضها وأنت عليه مدة القبض وكان ذلك قبل أن يردها الى مالكها حنث الحالف لأنه فوت ردها اليه باختياره بقبول الهبة وان كان الحق عليه ديناً فأبرأه صاحب الحق فان قلنا : ان الابراء يفتقر الى القبول فقبل من عليه الحق حنث لأنه فوت الدفع والقضاء بقبوله البراءة وان قلنا : ان الابراء لا يفتقر الى القبول فقد برئ وقد فاته الدفع والقضاء بغير اختياره قال المحاملي : فيحتمل أن يكون في حقه

قولان كالمكره ويحتمل أن لا يحث قولاً واحداً لأنه يوجد من جهته فعل
بحال لا مختاراً ولا مكرها •

إذا ثبت هذا فإن المقارعة الذي يحصل بها الحث في جميع ذلك
كالمقارعة التي ذكرناها في انقطاع خيار المجلس في البيع والله أعلم •

فرع في مذاهب العلماء

إذا قال : والله لا فارتكك حتى أستوفي حتى منك فهرب منه لم يحث وبه
قال أحمد •

وقد ذهب الفقهاء في هذه الصورة الى عشر مسائل :

١ - أن يفارقه الحالف مختاراً فيحث بلا خلاف ، سواء أبرأه من الحق
أو فارقته والحق عليه لأنه فارقته قبل استيفاء حقه منه •

٢ - فارقته مكرها فينظر - فإن حمل مكرها حتى فرق بينهما لم يحث ،
وان أكره بالضرب والتهديد ففيه طريقتان ، فمن أصحابنا من قال : هي على
القولين فيمن حلف لا يدخل الدار ، فلم يحمل وانما ضرب حتى دخل على
قدميه ، وفصل بعض الحنابلة كأبي بكر فقال : يحث بالضرب والتهديد ،
وفي الناسي تفصيل •

٣ - هرب منه الغريم بغير اختياره فإنه لا يحث ، وبهذا قال أحمد
في إحدى الروايتين عنه ومالك وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي •
وقال أحمد في الرواية الثانية يحث لأن معنى يمينه ألا تحصل بينهما فرقة
وقد حصلت •

• دليلنا أنه خلف على فعل نفسه في الفرقة ، وما فعل فعل باختياره فلم
يحث كما لو حلف لا قمت فقام غيره •

٤ — أذن له الحالف فى الفرقه فقارقه لا يحنث • وقال الخرقى : يحنث وذلك كمفهوم ابن قدامة ، وفهم القاضى من كلامه أنه لا يحنث لأنه لم يفعل الفرقه التى حلف أنه لا يفعلها •

٥ — فارقه من غير اذن ولا هرب على وجه يمكنه ملازمته والمشى معه فلم يفعل فالحكم كالذى قبله •

٦ — قضاء قدر حقه فقارقه ظنا منه أنه وفاه فخرج رديئا أو بعضه فيخرج فى الحنث قولان بناء على الناسى ، ولأحمد روايتان كالقولين •

(أحدهما) يحنث وهو قول مالك ؛ لأنه فارقه قبل استيفاء حقه مختارا •

(والثانى) لا يحنث ، وهو قول أبى ثور وأصحاب الرأى اذا وجدها زيوفاً • وان وجد أكثرها نحاسا فانه يحنث وان وجدها مستحقة فأخذها صاحبها خرج أيضا على القولين فى الناسى لأنه ظان أنه مستوف حقه فأشبه ما لو وجدها رديئة •

وقال أبو ثور وأصحاب الرأى : لا يحنث • وان علم بالحال فقارقه حنث ، لأنه لم يوفه حقه •

٧ — أفلسه الحاكم فقارقه نظرت — فان ألزمه الحاكم فهو كالمكره ، وان لم يلزمه مفارقتة لكنه فارقه لعلمه بوجوب مفارقتة حنث ، لأنه فارقه من غير اكراه فحنث ، كما لو حلف لا يصلى فوجبت عليه صلاة فصلها •

٨ — أحاله الغريم بحقه فقارقه فانه يحنث ؛ وبهذا قال أحمد وأبو ثور • وقال أبو حنيفة ومحمد : لا يحنث لأنه قد برىء اليه منه ، ووجه المذهب عندنا أنه ما استوفى حقه منه بدليل أنه لم يصل اليه شيء ، ولذلك يسلك المطالبة به فحنث ، كما لو لم يحله ، فان ظن أنه قد بر بذلك فقارقه خرج على القولين ، والصحيح أنه يحنث لأن الجهل بحكم الشرع لا يسقط عنه الحنث ، كما لو جهل كون هذه اليمين موجبة للكفارة •

فأما ان كانت يمينه : لا فارقتك ولى قبلك حق فأحاله به فقارقه لم يحنث
لأنه لم يبق له قبله حق . وان أخذ به ضمينا أو كفيلا أو رهنا فقارقه حنث
بلا اشكال لأنه يملك مطالبة الغريم .

٩ — قضاء عن حقه عوضا عنه ثم فارقه فانه يحنث لأن يمينه على نفس
الحق وهذا بدله . وقال أبو حنيفة وابن حامد : لا يحنث . وان كانت يمينه :
لا فارقتك حتى تبرأ من حقي ، أو لى قبلك حق لم يحنث وجها واحدا ، لأنه
لم يبق له قبله حق . وهذا أحد القولين عند أصحاب أحمد .

١٠ — وكل وكيل يستوفى له حقه ، فان فارقه قبل استيفاء الوكيل حنث
لأنه فارقه قبل استيفاء حقه ، وان استوفى الوكيل ثم فارقه لم يحنث ، لأن
استيفاء وكيله استيفاء له يبرأ غريمه ويصير فى ضمان الموكل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب كفارة اليمين

إذا حلف بالله تعالى وحنث وجبت عليه الكفارة ، لما روى عبد الرحمن
ابن سمرة قال : « قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن
ابن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها عن مسألة وكلت اليها ، وان اعطيتها
من غير مسألة اعنت عليها ، وان حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات
الذى هو خير ، وكفر عن يمينك » .

وان حلف على فعل مرتين بان قال : والله لا دخلت الدار ، والله لا دخلت
الدار نظرت فان نوى بالثانى التاكيد لم يلزمه الا كفارة واحدة ، وان نوى
الاستئناف ففيه قولان .

(أحدهما) يلزمه كفارتان لأنهما يمينان بالله عز وجل ، فتعلق بالحنث
فيهما كفارتان كما لو كانت على فعلين .

(والثانى) تجب كفارة واحدة وهو الصحيح . لان الثانية لا تفيد الا ما
أفادت الاولى فلم يجب أكثر من كفارة ، كما لو قصد بها التاكيد . وان لم يكن

له نية فان قلنا انه اذا نوى الاستئناف لزمته كفارة واحدة فهنا اولى . وان قلنا هناك تجب كفارتان ففي هذا قولان بناء على القولين فيمن كرر لفظ الطلاق ولم ينو .

فصل والكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة . وهو مخير بين الثلاثة . والدليل عليه قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة » فان لم يقدر على الثلاثة لزمه صيام ثلاثة ايام لقوله عز وجل « فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » فان كان يكفر بالمال فالمستحب ان يكفر قبل الحنث ليخرج من الخسلاف . فان ابا حنيفة لا يجيز تقديم الكفارة على الحنث .

وان اراد ان يكفر بالمال قبل الحنث نظرت - فان كان الحنث بغير معصية - جاز تقديم الكفارة لانه حق مال يتعلق بسببين يختصانه . فاذا وجد احدهما جاز تقديمه على الآخر كالزكاة قبل الحول . وان كان الحنث بمعصية ففيه وجهان : (احدهما) يجوز لما ذكرناه . (والثاني) لا يجوز لانه يتوصل به الى معصية .

واختلف اصحابنا في كفارة الظهار قبل العود . وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت . فمنهم من قال فيه وجهان كما قلنا في اليمين على معصية . ومنهم من قال يجوز لانه ليس فيه توصل الى معصية . وان كان يكفر بالصوم لم يجز قبل الحنث لانها عبادة تتعلق بالبدن لا حاجة به الى تقديمها على الوجوب كصوم رمضان .

فصل ان اراد ان يكفر بالعتق لم يجز الا بمايجوز في الظهار وقد بيناه . وان اراد ان يكفر بالاطعام اطعم كل مسكين مدا كما يطعم في الظهار قد بيناه .

الشرح حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه البخارى في النذور عن ابي النعمان وفيه « ولا تحلقوا بالطواغي ولا بأبائكم » وفي الأحكام عن حجاج بن منهال وعن ابي معمر . وفي الكفارات عن محمد بن عبد الله وأخرجه مسلم في الايمان والنذور عن شيبان بن فروخ وعن ابي بكر ابن ابي شيبة وفي المغازي عن شيبان . وأخرجه أبو داود في الايمان

والندور عن محمد بن عبد الأعلى • وأخرجه النسائي في الأيمان والندور
عن عمرو بن علي وعن محمد بن عبد الأعلى وعن محمد بن يحيى وعن زياد
ابن أيوب • وعن أحمد بن سليمان وعن محمد بن قدامة • وأخرجه ابن
ماجه في الكفارات عن أبي بكر بن أبي شيبة •

وللحديث طرق عن غير عبد الرحمن بن سمرة بمعناه عن عدي بن جاتم
عند مسلم بلفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت
الذي هو خير » وفي لفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت
الذي هو خير وليكفر عن يمينه » رواه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه •

وعن أبي هريرة عند أحمد ومسلم والترمذي وصححه بلفظ « من حلف
على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » وفي
لفظ لمسلم « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » •

وعن أبي موسى مرفوعاً عند أحمد والبخاري ومسلم بلفظ « لا أحلف على
يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها » وفي لفظ
« إلا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير » وفي لفظ « إلا أتيت الذي
هو خير وكفرت عن يميني » •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي وأبي داود مرفوعاً
« لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة رحم » •

وقال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر
عن يمينه إلا ما لا يعاب به » •

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : ورواته — يعني حديث عمرو بن شعيب
— لا بأس بهم ، لكن اختلف في سنده على عمرو ، وفي بعض طرقه عند
أبي داود « ولا في معصية » •

أما الأحكام : فإن الأصل في كفارة اليمين الكتاب والسنة والاجماع •
أما الكتاب فقول الله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن

يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارتها اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » وأما السنة فما مضى آنفاً من أحاديث عبد الرحمن ابن سمرة وغيره من الصحابة • وقد أجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى ، والأحاديث دالة على أن الحنث في اليمين أفضل من التماضي إذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه • فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والتماضي مستحب والحنث معصية ، والعكس بالعكس •

وان حلف على فعل نفل فيمينه طاعة والتماضي مستحب والحنث مكروه • وان حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله • وان حلف على فعل مباح فإن كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك ، كما لو حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً ففيه عندنا خلاف •

قال ابن الصباغ في الشامل - وصوبه المتأخرون - أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال وان كان مستوى الطرفين فالأصح أن التماضي أولى لأنه قال : « فليأت الذي هو خير » واختلف الأئمة هل تتقدم الكفارة الحنث أم تأتي بعده ؟ فاستدل القائلون بوجوب الكفارة قبل الحنث بقوله صلى الله عليه وسلم : « فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير » وهذه الرواية صححها الحافظ في بلوغ المرام ، وأخرج الحاكم عن عائشة نحوه •

وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ : « فأت الذي هو خير وكفر » لأن الواو لا تدل على الترتيب إنما هي لمطلق الجمع ، على أن الواو لو كانت تفيد ذلك لكانت الرواية التي بعدها « فكفر عن يمينك وأتت الذي هو خير » تخالفها وكذلك بقية الروايات التي حرصنا على إثباتها هنا •

قال ابن المنذر : رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزى قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال : لا يجزى إلا بعد الحنث •

وقال أصحاب الرأي : « لا تجزى الكفارة قبل الحنث » وعن مالك

روايتان • ووافق الحنفية أشهب المالكي وداود الظاهري ؛ وخالفه ابن حزم ، واحتج الطحاوي لأبي حنيفة بقوله تعالى : (ذلك كفارة أيانكم اذا حلفت) فان المراد اذا حلفت فحنتم •

وقال القرطبي : اختلف العلماء في تقديم الكفارة على الحنث هل تجزى أم لا ؟ - بعد اجماعهم على أن الحنث قبل الكفارة مباح حسن ، وهو عندهم أولى - على ثلاثة أقوال (أحدها) يجزى مطلقا ، وهو مذهب أربعة عشر من الصحابة وجمهور الفقهاء وهو مشهور مذهب مالك •

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجزى بوجه ، وهي رواية أشهب عن مالك • ثم ذكر وجه الجواز فأتى بحديث أبي موسى ، ثم ذكر وجه المنع فساق حديث عدى بن حاتم •

والقول الثالث وهو قول الشافعي : « وتجزىء بالاطعام والكسوة ولا تجزىء بالصوم لأن عمل البدن لا يقدم قبل وقته ، ويجزىء في غير ذلك ككفارة الظهار قبل العود ، وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت على أحد الوجهين عند أصحابنا » • وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : وأولى من ذلك أن يقال : التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر •

واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ورده من أجزائها بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحنث اتفاقاً ، واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام المفروض ، هكذا أفاده الشوكاني في النيل •

وقال القاضي عياض : اتفقوا على الكفارة لا تجب الا بالحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث • اهـ

واستحب مالك والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث ، وهو مذهبنا كما أثبتته المصنف ، وقال القاضي عياض : ومنع بعض المالكية تقديم كفارة الحنث في المعصية لأن فيه اعانة على المعصية ، ورده الجمهور •

قال ابن المنذر : واحتج الجمهور بأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، والذي يدل عليه أنه أمر الحالف بأمرين ، فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به ؛ وإذا دل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر ، فاحتج للجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحل الاستثناء وهو كلام ، فلأن تحله الكفارة وهى فعل مالى أو بدنى أولى ؛ ويرجح قولهم أيضاً بالكثرة . وذكر القاضى عياض : أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الأمصار الا أبا حنيفة .

قال الشوكانى : ان المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم ، ولولا الاجماع المحكى على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب . وال ماوردى : للكفارة ثلاث حالات :

- (أحدها) قبل الحلف فلا تجزىء اتفاقاً .
- (ثانيها) بعد الحلف والحنث فتجزىء اتفاقاً .
- (ثالثها) بعد الجلف وقبل الحنث ففيها الخلاف .

وقد وقع فى حديث عدى بن حاتم عند مسلم ما يوهم أن فعل الذى هو خير كفارته فانه أخرجه بلفظ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وليترك يمينه » وهكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ : « فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذى هو خير » ومداره فى الطرق كلها على عبد العزيز ابن ربيع عن تميم بن طرفة عن عدى .والذى أتى بالزيادة حافظ ، وزيادة الحافظ معتمدة .

وقوله « من أوسط ما تطعمون » هو المتوسط ما بين قوت الشدة والبسطة وقد أخرج ابن ماجه عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبى المغيرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال (كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة ، وكان الرجل يقوت أهله قوبا فيه شدة فنزلت (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

وقد ذكر الله تعالى في الكفارة الخلال الثلاث فخير فيها وعقب عند عدمها بالصيام ؛ وبدأ بالطعام لأنه كان الأفضل في بلاد الحجاز لغلبة الحاجة اليه وعدم شبعهم ؛ ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير •

قال ابن عباس ما كان في كتاب الله (أو) فهو مخير فيه ، وما كان (فمن لم يجد) فالأول الأول • هكذا ذكره الامام أحمد في التفسير • قال القاضي ابن العربي : والذي عندي أنها تكون بحسب الجبال ، فان علمت محتاجا فالطعام أفضل ، لأنك اذا أعتقت لم تدفع حاجتهم وزدت محتاجا حادي عشر اليهم • وكذلك الكسوة تليه ولما علم الله الحاجة بدأ بالمقدم • اهـ

وقوله تعالى « اطعام عشرة مساكين » الذي عندنا أنه يجب تمليك المساكين ما يخرج لهم ودفعه اليهم حتى يملكوه ويتصرفوا فيه ، لقوله تعالى « وهو يطعم ولا يطعم » وفي الحديث « أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجد السلس » وقال أبو حنيفة : لو غداهم وعشاهم جاز وهو اختيار ابن الماجشون من المالكية الذي قال : ان التمكين من الإطعام اطعام • قال تعالى « ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا » فبأي وجه أطعمه دخل في الآية •

وفي قدر الاطعام خلاف ، فعندنا وعند مالك وأهل المدينة مذ لكل واحد من المساكين العشرة ان كان بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم • قال سليمان بن يسار : أدركت الناس وهم اذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مدا من جنطة بالمد الأصغر ، ورأوا ذلك مجزئا عنهم ، وهو قول ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، واختلف اذا كان بغيرها • وقد سبق لنا في كفارة الظهار بيان مقدار ما يعطى كل مسكين وجنسه فارجع اليه •

أما قوله تعالى « من أوسط ما تطعمون أهليكم » روى أحمد في كتاب التفسير بإسناده عن ابن عمر قال « الخبز واللبن » وفي رواية عنه قال « الخبز والتمر والخبز والزيت والسمن » وقال أبو رزين « خبز وزيت

وخل « وقال الأسود بن يزيد « الخبز والتمر » وعن علي « الخبز والتمر ،
الخبز والسمن ، الخبز واللحم » •

عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون أفضله الخبز واللحم • وأوسطه
الخبز والسمن وأخسه الخبز والتمر •

(قلت) لا يجزىء عندنا شيء من هذا كما مضى في كفارة الظهار وكفارة
الصوم ، حيث لا يجزىء دقيق ولا سويق ، لأنه خرج عن حالة الكمال
والادخار ولا يجزىء في الزكاة فلم يجزىء في الكفارة كالقيمة ، وقال ابن
القاسم : يجزئه ألمد بكل مكان •

وقال ابن المراز « أفتى ابن جوهب بمصر بمد ونصف ، وأشهب بمد
وثلاث » قال : وإن مداً وثلاثاً لوسط من عيش الأمصار في الغذاء والعشاء •

وقال أبو حنيفة « يخرج من البر نصف صاع ، ومن التمر والشعير صاعاً
على حديث عبد الله بن ثعلبة بن صمير بالتصغير وبالمهملتين عن أبيه قال :
« قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع من تمر
أو صاع من شعير عن كل رأس أو صاع بر بين اثنين » وبه أخذ سفيان وابن
المبارك •

وروى عن علي وعمر وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، وبه قال سعيد
ابن المسيب وهو قول فقهاء العراق كافة ، لما رواه ابن عباس قال « كثر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ؛ فمن لم يجسد
فنصف صاع من بر من أوسط ما تطعمون أهليكم » أخرجه ابن ماجه •
وقال القرطبي : ويخرج الرجل مما يأكل قال ابن العربي : وقد زلت هنا
جباة من العلماء ، فقالوا : انه اذا كان يأكل الشعير ويأكل الناس البر
فليخرج مما يأكل الناس ، وهذا سهو بين ، فان المكفر اذا لم يستطع في
خاصة نفسه الا الشعير لم يكلف أن يعطى لغيره سواء ، وقد قال صلى الله
عليه وسلم « صاعاً من طعام ، صاعاً من شعير » ففصل ذكرهما ليخرج كل أحد
فرضه مما يأكل ، وهذا مما لا خفاء فيه •

وقال مالك : ان غدي عشرة مساكين وعشاهم أجزاء ، وقال الشافعي .
لا يجوز أن يطعمهم جملة واحدة لأنهم يختلفون في الأكل ؛ ولكن يعطى كل
واحد مدا وروى عن علي عليه السلام « لا يجزىء أطعام العشرة وجبة
واحدة » يعنى غداء دون عشاء أو عشاء دون غداء ، فإذا لم يجد الا مسكينا
واحدا ردد عليه في كل يوم تسعة عشرة أيام ، وبهذا قال أحمد وأبو ثور ،
وأجاز الأوزاعي دفعها الى واحد ، ويجوز دفعها لأهل بيت شديدي الحاجة
عند أبي عبيد .

فرع اذا حلف بالله وحنث لزمته الكفارة قال البطري في العدة
والظاهر من المذهب أن الكفارة يجب تتين اليمين والحنث ومن أصحابنا
من قال يجب الكفارة باليمين فحسب والحنث وقته للكفارة وقال سعيد
ابن جبير يجب الكفارة وقال أبو حنيفة تجب بالحنث دليلنا ما روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم حلف بأيمان كثيرة ولم يرو عنه أنه كفر عنها حيث لم
يحنث فيها فلو وجبت باليمين لكفر عنها .

مسألة فكفارة اليمين أطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير
رقبة وهو مخير في هذه الثلاثة لقوله تعالى « ولكن يؤخذكم بما عقدتم
الأيمان فكفارتها أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو
كسوتهم أو تحرير رقة » فان لم يقدر على أحد هذه الثلاثة الأشياء وجب
عليه أن يصوم ثلاثة أيام لقوله تعالى « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وليس
في شيء من الكفارة تخيير وترتيب الا هذه الأوله وان قال والله لا دخلت الدار
ثم دخلها فان نوى باليمين الثانية تأكيد الأوله لزمه كفارة واحدة وان نوى
بها الاستئناف ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه كفارتان لأنهما يمينان بالله حنث بهما فهو كما لو كانتا
على فعلين .

(والثاني) لا يلزمه الا كفارة واحدة وهو الأصح لأن الثانية لم تصد
الا ما أفادته الأوله وان أطلق ولم ينو شيئا فان قلنا لو نوى الاستئناف لم

تلزمه الا كفارة واحدة فها هنا أولى وان قلنا هناك : يلزمه كفارتان فها هنا قولان بناء على من يكرر لفظ الإطلاق ولم ينو التأكيد والاستئناف فان قلنا هناك : لا يلزمه الا طلقة لم يلزمه هاهنا الا كفارة وان قلنا هناك يلزمه طلقتان لزمه هاهنا كفارتان وان حلف على أمر مستقبل فالمستحب له أن لا يكفر حتى يخرج من الخلاف * وان أراد أن يكفر قبل الحنث فان كانت اليمين على غير معصية بأن حلف ليصلي أو لا يدخل الدار جاز له أن يكفر بالأطعام أو الكسوة أو العتق وبه قال عمر وابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وربيعة ومالك والأوزاعي وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز *

دليلنا ما روى أبو داود في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن سمرة : « اذا حلفت على يمين غيبتها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير » ولأنه يحق مال يتعلق بسببين يختصانه فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة وان أراد أن يكفر بالصوم قبل الحنث لم يجوز وقال مالك : يجوز *

دليلنا أنه عبادة بدنية لا حاجة به الى تقديمها فلم يجوز تقديمها قبل الوجوب لصوم رمضان فقولنا بدنية احتراز من المالية وقولنا لا حاجة به الى تقديمها احتراز من تقديم الصلاة في الجمع للسفر والمطر وان كانت اليمين على معصية بأن حلف لا يشرب الخمر فأراد أن يكفر قبل أن يشرب ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن تقديم الكفارة رخصة فلا يجوز بسبب المعصية كالقصر والجمع في سفر المعصية *

(والثاني) يجوز لأن الكفارة لا يتعلق بها استباحة ولا تحريم بل المحلوف عليه على حالته ويفارق السفر فانه سبب في جواز القصر والجمع وان ظاهر من الرجعية وأراد أن يكفر قبل العود أو جرح رجلا وأراد أن يكفر عن القتل قبل موت المجروح أو جرح المحرم صيدا وأراد أن يخرج الجزء قبل موت الصيد أو احتاج المشي على الجراد المنتشر وهو محرم أو

احتاج الى استعمال الطيب وهو مجزوم فأراد اخراج الكفارة قبل ذلك فمن أصحابنا من قال : فيه وجهان كما قلنا في التي قبلها •

(أحدهما) يجوز لأنه وجد سببي الكفارة •

(والثاني) لا يجوز لأن في ذلك استباحة محظور ومنهم من قال يجوز وجهاً واحداً لأنه ليس فيه ما يوصل الى معصية والحامل والمرضع اذا خافتا على ولديهما في الصوم جاز لهما الفطر واخراج الفدية لليوم الذي تريد فطره وهل يجوز اخراج الفدية ليوم بعده ؟ فيه وجهان كالوجهين في تقديم الزكاة لعامين •

مسألة لا يجب عليه أن يكفر بالمال وهو الاطعام أو الكسوة أو العتق الا اذا قدر على ذلك فاضلا عن كفايته على الدوام بحيث لا يجوز له لمخذ الزكاة بالفقر أو المسكنة فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام وهل يجب فيها التابع ؟ فيه قولان •

(أحدهما) يجب فيها التابع وبه قال أبو حنيفة وأحمد واختاره المزني لما روى أن ابن مسعود كان يقرأها « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » والقراءة الشاذة كخبر الواحد ولأنه صوم في كفارة جعل بدلا عن العتق فوجب فيه التابع كصوم الظهار فقولنا صوم في كفارة احتراز من صوم النذر المطلق ومن صوم قضاء رمضان وقولنا جعل بدلا عن العتق احتراز من صوم فدية الأذى •

(والثاني) لا يجب فيها التابع بل يجزى فيه التفريق وبه قال مالك وعطاء قال المحاملي وهو الأصح ووجهه القراءة المشهورة فصيام ثلاثة أيام ولم يفرق بين أن تكون متتابعة أو متفرقة • ولأنه صوم ورد به القرآن تخلل المرض والسفر في الثلاث فالحكم فيه كما ذكرنا في كفارة الظهار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اراد ان يكفر بالكسوة كسا كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص او سراويل او ازار او رداء او مقنعة او خمار ، لان الشرع ورد به مطلقاً ولم يقدر فحمل على ما يسمى كسوة في العرف . وهل يجزىء فيه القلنسوة ؟ فيها وجهان :

(احدهما) لا يجزئه لانه لا يطلق عليه اسم الكسوة .

(والثاني) انه يجزئه وهو قول ابي اسحاق المروزي ، لما روى ان رجلاً سأل عمران بن الحصين عن قوله تعالى (او كسوتهم) قال : « لو ان وفداً قمعوا على اميركم هذا فكساهم قلنسوة قلنسوة ، قلم قد كسوا » ولا يجزىء الخف والنعل والمنطقة والتكة ، لانه لا يقع عليه اسم الكسوة ويجزىء الكساء والطيلسان لانه من الكسوات ، ويجوز ما اتخذ من القطن والكتان والشعر والصوف والخز ، واما الحرير فانه ان اعطاه للمرأة اجزاه ، وهل يجوز ان يعطى رجلاً ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجزىء لانه يحرم عليه لبسه .

(والثاني) يجزئه وهو الصحيح ، لانه يجوز ان يعطى الرجال كسوة النساء ، والنساء كسوة الرجال ، ويجوز فيه الخام والمقصور والبيضاى والمصبوغ . فاما اللبوس فانه ان ذهب قوته لم يجزه ، وان لم تذهب قوته جزاه كما تجزئه الرقبة اذا لم تبطل منفعتها ولا تجزئه اذا بطلت منفعتها .

فصل وان اراد ان يكفر بالصيام فليبه قولان :

(احدهما) لا يجوز الا متتابعاً لانه كفارة جعل الصوم فيها بدلا عن العتق بشرط في صومها التتابع ككفارة الظهار والقتل .

(والثاني) انه يجوز متتابعاً ومتفرقاً ، لانه صوم نزل به القرآن مطلقاً فجاز متفرقاً ومتتابعاً كالصوم في فدية الاذى .

فصل وان كان الخالف عبداً فكفارته الصوم ، وان كان الصوم يضرب به لشدة الحر وطول النهار نظرت ، فان حلف باذن المولى وحنث باذنه - جاز له ان يصوم من غير اذنه لانه لزمه باذنه ، وان حلف بغير اذنه وحنث بغير اذنه لم يجز ان يصوم الا باذنه لانه لزمه بغير اذنه وان حلف بغير اذنه وحنث

جاء ان يصوم بغير اذنه لانه لزمه اذنه ، وان حلف باذنه وحنت بغير اذنه ففيه وجهان :

(احدهما) انه يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه وجد احد السببين باذنه فصار كما لو حلف بغير اذنه وحنت باذنه .

(والثاني) لا يجوز ان يصوم بغير اذنه وهو الصحيح ، لانه اذا لم يجز ان يصوم ولم يمنعه من الحنت باليمين فلان لا يجوز وقد منعه من الحنت باليمين اولى فان كان الصوم لا يضر به كالصوم في الشتاء ففيه وجهان :

(احدهما) انه يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه لا ضرر عليه .

(والثاني) انه كالصوم الذي يضر به على ما ذكرناه لانه ينقص من نشاطه في خدمته فان صام في المواضع التي منعناه من الصوم فيها اجزاء لانه من اهل الصيام ، وانما منع منه لحق المولى ، فاذا فعل بغير اذنه صح صلاة الجمعة ، فان كان نصفه حرا ونصفه عبدا وله مال لم يكفر بالعق ، لانه ليس من اهل الولاء ويلزمه ان يكفر بالطعام او الكسوة . ومن اصحابنا من قال فرضه الصوم ، وهو قول المزي لانه ناقص بالرق وهو كالعبد ، والمذهب الاول لانه يملك المال بنصفه الحر ملكا تاما فاشبه الحر .

الشرح في قوله تعالى (او كسوتهم) قرئ بكسر الكاف وضمها هما لغتان مثل اسوة واسوة ، وقرأ سعيد بن جبيرة ومحمد بن السميع اليماني (او كاسوتهم) يعني كاسوة هلك . والكسوة في حق الرجال الثوب الواحد أو كل ما يسمى كسوة عرفا أو أقل ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو ازار أو رداء أو مقنعة أو عمامة ، وفي القلنسوة وجهان . وذلك ثوب واحد . وبه قال أبو حنيفة والثوري .

وقال أحمد : تتقدر الكسوة بما تجزئ الصلاة فيه ، فان كان رجلا فثوب تجزئه الصلاة فيه ، وان كانت امرأة فدرع وخمار ، وبهذا قال مالك . ومن قال : لا تجزئه السراويل الأوزاعي وأبو يوسف . وقال ابراهيم النخعي : ثوب جامع . وقال الحسن كل مسكين حله : ازار ورداء .

قال ابن عمر وعطاء وملاوس ومجاهد وعكرمة وأصحاب الرأي : يجزئه

ثوب ثوب • ولم يفرقوا بين الرجل والمرأة • وحكى عن الحسن قال تجزىء
العمامة • وقال سعيد بن المسيب عباءة وعمامة ، والطيلسان فارسى معرب
ثوب يغطى به الرأس والبدن يلبس فوق الثياب •

إذا ثبت هذا فانه يجوز أن يكسوه من جميع أصناف الكسوة من
القطن والكتان والصوم والشعر والوبر والخز ؛ لأن الله تعالى أمر بكسوتهم
ولم يمين فأى جنس كساهم منه خرج به عن العهدة لوجود الكسوة المأمور
بها • ويجوز أن يكسو المرأة حريرا ، ويجوز أن يكسوهم ثيابا مستعملة
الا أن تكون قد بليت وذهبت منفعتها لأنها معيبة فلا تجزىء كالحب المعيب،
وسواء ما أعطاهم مصبوغا أو غير مصبوغ أو خاما أو مقصورا ؛ لأنه تحصل
الكسوة المأمور بها والحكمة المقصودة منها • وبهذا قال أحمد ، الا فى ثوب
الحرير فانه يجوز أن يعطى الرجل ثوبا من الحرير ، وهو أحد الوجوهين
عندنا ، وسواء كان ما أعطاهم مصبوغا أو غير مصبوغ ، أو خاما غير
مخيط ، لأنه تحصل الكسوة المأمور بها والحكمة المقصودة • والذين تجزىء
كسوتهم هم المساكين الذين يجزىء اطعامهم لأن الله تعالى قال ، « فكفارتهم اطعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم » فينصرف الضمير
الى المساكين لا الى أهليكم ، وقد تقدم الكلام فى المساكين وأصنافهم فى
كفارة الصوم •

مسألة قوله « وان أراد أن يكفر بالصيام الخ » فيؤخذ على
المصنف قوله « وان أراد » بصيغة التخيير مع أن الآية صريحة بالتخيير بين
الاطعام أو الكسوة أو التحرير فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وهذا لا خلاف
فيه الا فى اشتراط التتابع فى الصوم ففيه قولان :

(أحدهما) اشتراطه وهو ظاهر المذهب عند أحمد ، وبه قال النخعي
والثوري واسحاق وأبو عبيد وأبو نور وأصحاب الراى • وروى نحو ذلك
عن على وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة •

(والقول الثانى) أنه يجوز متتابعاً ومتفرقا ، وهو رواية عن أحمد

حكاه ابن أبى موسى وبه قال مالك لأن الأمر بالصوم مطلق ولا يجوز
تقييده إلا بدليل ولأنه صام الأيام الثلاثة فلم يجب التتابع فيه كصيام المتنع
ثلاثة أيام في الحج ووجه القول الأول ما ورد في قراءة أبى وعبد الله
ابن مسعود « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » كذلك ذكره الامام أحمد في
التفسير عن جماعة • وهذا ان كان قرآناً فهو حجة لأنه كلام الله الذى لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه • وان لم يكن قرآناً فهو رواية عن النبي
صلى الله عليه وسلم اذ يحتمل أن يكونا سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم
تفسيراً فظناه قرآناً فثبتت له رتبة الخبر ، ولا ينقص عن درجة تفسير النبي
صلى الله عليه وسلم للآية •

فعلى هذا ان أفطرت المرأة لحيض أو مرض ، أو الرجل لمرض لم ينقطع
التتابع • وفي أحد القولين عندنا ينقطع في المرض ولا ينقطع في الحيض ،
وقال أبو حنيفة : ينقطع فيهما لأن التتابع لم يوجد وفوات الشرط يبطل به
المشروط • وقال أحمد وأبو ثور واسحاق كل عذر يبيح الفطر أشبه الحيض
في كفاية القتل فلا ينقطع التتابع •

مسألة من كانت له دابة يحتاج الى ركوبها أو دار لا غنى
له عن سكنها ، أو خادم يحتاج الى خدمته أجزاء الصيام في الكفارة • ومن
ثم فان الكفارة انما تجب فيما يفضل عن حاجته الأصلية والسكنى من
الحوائج الأصلية وكل ما ذكرنا وبهذا قال أحمد •

وقال أبو حنيفة ومالك : من ملك رقبة تجزى في الكفارة لا يجزئه
للصيام وان كان محتاجاً اليها لخدمته • ومثل ذلك من له عقار يحتاج الى
أجرته لموته وحوائجه الأصلية أو بضاعة يختل ربحها المحتاج اليه بالتكفير
منها أو سائمة يحتاج الى نمائها حاجة أصلية أو أثاث يحتاج اليه أو كتب
لا تيسر له تحصيلها مرة أخرى وأشياء هذا فله التكفير بالصيام ، لأن ذلك
مستغرق لحاجته الأصلية ، فأشبه المعدم •

فرع لا يجزئه أن يطعم خمسة مساكين ويكسو خمسة لقونه

نعالى : « فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم » فوجه الدلالة من وجهين :

(أحدهما) أنه جعل الكفارة احدى هذه الخصال الثلاث ولم يأت بواحدة منها •

(الثانى) أن اقتصاره على هذه الخصال الثلاث دليل على انحصار التكفير فيها • وما ذكره القائلون بجواز المزج بينهما من أصحاب أحمد والثورى وأصحاب الرأى من اطعام خمسة وكسوة خمسة انما يشكل خصلة رابعة ، وما ذكروه انما هو تليق للكفارة من نوعين فأشبه ما لو أعتق نصف عبد وأطعم خمسة أو كساهم ، ولأنه نوع من التكفير فلم يجزئه تبعيضة •

مسألة اذا دخل فى الصوم ثم أيسر ، أى قدر على العتق أو الاطعام أو الكسوة بعد الشروع فى الصوم لم يلزمه الرجوع اليها ، وروى ذلك عن الحسن وقتادة ، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر •

وروى عن النخعى والحكم أنه يلزمه الرجوع الى أحدها ، وبه قال الثورى وأصحاب الرأى لأنه قدر على المبدل قبل اتمام البدل فلزمه الرجوع كالمتييم اذا قدر على الماء قبل صلاته • دليلنا أنه بدل لا يبطل بالقدرة على المبدل فلم يلزمه الرجوع الى المبدل بعد الشروع فيه ، كما لو شرع المتمتع العاجز عن الهدى فى صوم السبعة الأيام فانه لا يخرج بلا خلاف والدليل على أن البدل لا يبطل أن البدل الصوم وهو صحيح مع قدرته اتفاقا ، وفارق التيمم فانه يبطل بالقدرة على الماء بعد فراغه منه ولأن الرجوع الى ظهارة الماء لا مشقة فيه ليسره ، والكفارة يشق الجمع فيها بين نخصلتين ، وايجاب الرجوع يقضى الى ذلك •

فرع فان أراد أن يكفر بالعتق أعتق رقبة مؤمنة على ما ذكرناه فى الظهار وإن أراد أن يكفر بالاطعام أطعم عشرة مساكين كل مسكين مدا من

الطعام على ما ذكرناه في الظاهر وان أراد أن يكفر بالكسوة كسا عشرة
مساكين كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص أو عمامة أو سراويل
أو رداء أو أزار أو مقنعة أو خمار ، وقال مالك وأحمد : لا يجزيه الا ما يجزى
فيه الصلاة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزى السراويل والعمامة دليلنا
أن الشرع ورد بالكسوة مطلقة وليس له عرف يحمل عليه فوجب حمله على
ما يقع عليه اسم الكسوة واسم الكسوة تقع على العمامة والمقنعة والخمار
والسراويل فأجزأه كالقميص وهل يجزىء فيه القلنسوة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجزيه لأنه لا يقع عليه اسم الكسوة •

(والثاني) يجزيه لما روى عن عمران بن الحصين أنه سئل عن قوله
تعالى : « أو كسوتهم » ، فقال اذا أعطاهم قلنسوة أرأيت لو قدم وفد على
الأمير فأعطاهم قلنسوة فانه يقال قد كساهم وان أعطاهم خفا أو شمشكا أو
نعلا أو جوربا أو تكا لم يجزه لأن ذلك لا يقع عليه اسم الكسوة • قال
ابن الصباغ : وقد حكى الشيخ أبو حامد في الخف وجهين :

(الأول) هو المشهور ويجوز دفع الكسوة مما اتخذ من الصوف والشعر
والوبر والقطن والكتان والخز وأما ما اتخذ منه الحرير فان أعطاه امرأة
أجزأه وان أعطاه رجلا فهل يجزيه ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق :

(أحدهما) لا يجزيه لأنه محرم عليه لبسه •

(والثاني) يجوز لأنه يجوز أن يدفع الى الرجل كسوة المرأة والى المرأة
كسوة الرجل ، والمستحب أن يكون ما يدفعه جديدا خاما كان أو مقصورا
فان دفع لبيسا فان كان قد خلق لم يجزه لأن قوته قد ذهبت فلم يجزه كالطعام
المسوس وان كان لم يخلق أجزاءه كالطعام المتبق •

فرع اذا مات وفي ذمته كفارات أو هدى أو نذر مال فان ذلك
لا يسقط بموته . وقال أبو حنيفة : يسقط بموته وقد مضى الدليل عليه في
الزكاة اذا ثبت أنها لا تسقط فانها تخرج من تركته فان اتسعت تركته لجميعها

أخرجت وإن كان ماله لا يتسع لجميعها فإن كانت كلها متعلقة بالعين بأن كان عليه زكاة مال والمال باق وهو أنواع كالذهب والفضة والمواشي والزرع سوى بين الجميع وهكذا وإن كانت متعلقة بالذمة بأن كان المال الذي وجبت فيه الزكاة تالفاً واستفاد غيره أو كانت نذوراً أو كفارات سوى بين الجميع وأخرج من كل عين بقسطها وإن كان بعضها متعلقاً بالعين وبعضها بالذمة قدم ما تعلق بالعين وإن كان عليه حق لله وحق لآدمي وبعضها معلق بالعين وبعضها بالذمة قدم ما تعلق بالعين على ما تعلق بالذمة سواء كان لله أو للآدمي وإن كان الحقان متعلقين بالعين أو متعلقين بالذمة فأيهما تقدم ؟ فيه ثلاثة أقوال مضت في الزكاة •

فروع وأن كان كفارة يمين ومات ولم يوص بها فالواجب عليه أقل الأنواع وهو الاطعام ويجوز للورثة أن يكسوا المساكين وهل يجوز لهم أن يعتقوا عنه ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما • وإن وصى بأن يعتق عنه عن كفارة اليمين كان ذلك من ثلثه سواء أطلق أو قال : من رأس المال أو من الثلث لأنه ليس بواجب فإن وفي ثلثه وبرقة يجزىء فلا كلام وإن لم يف الثلث برقة تجزىء ففيه وجهان ، وقال أبو اسحاق : يعزل قدر الطعام من رأس المال ويضاف إليه الثلث من الباقي فإن وفا برقة يجزىء أعتقه والا أطعم عنه كما يقول فيه إذا وصى أن يحج عنه من دويرة أهله ولم يف الثلث بذلك ومن أصحابنا من قال : يبطل الوصية بالعتق ويطعم عنه وهو ظاهر النص لأن الذي وصى به لم يحتمله الثلث فسقط ويفارق الحج لأن الذي وصى به هو الواجب وإنما أراد تكميله والعتق هاهنا غير واجب وإنما الواجب الاطعام •

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب العدة

إذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول والخلو لم تجب العدة لقوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا تكهت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولأن العدة تجب لبراءة الرحم ، وقد تيقنا براءة رحمها ، وان طلقها بعد الدخول وجبت العدة لأنه لما اسقط العدة في الآية قبل الدخول ، دل على وجوبها بعد الدخول ولأن بعد الدخول يشتغل الرحم بالماء فوجب العدة لبراءة الرحم . وان طلقها بعد الخلو وقبل الدخول ففيه قولان :

(أحدهما) لا تجب العدة لما ذكرناه من الآية والمعنى .

(والثاني) تجب لأن التمكين من استيفاء المنفعة جعل كالاستيفاء ، ولهذا تستقر به الأجر في الإجارة كما تستقر بالاستيفاء ، فجعل كالاستيفاء في إيجاب العدة .

فصل وان وجبت العدة على المطلقة لم تخل - اما أن تكون حرة او امة - فان كانت حرة نظرت ، فان كانت حاملا من الزوج اعتدت بالحمل لقوله تعالى : « واولات الاحمال اجلهن الا بوضع الحمل فان كان الحمل لا تحصل في الحامل لا تحصل في الحامل الا بوضع الحمل فان كان الحمل ولدا لم تنقض العدة حتى ينفصل جميعه ، وان كان ولدين او أكثر لم تنقض حتى ينفصل الجميع ، لأن الحمل هو الجميع ، ولأن براءة الرحم لا تحصل الا بوضع الجميع . وأن وضعت ما بان فيه خلق آدمي انقضت به العدة ، وان وضعت مصفة لم يظهر فيه خلق آدمي وشهد أربع نسوة من أهل المعرفة انه خلق آدمي ففيه طريقان .

من اصحابنا من قال : تنقض به العدة قولاً واحداً . ومنهم من قال فيه قولان وقد بيناه في عتق ام الولد ، وأقل مدة الحمل ستة اشهر لما زوى انه

اتى عثمان رضى الله عنه بامرأة ولدت لسته أشهر فشاو القوم فى رجها ، فقال ابن عباس رضى الله عنه : انزل الله عز وجل : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » ، وانزل : « وفصاله فى عامين » فالفصال فى عامين والحمل فى ستة أشهر .

وذكر القتيبي فى المعارف أن عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر ، وأكثره أربع سنين لما روى الوليد بن مسلم ، قال : قلت لمالك بن انس : حدثت جميلة بنت سعد عن عائشة رضى الله عنها : لا تريد على السنتين فى الحمل . قال مالك : سبحان الله من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل أربع سنين قبل أن تلد . وأقل ما تنقضى به عدة الحامل أن تضع بعد ثمانين يوماً من بعد إمكان الوطء ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أن احكم ليخلق فى بطن امه نطفة أربعين يوماً ، ثم يكون علقه أربعين يوماً ، ثم يكون مضغة أربعين يوماً ، ولا تنقضى العدة بما دون المضغة فوجب أن يكون بعد الثمانين) .

الشرح قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم الخ » خاطب الله المؤمنين بحكم الزوجة تطلق قبل البناء ، وبين ذلك الحكم للأمة ، فالمطلقة إذا لم تكن ممسوسة لا عدة عليها بنص الكتاب واجماع الأمة ، وعلى هذا فإن النكاح فى الآية هنا يطلق على العقد وإن كان فى الحقيقة يطلق على الوطء ، يسمى العقد نكاحاً للملاسته له من حيث هو طريق إليه ، ولم يرد النكاح فى كتاب الله الا فى معنى العقد لأنه فى معنى الوطء ، وهو من آداب القرآن ؛ وقد كنى عن الوطء بلفظ الملاسة والقربان والابتیان .

وفى قوله : (ثم طلقتموهن) أحكام مضى ذكرها فى الطلاق .

قال الشافعى رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » محل ذلك أن الزوجة يجب عليها العدة بطلاق الزوج أو بوفاته فأما عدة الطلاق فينظر فيه فإن طلقها قبل الخلوة بها والدخول ثم يجب عليها العدة لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » وإن طلقها بعد أن دخل بها وجبت عليها العدة لأن الله تعالى لما لم يوجب عليها إذا طلقت قبل الدخول دل على أنها يجب عليها العدة بعد الدخول ولأن رحمها قد

صار مشغولا بماء الزوج فوجبت عليها العدة لبراءته وأن طلقها بعد الخلوة وقبل الدخول فقد نص الشافعي في الجديد على أن الخلوة لا تأثير لها في استقرار المهر ولا في إيجاب العدة ولا في قوة قول من يدعي الإصابة وقال أبو حنيفة الخلوة كالإصابة في استقرار المهر لها وإيجاب العدة وقال مالك للخلوة تأثير في أنه يقوى بها قول من ادعى الإصابة منها دون استقرار المهر لها وإيجاب العدة قال الشافعي في القديم للخلوة تأثير فمن أصحابنا من قال تأثيرها في القديم كقول أبي حنيفة في استقرار المهر وإيجاب العدة ومنهم من قال تأثيرها في القديم كقول مالك والأول أصح فإذا قلنا بقوله القديم فوجهه ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا أرخى الستر أو أغلق الباب فقد وجب المهر ما ذنبهن أن جاء العجز من قبلكم ولأن التمكن من استيفاء المنفعة جعل كاستيفائها في الإجارة فكذلك في النكاح وإذا قلنا بقوله الجديد وبه قال ابن مسعود وابن عباس وهو الأصح فوجهه قوله تعالى : « وأن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » وقوله تعالى « إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولم يفرق بين أن يكون خلا بها أو لم يخل بها ولأنها خلوة عرت عن الإصابة فلم يتعلق بها حكم كالخلوة في غير النكاح وما روى عن عمر يعارضه ما روينا عن ابن مسعود وابن عباس وعلى أنه يحتمل أنه أراد بقوله فقد وجب المهر أي فقد وجب تسليم المهر لأنها قد مكنته من نفسها ولم يرد به الاستقرار .

فرع في مذاهب العلماء قد استدل داود الظاهري ومن قال بقوله أن المطلقة الرجعية إذا راجعها زوجها قبل أن تنقضي عدتها ثم فارقها قبل أن يمسه أنه ليس له عليها أن تتم عدتها ولا عدة مستقبلية ، لأنها مطلقة قبل الدخول بها .

وقال عطاء بن أبي رباح وفرقة : تمضي في عدتها من طلاقها الأول ، وهو أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ؛ لأن طلاقه لها إذا لم يمسه في حكم من طلقها في عدتها قبل أن يراجعها ، ومن طلق امرأته في كل طهر مرة بنت ولم تستأنف ، وقال مالك إذا فارقها قبل أن يمسه أنها لا تبني على ما مضى

من عدتها ؛ وأنها تنشئ من يوم طلقها عدة مستقبلة ، وقد ظلم زوجها نفسها وأخطأ أن كان ارتجعها ولا حاجة له بها ؛ وعلى هذا أكثر أهل العلم ، لأنها في حكم الزوجات المدخول بهن في النفقة والسكنى وغير ذلك ؛ ولذلك تستأف عدة من يوم طلقت ، وهو قول جمهور فقهاء البصرة والكوفة ومكة والمدينة والشام •

وقال الثوري : أجمع الفقهاء عندنا على ذلك • قال ابن قدامة : وأجمعوا على أن المطلقة قبل الميسس لا عدة عليها ، لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم النساء ثم طلقتموهن » الآية •

فرع هل تجب العدة على المطلقة إذا خلا بها ولم يمسه ؟ فيه قولان :

(أحدهما) وهو قوله في القديم : ان العدة تجب على كل من خلا بها زوجها ولم يصبها ثم طلقها • وبهذا قال أحمد وروى عن الخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وابن عمر ، وبه قال عروة وعلى بن الحسين وعطاء والزهرى والثوري والأوزاعي وأسحاق وأصحاب الرأي •

(الثاني) وهو قوله في الجديد : لا عدة عليها لقوله تعالى « ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » وهذا نص ، ولأنها مطلقة لم تمس فأشبهت من لم يخل بها •

ووجه القول الأول ما روى أحمد في مسنده عن زرارة بن أوفى قال : قضى الخلفاء الراشدون أن من أرخى سترا أو أغلق باباً فقد وجب المهر ووجبت العدة ، ولأنه عقد على المنافع فالتمكين فيه يجري مجرى الاستيفاء في الأحكام المتعلقة به كعقد الاجارة •

فرع وإذا وجبت العدة على المطلقة لم يخل اما أن يكون حاملاً أو حائلاً فان كانت حاملاً لم تنقض عدتها الا بوضع الحمل حرة كانت أو أمة لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولأن العدة

تراذ لبراءة الرحم وبراءة الرحم تحصل بوضع الحمل دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم في السبايا « لا توطأ خامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض » فان كان الحمل ولدا واحدا لم تنقض العدة الا بوضع جميعه فان خرج بعضه دون بعض فاسترجعها الزوج قبل انفصال جميعه صحت رجعة لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » وهذه لم تضع حملها وإن كان الحمل ولدين أو أكثر فوضعت واحدا لم تنقض عدتها الا بوضع ما بقى معها منهم فان راجعها الزوج قبل وضع ما بعد الأول صحت الرجعة وبه قال أكثر الفقهاء عن عكرمة فانه قال: تنقض عدتها بوضع الأول ؛ دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » والحمل يقع على جميع ما في بطنها من الأولاد بدليل أن رجلا لو قال لامرأته : اذا وضعت حملك فأنت طالق لم تطلق الا بوضع جميع ما في بطنها من الأولاد .

فرع فاذا ولدت المرأة ولدا ميتا أو جيبا وقد بان فيه شيء من خلقه الآدمي من عين أو ظفر انقضت به العدة ووجب فيه الغرة على ضاربها ووجب به الكفارة وصارت الجارية به أم ولد ان أسقطت مضغة ليمن فيها شيء ظاهر من خلقه الآدمي الا أنه شهد أربع نسوة ثقات من أهل المعرفة أن فيه تخطيطا باطنا من خلقه ابن آدم تعلق به الأحكام الأربعة في الولد . وحكى أن أبا سعيد الاصطخري أتى بسقط لم يبين فيه شيء من خلق الآدميين فتوقف فيه فشهد القوابل أنه مخطط مصور فطرح في ماء حار فاستجسد وبان تخطيطه وتصويره فحكم بانقضاء العدة به وان أسقطت شيئا مستجسدا ليس فيه تخطيط ظاهر ولا باطن ولكن شهد أربع من القوابل أن هذا مبتدأ خلق آدمي ولو بقي لتخطط وتصور فقد قال الشافعي تنقض به العدة وقال في أمهات الأولاد ما يدل على أنها تعتبر به أم ولد واختلف أصحابنا فيها على طريقتين فمنهم من نقل جوابه في كل واحدة الى الأخرى وجعلها على قولين ومنهم من حملها على ظاهرهما فقال تنقض به العدة ولا تصير به أم ولد وقد مضى ذلك في عتق أمهات الأولاد وان ألفت شيئا مستجسدا ولم يعلم هل هو مبتدأ خلق آدمي أو لا لم تنقض به العدة لأنه لم يثبت كونه آدميا بالمشاهدة ولا بالبيئة .

فرع أقل مدة الحمل الذي بها الولد حيا ويعيش ستة أشهر قال أصحابنا : وهو اجماع لا خلاف فيه لما روى أن عثمان رضى الله عنه أتى بامرأة ولدت لسته أشهر فمهم برحبها فقال ابن عباس لو خاصتكم الى كتاب الله لخصتكم قال الله « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقال « وفصاله في عامين » فالفصال في عامين والحمل في ستة أشهر ، فاستحسن الناس إتزاعه هذا من الآية وذكر القتيبي أن عبد الملك بن مروان وضعت أمة لسته أشهر وأما أكثر مدة الحمل فاختلف الناس فيه على أربعة مذاهب فمذهبنا أن أكثر مدة الحمل أربع سنين وذهب الزهرى وربيعة والليث الى أن أكثر مدة الحمل سبع سنين وذهب الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وعثمان البتي الى أن أكثر مدة الحمل سنتان وروى عن عائشة ، وعن مالك ثلاث روايات (احدها) كقولنا (والثانية) كقول الزهرى وهو الأصح عنه والثالثة كقول أبي حنيفة وذهب أبو عبيد أنه لا حد لأكثره دليلنا أن كل ما ورد به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف كان المرجع في حده الى الوجود وقد ثبت الوجود فيما قلنا قال الشافعى ولد ابن عجلان لأربع سنين ومثل الشافعى لا يقول هذا الا بعد أن علمه وروى أنه قيل لمالك حديث جميلة بنت سعد عن عائشة أنها قالت لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل فقال مالك : سبحان الله من يروى هذا ؟ هذه جارتنا امرأة عجلان حملت ثلاثة بطون كل بطن يبقى الحمل في جوفها أربع سنين هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وأما الشيخ أبو اسحاق فقال : امرأة محمد بن عجلان وروى حماد بن سلمة عن علي بن زيد أن سعيد بن المسيب أراه رجلا وقال : ان أبا هذا غاب عن أمه أربع سنين ثم عاد وقد ولد هذا وذكر القتيبي أن هرم بن حيان حملته أمه أربع سنين وكذلك منصور بن ريان محمد ابن عبد الله ابن جبير وأبراهيم بن أبي نجيح ولدوا لأربع سنين وإذا وجد ذلك عاما وجب المصير اليه فان قيل فقد روى سليمان بن عماد بن العوام قال كان عندنا بواسط امرأة بقي الحمل في جوفها خمس سنين ثم ولدت غلاما له شهر الى منكبه فقال له اش وقال الزهرى وجد حمل السبع سنين قلنا : لم يثبت هذا متكررا ، فدل على بطلانه وما روينا ثبت متكررا وإذا تزوج الرجل امرأة وطلقها وادعت أنها وضعت ولدا تنقضى به العدة فأقل مدة

يقبل قولها فيها أن تدعى ذلك لثمانين يوما من يوم النكاح مع امكان الوطء فان مضى لها من يوم النكاح وامكان الوطء أقل من ذلك لم يقبل قولها لأن الولد لا يتصور في أقل من ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان أحدكم لم يمسك في بطن أمه طفلة أربعين يوما ثم يكون علقه أربعين يوما ثم يكون مضغة أربعين يوما وانما يتصور اذا صار مضغة .

فروع في مذاهب العلماء - اذا كانت المطلقة حرة أو أمة وكانت حاملا من الزوج فقد أجمع أهل العلم في جميع الأمصار والأعصار أنها تنقض عدتها بوضع حملها ، وكذلك كل مفارقة في الحياة ؛ وأجمعوا أيضا على أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا أجلها وضع حملها الا ابن عباس ، وسيأتي مزيد .

وقد شرعت العدة لمعرفة براءتها من الحمل ووضعه أدل الأشياء على البراءة منه فوجب أن تنقض به . فاذا كان الحمل واحدا انقضت العدة بوضعه وانقصال جميعه ، وان ظهر بعضه فهي في عدتها حتى ينفصل باقيه ، لأنها لا تكون واضعة لحملها ما لم يخرج كله ، وان كان الحمل اثنين أو أكثر لم تنقض عدتها الا بوضع الآخر لأن الحمل هو الجميع . هذا قول عامة أهل العلم الا أبا قلابة وعكرمة فانهما قالوا : تنقض عدتها بوضع الأول ولا تتزوج حتى تضع الآخر .

وذكر ابن أبي شيبة عن قتادة عن عكرمة أنه قال : اذا وضعت أحدهما فقد انقضت عدتها ، قيل له : فتزوج ؟ قال لا . قال قتادة خصم العبد .

وهذا قول شاذ باتفاق جمهور العلماء ؛ ويخالف ظاهر الكتاب ، فان العدة شرعت لمعرفة البراءة من الحمل ، فاذا علم وجود الحمل فقد تيقن وجود الموجب للعدة وانتفت البراءة الموجبة لانقضائها ، ولأنها لو انقضت عدتها بوضع الأول لا يبيح لها النكاح كما لو وضعت الآخر ، فان وضعت ولدا وشكت في وجود ثأن لم تنقض عدتها حتى تزول الريبة ، وتيقن أنها لم يبق معها حمل ، لأن الأصل بقاؤها فلا يزول بالشك .

فرع الحمل الذى تنقضى به العدة ما يتبين فيه شيء من خلق الانسان حرة كانت أو أمة ، فاذا ألفت المرأة بعد فرقة زوجها شيئاً لم يخل :

(١) أن يكون ما بان فيه هو الشكل الآدمى من الرأس واليد والرجل ؛ فهذا تنقضى به العدة بلا خلاف قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضى بالسقط اذا علم أنه ولد ، ومن نحفظ عنه ذلك الحسن وابن سيرين وشريح والشعبى والنخعى والزهرى والثورى ومالك والشافعى وإسحاق • وقال أحمد بن حنبل : اذا بان فيه شيء من خلق الآدمى علم بأنه حمل ؛ فيدخل فى عموم قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يوضعن حملهن » •

(٢) أن تلقى نطفة أو دمًا لا تدرى هل هو ما يخلق منه الآدمى أو لا ؟ فهذا لا يتعلق به شيء من الأحكام ، لأنه لم يثبت أنه ولد لا بالمشاهدة ولا بالبينة •

(٣) أن تلقى مضغة لم تبين فيها الخلقة ، فشهد أربع ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية بان بها أنه خلقة آدمى ؛ فهذا فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : تنقضى به العدة كالحال الأول قولاً واحداً ، لأنه قد تبين بشهادة أهل المعرفة أنه ولد • (والثانى) من أصحابنا من قال : فيه قولان بينهما المصنف فى عتق أم الولد (أحدهما) أن عدتها لا تنقضى به ولا تصير أم ولد لأنه لم يبين فيه خلق آدمى فأشبهه الدم • (والثانى) عدتها لا تنقضى به ولكن تصير أم ولد لأنه مشكوك فى كونه ولداً ، فلم يحكم بانقضاء العدة المتيقنة بامر مشكوك فيه •

وعن أحمد روايتان ، أحدهما نقلها الأثرم والأخرى نقلها حنبل كالقولين عندنا •

(٤) اذا ألفت مضغة لا صورة فيها فشهد أربع من ثقات القوابل أنه مبتدأ خلق آدمى فهو كالذى قبله •

(٥) أن تضع مضغة لا صورة فيها ولم تشهد القوايل بأنها مبتدأ آدمي فهذا لا تنقضى به العدة ولا تصير به أم ولد لأنه لم يثبت كونه ولدا بينة ولا مشاهدة ، فأشبهه العلقه ، فلا تنقضى العدة بوضع ما قبل المضغة بحال ، سواء كان نطفة أو علقه ، وسواء قيل انه مبتدأ خلق آدمي أو لم يقل ، فإذا كان علقه فلا تنقضى به العدة باجماع الفقهاء ما عدا الحسن البصري فإنه قال : اذا علم أنها حمل انقضت به العدة وفيه الغرة والأصح ما عليه الجمهور .

وأقل ما تنقضى به مدة الحمل ستة أشهر ، لأن الله تعالى يقول « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » .

قال ابن عباس : اذا حملت تسعة أشهر أرضعت احدى وعشرين شهرا . وان حملت ستة أشهر أرضعت أربعة وعشرين شهرا ، وروى أن عثمان قد أتى بامرأة قد ولدت سفاحا لسته أشهر فأراد أن يقضى عليها بالحد فقال له على أو ابن عباس : ليس ذلك عليها ، قال تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقال تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فالرضاع أربعة وعشرون شهراً والحمل ستة أشهر . فرجع عثمان ولم يحدّها .

وقد روى الأثرم بإسناده عن أبي الأسود أنه رفع الى عمر أن امرأة ولدت لسته أشهر فهم عمر برجمها فقال له على « ليس لك ذلك وثلا الآيتين ، فخلّى عمر سبيلها ، وولدت مرة أخرى كذلك الحمل » ورواه الأثرم أيضاً عن عكرمة أن ابن عباس قال ذلك . قال عاصم الأحول فقلت لعكرمة : انا بلغنا أن علياً قال هذا فقال عكرمة « لا » ما قال هذا إلا ابن عباس .

وذكر ابن قتيبة في المعارف أن عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر . وهذا قول أحمد ومالك وأصحاب الرأي وغيرهم . وسيأتي في الرضاع مزيد ان شاء الله قال القرطبي لم يعد ثلاثة أشهر في ابتداء الحمل ، لأن الولد فيها نطفة وعلقه ومضغة ، فلا يكون له ثقل يحس به ، وهو معنى قوله تعالى « فلما تمشأها حملت حملاً خفيفاً فمرت به » والفصال القطام .

وروى أن الآية نزلت في أبي بكر الصديق ؛ وكان حمله وفصاله ثلاثين شهرا حملته أمه تسعة أشهر وأرضعته إحدى وعشرين شهرا ، وفي الكلام اضممار . أى ومدة حمله ومدة فصاله ثلاثون شهرا ، ولولا هذا الاضممار لنصب ثلاثون على الظرف وتغير المعنى .

وقال أحمد : أقل ما تنقضي به العدة من الحمل أن تضعه بعد ثمانين يوماً منذ أمكنه وطؤها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن خلق أحدكم ليجمع في بطن أمه فيكون نطفة أربعين يوماً ، ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك » ولا تنقضي العدة بما دون المضغة فوجب أن تكون بعد الثمانين ، فأما بعد الأربعة أشهر فليس فيه اشكال ؛ لأنه منكس في الخلق الرابع .

مسألة خبر مالك ساقه الذهبي في الميزان عن ابراهيم بن موسى الفراء . حدثنا الوليد بن مسلم قال : قلت لمالك انى حدثت عن عائشة أنها قالت « لا تحل المرأة فوق سنتين قدر ظل مغزل » فقال مالك سبحة الله من يقول هذا ؟ هذه امرأة ابن عجلان جارتنا امرأة صدق ولدت ثلاثة أولاد في ثنتي عشرة سنة تعمل أربع سنين قبل أن تلد . اهـ .

(قلت) من الغريب أن محمد بن عجلان نفسه حملت به أمة بأكثر من ثلاث سنين ، روى هذا الواقدي ، سمعت عبد الله بن محمد بن عجلان يقول حمل بأبي بكر من ثلاث سنين . وروى العباس بن نصر البغدادي عن صفوان بن عيسى قال « مكث ابن عجلان في بطن أمه ثلاث سنين ، فشق بطنها لما ماتت فأخرج وقد نبتت أسنانه » روى هذا المحدث أبو بكر بن شاذان عن عبد العزيز بن أحمد الغافقي المصري عن العباس .

وكان محمد بن عجلان هذا رجلاً صالحاً تقياً ، اختلف نقاد الرجال فيه ، فقال الحاكم أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد . وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه . وقال الذهبي : امام صدوق مشهور . روى عن أبيه والمقبري وطائفة . وعنه مالك وشعبة ويحيى

القطان • وثقه أحمد وابن معين وابن عينة وأبو حاتم • وروى عباس
الدورى عن ابن معين قال : ابن عجلان أوثق من محمد بن عمر • وما يشك
أحد في هذا •

وقال البخارى في ترجمة ابن عجلان في الضعفاء : قال لى على بن أبى
الوزير عن عائشة انه ذكر ابن عجلان فذكر خبراً ، وقال يحيى القطان
كان مضطرباً فى حديث نافع • وقال البخارى : قال يحيى القطان لا أعلم الا
أنى سمعت ابن عجلان يقول كان سعيد المقبرى يحدث عن أبيه عن أبى
هريرة وعن رجل عن أبى هريرة ، فاختلط فجعلهما عن أبى هريرة • كذا فى
نسختى بالضعفاء للبخارى • وعندى فى مكان آخر أن ابن عجلان كان
يحدث عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة • وعن رجل عن أبى هريرة ؛ فاختلط
عليه فجعلهما عن أبى هريرة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان كانت المعتدة غير حامل فان كانت ممن تحيض اعتدت
بثلاثة اقراء لقوله عز وجل « والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء » والاقراء
هى الاطهار ، والدليل عليه قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » والمراد به فى وقت
عدتهن كما قال « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » والمراد به فى يوم القيامة
والطلاق المأمور به فى الطهر ، قبل على انه وقت العدة ، وان كان الطلاق فى
وقت الحيض كان اول الاقراء الطهر الذى بعده ، فان كان فى حال الطهر نظرت
فان بقيت فى الطهر بعد الطلاق لحظة ثم حاضت احتسبت تلك اللحظة قرءاً ،
لان الطلاق انما جعل فى الطهر ولم يجعل فى الحيض حتى لا يؤدى الى الاضرار بها
فى تطويل العدة ، فلو لم تحسب بقية الطهر قرءاً كان الطلاق فى الطهر اضر بها
من الطلاق فى الحيض ، لانه اطول للعدة ، فان لم يبق بعد الطلاق جزء من
الطهر - بان وافق آخر لفظ الطلاق آخر الطهر ، او قال لها : انت طالق فى آخر
جزء من طهره - كان اول الاقراء الطهر الذى بعد الحيض •

وخرج ابو العباس وجهاً آخر انه يجعل الزمان الذى صادفه الطلاق من
الطهر قرءاً ، وهذا لا يصح ، لان المدة لا يكون الا بعد وقوع الطلاق فلم يجز
الامتداد بما قبله •

وأما آخر العدة فقد روى المزني والربيع أنها إذا رأت الدم بعد الطهر الثالث انقضت العدة برؤية الدم . وروى البويطي وحرمله أنها لا تنقضي حتى يمضي من الحيض يوم وليلة ، فمن أصحابنا من قال هما قولان ، (أحدهما) تنقضي العدة برؤية الدم لأن الظاهر أن ذلك حيض ، (والثاني) لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة لجواز أن يكون دم فساد فلا يحكم بانقضاء العدة . ومنهم من قال هي على اختلاف حالين ، فالذي رواه المزني والربيع فيمن رأت الدم لعادتها فيعلم بالعادة أن ذلك حيض ، والذي رواه البويطي وحرمله فيمن رأت الدم لغير عادة ، فإنه لا يعلم أنه حيض قبل يوم وليلة ، وهل يكون ما رآته من الحيض من العدة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه من العدة لأنه لا بد من اعتباره ، فعلى هذا إذا راجعها فيه صححت الرجعة ، وإن تزوجت فيه لم يصح النكاح (والثاني) ليس من العدة لأنها لو جعلناه من العدة لزادت العدة على ثلاثة أقراء ، فعلى هذا إذا راجعها لم تصح الرجعة ، فإن تزوجت فيه صح النكاح) .

الشرح قوله تعالى « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » يتربصن ينتظرن . والتربص الانتظار . قال تعالى « فتربصوا فستعلمون » قال ابن بطال : واختلف أهل العلم في الأقراء فذهب قوم إلى أنها الأظهار ؛ وهو مذهب الشافعي رحمه الله ؛ وذهب قوم إلى أنها الحيض ؛ وأهل اللغة يقولون : إن القراء يقع على الحيض وعلى الطهر جميعا وهو عندهم من الأضداد ؛ وأصل القراء الجمع ، يقال قرئت الماء في الحوض جمعته ، فكان الدم يجتمع في الرحم ثم يخرج . أهـ

وقال في اللسان : قال أبو عبيد : القراء يصلح للحيض والطهر ، قال : وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت والجمع أقراء ، وفي الحديث « دعي الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فعول وأقرؤ الأخيرة عن اللحياني في أدنى العدد ، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا . قال استغنوا عنه بفعول ، وفي التنزيل « ثلاثة قروء » كما قالوا خمسة كلاب يراد خمسة من كلاب . قال الأعشى :

مورثة مالا وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نساكا

وقد اختلفت الرواية عن أحمد بن حنبل فروى أنها الحيض ، وهو مروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري

والأوزاعي والعنبري وإسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وروى عن أبي موسى وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء •

والرواية الثانية عن أحمد أن القروء الأطهار ، وهو قول زيد وابن عمر وعائشة وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبان ابن عثمان وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومالك وأبي بكر بن عبد الرحمن الذى قال : ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول ذلك •

قال ابن عبد البر : رجع أحمد الى أن القروء الأطهار •

قال فى رواية الأثرم : رأيت الأخاديت عن قال القروء الحيض تختلف ، والأخاديت عن قال انه أحق بها حتى تدخل فى الحيضة الثالثة أحاديثها صاحب وقوية • واحج من قال بقول الله « فطلقوهن لعدتهن » أى فى عدتهن؛ كقوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » أى فى يوم القيامة ، وانما أمر بالطلاق فى الطهر لا فى الحيض •

فرع لما كانت القروء هى الأطهار عندنا احتسبنا لها بالطهر الذى طلقها فيه قرءا ، فلو طلقها — وقد بقى من طهرها لحظة — بحسبها قرءا ، وهذا قول كل من قال : القروء الأطهار الا الزهرى وحده قال : تعتد بثلاثة قروء سوى الطهر الذى طلقها فيه •

وحكى عن أبى عبيد أنه ان كان جامعها فى الطهر لم يحتسب ببيته لأنه زمن حرم فيه الطلاق فلم يحتسب به من العدة كزمن الحيض •

وقال الحنابلة : القروء الحيض ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة » ولأن الاستبراء تعرف به براءة الرحم ، وانما يحصل بالحيضة لا بالطهر الذى قبلها ؛ ولأن العدة تتعلق بخروج خارج من الرحم فوجب أن تتعلق بالطهر كوضع الحمل يحققه أن العدة مقصودها معرفة براءة المرأة من الحمل ، فتارة تحصل بوضعه وتارة تحصل بما ينافيه وهو الحيض الذى لا يتصور وجوده معه •

ووجه القول بأن المرأة تمتد بالطهر الذي طلقت فيه أن الطلاق حرم في زمن الحيض دفعا لضرر تطويل العدة عليها ، فلو لم يحتسب ببقيته قراء كان الطلاق في الطهر أضر بها وأطول عليها ، وما ذكر عن أبي عبيدة لا يصح ، لأن تحريم الطلاق في الحيض لكونها لا تحتسب ببقيته فلا يجوز أن نجعله العلة في عدم الاحتساب تحريم الطلاق فتصير العلة معلولا ، وانما تحريم الطلاق في الطهر لذي أصابها فيه لكونها مرتابة ، ولكونه لا يأمن الندم بظهور حملها .

فـرـع وان كانت المطلقة حائلا نظرت فان كانت ممن تحيض لم يخل اما أن تكون حرة أو أمة فان كانت حرة اعتدت بثلاثة أقراء لقسوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، وهذا أمر بلفظ الخبر ولا خلاف في ذلك .

إذا ثبت هذا فان القراء في اللغة يقع على الطهر وعلى الحيض وهو من الأضداد كقولهم الجوز يقع على الأبيض والأسود وكقولهم أخفيت الشيء أسرته أو أخفيته وأظهرته وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم كل واحد منهما قراء ، فروى أنه قال لفاطمة ابنة أبي حبيش « دعي الصلاة والصيام أيام أقرائك وأراد أيام حيضك وروى أنه قال لابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض « انما السنة أن يطلقها في كل قرء ملقة » وأراد به الطهر وأصل القراء في اللغة الجمع يقال قرأت الماء في الحوض أى جمعته والحوض يسمى المقراء وقرأت الطعام في الشدق أى جمعته فمن أصحابنا من قال اسم القراء يقع على الطهر والحيض حقيقة فيهما لأن حالة الطهر حالة اجتماع الدم فسمى قراء لذلك وسمى الحيض قراء أيضاً لأن الدم يجتمع في الرحم ، ومن أصحابنا من قال : انه حقيقة في الطهر لأنه حالة جمع الحيض ومجاز في الحيض لمجاورته حال اجتماع الدم وأما القراء المذكور في كتاب الله في قوله : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فلا خلاف أنه لم يرد بذلك الطهر والحيض وانما أراد أحدهما واختلف أهل العلم في المراد فيهما فمذهبنا أن المراد بالقروء المذكور في الآية الأظهار وبه قال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة

في الصحابة ومن التابعين فقهاء المدينة السبعة والزهري وربيعة ومالك
 وذهبت طائفة الى أن المراد بالقرء في الآية الحيض وبه قال عمر وعلى
 ابن أبي طالب وابن مسعود ومن التابعين الحسن البصري ومن الفقهاء
 الأوزاعي ومن أهل الكوفة سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهي إحدى
 الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى كقولنا • دليلنا قوله تعالى : « والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فأدخل الهاء في الثلاثة والهاء تدخل فيهما
 للمذكر دون المؤنث فدل ذلك على أن المراد به ما لو صرح به ثبت الهاء به
 وهو ثلاثة أظهار دون ما لو صرح به سقطت الهاء وهو ثلاث حيضات ولأن
 القرء مأخوذ من الجمع وحالة اجتماع الدم في الرحم هو حال الطهر فكان
 أولى لأن الله تعالى قال : « فطلقوهن لعدتهن » وأراد في وقت عدتهن والطلاق
 المأمور به هو حالة الطهر دون حالة الحيض هذا نقل أصحابنا البغداديين
 وحكى المسعودي في الأقرء قولين :

(أحدهما) أن الأقرء الأظهار وهو الأصح •

(والثاني) ذكر في الرسالة أن الأقرء الانتقال من الطهر إلى الحيض
 والمشهور هو الأول وعليه التفريع فينظر فيه فإن طلقها وهي حائض وقع
 الطلاق محرماً وتكون معتدة ولكن لا يحسب لها بالحيض من الأقرء فإذا
 ظهرت دخلت في القرء وإن طلقها وهي طاهر وبقيت بعد الطلاق طاهراً
 احتسب بما بقي من الطهر قرءاً لأن الطلاق إنما حرم لثلاث ينظر بها بتطويل
 عدتها فلو لم يحتسب بما بقي من الطهر قرءاً لكان الطلاق في الطهر أضر
 بها في العدة من الطلاق في الحيض فإن قيل فقد أمرها الله تعالى أن تعتد
 بثلاثة قروء فكيف يجيزون هاهنا أن تعتد بقرءين وبعض الثالث ؟ قلنا العرب
 تسمى اليومين وبعض الثالث ثلاثة أيام فيقولون ثلاث خلون وهم في بعض
 الثالثة ؛ وكقوله تعالى « الحج أشهر معلومات » وزمان الحج شهرين وبعض
 الثالث وأن وافق انقضاء الطلاق انقضاء طهرها أو قال لها أنت طالق في آخر
 جزء من أجزاء طهرك فالمذهب أن الطلاق وقع محظوراً أو لا يحسب لها بما
 وافق لفظ الطلاق من الطهر قرءاً لأن الطلاق يتعقب الايقاع وتكون العدة
 بعد الطلاق وذلك يصادف أول الحيض • وخرج أبو العباس ونجها آخر أن

الطلاق يكون مباحا ويحتسب بالطهر الذي وافق لفظ الطلاق قرأ ونيس بشيء وأن قال لها أنت طالق في آخر جزء من أجزاء حيضتك فهل هو طلاق مباح أو محظور؟ على الوجهين المذهب أنه مباح •

فرع إذا طلقها وهي طاهر اعتدت بما بقى من طهر قرأ فإذا حاضت وظهر دخلت في القرء الثانى فإذا حاضت ثانيا ثم طهرت بعده دخلت في القرء الثالث فإذا رأت الدم فى الحيضة الثالثة فقد قال الشافعى فى القديم والجديد ان عدتها تنقضى برؤية الدم وقل فى البويطى لا تنقضى حتى ترى الدم يوما وليلة واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) تنقضى برؤية الدم لقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وهذه قد تربصت ثلاثة قروء لأن الظاهر أنه حيضة بدليل أنا تأمرها بترك الصلاة فيه (والثانى) لا تنقضى عدتها حتى ترى الدم يوما وليلة لأنه لا يتحقق أنه دم حيض حتى يمضى لها يوم وليلة ومنهم من قال : ليست على قولين ، وإنما هى على اختلاف حالين فحيث قال : تنقضى عدتها برؤية الدم أراد اذا رأت الدم أيام عاداتها لأنها لما رآته أيام عاداتها قوى أمره فانقضت عدتها به وحيث قال : لا تنقضى عدتها حتى ترى الدم يوما وليلة أراد اذا رأت الدم قبل عاداتها لجواز أن يكون دم فساد وهل يكون اليوم والليلة من الدم أو اللحظة من العدة ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه من العدة لأنه لا بد من اعتباره فعلى هذا اذا كان راجعها فيه الزوج صحت رجعه وإن تزوجت فيه لم يصح (والثانى) ليس من العدة وإنما يعلم به انقضاء العدة لقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وهذا ليس من القروء فعلى هذا اذا راجعها فيه الزوج لم يصح • وإن تزوجت فيه صح قال الشافعى : وليس لاعتبار الغسل بعد الحيضة الثالثة وجه وأراد بذلك الرد على أبى حنيفة فإنه يقول : اذا انقطع ذمها من الحيضة الثالثة - فان انقطع لأكثر الحيض - خرجت من العدة وإن انقطع لأقله لم تخرج من العدة حتى تغتسل أو يمر عليها وقت الصلاة وقال أحمد : لا تنقضى على الرواية التى تقول ان الاجراء الحيضة لا تنقضى عدتها حتى تغتسل بكل حال دليلنا قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فمن اعتبر الغسل فقد وجب عليها أكثر مما أوجب الله عليها فلم يجز •

فرع اذا انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر ، أو قال لها : أنت طالق في آخر جزء من طهرك ، كان أول الأقراء الطهر الذي بعد الحيض ويكون محرماً ولا تحسب تلك الحيضة من عدتها ، وتحتاج أن تعتد بثلاث حيضات في قول الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي : اذا رأته الدم بعد الطهر الثالث انقضت العدة برؤية الدم ، وفي قوله من رواية البويطي وحرملة أنها لا تنقضي حتى يمضي من الحيض يوم وليلة .

ووجه القول الأول ما رواه الشافعي : أخبرنا مالك عن نافع وزيد ابن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبريء منها ، ولا ترثه ولا يرثها .

ووجه الثاني ما أخرجه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها اتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة . قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة ، وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا : ان الله تبارك اسمه يقول : « ثلاثة قروء » ، فقالت عائشة رضي الله عنها : صدقتم ، وهل تدرون ما الأقراء ؟ الأقراء الأطهار .

وقال الشافعي : فإذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تامين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ؛ ولا يؤخذ أبداً في القراء الأول إلا أن يكون فيما بين أن يوقع الطلاق وبين أول حيض ؛ ولو طلقها حائضاً لم تعتد بتلك الحيضة ، فإذا طهرت استقبلت القراء ، ولو طلقها فلما أوقع الطلاق حاضت — فإن كانت على يقين من أنها كانت طاهراً حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطرفة عين فذلك قراء ، وإن علمت أن الحيض وتام الطلاق كانا معاً استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء . اهـ

ومحصل هذا أنه اذا طلقها وهى طاهر انقضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الثالثة ، وان طلقها حائضاً انقضت عدتها برؤية الدم من الحيضة الرابعة ، وهذا قول زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبان بن عثمان ومالك وأبى ثور وأحمد وهو ظاهر أحد القولين للشافعى ، والقول الآخر لا تنقضى العدة حتى يمضى زمن الدم يوم وليلة لجواز أن يكون الدم دم فساد فلا يحكم بانقضاء العدة حتى يزول الاحتمال .

وقال أصحاب أحمد : ان الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء فالزيادة عليها مخالفة للنص فلا يعول عليه ولفظ حديث زيد بن ثابت : « اذا دخلت الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبريء منها ولا ترثه ولا يرثها » والقول : ان الدم يكون دم فساد يقتضى الرد بكونه حيضاً فى ترك الصلاة وتحريمها على الزوج وسائر أحكام الحيض فكذلك فى انقضاء العدة ، ثم ان كان التوقف عن الحكم بانقضاء العدة للاحتمال ، فاذا تبين أنه حيض علمنا أن العدة قد انقضت حين رأت الدم ، كما لو قال لها : ان حضت فأنت طالق .

وقد اختلف أصحابنا فى هذا فمنهم من قال : اليوم والليلة من العدة ، لأنه دم تكمل به العدة فكان منها كالذى فى أثناء الاطهار ، ومنهم من قال : ليس منها انما يتبين به انقضاؤها ، ولأئتنا لو جعلناه منها أوجبنا الزيادة على ثلاثة قروء ، ولكننا نمنعها من النكاح حتى يمضى يوم وليلة ولو راجعها زوجها لم تصح الرجعة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واقل ما يمكن ان تعتمد فيه الحرة بالاقراء اثنان وثلاثون يوماً وساعة وذلك بان يطلقها فى الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قراء ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القراء الثانى ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القراء الثالث ، فاذا طعنت فى الحيضة الثالثة انقضت عدتها .

فصل وان كانت من ذوات الاقراء فارفع حيضها ، فان كان
لعارض معروف كالمرض والرضاع تربصت الى ان يعود الدم ، فتعتد بالاقراء ،
لان ارتفاع الدم بسبب يزول فانتظر زواله ، فان ارتفع بغير سبب معروف
ففيه قولان :

قال في القديم : تمكث الى ان تعلم براءة رحمها ثم تعتد عدة الايسة ، لان
العدة تراد لبراءة الرحم .

وقال في الجديد : تمكث الى ان تياس من الحيض ثم تعتد عدة الايسة
لان الاعتداد بالشهور جعل بعد الاياس فلم يحز قبله ، فان قلنا بالقول القديم
ففي القدر الذي تمكث فيه قولان :

(احدهما) تسعة اشهر ، لانه غالب عادة الحمل ويعلم به براءة الرحم في
الظاهر .

(والثاني) تمكث اربع سنين ، لانه لو جاز الاقتصار على براءة الرحم
في الظاهر لجاز الاقتصار على حيضة واحدة ، لانه يعلم بها براءة الرحم في
الظاهر ، فوجب ان يعتبر اكثر مدة الحمل ليعلم براءة الرحم بيقين ، فاذا علمت
براءة الرحم بتسعة اشهر او باربع سنين اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر ، لما
روى عن سعيد بن المسيب رضى الله عنه : « ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
قضى في المرأة اذا طلقت فارفعت حيضتها ان عدتها تسعة اشهر لحملها وثلاثة
اشهر لعدتها » ولان تربصها فيما تقدم ليس بعدة وانما اعتبر ليعلم انها ليست
من ذوات الاقراء فاذا علمت اعتدت بعدة الايسات فان حاضت قبل العلم ببراءة
رحمها او قبل انقضاء العدة بالشهور لزمها الاعتداد بالاقراء لانا تبينا انها
من ذوات الاقراء ، فان اعتدت وتزوجت ثم حاضت لم يؤثر ذلك في العدة لانها
انقضت العدة وتعلق بها حق الزوج فلم يبطل ، فان حاضت بعد العدة وقبل
النكاح ففيه وجهان :

(احدهما) لا يلزمها الاعتداد بالاقراء لانا حكمنا بانقضاء العدة فلم يبطل
بها حدث بعده .

(والثاني) يلزمها لانها صارت من ذوات الاقراء قبل تعلق حق الزوج بها
فلزمها الاعتداد بالاقراء ، فان قلنا بقوله الجديد : انها تقعد الى الاياس ففي
الاياس قولان :

(أحدهما) يعتبر اياس اقاربها لانها اقرب اليهن •

(والثاني) يعتبر اياس نساء العالم ، وهو ان تبلغ اثنتين وستين سنة ،
لانه لا يتحقق الاياس فيما دونها فاذا تربصت قدر الاياس اعتدت بعد ذلك
بالاشهر لان ما قبلها لم يكن عدة ، وانما اعتبر ليعلم انها ليست مسن ذوات
الاقراء •

الشرح قال النووي ، قال أصحابنا : لا تؤمر في العدة بالأحوط
والقعود الى أن تبين اليأس ، بل اذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة
أشهر أولها من حين الفرة فاذا مضت ثلاثة أشهر ولم يكن حمل انقضت عدتها
وحلت للأزواج لأن الغالب أن المرأة تحيض وتطهر في كل شهر فحمل أمرها
على ذلك •

قال أصحابنا : ولأنها لو أمرناها بالقعود الى اليأس عظمت المشقة وطال
الضرر لاحتمال نادر مخالف للظن وغالب عادة النساء بخلاف الزامها وظائف
العبادات ، فان الأمر فيه سهل بالنسبة الى هذا ؛ ولأن غيرها يشاركها فيه •

وحكى امام الحرمين هنا والغزالي في العدة وغيرها عن صاحب التقريب
أنه حكى وجها أنه يلزمها القعود الى اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر • قال
الامام : وهذا الوجه بعيد في المذهب ، والذي عليه جماهير الأصحاب الاكتفاء
بثلاثة أشهر ، وهذا هو الصحيح ، وبه قطع الأصحاب في معظم الطرق •

وحكى الدارمي عن كثير من الأصحاب أنها تعتد بثلاثة أشهر كما حكيناه
عن الجمهور • قال : حتى رأيت للمحمودي من أصحابنا في كتاب الحيض
أنها اذا طلقها زوجها لم يراجعها بعد مضي اثنين وثلاثين يوماً وساعتين ، ولا
تتزوج الا بعد ثلاثة أشهر احتياطاً للأميرين ، ثم أنكر الدارمي على الأصحاب
قولهم تعتد بثلاثة أشهر وغلطهم في ذلك وبالن في ابطال قولهم •

قال الدارمي : ينبغي أن نبين عدة غيرها لبنى عليها عدتها ، فعدة المطلقة
الحائل ثلاثة أقراء كل قرء طهر الا الأول فقد يكون بعد طهر وطلاقها في
الحيض بدعة وفي الطهر سنة الا أن يكون جامعها فيه فبدعة أخف من الحيض

وهل يحسب قرءاً ؟ فيه وجهان ، فإن طلقها في طهر لم يجامعها فيه حسبت بقية طهرًا وأتم بطهرين بعده ، فإذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة . وقيل يشترط مضي يوم وليلة . وقيل إن لم يكن لها عادة بمستقيمة اشترط والا فلا . وإن طلقها في طهر جامعها فيه فإن حسبناه قرءاً فكما لو لم يجامع فيه والا وجب ثلاثة أطهار بعده ، وإن طلقها في حيض وجب ثلاثة أطهار . وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ أم عقبه ؟ فيه وجهان . وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم بالطلاق أم عقبه ؟ فيه وجهان . وللناس خلاف في تجزئ القرء . هل هو إلى غاية أم إلى غير غاية ؟ .

وقد قال كثير من أصحابنا أقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان ، بأن يطلقها وقد بقي شيء من الطهر فتعتد به قرءاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ، ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر وهو القرء الثالث ثم ترى الدم لحظة ، وينبغي أن تبني العدة على ما سبق ، فإن طلقها وكان جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في أول الحيض وقع الطلاق في الحيض بلا خلاف وتعتد بالأطهار بعده وإن طابق الطلاق آخر الطهر اعتدت به قرءاً على قول من أوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة ولا يحسب على المذهب الآخر . ولو بقي بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلى مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرءاً ، لأنه ينقسم قسمين فيقع الطلاق في الأول منهما وتعتد بالثاني وهو أغلظ . إذا قلنا بالطلاق عقيب لفظه وبالعدة عقيب الطلاق — وإن قلنا غير ذلك فأولى ؛ وعلى مذهب من يقول بالجزء — إن كان الثاني جزءاً واحداً — فإن قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق ، أو قلنا الطلاق بآخر لفظة والعدة بعده حسب قرء ، لأن ذلك الجزء وقع فيه الطلاق ومطابقته العدة أو صادفته العدة وتقدمه الطلاق في آخر لفظه . وإن قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة تطابقه فأولى بذلك . وإن قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة عقبه لم يحسب قرءاً ؛ لأن الطلاق يقع في هذا الجزء ولا يبقى بعده شيء من الطهر للعدة . وإن كان بقي جزء اعتدت به قرءاً على جميع المذاهب ، فقد تكون العدة على بعض هذه المذاهب اثنين وثلاثين يوماً وجزءاً ، وهو أقل

ما يمكن ، وذلك أن يطلقها فيطبق آخر طلاقه الطهر وقلنا وقع الطلاق بآخر اللفظ وطابقه أول العدة فأقل العدة اذن نوبتان وزيادة ، وأكثرها ثلاث نوب يوم وليلة وجزء ؛ وذلك أن يطلقها وقد بقي جزء من الطهر على قول من قال به ولا يحسب قرءا عند من أوقع الطلاق عقيب لفظه . وجعل أول العدة عقيب الطلاق ثم تمضى نوبة حيض وطهر ، فيكون قرءا ثم ثانية يكون ثانيا ، ثم ثالثة قرءا ثالثا ، ثم يمضى يوم وليلة على قول من شرط ذلك .

وان طلقها في طهر جامعها فيه فأطول العدة على أغلب المذاهب ثلاث نوب ويوم وليلة وطهر الا جزاء . وذلك بأن يكون جامعها عاصيا في آخر الحيض وطلقها ، فاتفق آخر لفظه في أول جزء من الطهر وطابقه فنقول : الطلاق بآخر لفظه وهو أول جزء من الطهر وفيه جماع . وقلنا لا تعتد به وذلك طهر الا جزاء ثم تمضى نوبة بالطهر قرءا ثم نوبة ثانية ثم ثالثة ثم يوم وليلة ؛ فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة على أشد مذاهبنا ؛ ولا يخفى بما ذكرناه تفريع ما في المذاهب وانما قصدنا بيان أقصى الغايتين في الأقل والأكثر على أقصى المذاهب .

إذا ثبت هذا فان الرجل اذا طلق امرأته وهى من ذوات الأقراء فلم تر الحيض فى عادتها ولم تدر ما رفعه ، فانها تعتد سنة تسعة أشهر منها تتربص فيها لتعلم براءة رحمها ، لأن هذه المدة هى غالب مدة الحمل ، فاذا لم بين الحمل فيها علم براءة الرحم ظاهرا فتعتد بعد ذلك عدة الآيسات ثلاثة أشهر ؛ وهذا قول عمر رضى الله عنه قال الشافعى : هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار لا ينكره منهم منكر علمناه ، وبه قال مالك والشافعى فى أحد قوليه ؛ وروى ذلك عن الحسن ، وقال الشافعى فى قول آخر : تتربص أربع سنين أكثر مدة الحمل ثم تعتد بثلاثة أشهر لأن هذه المدة هى التى يتيقن بها براءة رحمها فوجب اعتبارها احتياطا .

وقال فى الجديد تكون فى عدة أبدا حتى تحيض أو تبلغ سن الاياس تعتد حينئذ بثلاثة أشهر . وهذا قول جابر بن زيد وعطاء وطاووس والشعبي والزهرى والنخعي وأبى الزناد والثوري وأبى عبيد وأهل العراق ، لأن

الاعتداد بالأشهر جعل بعد الإياس فلم يجز قبله ، وهذه ليست آيسة ، ولأنها ترجو عود الدم فلم تعتد بالشهور . كما لو تباعد حيضها لعارض .

أما اذا عرفت أن ارتجاع الحيض بعارض من مرض أو نفاس أو رضاع فانها تستظر زوال العارض وعود الدم . وإن طال إلا أن تصير في سنن اليأس ؛ فعد ذلك تعتد عدة الآيسات على ما سئل ذكره .

وإن حاضت حيضة أو حيفتين ثم ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه ، لم تنقض عدتها إلا بعد سنة بعد انقطاع الحيض . وذلك لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيفتين فارفع حيضها لا تدري ما رفعه : تجلس تسعة أشهر ، فإذا لم يستب بها حمل تعتد بثلاثة أشهر فذلك سنة ولا تعرف له مخالفاً . قال ابن المنذر « قضى به عمر بين المهاجرين والأنصار ولم ينكره منكر » .

فرع اذا طلق امرأته واعتدت بالأقراء وادعت انقضاء الأقراء الثلاثة في زمان يمكنه انقضاؤها قبل قولها لقوله تعالى « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » قيل في التفسير من حمل وحيض فتوعدهن على كتمان ما في أرحامهن كما تواعد الشهود على كتمان الشهادة لقوله تعالى : « ولا تكتموا الشهادة » وكما تواعد النبي صلى الله عليه وسلم العلماء على كتمان العلم بقوله صلى الله عليه وسلم « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار » فلما ثبت أن قول الشهود مقبول فيما شهدوا به وقول العلماء مقبول فيما أخبروا به وجب أن يكون قولها مقبولا فيما أخبرت به .

إذا ثبت هذا فإن أقل ما تنقضي به البعدة بالأقراء اثنان وثلاثون يوما ولحظتان لأنه يحتمل أن يطلقها وهي طاهر فتبقى بعد الطلاق لحظة طاهرا ثم تطعن في الحيض فتحتسب بتلك اللحظة قرءا ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما فتحتسب بتلك قرءا ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوما فإذا طعت في الحيضة الثالثة ومضت لحظة احتسب بالطهر فلها قرء

ثالث وهذا اذا قلنا انه لا يفتقر الى مضي يوم وليلة من الحيضة الثالثة وهو الصحيح فأما اذا قلنا بقوله في البويطي فلا يقبل قولها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوماً ولحظة هذا اذا طلقها وهي طاهر أو لم يسلم ما كان حالها فأما اذا اعترفت أنه طلقها وهي حائض فلا يقبل قولها في أقل من سبعة وأربعين يوماً ولحظتين لأنه يحتمل أنه طلقها وبقيت لحظة بعد الطلاق حائضاً ثم طهرت خمسة عشر يوماً فاحتسب بذلك قرأاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً فيحتسب بذلك قرأاً ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر يوماً فإذا طعت في الحيض لحظة انقضت عدتها وهذا على الصحيح من المذهب وان قلنا بما قاله في البويطي لم يقبل قولها حتى تمضي لها ثمانية وأربعون يوماً ولحظة واذا ادعت انقضاء العدة في مدة يمن انقضاؤها فيها فان صدقها الزوج فلا يمين عليها وان كذبها حلفت على ذلك لجواز أن تكون كاذبة ، فان ادعت انقضاء عدتها في مدة لا يمكن انقضاؤها فيها مثل أن ادعت أن عدتها انقضت في أقل من اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين لم يقبل لأنها تعلم كذبها يقينا . قال الشافعي : فان أقامت على الدعوى حتى مضي اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان قبل قولها . قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا أراد الشافعي بذلك اذا كانت تقول : قد انقضت عدتي وهي مقيمة على ذلك حتى تجاوز الزمان الذي يمكن انقضاء العدة فيه فيقبل ولها فأما اذا قالت انقضت عدتي في الوقت الذي قلت لم يقبل قولها لأنها تدعى ما تقطع بكذبها فيه وقال القاضي أبو الطيب ان كانت مقيمة على ما أخبرت به لم نحكم بانقضاء عدتها وان قالت وهمت في الأخبار والآن انقضت عدتي قبل قولها وحكى عن أبي سعيد الاصطخري أنه قال اذا كان لها عادة معلومة في الحيض لم يقبل قولها الا بعد مضي مدة يمكن انقضاء العدة فيه على عاداتها لأنها اذا ادعت انقضاء العدة في أقل من ذلك كان قولها مخالفا للظاهر فلم يقبل وهذا ليس بشيء لأن العادة قد تختلف فاذا أمكن صدقها قبل قولها وقال أبو يوسف ومحمد لا يقبل قولها في أقل من تسعة وثلاثين يوماً لأن أقل الحيض عندهما ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة لا يقبل قولها في أقل من ستين يوماً فاعتبر أكثر الحيض عنده وأقل الطهر وهذا ليس بصحيح لأن أكثر الحيض نادر .

فرع اذا قال لها : اذا ولدت فأنت طالق فولدت
طلقت فان ادعت انقضاء العدة لم يقبل قولها في أقل من تسعة
وأربعين يوما ولحظتين لأن أقل النفاس لحظة فاذا ولدت بقيت في النفاس
لحظة وطهرت خمسة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثم حاضت يوما وليلة
وطهرت خمسة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثم حاضت يوما وليلة ثم طهرت
خمسعة عشر يوما فاحتسب به قرءا ثالثا فاذا طلعت في الحيض لحظة انقضت
عدتها هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق وقال ابن الصباغ يقبل قولها
في سبعة وأربعين يوما لأنها قد تلد ولا ترى دما وهذا أقيس *

فرع وان كانت ممن تحيض فتباعد حيضها فان تباعد تباعدا
قد اعتادت عودته انتظرت عوده حتى لو كانت عادتها تحيض في كل سنة مرة
لم تنقض عدتها الا بثلاث سنين وان كانت عادتها تحيض في كل سنتين مرة
لم تنقض عدتها الا بست سنين وان تباعد خلاف عادتها فان كان ذلك لعارض
كالمرض والرضاع انتظرت عادتها عوده لما روى الشافعي بإسناده أن حبان
ابن منقذ طلق امرأته طليقة واحدة وكان لها منه ابنة ترضعها فتباعد حيضها
فمرض حبان بن منقذ ف قيل له : ان مت ورثتك فمضى عثمان وعنده على
وزيد بن ثابت فسأله عن ذلك فقال عثمان لعمري وزيد ما تريان ؟ فقالا نرى
أنها ان ماتت ورثها وأن مات ورثته لأنها ليست من القواعد اللاتي يثنى
من المحيض ولا من الأبكار اللاتي لم يبلغن المحيض فرجع حبان الى أهله
فاتنزع ابنته فعاد اليها الحيض فحاضت حيضة ومات حبان قبل انقضاء
الثالثة فورثها عثمان رضى الله عنه ولا مخالف لهم فدل على أنه اجماع وان
تباعد حيضها لغیر عارض يعرف ففيه قولان قال في القديم تمكث الى أن
تعلم براءة رحمها ثم تعتد بالشهور وبه قال عمر ومالك وأحمد لأن العدة
تراد لبراءة الرحم ، فاذا علم براءته فلا معنى للتربص ولأننا لو قلنا تقعد الى
الاياس لأضر ذلك بها في منعها من النكاح وأضر بالزوج في وجوب النفقة
والسكنى عليه فوجب ازالته وقال في الجديد تقعد الى الاياس ثم تعتد
بالشهور وبه قال علي بن أبي طالب وأبو حنيفة لقوله تعالى « واللاتي يثنى
من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن »

فدل على أنه لا يجوز لغير الآيسة والصغيرة أن تعتد بالشهور وهذه غير آيسة قبل أن يمضى عليها مدة الاياس فاذا قلنا بقوله القديم وانه يعتبر براءة رحمها فهل يعتبر براءة رحمها في الظاهر أو براءته قطعاً ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يعتبر براءته في الظاهر وهو أن تمكث تسعة أشهر وبه قال عمر ومالك وأحمد لأن التسعة غالب مدة الحمل فاذا لم يبين لها حمل فالظاهر براءة رحمها وان جاز أن تكون حاملاً في الباطن كما أنها اذا كانت من ذوات الأقرء فاعتدت بثلاثة أقرء فانه يحكم بانقضاء عدتها وان جاز أن تكون حاملاً في الباطن وأن هذا دم رأته على الحمل .

(والقول الثاني) أنه يعتبر براءة رحمها وهو أن تمكث أربع سنين لأنه لا يتيقن براءة الرحم من الولد الا بهذا القدر اذ لو كان الاعتبار ببراءة رحمها في الظاهر لوجب اذا مضى عليها ثلاثة أشهر ولم يظهر بها حمل أن يحكم ببراءة رحمها لأن الظاهر أن الحمل من ثلاثة أشهر فاذا مضت تسعة أشهر على القول الأول أو أربع سنين على الثاني ولم يظهر بها حمل ولا عاودها الدم فانها تعتد بثلاثة أشهر لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال تقعد تسعة أشهر لحملها . ثلاثة أشهر لعدتها ولأننا انما اعتبرنا التسعة الأشهر والأربع السنين ليعلم بها براءة رحمها لتصير في حكم الآيسات فاذا صارت في حكم الآيسة اعتدت عدة الآيسات . فان قيل : فالعدة تراد لبراءة رحمها وقد علم ببراءة رحمها بالمدة التي مكثت فلم أوجبتم عليها العدة بعد ذلك ؟ قلنا : قد تجب العدة ببراءة رحمها ألا ترى أن الصغيرة تجب عليها العدة . واذا علق طلاق امرأته بوضع حملها فوضعت فانها تطلق ويجب عليها العدة مع تحققنا لبراءة رحمها فان عاودها الدم نظرت فان عاودها قبل انقضاء مدة التربص أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر بعد مدة التربص وجب عليها أن تعتد بالأقرء لأنه بان أنها من ذوات الأقرء وتعتد بما مضى قرءاً وان عاودها الدم بعد انقضاء مدة العدة وبعد أن تزوجت بزوجة فانه لا يجب عليها أن تعتد وجهاً واحداً لأننا قد حكمنا بانقضاء العدة وحصلت صحة الزوجية فلم يؤثر فعادها الدم وان عاودها الدم بعد انقضاء مدة العدة وقبل أن تتزوج ففيه وجهان :

(أحدهما) يجب عليها العدة بالاقراء ويحتسب بما مضى لأنه بان أنها من ذوات الاقراء فهو كما لو عاودها قبل انقضاء مدة العدة •

(والثاني) لا يلزمها أن تعتد بالاقراء لأنها قد حكمتنا بانقضاء عدتها وإباحتها للأزواج فلم يجز نقضه بمعاودة الدم هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال الخراسانيون إذا عاودها الدم بعد العدة وقبل أن تتزوج فالمنصوص أنه لا يلزمها الاعتداد بالاقراء وفيه قول آخر مخرج أنه يلزمها أن تعتد بالاقراء وإن عاودها الدم بعد انقضاء عدتها وبعد أن تزوجت بآخر فمهم من قال : فيه قولان كما لو عاودها بعد العدة وقبل أن تتزوج وهو اختيار القائل ومنهم من قال : لا يلزمها الاعتداد بالاقراء ولا يبطل النكاح الثاني قولاً واحداً وأما إذا قلنا بقوله الجديد وأنها تمكث الى الایاس ففيه قولان :

(أحدهما) تمكث الى أن تبلغ السن الذي تياس فيه نساء عصبته لأن النساء من الأسرة يتقاربن في الایاس •

(والثاني) أنها تمكث الى أن تبلغ السن التي تياس فيه نساء العالم لقوله تعالى « واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتهن فعدتهن ثلاثة أشهر » وانما تصير آيسة اذا بلغت ما لم تبلغه امرأة من العالم الا وأيست ولأن حيضها لو انقطع لعارض اعتبر إياسها أن تبلغ سنًا لم تبلغه امرأة من نساء العالم الا وأيست من الحيض فكذلك هذا مثله • هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال المسعودي إذا قلنا بقوله الجديد ففيه أربعة أوجه :

(أحدها) وهو الأشهر أنها تعتبر بانقضاء أقراء من نساء زمانها إياساً •

(والثاني) من نساء بلدها •

(والثالث) من نساء عصبته •

(والرابع) نساء قرابتها فإذا قلنا انها تقعد الى السن الذي يئس فيه نساء العالم فليس للشافعي فيه نص واختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ

أبو اسحاق هو اثنان وستون سنة وقال ابن القاص والشيخ أبو حامد هو ستون سنة وأن ادعت دون ذلك لم يقبل وقال أحمد بن حنبل أقله خمسون سنة وقيل : ان غير العربية لا يحضن بعد خمسين سنة والعربية تحيض بعد خمسين سنة ولا تحيض بعد ستين سنة الا قريشاً فاذا بلغت سن اليأس ولم تز الدم فانها تعتد بثلاثة أشهر لأن ما قبلها لم يكن عدة وانما اعتبر ليعلم أنها ليست من ذوات الأقراء وقال المسعودي فان عاودها الدم بعد أن بلغت سن اليأس فهو كما لو عاودها بعد تسعة أشهر أو أربع سنين على القول القديم على ما مضى قال : فان رأت الدم ثم تباعد مرة أخرى فحكى القفال عن الشافعي أنه قال تقعد تسعة أشهر واختلف أصحابنا فيها فمنهم من قال هذا على القول القديم فأما على القول الجديد لا تحتاج أن تقعد شيئاً ومنهم من قال على القولين جميعاً يلزمها أن تقعد تسعة أشهر استظهاراً فلا تبني العدة على تلك الحيضة لأنها صارت كلاً شيئاً وهل تبني على ما مضى من الشهر قبل الحيضة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تبني بل تستأنف الآن عدة الأشهر .

(والثاني) تبني على ما مضى من الأشهر قبل الحيضة .

قول الشافعي في الام

وتختتم هذا البحث بما قال الشافعي رضى الله عنه : واذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلقت فرفعتها حيضتها سنة . أو حاضت حيضة ثم رفعتها حيضتها سنة أنها لا تحل للأزواج الا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة . وان تباعد ذلك وطال ، وهى من أهل الحيض حتى تبلغ أن تيأس من المحيض وهى لا تيأس من المحيض حتى تبلغ السن التى من بلغت من نسائها لم تحض بعدها . فاذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من المحيض اللاتى جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيسات من المحيض لا تخلو الا بكمال

الثلاثة الأشهر ، وهذا يشبه - والله أعلم - ظاهر القرآن ، لأن الله تعالى جعل على الحيض الأقراء وعلى المؤيسات وغير البوائغ الشهور فقال : « واللائى يشن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » قال والحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضى بأقل من شهرين اذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضى الا بثلاث سنين وأكثر ان كان حيضها يتباعد ؛ لأنه انما جعل عليهن الحيض فيعتدون به وان تباعد .

وان كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحيله الى غيره . فبهذا قلنا عدتها الحيض حتى تؤيس من المحيض بما وضعت من أن تصير الى السن التى من بلغها من أكثر نسائها لم تحض . وقد يروى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية وهى ترضع ابنته فمكثت سبعة عشر شهرا لا تحيض يمنعا الرضاع أن تحيض ، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية ، فقلت له : ان امرأتك تريد أن ترث ، فقال لأهله احملوني الى عثمان ، فحملوه اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبى طالب وزيد بن ثابت ، فقال لهما شأن ما تريان ؟ فقالا نرى أنها ترثه ان مات ویرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد اللاتى قد يشن من المحيض ، وليست من الإبكار اللاتى لم يبلغن المحيض ، ثم هى على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير ، فرجع حبان الى أهله فأخذوا ابنته ، فلما فقد الرضاع حاضت حيضة ، ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفى حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته .

ثم روى طرق هذا الخبر الى أن قال : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : « أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر ، فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة أشهر ثم حلت » . ١٥

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت ممن لا تحيض ولا يحيض مثلها كالصغيرة والكبيرة
الأيسة اعتدت بثلاثة أشهر، لقوله تعالى : « واللائي يئسن من المحيض من
نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن » فان كان الطلاق في أول
الهلال اعتدت بثلاثة أشهر بالأهلة ، لأن الأشهر في الشرع بالأهلة . والدليل
عليه قوله عز وجل : « يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحج » .

وان كان الطلاق في اثناء الشهر اعتدت بقية الشهر ثم اعتدت بشهرين
بالأهلة ثم تنظر عدد ما اعتدت من الشهر الأول ، وتضيف اليه من الشهر الرابع
ما يتيم به ثلاثون يوماً .

وقال ابو محمد عبد الرحمن ابن بنت الشافعي رحمه الله : « اذا طلقت
المرأة في اثناء الشهر اعتدت بثلاثة أشهر بالعدة كاملة ، لأنها اذا فاتها الهلال
في الشهر الأول فاتها في كل شهر ، فاعتبر العدد في الجميع ، وهذا خطأ لأنه
لم يتعد اعتبار الهلال الا في الشهر الأول فلم يسقط اعتباره فيما سواه .

فصل وان كانت ممن لا يحيض ولكنها في سن تحيض فيه النساء
اعتدت بالشهر لقوله تعالى : « واللائي يئسن من المحيض من نساءكم ان ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضن » ولأن الاعتبار بحال المعتدة لا بعادة
النساء ، والدليل عليه انها لو بلغت سنأ لا تحيض فيه النساء وهي تحيض
كانت عدتها بالأقراء اعتباراً بحالها . فكذا اذا لم تحض في سن تحيض فيه
النساء وجب ان تعتد بالأشهر اعتباراً بحالها . وان ولدت ولم تر حيضاً قبله
ولا نفاساً بعده ففي عدتها وجهان :

(احدهما) وهو قول الشيخ ابي حامد الاسفراييني رحمه الله انها تعتد
بالشهور للآية .

(والثاني) انها لا تعتد بالشهور ، بل تكون كمن تباعد حيضها من ذوات
الأقراء لأنه لا يجوز ان تكون من ذوات الاحمال ، ولا تكون من ذوات الأقراء .

فصل واذا شرعت الصغيرة في العدة بالشهور ثم حاضت لزمها
الانتقال الى الأقراء لأن الشهور بدل عن الأقراء فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود
اصلها وهل يحسب ما مضى من الأشهر قرأ ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يحتسب به - وهو قول أبى العباس - لأنه ظهر بعده حيض فاعتدت به قرأ ، كما لو تقدمه حيض .

(والثاني) وهو قول أبى اسحاق انه لا يحتسب به ، كما اذا اعتدت بقرآن ثم ايسر لزومها الاستئناف ثلاثة اشهر ولم يحتسب ما مضى من زمان الأقراء شهرا وان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء شهرا وان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء ، لأن هذا معنى حدث بعد انقضاء العدة .

وان شرعت في العدة بالأقراء ثم ظهر بها حمل من الزوج سقط حكم الأقراء اذا قلنا ان الحامل تحيض ، لأن الأقراء دليل على براءة الرحم من جهة الظاهر والحمل دليل على شغل الرحم من جهة القطع ، والظاهر اذا عارضه قطع سقطت دلالته كالقياس اذا عارضه نص .

وان اعتدت بالأقراء ثم ظهر حمل من الزوج لزومها الاعتداد بالحمل وينتفك اذا اعتدت بالشهور ثم حاضت ، لأن ما رأت من الحيض لم يكن موجوداً في حال العدة وانما حدث بعدها والحمل من الزوج كان موجوداً في حال العدة بالأقراء فسقط معه حكم الأقراء .

الشرح قال أبو عثمان عمر بن سالم : لما نزلت عدة النساء في سورة البقرة في المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، قال أبى بن كعب : يا رسول الله ان فاساً يقولون قد بقي من النساء من لم يذكر فيهن : الصغار وذوات الحمل ، فنزلت : « واللائى يئسن من المعيض » . الآية . هكذا أخرجه ابن جرير واسحاق بن راهويه والحاكم وغيرهم وقال السيوطى في اللباب : صحيح الاسناد . وأخرجه مقاتل بن سليمان في تفسيره أن خلاد بن عمرو ابن الجموح سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن عدة التى لا تحيض فنزلت . وساق القرطبى روايات أخرى ، منها أن معاذ بن جبل سأل عن عدة الكبيرة التى يئس فنزلت الآية .

وقال مجاهد : الآية واردة في المستحاضة لا تدرى دم حيض هو أو دم علة وقوله : « ان اربتم » أى شككتم ، وقيل تيقنتم ؛ وهو من الاضداد

يكون شكاً وبقينا كالظن واختيار الطبرى أن يكون المعنى ان شككتكم فلم
ندروا ما الحكم فيهن •

وقال الزجاج ان ارتبتم في حيضها وقد انقطع عنها الحيض وكانت ممن
يحيض مثلها • وقال القشيري وفي هذا نظر ، لأنا اذا شككنا هل بلغت سن
اليأس ، لم نقل عدتها ثلاثة أشهر ، والمعتبر في سن اليأس في قول : أقصى
عادة امرأة في العالم ، وفي قول غالب نساء عشيرة المرأة •

فرع وان كانت المطلقة ممن لا تحيض لصغر أو كبر اعتدت
بثلاثة أشهر لقوله تعالى : « واللاتئى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتئى لم يحضن » ومعنى الآية أن الله بين عدة ذوات
الأقراء بالأقراء وعدة وعدة الحوامل بالوضع وعدة المتوفى عنها زوجها
بالشهور ولم يذكر عدة المطلقة الياسة من الحيض والصغيرة فشك الناس
في عدتها فأنزل الله تعالى : « واللاتئى يئسن من المحيض من نسائكم ان
ارتبتم » يعنى أن تعلموا عدتهن فعدتهن ثلاثة أشهر ثم قال : « واللاتئى لم
يحضن » يعنى واللاتئى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً •

إذا ثبت هذا فان كان الطلاق مع أول الشهر بأن قال لها : اذا جاء
رأس الشهر فأنت طالق اعتدت بثلاثة أشهر بالأهلة تامة كانت أو ناقصة لقوله
تعالى : « يستلونك عن الأهلة قل هى موافقت للناس والحجج » وأما اذا
طلقها في أثناء الشهر كأن طلقها وقد مضت خمسة أيام فانها تعتد ما بقى من
الشهر ثم تعتد بالشهرين بعده بالأهلة فان كان الشهر الأول تاماً اعتدت من
الشهر الرابع خمسة أيام وان كان الأول ناقصاً اعتدت من الرابع ستة أيام
وتتلفق الساعات عندنا ، وقال مالك : لا تتلفق الساعات وإنما تتلفق الأيام وبه
قال الأوزاعي وقال أبو حنيفة تقضى عدد ما فاتها من الشهر الأول من الرابع
ويحصل الخلاف بيننا وبينه اذا كان ناقصاً وكان قد طلقها وقد مضى منه
خمس فانها تعتد عنده من الرابع خمساً وعندنا ستاً ، وقال أبو محمد
ابن عبد الرحمن ابن بشت الشافعى اذا طلقها في أثناء الشهر اعتدت بثلاثة
أشهر بالعدد ودليلنا على مالك أنها معتدة بالشهور فوجب أن تعتد عقيب

الطلاق كما طلقها أول النهار وعلى أبي حنيفة أن الشهر هلالى وعددى فالهلالى أن تستوعب ما بين الهلالين والعدى أن تعدت ثلاثين يوماً فإذا طلقها فى أثناء الشهر فقد فات أن تستوعب ما بين الهلالين فلم يبق الا العدد وعلى ابن بنت الشافعى قوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس » ولم يفرق •

على أن المرتابة فى عدتها لا تنكح حتى تستبرىء من الرية ، وبارتفاع الرية تنقضى عدتها • وقد أجمع أهل العلم على أنها ان كانت من الآيسات أو ممن لم يحضن فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى : « واللائى يسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » فان كان الطلاق فى أول الهلال اعتبر ثلاثة أشهر بالأهلة لقول الله تعالى : « يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج » وقال سبحانه : « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم » ولم يختلف الناس فى أن الأشهر الحرم معتبرة بالأهلة •

وان وقع الطلاق فى أثناء الشهر اعتدت ببقيته ثم اعتدت شهرين بالأهلة ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً • وهذا مذهب مالك وأحمد •

وقال أبو حنيفة : تحتسب بقية الأول وتعدت من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تاما كان أو ناقصا ؛ لأنه لو كان من أول الهلال كاتت العدة بالأهلة ، فاذا كان من بعض الشهر وجب قضاء ما فات منه •

وخرج أصحاب أحمد وجهاً ثانياً أن جميع الشهور محسوبة بالعدد • وهو قول ابن بنت الشافعى ، لأنه اذا حسب الأول بالعدد كان ابتداء الثانى من بعض الشهر فيجب أن يحسب بالعدة وكذلك الثالث ، وهذا خطأ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين وعلى الثلاثين ، ولذلك اذا غم الشهر كمل ثلاثين والأصل الهلال ، فاذا أمكن اعتبار الهلال اعتبروا • واذا تعذر رجعوا الى العدد • وفى هذا اتصال عما ذكر لأبى حنيفة • وأما التخريج الذى ذكرناه فانه لا يلزم اتمام الشهر الأول من الثانى ، ويجوز أن يكون تمامه من الرابع ، ولهذا لم يسقط اعتبار الشهر الأول فيما سواه •

فرع في مذاهب العلماء

إذا بلغت سنًا تحيض فيه النساء في الغالب فلم تحض كخمس عشرة سنة فعدتها ثلاثة أشهر ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وضعف أبو بكر من أصحابه الرواية المخالفة لهذا ، وقال رواها أبو طالب فخالف فيها أصحابه ، وذلك ما روى أبو طالب عن أحمد أنها نعتد سنة ، ووجه القول الأول قوله تعالى : « واللائى لم يحضن » وهذه من اللائى لم يحضن ، ولأن الاعتبار بحال المعتدة لا بحال غيرها ، ولهذا لو حاضت قبل بلوغ سن يحيض لمثله النساء في الغالب ، مثل أن تحيض ولها عشر سنين اعتدت بالحيض ، وفارق من ارتفع حيضها ولا تدرى ما رفعه ، فأنها من ذوات القروء وهذه لم تكن منهن . وأقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين ، لأن المرجع فيه إلى الوجود وقد وجد من تحيض لتسع .

وقد روى عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال : رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة ، واختلف في السن التي تصير بها المرأة من الآيسات ، فعن الشافعى قولان :

(أحدهما) يعتبر السن الذى يتيقن أنه إذا بلغته لم تحض . قال بعض أصحابنا : هو اثنان وستون سنة .

(والثانى) يعتبر السن الذى يئأس فيه نساء عشيرتها ، لأن الظاهر أن نشأها كنشئهن وطبعها كطبعهن .

واختلف عن أحمد في السن الذى تصير به المرأة من الآيسات ؛ فعنه أوله خمسون سنة ، لأن عائشة قالت : لن ترى المرأة في بطنها ولدا بعد خمسين سنة ، وعنه أن كانت من نساء العجم فخمسون ؛ وإن كانت من نساء العرب فستون ، لأنهن أقوى طبيعة . وقد ذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب أن هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة ولدت موسى بن عبد الله بن الحسن ابن على بن أبي طالب ولها ستون سنة ، وقال يقال أنه لن تلد بعد خمسين سنة إلا عريية ولا تلد لستين إلا قرشية .

قال ابن قدامة: والصحيح أنه منى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات لغير سبب فقد صارت آيسة ، لأن وجود الحيض في حق هذه نادر . بدليل قول عائشة وقلة وجوده ، فإذا انضم إلى هذا انقطاعها عن العادات مرات حصل اليأس من وجوده فلها حينئذ أن تعتد بالأشهر ، وإن انقطع قبل ذلك فحكمها حكم من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه ، وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها فهذا حيض في الصحيح ، لأن دليل الحيض الوجود في زمن الامكان . وهذا يمكن وجود الحيض فيه وإن كان نادرا ؛ وإن رآته بعد الستين فقد يتقن أنه ليس بحيض فعند ذلك لا تعتد به وتعتد بالأشهر كالتى لا ترى دمًا .

فرع وإن بلغت الصبية سنًا تحيض فيه النساء بأن بلغت خمس عشرة سنة أو عشرين سنة ولم تحض فعدتها بالشهور وبه قال أبو حنيفة وقال أحمد تقعد مدة الحمل في الغالب ثم تعتد بعده بثلاثة أشهر دليلنا قوله تعالى : « واللاتى يئسن من المحيض » الآية الى قوله : « واللاتى لم يحضن » وهذه لم تحض ولأنها لو بلغت سنًا لا تبلغها امرأة قط الا يائسة من الحيض قال الشيخ أبو حامد وهي ستون سنة وكانت هي تحيض فان عدتها بالأقراء اعتبارا بحالها فكذلك إذا لم تحض في السن الذى تحيض النساء في مثلها فيه .

فرع وإن ولدت المرأة ولم تر دمًا قبله ولا نفاسًا بعده ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد أنها تعتد بالشهور للزينة .

(والثانى) لا تعتد بالشهور بل تكون كمن تباعد حيضها من ذوات الأقراء لأنه لا يجوز أن تكون من ذوات الأحمال ولا تكون من ذوات الأقراء .

مسألة إذا طلقها وهي من اللاتى لم يحضن بأن كانت صغيرة أو كانت بالغًا لم تحض إذا اعتدت بالشهور فحاضت قبل انقضاء عدتها ولو بساعة

لزمها استئناف العدة في قول عامة الفقهاء ، منهم سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد وقتادة والشعبي والنخعي والزهري والثوري ومالك وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وأهل المدينة وأهل البصرة . وذلك لأن الشهور بدل عن الحيض . فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل كالتييم مع الماء . ويلزمها أن تعتد بثلاثة قروء . وهل تعتد بما مضى من الطهر قبل الحيض قرءاً ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) تعتد به لأنه طهر انتقلت منه الى حيض فأشبهه الطهر بين الحيضتين . وهو قول أبي العباس لأن القراء هو الطهر بين حيضتين . وهذا لم يتقدمه حيض فلم يكن قرءاً .

(والثاني) لا تعتد به كما اذا اعتدت بقرأين ثم أيست استأنفت ثلاثة أشهر وهو قول أبي اسحاق .

فأما اذا انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت بعدها ولو بلعظة لم يلزمها استئناف العدة لأنه معنى حدث بعد انقضاء العدة كالتى حاضت بعد انقضاء العدة بزمان طويل .

ولو حاضت حيضة أو حيضتين ثم صارت من الآيسات استأنفت العدة بثلاثة أشهر . لأن العدة لا تلفق من جنسين . وقد تعذر اتمامها بالحيض فوجب تكميلها بالأشهر . وان ظهر بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين أن ما رآته من الدم لم يكن حيضاً ، لأن الحامل لا تحيض ولو حاضت ثلاث حيض ثم ظهر بها حمل يمكن أن يكون حادثاً بعد قضاء العدة بأن تأتى به لستة أشهر منذ فرغت من عدتها لم تلحق بالزوج وحكمنا بصحة الاعتداد ، وكان هذا الولد حدثاً . وان أمت به لدون ذلك تبين أن الدم ليس بحيض . لأنه لا يجوز وجوده في مدة الحمل ولهذه الصورة أحكام في العبادات مضت في الحيض . فإذا رأت المعتدة أمارات الحمل من حركة أو نفخة أو نحوهما وشكت هل هو حمل أم لا ، فإذا حدثت الريبة قبل انقضاء عدتها فانما تبقى في حكم الاعداد حتى تزول الريبة . فان حمل انقضت عدتها بوضعه ، فان زالت وبأن أنه ليس بحمل تبين أن عدتها انقضت بالقروء أو

الشهور ، فان زوجت قبل زوال الرية فالتكاح باطل لأنها تزوجت وهي في حكم المعتدات في الظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت المطلقة أمة نظرت فان كانت حاملا اعتدت بالحمل لما ذكرناه في الحرة ، وان كانت من ذوات الأقراء اعتدت بقراين لما روى عن جابر عن عمر رضي الله عنه أنه جعل عدة الأمة حيضتين ، ولأن القياس يقتضي أن تكون قرما ونصفا كما كان حدها على النصف ، إلا أن القرء لا يتبعض فأكمل فصارت قراين ، ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لفعلت ، وان كانتا من ذوات الشهور ففيه ثلاثة أقوال :

(أحدهما) أنها تمتد بشهرين لأن الشهور بدل من الأقراء فكانت بعددها كالشهور في عدة الحرة .

(والثاني) أنها تمتد بثلاثة أشهر لأن براءة الرحم لا تحصل إلا بثلاثة أشهر لأن الحمل يمكنه أربعين يوما نطفة ، ثم أربعين يوما علقة ، ثم أربعين يوما مضغة ثم يتحرك ويملأ جوف المرأة فيظهر الحمل .

(والثالث) أنها تمتد بشهر ونصف لأن القياس يقتضي أن تكون على النصف من الحرة كما قلنا في الحد ، ولأن القرء لا يتبعض فأكمل والشهور تتبعض فتبعضت كما نقول في المحرم إذا وجب عليه نصف مد في جزاء الصيد وأراد أن يكفر بالصوم صام يوما لأنه لا يتبعض ، وان أراد أن يكفر بالإطعام أخرج نصف مد .

فصل وان اعتقت الأمة قبل الطلاق اعتدت بثلاثة أقراء لأنه وجبت عليها العدة وهي حرة ، وان انقضت عدتها بقراين ثم اعتقت لم يلزمها زيادة لأنها اعتدت على حسب حالها فلم يلزمها زيادة ، كما لو اعتدت من لم تحض الشهور ثم حاضت أو اعتدت ذات الأقراء بالأقراء ثم صارت آيسة ، فان اعتقت في أثناء العدة ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) تتم عدة أمة لأنه عند محصور يختلف بالرق والحرية فاعتبر فيه حال الوجوب كالحد (والثاني) أنها أن كانت رجسية أتمت عدة حرة ، وان كانت بائنا أتمت عدة أمة ، كما نقول فيمن مات عنها

زوجها انها ان كانت رجعية انتقلت الى عدة الوفاة ، وان كانت باننا لم تنتقل
(والثالث) وهو الصحيح انه يلزمها ان تتم عدة حرة ، لان الاعتبار في العدة
بالانتها ، ولهذا لو شرعت في الاعتماد بالشهور ثم حاضت انتقلت الى الاقراء) .

الشرح الاخبار في عدة الأمة عند ابن ماجه من حديث عائشة
قالت « أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض » وعن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم خير بريرة فاخترت نفسها وأمرها أن تعتد عدة الحرة . رواه
أحمد والدارقطني . وروى الترمذي وأبو داود عن عائشة مرفوعا « طلاق
الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان » وفي لفظ رواه الدارقطني « طلاق العبد
اثنان وقرء الأمة حيضتان » ومثل ذلك روى عن ابن عمر عند ابن ماجه
والدارقطني بإسنادين ضعيفين . أما الأحكام في الفصلين فعلى وجهها .

فرع وأن كانت المطلقة أمة فإن كانت حاملا كانت عدتها بوضع
الحمل لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يفرق
ولأنه لا يمكنه استبراء رحمها مع كونها حاملا الا بوضعه فنهى عنه كالحرة
وان كانت حائلا نظرت فإن كانت من ذوات الاقراء اعتدت بقرءين وهو قول
العلماء كافة وقال داود وشعبة تعتد بثلاثة أقراء دليلنا ما روى ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « يطلق العبد تطليقتين وتعتد الأمة بحيضتين »
وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال طلاق الأمة طلقتان وعدتها حيضتان
ومعنى قوله حيضتان عندنا يتقدمهما طهران لأن القرء الذى هو الطهر لا بد
فيه من الحيض ولأنه أمر ذو عدد بنى على التفاضل فوجب أن يكون الأمة
على النصف من الحرة كالحرة الا أنه لما لم يتبعز القرء كمل ولهذا روى
عن عمر أنه قال : لو أستطيع أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لفعلت وقولنا:
ذو عدد احتراز من الحمل ومعنى قولنا على التفاضل لأن الأمة تستبرىء
بالحيضة والحرة تستبرأ بثلاث حيض فكلما بنى على التفاضل اذا لم يتبعز
سقط فى حكم الرقيق كالشهادة والميراث والرجم وما تبعز كان الرقيق
فيه على النصف من الحر كالحرة فكذلك العدة وفى قولنا بنى على التفاضل
احتراز من مدة الحيض والنفاس فى حق الأمة فانه أمر ذو عدد ولكنه لم يبين
على التفاضل فلذلك استوت فيه الحرة والأمة وان كانت الأمة من ذوات

الشهور فيه أقوال (أحدها) أنها تعتد بشهر ونصف وبه قال أبو حنيفة لما روى عن علي وابن عمر أنهما قالوا : تعتد الأمة بحيضتين إذا كانت من ذوات الاقراء وإذا كانت من ذوات الشهور فشهر ونصف ولأننا قد دللنا أن العدة للأمة على النصف من الحرة إلا أن القرء لا يتبعض فكمل ، والشهر يتبعض فكانت على النصف •

(والثاني) أنها تعتد بشهرين لأن كل شهر بدل عن قرء في حق الحرة فكان كل شهر بدل عن قرء في حق الأمة (والثالث) أنها تعتد بثلاثة أشهر لأن براءة الرحم في الشهور لا تحصل بأقل من ثلاثة أشهر لأن الولد يكون في الرحم أربعين يوما نطفة وأربعين يوما علقة وأربعين يوما مضغة ثم يتصور فلا تنقضي العدة إلا بوضع ذلك •

فرع وان تزوج رجل أمة فأعتقت ففيها ثلاث مسائل (احداها) أن تعتق أولا ثم يطلقها الزوج فانها تعتد عدة حرة لأنها حرة وقت وجوب العدة (الثانية) أن يطلقها الزوج وتعتد بقرءين ثم بعد أن يعتقها سيدها فلا يجب عليها استئناف العدة لأن الحرية طرأت بعد انقضاء العدة فلم تؤثر في العدة كما لو اعتدت الصغيرة بالشهور ثم حاضت (الثالثة) إذا طلقت ثم أعتقت في أثناء العدة فلا خلاف أنه لا يلزمها استئناف العدة ولكنها تبنى على ما مضى وهل يلزمها أن تتم ؟ فيه ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمها أن تتم عدة أمة سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا وبه قال مالك لأنه أمر ذو عدد يختلف بالرق والحرية فلم يغيره العتق كالحرة (والثاني) أنها تتم عدة حرة سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا وهو اختيار المزني قال الشيخ أبو اسحاق وهو الأصح لأنها معتدة عن نكاح في حال الحرية فلزمها كمال العدة كما لو اعتقت قبل الطلاق ولأن الاعتبار في العدة بحال الانتهاء ولهذا لو اعتدت بالاقرء ثم أيست من الحيض في أثناء العدة فانها تعتد بالشهور اعتباراً بحال الانتهاء وكذلك لو اعتدت بالشهور ثم حاضت في أثناء العدة اعتدت بالاقرء فكذلك هذا مثله (الثالث) أن كان الطلاق رجعيا أتمت عدة حرة وإن كان بائنا أتمت عدة أمة وبه قال أبو حنيفة وأحمد قال الشيخ أبو حامد وهو الأصح لأن الرجعية لو مات

عنها زوجها لوجب عليها عدة الوفاة فاذا طرأت عليها الحرية في أثناء العدة
أتمت عدة حرة والبائن لو مات عنها زوجها لم يجب عليها عدة المتوفاة فلم
يلزمها اتمام عدة الحرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وطئت امرأة بتسببه وجبت عليها العدة لأن وطء الشبهة
كالوطء في النكاح في النسب فكان كالوطء في النكاح في ايجاب العدة ، فان
زنى بامرأة لم تجب عليها العدة لأن العدة لحفظ النسب والزاني لا يلحقه
نسب .

فصل ومن مات عنها زوجها وجبت عليها العدة دخل بها او لم
يدخل ، لقوله عز وجل ((والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا)) فان كانت حائلا وهي حرة اعتدت بأربعة اشهر
وعشر للآية ، وان كانت أمة اعتدت بشهرين وخمس ليال ، لانا دللنا على أن
عدتها بالأقراء على النصف ، الا أنه لما لم يتبعض جعلناه قرءين ، والشهور
تتبعض فوجب عليها نصف ما يجب على الحرة .

وان كانت حاملا بولد يلحق بالزوج اعتدت بوضعه لما روت أم سلمة رضي
الله عنها قالت ((ولدت سبيمة الأسلمية بعد وفاة زوجها بليال ، فذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قد حلت فانكحي)) .

وان كانت حاملا بولد لا يلحق الزوج كامرأة الطفل لم تعتد بالحمل منه
لأنه لا يمكن أن يكون منه فلم تعتد به منه كامرأة الكبير اذا طلقها وانت بولد
لبن ستة اشهر من حين العقد ، فان كان الحمل لاحقا برجل وطئها بشبهة
اعتدت به منه . واذا وضعت اعتدت عن الطفل بالشهور ، لأنه لا يجوز أن
تعتد عن شخصين في وقت واحد .

وان كان عن زنا احتسبت بما مضى من الشهور في حال الحمل عن عدة وفاة
الطفل ، لأن الحمل عن الزنا لا حكم له فلا يمنع من الاعتداد بالشهور ، وان طلق
امراته طلاقا رجعيا ثم مات عنها وهي في العدة اعتدت بعدة الوفاة لأنه توفي
عنها وهي زوجته .

الشرح حديث أم سلمة أخرجه أحمد والشيخان وأصحاب السنن
الا أبا داود وابن ماجه بلفظ « أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت
زوجها فتوفى عنها وهي حلى فخطبها أبو السنا بل بن بعك فأتت أن تنكحه ،
فقال والله ما يصلح أن تنكحى حتى تعتدى آخر الأجلين ، فمكثت قريباً من
عشر ليال ثم قسمت ثم جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انكحى

وأخرجوه بمعناه من رواية سبيعة قالت « فأقتانى بأنى قد حلت حين
وضعت حملى وأمرنى بالتزويج ان بدا لى » •

وعن الزبير بن العوام « أن أم كلثوم بنت عقبة كانت عنده فقالت له وهي
حامل : طيب . تسمى بتطليقة ، فطلقها تطليقة ، ثم خرج الى الصلاة ، فرجع
وقد وضعت ، فقال ما لها خدعتنى خدعها الله • ثم أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال « سبق الكتاب أجله ، اخطبها الى نفسها » قال القاضي عياض :
والحديث - يعنى حديث سبيعة - مبتور منه قولها « فنفسبت بعد ليال
فخطبت » قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : وقد ثبت المحذوف فى رواية
ابن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخارى ولفظه « فمكثت قريباً من
عشرين ليلة ثم قسمت » وقد وقع للبخارى اختصار المتن من طريق آخر من
هذه الطريق • ووقع له فى تفسير سورة الطلاق مطولاً بلفظ « أن سبيعة
بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن نخولة فتوفى عنها فى جبة
الوداع . وهي حامل فلم تنشب أن وضعت حملها ، فلما تملت من نفاسها
تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعك رجل من بنى عبد الدار ،
فقال مالى أراك تجملت للخطاب ، فانك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك
أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة فلما قال لى ذلك جمعت على ثيابى حين
أمسيت ، فأثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأقتانى بأنى
بأنى قد حلت حين وضعت حملى وأمرنى بالتزويج » •

وقد ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف الى أن الخامل اذا مات
عنها زوجها تنقضى عدتها بوضع الحمل ، وأخرج سعيد بن منصور وعبد
ابن حميد عن على بن سعيد صحيح أنها تعتد بأخر الأجلين ، ومعناه أنها ان

وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت الى انقضائها ؛ وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع ، وبه قال ابن عباس • وروى عنه أنه رجع • وروى عن ابن أبي ليلى أنه أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع ، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك ، قال الشوكاني : وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجمهور حتى كان يقول من شاء لاعتته على ذلك •

اما الأحكام فان الموطوءة بشبهة تعتد عدة المطلقة ، وكذلك الموطوءة في نكاح فاسد ؛ لأن كلا من وطء الشبهة والنكاح الفاسد في لحوق النسب وشغل الرحم كالوطء الصحيح ، فكأنما مثله فيما تحصل البراءة به ، وان وطئت الزوجة بشبهة لم يحل لزوجها وطؤها قبل انقضاء عدتها كيلا يفضى الى اختلاط المياہ واشتباہ الأنساب وله الاستمتاع منها بما دون الفرج في أحد الوجهين لأنها زوجة حرم وطؤها لعارض مختص بالمرج فأبيح الاستمتاع منها بما دونه كالعائض •

مسألة الزنى بها لا عدة لها ، وهذا قول أبي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب رضى الله عنهما ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي ، لأن العدة لحفظ النسب ولا يلحقه نسب ، وقد روى عن علي نحوه • وقال أحمد : تستبرأ كالمزوجة بشبهة لأنه وطء يقتضى شغل الرحم فوجبت العدة منه كوطء الشبهة • وأما وجوبها كعدة المطلقة فلأنها حرة فوجب استبرأؤها بعدة كاملة كالموطوءة بشبهة وبهذا قال الحسن والنخعي ، وهو قول مالك • وروى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أنها تستبرأ بحيضة واحدة •

مسألة وان خالغ الرجل زوجة أو فسخ أحدهما النكاح بميب فحكمه حكم الطلاق في العدة لأنها فرقة في الزوجية في حال الحياة فهي كالفرقة بالطلاق وان وطئت امرأة بشبهة وجبت عليها العدة لأن الوطء في الشبهة كالوطء في النكاح في النسب فكان كوطء النكاح في إيجاب العدة فان كانت حرة اعتدت بعدة الطلاق على ما ذكرنا وان باتت له زوجة حرة فوجد أمة غيره فظننها زوجته الحرة فوطئها ففيه وجهان (أحدهما) أنها تعتد بثلاثة

أقراء كالحرية لأنه اعتقد أنها حرة فأثر اعتقاده في عدتها ما أثر في ولدها (والثاني) أن تمتد عدة أمة لأنها أمة معتدة فهو كما لو اعتدت عن الطلاق .

مسألة أجمع أهل العلم على أن عدة المسلمة الحائل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشر مدخولا بها أو غير مدخول بها ، سواء كانت كبيرة بالغة أو صغيرة لم تبلغ . وذلك لقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » وما رواه الشيخان مرفوعاً « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » ولا نحمل الآية على المدخول بها كما في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » لأن هذه مخصصة بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ولم يرد تخصيص عدة الوفاة ، ولا أمكن قياسها على المطلقة في التخصيص ، لأن النكاح عقد عمر . فإذا انتهى تقررت أحكامه .

وكذلك فإن المطلقة إذا أتت بولد يمكن للزوج تكذيبها وتقيها باللعان الأمر الذي يمتنع في حق المتوفى . فلا يؤمن أن تأتي بولد فيلحق الميت نسبه وماله من يقيها ، فاحتطنا بإيجاب العدة عليها لحفظها عن التصرف والمبيت في غير منزلها حفظاً لها . فإذا تقرر هذا فإنه لا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة في قول عامة أهل العلم . وحكى عن مالك أنها إذا كانت مدخولا بها وجب أربعة أشهر وعشر فيها . واتباع الكتاب والسنة أولى ، ولأنه لو اعتبر الحيض في حقها لاعتبر ثلاثة قروء كالمطلقة . وهذا الخلاف يختص بذات القرء . فأما الآية والصغيرة فلا خلاف فيها . وأما الأمة المتوفى عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم منهم سعيد بن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار والزهرى وقتادة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم إلا ابن سيرين . فإنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة . إلا أن تكون قد مضت في ذلك سنة . فإن السنة أحق أن تتبع وأخذ بظاهر النص وعمومه . ولكن هذا

لا ينهض أمام اتفاق الصحابة على أن عدة الأمة المطلقة على النصف من عدة الحرة فكذلك عدة الوفاة •

فرع وأما عدة المتوفى عنها زوجها فلا يخلو اما أن تكون حائلا أو تكون حاملا فان كانت حائلا فظرت فان كانت حرة اعتدت عنه بأربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها سواء كانت صغيرة أو كبيرة مدخولا بها أو غير مدخول بها لقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » وهذا أمر بلفظ الخير اذ لو كان خيرا لم يقطع بخلاف ما أخبر الله به ولم يفرق بين الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وغير المدخول بها وروى عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الا امرأة على زوجها فانها تعد عليه أربعة أشهر وعشرا » فان قيل فقد ذكر الله الآية بعد هذه الآية وهو قوله « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج » فلم أخذتم بالتى قبلها ؟ قلنا لأن هذه الآية منسوخة بالتى قبلها والدليل عليه ما روى أم سلمة أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت ان ابني توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفتكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا لا لا قالها ثلاثا انما هى أربعة أشهر وعشر وقد كانت احداكن ترمى بالبعرة فى رأس الحبول فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة كانت حولا وأنها الآن أربعة أشهر وعشر وأما البعرة فان الجاهلية كانت المرأة منهم تمتد سنة ثم اذا انقضت السنة أخذت بعرة فرمتها وقالت خرجت من الأذى كما خرجت هذه البعرة من يدي ولأن الله تعالى ذكر فى الآية الأخرى لها النفقة والوصية وأن لها أن تخرج ولا خلاف أن هذه الأحكام منسوخة فكذلك مدة الحول وقد روى عن ابن عباس أنه قال « المتاع منسوخ بالموارث والحول منسوخ بأربعة أشهر وعشر » فان قيل فكيف نسختها وهى قبلها ؟ قلنا : انما هى قبلها فى التأليف والنظم وهى بعدها فى التنزيل • والاعتبار بالناسخ أن يكون بعد المنسوخ فى التنزيل لا فى التأليف وليس تقدمها فى التأليف يدل على تقدمها فى التنزيل ألا ترى الى قوله تعالى « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا

عليها » وانما أنزلت بعد قوله « قد نرى قلب وجهك في السماء » لأن السفهاء انما قالوا ذلك حين تحول النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المقدس الى الكعبة هذا قول عامة العلماء وقال الأوزاعي : تعتد بأربعة أشهر وعشر ليال وتسعة أيام لأن الله قال وعشرا والعشر يستعمل في الليالي دون الأيام . دليلنا أن العرب تغلب اسم التأنيث في العدد خاصة في التذكير فيقولون سرنا عشرا ويريدون به الليالي والأيام وان كانت أمة قال الشيخ أبو حامد فقيه فولان (أحدهما) تعتد بشهرين وخمسة أيام ثلاثة لأنها على النصف من عدة الحرة فيما يتبعض والشهور تتبعض (والثاني) نعتد بأربعة أشهر وعشر لأن الولد يكون أربعين يوما نظفة وأربعين يوما علقه وأربعين يوما مضغة ثم ينفخ فيه الروح ويتحرك فاعتبر أن يكون عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ليتبين الحمل بذلك وهذا لا يختلف فيه الحرة والأمة . والأول هو المشهور واذا انقضت أربعة أشهر وعشر فقد انقضت عدتها سواء حاضت فيها أو لم تحض وبه قال أبو حنيفة وقال مالك اذا كانت من عاداتها أن تحيض حيضة في الأشهر — فان تأخر حيضها — لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضة . دليلنا قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » ولم يفرق بين أن تحيض فيها أو لا تحيض فقولہ صلى الله عليه وسلم « الا امرأة على زوجها فانها تعتد أربعة أشهر وعشرا » ولم يفرق . وان كانت المتوفى عنها زوجها حاملا بولد يلحق بالزوج اعتدت بوضع الحمل حرة كانت أو أمة . وبه قال عمر وابن عمر وأبو هريرة واليه ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن وأكثر أهل العلم وحكى عن علي ابن أبي طالب وابن عباس أنهما قالوا : تنقض عدتها بأقصى الأجلين من وضع الحمل وأربعة أشهر وعشر . دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يفرق بين أن تضع لأربعة أشهر وعشر أو لأقل . فان قيل فالآية في المطلقات قلنا : هي عامة في الجميع بدليل ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » فقال : المتوفى عنها زوجها والمطلقة . وروى أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر فتصنعت للأزواج فمرت بأبي السنابل بن بعكك فقال لها قد تصنعت للأزواج انما

هى أربعة أشهر وعشر فأنت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته قد حلت بذلك فقال كذب أبو السنا بل يعنى غلط قد حلت فانكحى من شئت وقيل ان أبا السنا بل كان قد خطبها وكان شيخا وخطبها شاب فرغبت فى الشاب دونه فأراد أبو السنا بل أن تصبر حتى يقدم وليها وكان غائبا رجاء أن يتزوجها منه وإذا وضعت الحمل تنقضت عدتها سواء اغتسلت من النفاس أو لم تغتسل وقال الأوزاعى : لا تنقض عدتها حتى تغتسل من النفاس دليلنا عموم الآية وعموم الخبر •

فرع إذا مات الصغير الذى لا يولد لمثله ولد عن زوجته ، فأنت بولد لم يلحقه نسبه ولم تنقض العدة بوضعه • وبهذا قال مالك والصحيح من مذهب أحمد وقال أبو حنيفة : ان مات وبها حمل ظاهر اعتدت عنه بالوضع • فان ظهر الحمل بها بعد موته لم تعتد به • وقد روى عن أحمد فى الصبى مثل قول أبى حنيفة • وهكذا الخلاف فيما اذا تزوج بامرأة ودخل بها • وان أتت بولد لدون ستة أشهر من حين عقد النكاح ، فانها لا تعتد بوضعه عندنا وعند أحمد ، وتعتد به عند أبى حنيفة ، واحتج بقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولا يخفى أن الآية واردة فى المطلقات ثم هى مخصوصة بالقياس الذى ذكرناه ، فاذا تقرر هذا فان عدتها تنقض بوضع الحمل من الوطء الذى علقته به منه ، سواء كان هذا الولد ملحقاً بغير الصغير ، مثل أن يكون من عقد فاسد أو وطء شبهة ؛ لأن العدة تجب فى هذه الأحوال ، فاذا وضعت اعتدت من الصبى بأربعة أشهر وعشر ؛ لأن العدتين من رجلين لا يتداخلان •

ولو طلقها أو مات عنها فلم تنقض عدتها حتى تزوجت من أصابها فرق بينهما وبنت على ما مضى من عدة الأول ، ثم استقبلت العدة من الثانى ، والاجماع منعقد على هذا • ولأن العدة انما اعتبرت لمعرفة براءة الرحم لئلا يفضى الى اختلاط المياه وأمتزاج الأنساب ، وان تزوجت فالنكاح باطل لأنها ممنوعة من النكاح لحق الزوج الأول ، فكاحا باطلا ، كما لو تزوجت وهى فى نكاحه ويجب أن يفرق بينه وبينها — فان لم يدخل بها فالعدة بحالها ولا تنقطع بالمعد الثانى ، لأنه باطل لا تصير به المرأة فراشاً ولا يستحق عليه

بالعقد شيء وتسقط سكتهاا وتمقتها عن الزوج الأول لأنها ناشز ، وان
وطئها انقطعت العدة سواء علم التحريم أو جهله •

وقال أبو حنيفة لا تنقطع لأن كونها فراشا لغير من له العدة لا يمنعها ؛
كما لو وطئت بشبهة وهى زوجة فانها تعتد وان كانت فراشا للزوج •

إذا ثبت هذا فعليه فراقها ، فان لم يفعل فعليه التفريق بينهما ، فان
فارقها أو فرق بينهما وجب عليها أن تكمل عدة الأولى لأن حقه أسبق وعدته
وجبت عن وطء في نكاح صحيح ، فاذا أكملت عدة الأول وجب عليها أن
تعتد من الثانى ولا تتداخل العدتان لأنها من رجلين ، وهذا مذهب أحمد •

وقال أبو حنيفة : يتداخلان فتأتى بثلاثة قروء بعد مفارقة الثانى تكون
عن بقية عدة الأول وعدة الثانى لأن القصد معرفة براءة الرحم وهذا تحصل
به براءة الرحم منهما جميعاً • وهذا خطأ لما روى مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار « أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفى
فطلقها ونكحها غيره فى عدتها ، فضرها عمر بن الخطاب وضرب زوجها
ضربات بمخفقة وفرق بينهما ثم قال : أيما امرأة نكحت فى عدتها فان كان
زوجها الذى تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها
الأول ، وكان خاطبا من الخطاب ، وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً •

وروى عن على عليه السلام أنه قضى فى التى تزوج فى عدتها أنه يفرق
بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها ، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول
وتعتد من الآخر • هذا ما قاله خليفتان من الراشدين لا نعلم لهما مخالفاً من
الصحابه •

فرع وان مات الصبى الذى لا يولد لمثله وله زوجة فانها تعتد
عنه بالشهر سواء كانت حاملا أو حائلا وبه قال مالك وقال أبو حنيفة اذا مات
وبها حمل فظاهر اعتدت عنه بوضعه وان طهر بها الحمل بعد موته لم تعتد
به عنه وهكذا قال فى البالغ اذا تزوج امرأة ووطئها ثم طلقها وأتت بولد

لدون ستة أشهر من حين عقد النكاح فإن كان الحمل بها ظاهرا وقت الطلاق اعتدت بوضعه عنه وإن ظهر بها بعد الطلاق لم تعتد بوضعه عنه دليلنا أن هذا الحمل منتف عنه قطعاً فلم تعتد به كما لو ظهر بها بعد الوفاة والطلاق •

إذا ثبت هذا فإن كان هذا الولد لاحقاً بغير الزوج بأن كان عن وطء شبهة أو نكاح فاسد اعتدت به عمن يلحق به واعتدت عن الزوج بالشهور بعد الوضع وإن كان الحمل من زنا اعتدت عن الزوج بالشهور من حين موته لأن الحمل عن الزنا لا حكم له فكان وجوده كعدمه •

فرع وإن طلق امرأته طلاقاً رجعياً ثم مات عنها وهى فى العدة انتقلت الى عدة الوفاة لأنها فى حكم الزوجات وإن نكح امرأة نكاحاً فاسداً ومات عنها لم يجب عليها عدة الوفاة من أحكام الزوجية ولا زوجية بينهما فلم يجب عليها العدة كما لا يثبت لها الميراث وسائر أحكام الزوجية فإن لم يدخل بها فلا عدة عليها وإن دخل بها فإن كانت حائلاً اعتدت عنه بثلاثة أقرء أن كانت ممن تحيض • وإن كانت ممن لا تحيض اعتدت بثلاثة أشهر وابتداءً ذلك من حين فرق بينهما وإن كانت حاملاً اعتدت عنه بوضع الحمل فإذا وضعت الحمل انقضت عدتها قال حماد بن أبى سلمة والأوزاعى لا تنقضى عدتها حتى تطهر من النفاس دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ولم يعتبر أن تطهر من النفاس •

فرع فى مذاهب العلماء

إذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً بلا خلاف • قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك ، وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وينالها ميراثه فاعتدت بنت على عدة الطلاق لأنه مات وليست زوجة له لأنها بائن من النكاح فتكون غير منكوحة • وبهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر • وقال أحمد تلزمها عدة الطلاق ، إلا أن يطلقها فى مرض موته فإنها تعتد أطول الأجلين من عدة الوفاة أو ثلاثة قروء • وبه قال الثورى وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، لأنها وارثة

له فيجب عليها عدة الوفاة كالرجعية وتلزمها عدة الطلاق لما ذكره في دليلهم،
وان مات المريض المطلق بعد انقضاء عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع
الحمل أو كان طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته .

فرع اذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها وهو غريب عنها فان
عدتها من حين الطلاق أو من حين الموت فان لم تعلم بالطلاق ولا بالموت حتى
انقضت مدة عدتها فقد انقضت عدتها وان علمت قبل انقضاء مدة العدة
أتمت عدتها من حين الطلاق أو الموت وبه قال ابن عمر وابن عباس وابن
مسعود وابن الزبير وهو قول أكثر الفقهاء وقال علي بن أبي طالب : يكون
ابتداء عدتها من حين علمت بالطلاق أو الموت وبه قال الحسن البصري وداود
وقال عمر بن عبد العزيز والشعبي أن ثبت الموت أو الطلاق بالينة كان
ابتداء العدة من حين الطلاق أو الموت وإن ثبت ذلك بالسماع والخبر كان
ابتدائها من حين بلغها دليلنا قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن » فجعل عدة الحمل وضع الحمل ولم يفرق بين أن يكون علمت
بالطلاق أو لم تعلم ، ولأنها اذا سمعت بالطلاق أو الموت بعد انقضاء مدة العدة
لم تعد الاعتداد فكذلك اذا بقي بعض المدة فلم تفقد غير قصدها وقصدها
الى الاعتداد غير معتبر بدليل أن العدة تصح من الصغيرة والمجنونة وإن كان
لا قصد لهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان طلق احدى امرأتيه بعينها ثلاثاً ومات قبل أن يبين
نظرت فان لم يدخل بهما اعتدت كل واحدة منهما أربعة اشهر وعشراً ، لأن
كل واحدة منهما يجوز أن تكون هي الزوجة فوجب العدة عليهما ليسقط
الفرض بيقين ، كمن نسي صلاة من صلاتين لا يعرف عينها .

وان دخل بهما – فان كانتا حاملتين – اعتدتا بوضع الحمل . لأن عدة
الطلاق والوفاة في الحمل واحدة ، وان كانتا من ذات الأقراء اعتدتا بأقصى
الأجلين من أربعة اشهر وعشر أو ثلاثة أقراء ، وابتداء الأشهر من موت الزوج ،
وابتداء الأقراء من وقت وليسقط الفرض بيقين .

وان اختلفت صفتها في العدة كان حكم كل واحدة منهما على الانفرد
كحكمها اذا اتفقت صفتها ، وقد بيناه .

وان طلق احدهما لا بعينها ومات قبل ان يعين فالحكم فيه على ما ذكرناه
اذا كانت المطلقة معينة ومات قبل ان يبين ألا في شيء واحد. وهو انا متى امرناها
بالاعتداد بالشهور أو الاقراء ، فان ابتداء الأشهر من حين الموت ، فاما الاقراء ،
فان قلنا على احد الوجهين ان ابتداء العدة من حين يلفظ بالطلاق كان ابتداء
الاقراء من حين الطلاق ، وان قلنا بالوجه الآخر ان ابتداء العدة من حين التعيين
كان ابتداء الاقراء من حين الموت ، لان بالموت وقع الاياس من بيانه وقبل الموت
لم يياس من بيانه) .

الشرح اذا كان له امرأتان فطلق احدهما بعينها ثم نسيها ومات
قبل أن يبين المطلقة منها فان كانتا غير مدخول بهما فعلى كل واحدة منهما
أن تعتد عنه بأربعة أشهر وعشر لأننا لم تتيقن زوال ملكه عنها بل يجوز أن
تكون هي الزوجة فلزمها الاعتداد وان كان قد دخل بها فان كانتا حائلتين
فان كان الطلاق رجعيا فعلى كل واحدة منهما أن تعتد عنه بأربعة أشهر
وعشر لا غير لأنها في حكم الزوجات وان كان الطلاق بائنا فان كانتا من ذوات
الشهور فعلى كل واحدة منهما أن تعتد عنه بأربعة أشهر وعشر لأنه يجوز
أن يكون كل واحدة هي المطلقة فعدتها ثلاثة أشهر ويجوز أن تكون هي
الزوجة فعدتها أربعة أشهر وعشر فلزمها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر ليستقط
الفرض ييقين كما قلنا فيمن نسي صلاة من خمس صلوات ولا يعرف عينها
فان عليه أن يصلي الخمس صلوات وان كانتا من ذوات الاقراء فعلى كل
واحدة منهما أن تعتد بأربعة أشهر وعشر فيها ثلاثة اقراء فان انتقضت أربعة
أشهر وعشر قبل أن تأتي بثلاثة اقراء فعليها اكمال ثلاثة اقراء وان أتت بثلاثة
اقراء قبل اكمال أربعة أشهر وعشر فعليها اكمال أربعة أشهر وعشر ليستقط
الفرض ييقين وابتداء الاقراء من حين الطلاق وابتداء أربعة أشهر وعشر من
حين موت الزوج وان خالف حال احدهما حال الأخرى مثل أن كانت احدهما
غير مدخول بها والأخرى مدخولا بها أو كانت احدهما حاملا والأخرى
حائلا أو طلاق احدهما رجعيا وطلاق الأخرى بائنا أو كانت احدهما من
ذوات الشهور والأخرى من ذوات الاقراء فحكم كل واحدة منهما على

الاتفراد حكمهما اذا اتفقت صفتهم وقد بيناه وان طلق احدهما لا بعينها ثم مات قبل أن يبين فقد كان يلزمه أن يبين المطلقة واذا بين المطلقة منهما فمن أى وقت يقع عليها الطلاق ؟ فيه وجهان (أحدهما) من حين الطلاق (والثانى) من حين البيان وقد مضى بيانها فأما اذا مات ولم يبين فقد اختلف أصحابنا فى العدة هاهنا فقال الشيخ أبو حامد اذا قلنا ان الطلاق يقع حين البيان فعلى كل واحدة منهما أن تعتد عدة الوفاة بكل حال لأن الطلاق لم يقع لأنه لا يقع الا ببيان الزوج ولم يوجد منه بيان وان قلنا انه يقع من حين الطلاق فهو كما لو طلق احدهما بعينها ونسيها وقال الشيخ أبو اسحاق وابن الصباغ اذا قلنا ان الطلاق يقع من حين التعيين كان ابتداء عدة الطلاق من حين الموت لأنه وقع الاياس من تعيينه بالموت •

قال الشافعى رضى الله عنه : واذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بيينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أى علم صادق ثبت عندها اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ؛ وان لم تعتد حتى تمضى عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة ، لأن العدة انما هى مدة تمر عليها ، فان مرت عليها فليس عليها مقام مثلها • قال : واذا خفى ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه • وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة • اهـ •

فرع والعشر المعتبرة فى العدة هى عشر ليال بأيامها ، فتجب عشرة أيام مع الليالى ، وبهذا قال مالك وأحمد وأبو عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأى • وقال الأوزاعى : يجب عشر ليال وتسعة أيام ؛ لأن العشر تستعمل فى الليالى دون الأيام ، وانما دخلت الأيام اللاتى فى أثناء الليل تبعاً •

قلنا : العرب تغلب اسم التأنيث فى العدد خاصة على المذكر فتطلق لفظ الليالى وتزيد الليالى بأيامها ، كما قال تعالى لذكرى « آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً » يريد أيامها بدليل أنه قال فى موضع آخر « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا » يريد بلياليها • ولو نذر اعتكاف العشر الأخير

من رمضان لزمه الليالي والأيام ، ويقول القائل (سرنا عشرا) يريد الليالي
بأيامها ؛ فلم يجز نقلها عن العدة الى الإباحة بالشك . وما في الفصل من
اختلاف صفتين أو اتفاقهما فعلم وجهه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا فقدت المرأة زوجها وانقطع عنها خبره ففيه قولان :

(أحدهما) وهو قوله في القديم أن لها أن تفسخ النكاح ثم تتزوج ، لما روى
عمر بن دينار عن يحيى بن جعدة « أن رجلا استهوت به الجن فغاب عن امرأته ،
فأتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمرها أن تمكث أربع سنين ، ثم أمرها
أن تعتد ثم تتزوج » ولأنه اذا جاز الفسخ لتعذر الوطء بالتعنين وتعذر النفقة
بالاعسار ، فلأن يجوز ههنا - وقد تعذر الجميع - أولى .

(والثاني) وهو قوله في الجديد وهو الصحيح أنه ليس لها الفسخ ، لأنه
إذا لم يجز الحكم بموته في قسمة ماله لم يجز الحكم بموته في نكاح زوجته ،
وقول عمر رضى الله عنه يعارضه قول على عليه السلام « تعسر حتى يعسر
موته » ويحالف فرقة التعنين والاعسار بالنفقة ، لأن هنالك ثبت سبب الفرقة
بالتعنين ، وههنا لم يثبت سبب الفرقة وهو الموت .

فإن قلنا بقوله القديم فعدت أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة ثم تتزوج ،
لما روينا عن عمر رضى الله عنه ، ولأن بعض أربع سنين يتحقق براءة وحملها
ثم تعتد ، لأن الظاهر أنه مات فوجب عليها عدة الوفاة .

قال أبو اسحاق يعتبر ابتداء المدة من حين أمرها الحاكم بالتريص . ومن
أصحابنا من قال يعتبر من حين انقطع خبره ، والأول أظهر ، لأن هذه المدة
نست بالاجتهاد فافتقرت الى حكم الحاكم كمدة التعنين . وهل يفتقر بمسند
انقضاء العدة الى الحكم بالفرقة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) أنه لا يفتقر ، لأن الحكم بتقدير المدة حكم بالموت بعد انقضائها ،

(والثاني) أنه يفتقر الى الحكم لأنه فرقة مجتهد فيها فافتقرت الى الحاكم
كفرقة التعنين ، وهل تقع الفرقة ظاهرا وباطنا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) تقع ظاهراً وباطناً ، فان قدم الزوج وقد تزوجت لم يجوز ان ينتزعا من الزوج ، لانه فسخ مختلف فيه ، فنفذ فيه الحكم ظاهراً وباطناً كفرقة التعنين .

(والثاني) ينفذ في الظاهر دون الباطن ، لان عمر رضى الله عنه جعل للمفقود ما رجع ان ياخذ زوجته . وان قلنا بالقول الجديد انها باقية على تكاح الزوج ، فان تزوجت بعد مدة التربص وانقضاء العدة فالتكاح باطل ، فان قضى لها حاكم بالفرقة فهل يجوز نقضه على قوله الجديد ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز لانه حكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد .

(والثاني) انه حكم مخالف لقياس جلى ، وهو انه لا يجوز ان يكون حياً في ماله ميتاً في تكاح زوجته .

فصل وان رجع المفقود ، فان قلنا بقوله الجديد سلمت الزوجة اليه ، وان قلنا بقوله القديم وقلنا ان حكم الحاكم لا ينفذ في الباطن سلمت اليه ، وان قلنا : انه ينفذ ظاهراً وباطناً لم تسلم اليه ، وان فرق الحاكم بينهما وتزوجت ثم بان ان المفقود كان قد مات وقت الحكم بالفرقة - فان قلنا بقوله القديم - صح التكاح ، سواء قلنا ان الحكم ينفذ في الظاهر دون الباطن ، و قلنا انه ينفذ في الباطن دون الظاهر ، لان الحكم اباح لها التكاح وقد بان ان الباطن كالظاهر وان قلنا بقوله الجديد ففي صحة التكاح الثاني وجهان بناء على القولين فيمن وصى بمكاتبه ثم تبين ان الكتابة كانت فاسدة) .

الشرح يحيى بن جعدة اختلف في صحبة أبيه جعدة بن هبيرة ابن أبي وهب المخزومي القرشي ، فقد تزوج هبيرة بن أبي وهب بأم هانئ بنت أبي طالب فولدت أم هانئ ثلاثة بنين : جعدة وهانئ ويوسف . وقال الزبير بن بكار : أربعة بنين أحدهم جعدة ؛ وقد تولى جعدة على خراسان لعلى بن أبي طالب ، وهو ابن أخته وهو القائل :

أبى من مخزوم أن كنت سائلاً ومن هاشم أمى لخيز قيل

فمن الذى يباى على بغياله كخالى على ذى الندى وعقيل

(١) يباى ان يفخر .

أما ولده يحيى فليس من رواة ولكنه ثقة ، وقد أرسل عن ابن مسعود
ونحوه وهو من الطبقة الثالثة •

أما رواية يحيى هنا فقد أخرجها ابن أبي الدنيا قال « وحدثنا أبو مسلم
عبد الرحمن بن يوسف حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى
ابن جعدة قال : اتسفت الجن رجلا على عهد عمر رضى الله عنه فلم يدروا
أحيا هو أم ميتا ؟ فأتت امرأته عمر رضى الله عنه فأمرها أن تتربص أربع سنين
ثم أمر وليه أن يطلق ثم أمرها أن تعتد وتتزوج فإن جاء زوجها خير بينهما
وبين الصداق » ويحيى لم يعاصر عمر بن الخطاب ولم يره فيكون في الخبر
انقطاع •

وقد أخرج ابن أبي الدنيا هذا الخبر بإسناد آخر : حدثني اسماعيل
ابن اسحاق حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا من قومه خرج ليصلى
مع قومه صلاة العشاء ففقد ؛ فانطلقت امرأته الى عمر بن الخطاب فحدثته
بذلك ، فسأل عن ذلك قومها فصدقوها ، فأمرها أن تتربص أربع سنين
فتربصت ثم أتت عمر فأخبرته بذلك فسأل عن ذلك قومها فصدقوها ،
فأمرها أن تتزوج ، ثم ان زوجها الأول قدم فارتفعوا الى عمر فقال عمر :
يغيب أحكم الزمان الطويل لا يعلم أهله حياته ، قال كان لى عذر ؟ قال وما
عذرك ؟ قال خرجت أصلى مع قومي صلاة العشاء فسببتنى أو قال أصابتنى
الجن فكنت فيهم زمنا طويلا ؛ فغزاهم جن مؤمنون فقاتلوهم فظفروا عليهم
فأصابوا لهم سبايا فكنت فيمن أصابوا ، فقالوا ما دينك ؟ قلت مسلم • قالوا
أنت على ديننا لا يحل لنا سبيك ، فخيرونى بين المقام وبين القبول فاخترت
القبول • فأقبلوا معى بالليل بشرا يحدونى ؛ وبالنهار اعصار وريح أتبعها •
قال فما كان طعامك ؟ قال كل ما لم يذكر اسم الله عليه • قال فما كان
شرابك ؟ قال الجدف •

قال قتادة : الجدف ما لم يخمر من الشراب •

قال فخير عمر رضى الله عنه بين المرأة وبين الصداق « وفي اسناده أبو نضرة وليس كل أحد يحتج به •

وأورده العقيلي في الضعفاء ، وذكره صاحب الكامل ولم يذكر شيئا أكثر من أنه كان عريضا لقومه ، قال الذهبي : ولكن احتج به البخارى • وأخرجه الأثرم والجوزجاني بإسنادهما عن عبيد بن عمير وعبد الرزاق بسنده في الفقيه ، ومالك والشافعى مختصرا •

اما الأحكام اذا غاب الزوج عن زوجته ظرت فان كانت غيبة غير منقطعة بأن يأتيها خبره أو تعلم مكانه فليس لها أن تفسخ النكاح بل ان كان له مال حاضر أتفق عليها الحاكم منه وان لم يكن له مال حاضر كتب الحاكم الى حاكم البلد الذى فيه الزوج ليطالبه بحقوقها وأن كانت غيبته منقطعة بأن لا تسمع بخبره ولا تعلم مكانه الذى هو فيه فان ملكه لا يزول عن ماله بل هو موقوف أبدا الى أن يتيقن موته وأما زوجته ففيه قولان قال في القديم : لها أن تربص أربع سنين ثم تعتد ثم تتزوج ان شاعت وبه قال عمر وابن عمر وابن عباس في الصحابة وفى الفقهاء مالك وأحمد وإسحاق لما روى أن امرأة أتت عمر رضى الله عنه وقالت ان زوجى خرج الى مسجد أهله ففقد فقال لها : تربصى أربع سنين فتربصت ثم أتت فأخبرته فقال لها : اعتدى بأربعة أشهر وعشر فلما انقضت أتت اليه فأخبرته فقال لها حللت فتزوجى ولم ينكر عليه أخذ من الصحابة فتزوجت رجلا ثم رجع زوجها الأول فأتى عمر رضى الله عنه فقال ؟ زوجت امرأتى ؟ فقال له عمر وما ذاك فقال غبت أربع سنين فأمزتها بالتزويج فقال عمر : يغيب أحدكم أربع سنين لا فى غزوة ولا فى تجارة ثم يرجع فيقول زوجت امرأتى فقال الرجل : ابى خرجت الى مسجد أهلى فاستلبتنى الجن فأقمت عندهم الى أن غزاهم من الجن مسلمون فوجدونى أسيرا فى أيديهم فقالوا ما دينك فقلت الاسلام فخيرونى بين أن أقيم عندهم أو أن أرجع الى أهلى فاخترت الرجوع الى أهلى فسلمونى الى قوم منهم فكنت بالليل أسمع أصوات الرجال وبالنهار أرى مثل الفئار فأسير فى أثره حتى أهبطت الى عندكم فخير عمر بين أن يأخذ زوجته أو مهرها ولأن الضرر يلحقها بذلك فثبت لها الفسخ كما لو كان عينا أو أعسر

بالنفقة وقال في الجديد ليس لها أن تتربص ولا تفسخ بل تصبر الى أن تتيقن موت زوجها وبه قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها زوجها وروى حتى يأتي يقين موته ولأنه زوج جهل موته فلم يحكم بوقوع الفرقة كما لو لم يمض أربع سنين وما روى عن عمر فروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهما أنه قال هذه امرأة ابتليت فتصبر أبدا ويخالف الفسخ بالعنة والاعسار لأن هناك سبب الفرقة متحقق وهاهنا سبب الفرقة غير متحقق .

إذا ثبت هذا فإذا قلنا بقوله القديم فانها تتربص أربع سنين من حين انقطع خبره ثم تعتد عدة الوفاة لما روينا عن عمر رضى الله عنه ، وهل تقتقر ابتداء مدة التربص الى الحاكم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق المروزي واختيار الشيخ أبي إسحاق الشيرازي صاحب المذهب هنا أنها تقتقر الى ذلك ، لأنها مدة مجتهد فيها ، فافتقرت الى حكم الحاكم كمدة العنين .

(والثاني) لا تقتقر الى حكم الحاكم . قال الشيخ أبو حامد : وهو المنصوص في القديم لأنها مدة يعلم بها براءة رحمة فلم تقتقر الى الحاكم كما قلنا في المعتدة اذا انقطع دمها لغير عارض ، وهل يفتقر الى حكم الحاكم بالفرقة بعد أربع سنين ؟ فيه وجهان حكاهما في المذهب .

(أحدهما) لا يفتقر الى حكم الحاكم بالفرقة ؛ لأن الحكم بتقدير المدة حكم بالموت بعد انقضاءها .

(والثاني) ولم يذكر الشيخ أبو حامد في التعليق وابن الصباغ في الشامل غيره أنه يفتقر الى حكم الحاكم بالفرقة ؛ لأنها فرقة مجتهد فيها فافتقرت الى الحاكم كفرقة العنين . واذا انفسخ النكاح بمضى مدة التربص أو بفسخ الحاكم فهل يفسخ ظاهراً وباطناً ؟ أو يفسخ في الظاهر دون الباطن ؟ قال الشيخ أبو إسحاق : فيه وجهان . وأكثر أصحابنا حكاهما قولين .

(أحدهما) ينفسخ ظاهراً وباطناً ، لأن هذا فسخ مختلف فيه فوقع ظاهراً وباطناً ، كفسخ النكاح بالعنة ؛ والاعسار بالنفقة •

(والثاني) ينفسخ في الظاهر دون الباطن ، لأن عمر رضى الله عنه جعل للزوج الأول لما رجع أن يأخذ زوجته •

فرع إذا طلق المفقود امرأته أو ظاهر منها أو آلى منها — فإن كان في مدة التربص ، أو بعدها ، وقبل حكم الحاكم بالفرقة ، وقلنا : لا تقع الفرقة إلا بحكم الحاكم مع طلاقه وظهاره وإيلائه ، وإن كان بعد مدة التربص ، وبعد فسخ النكاح أما بانقضاء مدة التربص أو بفسخ الحاكم — فإن قلنا بقوله الجديد — وقع طلاقه وظهاره وإيلائه • وإن قلنا بقوله القديم — فإن قلنا : ينفسخ النكاح ظاهراً وباطناً — لم يقع طلاقه ولا ظهاره ولا إيلائه — وإن قلنا : ينفسخ في الظاهر دون الباطن وقع طلاقه وظهاره وإيلائه •

فرع إذا تربصت امرأة المفقود أربع سنين فإن قلنا بقوله الجديد فهي باقية على النكاح الأول فإن قضى لها حاكم بالفرقة فهل يجوز نقض حكمه على هذا القول ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو أسحاق •

(أحدهما) لا يجوز نقضه لأنه حكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد •

(والثاني) يجوز نقضه وهو المشهور ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره لأنه حكم مخالف للقياس الجلبى لأنه لا يجوز أن يكون حياً في حكم ماله ميتاً في حكم زوجته فعلى هذا إن كانت لم تزوج ورجع الأول أخذها واستمتع بها وإن كانت قد تزوجت بآخر فإن لم يدخل بها الثاني فرق بينها وبينه ولا عدة عليها عنه ولا شيء عليه لها وعادت إلى استمتاع الأول وإن كان قد دخل بها الثاني فرق بينها وبين الثاني ولزمها أن تعتد عنه لأنه وطء في نكاح فاسد فلزمها الاعتداد عنه فإذا انقضت عدتها عنه ردت إلى الأول وإن قلنا بقوله القديم ورجع الأول بعد الفسخ فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال إن قلنا بفسخ النكاح في الظاهر دون الباطن ردت إلى الأول سواء

تزوجت أو لم تتزوج وان قلنا ينفسخ ظاهرا وباطنا لم يرد الأول سواء
تزوجت أو لم تتزوج ومن أصحابنا من قال اذا رجع الأول بعد أن تزوج
بآخر فهي على القولين لأنها اذا تزوجت بآخر فقد شرعت في المقصود بالفرقة
فهي كالمتييم اذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة والأول هو المشهور *

فرع اذا تربصت امرأة المفقود وحكم الحاكم بالفرقة واعتدت
ثم تزوجت بآخر وبأن أن الزوج الأول كان قد مات قبل حكم الحاكم بالفرقة
فان قلنا بقوله القديم فقد وقعت الفرقة ظاهرا وباطنا وصح نكاح الثاني ظاهرا
وباطنا وان قلنا بقوله الجديد ففيه وجهان :

(أحدهما) ان نكاح الثاني صحيح لأنه بان أنها خالية من الأزواج وأنه
وقع موقعه فهو كما لو علمت موته بالينة قبل أن تنكح *

(والثاني) لا يصح النكاح الثاني لأن النكاح الثاني عقد في حال لم
يؤذن بالعقد فيه وكان محكوما بفساده فلا يتعقبه الصحة وأصل هذين
الوجهين القولان فيمن كانت عنده كتابة فاسدة ثم أوصى بركة ولم يعلم
بفساد الكتابة وكذلك اذا باع مال مورثه قبل أن يعلم بموته ثم بان أنه كان
ميتا وقت البيع • فعلى هذا اذا تزوجت امرأة المفقود في وقت ليس لها أن
تتزوج فيه مثل أن تتزوج قبل مضي المدة أكثر يباح لها التزويج بعدها أو
كأنت غيبة زوجها ظاهرها السلامة فان كان زوجها قد مات وانقضت عدتها
منه أو فارقتها وانقضت عدتها ففي صحة نكاحها وجهان :

(أحدهما) هو صحيح لأنها ليست في نكاح ولا عدة فصح نزويجها كما
لو علمت ذلك •

(والثاني) لا يصح لأنها معتقدة تحريم نكاحها وبطلانه ، وأصل هذا
من باع عينا في يده يعتقدها لمورثه فبان مورثه ميتا والعين مملوكة له
بالارث هل يصح البيع ؟ فيه وجهان كذا ههنا •

فرع قال الصيمري لو ركب رجل في البحر فبلغ امرأته أن

المركب الذي كان فيه زوجها قد غرق لم تجب عليها العدة حتى تعلم موته
يقينا قال : وان كان هناك امرأتان لكل واحدة منهما زوج وكاتتا على يقين
أن زوج احدهما مات ولا يعلم عينه فلا يحكم على واحدة منهما بعدة •

فرع اذا طلق الرجل امرأته ثم سألها عن عدتها هل انقضت
أم لا ؟ وجب عليها اخباره لقوله تعالى « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
أرحامهن » قال الصيمري : وكذلك لو سألها رسول الزوج أو من يعلم أنها
تخبره وأن سألها غير الزوج وغير رسوله أو من يعلم أنه لا يخبره فهل يلزمها
اخباره ؟ فيه قولان حكاهما الصيمري • والله تعالى أعلم بالصواب وهو
حسبي ونعم الوكيل •

فهارس الجزء التاسع عشر من المجموع شرح المذهب

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الشعر

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

أولا - الآيات القرآنية

| الآية - ورقمها | الصفحة |
|--|-----------|
| آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا واذكر ربك كثيرا وسبح بالعشي والابكار - آية ٤١ : آل عمران | ٣٢٨-٤٤١ |
| آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ليال سويا - آية ١٠ : مريم | ٤٤١ |
| ادخلوها بسلام آمنين - آية ٤٦ : الحجر | ٢٢٨ |
| اذا طلقتم النساء - آية ١ : الطلاق | ٤٦ |
| اذا تكلمتم المؤمنات ثم طلقتموهن - آية ٤٩ : الأحزاب | ٤٦ |
| اذ اقسوا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون - | |
| آية ١٧ ، ١٨ : القلم | ٢٦٢ |
| اذ نادى ربه انى مسنى الشيطان بنصب وعذاب | |
| - آية ٤١ : ص | ٣٢١-٣٢٢ |
| اذهبت طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها - | |
| آية ٢٠ : الاحقاف | ٢٢٣ |
| ارجع الى ربك فاساله ما بال النسوة اللاتى قطن | |
| ايديهن - آية ٥٠ : يوسف | ٢٤١ |
| اركض برجلك هذا مفتسل بارد وشراب - آية ٤٢ : | |
| سورة ص | ٣٢٤ |
| اضررب بمصالك الحجر - آية ١٦٠ : الاعراف | ٣٢٤ |
| اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم - | |
| آية ٨٩ : المائدة | ٩٣-٩٤-٣٧٩ |
| | ٢٨٨-٢٨٦ |
| الا ان تتقوا منهم تقاة - آية ٢٨ : آل عمران | ٢١٧ |
| الا المستضعفين من الرجال والنساء والوالدان | |

الصفحة

الآية - ورقمها

- لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فاولئك عسى الله
 ان يعفو عنهم - آية ٩٨ ، ٩٩ : النساء ٢١٧
- الا ما حرم - آية ٩٣ : آل عمران ٣٠٩
- الا من اكره - آية ١٠٦ : النحل ٢١٧
- الحج اشهر معلومات - آية ١٩٧ : البقرة ٤٥٥
- الحمد لله الذي هدانا لهذا - آية ٤٣ : الأعراف ٧٥
- الله الذي سخر لكم البحر لتاكلوا منه لحما طريا -
 آية ١٤ : النحل ٢٩٣
- المال والبنون زينة الحياة الدنيا - آية ٤٦ : الكهف ١٦٣
- ام نحن الزارعون - آية ٦٤ : الواقعة ٢٤٠
- انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال
 فابين ان يحملنها وإشفقن منها وحملها الانسان - آية ٧٢ :
 الأحزاب ٢٤٥
- ان الذين جاءوا بالا فك عصبة منكم - الى قوله تعالى -
 سبحانه هذا بهتان عظيم - آية ١١ : النور ١٠٣
- ان الذين يرمون المحصنات الغافلات لعنوا في الدنيا
 والآخرة ولهم عذاب عظيم - آية ٢٣ : النور ١٣٣
- ان الذين يشتركون بعهدي الله وايمانهم ثمنا قليلا
 اولئك لا خلاق لهم في الآخرة - آية ٧٧ : آل عمران ٢١٤
- ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها - آية ٥٨ :
 النساء ٢٤٥
- ان تبتغوا بأموالكم - آية ٢٤ : النساء ٢٤٧
- ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله
 يوم خلق السماوات والارض منها اربعة حرم - آية ٣٦ :
 التوبة ٤٢٣
- ان هذا الا اختلاق - آية ٧ : ص ٢٣٧
- ان هذا الا سحر يؤثر - آية ٢٤ : المدثر ٢٢٨

| الآية - ورقمها | الصفحة |
|--|--------------|
| انى تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله - آية ٣٧ : يوسف | ٢١٢ |
| انى يكون لى غلام ولم يمسننى بشر ولم اك بغيا - | |
| آية ٤٧ : آل عمران | ٢٣ |
| او اثاره من علم - آية ٤ : الاحقاف | ٢٢٨ |
| او امضى حقبا - آية ٦٠ : الكهف | ٣٥٤ |
| او كسوتهم - آية ٨٩ : المائدة | ٣٨٩-٣٨٥-٣٨٤ |
| بان ربك اوحى لها - آية ٥ : الزلزلة | ٧٥ |
| تاكلون لحما طريا - آية ١٢ : فاطر | ٢٩٢ |
| تالله لاكيدن أصنامكم بعد ان تولوا مدبرين - آية ٥٧ : | |
| الأنبياء | ٢٥٢-٢٤٦ |
| تالله تفتا تذكر يوسف - آية ٨٥ : يوسف | ٢٥٢-٢٥٠ |
| تالله لتسالن عما كنتم تفترون - آية ٥٦ : النحل | ٢٥٠ |
| تالله لقد آثرك الله علينا وان كنا لخاطئين - آية ٩١ : | |
| يوسف | ٢٥٢-٢٥٠-٢٤٦ |
| تالله لقد علمتم - آية ٧٣ : يوسف | ٢٥٠ |
| تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله - آية | |
| ١٠٦ : المائدة | ١٧٩-١٧٧ |
| تربص أربعة اشهر - آية ٢٢٦ : البقرة | ٣٣ |
| تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله | |
| - آية ٢٥٣ : البقرة | ٣٣٣ |
| تمتعوا فى داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب - | |
| آية ٦٥ : هود | ١٤٣-١٤٠ |
| تثبت بالدهن وصبيغ للاكلين - آية ٢٠ : المؤمنون | ٣٠٥-٣٠٤ |
| تؤتى اكلها كل حين باذن ربها - آية ٢٥ : ابراهيم | ٣٥٤ |
| ثم اتموا الصيام الى الليل - آية ١٧٨ : البقرة | ٣٦٦-٣٦٥-٣٦٦٢ |
| حين تمسون وحين تصبحون - آية ١٧ : الروم | ٣٥٤ |

الصفحة

الآية - ورقمها

| | |
|-------------|---|
| ٣٧٧-٢٢١ | ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم - آية ٨٩ : المائدة .. |
| ٤٣٤ | سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم من قبلتهم التي كانوا عليها - آية ١٤٢ : البقرة ... |
| ٣٢٣ | فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - آية ٢ : النور |
| ٩٨ | فاطعام ستين مسكيناً - آية ٤ : المجادلة .. |
| ٢٤٠ | قالق الحب والنوى - آية ٩٥ : الانعام .. |
| ٣٣٢-٣٢٩-٣٢٦ | فاما ترين من البشر احداً فقولى انى نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا - آية ٢٦ : مريم .. |
| ٧٢- ٤٨- ٣٨ | فامسالك بمعروف او تسريح باحسان - آية ٢٢٩ : البقرة .. |
| ٧ | فان فاءوا فان الله غفور رحيم - آية ٢٢٦ : البقرة |
| ٧٥ | فاهدوهم الى صراط الجحيم - آية ٢٣ : الصافات |
| ٢٤٣ | فبمرتك لاغوينهم اجمعين - آية ٨٢ : ص .. |
| ٤٠٢ | فتربصوا فستعلمون - آية ٣٥ : طه .. |
| ٣٦٦-٣٥٤ | فلدرهم في غمرتهم حتى حين - آية ٥٤ : المؤمنون |
| ٢٥٨-٢٥٤ | فشهادة احدكم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين - آية ٦ : النور .. |
| ٢٨٧-٢٨٣ | فصيام ثلاثة ايام - آية ٨٩ : المائدة .. |
| ٤٠١-٤٠٣-٤٠٥ | فطلقوهن لعدتهن - آية ١ : الطلاق .. |
| ٣٦٧ | فعدة من ايام اخر - آية ١٨٤ ، ١٨٥ : البقرة .. |
| ١٤٥ | فقال تمتعوا في داركم ثلاثة ايام - آية ٦٥ : هود .. |
| ٣٥٥ | فقد لبثت فيكم عمراً من قبله - آية ١٦ : يونس .. |
| ٣٨٨-٣٨٦-٣٧٩ | فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم - آية ٨٩ : المائدة .. |
| ٣٩٩ | فلما تفشباها حملت حملاً خفيفاً فمرت به - آية ١٨٩ : الاعراف .. |

الصفحة

الآية - ورقمها

| | |
|-------------|--|
| ٢٨١-٣٧٤ | فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام - آية ٨٩ : المائدة .. |
| ٢٤٠ | فتم الماهدون - آية ٤٨ : الداريات |
| ٢٨٣-٢٨٢ | في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه - آية ٣٦ : النور |
| ٢٥٧-٢٥٣ | فيقسمان بالله لشهادتنا احق من شهادتهما - آية ١٠٧ : المائدة |
| ٢٣٤ | قال آيتك ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا - آية ٤١ : آل عمران |
| ٢١٣ | قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها - آية ٨٩ : الاعراف |
| ٨٢ | قد سطع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله - آية ١ : المجادلة |
| ٤٢ | قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم - آية ٢ : التحريم |
| ٤٣٥ | قد نرى تقلب وجهك في السماء - آية ١٤٤ : البقرة |
| ٢٦٠ | قرآنا عربيا غير ذي عوج - آية ٢٨ : الزمر |
| ٣٠٩ | قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير - آية ١٤٥ : الانعام |
| ٢٢٣ | قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق - آية ٣٢ : الاعراف |
| ٤٣٠ | كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين - آية ٨٠ : البقرة |
| ٣٠٩ | كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل - آية ٩٣ : آل عمران |
| ٣٦٧-٣٥٤ | لابئين فيها احقابا - آية ٢٣ : النبا |
| ٢١٩-٢١١ | لا تحرما طيبات ما احل الله لكم - آية ٨٧ : المائدة |
| ٢٧٨-٢٧٧-٢٧٦ | لا تخرجوهن من بيوتهن - آية ١ : الطلاق |
| | لا تفتح لهم ابواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى |

| الآية - ورقمها | الصفحة |
|--|--------|
| يلج الجمل في سم الخياط - آية ٤٠ : الامراف ٢٢ | |
| لانفضوا من حولك - آية ١٥٩ : آل عمران ١١ | |
| لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما | |
| عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط | |
| ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة - آية ٨٩ : | |
| المائدة ٢٦١-٢٧٥ | |
| لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما | |
| كسبت قلوبكم - آية ٢٢٥ : البقرة ٢١١ | |
| لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون - آية ٧٢ : الحجر | |
| ٢٥٣-٢٥٥-٢٥٦ | |
| لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا - آية ١٨ : المائدة | |
| ٣٢٣ | |
| للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فاءوا | |
| فان الله غفور رحيم . وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم | |
| - آية ٢٢٦ : البقرة ٣ - ١٥ - ١٧ - | |
| ٣١-٣٢-٣٦-٣٩ | |
| ٤١ - ٦٩ | |
| لم تحرم ما أحل الله لك : آية ١ : التحريم ٣٠٩ | |
| محلقين رؤسكم ومقصرين - آية ٢٧ : الفتح ٣٥٧ | |
| من انصارى الى الله - آية ٢٤ : الصف ، آية ٥٢ : | |
| آل عمران ٣٦٢-٣٦٥-٣٦٦ | |
| من اوسط ما تطعمون اهليكم - آية ٨٩ : المائدة | |
| ٣٧٨-٣٧٩ | |
| من قبل أن تمسوهن - آية ٤٩ : الأحزاب ، آية ٢٣٧ | |
| البقرة ١٣ | |
| نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم - آية | |
| ٢٢٣ : البقرة ٥٦ | |
| هذا عذب فرات وهذا ملح اجاج - آية ٥٣ : الفرقان | |
| ٢٠٩ | |
| هل اتى على الانسان حين من الدهر - آية ١ : | |
| الانسان ٣٥٤-٣٦٦ | |

الصفحة

الآية - ورقمها

| | |
|-------------|---|
| ٢٤١ | وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
فارزقوهم منه - آية ٨ : النساء |
| ٣١٣-٣٠٩ | واسقّليناكم ماء فرائنا - آية ٢٧ : المرسلات |
| ٢٥٧-٢٥٣-٢٥٠ | واقسموا بالله جهد أيمانهم - آية ١٠٩ : الأنعام ،
النحل : ٣٨ ، النور : ٥٣ |
| ٤٣٥-٤٣٤-٤٣٠ | والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا - آية ٢٣٤ : البقرة |
| ٢٣٤ | والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم
متاعا غير إخراج - آية ٢٤٠ : البقرة |
| ١٠٠-١١١-١٠٦ | والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم
فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين
والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ويدأوا
عنها المذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين
والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين -
آية ٦ : النور |
| ١٠٧-١٠٦-١٠٤ | |
| ١٥٢-١٤٣-١٤١ | |
| ١٦٦-١٦٦-١٦٥ | |
| ١٩٢-١٩١-١٩٠ | |
| ٢٠١-١٩٣ | |
| ١٠٦-١٠٥-١٠٤ | والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة - آية ٤ : النور |
| ١٥٨-١٣٩-١١١ | |
| ٢٠٩ | |
| ٦٦-٥٦-٥٥ | والذين يظاهرون من نسائهم ثم يسودون لما قالوا
فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما
تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من
قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا -
آية ٣ ، ٤ : المجادلة |
| ٨٠-٧٢-٧١ | |
| ٨٧-٨٦-٨١ | |

الصفحة

الآية - ورقمها

| | |
|-------------|--|
| ٢٤١-٢٣٧ | وتخلقون افكا - آية ١٧ : المنكوت |
| ٣١٨ | وتستخرجون منه حلية تلبسونها - آية ١٤ : النحل |
| ٤٠٣-٤٠١ | وتضع الموازين بالقياس ليوم القيامة - آية ٤٧ : الانبياء |
| ٢٤٢-٢٩٣-٢٩٢ | وجعلنا السماء سقفا محفوظا - آية ٢٢ : الانبياء |
| ٢٤٢ | وجعلنا سراجا ومهاجا - آية ١٣ : النبا |
| ١٦٣ | وجعلنا لهم ازواجا وذرية - آية ٣٨ : الرعد .. |
| ٣٩٩-٣٩٦-٣٩٢ | وحمله وفصاله ثلاثون شهرا - آية ١٥ : الاحقاف .. |
| ٣٢٠ | وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحث - آية ٤٤ : ص |
| ٣٨ | وعاشروهم بالمعروف - آية ١٩ : النساء |
| ٣٩٦-٣٩٢ | وفصاله في عامين - آية ١٤ : لقمان |
| ٣٤٧ | وفي السماء رزقكم وما توعدون - آية ٢٢ : الداريات |
| ٣٤٧ | وفي اموالهم حق للسائل والمحرم - آية ١٩ : الداريات |
| ٢٧٨ | وقرن في بيوتكن - آية ٣٣ : الاحزاب |
| ٣٣٨ | وقوموا لله قانتين - آية ٢٣٨ : البقرة |
| ٣٢٢ | وكانوا يصرون على الحنث العظيم - آية ٤٦ : الواقعة |
| ٣٢٣ | وكلم الله موسى تكليما - آية ١٦٤ : النساء |
| ٣٦٦-٣٥٤ | ولتعلن نبأه بعد حين - آية ٨٨ : ص |
| | ولحم الخنزير - آية ١٧٣ : البقرة ، آية ٣ : المائدة ، |
| ٢٩٣ | آية ١١٥ : النحل |
| ٣٤٦ | ولكن لا تواعدوهن سرا - آية ٢٣٥ : البقرة |
| | ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة |
| | مساكين الى قوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن - |
| ٢٨١-٢٢٢- ٤٢ | آية ٨٩ : المائدة |
| ٢٩ | ولم يكن له كفوا احد - آية ٤ : الاخلاص |
| ٢٥١ | وليحلفن ان اردنا الا الحسنى - آية ١٠٧ : التوبة |

الصفحة

الآية - ورقمها

| | |
|-------------|--|
| ١٧٩ | وليشهدوا عذابها طائفة من المؤمنين - آية ٢ : النور |
| ٣٢٥ | وما انت بمسمع من في القبور - آية ٢٢ : فاطر .. |
| ٢٣٧ | وما انت عليهم بجبار - آية ٤٥ : ق |
| ٣٢٦-٣٢٧-٣٣١ | وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا فيوحى - آية ٥١ : الشورى |
| ٣٣٣ | |
| | من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة - آية ٩٢ : |
| ٨٢ | النساء |
| ٢٩٣ | ومن كل تاكلون لحما طريا - آية ١٢ : فاطر .. |
| | ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور - آية ٤٠ : |
| ٢٩ | النور |
| ٢٤٠ | ومكروا ومكر الله - آية ٥٤ : آل عمران |
| ٢٧٩ | وهو يطعم ولا يطعم - آية ١٤ : الانعام |
| ٣٦٥ | ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم - آية ٢ : النساء .. |
| | ولا تباشروهن وانتم هاكفون في المساجد - آية ١٨٧ : |
| ١٣ | البقرة |
| | ولا تجعلوا الله عرضة لاييمانكم ان تبروا وتنقوا |
| ٢٢٣-٢٢٦-٢٦٢ | وتصلحوا بين الناس - آية ٢٢٤ : البقرة |
| | ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله - آية |
| ٢٥٧ | ١٩٦ : البقرة |
| | ولا تقربوهن حتى يطهرهن فاذا تطهرن فاتوهن من |
| ١٣ | حيث امركم الله - آية ٢٢٢ : البقرة |
| | ولا تكتموا الشهادة - آية ٢٨٣ : البقرة |
| ٤١٣ | ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب فمقرها |
| | فقال تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد غير مكذوب - |
| ٣٦-٣٧ | آية ٦٤ : هود |
| | ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها - آية ٩١ : النحل |
| ٢٢٣-٢١٩ | ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى |

| الآية - ورقمها | الصفحة |
|---|--|
| القريبى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله وليعفوا
وليصفحوا - آية ٢٢ : النور | ٢٢٦ |
| ولا يحل لهم ان يكتمن ما خلق الله فى ارحامهم -
آية ٢٢٨ : البقرة | ٤٤٩-٤١٣ |
| ويدرأوا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه
من الكاذبين - آية ٨ : النور | ١١٨ |
| ويدرأون بالحسنة السيئة - آية ٢٢ : الرعد | ١٠٨ |
| ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا -
آية ٨ : الانسان | ٣٧٩ |
| يا ائتخت هارون ما كان أبوك امرا سوء وما كانت
امك بغيًا . فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان فى المهد
صبيا - آية ٢٨ ، ٢٩ : مريم | ٣٢٦-٢٣١ |
| يا ايها الذين آمنوا اذا تكلمتم بالمؤمنات فقلن
من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها -
آية ٤٩ : الاحزاب | ٣٩٢-٣٩٣-٣٩١
٣٩٤-٤٣٣ |
| يا ايها الدين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا - آية ٢٨ : التوبة | ١٨٥-١٨١ |
| يا قوم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تاكل فى ارض
الله ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب - آية ٦٤
: هود | ١٤٣-١٤٠ |
| يا موسى انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى
- آية ١٤٤ : الاعراف | ٣٣٣ |
| يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم
فيها حرير - آية ٣٣ : فاطر | ٣١٨-٣١٥ |
| يسألونك عن الاهلة قل هى سواييت للناس والحج
- آية ١٨٩ : البقرة | ٨٦-٨٧-٤٢٠
٤٢٣-٤٢٢ |

ثانياً - الأحاديث والآثار والأخبار

« حرف الألف »

| الصفحة | الحديث |
|-------------|--|
| ٣٠٥ | اتقدموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة |
| ٢٩٢ | أجل لنا ميتتان ودمان ، اما الدمان فالكبد والطحال |
| ٢٤٥ | اد الأمانة الى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك .. |
| ٣١٦ | ادراعه واعتده حبساً في سبيل الله |
| ٢٨٢-٢٢٠-٢٤٢ | إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر من يمينك ثم أئت الذي هو خير |
| | إذا دخلت الدم من العيضة الثالثة فقد برئت منه وبريء منها ولا ترثه ولا يرثها |
| ٤٠٨ | إذا ظهر من أربع نسوة بكلمة واحدة ثم أمسكنه فعليه كفارة واحدة |
| ٧٨ | إذا قلت لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت |
| ٢١٠ | أفضل الكلام أربع : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر |
| ٢٢٨ | أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم |
| ٣٠٣ | الا آيت الذي هو خير وكفرت من يميني |
| ٣٧٥ | الا امرأة على زوجها فايها تمتد أربعة أشهر |
| ٤٣٥ | الا ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثنا عشر شهراً ، أربعة فيها حرم ثلاثة منها متواليات ذو القعدة وذو الحجة المحرم ورجب مفرد |
| ٣٥٣ | الا أن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت |
| ٢٣١ | |

الصفحة

الحديث

- ٣٧٥ الا كفرت من يمينى وفعلت الذى هو خير
- ١٠٠ الله اعلم ان احكما كاذب فهل منكما من تائب
- اللهم علمه الحكمة ، اللهم علمه التأويل ، اللهم فقهه
- ١٨٢ في الدين
- امر اسامة على قوم فطعن الناس في امارته فقال :
- ان تطعنوا في امارته فقد طعنتم في اماره آبيه ، وايم
- الله ان كان لخليقا للامارة وان كان لمن احب الناس الى
- ٢٤٩ وان ابنه هذا لاحب الى بعه
- ٣٢٨ امرت ببريرة ان تمتد بثلاث حيض
- ان احكمم ليخلق في بطن امه نطفة اربعين يوما ثم
- يكون علقه اربعين يوما ثم يكون مضفة اربعين يوما ولا
- ٣٩٢ تنقضى العدة بما دون المضفة فوجب ان يكون بعد الثمانين
- ان احكمم ليملك في بطن امه نطفة اربعين يوما ثم
- يكون علقه اربعين يوما ثم يكون مضفة اربعين يوما وانما
- ٣٩٧ يتصور اذا صار مضفة
- ٣١١ انا نركب البحر ، ونحمل القليل من الماء
- انا نركب ونحمل معنا القليل من الماء فان توضحانا
- ٣١١ به لم نجد ماء نشر به افنتوضا بماء البحر
- ٢٤١ ان الله رحيم يجب الرحمة
- ١٩١ ان الله قد انزل فيك وفي صاحبك
- ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منى ومن
- ٣١٠ لم يطعمه فانه منى
- ان الله نهاكم ان تعطفوا بابائكم فمن كان حالفا
- فليحلف بالله او ليسكت قال عمر : فما حلفت بها بعد ذلك
- ٢٢٩ ذاكر او لا اثرا
- ان الله يحدث من امره ما شاء وانه قد اجبت ان لا
- ٣٣٨ تكلموا في الصلاة
- ١٩٢ ان المتلاعنين لا يجتمعان
- ٢٤٣ ان النار تقول : قط وعزتك

الصفحة

الحديث

- ١٨٦ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول أنها موجهة
- ٤٣٥ ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى : « واولات الاحمال اجلهن أن يضعن حملهن » فقال : المتوفى عنها زوجها والمطلقة
- ٢٢٨ ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل وهو يحلف بأبيه فقال : ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت
- ٤٤٦ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : امرأة المفقود امراته حتى ياتيها زوجها
- ٢٦٢ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين قال ان شاء الله لم يحث
- ٢٦٢ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : والله لا غزون قريشا الى ان قال في الثالثة ان شاء الله
- ١٤٢ ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بينهم على الحمل قبل وضعه
- ٣١٦ ان النجاشي اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم خفين فلبسهما
- ٣٠٨ ان اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : اخبرنا ما حرم اسرائيل على نفسه ؟ قال : كان يسكن البدو فاشتكى عرق النساء فلم يجد نبيًا بلأئمه الا لحوم الابل والبانها فلذلك حرمها . قالوا : صدقت
- ٣٣٤ أن امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : ان اينتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها افتكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا لا لا قالها ثلاثا انما هي اربعة اشهر وعشر وقد كانت احساكن ترمى بالبصرة في راس الحول وانها الآن اربعة وعشر
- ان امرأة اتت عمر رضي الله عنه وقالت : ان زوجي خرج الى مسجد اهله ففقد فقال لها تربصي اربع سنين فتربصت ثم اتت فاخبرته فقال لها امتدى بأربعة اشهر

وعشر فلما انقضت امت إليه فاخبرته فقال لها : حلت فتزوجي ولم ينكر عليه احد من الصحابة فتزوجت رجلا ثم رجع زوجها الاول فأتى عمر رضى الله عنه فقال : زوجت امرأتى فقال له عمر : وما ذاك فقال : غبت اربع سنين فامرتها بالتزويج فقال عمر : يغيب احدكم اربع سنين لا فى غزوة ولا فى تجارة ثم يرجع فيقول : زوجت امرأتى فقال الرجل : انى خرجت الى مسجد اصلى فاستلبتنى الجن فاقمت عندهم الى ان غزاهم من الجن مسلمون فوجدوني اسيرا فى ايديهم فقالوا : ما دينك فقلت الاسلام فخيرونى بين ان اقيم عندهم او ان ارجع الى اهلى فاخترت الرجوع الى اهلى فسلمونى الى قوم منهم فكانت بالليل اسمع اصوات الرجال وبالنهار ارى مثل الصغار فاسير فى اثره حتى اهبطت الى عندكم فخبره عمر بين ان ياخذ زوجته او مهرها ٤٤٥

ان امرأة من اسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهى حبلى فخطبها ابو السنان بن بعك فأتى ان تنكحه فقال : والله ما يصلح ان تنكحى حتى تعتدى اخر الاجلين فمكثت قريبا من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت الى النبى فقال : انكحى ٤٣١

ان ام كلثوم بنت عقبة كانت عنده قالت له وهى حامل . طيب نفس بتطليقة فطلقتها تطليقة ثم خرج الى الصلاة ، فرجع وقد وضعت ، فقال ما لها خدعتنى خدعها الله . ثم اتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال « سبق كتاب اجله ، اخطبها الى نفسها » ٤٣١

ان اول من سال ن ذلك فلان بن فلان قال يا رسول الله ارايت لو وجد احدا امراته على فاحشة كيف يصنع ؟ ان تكلم تكلم بامر عظيم وان سكبت سكبت على مثل ذلك . قال : فسكت النبى صلى الله عليه وسلم فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك اتاه فقال : ان الذى سالتك عنه ابتليت به ، فامر الله عز وجل هؤلاء الايات فى سورة النور : « والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء » فتلاهن عليه ووعظهن وذكر واخبرهن ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقال : لا والذى بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وانخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فقالت : لا والذى بعثك بالحق انه لكاذب فبدا الرجل

الصفحة

الحديث

- فشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة
ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة فشهدت
اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب
الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما .. ٩٩ - ١٠
- ٣٢٤ انت اخونا ومولانا
- انتسفت الجن رجلا على عهد عمر رضى الله عنه فلم
يدروا حياً هو ام ميت ؟ فأتت امراته عمر رضى الله عنه
فامرها ان تتربص اربع سنين ثم امر وليه ان يطلق ثم
امرها ان تعتد وتزوج فان جاء زوجها خير بينها وبين
الصادق ٤٤٤
- ٣٢٤ انت منى وانا منك
- ان جاءت به اوراق جعداً جماليا خدلج الساقين سابع
الايتين فهو للذى رميت به ، فجاءت به اوراق جعداً
جمالياً خدلج الساقين سابع الايتين .. ١٣٦
- ان خلق احدكم يجمع فى بطن امه فيكون نطفة اربعين
يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك
ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام .. ١٠٩
- ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله ان رجل وجد مع امراته رجلاً ان تكلم
جلدتموه او قتل قتلتموه او سكت سكت على غيظ فقال
النبى صلى الله عليه وسلم اللهم افتح .. ٩٩
- ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم يضرب خده
وينتف شعره فقال يا رسول الله هلكت قال وما اهلكك
قال وقعت على امرأتى فى نهار رمضان قال اعتق رقبة
قال لا اجد قال صم شهرين متتابعين قال لا استطيع قال
اطعم ستين مسكيناً قال لا استطيع ثم جلس فاتى النبى
صلى الله عليه وسلم بعز .. فيه تمر قدر خمسة عشر
صاعاً فقال تصد .. بهذا فقال اعلى افقوا منا ! فيما بين
لابتيها اهل بيت احوج اليه منا فضحك صلى الله عليه
وسلم ثم قال : « اذهب اطعمه اهلك » .. ٩٢
- ان رجلا استهوته الجن فغتاب عن امراته فأتت

الصفحة

الحديث

عمر بن الخطاب رضى الله عنه فامرها ان تمكث اربع سنين
ثم امرها ان تعد ثم تتزوج ٤٤٢

ان رجلا قال : يا رسول الله ان امرأتى لا تريد
لامس ، تعريضا منه بزناها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : طلقها . فقال : انى احبها فقال النبي صلى الله
عليه وسلم امسكها ١٠٣

ان رجلا قال يا رسول الله انى ظهرت من امرأتى
فرايت ساقها في النهر فواقعتها قبل ان اكفر فقال : كفر
ولا تعد ٨٠

ان رجلا لامن امرأة في زمان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانتفى عن ولدها ففرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة ١٩٠

ان رجلا من قوم عبد الرحمن بن ابي ليلي خرج
ليصلى مع قومه صلاة العشاء ففقد فانطلقت امراته الى
عمر بن الخطاب رضى الله عنه فحدثته بذلك فسأل عن
ذلك قومها فصديقوها فامرها ان تترى اربع سنين
فترى ثم اتت عمر فاخبرته بذلك فسأل عن ذلك
قومها فصديقوها فامرها ان تتزوج ثم ان زوجها الاول
قدم فارتضوا الى عمر فقال عمر : يغيب احكم الزمان
الطويل لا يعلم اهله حياته قال : كان لى عذر قال :
وما هدرك ؟ قال : خرجت اصرى مع قومي صلاة العشاء
فسبنتى او قال اصابتنى الجن فكنت فيهم زمنا طويلا
فغزاهم جن مؤمنون فقالوهم فظفروا عليهم فاصابوا
لهم سبايا فكنت فيما اصابوا فقالوا : ما دينك ؟
قلت : مسلم . قالوا : انت على ديننا لا يحل لنا سبيك
فخبروني بين المقام وبين القفول فاخترت القفول فاقبوا
معى بالليل بشرا يحدوني وبالنهار اعصار وريح اتبعها
قال فما كان طعامك ؟ قال كل ما لم يذكر اسم الله عليه .
قلل فما شربك ؟ قال : الجدف ٤٤٤

ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى غفار
فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر
بكشعها بياضا فنزل عن الفراش ثم قال نخذى عليك
ثيابك ولم ياخذ مما اتاها شيئا ١٦٥

الصفحة

الحديث

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : أطلعهم
ستين مسكينا قال لا أجد ، قال فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم بعزق من تمر فيه خمسة عشر صاعاً فقال : خذه
٩٠ وتصدق به

أن زينب ردت عليه هديته فغضب النبي صلى الله
عليه وسلم فألقى منهن {

أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف
شهر فتصنعت للأزواج فمهرت بأبي السنبال بن بعلك
فقال لها : قد تصنعت للأزواج إنما هي أربعة أشهر وعشر
فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته قد حلت بذلك
فقال : كذب أبو السنبال يعني غلط قد حلت فابكحى من
١٣٦-٣٥ شئت

أن سبيعة بنت الحارث أجزته أنها كانت تحت سعد
ابن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم
تنشب أن وضعت حملاً فلما تملت من نفاسها تجملت
للخطاب فدخل عليها أبو السنبال بن بعلك رجل من بني
عبد الدار فقال مالى أراك تجملت للخطاب ، فانك والله
ما أنت بشاكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت
سبيعة فلما قال لى ذلك جمعت على ثيابى حين أمسيت ،
فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك
فأفتانى بأنى قد حلت حين وضعت حملى وأمسرنى
٤٣١ بالتزويج

أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفى فطلقها ونكحها
غيره في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها
ضربات بمخفقة وفرق بينهما ثم قال أيا امرأة تكحت
في عدتها فإن كان زوجها الذى تزوجها لم يدخل بها
فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان
خاطباً من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبداً
٤٣٧

أن عبدة الله بن مسعود رضى الله عنه أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قتل أبا جهل فقال : آله أنك
قتلته ؟ قال : آله أنى قتلته ٢٤٧

ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في المرأة اذا
طلقت فارتفعت حيضتها ان عدتها تسعة اشهر لحملها
٤٠٩ وثلاثة اشهر لعدتها

ان عويمر العجلاني اتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال : يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امراته
رجلا ايقتله فيقتلونه ؛ ام كيف يفعل ؟ فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب
فاتت بها ، قال سهل : فتلاعنا ، انا مع الناس عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر
كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها ، فطلقها ثلاثا
قبل ان يامر رسول الله قال ابن شهاب فكانت سنة
١٠٠ المتلاعنين

ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على
راسه وهو في المسجد فارجله وكان لا يدخل البيت الا
٢٧١ لحاجة اذا كان معتكفا

ان لله تسعة وتسعين اسما من احصاها وفي لفظ من
٢٣٨ حفظها دخل الجنة

انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .. ٩٦-٩٧

انما يخزن لهم ضرور مواشيهم اطعمتهم .. ٢٩٠-٣١٠

انه اشتكى رجل منهم حتى اضمنى فعاد جلدة على ..
عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففش لها فوقع
عليها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك
وقال : استفتوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني
قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما راينا باحد من الناس
من الضر مثل الذى هو به ، لو حملناه اليك لتفست
عظامه ، ما هو الا جلد على عظم فامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان ياخذوا مائة شمر اخ فيضربوه بها
٣٢٣ ضربة واحدة

ان هلال بن امية قذف امراته عند النبي صلى الله
عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه
وسلم البينة او حد في ظهرك . فقال يا رسول الله اذا

الصفحة

الحديث

- راى احدنا على امراته رجلا ينطلق يلتمس البينة ؟ فجعل
النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في
ظهرك فقال هلال : والذي بعثك بالحق انى لصادق ،
ولينزلن الله ما يبرىء ظهري من الحد فنزل جبريل ،
وانزل الله عليه « والذين يرمون ازواجهم » فقرأ حتى
بلغ « ان كان من الصادقين » فانصرف النبي صلى الله
عليه وسلم فارسل اليهما فجاء هلال فشهدوا النبي
صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احكما كاذب
فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ، فلما كان عند
الخامسة وقفوها فقالوا : انها موجبة فتلكات ونكست
حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا افصح قومى سائر اليوم
فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروها فان
جاءت به اكحل العينين سابغ الاليتين خدج الساقين فهو
لشريك بن سحماء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن ١٠٥-١٠٤
- انى لا اعلم ما يجزىء من الطعام والشراب الا اللبن ٣١٠
- انى والله ان شاء الله لا احلف على يمين فارى غيرها
خيراً منها الا آتيت الذى هو خير وكفرت عن يمينى ٢١٢
- انى والله لا احلف على يمين فارى غيرها خيراً منها
الا آتيت الذى هو خير وتحللتها ٤٢
- لان النبي صلى الله عليه وسلم كلمهم وناداهم وقال :
وما انتم بأسمع لما اقول منهم ٢٣٥
- اياكم والحلف فانه ينفق ثم يمحى ٢٢٧
- ايما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست
من الله فى شيء ولن يدخلها الله تعالى جنته ١٣٩-١٢٢
- ايما امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيفتين ثم
رفعتها حيفتها فانها تنتظر تسعة اشهر فان بان بها
حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة اشهر ثم حلت ٤١٩
- ايما امرأة تكحت بغير وليها فهي زانية ، فهي زانية
فهي زانية ١٨٩
- ايما امرأة تكحت فى عدتها فان كان زوجها الذى

| الصفحة | الحديث |
|-------------|---|
| ٤٣٧ | تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ولا ينكحها أبدا |
| ١٣٩-١٣٣-١٣٢ | ايما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحه الله على رموس الاولين والآخرين |
| ٢٢٤ | الايمان اربعة يمينان يكفران ويمينان لا يكفران |
| ٤٣١ | فافتاني باني قد حلت حين وضعت حملي وامرني بالتزويج ان بدا لي |
| ٢٣٠ | واييك لو طمنت في فخذها لاجزالك |
| ٢٣٧ | والذي فلق الخب وبدا النسمة |
| ١٧٨ | والدين لا يكلمهم الله يوم القيامة لا ينحسرون في الثلاثة والعدو لا ينفي الزائر |
| ٢٥٢ | والله لاغزون قريشا |
| ٢٣٥ | والله لاغزمون قريشا الله لاغزون قريشا الله لاغزون قريشا ثم قال ان شاء الله |
| ٢٤٧ | وايم الله انه لخليق بالامارة |

« حرف الباء »

— بينا انا واقف في الصف يوم بدر نظرت عن يميني فاذا انا بين غلامين من الانصار حديثا اسنانهما تمنيت لو كنت بين اضلع منهما ، فغمزني احدهما فقال : يا عم هل تعرف ابا جهل ؟ قلت نعم ؛ وبما حاجتك اليه يا ابن اخي ؟ قال اخبرت انه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لئن رايت لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الاعرجل منا . قال فغمزني لذلك ، فغمزني الآخر فقال مثلها فلم انتشب ان نظرت الى ابي جهل يزول في الناس فقلت : الا تريان ؟ هذا صاحبكما الذي تسالان عنه ، قال : فابشندراه بنسيفهما حتى قتلاه ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبراه

الصفحة

الحديث

- فقال : ايكما قتله ؟ فقال كل منهما : لا ؛ فقال هل
مسحتما سيفيكما ؟ قالا : لا ؛ فنظر في السيفين فقال :
كلاكما قتله ، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح .
والرجلان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عفراء ٢٤٨-٢٤٧
- بينما أيوب يفتسل اذ خر عليه رجل من طراد من
ذهب ٣٢١
- بين قبري منبري روضة من رياض الجنة ١٨٠
- الجنة والا حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك
بالحق اني لصادق ولينزلن الله في امرى ما يبرىء ظهري
من الحد فتزلت آية اللعان فصرى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال ابشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا
ومخرجا فقال هلال : قد كنت رجوا ذلك من ربي تعالى
١٩١

« حرف التاء »

- اتقى الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن
« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى الى
الله . . الآية » فقال يعتق رقبة ، فقلت لا يعجد ، قال
فليحسم شهرين متتابعين قلت يا رسول الله . شيخ كبير
ما به صيام قال فليطعم ستين مسكينا ، قلت يا رسول الله
ما عنده شيء يتصدق به . قال فاتى بعزق من تمر ،
قلت يا رسول الله وأنا اعينه بعزق آخر ، قال قد احسننت
فاذهبي فاطعمي بهما عنه ستين مسكينا وارجمي الى ابن
عمك ٨١ - ٨٢

« حرف الثاء »

ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولهم
عذاب اليم رجل حلف بعد صلاة العصر لقد أعطى بسبعته
اكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل . نفع فضل ماء قال الله :
اليوم امنعك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمله يدك
ويستحب ان يشهد الرجل وهو قائم لقوله ﷺ :

الصفحة

الحديث

ثم يا هلال فاشهد ولانه ابلغ في الردع وتكون المرأة قاعدة
حال لعان الزوج لانه لا حاجة الى قيامها حال لعان الزوج
فاذا ارادت ان تشهد لقوله صلى الله عليه وسلم
للزوجة « قومي فاشهدي » ١٧٩

ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولهم
عذاب اليم : رجل حلف يميناً على مال مسلم فاقتطعه .
ورجل حلف يميناً بعد صلاة العصر لقد اعطى بسلعته أكثر
مما اعطى وهو كاذب . ورجل منع فضل الماء ، فان الله
عز وجل يقول : اليوم امتك فضلى كما منعت فضل ماء
لم تعمله يدك ١٧٧-١٨٣-١٨٤

« حرف الجيم »

جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال الشرك بالله . قال ثم ماذا ؟
قال عقوق الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال اليمين الغموس ؟
قلت : وما اليمين الغموس قال التي يقتطع بها مال امرئ
مسلم هو فيها كاذب ٢١٨-٢٢٥

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان
امرأتى جاءت بولد اسود ونحن ابيضان فقال هل لك
من ابل قال نعم قال : وما لونها ؟ قال : حمر قال : هل
فيها من اوراق ؟ قال : ان فيها لورقا . قال فاني ترى
ذلك ؟ قال عسى ان يكون نزعة عرق ، قال وهذا عسى
ان يكون نزعة عرق ١٣٦-١٣٧-١٤٠

« حرف الخاء »

اختصم سعد بن ابي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن
أخي عتبة بن ابي وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهة .
وقال عبد بن زمعة : هذا اخي يا رسول الله ولد على
فراش ابي فنظر رسول الله الى شبهة فرأى شبهة بينا بعثة
فقال : هو لك يا عبد بن زمعة . الولد للفراش وللعاهر
الحجر ، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة ، قال : فلم ير

خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال فرايت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فاستدرت اليه حتي انتبه من ورائه فضربته على جبل عاتقه واقبل على فمضني ضمة وجدت منها ريع الموت ثم ادركه الموت فارسلني فلحقته عمر بن الخطاب ما للناس فقلت امر الله ثم ان الناس رجعوا وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه قال فقلت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال مثل ذلك قال : فقلت فقالت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا ابا قتادة فقصصت عليه القصة قال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القتل عندي فارضه من حقى فقال ابو بكر الصديق : لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله يقتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطه اياه فاعطاني قال فبعت الدرع فابتعت به مخرفا في بني سلمه فانه لاول مال نالته في الاسلام

خير عمر بن المرأة وبين الصداق

تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخوانهن

وأخواتهن

تخيروا لنطفكم فانكحوا الإكفاء وانكحوا اليهم

خير المال سكن مابورة او مهرة بامورة

خير المال عين قرارة في أرض خوارة

فخير عمر رضى الله عنه بين المرأة وبين الصداق

الخبز والتمر والخبز والزيت والسمن

« حرف الدال »

ادراوا الحدود بالشبهات

الصفحة

الحديث

- ويدرا عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه
 ١٩٧ من الكذابين
 ٤٠٢ دعى الصلاة أيام أقرائك
 ٤٠٤ دعى الصلاة والصيام أيام أقرائك وأراد أيام حيضك

« حرف الذال »

- ١٩٨ ذلك تفريق بين المتلاعنين

« حرف الراء »

- رايت رسول الله وضع تمرّة على كسرة وقال ! هذه
 ٣٠٥-٣٠٤ ادام هذه
 ٢١٠ رفع القم من ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
 حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
 ٢١٢ رفع القلم من ثلاثة عن المجنون المغلوب لى عقله حتى
 يبرا وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم
 ١١٥-٢١٣ رفع القلم من ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن
 المبتلى حتى يبرا وعن الصبي حتى يكبر
 ٣٥٢-٣٥٣-٢١٧ رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
 عليه
 ٣٦٠
 ٣٧٨ فرأى غيرها خيرا منها فليكنها وليات الذي هو خير
 ١٧٧ فامرسل اليهما فجاءا فقام هلال فشهد ثم قامت
 فشهدت
 ٢٢ الرجم بحق على من زنى وقد حصن ، اذا قامت به
 البينة أو كان الحبل أو الاعتراف

« حرف الزاى »

- ١٦٤ تزوجوا الودود الولود فانى بكنائركم الأمم

« حرف السين »

- ٢٢٧ سال اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوات فقال : هل على غيرها فقال لا الا ان تطوع فقال : والذي بعثك بالحق لا ازيد عليها ولا انقص قال : افلح الرجل ان صدق
- ٢٣٨ اسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك او انزلته في كتابك او علمته احدا من خلقك او استاثرت به في علم الغيب عندك
- ٤٣١ سبق الكتاب اجله اخطبها انى نفسها
- ١٩٠ فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ابشر يا هلال جعل الله لك فرجا فقال هلال : قد كنت ارجو ذلك من ربي عز وجل
- ٢٢٢ سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعرابي الذي سألته عن الصلاة فقال : هل على غيرها فقال : لا الا ان تطوع فقال : والله لا ازيد على ذلك ولا انقص منه
- ٢٢٧ سمعني رسول الله صلى الله عليه وسلم احلف بابي فقال : ان الله عز وجل ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فقال عمر رضى الله عنه : والله ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا
- ٣٠٥-٣٠٢ سيد ادامكم اللحم
- ٣٠٥ سيد ادامكم الملح
- ٣٠٥ سيد الادام الملح
- ٣٠٢ سيد الادام في الدنيا والاخرة اللحم وسيد الشراب في الدنيا والاخرة الماء وسيد الرياض في الدنيا والاخرة الفاغية
- ٣٠٣ سيد طعام اهل الجنة اللحم

« حرف الطاء »

نطلقها ثلاث تليقات عند رسول الله صلى الله عليه

الصفحة

الحديث

- وسلم فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ١٩٨
الطلاق لمن اخذ بالساق ٤٤

« حرف الفين »

- تعتمد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة ٤٤١
أعطى سائلا خبزاً وتمراً وقال هذا آدم هذا ٣٠٢
فألمة بضعة منى ١٣- ١١
ستفتح لكم بلاد الروم وستجدون فيها بيوتا تسمى
الحمامات فإذا دخلتموها فأنزروا بالآزر ٢٨٢

« حرف القاف »

- قال سعيد الخدري رضي الله عنه : يا رسول الله أنا
نصيب السبايا ونحب الاثمان أفنعزل عنهن ؟ فقال صلى
الله عليه وسلم : ان الله عز وجل اذا قضى خلق نسمة
خلقها ١٤٠- ١٤١
قال صلى الله عليه وسلم لابن عمر حين طلق امراته
وهي حائض : « انما السنة ان يطلقها في كل قرء طلقه » ٤٠٤
قال للزوجين ثلاث مرات الله اعلم ان احكما كاذب
فهل منكما من تأيب ١٠٠
قام رسول الله خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع من
تمر أو صاع من شعير عن كل رأس أو صاع بر بين اثنين ٣٨٠
قضى به عمر بين المهاجرين والانصار ولم ينكره منكر ٤١٢

« حرف الكاف »

كتب امرأ أصيب من النساء ما لا يصيب غيري فلما
دخل شهر رمضان خفت ان اصيب من امرأتي شيئاً
يتتابع بي حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ رمضان

الصفحة

الحديث

فبينما هي تحدثني ذات ليلة وتكشف لي منها شيء فلم
البث أن نزوت عليها فانطلقت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخبرته فقال : (حرر رقبة) ٦٦

كنت امرا وقد اوتيت من جماع النساء ما لم يؤت
غيري ، فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتي حتى ينسلخ
رمضان فرقا من ان أصيب في ليلتي شيئا فاتتبع في ذلك
الى ان يدركني النهار وانا لا اقدر ان انزع ، فبينما هي
تخدمني من الليل اذ تكشف لي منها شيء فوثبت عليها
فلما أصبحت غدوت على قومي فاخبرتهم خبري وقلت
لهم انطلقوا معي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فاخبره بأمرى ، فقالوا : والله لا نفعل نتخوف ان ينزل
فينا قرآن او يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقالة يبغى عارها علينا . ولكن اذهب انت واصنع ما بدا
لك فخرجت حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبرته خبري فقال لي انت بذلك ، فقلت أنا بذلك ؟
فقال انت بذلك ؟ قلت أنا بذلك . فقال انت بذلك قلت
نعم . ها آنذا فأمض في حكم الله عز وجل فانا صابر له
قال : اعتق رقبة فضربت صفحة رقبتى بيدي وقلت :
لا والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا وحشا ما لنا عشاء .
وقال اذهب الى صاحب صدقة بنى رزيق فقل له فليدعها
اليك فأطعم منك منها وسقا من تمر ستين مسكينا ثم
استمن بسائرهم عليك وعلى عيالك . قال فرجمت الى
قومي فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الراى ووجدت
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة البركة وقد
أمركم بصدقتكم فادفعوها لي فدفعوها الى ٦٧

كان يدخر قوت عياله لسنة ٣٠٧
كفر رسول الله بصاع من تمر وأمر الناس بذلك
فمن لم يجد فنصف صاع من بر من اوسط ما تطعمون
اهليكم ٢٨٠

كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
حببتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله
العظيم ٣٢٨

فكانت سنة المتلامين ١٩٧

الصفحة

الحديث

- ٣٧٦ مكفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير ..
 ١٩٧ وكان فراقه اياها سنة في المتلاعنين ..
 ٣٧٥ وليكفر عن يمينه الا ما لا يعاب به ..

« حرف اللام »

- ١٨٠ لا احل المسجد لجنب ولا حائض ..
 لا احلف على يمين فإرى غيرها خيراً منها الا آتيت
 ٣٧٥-٢٢٠ الذي هو خير وتحلفتها ..
 ٢٩٠ لا اعلم ما يجزى من الطعام والشراب الا اللبن ..
 ٢٢٩ لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون ..
 لا تحلفوا بآبائكم ولا امهاتكم ولا بالانداد ولا تحلفوا
 ٢٣١-٢٢٩ الا بالله ولا تحلفوا بالله الا وانتم صادقون ..
 ٣٥٢ لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر ..
 ٣٤٥ لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ..
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ
 ٤٠٣ بحيضة ..
 ٩١ لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ..
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 ٣٧٥ قطعة رحم ..
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 قطعة رحم ومن حلف على يمين فإرى غيرها خيراً منها
 ٤١ فليتركها فان تركها كفارتها ..
 لا نذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في
 قطعة رحم ومن حلف على يمين فإرى غيرها خيراً منها
 ٢٢٠ فليدعها وليات الذي هو خير فان تركها كفارتها ..
 لا ها الله اذ لا يعمد الى اسد من اسد الله تعالى يقاتل
 من دين الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى
 ٢٤٧ الله عليه وسلم : صدق ..

الصفحة

الحديث

- ٣٨١ لا يجزىء اطعام العشرة وجبة واحدة
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا امرأة على زوجها فانها تحد عليه أربعة اشهر وعشراً
 لا يحل لمسلم أن يهجر اخاه فوق ثلاثة أيام والسابق اسبقهما الى الجنة
 لما كان في الخامسة قيل يا هلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يعذبني الله عليها كما لم يعذبني عليها فشهد الخامسة . فلما كانت الخامسة قيل لها اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فتلكات ساعة ثم قالت والله لا افصح قوامي فشهدت الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 ١٨٦ لولا الايمان لكان لى ولها شأن
 ١٦٨-١٦٦ ليس على مقهور يمين
 ٢١٥-٢١٠ ولا تحلفوا يالطواغى ولا بآبائكم
 ٢٧٤ وليكفر من يمينه الا ما لا يعاب به
 ٤١

« حرف الميم »

- ما بال رجال يظاؤون ولأئدهم ثم يعزلونهن لا تأينى وليدة يعترف سيدها انه ألم بها الا لحقت به ولدها ، فامزلوا بعد ذلك أو أتركوا
 ١٦٠-١٥٧ ما حملك على ما صنعت ، قال رايت بياض ساقها في القمر قال فاعتزلها حتى تكفر عن يمينك
 ٨٠ ما سمعت أبى يحدث بهذا الحديث قط الا قال والله ما حاشا فاطمة
 ٢٤٩ مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الاثرجة طعمها طيب وريحها طيب
 ٣٠٤

الصفحة

الحديث

- مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم
أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع ١١٤-١١٥
- مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم
لا يجتمعان أبدا ١٩٧-١٩٧
- من اقتطع حق امرئ مسلم يمينه فقد أوجب الله
له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وإن كان شيئا
يسرا يا رسول الله ؟ قال وإن كان قضيا من أراك ٢٢٥
- من ترك الصلاة فقد كفر ٢٣٥
- من حلف أنه برئ من الإسلام فإن كان كاذبا فقد قال
وإن كان صادقا فلم يرجع إلى الإسلام سالما ٢٢٧-٢٣٠
- من حلف بالامانة فليس منا ٢٤٥
- من حلف بغير الله فقد كفر واشرك ٢٢٨-٢٣٠
- من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ٢٣٤
- من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من
النار ١٧٧-١٨٠
- من حلف عند منبري على يمين آثمة ولو على سواك
من رطب وجبت له النار ١٧٧-١٧٨
- من حلف عند منبري على يمين أشهد ولو بسواك من
رطب وجبت له النار ١٨٠
- من حلف على يمين بئمة غير الإسلام كاذبا فهو كما
قال ٢٢٩
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي
هو خير وليترك يمينه ٣٧٨
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي
هو خير وليكفر عن يمينه ٢٢٢-٢٢٤-٢٢٢
- ٣٧٥
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن
يمينه ثم ليفعل الذي هو خير ٢١٩
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفرها

الصفحة

الحديث

- وليأت الذي هو خير ٢٧٥
- من حلف على يمين قال ان شاء الله لم يحث .. ٢٦٢
- من حلف على يمين وهو فيها فاجسر ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان .. ٢٢١-٢٢١
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .. ٣٩-٤٠
- من سئل عن علم فكتمه الجمه الله يوم القيامة بلجام من نار .. ٤١٣
- من قذف محضنة حبط الله عمله ثمانين عاماً .. ١٠٣
- من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله تعالى .. ٢٢٧
- من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .. ٦
- فمكثت قريبا من عشرين ليلة ثم نفست .. ٤٣١
- فمن رماها أو ولدّها فعليه الخد .. ١١٤
- فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .. ٢٢٨
- المتاع منسوخ بالمواريث والحول منسوخ بأربعة أشهر وعشر .. ٤٣٤
- المتلاعنان لا يجتمعان أبداً .. ٢٠٠-١٩٤
- ومن يتألى على الله يكذبه .. ٤

« حرف النون »

- نبقها مثل قلال هجر .. ٣٠٤
- نعم الإدام الخل .. ٣٠٥
- نفست بعد ليال فخطبت .. ٤٣١
- لأناس معادن والعرق دساس وأدب البوء كصرق السوء .. ١٦٤

الصفحة

الحديث

« حرف الهاء »

- هذا ادم هذا ٣٠٤
هو الطهور مأوه الحل ميتته ٣١١
هو عليه صدقة ولنا هدية ٣٤٠

« حرف الواو »

- ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بليسال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
حللت فانكحى ٤٣٠
الولد للفراش ١١٤-١١٥-١١٨
١٦٨
الولد للفراش وللعاهر الحجر ١٣٢-١٣٣-١٤٥
١٥٧

« حرف الياء »

- يا رسول الله انا نصيب السبايا ونحب الاثمان فنمزل
عنهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قضى الله نسمة
خلقها ١٦١
يا عبد الرحمن بن سمره لا تسال الامارة فانك ان
اعطيتها من مسألة وكلت اليها وان اعطيتها من غير مسألة
اعنت عليها وان خلقت على يمين فرايت غيرها خيراً منها
فأنت الذى هو خير وكفر من يمينك ٣٧٣
اليمين على المذمى ٥٤

ثالثاً - الشعر

الصفحة

- ٣ قاليت لا ينفعك كشجى بطانه
لعضب رقيق السفرتين مهند
- ٣ قليل الا لا يا حافظ ليمينه
وان سبقت منه الامين يرث
- ٤ قاليت لا انك احسرو قصيده
تكون واياها بها مثلاً بمدى
- ١١ فبتن بجنانى مصرعات
وبت افض اغلاق الختام
- الا طال هذا الليل وازور جانبه
وليس الى جنبى خليل اداعبه
- فوالله لولا الله لا شئ غنيره
لزعزع من هذا السرير جوانبه
- ١٥ مخافة ربي والحياء يكفنى
واكرم بعلى ان تنسال مراكمه
- ١٦ تربص بها ريب المنون لعلها
تطلعه يوما او يموت حليلها
- ٢٢ اذا شباب الفسراب اتيت اهلى
وصار القصار كاللبن الحليب
- تقول وقد درات لها وضبنى
اهذا دينسه ابدأ ودينى ؟
- ١٠٨ اكل الدهر حل وارتحال ؟
فما تبقى على ولا تقيسنى
- ١٠٩ فان كنت لا ادرى الظباء فأننى
ادس لها تحت التراب الدواهيها

الصفحة

- ١١٦ باتت تعانقه وبات فراشها
- ١٣٧ جمالية لم يبق سسرى ورحلتى
على ظهرها من نيهها غير محفدى
- ١٦٦ فاشهد عند الله انى احبها
فهذا لها عندى فما عندها ليا
- ٢١٠ ورب اسراب حجيج كاظم
عن اللقا ورفث التسكرم
- ٢١٠ ولست بأحسوذ بلفو تقوله
اذا لم تعد عاقدات العزائم
- ٢١٢ قوما اذا عقدوا عقدا لجارهم
شهدوا العناج وشدوا فوقه الكريا
- ٢٢٨ ان الذى فيه تماريتهما
بين للسامع والانس
- ٢٥١ يمين الله ابرح قاعدا
- ٢٥٥ وكل اخ مفارقه اخوه
لعممر ابيك الا الفرقدان
- ٢٥٦ لكن العمر الله ما ظل مسلما
كفر الثنايا واضحات الملائم
- ٢٥٦ اذا رضيت كرام بنى قشير
لعممرو الله اعجبني رضاها
- ٢٥٦ فلا لعممرو الذى زرتة حججا
وما لويق على الانصاب من حبر
- ٢٥٦ ايها المنكح الثريا سهيلا
عممرك الله كيف يلتقيان ؟
- ٣٢٩ اما سسرى ازرى به
ماسى زمان ذى انتكاس مئوس
- ٣٢٩ اما سسرى راسى حاكنى لونه
طرة صبيح تحت اذيال الدجى

الصفحة

- ٣٣٤ اياك اعنى فاسمى يا جارة
- ٣٤٦ الا زعمت بسياسة اليوم اننى
كبرت ولا يحسن السر امثال
- ٣٤٦ فلن تطلبوا سرها للفنى
ولن تسلموها لازدهارها
- ٣٥٢ وجبلا طال معدا فاشمخر
اشم لا يستطيعه الناس الدهر
- ٣٥٣ ان دهر ا يلف جلى مجمل
لزمان يسهم بالاحسان
- ٣٥٣ استأثر الله بالوفاء والحميد
وولى الملامسة الرجلا
- ٣٦٥ يسدون ابواب القباب بضم
الى عنى مستوفقات الاوامر
- ٤٠٢ مـورثه مالا وفى الحى رفعه
لما ضاع فيها من قسرو غائق
- ٤٤٣ ابي من مخزوم ان كت سائل
ومن هاشم امى لخير قبيل
فمن الذى يباى على - بخاله
كخالى على ذى الندى وعقيل

| | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ٣٠٥ | ٣٠٦ | ٣٠٧ | ٣١١ | ٣١٣ | ٣١٤ | ٣١٧ | ٣١٩ | ٣٢٢ | ٣٢٣ |
| ٣٢٤ | ٣٢٥ | ٣٢٦ | ٣٢٧ | ٣٢٨ | ٣٢٩ | ٣٣٠ | ٣٣١ | ٣٣٢ | ٣٣٣ |
| ٣٣٤ | ٣٣٥ | ٣٣٦ | ٣٣٧ | ٣٣٨ | ٣٣٩ | ٣٤٠ | ٣٤١ | ٣٤٢ | ٣٤٣ |
| ٣٤٤ | ٣٤٥ | ٣٤٦ | ٣٤٧ | ٣٤٨ | ٣٤٩ | ٣٥٠ | ٣٥١ | ٣٥٢ | ٣٥٣ |
| ٣٥٤ | ٣٥٥ | ٣٥٦ | ٣٥٧ | ٣٥٨ | ٣٥٩ | ٣٦٠ | ٣٦١ | ٣٦٢ | ٣٦٣ |
| ٣٦٤ | ٣٦٥ | ٣٦٦ | ٣٦٧ | ٣٦٨ | ٣٦٩ | ٣٧٠ | ٣٧١ | ٣٧٢ | ٣٧٣ |
| ٣٧٤ | ٣٧٥ | ٣٧٦ | ٣٧٧ | ٣٧٨ | ٣٧٩ | ٣٨٠ | ٣٨١ | ٣٨٢ | ٣٨٣ |
| ٣٨٤ | ٣٨٥ | ٣٨٦ | ٣٨٧ | ٣٨٨ | ٣٨٩ | ٣٩٠ | ٣٩١ | ٣٩٢ | ٣٩٣ |
| ٣٩٤ | ٣٩٥ | ٣٩٦ | ٣٩٧ | ٣٩٨ | ٣٩٩ | ٤٠٠ | ٤٠١ | ٤٠٢ | ٤٠٣ |
| ٤٠٤ | ٤٠٥ | ٤٠٦ | ٤٠٧ | ٤٠٨ | ٤٠٩ | ٤١٠ | ٤١١ | ٤١٢ | ٤١٣ |
| ٤١٤ | ٤١٥ | ٤١٦ | ٤١٧ | ٤١٨ | ٤١٩ | ٤٢٠ | ٤٢١ | ٤٢٢ | ٤٢٣ |
| ٤٢٤ | ٤٢٥ | ٤٢٦ | ٤٢٧ | ٤٢٨ | ٤٢٩ | ٤٣٠ | ٤٣١ | ٤٣٢ | ٤٣٣ |
| ٤٣٤ | ٤٣٥ | ٤٣٦ | ٤٣٧ | ٤٣٨ | ٤٣٩ | ٤٤٠ | ٤٤١ | ٤٤٢ | ٤٤٣ |
| ٤٤٤ | ٤٤٥ | ٤٤٦ | ٤٤٧ | ٤٤٨ | ٤٤٩ | ٤٥٠ | ٤٥١ | ٤٥٢ | ٤٥٣ |
| ٤٥٤ | ٤٥٥ | ٤٥٦ | ٤٥٧ | ٤٥٨ | ٤٥٩ | ٤٦٠ | ٤٦١ | ٤٦٢ | ٤٦٣ |
| ٤٦٤ | ٤٦٥ | ٤٦٦ | ٤٦٧ | ٤٦٨ | ٤٦٩ | ٤٧٠ | ٤٧١ | ٤٧٢ | ٤٧٣ |
| ٤٧٤ | ٤٧٥ | ٤٧٦ | ٤٧٧ | ٤٧٨ | ٤٧٩ | ٤٨٠ | ٤٨١ | ٤٨٢ | ٤٨٣ |
| ٤٨٤ | ٤٨٥ | ٤٨٦ | ٤٨٧ | ٤٨٨ | ٤٨٩ | ٤٩٠ | ٤٩١ | ٤٩٢ | ٤٩٣ |
| ٤٩٤ | ٤٩٥ | ٤٩٦ | ٤٩٧ | ٤٩٨ | ٤٩٩ | ٥٠٠ | ٥٠١ | ٥٠٢ | ٥٠٣ |
| ٥٠٤ | ٥٠٥ | ٥٠٦ | ٥٠٧ | ٥٠٨ | ٥٠٩ | ٥١٠ | ٥١١ | ٥١٢ | ٥١٣ |
| ٥١٤ | ٥١٥ | ٥١٦ | ٥١٧ | ٥١٨ | ٥١٩ | ٥٢٠ | ٥٢١ | ٥٢٢ | ٥٢٣ |
| ٥٢٤ | ٥٢٥ | ٥٢٦ | ٥٢٧ | ٥٢٨ | ٥٢٩ | ٥٣٠ | ٥٣١ | ٥٣٢ | ٥٣٣ |
| ٥٣٤ | ٥٣٥ | ٥٣٦ | ٥٣٧ | ٥٣٨ | ٥٣٩ | ٥٤٠ | ٥٤١ | ٥٤٢ | ٥٤٣ |
| ٥٤٤ | ٥٤٥ | ٥٤٦ | ٥٤٧ | ٥٤٨ | ٥٤٩ | ٥٥٠ | ٥٥١ | ٥٥٢ | ٥٥٣ |
| ٥٥٤ | ٥٥٥ | ٥٥٦ | ٥٥٧ | ٥٥٨ | ٥٥٩ | ٥٦٠ | ٥٦١ | ٥٦٢ | ٥٦٣ |
| ٥٦٤ | ٥٦٥ | ٥٦٦ | ٥٦٧ | ٥٦٨ | ٥٦٩ | ٥٧٠ | ٥٧١ | ٥٧٢ | ٥٧٣ |
| ٥٧٤ | ٥٧٥ | ٥٧٦ | ٥٧٧ | ٥٧٨ | ٥٧٩ | ٥٨٠ | ٥٨١ | ٥٨٢ | ٥٨٣ |
| ٥٨٤ | ٥٨٥ | ٥٨٦ | ٥٨٧ | ٥٨٨ | ٥٨٩ | ٥٩٠ | ٥٩١ | ٥٩٢ | ٥٩٣ |
| ٥٩٤ | ٥٩٥ | ٥٩٦ | ٥٩٧ | ٥٩٨ | ٥٩٩ | ٦٠٠ | ٦٠١ | ٦٠٢ | ٦٠٣ |
| ٦٠٤ | ٦٠٥ | ٦٠٦ | ٦٠٧ | ٦٠٨ | ٦٠٩ | ٦١٠ | ٦١١ | ٦١٢ | ٦١٣ |
| ٦١٤ | ٦١٥ | ٦١٦ | ٦١٧ | ٦١٨ | ٦١٩ | ٦٢٠ | ٦٢١ | ٦٢٢ | ٦٢٣ |
| ٦٢٤ | ٦٢٥ | ٦٢٦ | ٦٢٧ | ٦٢٨ | ٦٢٩ | ٦٣٠ | ٦٣١ | ٦٣٢ | ٦٣٣ |
| ٦٣٤ | ٦٣٥ | ٦٣٦ | ٦٣٧ | ٦٣٨ | ٦٣٩ | ٦٤٠ | ٦٤١ | ٦٤٢ | ٦٤٣ |
| ٦٤٤ | ٦٤٥ | ٦٤٦ | ٦٤٧ | ٦٤٨ | ٦٤٩ | ٦٥٠ | ٦٥١ | ٦٥٢ | ٦٥٣ |
| ٦٥٤ | ٦٥٥ | ٦٥٦ | ٦٥٧ | ٦٥٨ | ٦٥٩ | ٦٦٠ | ٦٦١ | ٦٦٢ | ٦٦٣ |
| ٦٦٤ | ٦٦٥ | ٦٦٦ | ٦٦٧ | ٦٦٨ | ٦٦٩ | ٦٧٠ | ٦٧١ | ٦٧٢ | ٦٧٣ |
| ٦٧٤ | ٦٧٥ | ٦٧٦ | ٦٧٧ | ٦٧٨ | ٦٧٩ | ٦٨٠ | ٦٨١ | ٦٨٢ | ٦٨٣ |
| ٦٨٤ | ٦٨٥ | ٦٨٦ | ٦٨٧ | ٦٨٨ | ٦٨٩ | ٦٩٠ | ٦٩١ | ٦٩٢ | ٦٩٣ |
| ٦٩٤ | ٦٩٥ | ٦٩٦ | ٦٩٧ | ٦٩٨ | ٦٩٩ | ٧٠٠ | ٧٠١ | ٧٠٢ | ٧٠٣ |
| ٧٠٤ | ٧٠٥ | ٧٠٦ | ٧٠٧ | ٧٠٨ | ٧٠٩ | ٧١٠ | ٧١١ | ٧١٢ | ٧١٣ |
| ٧١٤ | ٧١٥ | ٧١٦ | ٧١٧ | ٧١٨ | ٧١٩ | ٧٢٠ | ٧٢١ | ٧٢٢ | ٧٢٣ |
| ٧٢٤ | ٧٢٥ | ٧٢٦ | ٧٢٧ | ٧٢٨ | ٧٢٩ | ٧٣٠ | ٧٣١ | ٧٣٢ | ٧٣٣ |
| ٧٣٤ | ٧٣٥ | ٧٣٦ | ٧٣٧ | ٧٣٨ | ٧٣٩ | ٧٤٠ | ٧٤١ | ٧٤٢ | ٧٤٣ |
| ٧٤٤ | ٧٤٥ | ٧٤٦ | ٧٤٧ | ٧٤٨ | ٧٤٩ | ٧٥٠ | ٧٥١ | ٧٥٢ | ٧٥٣ |
| ٧٥٤ | ٧٥٥ | ٧٥٦ | ٧٥٧ | ٧٥٨ | ٧٥٩ | ٧٦٠ | ٧٦١ | ٧٦٢ | ٧٦٣ |
| ٧٦٤ | ٧٦٥ | ٧٦٦ | ٧٦٧ | ٧٦٨ | ٧٦٩ | ٧٧٠ | ٧٧١ | ٧٧٢ | ٧٧٣ |
| ٧٧٤ | ٧٧٥ | ٧٧٦ | ٧٧٧ | ٧٧٨ | ٧٧٩ | ٧٨٠ | ٧٨١ | ٧٨٢ | ٧٨٣ |
| ٧٨٤ | ٧٨٥ | ٧٨٦ | ٧٨٧ | ٧٨٨ | ٧٨٩ | ٧٩٠ | ٧٩١ | ٧٩٢ | ٧٩٣ |
| ٧٩٤ | ٧٩٥ | ٧٩٦ | ٧٩٧ | ٧٩٨ | ٧٩٩ | ٨٠٠ | ٨٠١ | ٨٠٢ | ٨٠٣ |
| ٨٠٤ | ٨٠٥ | ٨٠٦ | ٨٠٧ | ٨٠٨ | ٨٠٩ | ٨١٠ | ٨١١ | ٨١٢ | ٨١٣ |
| ٨١٤ | ٨١٥ | ٨١٦ | ٨١٧ | ٨١٨ | ٨١٩ | ٨٢٠ | ٨٢١ | ٨٢٢ | ٨٢٣ |
| ٨٢٤ | ٨٢٥ | ٨٢٦ | ٨٢٧ | ٨٢٨ | ٨٢٩ | ٨٣٠ | ٨٣١ | ٨٣٢ | ٨٣٣ |
| ٨٣٤ | ٨٣٥ | ٨٣٦ | ٨٣٧ | ٨٣٨ | ٨٣٩ | ٨٤٠ | ٨٤١ | ٨٤٢ | ٨٤٣ |
| ٨٤٤ | ٨٤٥ | ٨٤٦ | ٨٤٧ | ٨٤٨ | ٨٤٩ | ٨٥٠ | ٨٥١ | ٨٥٢ | ٨٥٣ |
| ٨٥٤ | ٨٥٥ | ٨٥٦ | ٨٥٧ | ٨٥٨ | ٨٥٩ | ٨٦٠ | ٨٦١ | ٨٦٢ | ٨٦٣ |
| ٨٦٤ | ٨٦٥ | ٨٦٦ | ٨٦٧ | ٨٦٨ | ٨٦٩ | ٨٧٠ | ٨٧١ | ٨٧٢ | ٨٧٣ |
| ٨٧٤ | ٨٧٥ | ٨٧٦ | ٨٧٧ | ٨٧٨ | ٨٧٩ | ٨٨٠ | ٨٨١ | ٨٨٢ | ٨٨٣ |
| ٨٨٤ | ٨٨٥ | ٨٨٦ | ٨٨٧ | ٨٨٨ | ٨٨٩ | ٨٩٠ | ٨٩١ | ٨٩٢ | ٨٩٣ |
| ٨٩٤ | ٨٩٥ | ٨٩٦ | ٨٩٧ | ٨٩٨ | ٨٩٩ | ٩٠٠ | ٩٠١ | ٩٠٢ | ٩٠٣ |
| ٩٠٤ | ٩٠٥ | ٩٠٦ | ٩٠٧ | ٩٠٨ | ٩٠٩ | ٩١٠ | ٩١١ | ٩١٢ | ٩١٣ |
| ٩١٤ | ٩١٥ | ٩١٦ | ٩١٧ | ٩١٨ | ٩١٩ | ٩٢٠ | ٩٢١ | ٩٢٢ | ٩٢٣ |
| ٩٢٤ | ٩٢٥ | ٩٢٦ | ٩٢٧ | ٩٢٨ | ٩٢٩ | ٩٣٠ | ٩٣١ | ٩٣٢ | ٩٣٣ |
| ٩٣٤ | ٩٣٥ | ٩٣٦ | ٩٣٧ | ٩٣٨ | ٩٣٩ | ٩٤٠ | ٩٤١ | ٩٤٢ | ٩٤٣ |
| ٩٤٤ | ٩٤٥ | ٩٤٦ | ٩٤٧ | ٩٤٨ | ٩٤٩ | ٩٥٠ | ٩٥١ | ٩٥٢ | ٩٥٣ |
| ٩٥٤ | ٩٥٥ | ٩٥٦ | ٩٥٧ | ٩٥٨ | ٩٥٩ | ٩٦٠ | ٩٦١ | ٩٦٢ | ٩٦٣ |
| ٩٦٤ | ٩٦٥ | ٩٦٦ | ٩٦٧ | ٩٦٨ | ٩٦٩ | ٩٧٠ | ٩٧١ | ٩٧٢ | ٩٧٣ |
| ٩٧٤ | ٩٧٥ | ٩٧٦ | ٩٧٧ | ٩٧٨ | ٩٧٩ | ٩٨٠ | ٩٨١ | ٩٨٢ | ٩٨٣ |
| ٩٨٤ | ٩٨٥ | ٩٨٦ | ٩٨٧ | ٩٨٨ | ٩٨٩ | ٩٩٠ | ٩٩١ | ٩٩٢ | ٩٩٣ |
| ٩٩٤ | ٩٩٥ | ٩٩٦ | ٩٩٧ | ٩٩٨ | ٩٩٩ | ١٠٠٠ | ١٠٠١ | ١٠٠٢ | ١٠٠٣ |
| ١٠٠٤ | ١٠٠٥ | ١٠٠٦ | ١٠٠٧ | ١٠٠٨ | ١٠٠٩ | ١٠١٠ | ١٠١١ | ١٠١٢ | ١٠١٣ |
| ١٠١٤ | ١٠١٥ | ١٠١٦ | ١٠١٧ | ١٠١٨ | ١٠١٩ | ١٠٢٠ | ١٠٢١ | ١٠٢٢ | ١٠٢٣ |
| ١٠٢٤ | ١٠٢٥ | ١٠٢٦ | ١٠٢٧ | ١٠٢٨ | ١٠٢٩ | ١٠٣٠ | ١٠٣١ | ١٠٣٢ | ١٠٣٣ |
| ١٠٣٤ | ١٠٣٥ | ١٠٣٦ | ١٠٣٧ | ١٠٣٨ | ١٠٣٩ | ١٠٤٠ | ١٠٤١ | ١٠٤٢ | ١٠٤٣ |
| ١٠٤٤ | ١٠٤٥ | ١٠٤٦ | ١٠٤٧ | ١٠٤٨ | ١٠٤٩ | ١٠٥٠ | ١٠٥١ | ١٠٥٢ | ١٠٥٣ |
| ١٠٥٤ | ١٠٥٥ | ١٠٥٦ | ١٠٥٧ | ١٠٥٨ | ١٠٥٩ | ١٠٦٠ | ١٠٦١ | ١٠٦٢ | ١٠٦٣ |
| ١٠٦٤ | ١٠٦٥ | ١٠٦٦ | ١٠٦٧ | ١٠٦٨ | ١٠٦٩ | ١٠٧٠ | ١٠٧١ | ١٠٧٢ | ١٠٧٣ |
| ١٠٧٤ | ١٠٧٥ | ١٠٧٦ | ١٠٧٧ | ١٠٧٨ | ١٠٧٩ | ١٠٨٠ | ١٠٨١ | ١٠٨٢ | ١٠٨٣ |
| ١٠٨٤ | ١٠٨٥ | ١٠٨٦ | ١٠٨٧ | ١٠٨٨ | ١٠٨٩ | ١٠٩٠ | ١٠٩١ | ١٠٩٢ | ١٠٩٣ |
| ١٠٩٤ | ١٠٩٥ | ١٠٩٦ | ١٠٩٧ | ١٠٩٨ | ١٠٩٩ | ١١٠٠ | ١١٠١ | ١١٠٢ | ١١٠٣ |
| ١١٠٤ | ١١٠٥ | ١١٠٦ | ١١٠٧ | ١١٠٨ | ١١٠٩ | ١١١٠ | ١١١١ | ١١١٢ | ١١١٣ |
| ١١١٤ | ١١١٥ | ١١١٦ | ١١١٧ | ١١١٨ | ١١١٩ | ١١٢٠ | ١١٢١ | ١١٢٢ | ١١٢٣ |
| ١١٢٤ | ١١٢٥ | ١١٢٦ | ١١٢٧ | ١١٢٨ | ١١٢٩ | ١١٣٠ | ١١٣١ | ١١٣٢ | ١١٣٣ |
| ١١٣٤ | ١١٣٥ | ١١٣٦ | ١١٣٧ | ١١٣٨ | ١١٣٩ | ١١٤٠ | ١١٤١ | ١١٤٢ | ١١٤٣ |
| ١١٤٤ | ١١٤٥ | ١١٤٦ | ١١٤٧ | ١١٤٨ | ١١٤٩ | ١١٥٠ | ١١٥١ | ١١٥٢ | ١١٥٣ |
| ١١٥٤ | ١١٥٥ | ١١٥٦ | ١١٥٧ | ١١٥٨ | ١١٥٩ | ١١٦٠ | ١١٦١ | ١١٦٢ | ١١٦٣ |
| ١١٦٤ | ١١٦٥ | ١١٦٦ | ١١٦٧ | ١١٦٨ | ١١٦٩ | ١١٧٠ | ١١٧١ | ١١٧٢ | ١١٧٣ |
| ١١٧٤ | ١١٧٥ | ١١٧٦ | ١١٧٧ | ١١٧٨ | ١١٧٩ | ١١٨٠ | ١١٨١ | ١١٨٢ | ١١٨٣ |
| ١١٨٤ | ١١٨٥ | ١١٨٦ | ١١٨٧ | ١١٨٨ | ١١٨٩ | ١١٩٠ | ١١٩١ | ١١٩٢ | ١١٩٣ |
| ١١٩٤ | ١١٩٥ | ١١٩٦ | ١١٩٧ | ١١٩٨ | ١١٩٩ | ١٢٠٠ | ١٢٠١ | ١٢٠٢ | ١٢٠٣ |
| ١٢٠٤ | ١٢٠٥ | ١٢٠٦ | ١٢٠٧ | ١٢٠٨ | ١٢٠٩ | ١٢١٠ | ١٢١١ | ١٢١٢ | ١٢١٣ |
| ١٢١٤ | ١٢١٥ | ١٢١٦ | ١٢١٧ | ١٢١٨ | ١٢١٩ | ١٢٢٠ | ١٢٢١ | ١٢٢٢ | ١٢٢٣ |
| ١٢٢٤ | ١٢٢٥ | ١٢٢٦ | ١٢٢٧ | ١٢٢٨ | ١٢٢٩ | ١٢٣٠ | ١٢٣١ | ١٢٣٢ | ١٢٣٣ |
| ١٢٣٤ | ١٢٣٥ | ١٢٣٦ | ١٢٣٧ | ١٢٣٨ | ١٢٣٩ | ١٢٤٠ | ١٢٤١ | ١٢٤٢ | ١٢٤٣ |
| ١٢٤٤ | ١٢٤٥ | ١٢٤٦ | ١٢٤٧ | ١٢٤٨ | ١٢٤٩ | ١٢٥٠ | ١٢٥١ | ١٢٥٢ | ١٢٥٣ |
| ١٢٥٤ | ١٢٥٥ | ١٢٥٦ | ١٢٥٧ | ١٢٥٨ | ١٢٥٩ | ١٢٦٠ | ١٢٦١ | ١٢٦٢ | ١٢٦٣ |
| ١٢٦٤ | ١٢٦٥ | ١٢٦٦ | ١٢٦٧ | ١٢٦٨ | ١٢٦٩ | ١٢٧٠ | ١٢٧١ | ١٢٧٢ | ١٢٧٣ |
| ١٢٧٤ | ١٢٧٥ | ١٢٧٦ | ١٢٧٧ | ١٢٧٨ | ١٢٧٩ | ١٢٨٠ | ١٢٨١ | ١٢٨٢ | ١٢٨٣ |
| ١٢٨٤ | ١٢٨٥ | ١٢٨٦ | ١٢٨٧ | ١٢٨٨ | ١٢٨٩ | ١٢٩٠ | ١٢٩١ | ١٢٩٢ | ١٢٩٣ |
| ١٢٩٤ | ١٢٩٥ | ١٢٩٦ | ١٢٩٧ | ١٢٩٨ | ١٢٩٩ | ١٣٠٠ | ١٣٠١ | ١٣٠٢ | ١٣٠٣ |
| ١٣٠٤ | ١٣٠٥ | ١٣٠٦ | ١٣٠٧ | ١٣٠٨ | ١٣٠٩ | ١٣١٠ | ١٣١١ | ١٣١٢ | ١٣١٣ |
| ١٣١٤ | ١٣١٥ | ١٣١٦ | ١٣١٧ | ١٣١٨ | ١٣١٩ | | | | |

اسماعيل بن اسحاق ٤٤٤
 اسماعيل بن جعفر بن عيينة ٢٤٩
 الاسود بن يزيد ٣٨٠
 الاشعث بن قيس بن معديكرب الكندي ٢١٩
 اصبيغ بن العرج ٢١٨
 ابن الاعرابي ٣٠٩
 الامثلي ٤٠٢ ، ٢٥٣ ، ٢٢٩ ، ٢١٣ ، ١٣٨
 الافوة العبدى ٣٢٩
 امام الحرمين ابو المعالى عبد الملك بن محمد الجوينى ٤١٠
 ابو امامة بن ثعلبة ٢٢٥ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٠ ، ١٧٩ ، ١١٥
 امامة بنت العاص ١٦٨ ، ١٦٦
 امرؤ القيس ٢٥١
 انس بن مالك رضى الله عنه ٣٢٩ ، ٤٠٣ ، ٢١٤ ، ١٤١ ، ١١٥
 الاوزاعى = عبد الرحمن بن عمرو ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ١٩٩ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٢٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣
 اوس بن الصامت ٩١ ، ٨٧ ، ٨٥ ، ٨١
 ايوب عليه السلام ٣٢٠

« حرف الباء »

البتى ٣٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٥٥ ، ١٥٣
 البخارى = محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المفيرة بن بردزبه الجعفى ٦٦ ، ٨٥ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٠٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٤٠١ ، ٤٣١ ، ٤٤٥
 بريدة ٤٢٨ ، ٣٠٢ ، ٢٤٥ ، ٢٣٥ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧
 البراء بن عازب ١١٥

ابن بريدة ٣٠٣
 بركة ٢٤٩
 البرار ٨٠ ، ٦٧
 ابن بطل = أبو الحسن بن بطل ١٠ ، ١٣٧ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٢٥١ ،
 ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٤٠٢
 البغوى ٢١٣
 أبو بكر ٣٣٤ ، ١١٣
 أبو بكر ٢١٧
 أبو بكر الأصلى
 أبو بكر أحمد بن الحسين بن على = البيهقى ١٦ ، ٤١ ، ٧٨ ، ٨٦ ،
 ٩٠ ، ١٥٨ ، ١٧٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤
 أبو بكر بن شاذان ٤٠٠
 أبو بكر بن أبي شيبة ٣٧٤ ، ٣٧٥
 أبو بكر الصديق رضى الله عنه ٣٥ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٧٢ ، ٢٢٦ ،
 ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٣٥٣ ، ٣٧١ ، ٤٠٢ ، ٤٢٤ ،
 ٤٣٢
 أبو بكر الصيرفى ١٨٧ ، ١٨٩
 أبو بكر بن عبد الرحمن ٤٠٣
 القاضى أبو بكر بن العربى = ابن العربى ٧ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ١١٩ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٣٢١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠
 بكير بن عبد الله ٢١٦
 البويطى ٤١٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٢

« حرف التاء »

الترمذى = أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ٤ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨٦ ،
 ١١٥ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٣٢٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٤٢٨
 تميم بن طرفة ٣٧٨

« حرف الثاء »

ثابت بن الضحالك ٢٢٩
 الثعلبي = أبو اسحاق ٣٢٧
 الثوري = سفيان بن سعيد الثوري ٧ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٣ ،
 ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ؛
 ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ؛ ١٨٩ ؛ ١٩٨ ؛ ٢٠١ ؛ ٢٠٢ ؛ ٢٢٢ ،
 ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ،
 ٢٨٦ ؛ ٣٨٨ ؛ ٣٩٤ ؛ ٣٩٦ ؛ ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ،
 ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦
 أبو ثور الامام ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان ٧ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٥٤ ، ٤٧ ،
 ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٥٢ ، ١٧١ ، ٢٠١ ؛
 ٢١٧ ؛ ٢٢٥ ؛ ٢٤٠ ؛ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
 ٢٨٦ ؛ ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ؛
 ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ..

« حرف الجيم »

جابر بن زيد ٤٩ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٤١٢ ، ٤٢٧
 جابر عبد الله رضي الله عنه ١٤١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠
 ابن الجارود ٦٦
 ابن جريج ١٤ ، ٧١ ، ١٧٨
 جرير بن حازم ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢١٣
 ابن جرير محمد الطبري ٢٨٣ ، ٤٢١
 جمدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي = أبو يحيى .. ٤٤٣
 أبو جعفر الاسترابادي ٢٤٣
 جعفر بن محمد (جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين) ٣٢٤
 الجكني ٢١٢
 جميلة بنت شمع ٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦
 أبو جهل ٢٤٧ ، ٢٥٣

٤٤٥
الجوزجاني
٣٥٢ ، ٣٠٠ ، ٢٣٧
الجوهري

« حرف الحاء »

٤٠١ ، ٢١٤ ، ٨٥ ، ٨٠
ابو حاتم الرازي
٢٣٧ ، ٢١٤
ابن ابي حاتم الرازي
الحاكم ابو عبد الله بن البيع النيسابوري ٨٠ ، ٨٥ ، ١٣٢ ، ١٧٩ ،
٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٤٢١
ابو حازم
١٨٣
الشيخ ابو حامد الاسفراييني ٥٠ ، ٥٢ ، ٩٤ ، ١٣٦ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ،
١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ ، ٣٢٥ ،
٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ،
٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧
القاضي ابو حامد المروزي ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٧٤ ، ١٨١ ،
١٨٩ ، ١٨٦
ابن حامد صاحب احمد بن حنبل ٣٢٤ ، ٣٧٣
حبان بن منقذ ٤١٥
ابن حبان الامام الحافظ = محمد بن يحيى ٨٦ ، ١٣٢ ، ١٧٩ ، ٢١٣ ،
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٧٥ ، ٤١٩
ابن حبيب ٢١٨
حبيب بن ابي ثابت ٢١٦
ام حبيبة ٢٣٤
حجاج بن منهال ٣٧٤
الحجاج ٢٤٦
ابن حجر العسقلاني الحافظ شهاب الدين ابو الفضل احمد ٦٧ ، ٧٨ ،
٨٠ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٣٨ ، ١٧٨ ، ١٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،
٣٠٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٤٣١
ابن الحداد ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٥

ابو داود السجستاني صاحب السنن ٤١ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١١٥ ،
 ١١٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ،
 ابن داود ١٣٢
 داود الظاهري = داود بن علي الظاهري .. ١٩٤ ، ٣٧٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩
 ابو الدرداء ٣٠٣ ، ٤٠٣
 دريد بن الصمة ٣٢٩
 ابن دقيق العيد ٢٣٤
 ابن ابي الدنيا ٤٤٤
 دينار ٤٤٢

« حرف الذال »

ابن ذكوان ٢١١
 الذهبي الحافظ شمس الدين ابو عبد الله محمد بن احمد ٨٦ ، ٢٢٠ ،
 ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٥

« حرف الراء »

ابو رافع ٢٣٣
 الرافعي عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ١٩٩
 ابو ردين ٣٧٩
 ابن رشد الفقيه المالكي ابو الوليد الحفيد ١٣٨
 رشيد الثقفى ٤٣٧
 الربيع بن نيس ٢٥٠ ، ٢١٦
 الربيع بن سليمان ٥ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ٣٥٠ ،
 ٤٠٢ ، ٤٠٧
 ربيعة بن كعب ٧١ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ،

٢٥٣ ، ١٧٣ ٤٠٥ ، ٣٩٦ ، ٣٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٠٣
 ركانة بن عبد يزيد

« حرف الزاي »

الزبير بن بصر ٤٢٤ ، ١٨٢
 الزبير بن بكار ٤٤٣
 الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد المزي ابن أخى أم المؤمنين
 خديجة أحد العشرة وأمه صفية عمة النبي رضى الله عنهم ٤٣١
 الزجاج ٧٤
 زرارة بن أبى أوفى ٣٩٤ ، ٢١٦ ، ١٥٢
 أبو زرعة الرازى ٣٠٣
 الأزهرى محمد بن مسلم بن شهاب عالم الحجاز والشام ٤٩ ، ٥٨ ،
 ٧١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ،
 ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ،
 ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣
 زفر بن الهذيل صاحب أبى خنيفة ٢٧٧
 زكريا عليه السلام ٢٢٧ ، ٣٢٨ ، ٤٤١
 أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ٧١ ، ٤١٢
 زياد بن خدير ٢٤٥
 زيد بن أرقم ١١٥ ، ٣٣٨
 زيد بن أسلم ٤٠٧
 أبو زيد ٢٩٤ ، ٣٢٢
 زيد بن جبيش ٥٥
 زيد بن ثابت الأنصارى البخارى الخزرجى ٣٢ ، ٩٢ ، ١٧٨ ، ٣٢٤ ،
 ٣٧٩ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٩
 زينب بنت جحش ١١٥

« حرف السين »

- ابن سابور ٣٠٤
- سالم بن عبد الله ٧١ ، ٢٤٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨
- سيرة بن معبد الجهني ١١٥
- سبيعة الاسلمية ٤٣٠ ، ٤٣٥
- سبيعة بنت الحارث ٤٣١
- السدي = اسماعيل بن عبد الرحمن وهو الكبير ومحمد بن مروان
(الصغير) ٢١٦ ، ٣٠٨
- ابن سريج = ابو العباس بن سريج ٤٣١
- سعد بن خولة ٤٣١
- سعد بن عبيدة ٢٢٩
- سعد بن منصور ١٦٣
- سعد بن أبي وقاص ١١٥ ، ١٣٨ ، ١٥٥ ، ١٦٠
- ابو سعيد الاصطخري ٩٣ ، ٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ،
٣٣٦ ، ٣٥٩ ، ٣٩٥ ، ٤١٤
- ابو سعيد الخدري ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦١
- سعيد بن سالم ١٤
- سعيد بن عبد الرحمن السلمي ٢٢٨ ، ٢٢٩
- سعيد بن عبيدة ٣٠٣
- سعيد بن عتبة القطان ٣٠٣
- سعيد بن عتبة الرازي الخزاري ٣٠٤
- سعيد بن أبي هروبة ٤٤٤
- سعيد بن كعب بن مالك ٢٢٧
- سعيد بن نمر ٢٢٨
- سعيد بن المسيب ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ،
٢٠٠ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧

- ٤٠١ سعيد المقبرى
- ١٣١ ، ١٦٨ ، ١٦ سعيد بن منصور
- ٢٨٤ أبو سفيان
- سفيان بن سعيد الثورى = الثورى
- ٤٤٤ ، ٣٧٨ سفيان بن عيينة
- ٣٤٥ سلامة
- ٤٣٠ ، ٣٧٦ ، ٢٣٣ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها
- ٤٣٤ ، ٤٣١
- أبو سلمة بن عبد الرحمن
- ٩٢ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ سلمة بن صخر
- ١٨٢ سليمان بن داود
- ٣٩٦ سليمان بن عماد بن العوام
- ٣٠٣ سليمان بن عطاء (ضعيف)
- ٣٧٨ سليمان بن أبى المغيرة
- ٢١٣ سليمان بن مهران
- ٤٠٣ ، ٣٧٩ ، ٢١٦ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ٦٧ ، ٦٦ سليمان بن يسار
- ٤٣٧ ، ٤٣٢
- ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣١ أبو السنابل بن بكمك
- سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الساعدي الخزرجي الأنصاري
- ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١١٩ يكتنأ بأبى العباس
- ٢٠٠ ، ١٩٨
- ٢٣٢ السهيلي
- ١٧٣ سهيمة
- ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١١٥ سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها
- ٣٥٢ ابن سيده
- ٣٨٢ ، ٣٨٠ ، ١٦٣ ، ٤٢ ابن سيرين محمد مولى أنس رضى الله عنه
- ٤٣٣ ، ٤٣٢ ، ٣٩٨

السيوطي ١١٥ ، ٢٣١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٤٢١

« حرف الشين »

الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبي
الشافعي الحجازي المكي يلتقى مع رسول الله في عبد مناف ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ،
٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٢ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ،
٩١ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٨ ، ١٨١ ،
١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٦ ،
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ،
٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ،
٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ،
٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ،
٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٥

ابن بنت الشافعي ٤٢٣

ابن شبرمة ٤٤٦

الشريف ابو جعفر ١٥٢

شريك بن سحماء ٢٣٧ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٣٤

شريح ٣٩٨

ابو الشعثاء جابر بن زيد ٣٢٧

الشمعي عامر بن شراحبيل ٧ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٨ ، ١١٨ ، ١٥٢ ،
٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٣٩

شعبة ٤٢٨ ، ٤٠٠ ، ٢٢٩ ، ٢١٣ ، ٢١١

شعيب ٢٣٩ ، ٢١٣

شمر ٣٥٣

ابن شهاب ٤٣٧ ، ٤٠٧ ، ٣٢٩ ، ٣٢٣ ، ١٩٧

الشهب ٣٧٧ ، ٣٢٢
 الامام الشوكاني محمد بن علي الشوكاني قاضي صنعاء ٣٠٣ ، ٢٣٠
 ٤٣٢ ، ٣٧٨ ، ٣٠٤
 ابن أبي شيبة ٣٩٧ ، ١٣٢
 شيبان بن فروخ ٣٧٤
 الشيخان ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ١٧٨ ، ١٣٧ ، ١١٥
 الشيرازي الشيخ ابو اسحاق مصنف المهذب وغيره

« حرف الصاد »

ابن صالح ٢١٥
 ابن الصباغ ابو نصر صاحب الشامل ١١٣ ، ١١١ ، ١٣١ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٩ ، ٤١٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٦
 صدقة بن زريق ٩٢
 صفوان بن عيسى ٤٠٠
 الصنعاني ٢٣٨ ، ٢١٦ ، ١٩٨
 الصيدلاني ٢٩٤
 الصيرفي ١٧٤
 الصيمري ٤٤٩ ، ٤٤٨

« حرف الضاد »

الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب الكلابي أبو سعيد
 صحابي معروف كان من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات ٢١٥
 ضمضم بن قتادة ١٣٧

« حرف الطاء »

ابو طالب ٤٢٤ ، ٣٥٦

ابو الطاهر ٢٢٨
 طاوس ١٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٣٨٥ ، ٤١٢
 الطبراني ابو القاسم الجافظ صاحب المعاجم الثلاثة ٤٥ ، ٨٦ ، ٢١٩ ،
 ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٧٦
 الطبراني يحيى الحماني ٤٦
 الطبري ابو علي صاحب المدة ٢٣ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ،
 ١٩٣ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ،
 ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ،
 ٤٢٢
 الطحاوي ٢٢١ ، ٣٣٣ ، ٣٧٧
 طرفه بن العبد ٣
 ابو طلحة ٣٤٧
 طليحة ٤٣٧
 القاضي ابو الطيب ١٩٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ،
 ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٤١٤
 الطليسان فارس ٣٨٦
 طلحة العاقولي ٢٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥

« حرف الظاء »

ابو ظبيان ٢١٣

« حرف العين »

عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين وابنة الصديق ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ ،
 ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣٣ ، ٢٧١ ، ٣٢٨ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٤٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ،
 ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤
 عاصم الاجول ٣٩٩
 عاصم بن كليب ٥٥ ، ١٨٩ ، ٢١١

عامر الشعبي = الشعبي = عامر بن شراحيل
 ابو العالية ٧٤ ، ٥٥
 عبادة بن الصامت ٤٠٣ ، ١١٥ ، ٨٥
 عباد بن منصور ١٣٦
 ابو العباس القاضي ٢٣٥
 العباس بن بكار ٣٠٣
 ابو العباس بن سريج = ابن سريج ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٥ ،
 ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠ ،
 ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٤٠١ ، ٤٢١ ، ٤٢٦
 العباس بن نصر البغدادي ٤٠٠
 عباس الدوري ٤٠١
 ابن عبد البر ابو عمر المالكي الاندلسي ١٤٤
 عبد بن حميد ٤٣٤
 عبد الرحمن بن عوف ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨
 عبد الرحمن بن سمرة ٤٢ ، ٢١٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢
 عبد الرحمن بن ابي ليلى = ابن ابي ليلى ٤٤٤
 عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ٤٤٥
 عبد بن زمعة ١٣٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠
 عبد العزيز بن احمد الفافقي المصري ٤٠٠
 عبد العزيز بن ربيع ٣٧٨
 عبد الله بن احمد بن عامر ٣٠٤ ، ٢١١ ، ١٨٢ ، ٥٥
 عبد الله بن بريدة ٣٠٣ ، ٢٢٩
 عبد الله بن ثعلبة بن صغير ٣٨٠
 ابو عبد الله بن حامد ١٣٨ ، ٧٩ ، ٧٨
 عبد الله بن حذافة السهمي ١١٥
 عبد الله بن حنظلة ٨٦

عبد الله بن دينار ٢٤٩.
 عبد الله بن راحة ٢٥٧ ، ٢١١
 عبد الله بن الزبير ٤٣٩ ، ١٨٢ ، ١١٥
 ابو عبد الله سفيان الثوري = سفيان الثوري = الثوري
 عبد الله بن سلام ٣٠٥ ، ٣٠٤
 عبد الله بن عامر ٢١١ ، ٥٥
 عبد الله بن عباس ٤ ، ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
 ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٨٩ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ،
 ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٥٤ ،
 ٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ،
 ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥
 عبد الله بن عمر بن الخطاب ٩٢ ، ١١٥ ، ١٣٣ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ،
 ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
 ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥
 عبد الله بن عمرو ١١٩ ، ١١٥
 عبد الله بن عوض ١٦٣
 عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ٢٢٤
 عبد الله بن محمد بن مجلان ٤٠١ ، ٤٠٥
 عبد الله بن مسعود ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ١١٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،
 ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٤٠٥ ،
 ٤١٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤
 عبد الله بن وهب ٢١٣
 عبد الله بن يوسف ٣٢٩
 عبد الملك بن مروان ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩
 عبيد بن عمير ١١٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٤٤٥

٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٢٤٧ ، ٢٠٩ ، ٤١
 ابو عبدة الحداد
 ٢١٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٣٨ ، ٨١ ، ٧٦ ، ٥٨ ، ٤٩ ، ١٦ ، ٧
 ابو عبيد
 ٤٠٢ ، ٤٩٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٢٧ ، ٢٤٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٤
 ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤١
 عتبة بن ابي وقاص
 ١٥٨ ، ١٥٧
 عثمان البتي = البتي
 عثمان بن عفان رضي الله عنه ١١٥ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٢١ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢
 ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢١
 ابو عثمان عمر بن سالم
 ٢١٠
 العجاج
 ٣٠٤ ، ٤٦ ، ٤٥
 ابن عدى
 ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٥ ، ٢٤٠ ، ٢٢٠
 عدى بن حاتم
 ٣٥٤
 القاضي ابن العربي = ابو بكر بن العربي
 ١٧٨
 العزيزي
 ٤٦
 عضمة بن مالك
 ٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ١٧ ، ١٤
 عطاء بن ابي رباح
 ٣٧٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٢ ، ١٤٥ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١١٨ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٦
 ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤٣٣
 عطاء الخراساني
 ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، ٢١٦
 العقيلي
 ٤٤٥ ، ٣٠٣
 عكرمة بن خالد ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦
 ٢٣٧ ، ٣٥٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩
 العلاء
 ٢١٤
 عروة بن الزبير
 ٤٠٧ ، ٣٩٤ ، ٢١٥ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٠
 ٢٣٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩
 علقمة
 ٢٢٤
 علي بن الجعيد
 ٢١٤

فتادة بن دعامة السبدوسي الاكمة ١٧ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ١١٨ ، ٢١٦ ،
٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٨ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ،
٤٤٤

ابن قتيبة ٥٥

القتبي ٣٩٦ ، ٣٩٤

القذاح ١٧٨

ابن قدامة المقدسي موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ه
٧ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩ ،
١٣٧٥ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٢ ، ٢٢٦ ،
٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ،
٣٧٥ ، ٣٩٤ ، ٤٢٥

القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ٣ ، ٥ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٥٥ ،
٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٨٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ،
٢٣١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٩٩ ، ٤٢١

ابن القصار ٢٣٤

القشيري ٤٢٢ ، ٣٢٢ ، ٢٤٠

القصاب ٢٩٢

القطان ٣٠٤

القميني ١٩٧

القنال محمد بن علي بن اسماعيل الشاذلي ٢٥٣ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤ ، ٣٣٠ ،
٤١٨

نابو قلابة ٢٣٥ ، ٢١٥

القلمى ٢٥١

ابن القيم ١٦٩ ، ١٥٨ ، ١٢٤ ، ٤٦

« حرف الكاف »

ابن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل ٢١٥

الكسائي ٢١١ ، ٥٥

أم كلثوم بنت عتبة رضي الله عنها ٤٣١

| | | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|---|
| ٣٥٤ | ٣٢٢ | ٣٠٨ | ٢١٦ | ٢١١ | ١٤٥ | ١٤٢ | ٧٨ | مجاهد |
| ٣٧٥ | ٣٨٥ | ٣٨٦ | ٤٢١ | ٤٢٦ | ... | ... | ... | ... |
| ٣٨٣ | ٣٧٠ | ٢٤٢ | ٨٩ | ... | ... | ... | ... | المحاملى |
| ٤١٤ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | المحمودى |
| ٢٣٩ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن ابراهيم الوزير |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن ادريس الشافعى = الشافعى |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن اسحاق = ابن اسحاق |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن مرزبة للجمعى البخارى = البخارى |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن الاشعث = الاشعث |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد الجوينى = الجوينى |
| ٣١٢ | ١٩٤ | ١٩٢ | ١٤٥ | ١٤٢ | ٧١ | ٦٢ | ... | محمد بن الحسن |
| ٢١٧ | ٣١١ | ٣٠٦ | ٢٩٥ | ٢٩٤ | ٢٩٧ | ٢٨٨ | ٢٨٧ | ٢٨٦ |
| ٣١٨ | ٣٤٠ | ٣٤٢ | ٣٦٤ | ٣٧٢ | ٣٨٩ | ٤١٤ | ٤٣٨ | ... |
| ١٨٢ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن الحنفية |
| ٢٨٥ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن لاسميقيع اليمافى |
| ٣٠٤ | ٣٠٣ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن شعيب |
| ٢١٧ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ابو محمد بن عبد الحق |
| ٤٥٢ | ٤٥٠ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ابو محمد بن عبد الرحمن ابن بنت الشافعى |
| ٢١٣ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عبد الله بن عبد الحكم |
| ٣٧٤ | ٢٢٨ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عبد الله بن يزيد |
| ٣٩٦ | ٣٩٢ | ٤٠٠ | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عجلان |
| ٤٠١ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عمر |
| ٢١٨ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن كعب |
| ٦ | ١ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد نجيب المطيعى صاحب التكملة |
| ٢٩٦ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عبد الله بن جبير = ابن جبير |
| ٢٧٥ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | محمد بن عبد الأعلى |

ابن المنذر ٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٨ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢١٦ ،
 ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٧٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ..
 المنذرى ..
 منصور بن ريان ..
 منظور ..
 المهدي ..
 ابن المواز ..
 ابو موسى الاشعري ..
 ابن ابي موسى ..
 موسى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب ..
 موسى بن عقبة ..
 الميموني ..

« حرف النون »

النايفة ..
 نافع سولي عبد الله بن عمر رضى الله عنه ..
 ابو النجم ..
 ابن نجيح ..
 النحاس ..
 النخعي = ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ٧ ، ١٧ ، ٤٠ ، ٤١ ،
 ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١١٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٧ ، ٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ،
 ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ..
 النسائي احمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار الخراساني
 ابو عبد الرحمن ٤٠ ، ٤١ ، ٦٧ ، ٨٠ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ،
 ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٣٧٥ ..
 ابو نضرة ..
 النعمان بن بشير رضى الله عنه ..

٣٧٤ أبو النعمان
 ٣٠٤ ، ٣٠٢ أبو نعيم
 ٢٢٧ النقاش
 ٢١٣ ابن نمير
 النورى الحافظ محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف صاحب المجوع
 ٤١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٢ ، ٨٩

« حرف الهاء »

٤٤٣ ، ١٦٤ أم هانئ بنت أبي طالب زوج هبيرة بن أبي وهب
 ٤٤٣ هانئ
 ٤٤٣ هبيرة بن أبي وهب
 ٣٩٦ هرم بن حيان
 ١٢٧ الهروى
 أبو هريرة = عبد الرحمن بن سخر أمر أهل الصفة رضى الله عنه ٩٠
 ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،
 ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ،
 ٤٣٥ ، ٤٠١ ، ٣٧٥
 ٣٠٤ هشام بن سلمان
 ٢٤٩ هشام بن عروة
 ١٦٣ هشيم
 ٤٢٤ هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة
 هلال بن أمية ١١٤ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ،
 ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٤
 ٣٠٣ أبو هلال الراسبى
 ٢٤٥ أبو الهيثم

« حرف الواو »

٢١٧ ، ٢١٤ ، ٢١٠ ، ١١٥ واثله بن الأسقع

خامساً - الأحكام

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|--|
| | كتاب الإيلاء | | |
| ٤ | ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق | ١٩ | فإن قال : الله لا وطنتك عاماً ثم قال : والله لا وطنتك عاماً فهو إيلاء واحد |
| ٥ | ولا يصح الإيلاء إلا بالله عز وجل | ١٩ | فإن قال في المحرم : لا وطنتك هذا العام |
| ٦ | من شروط الإيلاء التي لا يصح إلا بها | ٢٠ | وإن قال : والله لا وطنتك في السنة إلا مرة |
| ٦ | أخطأ القرطبي في تفسيره فجعل قوله في القديم مكان قوله في الجديد والعكس | ٢١ | وإن علق الإيلاء على شرط يستحيل وجوده |
| ٨ | وإن قال : إن قربتك فانت زانية | ٢٢ | وإن قال : والله لا وطنتك في هذا البيت |
| ٩ | ولو كان عليه صوم يوم فقال ولا يصح الإيلاء إلا على ترك الوطء | ٢٤ | (الخناس) أن يعلقة على فعل منها هي قادرة عليه |
| ٩ | وإن قال : والله لا باشرتك ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع | ٢٥ | وإن قال : والله لا وطنتك إلا برضاك |
| ١٠ | القسم الثاني : صريح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى | ٢٥ | وإن قال لأربع نسوة والله لا وطنتك |
| ١١ | القسم الثالث : ما لا يكون إيلاء إلا بالنية | ٢٦ | وإن كانت له امرأتان فقال لأحدهما |
| ١٤ | ولا يصح الإيلاء إلا في مدة تزيد على أربعة أشهر | ٢٨ | فإن قال : والله لا وطنتك واحدة منكن . |
| ١٥ | أمر عمر لأمرأه الأجناد إلا يحبسوا الرجال عن نسائهم أكثر من أربعة أشهر | ٢٩ | ولو آلى رجل من امرأته ثم طلقها ثم جامعها |
| | | ٢٩ | ولو آلى من امرأته ثم طلق أحدي نسائه |
| | | ٣٠ | فإن قال كلما وطنت واحدة منكن فضرائرها طوائق |
| | | ٣٠ | وإن قال لأحدى زوجتيه |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|---------------------------------------|--------|--|
| ٣١ | وإذا صح الإيلاء لم يطالب بشيء | ٥٠ | وان انقضت المدة وهو غائب |
| ٣١ | وان كانت نفساء ففيه وجهان | ٥٠ | وان انقضت المدة وهو مظاهر |
| ٣٢ | ولو كان آلى منها ثم ارتد | ٥٠ | وان انقضت المدة فادعى انه عاجز |
| ٣٣ | عن الاسلام | ٥٠ | وان آلى المجبوب وقتلنا : انه يصح ايلاؤه |
| ٣٣ | واما سائر الاعذار التي من جهتها | ٥٢ | المظاهر اذا انقضت مدته |
| ٣٤ | اذا طلقها في مدة التربص | ٥٢ | مضى في الفصل قبله قولنا |
| ٣٥ | اذا وطئ العاقل ناسيا | ٥٣ | اذا انقضت المدة |
| ٣٦ | ليمينه | ٥٣ | ان ادعت انه قد أصابها مرة وانكر ذلك |
| ٣٧ | وان لم يطلقها ولم يطاها | ٥٣ | اذا اختلف الزوجان في انقضاء المدة |
| ٣٧ | اذا انقضت المدة فلها المطالبة بالفيئة | ٥٥ | كتاب الظهار |
| ٣٨ | فان قال : أمهلوني حتى أكل فاني جائع | ٥٥ | الظهار محرم لقوله عز وجل « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » الآية |
| ٣٩ | الامة كالحررة في استحقاق المطالبة | ٥٦ | قال ابو حنيفة ومالك : لا تصح منه الكفارة |
| ٤٠ | وان وطئها في الفرج فقد أوفأها حقها | ٥٧ | وان قال : أنت على كظهر أمي فهو ظهار |
| ٤١ | الفء الجماع لمن لا عذر له | ٥٧ | وان قال : أنت على كظهر أمي |
| ٤٢ | اذا كان الإيلاء بتعليق عتق | ٥٧ | وان قال : أنت على كظهر أمي |
| ٤٣ | وان طلق فقد سقط حكم الإيلاء | ٥٩ | وان شبهها بظهر أبيه او بظهر غيره من الرجال |
| ٤٤ | وان انقضت المدة وهناك عذر | ٦٠ | قال القرطبي من المالكية : ان شبه امراته بأجنبية |
| ٤٥ | فانه اذا امتنع من الفيئة بعد التربص | ٦٠ | وان قال أنت عندى او أنت منى او أنت معى كظهر أمي |
| ٤٦ | الطلاق الواجب على المولى رجعى | ٦٢ | وان قال : أنت على كزوج أمي ففيه ثلاثة أوجه |
| ٤٧ | وان انقضت المدة وهو محبوس | ٦٣ | وان قال ملى امرأتى او مثل امرأتى |
| ٤٨ | وليس على من فاء بلسانه كفارة | | |

| الصفحة | الإحكام | الصفحة | الإحكام |
|--------|---|--------|---|
| ٦٣ | وان قال انت طالق ونوى به الظهار | ٧٥ | وليس في كلام القرطبي ولا ابن قدامة في الرد على الشافعي ما يدفع قوة حكمه |
| ٦٣ | اذا طلق يريد ظهرا كان طلاقا ، وان ظاهر يريد طلاقا كان ظهرا | ٧٦ | اذا تظاهر المسلم من امرائه ثم ارتد |
| ٦٤ | وان قال : انت على حرام ونوى الطلاق والظهار معا فان كان الطلاق رجعيا كان طلاقا وظهرا | ٧٧ | وان تظاهر من أربع نسوة |
| ٦٥ | التحريم كناية في الطلاق والكناية مع النية تجزئ مجزئ الصريح | ٧٨ | اذا تظاهر من أربع نسوة بأربع كلمات |
| ٦٦ | ويصح الظهار مؤقتا بيوم او شهر | ٧٩ | اذا تظاهر من نسائه الأربع بكلمة واحدة |
| ٦٦ | ويجوز تعليقته بشرط بدخول الدار | ٨٠ | واذا وجبت الكفارة حصر وطؤها |
| ٦٦ | وان قالت الزوجة لزوجها انت على كظهر ابي | ٨١ | هل يجوز له التلذذ بما دون الجماع ؟ |
| ٦٩ | ولو قال لامرأة لم ينحكها اذا نكحتك فانت على كظهر ابي | ٨١ | (باب كفارة الظهار) |
| ٦٩ | اذا قال لاجنبية انت على كظهر ابي | ٨١ | وكفارته عتق وصيام شهرين |
| ٧٠ | ويجوز عند الحنابلة الظهار من الاجنبية | ٨٢ | وان اختلف حاله من حين وجبت |
| ٧٠ | ليس على النساء تظاهر | ٨٤ | ولا يجزئ عبد مغصوب |
| ٧١ | واذا صح الظهار ووجد العود | ٨٤ | ولا يجزئ عتق ام الولد |
| ٧١ | وان تظاهر من رجعية | ٨٤ | ولا المكاتب |
| ٨٢ | وان كانت الزوجة أمسة فاشتراها | ٨٤ | وان اشترى من يعتق عليه من الأقارب |
| ٧٢ | وان كان الظهار مؤقتا ففي عوده وجهان | ٨٥ | واذا قال لغيره : اعتق عبدك عني |
| ٧٣ | ان الظهار يوجب تحريرا لا يرفعه الا الكفارة | ٨٨ | واذا افطر باختياره بطل التتابع |
| | | ٨٨ | وان جامع في ليلة في اثنائه الشهرين |
| | | ٨٩ | وان صام في اثناء الشهرين قطوعا |
| | | ٩٠ | وان دخل في الصوم ثم وجد الرقبة |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|------------------------------|--------|------------------------------|
| ٩١ | ولا يجزيه الصوم عن الكفارة | ١١٠ | إذا قذف زوجته ثم جنت |
| ٩١ | وعليه أن يطعم ستين مسكيناً | ١١٠ | وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها |
| | كل مسكين مداً | ١١١ | إذا قابت بينة على امرأة |
| ٩٣ | ويجب ذلك من الحبوب | | بالزنا |
| | والشمار التي تجب فيها | ١١٢ | وإن قذف امرأته بالزنا ولم |
| | الزكاة | | يقم عليها البينة |
| ٨٣ | ولا يجوز الدقيق والسويق | ١١٣ | إذا ثبت عليها الحد بلعانه |
| | والخبز | ١١٤ | (باب ما يلحق من النسب |
| ٩٣ | ولا يجوز أن يدفع إلى أقل | | وما لا يلحق) |
| | من ستين مسكيناً | ١١٨ | لا فرق بين المدخول بها وغير |
| ٩٥ | وإن وجب عليه كفارتان من | | المدخول بها |
| | جنس | ١٢٠ | وإن لم يكن اجتماعهما على |
| ٩٦ | ولا يجوز أن يدفع إلى | | الوطء |
| | مكاتب لأنها تجب لأهل | ١٢١ | وإن اتت بولد لدون ستة |
| | الحاجة | | أشهر |
| ٩٦ | وإن كان المظاهر كافراً كفر | ١٢٤ | إذا طلق امرأته وهي حامل |
| | بالمعتق | ١٢٤ | إذا وضعته قبل انقضاء |
| ٩٧ | وإن أطعم بعض المساكين ثم | | العدة |
| | قدر على الصيام | ١٢٥ | وإن كانت له زوجة يلحقه |
| ٩٧ | ولا يجزيه الاطعام إلا بالنية | | ولدها |
| ٩٩ | (كتاب اللعان) | ١٢٦ | وإن اتت امرأته بولد فادعى |
| ١٠٢ | اختلف العلماء فيمن وجد | | الزوج أنه من زوج قبله |
| | مع امرأته رجلاً | ١٢٧ | إذا تزوج رجلاً من أختين |
| ١٠٣ | فإن رأى امرأته تزنى أو | | ففلطاً |
| | أقرت عنده | ١٢٨ | وإن طلقها وأتت بولد لأكثر |
| ١٠٤ | وإن قذف امرأته بزنا يوجب | | من أربع سنين |
| | الحد | ١٣٠ | وإن جاءت امرأة ومعه ولد |
| ١٠٦٦ | إذا قذف الرجل رجلاً | ١٣٢ | إذا تزوج امرأة هي وهو ممن |
| | محصناً أو امرأة أجنبية | | يولد له |
| ١٠٧ | إن كان هناك بولد يريد نفيه | ١٣٢ | وإن وطئ زوجته ثم |
| ١٠٧ | وإن عفت الزوجة عن الحد | | استبرأها |
| ١٠٨ | وإن كانت الزوجة أمة أو | ١٣٣ | اللعان واجب إذا رأى امرأته |
| | ذمية | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|---|
| ١٣٤ | إذا قال لامراته هذا الحمل ليس مني | ١٥٣ | وان تزوج امرأة وابانها بالثلاث |
| ١٣٤ | إذا نفى الولد ولم يلاعنها | ١٥٤ | فان كان الولد منفصلا لاعتن لاجله |
| ١٣٥ | وان طلقها الزوج وانتقضت عدتها تزوجت بآخر | ١٥٤ | إذا قال لامراته : انت طالق ثلاثا يا زانية |
| ١٣٦ | وان أتت امراته بولد أسود وهما أبيضان | ١٥٦ | وان قذف امراته في نكاح فاسد |
| ١٣٩ | إذا تزوج امرأة ووطئها واتت بولد | ١٥٧ | وإذا قذف امراته بزنايين وأراد اللعان |
| ١٤٠ | ان أتت بولد وكان يعزل عنها | ١٥٧ | خبر تنازع سعد وعبد ابن زمعة |
| ١٤١ | إذا ظهرت امراته من الحيض | ١٥٨ | وان قذفها واقام عليها أربعة شهود |
| ١٤٤ | إذا ظهر بامراته حمل فله أن ينفيه | ١٦٢ | إذا قذف زوجته فلم تطالب بعدهما |
| ١٤٥ | وان كان له عذر يمنعه من الحضور | ١٦٢ | حقوق الطفل في الاسلام |
| ١٤٦ | وان ادعى انه لم يعلم بالولادة | ١٦٥ | (باب من يصح لعانه وكيف اللعان ؟) |
| ١٤٦ | وان هنأه رجل بالولد فامن على دعائه | ١٦٦ | وان كان أمججيا فان كان يحسن بالعربية |
| ١٤٨ | إذا أتت امراته بولدين توأمين | ١٦٦ | يصح اللعان من كل زوجين مطلقين |
| ١٤٩ | وان لاعنها على حمل فولدت ولدين | ١٦٧ | واما الآخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة |
| ١٥٠ | وان طلق امراته طلاقا رجعيا | ١٦٧ | وان لاعن الآخرس بالاشارة |
| ١٥١ | إذا استلحق الولدين وسكت عن الآخر | ١٦٨ | وان قذف امراته ثم خرس |
| ١٥٢ | إذا مات أحد التوأمين أو مبتلا معا | ١٧٠ | إذا كان زائل العقل لجنون |
| ١٥٢ | إذا قذف امراته بالزنا قبل زواجه | ١٧١ | إذا كان الزوجان يعسران العربية |
| ١٥٣ | وان أبانها ثم قذفها بزنا اضافة | ١٧١ | لو شهد شاهد أنه انكر بالعربية |
| ١٥٣ | وان قذف امراته وانتفى عن حملها | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|---|--------|---|
| ١٧٢ | ولا يصح اللعان إلا بلمس الحاكم | ١٩٧ | وللمرأة أن تدرك حد الزنا عنها باللعان |
| ١٧٣ | لا يصح اللعان إلا بحضور الإمام | ١٩٧ | إذا لاعن الزوج ثم أكذب نفسه |
| ١٧٦ | والمتحجب أن يكون اللعان بحضور جماعة | ١٩٧ | المدرج في الحديث أن نزاد لفظة في المتن |
| ١٧٩ | والمتحجب للحاكم أن يلفظ اللعان | ١٩٨ | فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان |
| ١٨٠ | وإن كان اللعان بين زوجين كافرين | ١٩٩ | إذا لاعن الزوج ثم أكذب نفسه |
| ١٨٣ | يحضر الصبيان تبعاً للرجال | ٢٠٠ | وإن قذف الرجل امرأته بالزنا فاعترفت |
| ١٨٤ | والتفليظ في المكان مستحب كالزمان | ٢٠٠ | قال أبو حنيفة : يلحقه النسب ولا ينتفى باللعان |
| ١٨٥ | والمتحجب للحاكم أن يعظيماً | ٢٠١ | مذاهب العلماء في أكذاب نفسه |
| ١٨٦ | ويسد بالزوج ويأمره أن يشهد | ٢٠٢ | أربعة أحكام تعلقت باللعان حقان عليه وحقان له |
| ١٨٦ | وإن لاعن وهي غائبة | ٢٠٣ | وإن مات الزوج قبل اللعان وقعت الفرقة |
| ١٨٨ | وإن كان القذف بالزنا كرهه وسئل أحمد كيف يلاعن ؟ | ٢٠٣ | إذا قذف امرأته امتنع اللعان |
| ١٩٠ | وإذا لاعن الزوج سقط عنه الحد | ٢٠٣ | إذا قذفها ثم لاعنها ثم قذفها |
| ١٩٠ | قصة هلال بن أمية التي نزلت فيها الآية | ٢٠٤ | إذا قذف الرجل زوجته فمات الزوج |
| ١٩١ | وإن قذفها بزنا برجل بعينه | ٢٠٤ | وإن قذف امرأته وانتفى من ولدها |
| ١٩٣ | إذا لاعنها وهي زوجته وقعت الفرقة | ٢٠٥ | وإن قذف زوجته فابتدأ باللعان |
| ١٩٤ | وبقع التحريم مؤبداً | ٢٠٥ | وإن قذف رجل امرأة أجنبية |
| ١٩٤ | وإن تزوج امرأة وأبأنها ثم قذفها بزنا | ٢٠٦ | وإن قذف العبد امرأته ثم اعتق |
| ١٩٥ | وإن تزوج أمة ثم اشتراها | ٢٠٧ | إذا تزوج امرأة ودخل بها ثم |
| ١٩٦ | ويجب على المرأة حد الزنا | | |
| ١٩٦ | وإن كان اللعان في نسكاح صحيح | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|-------------|--|---|---------|
| ارتد وقذفها | | أمتى الخطأ لم يصح سنده | |
| ٢٠٧ | إذا ادعت على زوجها أنه قذفها | ومطاه صحيح | |
| ٢٠٧ | وان اختلف الزوجان فقالت قدفتى | قال أبو محمد عبد الحق | ٢١٧ |
| ٢٠٨ | (فرع) في مذاهب العلماء | اسناده صحيح | |
| ٢٠٩ | فان لم يكذب نفسه ولكن لم تكن له بينة | ويصح اليمين على الماضي والمستقبل | ٢١٨ |
| ٢٠٩ | وان قذفها في الزوجية ولا عنها | لا نذر ولا يمين فيملا لا يملك | ٢٢٠ |
| ٢١٠ | « كتاب الإيمان » | اليمين على المستقبل تنقسم على خمسة اضرب | ٢٢٢ |
| ٢١٠ | باب من تصح يمينه وما تصح به اليمين | (١) عقدها طاعة وحلها معصية | ٢٢٢ |
| ٢١١ | إتيام عبد الله بن رواحة وضيغه | (٢) يمين عقدها معصية والاقامة عليها معصية | ٢٢٢ |
| ٢١١ | معنى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) | (٣) يمين عقدها طاعة والاقامة عليها طاعة | ٢٢٢ |
| ٢١١ | قراءة حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم | (٤) يمين عقدها مكروه والاقامة عليها مكروهة | ٢٢٢ |
| ٢١١ | قراءة ابن ذرران عن ابن عامر | (٥) يمين عقدها مباح والمقام عليها مباح | ٢٢٣ |
| ٢١٢ | العقيد على ضربين حسي وحكمي | (فرع) في مذاهب العلماء | ٢٢٤ |
| ٢١٢ | روايات حديث (رفع القلم) | حكم اليمين الغموس وهي التي يقطع بها مال امرئ مسلم | |
| ٢١٣ | رواية جرير بن حازم متصلة | وان كان الحلف على امر مباح | ٢٢٦ |
| ٢١٤ | والاصل في انعقاد اليمين الكتاب والسنة | وان حلف على ترك مندوب وتكره اليمين بغير الله عز وجل | ٢٢٦ |
| ٢١٥ | ينعقد اليمين من كل بالغ عاقل | حديث من عطف بفسير الله فقد كفر أو اشرك أكثر طرقه ضعيفة | ٢٢٩ |
| ٢١٥ | اللغو ما يجرى على لسان الانسان | قوله صلى الله عليه وسلم (وأبيك لو طعنت في فخذها لأجزاك) | ٢٣٠ |
| ٢١٦ | من ذهب عقله بالسكر حلف | | |
| ٢١٧ | وأما المكروه فلا تصح يمينه | | |
| ٢١٧ | قال ابن العربي : رفع عن | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|--|
| ٢٣٠ | ان حلف بالنبي أو بالكعبة
وحث لم تلزمه الكفارة | ٢٥١ | وان قال : لاها الله ونوى |
| ٢٣١ | لا تنعقد الايمان بغير الله
واسمائه وصفاته | ٢٥١ | وان قال : وايم الله ونوى |
| ٢٣١ | كلام ابن عبد البسر في
تصحيف اقلح والله ان صدق | ٢٥٢ | اذا قال : والله لا فعلت |
| ٢٣٢ | النبي صلى الله عليه وسلم
كان يحلف بابيه حتى نهى عن
ذلك | ٢٥٢ | وان قال : والله لا فعلت كذا |
| ٢٣٣ | مسألة في الرجل يقول : هو
يهودي أو نصراني | ٢٥٣ | وان قال : لعمر و الله |
| ٢٣٥ | وتجوز اليمين باسماء الله
وصفاته | ٢٥٣ | وان قال : أقسمت بالله |
| ٢٣٦ | وان قال على عهد الله
وميثاقه وكفالاته | ٢٥٤ | وان قال : أعزم بالله لأفعلن |
| ٢٣٧ | الجبار الذي جبر خلقه على
ما أراد من أمره ونهيه | ٢٥٤ | وان قال : أسألك بالله أو
أقسم |
| ٢٣٨ | أسماء الله تعالى حصرها من
بعض الرواة | ٢٥٥ | اذا قال : والله لأفعلن كذا
ان شاء الله |
| ٢٤٠ | الاسماء تؤخذ توقيفا من
الكتاب والسنة | ٢٥٥ | وان نوى به غير اليمين |
| ٢٤١ | أسماء سمى الله بها وسمى
بها غيره | ٢٥٦ | وان قال : عمرك الله بخذف
لام القسم |
| ٢٤٢ | واما العالم فانه صفة من
صفاته الذات | ٢٥٦ | وان قال : وايم الله وايم
الله |
| ٢٤٤ | اذا قال : وحق الله فان اراد
بحلفه ما يستحقه | ٢٥٧ | وان قال : أقسمت بالله |
| ٢٤٤ | اذا قال : على عهد الله
وميثاقه وكفالاته | ٢٥٨ | وان قال : أشهد بالله أو
شهدت |
| ٢٤٦ | وان قال : بالله لأفعلن كذا
بالباء المعجمة | ٢٥٩ | وان قال : أعزم بالله ولا نية
له |
| ٢٥٠ | حروف القسم الثلاثة | ٢٦٠ | وان قال : أقسمت أو آليت
أو حلفت أو شهدت |
| ٢٥٠ | وان أقسم بغير حروف
القسم فقال : الله | ٢٦١ | القلم بالقرآن |
| | | ٢٦٢ | الاستثناء في اليمين جائزة |
| | | ٢٦٣ | وان قال : والله لأفعلن |
| | | ٢٦٤ | وان قال : والله لأدخلن هذه
الدار |
| | | ٢٦٥ | اذا قال الآخر : يميني في
يمينك |
| | | ٢٦٥ | باب جامع الايمان |
| | | ٢٦٥ | اذا حلف لا يسكن دارا وهو
فيها |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|---|--------|--|
| ٢٦٧ | إذا كان في دار فحلف لا يسكنها | ٢٨١ | إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار |
| ٢٦٨ | إذا أقام على متاعه وأهله حنث | ٢٨١ | إذا حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً |
| ٢٦٩ | وإن أكره على المقام لم يحنث | ٢٨٢ | القرية كل سكان اتصلت به الأبنية |
| ٢٦٩ | وإن حلف لا يتزوج ولا يتطيب ولا يتطهر | ٢٨٣ | إذا قال : إن دخلت دار زيد إلا بأذنه فاسرائي طالق |
| ٢٦٩ | وإن حلف لا يدخل داراً هو فيها | ٢٨٤ | وإن حلف لا يركب دابة هذا العبد |
| ٢٧٠ | وإن حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس | ٢٨٤ | إذا حلف لا يدخل البيت فوقف في الدهليز |
| ٢٧٠ | وإن حلف لا يسافر وكان في السفر | ٢٨٥ | وإن حلف لا يأكل هذه الحنطة |
| ٢٧٠ | وإن حلف لا يساكن فلاناً وهما معاً | ٢٨٥ | وإن حلف لا يشرب هذا السويق |
| ٢٧٥ | وإن حلف لا يدخل داراً فحصل في سطحها | ٢٨٦ | وإن حلف لا يأكل خضرة الحنطة |
| ٢٧٥ | وإن حلف لا يدخل الدار وفيها شجرة ولها أغصان | ٢٨٦ | إن حلف على شيء بعينه وصفته |
| ٢٧٥ | إذا تشاغلا ببناء الحاجز بينهما | ٢٨٧ | وإن قال : والله لا أكلم هذا العبي |
| ٢٧٦ | إن حلف لا يدخل دار زيد عده فباعها ثم دخلها | ٢٨٧ | وإن حلف لا يشرب هذا العصير فصار خلا فشربه |
| ٢٧٦ | وإن حلف لا يدخل هذه الدار فأنهدمت | ٢٨٧ | وإن حلف لا يأكل هذا الرطب |
| ٢٧٩ | ولو حلف لا يركب دابة فلان ما استأجرها | ٢٨٨ | فإن حلف لا يأكل رطباً فاكل منصفاً |
| ٢٧٩ | وإن حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب | ٢٨٩ | وإن حلف لا يشرب شيئاً فمسه |
| ٢٧٩ | وإن حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً أو بيتاً | ٢٨٩ | إذا حلف لا يدوقه فأكله لو سغه |
| ٢٨٠ | وإن حلف لا يدخل هذه الدار | ٢٩٠ | إذا اكل دواء فالملذهب أنه يحنث |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|--|
| ٢٩٠ | وان حلف لا يشرب سويقاً
فطرح فيه | ٣٠٦ | فان حلف لا يأكل فاكهة
حنث بأكل كل ما يسمى
فاكهة |
| ٢٩١ | وان حلف لا يأكل اللحم
حنث | ٣٠٦ | القضاء والقرع والباذنجان
من الخضر |
| ٢٩١ | وان حلف على اللحم فاكل
الشحم | ٣٠٧ | وان حلف لا يأكل قوتاً فاكل
خبزاً |
| ٢٩٣ | وان حلف لا أقعد تحت
سقف | ٣٠٧ | وان حلف لا يأكل طعاماً
حنث بأكل كل ما يطعم |
| ٢٩٣ | ولو وكله في شراء لجسم
فاشترى سمكاً | ٣٠٨ | وان حلف لا يشرب المساء
فشرب ماء البحر |
| ٢٩٥ | اذا حلف على اللحم فاكل
لحم الخد أو الراس | ٣٠٨ | وان حلف لا يشم الريحان
فشم الضمير |
| ٢٩٦ | كل ما كان مقلداً بالنعمة أو
بالإضافة | ٣٠٩ | واختلف هل كان التحريم
من يعقوب باجتهاده أم باذن |
| ٢٩٦ | وان حلف لا يأكل البيض | ٣١٠ | وهل يحنث بأكل الدواء
كالاقرص المسكنة ؟ |
| ٢٩٧ | مذاهب العلماء في اكل الرأس | ٣١١ | اذا حلف على الجنس المضاف
كماء دجلة أو الفرات |
| ٢٩٨ | وان حلف لا يأكل اللبن
حنث بأكل لبن الأنعام | ٣١٢ | اذا حلف لا شرب من
الفرات فشرب من ماء |
| ٢٩٩ | وان حلف لا يأكل السمن
فأكله مع الخبز | ٣١٢ | وان قال : والله لا شرب ماء
فراة |
| ٣٠١ | وان حلف لا يأكل سمناً
نظرت في السمن | ٣١٣ | وان حلف لا يشم الريحان
لم يحنث ألا يشم الريحان
الفارسي |
| ٣٠٢ | وان حلف لا يأكل آدمياً
فاكل اللحم | ٣١٤ | (فرع) في مذاهب العلماء |
| ٣٠٢ | وان حلف لا يأكل الفاكهة
فاكل الرطب | ٣١٥ | وان حلف لا يلبس شجيرة
فلبس درعاً |
| ٣٠٢ | وان حلف لا يأكل بسراً ولا
رطباً فاكل منصفاً | ٣١٥ | وان كان معه رداء فقال :
والله لا لبست هذا الثوب |
| ٣٠٢ | وان حلف لا يأكل قوتاً فاكل
التمر أو الزبيب | ٣١٥ | وان حلف لا يلبس حلياً |
| ٣٠٤ | ان حلف لا يأكل آدمياً حلف
بكل ما يؤتد به | ٣١٥ | وان من عليه رجل فحلف
لا يشرب له ماء |
| ٣٠٥ | ويحنث بأكل الملح | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|---|--------|--|
| ٣١٧ | فان حلف ليلبس هو أو ليلبس امراته | ٣٣٣ | إذا حلف الا يكلمه فأرسل رسولا حنث |
| ٣١٨ | وان حلف ليلبس حليسا فتقتله سيفاً محلي | ٣٣٥ | وان حلف لا يسلم على فلان |
| ٣١٨ | إذا حلف لا يلبس حليسا فلبس خاتماً | ٣٣٥ | وان حلف لا يصوم أو لا يصلي فدخل فيهما حنث |
| ٣١٩ | وان حلف لا يلبس ثوب رجل من به عليه | ٣٣٧ | إذا صلى بالمحطوف عليه اماماً ثم سلم من الصلاة |
| ٣٢٠ | وان حلف لا يضرب امراته | ٣٣٧ | إذا حلف لا يتكلم فقرا لم يحنث |
| ٣٢٣ | وان حلف ليضرب فلانا مائة جلدة | ٣٣٨ | إذا حلفه لا يدخل على فلان فدخل على جماعة هو فيهم |
| ٣٢٤ | إذا حلف ان يضربها عشرة اسواط | ٣٣٩ | كل عمل يتوقف جدونه على شخص الحالف حنث |
| ٣٢٤ | إذا حلف ان يضرب امراته في غد فمات من يومه | ٣٣٩ | إذا حلف لا يتزوج حنث بمجرد الايجاب والقبول |
| ٣٢٤ | إذا حلف ليضرب عبده مائة | ٣٤٠ | الفرق بين الوصية والهبة |
| ٣٢٥ | وان حلف لأضرب عبد زيد | ٣٤١ | إذا حلف لا صليت صلاة حنث بتكبيره الاحرام |
| ٣٢٥ | وان حلف لا يهب له فاعمره | ٣٤١ | وان حلف الا يصوم فنسوى الصوم من الليل |
| ٣٢٦ | وان حلف لا يتكلم فقراً القرآن لم يحنث | ٣٤٢ | وان حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يضرب عبده |
| ٣٢٧ | والرمز في اللغة اليماء بالشفقتين | ٣٤٣ | وان حلف لا اطلق امراتي فجعل امرها اليها |
| ٣٢٩ | فان حلف لا يهب له فوهب له | ٣٤٣ | وان قال : والله لا تسريت فغيه ثلاثة أوجه |
| ٣٣٠ | إذا حلف لا يتكلم فقراً القرآن | ٣٤٤ | وان حلف انه لا مال له وله دين حال حنث |
| ٣٣٠ | وان حلف لا يكلم رجلاً فسلم عليه | ٣٤٤ | وان حلف انه لا يملك عبداً وله مكاتب |
| ٣٣١ | وان حلف الا يكلمه فكلمه وهو نائم | ٣٤٤ | وان حلف لا يرفع منكراً إلى فلان القاضي |
| ٣٣٢ | وان حلف لا يكلم الناس فكلهم واحداً | ٣٤٥ | السرية الجارية المتخذة للملك والجماع |
| ٣٣٢ | (فرع) في مذاهب العلماء | | |
| ٣٣٣ | الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه | | |

| الصفحة | الإحكام | الصفحة | الإحكام |
|--------|--|---|---------|
| ٣٤٦ | إذا حلف أنه لا مسال له وله دين | الريغيف غدا ففيه ٦ مسائل | |
| ٣٤٧ | وإن حلف أنه لا سال له وله نهي من النقود | ٣٦٢ (١) إذا أكله من الغد أي وقت بر | |
| ٣٤٨ | وإن حلف أنه لا يملك عبداً وله مكاتب | ٣٦٢ (٢) إذا أمكنه أكله فلم يأكله | |
| ٣٤٨ | وإن قساراً : والله لا رأيت منكراً إلا رفعت له القاضى | ٣٦٢ (٣) إذا أمكنه أكل جميعه فلم يأكل إلا نصفه | |
| ٣٥٠ | وإن حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو دهرأ | ٣٦٢ (٤) إذا تلف الريغيف في يومه | |
| ٣٥٠ | وإن حلف لا يستخدم فلاناً | ٣٦٢ (٥) إذا أكل الريغيف في يومه أو بعضه | |
| ٣٥٠ | وإن حلف لا يخلق رأسه وأمر من حلفه | ٣٦٣ (٦) إذا جاء الغد وتمكن من أكله ثم تلف | |
| ٣٥١ | وإن حلف لا يدخل دارين فدخل أحدهما | ٣٦٣ وإن قال لا كلنه اليوم ففيه ٦ مسائل | |
| ٣٥١ | وإن حلف لا يأكل طعاماً اشتراه زيد | ٣٦٣ (١) أن يأكله من يومه فيبر | |
| ٣٥١ | وإن حلف لا يدخل دار زيد فحمله غيره | ٣٦٣ (٢) إذا أمكنه أكله فلم يأكله في يومه حنت | |
| ٣٥١ | فإن قال : والله لا كلمت فلاناً زماناً | ٣٦٢ (٣) إذا أمكنه أكل جميعه فأكل نصفه | |
| ٣٥١ | (فرع) في مذاهب العلماء | ٣٦٣ (٤) إذا تلف بغير الأكل | |
| ٣٥٥ | وفال في بعيد وملى وظويل هو أكثر من شهر | ٣٦٣ (٥) إذا تلف قبل التمكين من أكله | |
| ٣٥٥ | إذا حلف لا يستخدم فلاناً | ٣٦٣ (٦) إذا تمكن من أكله وتلف في اليوم | |
| ٣٥٧ | إذا حلف على فعلين تعلقت اليمين بهما | ٣٦٤ إذا حلف ليطلقن امرأته غداً | |
| ٣٦٠ | وإن حلف لا يدخل داراً فدخلها ماشياً | ٣٦٤ وإن كان له عليه حق | |
| ٣٦١ | وإن حلف لياكلن هذا الريغيف | ٣٦٤ (فرع) في مذاهب العلماء | |
| ٣٦١ | وإن قال : لأقبضن حقه الى أول الشهر | ٣٦٥ إذا فعل بعض المحلوف عليه قبل وقته | |
| ٣٦٢ | وإن قال : والله لا كلن هذا | ٣٦٥ إذا حلف ليقضيه دينه عند رأس الهلال | |
| | | ٣٦٦ وإن قال : والله لا قضيتك | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|---|
| ٣٦٦ | حقك
وان قال لا قضيتك حقك
الى أيام | ٣٧٥ | قبل الحنث نظرت
إلاصل في كفارة اليمينين
الكتاب والسنة والاجماع |
| ٣٦٧ | وان كان له على رجل حق
فقال والله لا فارقتك | ٣٧٦ | وان حلف على فعل نفل
فيمينه طاعة |
| ٣٦٨ | وان حلف لا يفارقه حتى
يستوفى حقه منه | ٣٧٧ | اختلف العلماء في تقديم
الكفارة على الحنث |
| ٣٧١ | (فرع) في مذاهب العلماء | ٣٧٨ | قال الماوردي : للكفارة ثلاث
حالات |
| ٣٧١ | وفيها ١٠ مسائل | ٣٧٨ | (١) قبل الحلف تجزىء
اتفاقا |
| ٣٧١ | (١) ان يفارقه الحالف
مختاراً | ٣٧٨ | (٢) بعد الحلف والحنث
فتجزىء اتفاقا |
| ٣٧١ | (٢) فارقه مكرها | ٣٧٨ | (٣) بعد الحلف وقبيل
الحنث ففيها الخلاف |
| ٣٧١ | (٣) هرب منه الغريم بغير
إختياره | ٣٧٩ | وهو مخير في الكفارات
الثلاث |
| ٣٧٢ | (٤) أذن له الحالف في
الفرقة | ٣٨١ | قال : ان عسدى عشرة
مساكين وعشاهم اجزاء |
| ٣٧٢ | (٥) فارقه من غير اذن ولا
هرب على وجه يمكنه
ملازمته | ٣٨٣ | والصيام مند عدم القدرة
على الاطعام او الكسوة |
| ٣٧٢ | (٦) قضاء قدر حاجته ظنا
منه انه دخل | ٣٨٣ | لا يجب عليه المال الا ما كان
فاضلا من كفايته |
| ٣٧٢ | (٧) افلسه الحاكم ففارقه | ٣٨٣ | هل يجب التتابع في الصوم؟
ففيه قولان |
| ٣٧٢ | (٨) أحاله الغريم بحقه | ٣٨٤ | وان اراد ان يكفر بالكسوة
كسا كل مسكين ما يقال له
كسوة |
| ٣٧٣ | (٩) قضاء عن حقه عوضاً
عنه | ٣٨٤ | وان اراد ان يكفر بالصيام
وان كان الحالف عبداً
تكفارة الصوم |
| ٣٧٣ | (١٠) وكل وكيل يستوفى
له حقه | ٣٨٦ | ويؤخذ على المصنف قوله
وان اراد ان يكفر بالصيام
ان افطرت لحيض أو الرجل |
| ٣٧٣ | باب كفارة اليمين | ٣٨٧ | |
| ٣٧٣ | اذا حلف وحنث وجبت عليه
الكفارة | | |
| ٣٧٤ | والكفارة اطعام عشرة
مساكين او كسوتهم | | |
| ٣٧٤ | وان اراد ان يكفر بالمال | | |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|--|--------|--|
| ٢٨٧ | لمرضى لم ينقطع التتابع ولا يجزئه أن يطعم خمسة ويكسو خمسة | ٤٠٧ | إذا انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر |
| ٣٨٨ | إذا دخل في الصوم ثم أيسر | ٤٠٨ | أقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالأقراء |
| ٣٨٨ | فإن أراد أن يكفر بالعتق اعتق | ٤٠٩ | وإن كانت من ذوات الأقراء |
| ٣٨٩ | إذا مات وفي ذمته كفارات أو هدى ومات | ٤١٢ | وإن حاضت حيضة أو حيضتين |
| ٣٩٠ | وإن كان كفارة يمين ومات ولم يوص | ٤١٧ | يجب العدة بالأقراء ويحتسب بما مضى |
| ٣٩١ | كتاب العدد | ٤١٧ | في القول الجديد أربعة أوجه |
| ٣٩١ | إذا طلق امرأته قبل الدخول والخلوة | ٤١٧ | (١) تعتبر بانقضاء أقراء من نساء زمانها |
| ٣٩١ | وإن وجبت العدة على المطلقة | ٤١٧ | (٢) من نساء بلدها |
| ٣٩٤ | هل تجب العدة على المطلقة إذا خلا بها ولم يمسه | ٤١٧ | (٣) من نساء عصبتها |
| ٣٩٤ | وإذا وجبت العدة على المطلقة لم يخل | ٤١٧ | (٤) من نساء قرابتها |
| ٣٠٥ | فإذا ولدت المرأة ولدا ميتا أو جنينا | ٤١٩ | وهل تبني على ما مضى من الشهر؟ |
| ٣٩٦ | أقل مدة الحمل الذي به الولد حيا ويعيش | ٤١٩ | وإن كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا |
| ٣٩٨ | الحمل الذي تنقضي به العدة ما يتبين فيه شيء | ٤٢٠ | وإن كانت ممن لا تحيض |
| ٣٩٩ | إذا حملت تسعة أشهر أرضعت أحد وعشرين شهرا | ٤٢٠ | وإن كانت ممن لا تحيض ولا يحيض مثلها |
| ٤٠٠ | محمد بن عجلان حملت به أبه أكثر من ثلاث سنين | ٤٢٠ | قال ابن بنت الشافعي |
| ٤٠١ | فإن كانت المعتدة غير حامل | ٤٢٠ | وإن كانت ممن لا تحيض |
| ٤٠٣ | لما كانت القروء هي الإطهار | ٤٢٠ | وإن شرعت الصغيرة في العدة بالشهور |
| ٤٠٤ | وإن كانت المطلقة حائلا | ٤٢١ | سبب نزول (واللاتي يئسن من الحيض) |
| ٤٠٦ | إذا طلقها وهي طاهر اعتدت بما بقي من طهر | ٤٢٢ | وإن كانت المطلقة ممن لا تحيض لكبر أو صغر |
| | | ٤٢٣ | على أن المرتابة في عدتها لا تنكح |
| | | ٤٢٤ | (فرع) في مذاهب العلماء |
| | | ٤٢٤ | وإن بلغت الضحية سنا |

| الصفحة | الأحكام | الصفحة | الأحكام |
|--------|----------------------------|--------|-----------------------------|
| ٤٢٤ | تحريض فيه | ٤٣٤ | وأما عدة المتوفى عنها زوجها |
| ٤٢٤ | لا تلد النساء بعد خمسين | ٤٣٦ | إذا مات الصغير اللقي لا |
| | الا عريية ولا بعد ستين الا | | يولد لمثله |
| | قرشية | ٤٣٨ | فان طلق امرأته وثلاثا |
| ٤٢٥ | وان ولدت المرأة ولم تر دما | | رجعيا |
| | قبله ولا نفاسا بعده | ٤٣٨ | (فرع) في مذاهب العلماء |
| ٤٢٥ | إذا طلقها وهي من اللاتي لم | ٤٣٩ | وان طلق احدى زوجتيه |
| | يحضن | ٤٤١ | واذا علمت المرأة بغيب وفاة |
| ٤٢٧ | وان كانت المطلقة امة | | زوجها |
| ٤٢٧ | وان اعتقت الامة قبل الطلاق | ٤٤١ | والعشر المعتبرة في العدة هي |
| ٤٢٨ | خير النبي صلى الله عليه | | عشر ليال |
| | وسلم يريرة فاخترت نفسها | ٤٤٢ | إذا فدت المرأة زوجها |
| ٤٢٩ | وان تزوج رجل امة فاعتقت | | وانتبطع عنها خبره |
| ٤٣٠ | وان وطئت امرأة بشبهة | ٤٤٣ | وان رجع المفقود |
| ٤٣٠ | ومن مات عنها زوجها وجبت | ٤٤٦ | قول من قال زوجة المفقود |
| | عليها | | امراته سهما غاب |
| ٤٣٢ | فان الموطوءة بشبهة تعتد | ٤٤٧ | إذا طلق المفقود امرأته او |
| | عدة المطلقة | | ظاهر منها |
| ٤٣٢ | المزني بها لا عدة لها | ٤٤٧ | إذا تربست امرأة المفقود |
| ٤٣٢ | إذا فسخ أحدهما النكاح | | أربع سنين |
| | بعب | ٤٤٨ | إذا تربست امرأة المفقود |
| ٤٣٣ | أجمع أهل العلم على عدة | | وحكم الحاكم |
| | المسلمة الحائل من وفاة | ٤٤٩ | إذا طلق الرجل امرأته |
| | زوجها | | وسألها عن عدتها |

الخطا والصواب

كنا نود الا يكون اخطاء مطبعية ولكن جل من تعالى عن النقص سبحانه
وقد ننت اثناء الطباعة اخطاء نرجو من القارئ اصلاحها بقلمه وهى :

| الخطا | السطر | الصفحة | الصواب |
|-------|-------|--------|--------|
| ١١٠ | ٢٤ | مثلها | مثلها |
| ١٢٣ | ١٣ | تزوج | تزوج |
| ٢٧٨ | ١٠ | وال | قال |
| ٢٨٤ | ١٩ | ن | ان |

تم بحمد الله الجزء التاسع عشر

ويليه الجزء العشرون

وأوله

باب مقام المعتدة والمكان الذي تعتد فيه

تنبيه

طبقاً للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية الملكية
الفنية والأدبية لا يجوز طبع جزء من بحوث هذا الكتاب أو باباً
من أبوابه أو إعادة طبعه إلا بإذن مؤلفه أو ورثته من بعده ..

محمد نجيب الطيبي

بميدان عبده باشا
بالعباسية - القاهرة

مطابع المختار الاسلامي

